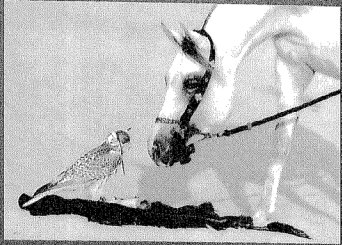


۲۰۲





صقور الغلاف

حصان الصحراء والصقور القناص.. كلاهما عربي في الأصل والجوهر.. في موطنهما في قلب الكثبان الرملية في أبوظبي.

وكما يقول المثل فإن أي صورة تحتاج ألف كلمة لوصفها، ومما لا شك فيه أنه من الصعب تحقيق ذلك، فالكلمات وحدها لا تكفي لوصف هذه الصورة الرائعة. ولكن كأي صورة جميلة لابد أن تكون وراءها رواية تزود نظرة عميقة إلى ما يجعل دولة الإمارات مكاناً خاصاً واستثنائياً. إنه الحصان في المقام الأول، وهذا هو آر. إس. غيور ابن برخان حصان الاستيلاد العربي واليظل والعضو في الأسطبلات الاميرية التي أسسها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة قبل حوالي ٤٠ عاماً، كأول مركز مهني لتوليد وتربية الخيول العربية الأصيلة. وهي الأكبر من نوعها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتستضيف أكثر من ٤٠٠ من الخيول العربية الأصيلة للقفز الاستعراضى، والقدرة وسباقات الخيول.

وتظهر صورة الغلاف الحصان آر. إس. غيور وهو يتفحص باستغراب أحد الصقور الموجودة في مركز توليد الصقور. إنه تقدير عميق لمن الصقارة، وهي مهارة ظلت على قيد الحياة في مواجهة تيار الحداثة القوي الذي يحتاج دولة الإمارات وأدى إلى إقامة برامج شاملة لتوليد الصقور في الأسر وإطلاقها في حياتها البرية.

وخلف صورة الغلاف هذه تاريخ طويل وتقاليد ضاربة في القدم وجهود خارقة للمحافظة على التراث العريق.. وعزم وإرادة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة من خلال إنشاء نظم إدارة حديثة ومتطورة من أجل الخيول والصقور على حد سواء. وكان صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة هو مصدر الإلهام لهذه الجهود والذي يكن تقديراً عميقاً للحصان والصقور لخصائصهما الفريدة ومقدرتهما على العيش في الصحراء.

الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة



الناشر:

شركة ترايدنت بريس ليمتد

حقوق النشر ٢٠٠٣م للنصوص:

شركة ترايدنت بريس ليمتد ووزارة الإعلام والثقافة

بدولة الامارات العربية المتحدة

حقوق النشر ٢٠٠٣م للنصوص الإضافية:

محفوظة للكتاب الذين أسهموا في تقديم هذا الكتاب

حقوق النشر ٢٠٠٣م للصور:

شركة ميديا تيك المحدودة ووزارة الإعلام والثقافة

حقوق النشر ٢٠٠٣م للصور الإضافية:

محفوظة لمختلف المصورين.

حقوق التصميم الفني ٢٠٠٣م:

شركة ترايدنت بريس ليمتد

الإعداد:

عبدالله الجبلي

التحرير:

ابراهيم العابد

صف النسخة العربية على الكمبيوتر:

بشير الخطيب

يقدر المحررون والناشرون التعاون والعون الذي قدمته وزارة الإعلام والثقافة ووكالة انباء الامارات وجميع الدوائر الحكومية الاتحادية والمحلية والمؤسسات العامة والخاصة وغيرها من الهيئات والأفراد الذين أسهموا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توفير المعلومات والبيانات اللازمة. إن المعلومات التي يتضمنها هذا الكتاب السنوي معرضة بطبيعتها للتغير، وتهدف النسخة الحالية من الكتاب الى أن تتضمن أحدث البيانات وقت الإعداد للطبع. وبينما تم بذل غاية الجهد لتوحي الدقة، فإن الناشرين لا يتحملون أية مسؤولية عن العواقب التي قد تنجم عن استخدام البيانات المدرجة في هذا الكتاب. ويمكنكم ارسال الاستفسارات الى:

❖ وزارة الإعلام والثقافة

فاكس: ٤٤٥٢٣٢٤ (٩٧١٢)

بريد الكتروني: mininfex@emirates.net.ae

أو إلى:

Trident Press Ltd.

Empire House,

175 Piccadilly, Mayfair, London W1J 9TB

Tel: 0207 491 8770; Fax: 0207 491 8664

E-mail: admin@tridentpress.com

Web site: www.tridentpress.com

❖ مسجل في المكتبة البريطانية ضمن قاعدة بيانات النشر

❖ يتوفر سجل مصور «سي آي بي» لهذا الكتاب لدى المكتبة البريطانية

المحتويات

٥	تقديم
٧	زايد.. عطاء لا يتوقف
٣٥	الأرض والسكان
٤٥	لمحات من التاريخ القديم
	الدولة
٦٥	النظام السياسي
٩١	السياسة الخارجية
١١٧	المساعدات الخارجية
١٢٥	القوات المسلحة
١٣٤	الأمس والاستقرار
١٤٠	الإعلام والثقافة
١٧٣	العدل والتشؤون الإسلامية والأوقاف
١٧٩	النهضة النسائية
١٩١	هيئة الهلال الأحمر.. حصور متميز
٢٠١	الحفاظ على الطبيعة وحماية البيئة
	التنمية الاقتصادية
٢٢٣	التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية
٢٣٥	صناعة النفط والفار
٢٥٥	التنمية الصناعية
٢٦٥	الزراعة والثروة السمكية
٢٧٥	السياحة
	البنية التحتية العامة
٢٨٧	المواصلات
٢٩٩	الاتصالات
٣٠٦	الخدمات البريدية
	الخدمات والتنمية الاجتماعية
٣١٣	مؤشرات التنمية والخدمات
٣١٧	التعليم
٣٢٦	الخدمات الصحية
٣٣٤	الرعاية الاجتماعية
٣٤٠	الإسكان
٣٤٧	الكهرباء والماء
٣٥٥	الشباب والرياضة
٣٧٤	دولة الإمارات العربية المتحدة.. حقائق وأرقام





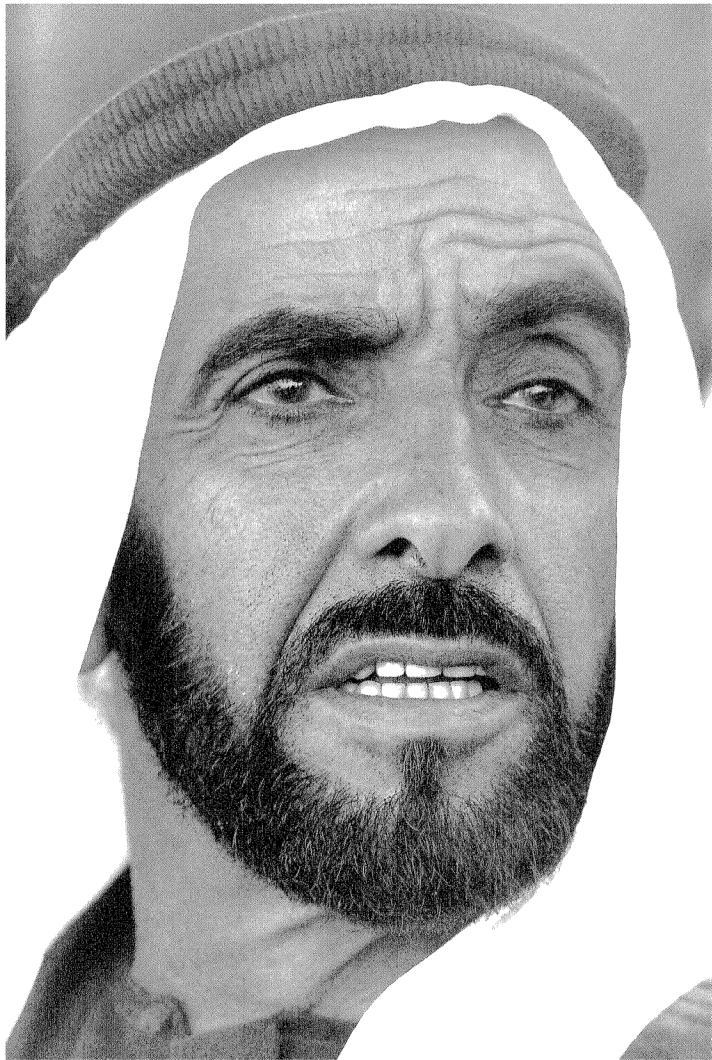
تقديم

يسرّ وزارة الإعلام والثقافة أن تُصدر كتابها السنوي للعام (٢٠٠٣) .. لقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقود الماضية من عُمر المسيرة الاتحادية، إنجازات كبيرة، يشهد لها القاصي والداني، في مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية، تُثبتها الوقائع على الأرض، والتقدم الذي حصل وخاصةً على صعيد التنمية البشرية، والمحافظة على التراث الوطني والموروث الثقافي لشعب الإمارات.

يُقدّم هذا الكتاب توثيقاً لبعض ما تحقّق خلال العام (٢٠٠٢) من عملٍ شاقٍّ ودؤوبٍ في مسيرة العمل التنموي الشامل لبناء دولة عصرية مُستقرة وآمنة ومزدهرة، تستهدف سعادة المواطن وتحقيق أفضل مستوى من الحياة له ولأبنائه. وقد سجّرت الدولة كلّ الجهود والإمكانيات لبناء المجتمع الحديث، فامتدّت الطرق وازدهرت المواصلات، وتوفّرت أحدث وسائل الإتصالات، وأنشئت مرافق الماء والكهرباء والمدارس والمستشفيات، وانتشرت الخضرة في حواضر البلاد وبيواديها، وأقيمت دولة حديثة راسخة الأركان، لها مكانتها المرموقة في المحافل العربية والدولية، وسياستها مشهودٌ لها بالإتزان والإعتدال والتّبات على مبادئ الحقّ والعدل.

وهذه الصفحات هي محاولة لإلقاء الضوء على بعض ما تحقّق، وكلّنا أمل أن يُسهم هذا الكتاب في التعبير عن أهم الأحداث والإنجازات خلال هذه الفترة ليكون بذلك إضافة الى ما سبق من كُتب سنوية صدرت عن الوزارة خلال السنوات الماضية.

عبدالله بن زايد آل نهيان
وزير الإعلام والثقافة



زايد .. عطاء لا يتوقّف

اكتسبت دولة الإمارات العربية المتحدة، بما حقّقته من منجزات تنموية وحضارية شاملة، وما اختطلته من نهج معتدل ومواقف ثابتة في سياستها الخارجية، بقيادة صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، احترام وتقدير العالم.

ولم تكن هذه المنجزات العظيمة، أو المكانة المتقدمة التي تبوّتها دولة الإمارات بين دول العالم، لتتحقّق لولا أن أنعم المولى عزّ وجلّ على شعب الإمارات وميّزه بزعامة وقيادة استثنائية، تتمتع بفكر مستنير وسياسة حكيمة وعزيمة لا تلين وعطاء لا يتوقّف في بناء الدولة والإنسان.

وجمع صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، بنهجه المتفرد في الحكم وعبقريته في القيادة، بين محبة وإجماع شعبه على قيادته الحكيمة، واحترام أمّةه العربية والإسلامية لمواقفه القومية الأصلية، وتقدير العالم لما يتحلّى به من حكمة ويعدّ نظر ورؤية سديدة ومواقف شجاعة صادقة.

وقد حظي صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، منذ تعيينه حاكماً لمدينة العين والمنطقة الشرقية في العام ١٩٤٦ الى توليته مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي في السادس من أغسطس عام ١٩٦٦ وحتى انتخابه رئيساً للبلاد بعد إعلان إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١، بإجماع ولاء الأمّة ومحبتها واعتزازها بقيادته الحكيمة وجهوده المخلصة وتفانيه في خدمة الوطن والريّة.

وعمل صاحب السموّ الشيخ زايد في قيادته للأمة، في إطار فلسفة إيمانية عميقة يحدّدها بقوله .. "إن من حقوق الله علينا رعاية من ولّانا الله إياهم بقدر ما في الوسع والطاقة وإن من رضوان الله على عباده أن يقوم بعضهم ببعض الآخر وإن الله لا يولّي على عباده إلا من يرفق بهم ويرعى حقوق الإنسان ويطبّق شريعته". وانطلق، في إطار هذه الفلسفة، يرسم طريق المستقبل المشرق للوطن، ووهب نفسه وكرس كل وقته وجهوده لخدمة مواطنيه، بعد أن سخر في سبيل ذلك الثروات النفطية، مؤكداً .. "إذا كان الله عزّ وجلّ قد منّ علينا بالثروة، فإن أول ما نلتزم به لرضاء الله وشكره هو أن نوجّه هذه الثروة لإصلاح البلاد ولسوق الخير الى شعبها". كما يؤكد سموه .. "إذا كان الله تعالى قد وهبنا الثروة، فإن واجبنا الأول في الإقرار بنعمته، هو توجيه هذه الثروة لبناء الوطن وتحقيق الرفاهية للمواطن".

وقد شغلت الأوضاع المُتردّية لحال الوطن والحياة العسيرة التي كان يعيش المواطنون في كنفها، صاحب السموّ رئيس الدولة منذ توليته مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي في السادس من أغسطس عام ١٩٦٦، وكان يردّد "كنت أفكر دائماً في خدمة أبناء وطني وفي سعادتهم قبل أن تكون لديّ السلطة وقبل أن تتوفّر لي الإمكانيات التي أنعم الله بها علينا مع ظهور البترول، إن شعبنا حرم كثيراً في الماضي من الخدمات والمرافق التي كان يتمتع بها غيره، وأن الألوان لأن نعوض شعبنا عمّا فاتته، لينعم بما أعطاه الله من خير وفير".

رؤية استراتيجية

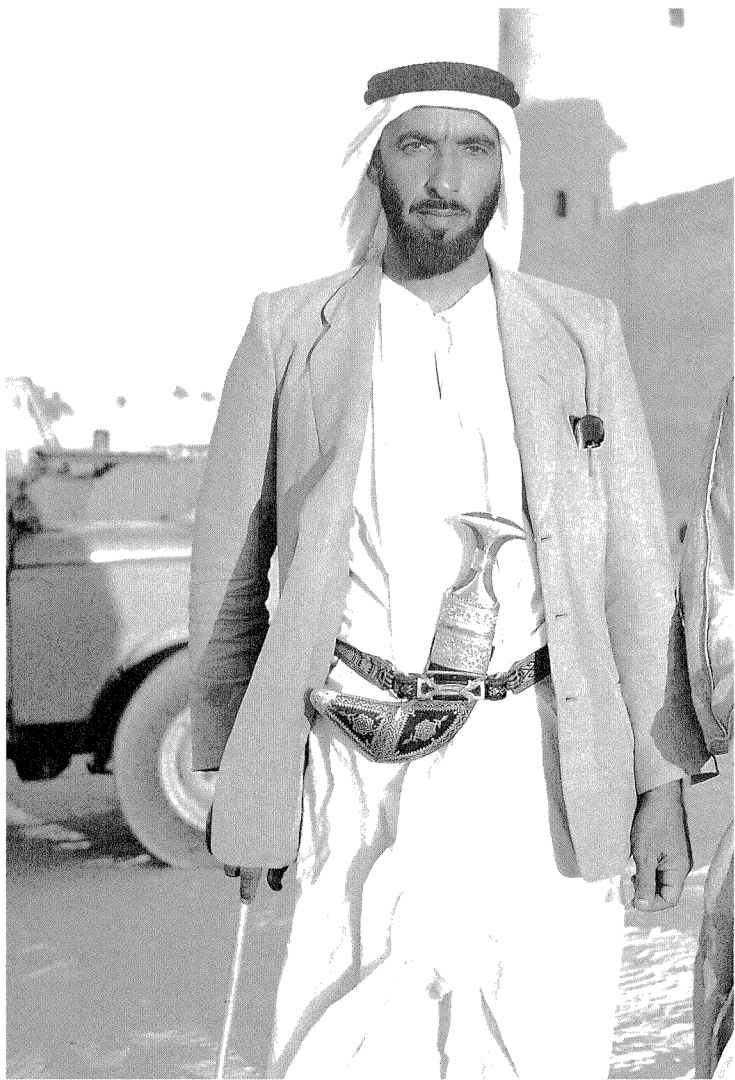
وأعلن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بعد توليه مقاليد الحكم في مطلع الستينات، توزيع الثروات من أجل تقدّم الوطن ورفع مستوى المواطنين، قائلاً "إننا سخرنا كل ما نملك من ثروة وبترول من أجل رفع مستوى كل فرد من أبناء شعب دولة الامارات العربية المتحدة، إيماناً منا بأن هذا الشعب صاحب الحق في ثروته، وأنه يجب أن يعوّض ما فاتته ليلحق بركب الحضارة والتقدم".

وقد حدّدت هذه الرؤية الاستراتيجية الواضحة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، المنطلقات الوطنية لمسؤوليات الراعي تجاه الرعية، وتعهده المبكر للأمة بتوزيع ثروات الوطن لبناء تقدّمه وازدهاره، وشكّلت في الوقت نفسه نسيجاً قوياً من الترابط والارتباط الوثيق بين القيادة وأبناء الشعب. كما انطلقت قيادة زايد لمسيرة العمل الوطني من إيمان راسخ بأن القيادة صدق في القول وإخلاص في العمل وتقان مستمر لخدمة الناس، وتوظيف الإمكانيات من أجل رفعة الوطن وإعلاء شأنه بين الأمم، وتوفير الحياة الكريمة للرعية، مؤكداً "أن الحاكم أي حاكم ما وجد إلا ليعلم شعبه ويوفّر له سبل العيش والرفاهية والتقدم".

وحقّقت إمارة أبوظبي، بالجهود المخلصة والدؤوبة لصاحب السمو الشيخ زايد، إنجازات حضارية شاملة في زمن قياسي. وكانت مدينة أبوظبي، عندما تولّى زايد مقاليد الحكم في السادس من أغسطس ١٩٦٦ كما هو الحال بالنسبة لمناطق إمارة أبوظبي الأخرى، جزيرة رملية قاحلة تحيط بها مياه الخليج من كل الجوانب، ولم يكن يوجد بها سوى مجموعة من البيوت المتناثرة التي تقتصر على أبسط الخدمات من طرق أو مياه أو كهرباء أو مدارس أو مستشفيات وغيرها من الخدمات الضرورية للسكان. وكانت احتياجات الناس من السلع الغذائية والبضائع تأتي إلى أبوظبي بواسطة (الدواب) وهي سفن صغيرة تقوم بنقل هذه السلع من السفن الكبيرة التي كانت ترسو في عرض البحر قبالة كورنيش أبوظبي الحالي، نظراً لعدم وجود أي موانئ أو حتى أي نوع من خدمات البنية الأساسية.

وانطلقت مع تولي صاحب السمو الشيخ زايد مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي في ٦ أغسطس ١٩٦٦، سنوات حافلة بالعمل الدؤوب لانتشال الإمارة من حالة التردّي الاقتصادي والاجتماعي التي كانت عليها. وبدأت عائدات الاستثمارات البترولية تتدفّق بسخاء للإنفاق على إقامة مشاريع التطوير والخدمات والبنية الأساسية. وبدأ العمل في تنفيذ برامج طموحة للتنمية الشاملة التي استهدفت شتى نواحي الحياة بال تأسيس والتبديل، للحاق بركب الحضارة والتقدم، فلا فائدة في المال، كما يقول زايد "إذا لم يسخر في خدمة الشعب".

وحقّقت إمارة أبوظبي خلال سنوات قلائل، منجزات عملاقة، وشهدت تحولات جذرية في زمن قياسي، حيث تم في إطار خطط متلاحقة للتنمية، تنفيذ المئات من مشاريع البناء والتحديث والتطوير والخدمات التي شملت إقامة المساكن وإنشاء التجمعات السكنية الحديثة، وبناء المستشفيات والعيادات والمدارس والجامعات والمعاهد والكيّات، والهيكل الأساسية للبنية التحتية من طرق وجسور وكهرباء وماء وخدمات الإتصال والمواصلات وغيرها من مرافق الخدمات الأساسية، لتوفير مقومات الحياة الكريمة لأبناء الوطن.



بناء الإتحاد

ولم يقتصر عطاء زايد المتدفق على إمارة أبوظبي وحدها، فقد كان سموه منذ أن تولّى مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي، يتطلّع برؤية حكيمّة وثاقبة الى جمع شمل الإمارات المتصالحة الأخرى. وبإدراكه، بعد أقل من عامين من تولّيه الحكم في أبوظبي، بالدعوة الى الإتحاد مؤكداً "أن الإتحاد هو طريق القوة وطريق العزة والمنعة والخير المشترك، وأن الفرقة لا ينجم عنها إلا الضعف، وأن الكيانات الهزيلة لا مكان لها في عالم اليوم.. فقلّك عبر التاريخ على مر عصوره".

وقد وجدت دعوة صاحب السمو الشيخ زايد التي انطلقت من توجهه الوحدوي المتأصل في فكره وفلسفته، قبولاً طيباً من إخوانه الحكّام وعقدوا، منذ مطلع العام ١٩٦٨ وحتى العام ١٩٧١، سلسلة من الاجتماعات واللقاءات التي تضافرت فيها جهودهم المخلصة، بعد أن التقت عزيمتهم وإرادتهم السياسية على بناء الإتحاد، حتى أثمرت جهودهم ومثابرتهم بإعلان قيام إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١.

وأمر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة فور الإعلان عن قيام الدولة الإتحادية، بوضع جميع الامكانيات المادية والخبرات الإدارية والفنية لحكومة أبوظبي في خدمة الدولة الإتحادية، مؤكداً سموه.. "أن الإتحاد أمنيّ وأسمى أهدافي لشعب الإمارات". كما أكد سموه أن هدف الإتحاد هو إسعاد المواطنين وبناء الدولة العصرية قائلاً.. "لقد أدركنا منذ البداية أن الإتحاد هو السبيل لقوتنا وتقدّمنا، وهو الوسيلة لإسعاد المواطنين وتوفير الحياة الكريمة لهم وللأجيال القادمة بمشيئة الله، كما أدركنا أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا في ظل دولة إتحادية وطيدة الأركان ثابتة الدعائم، تعي الماضي بكل عبره وتعيش الحاضر بكل مكتسباته وإشراقاته، وتتطلع نحو مستقبل يواكب ركب الحضارة الإنسانية، وتتخذ من الإسلام منهجاً لسياساتها الداخلية والخارجية لبناء الدولة وترسيخ دعائمها والوصول الى الحياة التي ننشدها ونتطلع إليها".

بناء نهضة الوطن

وتحوّلت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات قلائل من قيام إتحادها الشامخ، بفضل القيادة الحكيمّة والعطاء السخيّ والجهود المخلصة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد حكام الإمارات، الى دولة عصرية مزدهرة ينعم مواطنوها بالرفاه والرخاء، كما يؤكد ذلك سموه بقوله.. "لقد تحقّقت الأماني بفضل قيام إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي أسهم كثيراً في تغيير صورة الحياة في هذه الأرض وإنجاز العشرات من المشاريع في شتى المجالات وتحقيق التقدم والازدهار في كل ناحية من النواحي". كما يؤكد سموه قائلاً "إننا لم نكن نحلم بكل هذه الإنجازات التي تفوق كل تصوّر، وبهذه السرعة التي تفوق كل معدلات التنمية المعروفة".

وأكد صاحب السمو رئيس الدولة في الاجتماع الذي عقده المجلس الأعلى للإتحاد في الثاني من ديسمبر ٢٠٠١، حرصه الكامل وإخوانه أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات



على السعي بإرادة مخلصه وعزم أكيد نحو دعم وتعزيز المسيرة الاتحادية، وصولاً إلى تحقيق المزيد من الآمال والطموحات التي يتطلع إليها المواطنون، وقال.. "لقد بنينا ما تمّ إنجازه في هذه الدولة بعون الله، وقد وفّقنا الله سبحانه وتعالى في الإستمرار في البناء مما جعلنا نحقق الكثير والكثير مما يفوق ما تصوّرناه، وعملنا المستحيل وتحقيق الحلم الذي يوجب علينا أن نحمد الله ونشكره سبحانه وتعالى في كل وقت ونحن نرى كل فرد من أبناء شعب الإمارات وهو يعيش في سعادة، ونحن وإخواني نفرح بفرحه ونسعد بسعادته، وأن سعادة ورخاء المواطن هي في مقدّمة الأولويات التي نحرص عليها".

وأكد سموه.. "أن الذي قادنا إلى هذا كله هو الجد والإخلاص والتآزر فيما بيننا على طريق الخير، وبعون وتوفيق من الله، والحمد لله كثيراً على ذلك، فقد عمّ الخير والتطوير والتعمير كل مكان في فترة قصيرة من الزمن، وتغير وجه البلاد وعمّ الإستقرار والأمن، ونحمد الله على ذلك وعلى عطائه وما أنعم به علينا وجعلنا نقف إلى جانب أشقائنا في العالم العربي والإسلامي، ودائماً نحن سند لهم في السراء والضراء".

وأشاد صاحب السموّ رئيس الدولة في كلمته بجهود إخوانه أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد وتعاونهم ومشاركتهم في قيادة مسيرة الخير بكل جدية. وقال سموه.. "أدعو الله تعالى أن يوفّقنا لما فيه الخير والسيّدات لوطنا ولشعبنا العزيز ولأمتنا، وأن يحقق على طريق الخير كل آمالنا لما فيه الخير والعزة والرفعة لشعبنا ولأمتنا العربية والإسلامية، ونحمد الله على توفيقه وهدايته لنا للسير على طريق الصلاح، وأن يسدّد خطانا ويحقق أهدافنا وآمالنا لاستكمال ما نصبو إليه من أهداف".

وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة الشاملة التي حققتها المسيرة الاتحادية على أرض الوطن، إلا أن صاحب السموّ رئيس الدولة يطمح في تحقيق المزيد من الخير للوطن والمواطن، ويؤكد في لقاء مع صحيفة (الأهرام) المصرية في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢ "إن الإنجازات التي تحققت تمت بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وعملاً بقول رسول الله ﷺ «كلّكم راع وكلّكم مسئول عن رعيته»، وبالجهد والعرق وتضافر جهود الجميع ومشاركة أبناء الشعب وهو ما يشهد به القاضي والداني، أننا ماضون قدماً دون توقّف أو كلل ومستمرّون في بذل كل جهد ممكن من أجل خير الوطن وسعادة المواطن وعزّته ورفعته ورفاهيته وتأمين مستقبل مشرق له".

كما يؤكّد صاحب السموّ رئيس الدولة في حديث آخر مع رئيس وأعضاء المجلس الوطني الإتحادي في ٤ يناير ١٩٩٨ بأن الدولة ستواصل السير بكل جد وإخلاص لاستكمال ما تصبو إليه من أهداف لصالح الوطن والشعب. ويقول سموه.. "إن ما تحقّق يستحقّ الشكر والحمد لله على هذه النعمة.. ومازال أمامنا خطوات يجب أن نقطعها بجدية وإخلاص.. والله يعلم أنني وإخواني مستمرّون على هذا الطريق والنهج نفسه، لتحقيق المزيد من الإنجازات وتوطيد أركان الدولة، لأنها السبيل إلى الرقيّ وتعزيز مكانتنا بين دول العالم". كما يؤكّد سموه قائلاً.. "نحن اليوم أكثر عزماً وتصميماً ونشعر بالفخر والإعتزاز، لأن ما وضعناه من ركائز وبذور طيبة قد أنتج بناءً قوياً.. وأن شعب الإمارات يستحقّ كل الخير".

نهج الشورى

يؤمن صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بنهج متميّز اتّسمت به قيادته للعمل الوطني وهو نهج الشورى وأحكام ممارستها بين الرعية.

وينبع نهج الشورى عند صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من إيمان راسخ بالعقيدة والقيم الإسلامية، يحدده سموّه بصورة قاطعة بقوله.. "أن حكم الشورى من عندالله.. ومن لم يطع الله فهو خاسر". كما ينبع من فلسفته في الحياة التي تركز على الإيمان بالله وبالإعتماد عليه سبحانه وتعالى في كل خطواته، كما يقول سموّه.. "فلسفتي في الحياة هي أنني مؤمن بأن الأمور كلها بيد الله سبحانه وتعالى، وأن على الإنسان أن يعمل من وحي إيمانه بالله في جد واجتهاد، فإذا وقّعت في السعي حمدت الله على توفيقه، وإذا أخطأت الإجتهد عدت عن الخطأ الى الصواب. إن كل شئ في هذه الحياة هو بإرادة الله سبحانه وتعالى، يُسيّرُها ويُدبّرُها، وعلى العبد أن يسعى في مرضاة الله وأن يفعل ويتوكل، وعلى الله التوفيق، ومتى كان إيمان الإنسان بربه قوياً فإن الله يهبه راحة الضمير، وتلك هي السعادة القصوى".

وقد وطّد نهج الشورى الذي اتّبعه صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، والذي يتمثل في حرصه البالغ على اللقاءات المفتوحة المباشرة مع المواطنين في مواقع عملهم وبواديهم وأماكن إقامتهم، من خلال جولاته الميدانية المنتظمة لأرجاء الوطن، من عمق التلاحم الصادق بين القيادة والشعب، حيث يؤكد سموّه على هذا النهج الذي يركز على سياسة الأبواب المفتوحة بين الحاكم والرعية بقوله.. "أن بابنا مفتوح وسيظل دائماً كذلك".

كما يؤكد سموّه "أن الحاكم يجب أن يلتقي بأبناء شعبه باستمرار، ويجب علينا أن لا تكون بينه وبينهم حواجز مهما كانت الظروف".. ويضيف سموّه الى ذلك.. "أن الحاكم أي حاكم ما وجد إلا لخدم شعبه ويوفر له سبل الرفاهية والتقدم، ومن أجل هذا الهدف يجب أن يعيش بين شعبه ليتحسّن رغباته ويعرف مشاكله.. ولن يتحقّق له ذلك إذا عزل نفسه عنهم".

وقام صاحب السموّ رئيس الدولة، في إطار جولاته الميدانية السنوية لمختلف المناطق، بجولة تفقدية للمنطقتين الشرقية والغربية في إمارة أبوظبي خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٢، حيث أطلع سموّه على مشاريع التنمية وال عمران والسياحة والصناعة والتوسع الزراعي والخدمات، وتابع ميدانياً سير العمل في المشاريع التي أمر سموه بتنفيذها، والتقى بالمواطنين للإطمئنان على راحتهم وتوفير الحياة الكريمة لهم، حيث أكد سموّه.. "أن حواراته ولقاءاته مع المواطنين تحمل كل الإنطباعات السارة، وترك أثراً بالغاً في النفس".

وقد عبر المواطنون، من جانبهم، عن سعادتهم واعتزازهم بالقيادة الحكيمة لصاحب السمو رئيس الدولة والإنجازات المباركة التي تحقّقت على طريق مسيرة الرخاء والتنمية، والرعاية الكريمة التي يوليها سموّه لأبناء الوطن في كل مكان.

وأمر صاحب السمو رئيس الدولة في ١٨ أغسطس ٢٠٠٢ بتوفير ١٥ مليون جالون من المياه العذبة يومياً لسكان المدن والقرى في المنطقتين الشمالية والشرقية للدولة اللتين تمرّضتا لأزمة شح في المياه، وذلك في نطاق اهتمام سموه بشئون حياة المواطنين اليومية، وحرصه على توفير كل سبل الراحة والحياة الكريمة والاستقرار لهم.

وعمل صاحب السموّ رئيس الدولة على إتاحة القرص الواسعة أمام ابنائه المواطنين للمشاركة في مسؤوليات العمل الوطني مؤكداً.. "أن الحاكم العادل المطمئن الواثق لا يخاف شعبه، وإنما يوكل اليهم ببعض مسؤولياته". كما يقول.. "أن الحاكم حين يكون مطمئناً واثقاً يوكل الى ابنائه وأخوانه المسؤولين مساعدته للوصول الى ما هو أفضل للوطن". ويضيف

سموه الى ذلك.. "ان هدفنا في الحياة هو تحقيق العدالة والحق ومناصرة الضعيف على القوي، وليس هناك ما نتحرزه من مشاركة أبنائنا مسئولية الحكم طالما أن أهدافنا هي هذه، ونحن نرى أن واجبنا توزيع المسئوليات على أبناء الوطن. وقد عملنا هذا بالفعل، والإسلام ينادي بالديمقراطية الحقّة والعدالة".

وقد جاء تشكيل المجلس الوطني الاتحادي، مع اعلان إتّحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، تنفيذاً للحرص على مشاركة المواطنين وتلمس احتياجاتهم، وعدم الغفلة عما ينقصهم في معيشتهم وفي تأمين الحياة الكريمة لهم.

نَهْجُ القُدْوَة

وقد جعل صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من نفسه القدوة والمثل الأعلى للمسؤولين وذلك في نطاق حرصه على المتابعة الميدانية لمواقع العمل والإنتاج، والتلاحم المستمر مع المواطنين لتحسّس رغباتهم واحتياجاتهم، بعيداً عن المكاتب والدواوين الحكومية والتقارير الرسمية، حيث يقول سموه في هذا الخصوص.. "أريد أن يراني المسؤولون بأعينهم على رأس العمل وفي أي وقت وبدون تحضير لذلك حتى يقتدي كل مسئول بهذا الأسلوب في العمل، وصولاً الى الكفاءة والاقتدار في كل انجازات الدولة".

وحتّ صاحب السموّ رئيس الدولة، في أكثر من مناسبة، مجلس الوزراء والمسؤولين في الدولة على التفاني والعطاء وبذل كل الجهود من أجل الإرتقاء بنهضة الوطن وتقدمه وتحقيق المزيد من الإزدهار والرخاء لمواطنيه، وحرص سموه على دعوتهم الى عدم الإعتماد على الأساليب الروتينية والتقارير المكتتبية وضرورة متابعة سير الأعمال الموكولة اليهم عن قرب وعلى الطليعة وبشكل مباشر والتأكد من جدية إنجازها بالكفاءة المطلوبة.

وقد دعا صاحب السموّ رئيس الدولة أعضاء مجلس الوزراء الحالي الذي تشكّل في ٢٥ مارس ١٩٩٧ في كلمة بعد أداء اليمين الدستورية أمام سموه، على متابعة سير العمل الذي يقع تحت إشرافهم بشكل مباشر والتأكد من جدية إنجاز العمل المطلوب على الوجه الأكمل والإلزام بكل دقائق الأمور حتى يكون المسؤول مستوعباً لكل تفاصيل العمل الموكّل اليه، ودعاهم الى التحلي بالصدق والأمانة وأداء الواجب، وأن يكونوا مثلاً أعلى وقُدوة، مؤكداً لهم أن المُقَصّر سوف يحاسب، والمجتهد سوف يُقدّر من السلطات العليا، لأن المسؤول الذي يتّسم عمله بعدم المبالاة والإهمال يجب أن لا يكون في موقعه ولا يستحقّ الثناء.

بناء الإنسان

ووازن صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بين بناء الوطن وبناء الإنسان الذي أعطاه الأولوية المطلقة انطلاقاً من إيمان سموه وقناعاته الراسخة بأن الإنسان هو الدعامه الأساسية التي يعتمد عليها الوطن، وهو أساس كل عملية تنموية ومحور كل تقدّم حقيقي.

وقد عملت الدولة على توفير المدارس ومؤسسات التعليم العالي والمعاهد والمراكز الثقافية والمهنية والمؤسسات العسكرية والاكاديمية والفنية لتحقيق هذه الغاية النبيلة،



برعاية ودعم بلا حدود من صاحب السموّ رئيس الدولة لمؤسسات بناء الإنسان وتهيئة كل الظروف، حيث يحدّد صاحب السموّ رئيس الدولة أهداف هذا التوجّه بقوله.. "أن الثروة ليست ثروة المال بل هي ثروة الرجال، فهم القوة الحقيقية التي نعتزّ بها وهم الزرع الذي نستقيّ بظلاله، والقناعة الراسخة بهذه الحقيقة هي التي مكّنتنا من توجيه كل الجهود لبناء الإنسان وتسخير الثروات التي من الله بها علينا لخدمة أبناء هذا الوطن، حتى ينهضوا بالمسؤوليات الجسام التي تقع على عاتقهم ويكونوا عوناً لنا ولأشقائنا".

ويضيف سموّه قائلاً.. "لقد كنت أردد دائماً عن قناعة قوية أن الإنسان هو أساس الحضارة وأن اهتمامنا به ضروري لأنه محور كل تقدّم، فمهما أقمنا من منشآت ومدارس ومستشفيات وجسور وغير ذلك، فإن كل هذا يبقى كياناً مادياً لا روح فيه، لأن روح كل هذا هو الإنسان القادر بفكره وجهده وإيمانه على تحقيق التقدّم المنشود".

كما يؤكّد سموّه.. "أن التقدّم والنهضة لا تقاس ببنائيات من الإسمنت والحديد وإنما ببناء الإنسان وكل ما يسعد المواطن ويوفر له الحياة الكريمة". ويعبر صاحب السموّ رئيس الدولة عن ارتياحه بأن تكثفت الجهود المتواصلة في بناء الإنسان بالتجّاح التام، وأصبح أبناء الإمارات يتحملون اليوم عبء المسؤولية في كل مواقع العمل على امتداد أرجاء الوطن. كما يقول سموّه.. "لقد حصدنا الكثير وحصدنا ما لم يتصوره المواطن أو الصديق أو الشقيق، وأن خير ما حصدناه في هذا الوطن هو بناء الإنسان الذي نعطي له الأولوية في الاهتمام والرعاية".

ويشعر صاحب السموّ رئيس الدولة بسعادة بالغة حين يرى أبناءه المواطنين يتخرجون من مختلف منارات التعليم ويحصلون على الشهادات العلمية، أو في مواقع المسؤولية والعمل الوطني، ويردد سموّه دوماً.. "الآن أستطيع أن أقول أنني ربحت ولم أخسر".

رعاية الشباب

وأولى صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة اهتماماً كبيراً لرعاية الشباب، وحرص على دعوتهم باستمرار الى التسلّح بالعلم حتى يسهموا بدورهم في خدمة هذا الوطن، وأن يلمّوا بالماضي وظروفه الصعبة والمشاقّ التي عاش في كنفها آباؤهم وأجدادهم، ليلمّوا بحاضرهم ويحافظوا على ما تحقّق من إنجازات ومكاسب، ويستشرفوا آفاق مستقبلهم. كما حرص صاحب السموّ رئيس الدولة على توظيف كل قدرات الشباب وحثّهم على العمل والإنتاج والإنجاح بمختلف ميادين العمل باعتبار ان العمل شرف وواجب، مؤكداً سموّه.. "أهمية العمل وقيّمته في بناء الإنسان، وأن نهضة الأمم تقوم على سواعد ابنائها".

ووجّه سموّه الشباب الى أهمية اكتساب الخبرة بالتدرّج في السّلّم الوظيفي، مؤكداً لهم.. "أن العمل هو الذي يفرض حق الإنسان ولا يجوز للمواطن الذي يلتحق بالعمل لأول مرة، سواء أكان خريج جامعة أو مدرّساً أو موظفاً أن يطلب لنفسه مرتباً كبيراً، لأنه ليست له خبرة عملية، وعليه أن يتدرّج في العمل حتى يصل الى أعلى الدرجات".

وعمل صاحب السموّ رئيس الدولة على دعم أنشطة الشباب لحمايتهم من الانحراف، وقدم في نهاية شهر ابريل ٢٠٠١ مبلغ ثلاثة ملايين درهم للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة لدعم مشروع الأنشطة الصيفية للعام ٢٠٠١ وتطوير العمل الشبابي. وتصدّى سموّه لمشكلة تعطلّ



الشباب ووجه وزارة الداخلية بحصر أعدادهم والعمل على تشغيلهم، وبإدراكه في العام ١٩٩١ بإنشاء مؤسسة صندوق الزواج لتوفير الاستقرار العائلي لهم، وتشجيعهم على الزواج من المواطنات، والحد من ظاهرة الزواج من أجنبيات، مؤكداً.. "إن فكرة إنشاء الصندوق جاءت انطلاقاً من حرصنا على الشباب وعلى الاستقرار الأسري لأفراد المجتمع لما فيه صلاح الوطن".

واستفاد من صندوق الزواج منذ إنشائه في العام ١٩٩٢ وحتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٢ أكثر من ٦٩ ألفاً و ٦٢٢ مواطناً ومواطنة، حصلوا على نحو مليارين و ٢٨ مليون درهم من قيمة المنح التي يقدمها الصندوق.

وانتقد سموه العادات السيئة في الزواج مشيراً إلى أن المغالاة في المهور والإسراف في مظاهر الاحتفال بالزواج وكل ما يرهق الشباب وهم في مستقبل حياتهم الأسرية، أمور لا مبرر لها ولا تتفق مع مبادئ شريعتنا الإسلامية الفراء، فضلاً عن أنها تتنافى مع عاداتنا الأصيلة. كما دعا سموه رجال القبائل والعشائر وأولياء الأمور إلى الاعتدال في المهور والتعقل في الإنفاق على مظاهر الاحتفال بالزواج والتحلي بالخلق الطيب والمثل العليا المتوارثة عن الآباء والأجداد والتمسك بالعادات والتقاليد الأصيلة.

وشجّع صاحب السمو رئيس الدولة إقامة الأعراس الجماعية لتقليل نفقات الزواج، حيث تمكّن صندوق الزواج من إقامة ٢٧ عرساً جماعياً، ودأب صاحب السمو رئيس الدولة على توجيه ابنائه الشباب ونصحهم بالإبتعاد عن المظاهر والإنفاق التفاخري والإقتراض من المصارف، مؤكداً لهم.. "أن على الشباب أن يسعى إلى تحسين دخله بجد وإخلاص، خاصة وأن مجال العمل مفتوح أمامهم، وأن عليهم أن يفكروا في يومهم وغدهم لتأمين مستقبلهم ومستقبل أسرهم، وأن على الشباب أن ينفق دخله بتعقل وعلى قدر حاجته الأساسية في حاضره ومستقبله، وأن يعيش في حدود إمكانياته ولا يقترض حتى لا تتراكم عليه الديون ويصبح عاجزاً عن مواجهة حياته المعيشية"، بل إن سموه يعبر عن مشاعر أبوية حانية تشغل فكره بهموم ابنائه الشباب عندما يقول لهم بتأثر شديد.. "إنه من الصعب عليّ أن أرى شاباً مواطناً يعيش في هموم الديون".

ودعا صاحب السمو رئيس الدولة، في كلمته في العيد الوطني الحادي والثلاثين في الأول من ديسمبر ٢٠٠٢ أبناء المواطنين، إلى العمل الجاد للحفاظ على ما تحقّق من عزٍّ وازدهار للوطن، وقال.. "إن عليكم ألا تدخروا جهداً من أجل العمل بكل ما أوتيتم من طاقات وامكانيات، فإن النعم لا تدوم إلا بالجهد والنشاط والعمل الجاد وشكر الله وحمده.. فلا تخيّبوا ظنون وطنكم بكم، وكونوا حسيباً نتوقّعه منكم رجالاً ونساءً، تعملون من أجل بلدكم بكل جدّ وثقان وإخلاص.. انكم اليوم، والحمد لله، في ذروة العزّ والازدهار، تتممون بالخير والاحترام. فتأبّروا واستمروا وتضاعلوا مع العالم الذي من حولكم، وخذوا منه ما يفيدكم وينفع بلدكم، وإطرحوا جانباً ما يضرّكم ويسئ إلى مجتمعكم وقيمكم وتراثكم العريق".

تقدّم المرأة

وأولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة اهتماماً خاصاً للنهوض بالمرأة، انطلاقاً من رؤية ثاقبة حدّدها منذ قيام اتحاد دولة الإمارات بقوله.. "أن المرأة

نصف المجتمع وهي ربّة البيت، ولا ينبغي لدولة تبني نفسها أن تبقى المرأة غارقة في ظلام الجهل أسيرة لأغلال القهر".

وحققت المرأة، بمناصرة ودعم صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مكاسب كبيرة سبقت بها الكثير من نساء العالم، من أهمها إقرار التشريعات التي تكفل حقوق المرأة الدستورية، وفي مقدمتها حق العمل والضمان الاجتماعي والتملك وإدارة الأعمال والأموال، والتمتع بكافة خدمات التعليم بجميع مراحل، والرعاية الصحية والاجتماعية والمساواة في الحصول على الأجر المتساوي في العمل مع الرجل، إضافة الى إمتيازات إجازة الوضع ورعاية الأطفال التي تضمنتها قانون الخدمة المدنية الجديد، الذي يقضي بمنح المرأة شهرين إجازة وضع براتب كامل، وشهرين لحضانة الأطفال بنصف راتب، وشهرين بدون راتب.

وأصبحت المرأة تنهض بمسؤولياتها كاملة الى جانب الرجل في مختلف مجالات العمل، من خلال إسهامها النشط في التحولات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة والتكافؤ في الحقوق والواجبات، وفي إطار من الإلتزام بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والشريعة الإسلامية السمحاء، والعادات والتقاليد الأصيلة المتواركة.

وأكد صاحب السموّ رئيس الدولة، في كلمته في الأول من ديسمبر ٢٠٠٢ بمناسبة العيد الوطني الحادي والثلاثين، صدق رؤيته فيما حققته المرأة من تقدّم وحرصه على إتاحة الفرص أمامها للمشاركة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية بقوله.. "لقد كنّا نعي منذ البداية أهمية تواجد المرأة في ميادين العمل الوطني في المجتمع المعاصر، فهي تشكّل نصف المجتمع الذي لا يستطيع النهوض بدونه، ولذا فقد وفرنا لها خدمات التعليم المناسبة في سائر مراحل الدراسة، والتي تكفل لها الارتقاء العملي في بيئة تربوية علمية صحية. وقد حققت المرأة في بلادنا إنجازات كبيرة من خلال الإتحاد النسائي العام، والمؤسسات النسائية التي تعمل بفعالية من أجل النهوض بالمرأة وتعزيز حضورها ودورها على الصعيدين الوطني والعالمي. وفي إطار حرصنا على تعزيز دورها في الحياة العامة، فقد تمّ وضع عدد من القوانين والأنظمة التي تكفل حقوقها الدستورية ومشاركتها الرجل في سوق العمل والمؤسسات التشريعية والتنفيذية".

كما أكد سموّه في حديثه لصحيفة (الأهرام) المصرية في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢ "ان جميع مجالات العمل متاحة للمرأة في الإمارات مثلاً مثل الرجل". مشيراً سموه الى أن المرأة قد خطت خطوات كبيرة على طريق المشاركة المتميّزة في مجالات العمل الوطني.. وان الإتحاد النسائي العام يسعى، برعاية سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك، الى تفعيل دور المرأة في المجتمع وزيادة مساهمتها في التنمية وتمثيلها أحسن تمثيل في المحافل العربية والدولية".

وساند صاحب السموّ رئيس الدولة حقوق المرأة في شغل أعلى الدرجات الوظيفية، ومواقع اتخاذ القرار، ومعتزك العمل السياسي، حين أكد في حديث يوم ٥ فبراير ٢٠٠٢ تشجيعه للمرأة على المشاركة الكاملة في خدمة وطنها، بما في ذلك العمل السياسي الذي يُشكّل جزءاً من هذه المشاركة، وقال.. "أنا نصير المرأة أقولها دائماً للتأكيد على حقها في العمل والمشاركة الكاملة في بناء وطنها".

وأولى صاحب السموّ رئيس الدولة اهتماماً لكل الشرائح والفئات وخاصة المعاقين وذوي الإحتياجات الخاصة، وحرص على توفير كل الإمكانيات التي تمكنهم من الإسهام في فعاليات



المجتمع والاندماج في أنشطته. وقد تسلمت وزارة العمل والشئون الإجتماعية في العام ٢٠٠٢ مركز رعاية وتأهيل المعاقين بمنطقة المفرق الذي تم انشاؤه وتجهيزه بتوجيهات صاحب السموّ رئيس الدولة بتكلفة ٨٠ مليون درهم، يحتوي على وحدة لتصنيع الأطراف الصناعية التعويضية، وورش للتدريب المهني، وأقسام حديثة للعلاج الطبيعي، والعلاج بالعمل واللعاب.

رجل البيئة والإنماء الزراعي

ينطلق اهتمام صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بالبيئة وضرورة الحفاظ عليها وتتميتها، من فلسفة عميقة ورؤية ثاقبة بعيدة المدى وسياسات حكيمة استهدفت تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة والحفاظ على حق الأجيال المتعاقبة في التمتع بالحياة في بيئة نظيفة وصحية وآمنة، كما يؤكد ذلك سموّه بقوله.. "اننا نولي بيئتنا جل اهتمامنا لأنها جزء عضوي من بلادنا وتاريخنا وتراثنا.. لقد عاش آباؤنا وأجدادنا على هذه الأرض وتعايشوا مع بيئتنا في البر والبحر، وأدركوا بالفطرة وبالحس المرهف الحاجة للمحافظة عليها، وأن يأخذوا منها قدر احتياجاتهم فقط ويتركوا منها ما تجد فيه الأجيال القادمة مصدراً للخير ونبعاً للعطاء". كما يؤكد سموّه.. "ان اهتمامنا بالبيئة وصون ما فيها من نبات وحيوان ليس وليد الساعة، إنما هو اهتمام أصيل وراسخ دعونا له ومارسناه وطبقناه قبل أن يبدأ اهتمام العالم بسنوات عديدة".

وقد أكسب الإهتمام الشخصي لصاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بقضايا البيئة، دولة الإمارات العربية المتحدة شهرة عالمية ومكانة دولية مرموقة خاصة في ميادين الحفاظ على الطبيعة ومكافحة التصحر، وتنمية الحياة البرية والبحرية، وإقامة المحميات الطبيعية، وتشجيع ودعم البحوث العالمية للحفاظ على أنواع متعددة من الحيوانات النادرة المهددة بالإنقراض عالمياً مثل غزال المها والنمر العربي وأبقار البحر والسلاحف الخضراء، وكذلك البرامج المتقدمة باستخدام أحدث التكنولوجيا لتكاثر الطيور البرية من بينها الصقور والحبارى.

وأولى صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة أهمية كبيرة للحفاظ على البيئة البحرية وتتميتها لما تمثله من إرث حضاري تشكلت منظومته من الارتباط الوثيق بين الإنسان والبحر والتقاليد العريقة التي توارثها الآباء والأجداد في الإبحار والملاحة والفوص وصيد الأسماك وبناء السفن وكذلك لما تمثله هذه البيئة من فوائد اقتصادية واجتماعية وسياحية.

ويؤكد صاحب السموّ رئيس الدولة ذلك في احتفال الدولة بيوم البيئة الوطني الثاني في ٢٨ فبراير ١٩٩٩ بقوله.. "ان البيئة البحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة اكتسبت على الدوام أهمية خاصة، فقد كانت ولا تزال مستودع غذائنا الرئيسي والمصدر الأساسي لتوفير ما نقتصنا من المياه العذبة سواء الصالحة للشرب أو الاستخدام من أجل الإستمرار في تطوير نهضتنا الزراعية والصناعية، كما ان البحر كان وسيلة ارتباطنا الرئيسية بالعالم قبل توفير وسائل المواصلات الحديثة، ومكاناً هاماً للإستجمام والترفيه". ويضيف سموّه الى ذلك قائلاً.. "إن البيئة البحرية هي جزء عزيز من تراثنا ومن حاضرننا ومستقبلنا، وتمثل،

إضافة لما ذكرناه، قيمة عاطفية كبيرة في وجداننا، ولذلك فقد كان حرصنا شديداً على بذل الجهود لحمايتها وحماية ثرواتها، فوجهنا الجهات المعنية كلا فيما يخصه، إصدار النظم والقرارات اللازمة للمحافظة عليها، ودعونا لمعاقبة كل من تسول له نفسه الإضرار بها وثرواتها، وأقمنا مجموعة من المشاريع لتنمية البيئة الساحلية وتجميل الشواطئ وتشجيرها لتظل مكاناً مثالياً يستمتع به مرتادو هذه الأماكن.

وحصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على العديد من شهادات التقدير والجوائز من المنظمات العالمية والإقليمية تقديراً لجهودها المتميزة في ميادين الحفاظ على البيئة وتنميتها. كما تم اختيارها موقراً للأمانة العامة للهيئة التنسيقية للصندوق العالمي للحفاظ على الطبيعة لصون المها العربي وكذلك اختيارها في العام ٢٠٠٠ لمنصب رئاسة جماعة السلاحف البحرية لمنطقة غرب المحيط الهندي التي تتبع للإتحاد العالمي لصون الطبيعة، وذلك تقديراً لدورها في مجال حماية الأنواع المهددة بالانقراض من السلاحف البحرية. كما وقعت دولة الإمارات على اتفاقية ثنائية مع المجموعة الأوروبية البيئية التابعة للإتحاد الأوروبي، للتعاون في إنشاء بنك معلومات للنباتات الملحية بالدولة، وذلك بعد التجارب الناجحة التي حققتها الإمارات في زراعة النباتات الملحية والنباتات التي تروى بماء البحر. وتبني مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي انعقد في مدينة جوهانسبرج في جنوب أفريقيا خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٢ مبادرة أبوظبي العالمية للبيئات البيئية التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية في ميادين المعلومات البيئية.

التنمية الزراعية

وتحدث صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بعون الله وتوفيقه، آراء الخبراء الذين كانوا يرون استحالة الزراعة في الطبيعة الصحراوية والظروف المناخية الصعبة لدولة الإمارات إضافة إلى قلة المياه وشح الأمطار، وخصّص مساحات شاسعة من الأراضي لإقامة مشاريع طموحة للغابات ونشر المسطحات الخضراء لحماية الحياة البرية، مما أنعش الحياة في البيئة الصحراوية وأوقف الزحف الصحراوي وأسهم في تنمية وعي المواطنين واهتمامهم بالزراعة وارتباطهم وتمسكهم بالأرض.

وتم بتوجيهات ورعاية ودعم سموه، تنفيذ خطط طموحة في مجالات التوسع الزراعي والتشجير ومكافحة التصحر من خلال إقامة العشرات من مشاريع الغابات والمحميات الطبيعية، مما كان له الأثر الكبير في التقليل من نسبة الأتربة والملوثات الهوائية وتقليل نسبة الرطوبة وتلطيف الجو وتوفير بيئة صحية ونظيفة.

وقد أعرب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة عن ارتياحه لما تحقق من منجزات باهرة في ميادين الزراعة ونشر الخضرة، في كلمته بمناسبة العيد الوطني التاسع والعشرين يوم الأول من ديسمبر ٢٠٠٠ بقوله.. "لقد تمكنا في فترة وجيزة من تحويل الصحراء القاحلة إلى رياض خضراء ففرسنا في تربيتها أكثر من ٤٠ مليون نخلة وزرعنا أكثر من مائة مليون شجرة حرجية ومثمرة ظللت أغصانها وأوراقها مساحةً كبيرة من بلادنا، وقد رافق هذه المعجزة البيئية إقامة العديد من القرى والمدن في أعماق صحرائنا الخضراء".



وانتُخبت دولة الإمارات العربية المتحدة رئيسة للمؤتمر العام الواحد والثلاثين لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) في روما يوم ٢ نوفمبر ٢٠٠١ تقديراً لدورها الفعّال في التنمية الزراعية محلياً وإقليمياً ودولياً.

ومنحت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٢ يونيو ٢٠٠١ (ميدالية اليوم العالمي للأغذية) اعترافاً بجهود سموّه ومواقفه المشرفة والعظيمة في خدمة البشرية جمعاء.

وأكد الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية بعد زيارته للدولة في شهر ديسمبر عام ١٩٩٥ "أن ما قام به صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة من سياسة زراعية حكيمة يسعى حالياً الخبراء في المنظمة الى تحقيقه على المستوى العالمي".

كما أكد السيد شفقت كاكاخيل نائب المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠ بأبوظبي "أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمكنت من قهر الصحراء".

التراث الشعبي

لم يقتصر اهتمام صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بالتراث الشعبي على الصعيد الوطني فقط، بل امتد حرصه واهتمامه بالتراث الإنساني الى العالم، بتخصيص جائزة تحمل اسم سموّه لروائع التراث المعنوي والإنساني العالمي.

وقد أشاد السيد كوشيرو ماتسورا مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في كلمته أمام المؤتمر الثالث لوزراء الثقافة بالمنظمة، والذي انعقد في اسطنبول في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢ بحضور سموّ الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة، بمبادرة صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بتخصيص جائزة قدرها ١٥٠ ألف دولار كلّ عامين لتشجيع الإبداعات الإنسانية في المجالات كافة، وحماية وتشجيع الحفاظ على التراث ومختلف أشكال وروائع التعبير التراثية الشعبية والتقليدية، وكذلك حماية الأعمال التراثية غير المادية المهددة بالاندثار.

وقال إننا ننظر لهذه الجائزة على أنها تقدير عظيم للأعمال الرائعة التي تُعبّر عن التراث الإنساني غير المادي. وأضاف أن حماية التراث المعنوي العالمي تجيء في مقدمة اهتماماتي منذ أن توليت مهام منصبتي، ولذلك أنا سعيد بقرار حكومة الإمارات وسعيد أيضاً بأن تكون باكورة التعاون الدولي بين اليونسكو والمجتمع الدولي في هذا المجال مع دولة الإمارات.

وقام سموّ الشيخ خالد بن زايد آل نهيان في ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١ بتسليم جائزة الشيخ زايد الدولية لروائع التراث المعنوي والإنساني الى الفائزين بها في دورتها الأولى، وذلك بمقر منظمة (اليونسكو) في باريس. وفاز بالجائزة جمعية (ساحة جامع الفنا) التي تحافظ على التراث الشفهي والمعنوي في هذه المنطقة من مراكش بالمغرب، والتي تُعدّ مكاناً لتلاقي الرواة والفنانين والشعراء والمغنيين، وجمعية (زابارا) الوطنية في دولتي الإكوادور والبيرو والتي تعنى بالمحافظة على التراث الشفهي والإنساني.

وقد ارتبط صاحب السمو الشيخ زايد منذ صباه الباكر بحياة البادية والمكونات البيئية والتراثية فيها، حيث شكلت هذه المكونات ارتباطه الوثيق بالتراث، كما يؤكد سموه.. "لقد ترك لنا الأسلاف من أجدادنا الكثير من التراث الشعبي الذي يحق لنا أن نفخر به ونحافظ عليه ونطوره ليكون ذخراً لهذا الوطن والأجيال القادمة". لذلك نجحت السياسات الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد في تحقيق التمازج الرائع بين مواكبة العداثة في بناء دولة عصرية مزدهرة مع الحفاظ على تراثها الإنساني الحضاري. وحرص سموه في إطار تثبيت هذه المعادلة بين الأصالة والمعاصرة على إحياء تراث الأجداد والآباء والعمل على إبرازه وتطويره وتعريف الأجيال المتعاقبة به، حيث يؤكد سموه على ضرورة التواصل بين الماضي المجيد للأجداد والنهضة المباركة في الحاضر.

ويركز صاحب السمو رئيس الدولة في لقاءاته مع أبنائه الشباب والمواطنين على ضرورة التعرف على تراثهم الحضاري حتى لا ينسوه وعلى التمسك والإقتداء به قائلاً.. "يجب على الشباب أن يتبعوا ويسألوا عن التاريخ ويراجعوه سواء أكان التاريخ القريب أم المتوسط أم البعيد، حتى يعلموا ماذا مرّ بهذا الوطن وكيف عاصرت الأجيال التي مضت.. لأنني أؤمن بأن من لا يعرف ماضيه فهو حتماً لا يعرف حاضره. أما إذا عرف المرء ماضيه فلا بد أن يعرف حاضره ويعرف ما يجب عليه أن يحسبه من حساب المستقبل". ويضيف سموه الى ذلك مؤكداً.. "أن أي أمة ليس لها تراث، ليس لها أول أو آخر".

الصيد بالصقور

وشهد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة والسيدة اديان كلاركسون الحاكم العام لكندا القائد العام للقوات الكندية في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٢ في منطقة فلاح شمال مدينة الشوامخ عرضاً للتدريب على الصيد بالصقور، جسّد حرص سموه على إحياء التراث والحفاظ على العادات والتقاليد العربية الأصيلة، والتعريف برياضة الصيد بالصقور التي تعتبر من أهم أنواع الرياضات التي توارثها الأبناء عن الآباء والأجداد في منطقة الخليج والجزيرة العربية. واستمعت كلاركسون خلال العرض الى شرح كامل حول ميزة هذه الرياضة التي يعتبر العرب أول من عرفوها ثم انتقلت الى البلدان الأخرى، حيث برع أهل الإمارات العربية المتحدة منذ زمن بعيد في معرفة أنواع الصقور وأفضل أساليب تربية وتدريب وترويض الصقر وحسن معاملته وكيفية تأنيس هذا الطير الجارح الذي يعتبر رمز قوة ودليلاً على عزة النفس.

وأوضح صاحب السمو رئيس الدولة خلال العرض "أننا نحرص على الاحتفاظ بالتقاليد الأصيلة والتراث مهما خطونا الى ميادين الحضارة، وأن الصيد بالصقور رياضة مهمة ووسيلة لتعلم الصبر والجّد والقوة، وهي مقيدة نفسياً وجسدياً ورياضة اجتماعية تجمع بين رفاق الرحلة وتسودها روح الجماعة، كما أن لهذه الرياضة تقاليدها وآدابها وأنواعها، من حيث سرعة الصقور وقدرتها على الطيران أو المناورة أو الصيد أو الإنقضاض على الطعام". وقد عبرت الحاكم العام لكندا عقب العرض عن سعادتها بما شاهدته من فنون رياضة الصيد بالصقور والاهتمام الذي يوليه صاحب السمو رئيس الدولة للحفاظ على التراث



والبيئة بما تضمه من طيور وحيوانات. كما أشادت بالحرص الكامل لصاحب السموّ رئيس الدولة على التوازن في الجمع بين الأصالة والحداثة.

وتأسس في شهر سبتمبر ٢٠٠١ (نادي صقاري الإمارات) برئاسة سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية، الذي أكد أن إنشاء النادي يأتي في إطار اهتمام صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بريضة الصيد بالصقور التي تُعتبر من أهمّ الرياضات العربية التي مارسها الأجداد منذ آلاف السنين، بهدف نشر الوعي والارتقاء بمستوى رياضة الصقور في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، والمحافظة عليها كتراث هام في المنطقة، بالإضافة الى نشر أخلاقيات رياضة الصيد بالصقور، والتعريف بصفات الصقور وعاداتها وأطوار حياتها وأنواعها ومواطنها الأصلية وهجرتها، ونقل إرث الأجداد في هذا الصدد الى الأجيال القادمة، تحقيقاً لإستمرارية هذه الهواية على نحو سليم يحول دون تعرض الصقور والعباري الى الإنقراض.

جهود كبيرة لحفظ التراث

وتجاوباً مع اهتمامات صاحب السموّ رئيس الدولة، بالتراث الشعبي وتوجيهاته المستمرة للحفاظ عليه وجمّعه وتوثيقه في مختلف مدن الدولة، انتشرت المراكز والجمعيات والأندية التي اهتمت بمختلف روائع التراث الشعبي وفي مقدمتها نادي تراث الإمارات الذي تأسس في مايو ١٩٩٣ برئاسة سموّ الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء، وتفرع منه مركز زايد للتراث والتاريخ في مدينة العين الذي افتتح يوم ٢٢ مارس ١٩٩٩، ومركز الوثائق والدراسات، وجمعية إحياء التراث الشعبي وغيرها من الجمعيات والمراكز العلمية التي اهتمت بجمع التراث وحفظه وتوثيقه.

ودشن سموّ الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة يوم ٦ فبراير ٢٠٠١ قرية (حُتّا) التراثية التي تبعد عن مدينة دبي بنحو ١٠٠ كيلومتر، بعد إعادة ترميم مبانيها التاريخية وتجديد مقتنياتها والتي استغرق العمل في ترميمها قرابة سبع سنوات.

وافتح سموّ الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس نادي تراث الإمارات يوم ٢٠ ابريل ٢٠٠١ بمنطقة كاسر الأمواج بأبوظبي القرية التراثية التي أقيمت على مساحة ١٦ ألفاً و ٨٠٠ متر مربع والتي تجسّد حياة الآباء والأجداد قبل ظهور النفط، وتضمّ نماذج لمختلف البيئات البرية والبحرية التي عاش في ظروفها الأجداد، والصناعات الحرفية اليدوية القديمة.

وأفتتح سموّ الشيخ منصور بن زايد آل نهيان رئيس مكتب صاحب السموّ رئيس الدولة يوم ٢٥ ابريل ٢٠٠١ قصر صاحب السموّ رئيس الدولة القديم بمدينة العين (قصر العين) الذي أنشئ قبل ٨٠ عاماً وذلك بعد أن تمّ ترميمه برعاية الفريق الركن طيار سموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة وتحويله إلى متحف للتراث.

وأسهمت الفعاليات المنتظمة لمنطقة الشندغة التراثية التي افتتحت في العام ١٩٩٦ وتضم هرتي التراث والغوص وبيت الشيخ سعيد آل مكتوم، في إحياء الكثير من الأنماط التراثية القديمة التي تجذب الآلاف من الزوار من داخل الدولة وخارجها.



وافتح، في إطار الاهتمام المتزايد بالتراث الشعبي، قرية الشارقة التراثية القديمة والقرية التراثية بمنطقة الختم السياحية وقرية الفجيرة للتراث.

كما تأسست أندية للفروسية على مستوى عالمي ولجان لتنظيم سباقات القوارب الشراعية، وتشكلت إتحادات لسباقات الهجن ومراكز الصناعات التقليدية البيئية وفرق الفنون الشعبية ومجالس الشعراء. وتم في شهر مارس من العام ١٩٨٥ إشهار جمعية إحياء التراث الشعبي التي تهدف إلى المحافظة على التراث وإحيائه وإظهاره أمام الأجيال المتعاقبة كي يتفهموا كيف كان يعيش أجدادهم وإلقاء الأضواء على العادات والتقاليد المتوارثة.

وقد أنشأت الجمعية قرية زايد للتراث الشعبي التي تُعدّ اليوم معلماً سياحياً مهماً في أبوظبي يقدم مفردات الحياة التقليدية القديمة قبل النهضة التي شهدتها البلاد. وامتدت اهتمامات صاحب السمو رئيس الدولة ورعايته للتراث لتشمل فرق الفنون الشعبية التي ازدهرت نظراً لما يوفره لها من دعم سنوي تشجيعاً لها على الاستمرار في الأداء والارتقاء بالفن الشعبي وتطويره.

وأولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأخوانه اصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد حكام الإمارات كل الدعم للرياضات التراثية والمتمثلة في سباقات الهجن العربية الأصيلة والسباقات البحرية التراثية والفروسية، وذلك بتسخير الإمكانيات اللازمة لتأخذ هذه الرياضات مكانتها اللائقة بها.

وقد حققت سباقات الهجن العربية الأصيلة مكانة وشهرة كبيرتين، وانعكس ذلك على تنظيم السباقات السنوية الكبيرة ورصد الجوائز المادية والعينية. ولاقت هذه الرياضة إقبالاً كبيراً من المواطنين، وأصبح هناك حرص كبير على المشاركة فيها والاستعداد الجيد لها، وتوسعت وانتشرت في مختلف أنحاء الدولة بإقامة مضامير للسباق في كل إمارة. كما بدأت هذه الرياضة تحظى باهتمام كبير في عدد من الدول الأوروبية، من بينها ألمانيا وأستراليا برعاية إتحاد سباقات الهجن بالدولة.

وحققت الرياضات البحرية التراثية نجاحاً باهراً بعد أن مرّت بمراحل عديدة منذ بدء تنظيمها في العام ١٩٦٩ بإقامة أول سباق لقوارب التجديف تلتها بعد ذلك السباقات السنوية المنتظمة، والتي شملت سباقات الزوارق الحديثة التي يشارك فيها أبطال عالميون من مختلف أنحاء العالم.

وتمّ إشهار نادي الإمارات للتراث البحري، كما تمّ إشهار جمعية الإمارات للغوص في فبراير ١٩٩٥ التي تتخذ من دبي مقراً لها، وتُعنى بتنظيم رياضة الغوص ومراقبة وحماية البيئة البحرية.

وخطت رياضة الفروسية خطوات متلاحقة نحو العالمية، بعد إشهار إتحاد الإمارات للفروسية ويوجد بالدولة الآن خمسة مضامير للفروسية اثنان منها في كل من أبوظبي ودبي وخامس في الشارقة.

وينظم إتحاد الفروسية ثلاثة سباقات رئيسية سنوياً خلال موسم الفروسية للتنافس على كأس صاحب السمو رئيس الدولة وكأس الإتحاد وكأس دبي.

وتجاوزت فروسية الإمارات الحدود برعاية وتنظيم سباقات عالمية تخصص كل أشواطها



للخيول العربية الأصيلة حيث يتمّ دورياً تنظيم سباقات على كأس صاحب السموّ رئيس الدولة في كل من باريس ولندن وأمستردام، بهدف التعريف بالحصان العربي ودوره في التاريخ والحضارة العربية.

التضامن العربي والإسلامي

كرّس صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة كل جهوده الخيرة من أجل تحقيق الوفاق بين الأشقاء وحل الخلافات العربية بالتفاهم والتسامح، حتى أصبحت الجهود المتواصلة لدولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز التضامن العربي، سمةً بارزةً من سمات نهج سياساتها الخارجية، وأصبح صاحب السموّ رئيس الدولة رائداً قومياً في الدعوة الى التسامح العربي والتضامن الإسلامي. ودأب سموّه على التثييه بصورة مستمرة الى خطورة استمرار حالة التمزق والتردي التي تمر بها الأمة العربية، حيث يعبر سموّه عن هذا الوضع بقوله.. "انني منذ بداية خلافات العالم العربي وحتى يومنا هذا لم أبت ليلة واحدة مسروراً لأي خلاف بين شقيق وشقيقه ولا بين صديق وصديقه". كما بذل سموّه جهوداً مكثفة ومشهودةً من أجل تنقية الأجواء العربية وتناسي الخلافات وتوحيد الصف العربي والإسلامي وإعلاء شأن الأمة العربية والإسلامية وتأكيد دورها ومكانتها في العالم.

وأكد صاحب السموّ رئيس الدولة، عند استقباله يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠١ رؤساء ووفود البرلمانات العربية الذين عقدوا دورتهم الثامنة والثلاثين العادية بأبوظبي، دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لكل ما من شأنه تعزيز الصف العربي لمواجهة مستجدات الوضع الراهن بعمل جاد وفعال وبروح أخوية صادقة وبأسلوب التسامح والمصالحة، خاصةً بعد الدروس والعبر والخسارة التي ألمّت بالأمة العربية. وقال سموّه.. "انه لو تضامن العرب سيكون مرتاح الضمير، وإن شاء الله نكون جميعاً على كلمة واحدة وننسى الماضي وتكون المرحلة المقبلة خيراً للأمة". وتساءل سموّه.. "لماذا لا يتفاهم الشقيق مع شقيقه ونسماح مع بعضنا بعضاً.. التسامح يزيدنا قوةً، ونحن على ثقة بأن الله جلّت قدرته سوف يشد من أزر القادة العرب ويتساموا فوق أي خلاف لكي تتخلص الأمة العربية من طريق الظلمة الذي تسير فيه وتصل الى طريق النور والأمل المنشود لها، لأن خير أي دولة عربية هو خير لشقيقتها".

وجدد صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، في لقائه مع جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الاردنية الهاشمية في أبوظبي يوم ١٦ مارس ٢٠٠١، دعوته الى إخوانه القادة العرب بفتح صفحة جديدة في العلاقات العربية - العربية والى ضرورة توافر صدق النوايا والثقة المتبادلة والمصارحة التامة كشرط لنجاح أي قمة عربية. وقال سموّه.. "ان التشاور وتنسيق المواقف بين الأشقاء العرب في قضايا الأمة العربية مطلوب دائماً وخاصة في ظل تعاظم التحديات التي تواجه المنطقة، لأن الأمة العربية لم تكن في حاجة ملحة الى التضامن مثلما هي الآن، وأن العالم ينظر الى العرب باحترام بقدر ما يكونون عليه من تأزر وتكاتف، وأن العالم الإسلامي سيكون الى جانب العرب اذا استعدادوا تضامنهم ووحّدوا صفوفهم وكلمتهم وكانوا على قلب رجل واحد". وتساءل صاحب السموّ رئيس الدولة.. "نحن العرب، لماذا لا نتضامن ونحن أسرة واحدة

جميعاً... يجب أن يقف الأخ إلى جانب أخيه في السراء والضراء، وإن الواقع العربي الراهن يتطلب وقفة متأنية تُعيد للعرب دورهم ومجدهم وتحفظ لهم حقوقهم وتصون مقدساتهم". كما جدد صاحب السموّ رئيس الدولة، في لقاءه مع جلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية، في أبوظبي يوم ٣ مارس ٢٠٠١ حرصه على تحقيق المصالحة العربية التي أثبتت الأحداث أنها مبادرة في غاية الأهمية وتصب في مصلحة الوطن العربي وتستهدف تنقية الأجواء وتعبئة الجهود للتغلب على المعوقات التي تعترض مسيرة العمل العربي المشترك، مؤكداً سموه حرص دولة الإمارات على تحقيق الخير للشعوب العربية وخدمة مصالحها العليا.

وأكد صاحب السموّ رئيس الدولة، في اجتماعه مع الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية يوم ٢٧ مايو ٢٠٠١ في أبوظبي أن دولة الإمارات لن تدخر جهداً من أجل تضامن عربي صادق وحقيقي وفَعَال، حتى يكون العرب على قلب رجل واحد. وقال سموه: "إن قوة العرب في تضامنهم وتكاتفهم وتأزرهم والعمل بجد وإخلاص وبنية صادقة، حتى يكون للعرب عزة وكرامة واحترام".

وظلّ صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة يدعو باستمرار إلى مراجعة شاملة للموقف العربي واتخاذ القرارات تجاه كل ما يحدث في الوطن العربي، والعدول عن طريق الخسارة بالعقل والحكمة والتحرك الواعي، وتعويض ما مرّ على العرب من خسارة لدعم المصالح المصرية المشتركة. ويؤكد سموه في هذا الخصوص: "إن الأمة العربية كبيرة في حجمها وثرواتها وخيرها ولله الحمد، ويجب علينا الالتزام بتحمل المسؤولية وأن نعدل عن طريق الخسارة والضعف الذي نسير فيه حالياً، وأن نسعى بكل جهد ممكن ودون إبطاء لتعويض ما مرّ بنا من خسارة ونسير في الطريق الصواب".

وأكد سموه عند استقباله دولة رفيق الحريري رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٢ بأبوظبي على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك وتحقيق التضامن وتوحيد الصف بين الدول العربية لمواجهة الأخطار المحدقة بالأمة العربية، وقال سموه إن قوة العرب في تضامنهم وتأزرهم.

وأكد في حديث مهم يوم ٦ أكتوبر ٢٠٠٢ على أن العبور بالأمة العربية من المأزق يتطلب العمل بما يرضي الله سبحانه وتعالى، واختيار طريق الحقّ والبعد عن طريق الباطل، مشدداً على أن الذي يعمل وفقاً للقرآن الكريم سيوفقه الله وينصره ويرعى أعماله. وقال لقد دعونا من أجل الوحدة والتضامن والتأزر ونتمنى أن نرى الأمة العربية والإسلامية تسير على الطريق الصحيح، منوهاً إلى أنه من الضروري بذل كل الجهود من أجل ايجاد مناخ قائم على الثقة والتفاهم حيال الموقف العربي المشترك لإيجاد حلول لقضايانا العربية والإسلامية في تحقيق تضامن الأمة، لأن الأطماع محدقة بنا، والتكاثف العربي والإسلامي مطلوب الآن وفي كل حين، ولا يحتمل التأجيل.

كما أكد صاحب السموّ رئيس الدولة لدى استقباله معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٣١ سبتمبر ٢٠٠٢ بأبوظبي أهمية التعاون المشترك بين الدول العربية والإسلامية في كافة المجالات، داعياً العرب والمسلمين إلى التضامن والتأزر حتى يكون لهم وزن بين دول العالم. وقال سموه إن شاء الله نتمنى أن نسمع ونرى أن أمة لا إله إلا الله من عرب ومسلمين تسير على الطريق الصحيح.

مواقف صريحة

وتتجلى مواقف صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بنظرة صائبة في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، وتسم بالحكمة والصراحة والشجاعة والوقوف بصلاية الى جانب الحق والعدل والتسامح من أجل إرساء القيم الإنسانية في العلاقات الدولية وكل ما يحقق خير البشرية جمعاء.

وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام ٢٠٠٢ لقاءات دبلوماسية مكثفة، وتلقى صاحب السمو رئيس الدولة العديد من الاتصالات المهمة من عدد كبير من قادة وزعماء الدول العربية والإسلامية والعالم، تركّزت على التشاور وتبادل الآراء حول المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط، والأزمة العالقة بين العراق والأمم المتحدة، وجهود ترسيخ الأمن والاستقرار الدوليين.

وجدد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، في رسالته الى الأمم المتحدة يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٢ بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، دعم ومساندة دولة الامارات لمسيرة الكفاح العادلة التي يخوضها الشعب الفلسطيني لنيل حريته واستقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وأعرب سموه في رسالته عن بالغ قلقه ازاء استمرار عجز المجتمع الدولي عن إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والعمل على الوقف الفوري لأشكال عدوانها واحتلالها المنهجي للأراضي الفلسطينية بما فيها سلسلة جرائم الحرب والدمار التي تقتربها يومياً ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق وممتلكاته ومؤسساته الوطنية، مطالباً الأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطيني.

ويبحث صاحب السمو رئيس الدولة مع السيد ديك تشيني نائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية في ١٦ مارس ٢٠٠٢ في أبوظبي الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والتطورات في المنطقة، في ضوء العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، اضافة الى العلاقات الثنائية ومجالات التعاون المشترك بين البلدين.

وصرح سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية عقب اللقاء بأن صاحب السمو رئيس الدولة دعا الولايات المتحدة الامريكية الى القيام بدور أكثر فاعلية في السعي الى إحلال السلام في الشرق الأوسط ووضع حدّ للعدوان الاسرائيلي الخطير والمستمر ضد الشعب الفلسطيني.

وقال سموه إن صاحب السمو رئيس الدولة أكد لديك تشيني أنه يجب على أمريكا بوصفها الراعية الرئيسية لعملية السلام أن تقف الى جانب الحق والعدل، أنه لا يجوز مساواة الفلسطينيين العزل بمن يقصفهم بالطائرات والدبابات، وأنه من أجل تعزيز الجهود الأمريكية من الضروري مشاركة حكماء من الغرب ومن العرب ليتحملوا مسؤولياتهم الى جانب أمريكا لإقرار السلام العادل والشامل، لأن الطريق الوحيد للسلام هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية بكل حزم وإنصاف وردع الظالم ورفع الظلم عن المظلوم.

وأضاف سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان أن صاحب السمو رئيس الدولة أكد كذلك بأن الآمال معقودة على الادارة الامريكية لأن تتصدى للظالم وتتصر المظلوم الذي يواجه الطائرات والدبابات بالحجر.

وقال سموه ان العرب جادون نحو السلام وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، وأن دولة الامارات كانت أول دولة عربية تؤكد تأييدها الكامل للمواقف السعودية من القضية الفلسطينية ومبادئها التي عبر عنها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بالملكة العربية السعودية، في شأن السلام مع اسرائيل، وقد رحّب العرب جميعا بهذه المبادرة.

ودعا صاحب السموّ رئيس الدولة في حديث يوم ٦ أكتوبر ٢٠٠٢ القوى الفلسطينية بكافة فصائلها الى الصبر والصمود.. وقال.. "إنني أدعوهم الى الصمود والثبات.. وأقول لهم اصبروا.. المستقبل لكم رغم البغي والطغيان والاستبداد الذي تتعرضون له.. كونوا يداً واحدة.. وصوتاً واحداً.. وأقول لهم ليس كل من يملك القوة يتحكّم ويهيمن.. هذا هو قانون الحياة.. وعلى القوى أن يأخذ العبر من التاريخ من الذين سبقوه من الدول.. هل اليوم لهم وجود".

القضية العراقية

وأكد صاحب السموّ رئيس الدولة عند لقائه مع السيد ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي في ١٦ مارس ٢٠٠٢ بأبوظبي موقف دولة الإمارات الرافض لتوجيه أي ضربة عسكرية للعراق. وقال انه يجب التروي من أجل مصلحة أمريكا والمنطقة والعالم.

وأكد صاحب السموّ رئيس الدولة لدى استقباله السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢ بأبوظبي على ضرورة الإحتكام الى القانون والشرعية الدولية من أجل حل جميع النزاعات. ودعا سموه الى تجنّب الحروب واللجوء دائماً الى الحوار السلمي والحكمة، لأن الحرب مدمرة للجميع وحتى المنتصر فيها خاسر.

كما أعرب سموه في اجتماعه مع جلالة أخيه السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٢ بأبوظبي عن أمله بأن لا يتمّ اللجوء الى الحرب، وأنه يجب التحلّي بالحكمة والمسؤولية في اتخاذ القرارات، مؤكداً سموه على ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى الحرب.

وأكد صاحب السموّ رئيس الدولة أن رفع الحصار والمعاناة عن الشعب العراقي، أصبح أمراً واجباً وأن وضع العراق لا يُرضي العرب.. والعراق دولة تهماً ونريد منها أيضاً أن تتخذ موقفاً يخرجها من هذه المحنة.

واللقى صاحب السموّ رئيس الدولة مع معالي ناجي صبري وزير خارجية العراق في ٧ أكتوبر ٢٠٠٢. وصرح سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية بأن صاحب السموّ رئيس الدولة نصح الحكومة العراقية بتلافي الأسباب التي قد تؤدي الى تصعيد الموقف بما يُعرض العراق لضربة عسكرية لا تُحمد عقباها. وأوضح ان صاحب السموّ رئيس الدولة قال خلال اللقاء "نحن ننصحكم بأن تتقوا الشر بكل وسيلة وبكل ما تقدرون عليه وان تتبعدوا عن المطالب التي تزجّ بكم في مواقف غير مرغوبة، وذلك حتى تحموا بلادكم وشعبكم من الأذى والضرر". وقال سموّ وزير الدولة للشؤون الخارجية ان صاحب السموّ رئيس الدولة قال "إن العراق قلعة من قلاع الأمة العربية وأن الأمة العربية بحاجة للعراق، ولذلك أطلب



العراقيين بأن يدّخروا العراق لصالح الأمة العربية والإسلامية، لأن ما يصيب العراق يصيب العرب والمسلمين، وما ينفع العراق ينفع اخوانه العرب والمسلمين". كما قال سموه في حديث آخر في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢ "مطلوب من العرب الذين هم أخوة للعراق أن يأخذوا بأيدي اخوانهم العراقيين الى طريق الخير والسلامة بقدر ما يستطيعون، وأن يعملوا على تجنيب الشعب العراقي ويلات الحرب والدمار". واضاف "اننا نأمل ان تتاح الفرصة للجهود الدبلوماسية، ونرى أن أي قرار متسرع من أي جانب لن يكون في مصلحة الاستقرار في المنطقة. فالحروب لا تحل قضية، بل الحوار والحكمة والعقل هو الطريق الصحيح لإنهاء الخلافات بين الدول، مؤكداً أن حلّ النزاعات الدولية يجب أن يقوم على مبادئ سيادة مبادئ العدالة والقانون على ما عداها".

التسامح الديني

ويؤمن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بالتعايش السلمي بين مختلف الديانات السماوية، وضرورة التسامح وترسيخ مشاعر المحبة والسلام بين البشر. وينبذ سموه كل أشكال التعصب والإرهاب مهما كانت مبرراتها.

وأدان صاحب السمو رئيس الدولة، انطلاقاً من هذه الرؤية، الهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلا أن سموه أدان بقوة، في الوقت نفسه، الإرهاب الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، مطالباً المجتمع الدولي باستهدافه أيضاً. وأكد في اتصال هاتفي مع الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم ١٧ سبتمبر ٢٠٠١ موقف دولة الإمارات الثابت في رفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله قائلاً "إن الإرهاب بغض من وجهة نظر الإسلام والديانات السماوية الأخرى وهو عدو لدود للإنسانية جمعاء".

وأضاف صاحب السمو رئيس الدولة أن هذه الأعمال الإجرامية تستوجب تضامن المجتمع الدولي لمحاربتها والقضاء عليها واجتثاثها أينما كانت، مؤكداً استعداد دولة الإمارات للتعاون مع مكافحة الإرهاب انطلاقاً من موقفها المبدئي والثابت.

وشدد صاحب السمو رئيس الدولة في حديثه مع الرئيس الأمريكي على أن التضامن الدولي ضد الإرهاب يجب أن ينطلق من مبادئ ثابتة لا تكيل بمكيالين وأن على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي العمل ايضاً وفي الوقت ذاته على وقف أعمال الإرهاب الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لكي لا تشعر شعوب العالم بالظلم والإجحاف. كما أكد في رسالة مباشرة وجهها الى قادة الدول الخمس عشرة الأعضاء في حلف شمال الاطلسي أن دولة الإمارات تدين العمل الإرهابي والإجرامي الذي وقع في الولايات المتحدة. وقال سموه أن دولة الإمارات تدين أعمال الإرهاب في كل مكان بما في ذلك الإرهاب المستمر الذي تمارسه قوات الإحتلال الاسرائيلي يومياً في الأراضي الفلسطينية وضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

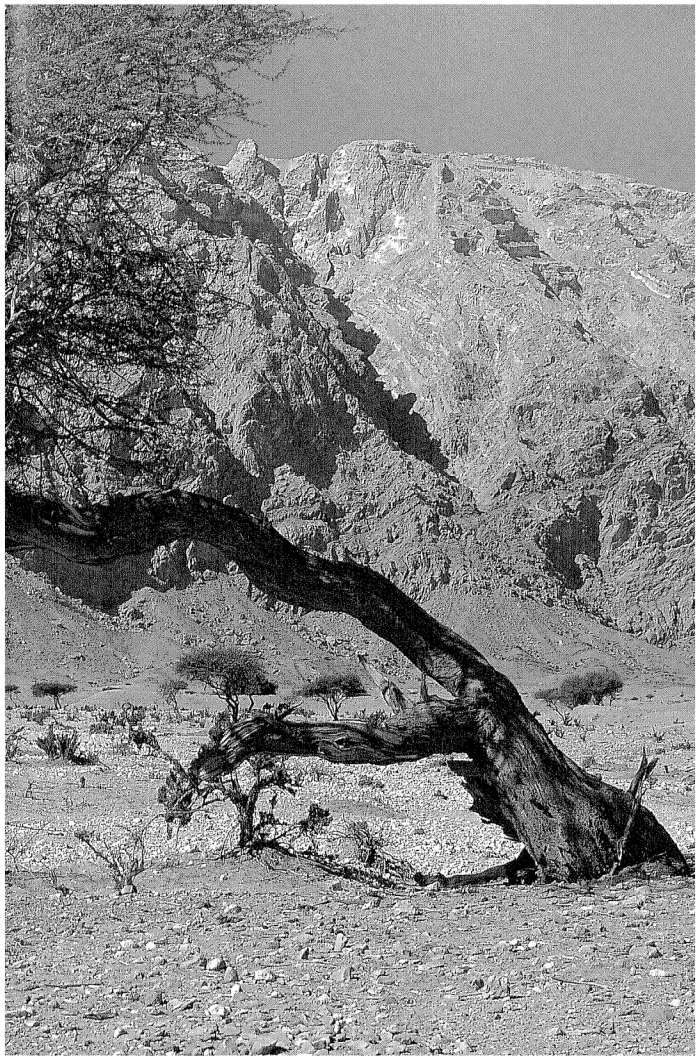
وظل صاحب السمو رئيس الدولة ينبذ باستمرار، انطلاقاً من روح التسامح التي يؤمن بها، ظاهرة التطرف الديني والإرهاب، ويؤكد دائماً على أن الإسلام هو دين المحبة والغفران والتسامح والرفقة وأن المسلم لا يجوز أن يقتل أخاه مسلماً كان أو غير مسلم. ويقول في حديث مهم يوم ٦ أكتوبر ٢٠٠٢ "حاشا لله أن تكون روح الإرهاب إسلامية وأن يكون جسده

عريباً .. هذا ظلم للإسلام . على الذين يرددون هذه المزاعم والإتهامات على هواهم وبدون براهين أن يعودوا الى القرآن الكريم . نحن نقبل كلام الذين يقرأون كتاب الله ، أما الإتهامات التي توجه بدون أساس لعباد الله فهي غير مقبولة" . ويضيف سموه "أن الإسلام ينبذ الإرهاب والإعتداء على البشر في كل مكان .. يستحيل على المسلم والعربي أن يقوم بإرهاب البشر . إن الضغوط التي تُمارس على العالم العربي لا تُرضي الله أو رسوله أو العرب والمسلمين ، وعلى الذين يتهمون الإسلام والعرب والمسلمين بالإرهاب ويتطاولون ، عليهم أن يحدّدوا لنا من هو الإرهابي .. هل هم المسلمون أم من يعتدي عليهم وعلى النساء والأطفال والمسنّين والعجزة . إن كلام الله موجود وهو لا يحلّ للمسلم أو يسمح له بأن يكون إرهابياً .. وعلى هؤلاء أن يعلموا ان المسلمين يتصدون لأي شخص ينتمي للإسلام بينما هو يرتكب في الوقت ذاته أي أعمال تُرهب البشر . إن الإرهابي هو عدو الإسلام والبشر ، بينما المسلم صديق للبشر وأخ للمسلمين وغير المسلمين ، لأن الإسلام دين رحمة في الأرض ودين تسامح" .

وأكد سموه خلال لقائه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في ١٦ مارس ٢٠٠٢ "أن أسباب الإرهاب في العالم هي المجاعة والفقر واغتصاب حقوق الغير وان كل مُغتصب يأخذ حق الغير هو إرهابي وعدو للإنسانية كلها" . كما أكد في كلمته بمناسبة العيد الوطني الحادي والثلاثين في الأول من ديسمبر ٢٠٠٢ "لقد أكدنا مراراً وقبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بوقت طويل إدانتنا للإرهاب وضرورة التصدي له ، ومحاربة كل أشكال القمع والعنف ضد الإنسانية ، التي ترفضها كل الأديان السماوية . فالإسلام دين التسامح والموعظة الحسنة ، ينبذ الإرهاب والعنف والتعدي على البشر ، ويدعو الى الرحمة والمودة .. لقد أكدنا أنه يجب محاربة الإرهاب بكافة أشكاله في كل مكان ، وأن تكون مكافحته مبنية على مبادئ ثابتة تتجنّب الكيل بمكيالين ، وعلى المجتمع الدولي أن يقف بحزم في وجه إرهاب الدولة ، وما تمارسه إسرائيل من إرهاب وعنف وتككيل بالشعب الفلسطيني" .

ودعا صاحب السمو رئيس الدولة عند استقباله أصحاب الفضيلة علماء المسلمين في ٩ ديسمبر ٢٠٠١ بأبوظبي الذين أسهموا في إحياء ليالي شهر رمضان المبارك ، الى توجيه المسلمين والى الخير والبعد عن العنف والتطرف وايضاح طريق الصواب والخطأ لهم ، والإبتهال والدعاء الى الله سبحانه وتعالى أن يجمع شمل الأمة العربية والإسلامية . كما حثّ سموه العلماء على العمل بجِد وإخلاص لإبراز الصورة الحقيقية للإسلام الذي يقوم على الرحمة والمحبة والتسامح ولا يعرف التطرف والعنف الذي يمارسه الإرهابيون ، والإسلام منهم براء ، لأن المتطرفين ضلّوا الناس وأفسدوا البشر وأن عباد الله في حاجة الى من يرشدهم .

وقال سموه "واجب على العلماء الدعوة الى كل ما يحبه ويرضاه المولى عزّ وجلّ ، ويجب أن تنقلوا الى الناس ما وهبكم الله به من علم وتعاليم الدين الصحيحة ورسالة الإسلام الخالدة .. ويجب أن ترشدوا الناس بها الى طريق الصواب والبعد عن طريق الخطأ والعنف والتطرف ، لأن البشرية في حاجة الى العدل والحق .. هناك البعض ممن يدّعي الكلام بإسم الإسلام وهو منهم بريء .. يجب نشر الدعوة والنأي بالبشرية عن طريق الضلال" .





الأرض والسكان

الموقع

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قلب الخليج العربي وتحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج ومن الغرب قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية أيضاً ومن الشرق خليج عُمان وسلطنة عُمان.

وتمتد سواحلها المطلة على الساحل الجنوبي من الخليج العربي مسافة ٦٤٤ كيلومتراً من قاعدة شبه جزيرة قطر غرباً وحتى رأس مسندم شرقاً وتنتشر عليها إمارات أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة بينما يمتد ساحل الإمارة السابعة وهي الفجيرة على ساحل خليج عُمان بطول ٩٠ كيلومتراً وتشغل الدولة بذلك المنطقة الواقعة بين خطي عرض ٢٢ و ٢٦.٥ درجة شمالاً وخطي طول ٥١ و ٥٦.٥ شرق خط غرينتش.

تتبوأ دولة الإمارات موقعاً استراتيجياً مايزال يحظى بالأهمية التي كانت له قبل أربعة آلاف عام، رغم تحول العالم إلى قرية صغيرة، بفضل وسائل المواصلات وسبل الإتصال الحديثة. وقد أوضحت الأبحاث التي أجريت حول تاريخ المنطقة وآثارها أن الأرض، التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً، كانت واسطة العقد في التجارة بين الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية، منذ عهود تعود إلى ٢٥٠٠ عام قبل الميلاد، وتشهد الآثار التي وجدت في المواقع الأثرية بالإمارات، والتي تعود أصلاً إلى بلاد الرافدين ووادي السند، والتي أعقبها العثور على منتجات من الصين واليونان وروما، على المكانة الخاصة التي احتلتها الإمارات بالنسبة للطرق التجارية في العصور القديمة.

وعلى الرغم من أن طبيعة العلاقات التجارية قد تغيرت، إلا أن الجغرافيا لم تتغير. فالإمارات لاتزال مركزاً تجارياً متميزاً اليوم وتحتل موقعاً متقدماً في خريطة الإقتصاد العالمي وتلعب دوراً مهماً في ربط حركة التجارة العالمية بين منطقة الخليج والشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

المساحة والتضاريس

وتبلغ مساحة الدولة نحو ٨٢,٦٠٠ كيلومتر مربع وبذلك تحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. وتتكون أراضي الدولة في معظمها من الصحاري ولاسيماً في المناطق الغربية الداخلية وتتخللها عدة واحات مشهورة أهمها تلك التي تشغلها العين وضواحيها حيث تستغل المياه الجوفية التي تتوفر بفضل وجود جبل حفيت عن طريق شبكة ري تعرف باسم الأفلاج ومثلها محاضر ليو التي تقع على بعد نحو ٢٠٠ كيلومتر إلى الغرب من العين وتضم الآن أكثر من ٦٠

قرية إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة في مناطق الظفرة التي تتوفر فيها المياه الجوفية. وتقع إلى الجنوب من هذه المناطق، الكثبان الرملية الهائلة التي تشكل حدود الربع الخالي.

ويعتبر جبل حفيت حداً جنوبياً لواجهة البريمي حيث تقع مدينة العين، ويبلغ ارتفاعه نحو ١٢٢٠ متراً وتتفرع منه سلسلتان متوازيتان تنتهيان عند مدينة العين باتجاه الجنوب تحصر بينهما بعض المرتفعات الجبلية الصغيرة.

واضافة إلى حفيت، فإن هناك سلسلة من الجبال المعروفة باسم جبال حجر التي تشطر شبه جزيرة مسندم وتمتد على مسافة ٨٠ كيلومتراً شمالاً وجنوباً بعرض يصل إلى نحو ٣٢ كيلومتراً، فتخترق عُمان لتصل إلى الطرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وفي سفوح المناطق الشمالية من هذه السلسلة التي تصل في أعلى ارتفاعها ضمن الدولة إلى نحو ٢٤٣٨ متراً تقع مدينة رأس الخيمة. وتتميز السفوح الغربية للسلسلة بوجود الوديان الكبيرة والأخاديد التي يستغل بعضها للزراعة.

ومعظم سواحل الدولة رملية باستثناء المنطقة الشمالية في رأس الخيمة التي تشكل رأس سلسلة جبال حجر. أما المياه الإقليمية فهي ضحلة عموماً، وهذه سمة واضحة للقسم الأكبر من المساحة المغمورة في الخليج العربي والمقدرة بنحو ٦٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع إذ يبلغ متوسط عمقها ٢٥ متراً بينما يبلغ أقصى عمق ٩٠ متراً باستثناء المنطقة التي يقع فيها مضيق هرمز حيث يصل العمق إلى ١٤٥ متراً. وتتصف المياه الإقليمية للدولة بكثرة الشعب المرجانية التي، وإن كانت تشكل موانع طبيعية تعيق الملاحة، فإنها غنية بمحار اللؤلؤ الذي تشتهر به منطقة الخليج وكان المصدر الرئيسي للدخل على مدى العصور.

وتصل درجة حرارة مياه الخليج خلال الصيف إلى ٤٥ درجة مئوية، وهي بذلك أعلى درجة حرارة في جميع بحار العالم، كما ترتفع درجة الملوحة في مياهها إلى ٤٠ درجة في الألف في المناطق العميقة ونحو ١٠٠ درجة في الألف في بعض المناطق الضحلة، في الوقت الذي تثبت فيه درجة ملوحة معظم بحار العالم عند مستوى ٣٥ في الألف. ورغم ذلك، فإن المياه الإقليمية للدولة والخليج العربي بصورة عامة تشتهر بثروتها السمكية الهائلة التي شكّلت، وتشكل، مصدراً مهماً من مصادر الغذاء وعنصراً حيوياً في تحقيق الأمن الغذائي للدولة.

وتتبع الدولة المئات من الجزر المتناثرة في مياه الخليج منها نحو ٢٠٠ جزيرة في إمارة أبوظبي أهمها جزيرة صير بني ياس التي تحولت إلى واحة خضراء تضم الغابات وأشجار الفاكهة بأنواعها ومحمية طبيعية للحيوانات النادرة والطيور. وجزيرة دلمة الشهيرة بماضيها العريق المتمثل في اعتبارها مركزاً للغوص بحثاً عن محار اللؤلؤ، وجزيرة أم النار التي كشفت التقيبات الأثرية عن وجود مستوطنات بشرية سكنها الإنسان من أقدم العصور، إضافة إلى أهميتها الحديثة كواحدة من أهم المرافق النفطية في الدولة.

ومن الجزر المهمة الأخرى في الدولة جزيرة داس في أبوظبي التي تعتبر معقلاً للصناعة النفطية، وجزيرة أبوالأبيض التي تعتبر أكبر الجزر وتقع على بعد نحو ١٠٠ كيلومتر إلى الغرب من العاصمة أبوظبي، وجزيرتا أبو موسى وصير بونعير بالشارقة، وجزر طناب الكبرى وطناب الصغرى والحمراء برأس الخيمة والجزيرة السينية بأم القيوين.

الجدول رقم ١: درجات الحرارة القصوى (مطار البطين، أبوظبي) ومعدل هطول الأمطار شهرياً.

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
°C	٢٤	٢٥	٢٩	٣٣	٣٨	٣٩	٤٠	٤٠	٣٩	٣٥	٣٠	٢٦
mm	١١	٣٨	٣٤	١٠	٣	١	٢	٣	١	٢	٤	١٠



المناخ

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال أفريقيا وتخضع في الوقت نفسه لتأثيرات المحيط لوقوعها على ساحلي الخليج العربي وخليج عمان الذي يتصل بالبحر الأحمر عن طريق باب المندب مع وجود بعض الخصائص التي تميز مناخها عن غيرها من الدول الواقعة في المنطقة نفسها.

وترتبط معدلات درجات حرارتها الشديدة صيفا بارتفاع نسبة الرطوبة كما يلاحظ عموماً وجود فروق كبيرة بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية والمرتفعات التي تشكل في مجموعها تضاريس الدولة فعلى الساحل يزيد متوسط درجة الحرارة في يوليو عن ٣٧,٧ درجة وترتفع نسبة الرطوبة لتصل أحياناً إلى أقصى درجاتها بينما يتسع المدى الحراري في قلب الصحراء التي تمثل القسم الأعظم من أراضي الدولة في حين يعتدل المناخ في مناطق الجبال والمرتفعات الأخرى.

ويهب على الدولة نوعان من الرياح الموسمية وغير الموسمية وتعتبر الموسمية منها أهم النوعين وهي تشتد في الربيع والقسم الأخير من الصيف، وتتنقسم إلى نوعين: الأول يشمل الرياح الشمالية التي تمتاز بجفافها وصحتها وتلطيف حرارة الجو ما لم تكن محملة بالأتربة والرمال، والنوع الثاني يطلق عليه اسم الرياح الشرقية - وإن كانت في حقيقتها رياحاً جنوبية شرقية - وهي قصيرة الأمد وربما كانت على درجة شديدة من الرطوبة، وتتغير مجموعة الرياح على الغالب بين جنوبية أو جنوبية شرقية وغربية أو شمالية وشمالية غربية.

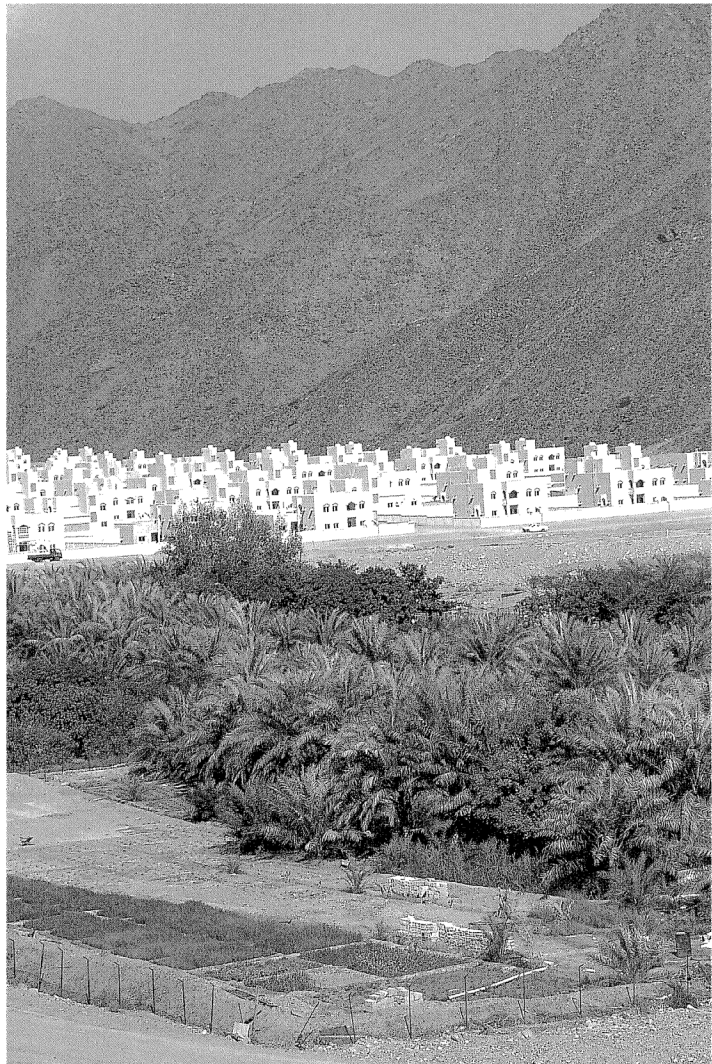
وتعاني الدولة من قلة الأمطار مثلها في ذلك مثل جميع الدول الواقعة في المنطقة المدارية الجافة وتتقلب كميات الأمطار التي تهطل على الدولة بين سنة وأخرى كما تتباين معدلات هطولها بين منطقة وثانية فهي تكثر في إمارتي الفجيرة ورأس الخيمة نظراً لموقعيهما الجغرافيين وقربيهما من سلاسل الجبال ولذا نجد أن المنطقتين تضمان بعض أحصأ أراضي الدولة بينما نراها تقل في الإمارات الباقية ويكون سقوطها بين شهري نوفمبر وأبريل ولكن معظم ما يهطل يكون خلال شهري ديسمبر ويناير وربما رافق ذلك حدوث عواصف رعدية شديدة.

السكان

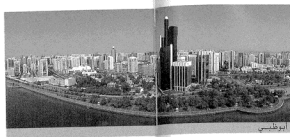
وصل عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط في العام ٢٠٠١ إلى ثلاثة ملايين و٤٨٨ ألف نسمة من بينهم مليونان و٣٥٩ ألفاً من الذكور ومليون و١٢٩ ألفاً من الإناث.

وبلغ عدد سكان إمارة أبوظبي وفقاً لهذه التقديرات مليوناً و٣٦٢ ألف نسمة، وإمارة دبي مليوناً و٢٩١ ألف نسمة، وإمارة الشارقة ٥٦٢ ألف نسمة، وإمارة رأس الخيمة ١٨١ ألف نسمة، وإمارة عجمان ١٩٦ ألف نسمة، وإمارة أم القيوين ٥٢ ألف نسمة وإمارة الفجيرة ١٠٦ آلاف نسمة.

وأوضح تقرير وزارة التخطيط أن نسبة مساهمة السكان في قوة العمل في الدولة في العام ٢٠٠١ بلغت ٥٩,٦ بالمائة بإجمالي مليونين و٧٩ ألف عامل، شكل الذكور نسبة ٧٦,١ بالمائة والإناث ٢٥,٢ بالمائة.



الإمارات السبع - أمة واحدة



إبوظبي



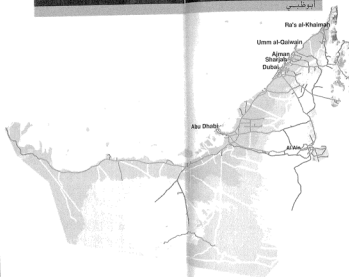
رأس الخيمة



الشارقة



البحيرة



دبي



عجمان



أم القيوين

وكان عدد سكان الإمارات العربية المتحدة قد بلغ وفقاً لنتائج آخر إحصاء رسمي أجرته وزارة التخطيط في نهاية العام ١٩٩٥ (مليونين وثلاثمائة وسبعة وسبعين ألفاً وأربعمائة وثلاثاً وخمسين نسمة). وبلغ عدد الذكور مليوناً و٥٧٩ ألفاً و٧٤٣ وعدد الإناث ٧٩٧ ألفاً و٧١٠ نسمة.

وجاء توزيع السكان في هذا الإحصاء على النحو التالي:

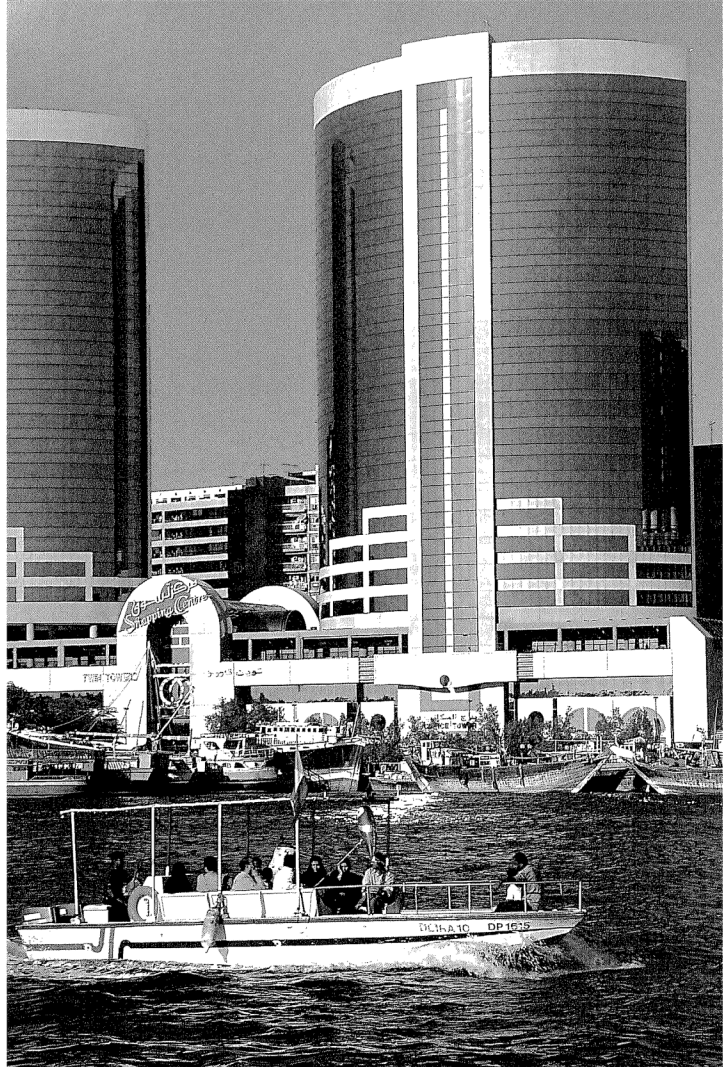
إمارة أبوظبي: ٩٢٨ ألفاً و٣٦٠ نسمة منهم ٦٣٨ ألفاً و٥٢٦ من الذكور و٢٨٩ ألفاً و٨٣٤ من الإناث.
إمارة دبي: ٦٧٤ ألفاً و١٠١ نسمة منهم ٤٦٧ ألفاً و٤٣٢ من الذكور و٢٠٦ آلاف و٦٦٩ من الإناث.
إمارة الشارقة: ٤٠٠ ألف و٢٣٩ نسمة منهم ٢٥١ ألفاً و٩٤٩ من الذكور و١٤٨ ألفاً و٣٩٠ من الإناث.
إمارة رأس الخيمة: ١٤٤ ألفاً و٤٣٠ نسمة منهم ٨٤ ألفاً و٥١٨ من الذكور و٥٩ ألفاً و٩١٢ من الإناث.
إمارة أم القيوين: ٣٥ ألفاً و١٥٧ نسمة منهم ٢٠ ألفاً و٨٣٢ من الذكور و١٤ ألفاً و٣٢٥ من الإناث.
إمارة عجمان: ١١٨ ألفاً و٨١٢ نسمة منهم ٧٠ ألفاً و٦٥٦ من الذكور و٤٨ ألفاً و١٥٦ من الإناث.
إمارة الفجيرة: ٧٦ ألفاً و٢٥٤ نسمة منهم ٤٥ ألفاً و٨٣٠ من الذكور و٣٠ ألفاً و٤٢٤ من الإناث.

وكان التعداد السكاني الذي أجري سنة ١٩٦٨ قد أبان أن عدد السكان في الإمارات السبع بلغ نحو ١٧٩,١٠٠ شخص منهم نحو ٤٦,٥٠٠ في إمارة أبوظبي و٥٩,٠٠٠ في دبي و٣١,٥٠٠ في الشارقة و٤,٢٠٠ في عجمان و٣,٧٠٠ في أم القيوين و٢٤,٥٠٠ في رأس الخيمة و٩,٧٠٠ في إمارة الفجيرة، غير أن البدء في عملية التنمية الشاملة في الدولة أدى إلى زيادة عدد السكان وبوتائر عالية جداً وصلت إلى حد الضعفين تقريباً كل خمس سنوات ولذا فإن الدولة تعتبر في مقدمة دول العالم من حيث الزيادة السكانية خلال العقود الثلاثة الماضية.

وبين الإحصاء السكاني لسنة ١٩٧٥ أن العدد الإجمالي لسكان الدولة سجل ٥٥٧,٨٧٧ نسمة حيث بلغ عدد الذكور من الإجمالي ٣٨٦,٤٢٧ بينما بلغ عدد الإناث ١٧١,٤٦٠ وسجل عدد سكان إمارة أبوظبي ٢١١,٨١٢ نسمة مقابل ١٨٣,١٨٧ نسمة في إمارة دبي و٧٨,٧٩٠ نسمة في الشارقة و١٦,٦٩٠ في عجمان و٦,٩٠٨ في أم القيوين و٤٣,٨٤٥ في رأس الخيمة وأخيراً ١٦,٦٥٥ في الفجيرة.

وأظهر التعداد الذي جرى سنة ١٩٨٠ أن العدد الإجمالي لسكان الدولة ازداد بنسبة ٨٦,٧٪ مقارنة مع العدد سنة ١٩٧٥ حيث بلغ ١.٤٢٠,٠٩٩ نسمة بينهم ٧١٩,٧١٢ ذكراً و٣٢٢,٣٨٧ أنثى ثم سجل زيادة نسبية مقدارها ٥٥,٧٪ سنة ١٩٨٥ حيث أظهر التعداد العام الذي جرى ليلة ١٦/١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ ارتفاع عدد السكان إلى ١,٦٢٢,٤٦٤ نسمة بمعدل زيادة سنوية بلغ ٩,٢٪ من بينهم ١,٠٥٢,٥٧٧ ذكراً و٥٦٩,٨٨٧ أنثى فتكون نسبة الذكور بهذا ٦٤,٩٪ مقابل ٦٩,١٪ سنة ١٩٨٠ ويصبح معدل نمو الذكور بين التاريخين المذكورين ٧,٩٪ أو ما يعادل نحو نصف معدل النمو السنوي للذكور خلال السنوات ١٩٧٥ و١٩٨٠.

وقد رت وزارة التخطيط عدد سكان دولة الإمارات في العام ١٩٩٢ بـ ٢,١١,٠٠٠ منهم ١,٢٠٨,٠٠٠ من الذكور أي ما نسبته ٦٠,٠٦٪ من عدد السكان و٨٠٢,٠٠٠ من الإناث أي ٣٩,٩٤٪ من عدد السكان. وأن ٨٤١,٠٠٠ يعيشون في أبوظبي و٥٢٩,٠٠٠ في دبي و٣٣٠,٠٠٠ في الشارقة و١٣٦,٠٠٠ في رأس الخيمة و٨١,٠٠٠ في عجمان و٦٦,٠٠٠ في الفجيرة و٢٨,٠٠٠ في أم القيوين.





لمحات من التاريخ القديم

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة إرثاً غنياً ومتنوعاً يتضمن تاريخاً ضارباً في القدم من المستوطنات البشرية وتنوعاً في البيئات الطبيعية والحياة البرية الحيوانية والنباتية، هذا بالإضافة الى تراث وتقليد بشري حيوي من الموسيقى والأدب، والشعر، والصناعات اليدوية والشخصية الفريدة لشعبها. وخلال فترة التنمية والإزدهار التي شهدتها دولة الإمارات على مدى واحد وثلاثين عاماً من عمر المسيرة الاتحادية بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، كان سموه حريصاً على غرس روح الإحترام لهذه الخصائص المميزة لطبيعة الإمارات، وهي أشياء لا تُقدَّر بثمن ولا يمكن شراؤها بالمال، لأنها تشكل حجر الأساس لبناء الأمة. وكانت البداية اهتمام سموه بمعرفة المزيد عن تلك الشعوب التي استوطنت أرض الإمارات قبل آلاف السنين ومنذ فجر التاريخ والحضارة. وعلى الرغم من الأولويات الاقتصادية وعمليات التنقيب عن النفط والماء، إلا أنه كانت هناك أيضاً إهتمامات اجتماعية وفكرية قوية فيما يتعلق بالآثار والحياة البرية.

ويوجد بدولة الإمارات أكثر من ٣٣٠ مبنى وموقعاً أثرياً وتراثياً. وقد شرعت وزارة الإعلام والثقافة مع بداية العام ٢٠٠١ في إعداد أول مشروع قانون اتحادي للآثار يهدف الى تسجيلها وحمايتها. وأكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في كلمة وجهها سموه يوم ١٨ مارس ٢٠٠١ الى اللجنة المختصة بمناقشة مشروع هذا القانون... "إن الآثار تعكس صورة حية لحضارة الدولة وتاريخها القديم، وأن أية دولة لا تهتم بآثارها لا تهتم بحضارتها ولا بتاريخها".

واستضافت دولة الإمارات في مدينة أبوظبي خلال الفترة من ١٥ الى ١٨ ابريل ٢٠٠١ المؤتمر الدولي الأول لآثار الإمارات الذي نظمه مركز زايد للتراث والتاريخ بالتعاون مع وزارة الإعلام والثقافة، وشارك فيه ٤٠ عالماً ومتخصصاً في آثار الخليج من مختلف دول العالم، وأكثر من ٤٥ ورقة عمل وبحث أجمعت على أن المنطقة كانت واحدة من أهم مناطق الجزيرة العربية التي لعبت دوراً مهماً في تطور الحضارة البشرية منذ أكثر من أربعة آلاف عام. كما أكدت مداولات المؤتمر أن دولة الإمارات تنتشر فيها الكثير من المواقع الأثرية الممثلة للعصور الحجرية خاصة المستوطنات والمدافن في المنطقة الساحلية قرب أبوظبي ورأس الخيمة ومضيق هرمز، حيث تشير هذه المكتشفات الأثرية الى وجود حياة حضرية مستقرة تأثرت بالحضارات المجاورة مثل حضارة وادي الرافدين والسند وبلاد اليمن.

وتضطلع بمهام التنقيبات عن الآثار في الدولة، العشرات من الفرق الوطنية والبعثات الأثرية العربية والأجنبية من بينها بعثات من العراق وبريطانيا والمانيا وفرنسا واليابان واسبانيا وأستراليا.

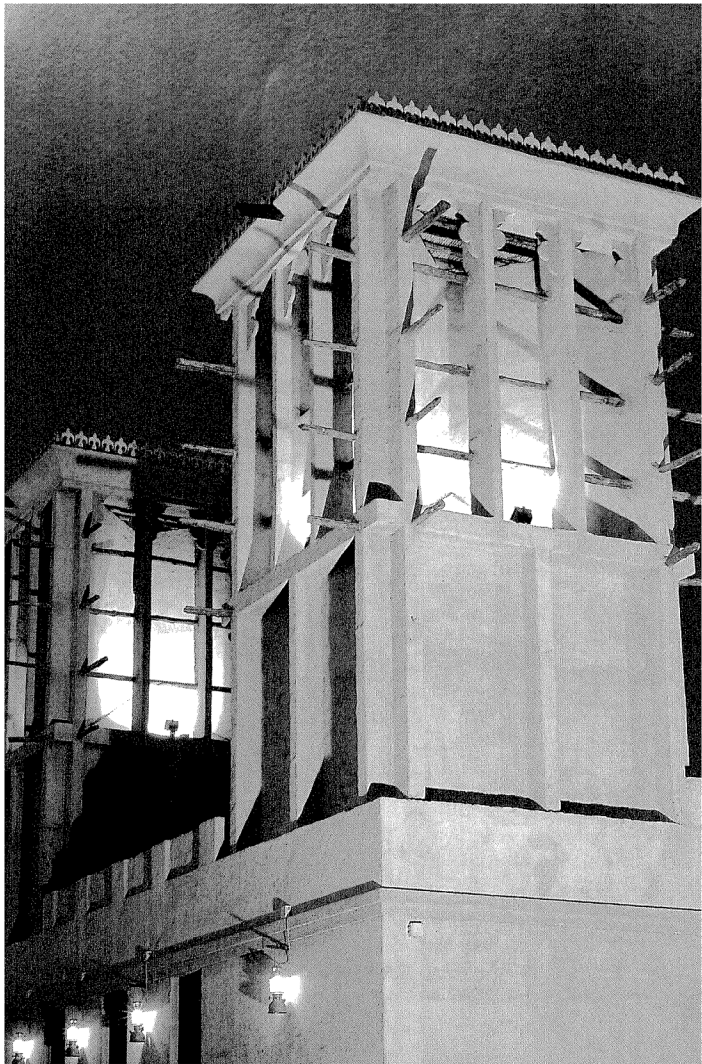
السجل الأثري لدولة الإمارات ٢١ عاما من الاكتشافات

إن قلة من الناس يمكن أن يتخيلوا، ان دولة الإمارات التي قامت في الثاني من ديسمبر ١٩٧١، تمتلك إرثاً تاريخياً يُعتدّ به، أو أن هذا الكم الهائل من الإكتشافات الأثرية الهامة يمكن ان يتحقق في هذه الفترة الزمنية الوجيزة. فمنذ الايام الأولى لتوليه مقاليد الحكم كرئيس للدولة الناشئة الفتية، كان اهتمام صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وحماسه لفهم كل ما يتعلق بهذه الارض الطيبة وشعبها ايداناً ببداية الإهتمام والحرص على سبر أغوار هذا الماضي العريق، وكشف النقاب عن ما طواه الزمن واندثر تحت هذه الارض. وشهد العقد الماضي تواصل مسيرة البحث الأثري بخطى ثابتة ومتسارعة مما أسفر عن العديد من الإكتشافات الأثرية الهامة التي تضمها حالياً المتاحف الأثرية في أنحاء البلاد كافة. واليوم، يمكن لشعب الإمارات ان يشعر بالفخر والاعتزاز بهذه الإكتشافات التي تعبر عن تاريخ وماض أثري عريقين، يزيل كل الافكار التي تشكك في عدم اهمية هذه المنطقة من الناحية التاريخية. فإذا كان ما يشاع صحيحا، فلماذا اذن تكبد قدماء الاكديين او الاخمينيون او الاباطرة الساسانيون مشقة توسيع حملاتهم العسكرية ومحاولة مد نفوذهم الى هذه المنطقة؟ إن عدم وجود سجل محلي مكتوب مقارنة بالسجلات المسماية الاشورية في بلاد ما بين النهرين، او الحروف الهيروغليفية الفرعونية، يجب ان لا يُعمى ابصارنا عن حقيقة، ان منطقة ما يعرف اليوم بدولة الإمارات كانت في العصور القديمة جزءاً من الحضارة المتنوعة والمتعددة العناصر لمنطقة غرب آسيا القديمة، غنياً بالموارد وهاماً من الناحية الإستراتيجية.

تراث الجزيرة العربية (٥٠٠ ق.م - ٣٠٠ ق.م)

انهار العصر الجليدي الأخير قبل حوالي ١٠,٠٠٠ عام ونيف، وكانت الاحوال الرطبة نوعاً ما التي أعقبته خلال الفترة من ٨٠٠٠ ق.م - ٣٠٠٠ ق.م، توصف في احيان كثيرة كظروف مناخية مثلى. فخلال هذه الفترة بالتحديد ظهرت اول مستوطنات بشرية مؤرخة في هذه المنطقة. وتم العثور على أدوات حجرية متعددة تعود الى ما كان يسمى «تراث الجزيرة العربية المتعدد الوجة»، في عدد كبير من المواقع في مناطق بيئية واسعة النطاق في جميع أنحاء الإمارات. وتشهد رؤوس السيوف الحادة، والرفائق والصفائح المعدنية، والانصال والمدي والأدوات الأخرى على تنوع الأدوات التي كان يستخدمها المستوطنون الأوائل الذين ربما كانوا رعاة يمارسون الصيد احيانا لتكملة وجباتهم أكثر مما هم صيادون لا يملكون الكثير من الحيوانات الأليفة المنزلية.

وقد تم ايضا اكتشاف اواني فخارية ملونة مستوردة من بلاد وادي الرافدين في عدد من المواقع الساحلية في دولة الإمارات، والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وقطر والبحرين وجزر الكويت، كشفت عن وجود اتصالات بين هذه المناطق وشعوب جنوب العراق



في العصر الألفي الخامس قبل الميلاد . ولعله من المهم تأكيد حقيقة ان جلب هذه الفخاريات الى المنطقة لم يؤد مباشرة الى نشوء صناعة فخار محلية، وهو امر لم يظهر حتى القرن الألفي الثالث قبل الميلاد .

وقد توصلت التقيبات الأثرية التي أجرتها دائرة الآثار في الشارقة بالتعاون مع بعثة الآثار والانثروبولوجي الألمانية لعدة سنوات في موقع جبل البحيص والتي أعلنت نتائجها الأولية في ٢٥ ابريل ٢٠٠١ الى ان هذا الموقع يعود تاريخه الى ٧ آلاف سنة قبل الميلاد ويمثل مستوطناً في عصر ما قبل التاريخ، وعثر فيه على بقايا المستوطن التي تتمثل في تركيبات حجرية بسيطة وموادر نيران كثيرة ومقبرة واسعة تجاوز عدد الهياكل العظمية فيها ٦٠٠ هيكل عظمي، بالإضافة الى جمجمة بشرية تبين بعد نتيجة الدراسات التي أجريت عليها أن صاحبها قد أصابه ورم في الدماغ وأجريت له عملية لإستئصال هذا الورم. وأكدت نتائج التقيبات الأثرية أن هذه الإكتشافات تمثل وجود مقبرة تعد من أقدم المكتشفات في جنوب شرق الجزيرة العربية، وتم استخدامها من قبل أقدم مستوطنين في هذه المنطقة خلال الفترة من ٥٢٠٠ الى ٤٢٠٠ قبل الميلاد حيث عاش الناس في هذه المرحلة معتمدين على الزراعة وبعض الحيوانات المدجنة، وان هذا الموقع لم يكن المستوطنون يقيمون فيه بشكل دائم بل حسب المواسم، إلا أنه كان مهما جدا والسبب في ذلك انهم كانوا يدفنون موتاهم فيه .

أواخر العصر الألفي الرابع ومطلع القرن الألفي الثالث قبل الميلاد (٣١٠٠ ق م - ٢٥٠٠ ق م)

وظهرت لأول مرة مدافن جماعية في شكل مقابر فوق الارض، مشيدة من حجارة غير مصقولة في موقعين في دولة الإمارات العربية المتحدة هما جبل حفيت (بمافي ذلك مزيد) وجبل الملح. وتعتبر هذه المدافن التي سميت على الموقع الذي اكتشفت فيه لأول مرة، غير مسبقة بأكملها في التسلسل الاثري المحلي، وهي تتضمن فخاريات من نوع عصر جمدت نصر في بلاد وادي الرافدين. وازفاة للفخاريات، عثر ايضا على خزرات مستوردة مربعة عظمية او عاجية مع ثقبين مائلين. واليوم، لا يزال يتعين اكتشاف المستوطنات السكنية المطمورة في مدافن حفيت التي تعتبر نموذجا لمناطق جنوب شرق شبه الجزيرة العربية (توجد نماذج ايضا الى الجنوب في عمان). وعلى الرغم من انه لا يوجد دليل مادي بعد، الا انه يفترض عموما بأن تجارة النحاس كانت هي الدافع وراء الإتصالات التي تمت بين الإمارات وجنوب وادي الرافدين في عصر جمدت نصر.

منتصف واواخر القرن الألفي الثالث قبل الميلاد (٢٥٠٠ ق م - ٢٠٠٠ ق م)

كانت المستوطنات الزراعية في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية تعتمد على زراعة اشجار النخيل. وبدون هذه الاشجار، لا يتوفر الظل اللازم لنمو المحاصيل الزراعية الاخرى بمافي

ذلك الحبوب والخضروات والفاكهة. ولدى ظهور البساتين الى الوجود والتي تروى من مياه الآبار العذبة الموجودة في العديد من المناطق في دولة الإمارات، تم وضع حجر الأساس لتنمية انماط الحياة في الواحات والتي كانت تميز مستوطنات الأودية في المنطقة. ولعبت حيوانات الرعي كالأغنام والماعز والماشية دوراً هاماً في تنمية وتطوير اقتصاد الواحات، إلا أن أياً من الأصناف الأخرى لم تكن يمثل أهمية أشجار النخيل في هذه العملية.

وهكذا، فقد قامت القرى الأولى في دولة الإمارات على أساس زراعي، ولكي يوفرها الحماية لإستثماراتهم في الأرض والماء والموارد الطبيعية، ربما شعر سكان هذه القرى بأنهم مضطرون لبناء تحصينات هائلة. وظهرت هذه المباني لأول مرة في منتصف العصر الألفي الثالث قبل الميلاد وتشبه من الناحية المعمارية مباني ما تسمى بفترة أم النار (٢٥٠٠ ق.م - ٢٠٠٠ ق.م). وقد تم اكتشاف نماذج من قلاع فترة أم النار في موقع الهيلي ١، والهيلي ٨، والبدية وتل ابرق وكلباء. وبينما يتراوح قطر معظمها بين ١٦ الى ٢٥ متراً، فإن قلعة تل ابرق التي يبلغ قطرها ٤٠ متراً تعتبر الأكبر والتي لم يكشف النقاب عنها بعد.

وبصفة عامة، كان موتى فترة أم النار يدفنون في مدافن دائرية تواجهها كتل من الحجارة المربعة المنحوتة المبنية، على الرغم من وجود غرف مستطيلة ربما تكون من أجل إعادة دفن ثانوية للعظام من المدافن الدائرية التي امتلأت عن بكرة أبيها. واكتشفت نماذج مدافن أم النار الدائرية لأول مرة من قبل بعثة تنقيب دانماركية على جزيرة أم النار في أبوظبي في العام ١٩٥٨. وهكذا منحت الجزيرة اسمها للفترة التي كانت تميزها هذه المدافن. وبحلول العام ١٩٩٥ تم اكتشاف نماذج من مدافن أم النار في المناطق الساحلية والداخلية في أبوظبي (جزيرة أم النار، ومنطقة الهيلي)، ودبي (الصفوح وحتا)، وعجمان (المويهات)، وأم القيوين (تل ابرق)، ورأس الخيمة (شمل ووادي المونيبي). وتظهر النماذج المحفوظة جيداً بأن مئات الأفراد قد دفنوا في هذه المدافن مع سلسلة واسعة من المعدات بما في ذلك طاسات من الحجر الناعم، وأواني فخارية منزلية من الخزف الأسود/الأحمر من الصناعة المحلية، وأواني فخارية منقوشة باللون الرمادي ومطلية بلون أسود رمادي من جنوب شرق إيران أو بلوشستان، وأسلحة نحاسية/برونزية، ومصنوعات شخصية مثل الأساور والقلائد تحتوى على آلاف الخزرات بعضها من وادي السند، إضافة الى أدوات راثعة أخرى كالأمشاط العاجية ومصاييح من العجس وملابس كتانية. وكان أكثر شيء مثيراً للدهشة في مدفن تل ابرق اكتشاف رفات شابة في العشرين من عمرها كانت مصابة بشلل الأطفال، وهو ما يعتبر أول حدث مؤكد على الإطلاق لهذا المرض في السجلات الأثرية في أي مكان آخر في العالم.

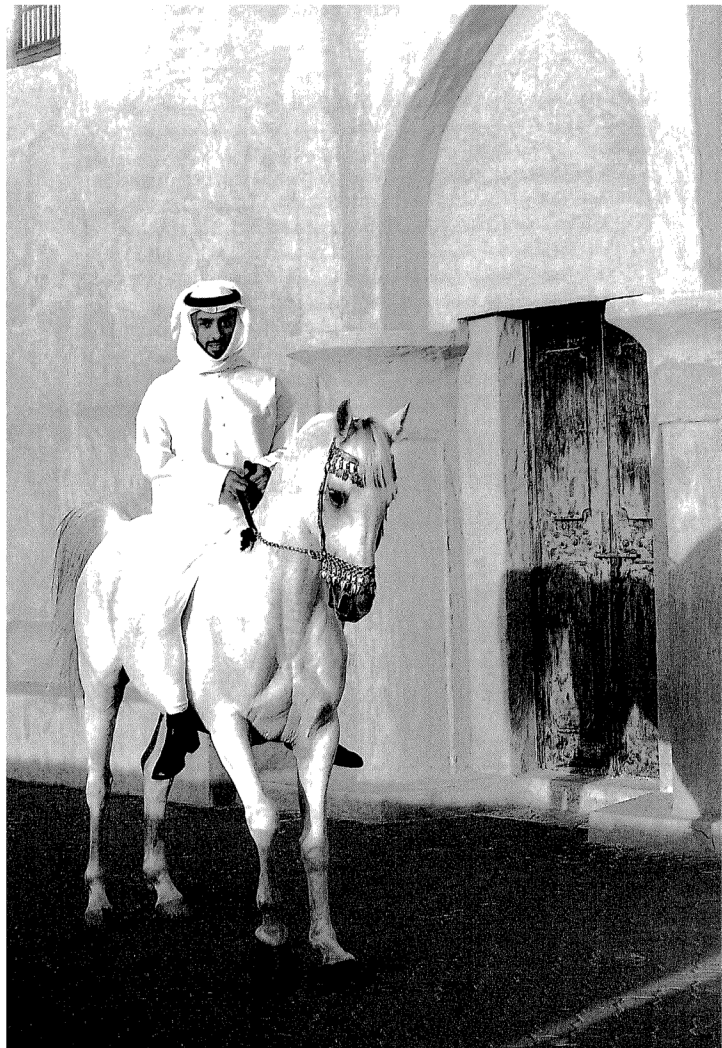
وأظهرت الحفريات في موقع السماح في رأس الخيمة وجود أرصفة حجرية تتكون من منصات مرتفعة ومقابر تحت الأرض تعود أيضاً الى فترة أم النار وفقاً للمكتشفات التي عُثر عليها بداخلها. وتدل هذه المعالم الأثرية التي قورنت بالأعمدة الثلاثية القوائم والأرصفة المرتفعة المنصّات في جنوب وغرب شبه الجزيرة العربية، على وجود درجة من التنوع الحضاري في أواخر العصر الألفي الثالث في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، لا يزال يتعين التحقق منه بصورة كافية.

مطلع ومنتصف العصر الألفي الثاني (٢٠٠٠ ق.م - ١٢٠٠ ق.م)

كان يُعتقد، لعدة سنوات، بِحدوث استمرارية رئيسية في التسلسل الأثاري لشبه جزيرة دولة الإمارات العربية المتحدة/عمان في نهاية القرن الألفي الثالث قبل الميلاد . وحقيقة الأمر أن العدد الإجمالي لمستوطنات أوائل العصر الألفي الثاني في دولة الإمارات لم يكن كبيراً، بيد أنه ومن خلال تلك المستوطنات التي تمت دراستها، كُتِلَ إبرق وأيضاً من المؤشرات السطحية في موقع مثل ند الزية في رأس الخيمة، يتضح أن بعض المراكز السكانية كانت مأهولة بصورة متواصلة طيلة الوقت، ولم تظهر أي علامات «لتدهور» حضاري. وفي تل إبرق، على سبيل المثال، ظلت القلعة الضخمة التي تعود لعصر ام النار مستخدمة حتى منتصف العصر الألفي الثاني قبل الميلاد مع بعض التعديلات على الحوائط الخارجية وإنشاء مباني جديدة في الداخل. وإضافة لهذه التعديلات الهندسية المعمارية، لوحظ حدوث تغيير رئيسي في غذاء سكان الموقع، حيث أصبح السمك والمحار أكثر أهمية مما كانا عليه في أواخر العصر الألفي الثالث قبل الميلاد، ويشكلان حوالي ٥٠٪ من جميع المتطلبات الغذائية. كما لوحظ أيضاً تحول مماثل من استغلال الحيوانات البرية إلى الموارد البحرية في منطقة «شمل» حينما ينتقل المرء من أوائل إلى أواخر العصر الألفي الثاني قبل الميلاد. إن مستويات فترة وادي سوق الأخيرة توازيها المستوطنات المأهولة في منطقة شمل في رأس الخيمة، حيث كانت تقع منطقة سكنية في أسفل جبال الحجر وعلى مرمى البصر من بحيرة أشجار القرم القديمة. وتشتهر منطقة شمل والمواقع القريبة منها مثل غليلة وضاية بمدافنها الجماعية العديدة التي تعود إلى فترة وادي سوق. إضافة لذلك فإن المدافن تحت الأرض الشبيهة بحدوة الحصان في وادي القور في جنوب رأس الخيمة وواحة قدفع في الفجيرة لابد أن تعود أيضاً إلى فترة وادي سوق، وكذلك المدافن الشبيهة بحرف T كتلك التي اكتشفت في ضاحية البثنة. علاوة على ذلك فإن المدافن المحفورة في داخل السبخة في منطقة القصيص في دبي تتضمن أيضاً العديد من تلك التي تعود إلى فترة وادي سوق.

وكانت فترة وادي سوق جديرة بالملاحظة والإهتمام بسبب ازدهار صناعة الحديد فيها. وعلى الرغم من أن آثار تلك الفترة تعرضت للسرقة والنهب، إلا أن بعض مدافنها كتلك التي تشبه حدوة الحصان في منطقة قدفع استخرجت منها مئات القطع من الأسلحة والأواني. وبينما تميزت فترة أم النار بالخناجر والرماح، شهدت فترة وادي سوق إنتاج السيوف الطويلة والأقواس والسهام، ونوعاً جديداً وخفيفاً من رؤوس الرماح. ويوحى ظهور هذه الأسلحة، إلى جانب المئات من رؤوس السهام البرونزية الحادة الأطراف بتطور في تقنية الحرب خلال العصر الألفي الثاني قبل الميلاد غير مسبوقه في السجل الأثري المبكر في المنطقة.

نشأت في أواخر العصر الألفي الثالث قبل الميلاد صناعة الأواني الصخرية الناعمة من طاسات وأكواب وصناديق مقسمة إلى أجزاء مزخرفة بدوائر منقطة. وخلال فترة وادي سوق تزايدت أعداد الأواني الصخرية الناعمة المودعة في المدافن، كما أن الأشكال الجديدة بالإضافة إلى النقوش والخطوط المائلة والأفقية المنقودة الشكل أتاحت بسهولة فصل الأواني الصخرية الناعمة الأخيرة عن سابقتها في العصر الألفي الثالث قبل الميلاد.



وأظهرت الدراسات التي أجريت على أسنان الموتى المدفونين في موقع شمل أن نسبة تسوس الأسنان لم تكن عالية في أوساط سكان المنطقة الامر الذي قد يعكس انهم كانوا يعتمدون في غذائهم على الأسماك والمحار وربما بعض الثمر إن وجدت. وقد توفرت بعض المؤشرات على تكس للثروة خلال فترة وادي سوق من خلال صنف مثير للإهتمام من البروشات الذهبية والفضية/الذهبية (الألكتروم) في شكل حيوانين يقفان ظهرا لظهر، وذيلاهما ملفوفان بطريقة حلزونية في كثير من الأحيان. وهناك نماذج معروفة منها الآن في ضية والقطارة والبدية. وربما نجمت بعض هذه الثروة عن تجارة النحاس مع الخارج، وهي سلعة اشتهرت ديلمون (البحرين) ببيعها بالتجزئة الى سوق مدينة اور التجارية في جنوب شرق بلاد وادي الرافدين في مطلع العصر الألفي الثاني قبل الميلاد.

ان اكتشاف أكثر من ستمائة من كسور الأواني الفخارية البريرية الحمراء الأضلع، والتي ظهر الآن انها تطابق فخاريات مستوطنة سعر SAAR في البحرين يشير الى وجود اتصالات في ذلك الاتجاه. علاوة على ذلك، كان لدى تل ابرق وشمل على حد سواء فخاريات تعود لما بعد فترة (هاربان) HARAPAN في نصوص مطلع العصر الألفي الثاني الامر الذي يوفر الدليل على وجود اتصالات مستمرة مع وادي السند في ذلك الوقت.

أواخر العصر الألفي الثاني الى أواخر العصر الألفي الأول قبل الميلاد (٢٠٠ ق.م - ٣٠٠ ق.م)

حدثت عدة ابتكارات في أواخر العصر الألفي الثاني قبل الميلاد أدت الى إحداث ثورة في إقتصادات جنوب شرق شبه الجزيرة العربية. وغني عن القول أن ترويض الجمل الذي شهدته نهاية العصر الألفي الثاني قبل الميلاد في تل ابرق كان فاتحة لإمكانيات جديدة في مجال النقل البري، بينما أدى اكتشاف نظام الفلج لنقل المياه من الطبقات الصخرية المائية الى الجنائن عبر قنوات الى إمكانية التوسع في ري الجنائن والأراضي الزراعية مما نجم عنه انفجار حقيقي في الإستيطان عبر شبه جزيرة الإمارات/عمان.

وتقليدياً كان يشار الى الفترة من ٢٠٠ ق.م الى ٣٠٠ ق.م «كعصر الحديد». بيد أنه ليس هناك تعبير أقل ملاءمة من هذا، حيث أن الحديد لم يستخدم في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية حتى الفترة التالية.

وباستثناء مدفن في السماح في رأس الخيمة يحتوي على مواد من العصر الحديدي الأول، فان جميع الأدلة الخاصة بالعصر الحديدي الأول تأتي من المواقع الساحلية الخليجية في موقعي شمل، وتل ابرق، وسلسلة من ركام المحار في موقع الحميرية في الشارقة. هذا وقد تواصلت أهمية السمك والمحار في طعام سكان العصر الحديدي الأول، على الرغم انهم كانوا يربون الضأن والماعز والماشية الأليفة، كما انهم استغلوا أيضاً الغزلان، والمها العربية، والأطوم والسلاحف وطيور الغاق. الى جانب ذلك كانوا يقومون بزراعة القمح والشوفان، وظلت أشجار النخيل هامة كالعادة.

كان العصر الحديدي الثاني هو العصر «الكلاسيكي» الحديدي في دولة الإمارات، وتشهد على ذلك الحفريات التي كشفت عن عدة مبان من الأجر الطيني في عدد من المواقع

كالرميلة، وبننت سعود، والهيلي ٢، والهيلي ١٤، والهيلي ١٧ في منطقة العين، وأيضا في الثقيبة وأم سفح في سهل المدام، ومويلحة في المناطق الصحراوية الرملية بالقرب من مطار الشارقة الدولي. كما تم تحديد العديد من المدافن والمستوطنات في مواقع أخرى، وتشير التقديرات الى أنه تم توثيق حوالي ١٥٠ موقعاً على الأقل عن هذه الفترة في دولة الإمارات وسلطنة عُمان المجاورة. ويعزى الانفجار في المستوطنات في هذه الفترة بصفة عامة الى اختراع تقنية الري بالأفلاج كما ان اسلوب الزراعة باستخدام المعزقة قد يستنتج من اكتشاف نصل معزقة برونزية في موقع الرميلة.

ولعله من المثير ملاحظة أن العصر الحديدي الثاني شهد أيضا ظهور معازل حصينة، مثل الهيلي ١٤ في العين، وحصن مضب في الفجيرة، وجبل بحايص شمال المدام، والرفاق في وادي القور. ويمكن القول بأن الغرض من هذه الحصون والقلع حماية المستوطنات الزراعية المرتبطة بها خاصة أفلاجها الثمينة، كما أن تركيز القوة في مثل هذه المراكز كان ظاهرة إجتماعية وسياسية هامة. وقد يستدل على السيطرة السياسية والإقتصادية من قبل أجهزة مركزية في هذا الوقت من خلال ظهور تقليد صناعة أختام عثر عليها في عدد من المواقع بمافي ذلك الرميلة.

مويلحة، تل ابرق وبننت سعود

كانت هناك مؤشرات على وجود اتصالات بالمناطق الخارجية من خلال العثور على قلادة حجرية ناعمة في تل ابرق تظهر شكلاً يذكّر بصورة الروح الشريرة التي كان يعتقد بأنها تسبب انتشار الأمراض في العصر الأشوري الحديث والعصر البابلي الحديث. كما أن هناك اعتقاداً سائداً بأن هذه القلادات تحمى صاحبها من الأمراض. وتفسح المؤشرات أيضا عن وجود اتصال فعلي بالعالم الخارجي من خلال قلادة أخرى على هيئة قارب في تل ابرق، وهو الأثر الوحيد الذي يصور العصر الحديدي في شبه جزيرة الإمارات/عمان. ويبدو القارب مربع الشكل في المؤخرة مع زوايا حادة وشرع مثلث الشكل. ومن الواضح أنه يشبه القارب الشراعي العربي المثلث الشكل الذي لم تشهده المنطقة إلا في فترة الساسانيين، كما لم يكن معروفا في منطقة البحر الأبيض المتوسط حتى العام ٩٠٠ ميلادية. ويستنتج من ذلك ان قلادة تل ابرق كانت أقدم صورة للقارب الشراعي يتم اكتشافها حتى الآن.

لم تكن المرحلة الفرعية الثالثة والأخيرة من العصر الحديدي معروفة بصورة جيدة، على الرغم من وجود ٦ مستوطنات بمافي ذلك تل ابرق، وشمل، والرميلة، والهيلي ١٧، والهيلي ٢، وند الزبة، والثقيبة، إضافة الى مدافن في وادي القور وواحة دبا.

فترة مليحة (أواخر ما قبل الإسلام)

٣٠٠ سنة قبل الميلاد

لا بدّ أن اضمحلال الامبراطورية الفارسية كانت له آثار وتداعيات على منطقة جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، حيث أنه مع هزيمة داريوس الثالث وموته، لم تعد منطقة ماجان ولاية فارسية تخضع لحكم مرزبان. وعلى صعيد آخر لم تشمل فتوحات الإسكندر الأكبر

الجانب العربي من الخليج. وعلى الرغم من أنه ورث الجزء الأكبر من الإمبراطورية الإخمينية، فإن الخطط الأخيرة للقائد المقدوني والتي تضمنت غزو شبه الجزيرة العربية، لم تتقدم مطلقاً فيما وراء مرحلة الاستطلاع الأولية. وهكذا، وبحلول القرن الثالث قبل الميلاد كان جنوب شرق شبه الجزيرة العربية متحرراً من النفوذ السياسي الأجنبي. وأنه يتعين النظر للتطورات التي شهدتها القرون اللاحقة من خلال هذا الواقع، ذلك ان أياً من خلفاء الإسكندر الأكبر لم يتمكن من فرض سيطرة الإغريق في هذه المنطقة. وباستثناء مليحة التي كانت مستوطنة تمتد لعدة كيلومترات على سهل من الحصباء جنوب الذيد، لا توجد أي مستوطنات أخرى يمكن ان تنسب الى هذه الفترة. وتمثل مستوطنات مليحة استقرار الإنسان بصورة متواصلة في منطقة تتوفر فيها مقومات الحياة من ماء ووسائل ري جيدة منذ أواخر عصر ما قبل التاريخ. ويلاحظ أن المستوطنات التي قامت في وقت مبكر من فترة ما بعد العصر الحديدي شيدت من سعف النخيل والمواد المحلية الأخرى لتتناسب الطقس الحار لشبه جزيرة الإمارات/عمان. بيد أن الموتى كانوا يدفنون في مقابر أكثر تماسكا وقوة باستخدام الأجر الطيني تعلوها أبراج صلبة من الأجر تتوجها شرفات حجرية مزخرفة. وتذكرنا هذه البنيات، التي لم تكن لها سابقة في المنطقة، بالقللاع التي استخدمت كمداخن في تدمر، وقرية الفاو، وفي الفترات الأولى في البتراء، كما نجد أن هذه المستوطنات والمدافن على حد سواء قد حفلت بكميات من الأواني الخزفية، كان من الواضح أن بعضها تم تصنيعها محلياً بعد إدخال بعض التعديلات على النقوش التي كانت سائدة أبان العصر الحديدي، والبعض الآخر تم استيرادها من خارج المنطقة وتتضمن الخزف اللامع والتي يبدو انها من إنتاج جنوب غرب إيران أو جنوب العراق، بالإضافة الى الأواني الحمراء والسوداء التي يعرف من شكلها أنها آتية من شمال شرق شبه الجزيرة العربية، أو جزر البحرين أو فيلكا المجاورة، هذا الى جانب أواني خزفية إغريقية مستوردة من بحر إيجة أو البحر الأبيض المتوسط. وتذكرنا بعض الأواني كالأباريق المصنعة من البرونز المحفور وأخرى مرمرية على شكل خلايا النحل عثر عليها في مليحة ٢ ببعض النماذج من جنوب شبه الجزيرة العربية، وهذه حقيقة هامة فيما يتعلق باستعادة العديد من المواد (أعمدة حجرية، وطاسات برونزية) تعود الى منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية شأنها شأن عدد من القطع النقدية المعدنية التي تم العثور عليها في سطح الموقع.

إن أحد أكثر الابتكارات التي تميز أواخر عصر ما قبل الإسلام هو ظهور الحديد لأول مرة في السجلات الأثرية لمنطقة جنوب شرق شبه الجزيرة العربية. فإلى جانب المواد المفيدة كالمسامير، استخدمت أيضاً السيوف الطويلة ورؤوس السهام. وسواء تم تصنيعها محلياً أم لا، فهذا أمر آخر، لكن بالإضافة الى وجود مناطق تزرخ بالحديد بالقرب من جبل الفاية، وجبل أملح، وجبل البحيص الى الجنوب من مليحة، فإن سطح الموقع نفسه تتناثر فيه بقايا قطع حديدية مما يوحي بقيام بعض صناعات صهر وسبك الحديد في المنطقة. اما لماذا لم يستخدم الحديد مبكراً فانه سيظل لغزاً محيراً. وربما كانت وفرة موارد النحاس في جبال الحجر والتقليد القديم في صناعته عاملاً هاماً ساهم في عدم الإهتمام المبكر بصناعة الحديد.

فترة الدور (اواخر ما قبل الإسلام) (صفر ق.م - ٢٠٠ ميلادية)

بحلول القرن الأول قبل الميلاد توقّرت مادة مكتوبة لا بأس بها، وإن كان من الصعوبة الإستفادة منها. وفي العام ٧٧ ميلادية أكمل الكاتب الروماني بلين الأصغر (٢٤/٢٣-٧٩ ميلادية) كتابه «التاريخ الطبيعي»، ومن خلال وصفه لشعوب ومناطق جنوب شرق شبه الجزيرة العربية إضافة الى ما شهدت به خريطة بطليموس لشبه الجزيرة العربية في القرن الثاني الميلادي، يتضح لنا أن منطقة الإمارات كانت تعج بالمستوطنات والقبائل والتضاريس الطبيعية التي سجل أسماءها. ان تحديد هذه الأماكن ومطابقتها مع المواقع الأثرية امر صعب، إلا أنه قيل بأن مدينة عمان، التي أشار عدد من الكتّاب السابقين الى أنها كانت أحد أشهر الموانئ في كارمانيا، يمكن اعتبارها تلك المستوطنة الضخمة التي تبلغ مساحتها ٤ كلم مربع تقريباً في منطقة الدور في أم القيوين. كما أن الموقع نفسه ورد ذكره، في الوقت نفسه في PERIPLUS OF THE ERYTHAEAN SEA، وهو نصّ هام يؤرّخ للحركة التجارية البحرية بين الإسكندرية في مصر وبريجازا في الهند. ومهما يكن من أمر، فإن المخلفات الأثرية في منطقة الدور لا تدع مجالاً للشكّ في أن هذا الموقع كان أكثر المستوطنات الساحلية أهمية في الخليج الأدنى خلال القرون الميلادية الأولى.

شيّدت معظم المباني في هذا الموقع من صخور ساحلية جيرية متحرّجة تتكون في مناطق المد والجزر الساحلية الضحلة ويمكن تكسيها بسهولة واستخدامها كمواد بناء. وقد كشفت الحفريات وجود منازل ضخمة مكوّنة من عدة غرف وأبراج دائرية الشكل، بالإضافة الى منازل مكوّنة من غرفة واحدة، واكتسب استخدام المرمر كغطاء للنوافذ أهميته من أنه يقدم أول دليل اثري على استخدام هذه المادة لهذا الغرض في شبه الجزيرة العربية. أما المدافن فكانت إما في شكل قبور بسيطة لدفن الأفراد أو ضخمة شبه تحت أرضية وتتضمن مقابر جماعية تتكون من غرفة تحت أرضية يتم الوصول اليها عبر درج وتعلوها قبة أشبه بالبرميل. وتغلب على الخزف الذي عثر عليه هنا الأواني الفخارية اللامعة ويرجع انه من صنع بارثيا وقد استجلب من جنوب بلاد ما بين النهرين أو جنوب شرق ايران. وكانت عمان أهم ميناء في الخليج الأدنى وتمت توأمتها مع ميناء أبولجوس الواقع في مدخل الخليج الذي ربما كان يقع في مكان ما بالقرب من مدينة البصرة الحديثة، كما أنه كان أحد المنافذ البحرية الرئيسية لمملكة ميسان CHARACENE. وبينما كانت الحركة التجارية من البحر الأحمر وعبر المحيط الهندي توفر احد الطرق الرئيسية لحصول الرومان على منتجات الهند والشرق، وقوّرت حركة القوافل البرية بين تدمر (PALMYRA) في سوريا ومدن SELEUCIA, VOLOGESIAS و CHARAX SPASINOU في العراق ومنها بالبحر عبر ممر ميسان CHARACENE الى عمان ثم الى الهند، طريقاً بديلاً للتجارة. ويرجع أن الطريق الأخير ربما كان السبيل الذي نفذ من خلاله الزجاج الروماني الى منطقة الدور حوالي القرن الأول الميلادي.

لاشك أن السلطة السياسية التي يفترض المرء انها كانت موجودة في مركز تجاري ضخم كاللور قد تركزت في القلعة التي اكتشفتها بعثة تنقيب عراقية في العام ١٩٧٣. وقد شيّدت

القلعة، التي يبلغ طولها ٢٠ متراً في أحد جوانبها وتحيط بها أربعة أبراج، قطر كل منها ٤ أمتار، من الصخور الساحلية وتشبه تحصينات بارثيان PARTHIAN المعاصرة في بلاد وادي الرافدين.

والى الجنوب من هذه القلعة يوجد معبد هام اكتشفته بعثة آثار بلجيكية، وهو عبارة عن غرفة واحدة بسيطة مربعة الشكل يبلغ طولها ٨ أمتار في أحد جوانبها مبنية من الصخور الساحلية مطلية بالجبس وأشبه بالمباني المشيدة من الحجارة المربعة. وعثر في داخلها على محرقه يخور منقوش عليها اسم «شمس» باللغة الآرامية، وتدل على أن هذا المعبد كان مكاناً مقدساً مكرساً لعبادة آلهة الشمس.

وبينما كانت الدور المستوطنة الرئيسية خلال هذه الفترة على ساحل الخليج، كانت مليحه دون شك المركز الرائد في الداخل. ولعل من أهم الاكتشافات خلال الحفريات الأخيرة في هذا الموقع قلعة مربعة الشكل مع أبراج مربعة في أركانها، وحائط خارجي رئيسي يبلغ طوله ٥٥ متراً. إضافة الى ذلك كان يوجد في القلعة قالب حجري لصناعة العملة المعدنية، وبما أن سلطة سك النقود كان حقا مقصوراً على السلطة الحاكمة في العالم القديم، فمن المرجح أن قلعة مليحه كانت تمثل مركز السلطة السياسية في تلك المنطقة. وقد تم اكتشاف المئات من هذه القطع النقدية في كل من مليحه والدور وكانت على غرار عملة الإسكندر الأكبر التي كانت تحمل في واجهتها الأمامية صورة رأس هرقل مرتدياً جلد أسد، وتحمل الواجهة الخلفية مجسماً جالساً على هيئة الإله اليوناني زيوس. وبينما تحمل العملة الإغريقية الأصلية في خلفيتها اسم الإسكندر الأكبر مكتوباً بالإغريقية تحمل عملة مليحه والدور نقشاً باسم أبيعل الذي يمكننا الإستنتاج بأنه كان حاكماً هاماً في هذه المنطقة خلال أواخر عصر ما قبل الإسلام.

نهاية عصر ما قبل الإسلام (٢٤٠ - ٦٣٥ م)

على الرغم من الجدل الطويل حول قوة النفوذ السياسي للبارثيين PARTHIANS في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، إلا أنه لا شك أن خلفاءهم الساسانيين سرعان ما فرضوا إرادتهم على سكان المنطقة بعد استيلائهم على السلطة. ومع ذلك ومن الناحية الأثرية لم تتوفر الكثير من الشواهد على وجود الساسانيين في الإمارات، وكل ما في الأمر أنه تم العثور على بعض القطع المعدنية في ساحل الخليج تضمنت زوجاً من العملة البرونزية غير محفوظتين بصورة جيدة من عصر أردشير وشابور الثاني (٣٠٩-٣٧٩) في منطقة غاله وهي جزيرة في بحيرة أم القيوين. كما عثر على قطعة نقدية فضية للملك الأخير في تل ابرق، بالإضافة الى ثمانين عشرة قطعة نقدية في الفجيرة بعضها صدرت في عصري الإمبراطورين الساسانيين الأخيرين هرمز الرابع (٥٧٠-٥٩٠) وخسرو الثاني (٥٩٠-٦٢٨). وفي المناطق الداخلية نجد عدة مدافن بداخلها أسلحة من الحديد (رماح وسيف.. الخ) بالقرب من جبل امح AL EMALAH تعود لفترة ما قبل الإسلام. وعثر في أحد القبور على سيف مصنوع من الحديد تم تحديده بالفترة ٤٥٥-٥٨٢ ميلادية باستخدام الأشعة الكريونية،



هذا بالإضافة الى هيكـل شخص ومعه رمح حادّ الطرف يعود تاريخه الى الفترة ٥١٣-٦٢٤م. وفي مقبرة ثالثة بجبل املح اكتشف عتاد حربي وهيكـل جمل. بيد أن من الخطأ الاعتقاد من خلال دفن الجمل بأن الوثنية العربية او الزرادشتية الناجمة عن النفوذ الساساني هي التي كانت سائدة، حيث أن المسيحية النسطورية كانت أيضاً عنصراً مكوناً هاماً في الاعتقاد الروحي في هذه المنطقة.

في العام ٤٢٤م. حضر يوهانون اسقف مزون مجمعا كنيسياً في مرقبطه MARKABTA في العراق وهو المكان الذي أعلنت فيه الكنيسة النسطورية استقلالها عن انتيوش ANTHIOCH. وكان هذا أول دليل مادي على نفوذ المسيحية النسطورية في منطقة جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، على الرغم من أن السيرة الذاتية للرأهب يوحنا الذي تولى رئاسة الكنيسة النسطورية خلال الفترة ٣٤٣-٣٤٦، تشير الى أنه بنى ديراً على حدود الجزيرة السوداء والتي اعتقد بعض الدارسين للمسيحية النسطورية انها إحدى الجزر الواقعة بين عمان وقطر. وفي هذا السياق يمكن الأخذ في الاعتبار جزر ساحل أبوظبي التي يمكن ان تكون مقراً لدير يوحنا. وتعتبر الاكتشافات الأخيرة في جزيرة صير بني ياس التي كشفت عن وجود كنيسة أو دير مكتمل ومطلّى بالجبس المنحوت بما في ذلك الصليب، على قدر عالٍ من الأهمية في هذا المجال. كانت مزون ضمن قائمة ارمينية هامة من مقاطعات الأمبراطورية الساسانية الامر الذي يؤكد أن هذه المنطقة كانت تحت سيطرة الساسانيين عند بزوغ فجر الإسلام.

وقد ورد في بعض المصادر الأدبية اسم مدينتي توام ودبا، وعلى الرغم من أن توام تم تحديدها بمنطقة العين الحالية وواحة البريمي، إلا أنه لم يتم تحديد موقعها الأثري على وجه الدقة نسبة لعدم اكتشاف اية آثار في هذه المنطقة من مخلفات فترة ما قبل الإسلام المعاصرة لفترة سيطرة الساسانيين. أما دبا فانها لا تزال اسماً لواحة سكنية وميناء كبير على الساحل الشرقي لدولة الإمارات، وما تزال آثارها التي تعود الى أواخر عصر ما قبل الإسلام تنتظر من يكتشفها، إلا أن المادة المدونة عنها متوفرة بكثرة.

في كتابه «المحبر» وصف ابن حبيب مدينة دبا بأنها «إحدى مينائين عربيين يرتادهما التجار من بلاد السند والهند والصين وأيضاً أناس من الشرق والغرب». وكانت دبا تدفع ضريبة الى الجندة بن المستكبر بمناسبة المعرض الذي يعقد سنوياً لخمس ليال اعتباراً من اليوم الأول من شهر رجب. إن الأهمية التجارية التي كانت تحظى بها مدينة دبا في ذلك الوقت، تفسّر لنا اهتمام الرسول ﷺ بهذه المدينة ومخاطبة جيفر وهو من سلالة الجندة برسالة حملها أبو زيد وعمرو بن العاص في سنة ٦٣٠، يدعو فيها أهل دبا الى اعتناق الإسلام. وبعد سنوات عدة أصبحت دبا مركزاً للقيط بن مالك زعيم حركة الردّة التي سحقها جيوش الخليفة أبوبكر الصديق رضي الله عنه.

هذا وقد استمر نفوذ المسيحية في مزون لبضعة عقود بعد ظهور الإسلام، حيث حضر الأسقف ستيفن مجمعاً كنسياً في بلاد ما بين الرافدين في العام ٦٧٦م. وكان اعتناق المسيحيين للإسلام واسعاً وهو ما أثبتته مجموعة رسائل الأسقف المسيحي النسطوري ايشويهب الثالث الى الأسقف سيمون من أسقفية أردشير في إيران يتذمر فيها من اعتناق أهل مزون للإسلام. وأعقب تلك الفترة غياب الأساقفة عن حضور اي مجمع كنسي للكنيسة النسطورية، ويقوم هذا كدليل على انحسار المسيحية في منطقة جنوب شرق شبه الجزيرة العربية بعد مطلع القرن السابع الميلادي.

جولة في آخر الإكتشافات الأثرية

وفي العام ٦٢٢ للميلاد بزغ فجر الإسلام في الجزيرة العربية وكان أهل الإمارات وعُمان من أوائل الأقوام التي اعتنقت الدين الإسلامي طوعاً بعد أهل اليمن، وبالرغم من غياب المواقع الأثرية من عصر صدر الإسلام يحدّثنا المؤرخون عن مدينة دبا الكائنة شمال مدينة الفجيرة حيث وقعت فيها أكبر المعارك بعد وفاة محمد رسول الله ﷺ. كما ويشير الدليل المادي إلى أن منطقة جميرة قرب مدينة دبي كان لها شأن كبير في عصر صدر الإسلام. فالموقع الأثري في هذه المنطقة من دبي يمثل بقايا مدينة إسلامية من العصر الأموي كانت تتحكم بطرق التجارة آنذاك. ومن مرافق هذه المدينة التي كشف عنها والمطلّة على ساحل الخليج العربي بيت للحاكم وسوق تجارية صغيرة ومرافق سكنية.

ومن المدن الإسلامية الكبيرة المعروفة في الدولة كذلك مدينة جلفار الواقعة على شاطئ الخليج شمال مدينة رأس الخيمة الحالية. لقد كانت مدينة جلفار ذاتعة الصيت منذ القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) واشتهرت بعلاقاتها التجارية مع الصين ومناطق أخرى من شرق آسيا واستمرت كذلك حتى أفل دورها في القرن السابع عشر الميلادي.

لقد كشفت الحفائر المستمرة في هذه المدينة عن بيوت سكنية وما لا يقل عن أربعة مساجد تتعاقب فوق بعضها البعض. ومن العصور الإسلامية المتأخرة التي تعود إلى القرون القليلة الماضية هناك عدد كبير من المواقع الأثرية التي كانت مأهولة بالسكان. فاللقى الأثرية المنتشرة على سطوح هذه المواقع الأثرية التي كانت مأهولة بالسكان تدل على أنه كانت هناك أقوام تتجول ما بين السواحل والواحات والصحاري.

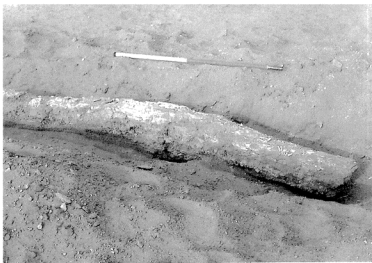
وفيما بين القرنين السابع والسابع عشر الميلاديين انطلق بحارة الإمارات، مستفيدين من الخبرات الملاحية التي توارثوها عن أجدادهم، فجابوا المحيط الهندي ووصلوا بتجارهم إلى ممباسا في كينيا، وإلى سريلانكا وفيتنام والصين. وكانوا يبحرون بسفن الدور الخشبية الضخمة التي تماثل تلك التي مازالت تصنع حتى اليوم في البلاد.

إن البراهين على عراقة التقاليد التجارية لذلك الشعب تبرز بوضوح في موقع جلفار في رأس الخيمة، حيث تختلط بقايا الخزفيات الصينية البديعة مع قطع الفخاريات الواردة من مناطق أقرب كما أن سجلات البحارة البرتغاليين الذين كانوا أول من وصل الخليج في القرن السادس عشر تؤكد ذلك. فأحد أولئك البحارة، وهو دوارتي بارباروس، كتب في العام ١٥١٧ أن "سكان جلفار أثرياء وملاحون عظام وتجار جملة، والخليج مصدر وفير جداً للأسماك واللآلئ الصغيرة والكبيرة".

لقد كان أحمد بن ماجد واحداً من أعظم ملاحي الإمارات. وقد استفاد البرتغاليون من معرفته بالطرق التجارية وأحوال الرياح في المحيط الهندي، فساروا على نهجه.

إلا أن قدوم البرتغاليين كان مزدوج الأثر. فمن ناحية فتحوا المجال أمام اتصال المنطقة بأوروبا. لكنهم فعلوا ذلك بعد معارك عديدة وعبر الكثير من إراقة الدماء والدمار الذي لحق بمدينة جلفار وخورفكان على الساحل الشرقي. وفي أوائل القرن الثامن عشر كانت جلفار مهجورة كلياً، وأخذت التقاليد التجارية العريقة بالإنقراض.

في أعقاب ذلك، وبينما كانت القوى الأوروبية مثل البرتغال وهولندا وبريطانيا تتنافس على



السيطرة على المنطقة، أخذت قوة جديدة في الإمارات تبرز تدريجياً. وكانت تلك دولة القواسم الذين مازال أحفادهم يحكمون إمارتي الشارقة ورأس الخيمة حتى اليوم. وقد استفاد القواسم من الخبرات البحرية العريقة المتوارثة، فبنوا أسطولاً يضم أكثر من ٦٠ سفينة ضخمة، وكان لديهم حوالي ٢٠ ألف بحار، لكن قوتهم أخذت تشكل تحدياً خطيراً للبريطانيين الذين برزوا في ذلك الوقت كقوة مهيمنة في منطقة المحيط الهندي. ولذلك كانت المواجهة بين الجانبين حتمية. وخلال العقدين الأولين من القرن التاسع عشر جرت سلسلة من المعارك البحرية بينهما أسفرت عن تدمير أسطول القواسم بصورة شبه كاملة وتعزيز النفوذ البريطاني في الخليج.

وقد زعم البريطانيون أن القواسم كان لهم ضلع في عمليات القرصنة وأدى ذلك الزعم إلى تسمية المنطقة "ساحل القراصنة". إلا أن صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة دحض تلك المقولة بصورة قاطعة في كتابه "أسطورة القرصنة العربية في الخليج". وأظهر بوضوح أن السبب الكامن وراء التدخل العسكري البريطاني هو الرغبة في السيطرة على الطرق التجارية بين الخليج والهند، وكان القواسم يسيطرون على ضفتي الخليج العربي والجزر الواقعة فيه حيث كان جزء من القواسم في جزيرتي قشم وصري والجزء الآخر في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

تمكن البريطانيون في مطلع العام ١٨٢٠ من تثبيت مركزهم في الخليج، وأبرموا سلسلة إتفاقيات مع كل من شيوخ الإمارات آنذاك. ثم عززوا تلك الإتفاقيات بمعاهدة هدنة بحرية أكسبت المنطقة إسماء آخر هو "الساحل المتصالح".

وكان السلام في البحر يعني أنه يمكن استغلال مصادد اللؤلؤ التي يبلغ عمرها خمسة آلاف عام، والموجودة في مياه الخليج الأدنى، بدون مشاكل. وأدى ذلك إلى استئناف تصدير اللآلئ البديعة من الإمارات إلى الهند، بل وحتى إلى أوروبا حيث أخذ سوقها بالإزدهار. وهكذا انتعشت صناعة صيد اللؤلؤ خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فوفرت مجالاً للعمل ومصدراً للدخل.

إلا أن الحرب العالمية الأولى وجهت لتلك الصناعة التي جلبت الثروة لسكان الإمارات مدة تزيد على ٤٠٠٠ عام، ضربة قاسية. وجاءت نهايتها بعد ذلك كنتيجة حتمية لأمرين هما الكساد الإقتصادي العالمي في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من هذا القرن، واختراع اليابان طريقة لإنتاج اللؤلؤ صناعياً. وفي الوقت الحاضر مازالت تقوم بعض عمليات صيد اللؤلؤ كمهنة تراثية أكثر منها للتجارة.

تطورت الإمارات بعد ذلك ببطء خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على الرغم من انتهاء مرحلة الحروب البحرية المدمرة، وذلك نتيجة لإنعدام الموارد الإقتصادية الحقيقية. وكان من أعظم شخصياتها في تلك الفترة الشيخ زايد بن خليفة آل نهيان جد رئيس الدولة الحالي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي حكم أبوظبي أكثر من ٥٠ عاماً، بين ١٨٥٥ و ١٩٠٩ وكان يُلقب بـ "زايد الكبير".

كانت تلك الفترة أيضاً حافلة بالتغيرات السياسية. فمنذ أوائل الخمسينات كان حكام الإمارات السبع يلتقون في إطار "مجلس الدول المتصالحة". وفي السادس من أغسطس ١٩٦٦ تسلّم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي.

ويمثل هذا التاريخ علامة بارزة في حياة هذه المنطقة إذ انه يشكّل البداية الحقيقية للنهضة الحديثة التي تشهدها الآن والتي توجت بقيام دولة الإمارات في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ وبالسّياسة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد الذي انطلق من إيمان راسخ بتسخير الثروة لخير البلاد وأبنائها وسعادتهم وتوفير الحياة الكريمة لهم. وفي العام ١٩٦٨، عندما أعلن البريطانيون أنهم ينوون مغادرة الخليج بحلول العام ١٩٧١، شرع الحكام تحت قيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وصاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم في إقامة دولة الاتحاد. تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٧١، وشهدت منذ ذلك الحين تطبيق برنامج تنمية ضخّم تغذيه الواردات النفطية ويستهدى ببعد نظر قادتها. واليوم، بعد مرور ٣١ عاماً أصبحت دولة الإمارات تمتاز بالمرافق المتطورة العصرية دون أن تتخلّى عن تراثها وتاريخها العريقين، مما جعل منها قبلة للزوار القادمين من كل أرجاء المعمورة.

ان هذا الإستعراض السريع للماضي العريق لدولة الإمارات العربية المتحدة دليل على أصالة هذا الماضي الذي كان قد بدأ قبل خمسة آلاف عام على الأقل. فتواصله عبر جميع هذه الحقب الزمنية مروراً بالعصور المبكرة منها والوسيطلة والحديثة لدليل آخر على عراقية هذا الماضي. وما وصلت إليه هذه الدولة الفتية التي لم يتجاوز عمرها ثلاثة عقود من درجة في الرقي والتطور دون أن تفقد أصالة ماضيها وتضيّع تراثها لدليل على حكمة قائدها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي قال «من ليس له ماضٍ لا حاضر له ولا مستقبل».



النظام السياسي

يتألف النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة من مزيج متناغم من التقاليد العريقة والنظم الإدارية الحديثة المتطورة، التي تواكب العصر من دون التفریط في تقاليد الماضي وإرثه التاريخي العريق. وقد أعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ كإتحاد بين سبع إمارات كانت تُعرف في الماضي بإسم "الإمارات المتصالحة" والتي كانت خلال المائة وخمسين عاماً التي سبقت قيام اتحادها على علاقات تعاھدية مع البريطانيين. وقد اشتق اسم "الإمارات المتصالحة" من معاهدة دائمة للهدنة البحرية وقُعت بين حكام الإمارات والبريطانيين في عقد الخمسينات من القرن التاسع عشر بهدف ضمان الأمن والسلام في البحر وخاصة خلال مواسم الصيد والقوص.

وقد تطورت هذه الإتفاقيات خلال القرن التاسع عشر، وسمحت للبريطانيين بتولي مسؤولية الشؤون الخارجية والدفاعية في الإمارات مقابل تعھدهم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو في علاقاتها مع بعضها بعضاً.

وخلال فترة الوجود البريطاني المباشر في المنطقة، كانت الهياكل التقليدية للحكم السائدة آنذاك قادرة على التكيف ببطء مع الظروف المتغيرة على نسقها الخاص، ووفقاً لإرادة الحكام والشعب. وحتى منتصف الخمسينات من هذا القرن، لم يُول البريطانيون في الواقع أي اهتمام بالتنمية الإقتصادية للبلاد، وحتى ذلك الحين، كان الحكام يشقون بأنفسهم الطريق نحو إرساء بدايات البنى الأساسية الحديثة.

وعندما أعلن البريطانيون في بداية العام ١٩٦٨ نيتهم بإنهاء إتفاقياتهم مع الإمارات المتصالحة بحلول العام ١٩٧١، تنادى حكام الإمارات السبع أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة، أم القيوين وعجمان واجتمعوا لتدارس المستقبل ومواجهة تحدياته، واتفقوا على إنشاء دولة إتحادية.. في ذلك الوقت كان عدد سكان الإمارات في حدود ١٨٠ ألف نسمة يقطنون في مساحة تبلغ ٨٢,٦ ألف كيلومتر مربع.. وعلاوة على ذلك، كانت هناك اختلافات جوهرية بين الإمارات، سواء من حيث المساحة وعدد السكان أو الموارد الإقتصادية ودرجة التطور. فقد كانت الإماراتان الكبيرتان أبوظبي (٨٠٪ من مساحة الدولة) ودبي مصدرتين للنفط، وتتخطم فيهما حركة تنمية إقتصادية على قدم وساق. وفي المقابل كانت عجمان، أصغر الإمارات مساحة تحتل ٢٦٠ كيلومتراً مربعاً، في الوقت الذي كانت فيه إمارة الفجيرة على الساحل الشرقي، الإمارة الوحيدة التي تطل على بحر العرب، يقطنها عشرات الآلاف من السكان، تفصلها عن بقية أنحاء البلاد سلسلة من الجبال لا تشقها أية طريق ممهدة.

ويروج من الوعي والتعاون، اتفق الحكام على قيام إتحاد بين إماراتهم، وتشكيل مجلس أعلى هو السلطة العليا لصنع القرار السياسي في الدولة الجديدة ويتألف من أصحاب السمو حكام الإمارات، وانتخبوا صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي رئيساً للدولة

لمدة خمس سنوات وهو المنصب الذي أُعيد انتخابه له في الفترات التالية.. وانتُخب صاحب السموّ الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي نائباً لرئيس الدولة وظل في هذا المنصب حتى وفاته في العام ١٩٩٠، حيث خلفه نجله صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم. وقد اتفق أصحاب السموّ أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات على وضع دستور إتحادي مؤقت من أجل توفير حكم فعّال للدولة الجديدة، وتحديد سلطات المؤسسات الإتحادية، ومنح السلطات المتبقية للهيئات المحلية في كل إمارة.. وتشمل مسؤولية السلطات الإتحادية، وحسب المادتين ١٢٠ و ١٢١ من الدستور، الشؤون الخارجية والدفاعية ومسائل الجنسية والهجرة والسيطرة على الأجواء ومنح تراخيص الطيران، الى جانب عدد من المجالات الأخرى، ومن ضمنها علاقات العمل والمصارف وتحديد المياه الإقليمية للدولة وغيرها من الأمور السيادية.. ويقضي الدستور في المادة (١١٦) على أن تتولى الإمارات جميع السلطات التي لم يعهد بها الدستور للإتحاد، وجرى التأكيد على هذا الأمر في المادة (١٢٢) التي أكدت على أن تختص الإمارات بكل ما لا تنفرد فيه السلطات الإتحادية بموجب أحكام المادتين السابقتين.

وقد قرّر المجلس الأعلى للإتحاد في اجتماعه يوم ٢٠ مايو ١٩٩٦ جعل الدستور المؤقت دائماً، وذلك بحذف كلمة «مؤقت» من نصوص أحكام الدستور. كما قرّر أن تكون مدينة أبوظبي عاصمة للدولة.

وبالإضافة الى المجلس الأعلى للإتحاد، فإن نظام الحكم يتضمن أيضاً سلطة تنفيذية هي مجلس الوزراء، وتشريعية هي المجلس الوطني الإتحادي، وقضائية مستقلة على رأسها المحكمة الإتحادية العليا. ويقوم صاحب السمو رئيس الدولة باختيار رئيس مجلس الوزراء بالتشاور مع أعضاء المجلس الأعلى، ثم يختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته. وينص الدستور على استقلالية القضاء. وتتألف المحاكم من المحكمة الإتحادية العليا والمحاكم الإتحادية الابتدائية والإستئنافية.

ولكل إمارة من الإمارات السبع هيئاتها الإدارية المحلية، والتي تكون موازية، وفي بعض الحالات متداخلة، مع الهيئات الإتحادية. وعلى الرغم من أن جميع هذه الهيئات المحلية قد توسّعت بصورة كبيرة نتيجة للتطور الهائل في الربع الأخير من هذا القرن، إلا أن هناك بعض الاختلافات بين الإمارات، وهي ترجع الى عوامل كثيرة منها عدد السكان والمساحة ودرجة التقدم. وعلى هذا، فإن إمارة أبوظبي ذات الأكثرية السكانية والمساحة الكبيرة، لها جهازها الحكومي المركزي وهو المجلس التنفيذي برئاسة صاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وهي كذلك مقسمة الى منطقتين هما المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية وفي كل منهما ممثل للحاكم.. كما أن هناك ممثلاً للحاكم في جزيرة داس المركز المهم لتصدير النفط. وتدار المدينتان الرئيسيتان وهما أبوظبي والعين عاصمة المنطقة الشرقية، بواسطة مجلسين بلديين يتم تعيين اعضائهما. أما المجلس الوطني الإستشاري وهو عبارة عن برلمان للإمارة فإنه يتألف من ٦٠ عضواً يمثلون القبائل والعائلات الكبيرة والوجهاء والكفاءات، وهو يقوم بدور مماثل للمجلس الوطني الإتحادي من مراجعة وتعديل للقوانين المحلية ومساءلة المسؤولين، كما أنه أيضاً مصدر لإقتراح وتقديم أو مراجعة التشريعات المحلية.

ويتم تسيير نشاطات حكومة أبوظبي من خلال عدد من الدوائر المحلية، تغطي مجالات الشؤون البلدية والزراعة والأشغال العامة والماء والكهرباء والمالية والإقتصاد والجمارك والتنظيم والإدارة، ويشمل نشاط بعض الدوائر أنحاء الإمارة كافة مثل الماء والكهرباء، إلا أن بعضها يقتصر نشاطه على كل منطقة من المناطق.

وتأتي إمارة دبي في المرتبة الثانية بعد أبوظبي من حيث المساحة وهي تقع على ضفتي خور مائي يخترق المدينة ويمتد داخلها قرابة ١٥ كيلومتراً ليقسمها الى قسمين رئيسيين هما القسم الجنوبي ويسمى بر دبي ويمثل النشاط الرسمي بالإمارة حيث يوجد فيه ديوان صاحب السمو الحاكم ونائب الحاكم وولي العهد ومعظم الإدارات الحكومية كالجمارك والموانئ والإذاعة والتلفزيون والصحف والبريد وهيئة الكهرباء والماء والدائرة الاقتصادية وطيوان الإمارات ووكالة دبي الوطنية للسفرات ودائرة الاراضي والأملاك.

أما القسم الشمالي من المدينة فيسمى برّ ديرة وهو مركز الحركة التجارية الكبيرة حيث يضم مجمعات الأسواق وسوق الذهب والمراكز التجارية الحديثة. كما يضم العديد من الدوائر الحكومية مثل دائرة شؤون النفط والبلدية ودائرة الإعلام وغرفة تجارة وصناعة دبي والقيادة العامة للشرطة ودائرة الطيران المدني ومطار دبي ودائرة السياحة والترويج ودائرة الصحة والخدمات الطبية. كما توجد في دبي مكاتب لأكثر من ٢٦ من الوزارات والمؤسسات الاتحادية.

وقد أسهم المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم الذي تولى حكم إمارة دبي في العام ١٩٥٨ بدور رائد في تكوين اتحاد دولة الإمارات وبناء النهضة الحديثة في إمارة دبي وخلفه في الحكم بعد وفاته في ٧ أكتوبر ١٩٩٠ صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم الذي انتخبه المجلس الأعلى للاتحاد في اجتماعه يوم ٢١/١٠/١٩٩٠ نائباً لرئيس الدولة ورئيساً لمجلس الوزراء.

وأصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم في ٤ يناير ١٩٩٥ مرسوماً يقضي الأول بتعيين الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وزير الدفاع ولياً للعهد في إمارة دبي وهو يتولى أيضاً مهام رئيس الشرطة والأمن العام بدبي. ويقضي المرسوم الثاني بتعيين سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم وزير المالية والصناعة نائباً لحاكم إمارة دبي والذي يتولى مهام رئيس دائرة بلدية دبي ورئيس دائرة إعلام دبي.

وأعلنت حكومة دبي في شهر ابريل ٢٠٠١ عن بدء تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية الذي يهدف الى تطوير الأداء الحكومي باستخدام التقنيات الحديثة في العمل الإداري، وقد بدأ العمل يوم ١٤ أكتوبر ٢٠٠١ بنظام الحكومة الإلكترونية بتقديم ١٤ خدمة حكومية رئيسية للجمهور من بينها التسجيل التجاري بكافة أنواعه ونظم دفع الفواتير إلكترونياً وإصدار شهادات عدم الممانعة والبطاقات الصحية والتأشيرات وغيرها من الخدمات.

وفي إمارة الشارقة، أصدر صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة مرسوماً أميرياً يوم ١١ مايو ١٩٩٩ بتعيين سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولياً للعهد ونائباً لحاكم الشارقة. ويوجد نائب للحاكم بإمارة الشارقة هو سمو الشيخ أحمد بن سلطان القاسمي. وأصدر حاكم الشارقة في ٧ ديسمبر عام ١٩٩٩ مرسوماً بإنشاء المجلس الاستشاري بإمارة الشارقة من ٣٥ عضواً. كما أصدر سموه

مرسوماً آخر في ٢ أكتوبر ٢٠٠١ برفع عدد أعضاء المجلس الى ٤٠ عضواً من بينهم خمس من السيدات في أول مشاركة نسائية في العمل البرلماني بالدولة . وفي إمارة عجمان، التي حققت طفرات إنمائية كبيرة بعد قيام الاتحاد، تم تنظيم احتفالات شعبية كبيرة يوم ٥ سبتمبر ٢٠٠١ بمناسبة الذكرى العشرين لتولي صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم عجمان مقاليد الحكم في الإمارة . ويطبق نظام البلديات والدوائر المحلية في الإمارات الأخرى من الدولة . وفي بعض المناطق الصغيرة والثابتة قد يقوم الحاكم او حكومة الإمارة باختيار ممثل من السكان المحليين ليكون همزة وصل بين الحكومة والمواطنين في تلك المناطق، وعادة ما يكون الممثل شيخاً للقبيلة يستمد سلطاته من ثقة القبيلة به ومن الثقة التي أولاه إياها الحاكم، وهو مثال للطريقة التي اصبح فيها الزعماء المحليون داخل إطار النظام التقليدي مرتبطين مع الهيئات الجديدة للحكم ومضيفين عليها عنصراً آخر من عناصر الشرعية .

لقد تطورت سلطات الهيئات الاتحادية وعلاقتها مع الهيئات المختلفة في كل إمارة منذ إنشاء الدولة الاتحادية . ويموجب الدستور فانه يحق للحكام، اذا رغبوا، التخلي عن مساحات معينة من سلطاتهم الدستورية لصالح الحكومة الاتحادية .. وقد كان قرار توحيد القوات المسلحة في منتصف السبعينات ابرز مثال .. إضافة إلى أن الإمارات اختارت أبوظبي لتمثيلها في منظمة «اوبيك» رغم أن الدستور يكفل لكل إمارة حق الانضمام الى تلك المنظمة . لقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى العقود الثلاثة الماضية تطوراً هائلاً نتيجة تنفيذ برامج تنموية ضخمة، والتي لا ينظر اليها فقط باعتبارها قاعدة متينة للبنى التحتية الحديثة التي طالت معظم المناطق الصحراوية والجبالية النائية، وإنما ينظر اليها ايضاً من خلال تضاعف عدد السكان الى أكثر من عشرات الأضعاف، وما يتطلبه ذلك من توفير للخدمات في كل المجالات، حيث وصل عدد السكان حسب تقديرات وزارة التخطيط الى نحو ٣,٤٤٨ مليون نسمة في نهاية العام ٢٠٠١ .

ومع هذا الخطو المتسارع من النمو، تطورت أجهزة الحكم اتحادياً ومحلياً وبشكل ملفت عم تأثيره جميع مجالات الحياة بالنسبة للمواطنين والمقيمين على حد سواء . وكما هو الحال بالنسبة للدول الفتية، فان المؤسسات التي أنشئت من العدم لم تستمد شرعيتها فقط من أنشطتها وإنجازاتها، وإنما وجدت قبولاً من المواطنين . وقد تطورت العلاقة بين النظم والهيكل المحلية والإتحادية بشكل ايجابي وبناء، نعمت فيه الإمارات الصغيرة بثمار التنمية في مجالي التعليم والصحة، وبالرغم من هذه التطورات، فان أنظمة الحكم الجديدة لم تشكل بديلاً للأشكال التقليدية التي استمرت وتطورت الى جانبها . ومعروف تقليدياً أن حاكم الإمارة هو شيخ أقوى قبيلة ويكتسب سلطاته من قدرته على كسب ثقة ولاء افراد القبيلة من خلال الإتصال المباشر بهم والتعرف على مشاكلهم، وهو ما يمكن تسميته بالديمقراطية المباشرة، التي توفر مجموعة من المبادئ المتعارف عليها تعطي للناس الحق في الوصول بحرية الى شيخهم، كما تقضي بأن يقيم الشيخ مجلسه مفسحاً المجال أمام كل فرد من أفراد قبيلته ليعبر عن خلاله عن وجهة نظره أمام شيخ القبيلة بكل حرية ودون أية عوائق . ان مثل هذه الديمقراطية المباشرة قد تكون مناسبة لمجتمعات صغيرة، ولكن من الصعب الحفاظ عليها في ظل ازدياد عدد السكان . لذا فقد استوعب التطور الذي حدث في أجهزة الحكم هذا



الأمر، مما جعل المواطنين يقصدون الدوائر المعنية لقضاء حوائجهم. ومما يثير الإعجاب في الإمارات أن (المجلس) حافظ على مكانته. وظلت مجالس الشيوخ مفتوحة للجميع، تطرح فيها سلسلة من الموضوعات ابتداءً من طلب قطعة أرض أو منحة دراسية لابن أو ابنة في الخارج، وانتهاءً بموضوعات ذات وزن مهم مثل أثر العمالة الأجنبية على المجتمع أو الشكوى من خلل في أداء إحدى الوزارات أو الدوائر المحلية. وفي الإمارات الصغيرة، يظل مجلس الحاكم نفسه أو وليّ عهده أو نائبه هو محطّ الأنظار.. فعادة ما يعقد الحاكم مجلساً مفتوحاً مرة في الأسبوع على الأقل إلى جانب مجلس يومي خلال شهر رمضان يحضره المواطنون والمقيمون على حد سواء.

ويؤمّ هذه المجالس رجال القبائل الذين يؤثرون الانتظار لتتاح لهم فرصة الالتقاء بالحاكم شخصياً، بدلاً من متابعة طلباتهم وشكاواهم عبر أجهزة الهيئات المحلية أو الاتحادية. وفي المجتمع الحديث، ظلّ صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على عادته منذ نشأته في الاتصال المباشر مع المواطنين. وهو يقول إنه من السهل على الحاكم الذهاب إلى مواطنيه بدلاً من أن يأتيوا هم إليه. ولذلك فإن سموه يقوم بجولات تفقدية منتظمة ومستمرة تتيح للمواطنين في مختلف أرجاء الدولة فرص مقابله بعيداً عن الأجواء الرسمية وتتيح له فرصة الإطلاع المباشر على أوضاعهم وعلى متابعة المشروعات التنموية التي كان سموه قد أمر بها في جولات سابقة.

وعلى مرّ السنين، ومنذ إنشاء دولة الإمارات، تطور وعي وإدراك المواطنين تجاه الهياكل التقليدية والحديثة للحكم.. فقد تم إرساء دعائم الوزارات والدوائر وأصبحت تدير سلسلة من الأنشطة. ومثلما توسعت وظائفها واختصاصاتها، فإنها أخذت على عاتقها مسؤولية عدد من الأعمال كان الحاكم يقوم بها في السابق.

وبينما تطورت أجهزة الحكم لمواجهة الحاجات والمطالب الشعبية، فإن الأشكال التقليدية للإدارة القبلية قد تكيّفت معها. فبينما تقوم الأولى بمعالجة المسائل الروتينية، فإن الثانية تستطيع النظر في مسائل معقدة. ففي المجالس على سبيل المثال، يمكن سماع مناقشة مسائل مهمة وحيوية بين الشيوخ والمواطنين.. وهكذا فإن هذه الأشكال تلعب دوراً مهماً في تطور الدولة اليوم. وخلافاً لما هو سائد في بلاد أخرى حيث تتسع فيها الهوة بين الحاكم والمحكومين، فإن الإمارات استطاعت إنشاء أشكال حديثة ومتطورة للإدارة، وفي الوقت نفسه، حافظت على مؤسساتها التقليدية التي استمدّت أهميتها وشرعيتها من إرث تاريخي عريق، سهّلت المحافظة على الصلات الشخصية والمباشرة بين الحاكم وأبناء الشعب تقوم على الحبّ والولاء المتبادل. ويعود ذلك إلى أن حكّام الإمارات عندما اجتمعوا قبل ٣٥ عاماً للإتفاق على شكل الحكومة الاتحادية، فإنهم اختاروا ذلك الشكل بروية وتأن، إذ ليس من السهل الإقتباس عن الآخرين. لقد اختاروا بدلاً من ذلك العمل على تكوين دولة تأخذ بمحاسن الإدارة الحديثة، وتسعى في الوقت نفسه إلى المحافظة على الشكل التقليدي الذي ورثوه، والذي يتسم بسمّة الديمقراطية المباشرة. وقد أظهر التطور الذي حدث خلال العقود الثلاثة الماضية صدق توجهاتهم واختياراتهم، فعلى الرغم من التطور الإقتصادي الهائل، والتحول الإجتماعي الناتج عن ازدياد عدد السكان، إلا أن الدولة تتمتع باستقرار وازدهار واضحين.

ولعلّ من أسباب نجاح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة إستبعاد الحكام والشعب تقليد الآخرين، أو الأخذ بفكرة سياسية ترجع أصولها الى بلدان ومجتمعات اجنبية .. واختاروا بدلاً من ذلك الأخذ بالنظم والمبادئ الأصيلة التي كانت تحكم مجتمعاتهم منذ قرون . وأياً كان سبب هذا النجاح، فإن النتيجة كانت تحقيق نهضة شاملة في المجتمع أخذت بالأساليب الحديثة والتقليدية وفق معادلة تقوم على التوافق والإنسجام بين الحداثة والأصالة.

المجلس الأعلى للإتحاد

وتتكون أعمدة النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة من مجموعة من المؤسسات الاتحادية وفي مقدمتها المجلس الأعلى للإتحاد الذي يمثل السلطة العليا في البلاد، ويتشكل من أصحاب السموّ حكام الإمارات السبع ويرأسه صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي، ويتولى المجلس الأعلى رسم السياسة العامة للدولة في جميع المسائل الموكولة للإتحاد والنظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الإتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء وانتخاب رئيس الإتحاد ونائبه، والتصديق على القوانين الاتحادية قبل إصدارها مثل قوانين الميزانية العامة السنوية والحساب الختامي والتصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية والموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الإتحاد وقبول استقالته وإعفائه من منصبه بناء على اقتراح رئيس الإتحاد، كما يتولى تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي ينص عليها الدستور. وتصدر قرارات المجلس بأغلبية خمسة أعضاء على ان تشمل صوتي إمارتي أبوظبي ودبي، ويتكون المجلس الأعلى للإتحاد على النحو التالي:

صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حاكم إمارة أبوظبي .

صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي .

صاحب السموّ الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة .

صاحب السموّ الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة رأس الخيمة .

صاحب السموّ الشيخ راشد بن أحمد المعلا عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة أم القيوين .

صاحب السموّ الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة عجمان .

صاحب السموّ الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الفجيرة .

وينوب عن أصحاب السموّ الحكّام أولياء العهد أو نواب الحكام وهم:

صاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي .

سموّ الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة .

الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع .



سمو الشيخ أحمد بن سلطان القاسمي نائب حاكم الشارقة.
 سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي عهد ونائب حاكم الشارقة.
 سمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي عهد ونائب حاكم رأس الخيمة.
 سمو الشيخ حمد بن سيف الشرقي نائب حاكم الفجيرة.
 سمو الشيخ سعود بن راشد المعلا ولي عهد ونائب حاكم أم القيوين.
 سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي ولي عهد عجمان.

إجتماعات المجلس الأعلى.. محطات بارزة

وقد عقد المجلس الأعلى للإتحاد حتى يوم ٢ ديسمبر ٢٠٠١ (٣٦ إجتماعاً) من أبرزها الإجتماع التاريخي الذي عقده يوم ٢٠ مايو ١٩٩٦ برئاسة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، والذي أقر فيه جعل الدستور المؤقت دائماً وذلك بحذف كلمة «مؤقت» من أحكام الدستور، وبأن تكون مدينة أبوظبي عاصمة للدولة. كما وافق المجلس على تمديد عمل لجنة مراجعة الدستور برئاسة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة لمدة عام للنظر في تعديل أي مواد من أحكام الدستور تتطلبها المرحلة المقبلة من العمل الوطني. ووافق أيضاً على تشكيل لجنة لمتابعة احتياجات المواطنين وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم.

وقد تحدث في بداية هذا الإجتماع صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، مؤكداً حرصه الكامل على دعم المسيرة الإتحادية واهتمامه البالغ بتوفير الحياة الكريمة للمواطنين. وقال صاحب السمو رئيس الدولة.. "أن أهم الواجبات علينا كحكّام أن نعمل جميعاً يدأ واحدة للارتقاء بالمستوى المعيشي للشعب.. وأنني أول من تقع عليه مسؤولية رعاية الوطن والمواطن.. وأداء الواجب الذي فرضه الله علينا.. وأن المتابعة هي مسؤولية الجميع.. الكبير والصغير لكي نقوم بكل ما نستطيع على الوجه الاكمل".

ودعا صاحب السمو رئيس الدولة إخوانه الحكّام الى السهر على خدمة الوطن والمواطن وكل من يعيش على أرض الإمارات وقال سموه.. "من الواجب عليكم ان تخبروني إن كان هناك أي قصير.. وأنتم عون لي على أداء واجبي ولن ألوم أحداً غيركم بوصفكم حكّاماً وشركاء لي في المسؤولية.. وسوف انتقبل كل شيء برحابة صدر وسعة بال".

وأكد صاحب السمو رئيس الدولة في حديثه.. "ان المسؤولية ليست بسيطة، ويجب ان يكون جهدنا هو العمل بيد واحدة وأن يفكر كل منا في مصلحة الشعب وليس في المصالح الشخصية، لاننا جميعاً مسؤولون عن رعاية شعب وليس أسرة صغيرة. يجب أن نتحمل المسؤولية التي أوكلنا الله بها بإخلاص وجدية لرعاية هذه الأمة".

وأضاف صاحب السمو رئيس الدولة في حديثه لإخوانه الحكّام قائلاً.. "يجب علينا ان نعمل لخدمة الإنسان وإسعاده. وإذا كان الله قد فضّل بعضنا على بعض، وأنعم عليه بالثروة، فيجب أن يفكر الإنسان في أن هذه الثروة ليست ملكاً له، ولكن الله سخرها لخدمة عباده".
 وأعاد المجلس الأعلى للإتحاد في اجتماعه يوم ٢ ديسمبر ٢٠٠١ انتخاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للدولة لمدة خمس سنوات، وانتخاب صاحب السمو

الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائباً لرئيس الدولة لمدة خمس سنوات. وقد ألقى صاحب السمو رئيس الدولة الذي ترأس اجتماع المجلس كلمة أكد فيها حرصه الكامل وإخوانه أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات على السعي بإرادة مخلصه وعزم أكيد نحو دعم وتعزيز المسيرة الاتحادية، وصولاً إلى تحقيق المزيد من الآمال والطموحات التي يتطلع إليها المواطنون.

وقال صاحب السمو رئيس الدولة: "لقد بنينا ما تم إنجازه في هذه الدولة بعون الله، وقد وفقنا الله سبحانه وتعالى في الإستمرار في البناء مما جعلنا نحقق الكثير والكثير مما يفوق ما تصورناه وعملنا المستحيل وتحقق الحلم الذي يوجب علينا أن نحمد الله ونشكره سبحانه وتعالى في كل وقت ونحن نرى كل فرد من أبناء شعب الإمارات وهو يعيش في سعادة، ونحن وإخواني نفرح بفرحه ونسعد بسعادته، وأن سعادة ورخاء المواطن هي في مقدمة الأولويات التي نحرص عليها".

وتابع سموه حديثه قائلاً: "إن الذي قادنا إلى هذا كله هو الجهد والإخلاص والتآزر فيما بيننا على طريق الخير، وبعون وتوفيق من الله والحمد لله كثيراً على ذلك.. فقد عم الخير والتطوير والتعمير كل مكان في فترة قصيرة من الزمن، وتغير وجه البلاد وعمّ الإستقرار والأمن ونحمد الله على ذلك وعلى عطائه وما أنعم به علينا وجعلنا نقف إلى جانب أشقائنا في العالم العربي والإسلامي، ودائماً نحن سند لهم في السراء والضراء".

كما أشاد صاحب السمو رئيس الدولة في كلمته بجهود إخوانه أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد وتعاونهم ومشاركتهم في قيادة مسيرة الخير بكل جدية. وقال سموه: "أدعو الله تعالى أن يوفقنا لما فيه الخير والسيادة لوطنتنا ولشعبنا العزيز ولأمتنا، وأن يحقق على طريق الخير كل آمالنا لما فيه الخير والعزة والرفعة لشعبنا ولأمتنا العربية والإسلامية، ونحمد الله على توفيقه وهدايته لنا للسير على طريق الإصلاح، وأن يسد خطانا ويحقق أهدافنا وآمالنا لإستكمال ما نصبو إليه من أهداف".

وقد استمع المجلس إلى تقرير من معالي راشد عبدالله وزير الخارجية عن السياسة الخارجية للدولة ومواقفها تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية إضافة إلى مستجدات التطورات الراهنة عربياً ودولياً.

وفي اجتماعه يوم ١٦ إبريل ١٩٩٥ ناقش المجلس الأعلى للإتحاد التطورات في منطقة الخليج وتطورات قضية استمرار الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وأشاد المجلس في هذا الصدد بمواقف ومبادرات صاحب السمو رئيس الدولة الداعية إلى إيجاد حل سلمي لهذه القضية يستند على الحق والعدالة من خلال إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وقرر المجلس الأعلى للإتحاد في اجتماعه الذي عقده يوم ٢ ديسمبر ١٩٩٦ إعادة انتخاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للدولة وصاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائباً لرئيس الدولة.

وتحدث صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة خلال الاجتماع إلى إخوانه أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات حول مسيرة الإتحاد وتقييم مراحلها على مدار ٢٥ عاماً مشيداً بسموه بإخلاص وجدية أعضاء المجلس الأعلى من أجل تحقيق الإنجازات وآمال وطموحات شعب دولة الإمارات. وقال صاحب السمو رئيس الدولة: "إن

هذا الشعب الذي استطاع أن يساهم في تنمية ونهضة البلاد يستحق كل الرعاية الكريمة والحرص على تحقيق مستقبل زاهر.. ومثلما يكون حرصنا على أبنائنا وحبنا لهم يكون حرصنا على شعبنا وحبنا له". وأضاف صاحب السموّ رئيس الدولة.. "أن ما تشهده البلاد اليوم من تقدم ورقي وسعادة ورفاهية للمواطنين يشهد به الجميع في الداخل والخارج، يستحق منا الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى حيث تحقق ذلك بعون الله وتوفيقه أولاً وسهر وجدية وإخلاص إخواني أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد ثانياً".

وأكد صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في اجتماع للمجلس الأعلى في العاشر من يونيو ١٩٩٧ حرصه الكامل وإخوانه الحكام على السعي بإرادة مخلصه وعزمه أكيد نحو دعم وتعزيز المسيرة الإتحادية وصولاً الى تحقيق المزيد من الآمال والطموحات التي يتطلع اليها المواطنون.

ومن أهم القرارات التاريخية التي اتخذها المجلس خلال السنوات الماضية القرار الذي اتخذته في اجتماعه يوم ١١ مايو ١٩٩٢ برئاسة صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة باعتبار الاتفاقيات المعقودة بين أي إمارة والدول المجاورة، إتفاقيات بين إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة وهذه الدول.

ووافق المجلس الأعلى للإتحاد في اجتماعه الذي عقده يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ على المذكرة المقدمة من صاحب السموّ رئيس الدولة رئيس المجلس والمتعلقة بمعالجة عدد من قضايا العمل الوطني، وقرر إحالة عدد من المذكرات المطروحة على جدول الأعمال الى مجلس الوزراء لدراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. كما قرر تكليف سموّ الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم وزير المالية والصناعة بتشكيل لجنة تضم ممثلين من كل الإمارات للنظر في تعديل الدستور. وأكد صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في هذا الاجتماع حرص سموه وإخوانه الحكّام على تعزيز الإتحاد وتدعيم أركانه بما يساهم في النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ضرورة تحقيق المزيد من الإنجازات والتقدم والأمن والاستقرار لما فيه خير الوطن والمواطنين، وأشاد بإنجازات المسيرة الإتحادية التي تحققت بكل جدٍ وإخلاص من أجل توفير الحياة الكريمة لشعب دولة الإمارات العربية المتحدة ولإستكمال ما يصبو اليه الوطن العزيز من أهداف وآمال وطموحات. وقال سموه.. "من المهم أن نصور هذا البناء الذي أقمناه وسهرنا عليه وتعبنا من أجله، وضحيننا بالكثير حتى الآن الى أن وصلنا لما نحن عليه الآن من سعادة كبرى لأبناء شعبنا. وهذا لن يتأتى إلا بدوام الإستقرار وتحقيق الأمان الذي ننعم به في بلدنا في عالم يسوده التوتر والقلق".

نهج القيادة

وعقد المجلس الأعلى للإتحاد اجتماعاً مهماً يوم ٢١ أكتوبر ١٩٩٠ برئاسة صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة إثر وفاة صاحب السموّ الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم الذي كان له الدور الرائد والبارز في قيام الإتحاد وبناء دولة الإمارات، الى جانب صاحب السموّ رئيس الدولة وإخوانه أصحاب السموّ حكام الإمارات.

وقد انتخب المجلس الأعلى في هذا الاجتماع صاحب السموّ الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائباً لرئيس الدولة لمدة خمس سنوات اعتباراً من يوم ٢١ أكتوبر ١٩٩٠. والموافقة

على اقتراح صاحب السموّ رئيس الدولة باختيار صاحب السموّ الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيساً لمجلس الوزراء. وأشاد صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في الاجتماع بدور فقيد الوطن الكبير صاحب السموّ المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم رحمه الله في نهضة الدولة وترسيخ دعائم الاتحاد. وقال: "لقد عمل المغفور له صاحب السموّ الشيخ راشد الكثير وبذل في حياته من الجهد والعطاء ما يشهد له به. وليس هذا هو رأيي وحدي بل انكم جميعاً قد لمست ذلك وتعلمونه، إذ أن الشيخ راشد في الحقيقة قدّم الكثير للوطن في كل أرجائه وقام بواجبه على الوجه الاكمل".

وتطرّق صاحب السموّ رئيس الدولة الى الحديث عن نهج القيادة في المجلس الأعلى وفي مختلف المؤسسات السياسية بدولة الإمارات والذي يقوم على الشورى والمصارحة وقول الحقّ دون الخوف من لومة لائم، مؤكداً مبدأ ديمقراطياً هاماً من المبادئ المتأصلة في تراث أبناء البلاد وماضيهم العريق وقيمهم الاجتماعية المتوارثة، ألا وهو مبدأ احترام الرأي الآخر وعدم القبول بأي حظر عليه فقال: "إن هذه الدولة هي وطنكم وشعبكم وعلينا ان نعين بعضنا، فنحن أهل وإخوان وأبناء.. والمرجو منكم، إن شعرتم أو لاحظتم أي شئ غير سار للدولة، أن لا تسكتوا عليه وأن تتبنوا بجد وإخلاص كل ما ترون أنه سار ونافع وأن لا تخفوا صغيرة أو كبيرة، لأن المجلس الأعلى مفتوح للحوار والمناقشة، وحرية الرأي فيه مكفولة للجميع فالأمر شورى بيننا سواء في هذا المجلس أو غيره أو في علاقاتنا الثنائية. وليس هناك أي حظر على الرأي والأمر الذي لا يرضي أي طرف، لا يرضي الجميع".

القوات المسلحة تحرس حدود الدولة

أصدر صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في الأول من أكتوبر ٢٠٠١ مرسوماً بقانون إتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠١ يقضي بأن تكون مهام حراسة حدود الدولة البرية والبحرية ضمن مسئوليات القوات المسلحة، ونقل جميع منتسبي حرس السواحل بوزارة الداخلية والمنشآت الخاصة بهم الى حرس السواحل بالقوات المسلحة، وإلغاء أي اختصاص لحراسة الحدود والسواحل من مهام وزارة الداخلية. وأوكل المرسوم للقوات المسلحة القيام بجميع المهام اللازمة لتأمين حدود الدولة البرية والبحرية وتطبيق القوانين النافذة وممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في كافة القوانين والأنظمة المطبقة في الدولة وصلاحيات إطلاق النار على المهربين والمتسللين في مناطق الحدود البرية والبحرية وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة.

وحدد المرسوم مهام حرس الحدود البرية بحراسة الحدود البرية والطرق والمسالك والممرات وكافة المنافذ البرية ومكافحة التهريب والتسلل وتقديم العون والمساعدة في عمليات البحث والإنقاذ بالإضافة الى تأمين المواقع الأثرية والحفائر وغيرها مما يتصل بالتراث القومي والمحافظة على البيئة والثروات المائية في منطقة الحدود البحرية. كما حدد المرسوم مهام حرس السواحل بحراسة الحدود البحرية مع الدول المجاورة والإبلاغ المبكر عن أي نشاط مشتبّه فيه، ومنع خرق قوانين الدولة وأنظمتها الأمنية أو الجمركية أو تلك المتعلقة بالهجرة أو الصحة أو المحافظة على البيئة والثروات الطبيعية، وكذلك القيام

بأعمال البحث والإنقاذ وتقديم العون في الحالات الطارئة ومراقبة الملاحة البحرية بالتعاون مع وزارة المواصلات وسلطات الموانئ والإبلاغ عن الأخطار الملاحية وكذلك حماية المنشآت النفطية والكابلات والأنابيب البحرية بالإضافة الى حماية وسائل الملاحة والتسهيلات الملاحية وغيرها من المنشآت. ونصّ المرسوم على أن تنشأ بقرار من وزير الداخلية بعد التشاور مع وزير الدفاع، شرطة للموانئ تختص بحفظ الأمن والنظام العام في الموانئ والخلجان. وأجاز المرسوم لوزير الدفاع، مع مراعاة أحكام القانون الدولي، أن يصدر قرار بشأن إيقاف العمل بصفة مؤقتة بالمرور البحري للسفن الأجنبية في قطاعات محدودة من البحر الإقليمي للدولة، وتأمين سلامة الملاحة وتنظيم حركة المرور البحري، وتعيين ممرات بحرية لتنظيم حركة المرور البحري في البحر الإقليمي وتقسيمها. وأجاز المرسوم إيقاف أي سفينة أجنبية وتفتيشها متى كانت هناك أسباب وجيهة للإعتقاد بأن السفينة قد انتهكت قوانين الدولة أو أنظمتها. ومنح المرسوم الضباط وضباط الصف والأفراد من حرس الحدود وحرس السواحل بالقوات المسلحة صفة الضبط القضائي.

مجلس الوزراء

مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية في دولة الإمارات، ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء ويختص بتصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية ومتابعة تنفيذ السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج واقتراح مشروعات القوانين الاتحادية وإحالتها الى المجلس الوطني الاتحادي لمناقشتها قبل رفعها الى رئيس الدولة لعرضها على المجلس الأعلى للإتحاد للتصديق عليها. كما يختص المجلس بإعداد مشروع الميزانية العامة للإتحاد وإعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة ووضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية والإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم وتنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية واللوائح والقرارات الاتحادية وغيرها من المهام والصلاحيات ويكون رئيس مجلس الوزراء والوزراء وفقاً لأحكام الدستور، مسئولين سياسياً بالتضامن أمام رئيس الإتحاد والمجلس الأعلى للإتحاد عن تنفيذ السياسة العامة للإتحاد في الداخل والخارج.

تشكيلات مجلس الوزراء

على مدى ثلاثة عقود منذ قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، تم تشكيل ستة مجالس للوزراء، مما يعكس الاستقرار السياسي والإقتصادي الذي تتمتع به البلاد. وقد تم تشكيل أول مجلس للوزراء بعد إعلان اتحاد دولة الإمارات، حيث كلف المجلس الأعلى للإتحاد يوم ٢ ديسمبر ١٩٧١ سمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم بتشكيل أول وزارة اتحادية في البلاد. وأصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة يوم ٩ ديسمبر ١٩٧١ مرسوماً اتحادياً بتشكيل مجلس الوزراء برئاسة سمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم وسمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للصناعة، وعضوية ١٩ وزيراً اتحادياً.

وتم تشكيل ثاني مجلس للوزراء في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢ برئاسة سمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم وصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وعضوية ٢٦ وزيراً، وثالث مجلس للوزراء في ٣ يناير ١٩٧٧ برئاسة صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم والمغفور له سمو الشيخ حمدان بن محمد آل نهيان نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وعضوية ٢١ وزيراً.

وقرر المجلس الأعلى للإتحاد يوم ٣٠ أبريل ١٩٧٩ تكليف المغفور له صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب رئيس الدولة حاكم دبي بتشكيل رابع حكومة في تاريخ البلاد، التي أعلن عن تشكيلها في الأول من يوليو ١٩٧٩ وضمت نائبين لرئيس مجلس الوزراء هما سمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم والمغفور له سمو الشيخ حمدان بن محمد آل نهيان، وعضوية ٢١ وزيراً.

وتشكلت الحكومة الخامسة في تاريخ البلاد بعد وفاة المغفور له صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠ برئاسة صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة حاكم دبي، وسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وعضوية ٢٠ وزيراً اتحادياً.

مجلس الوزراء الحالي

وأصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة مرسوماً اتحادياً في ٢٥ مارس ١٩٩٧ بتشكيل مجلس الوزراء الحالي وهو السادس برئاسة صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، وسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وعضوية ٢١ وزيراً وهم:

الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم وزيراً للمالية والصناعة.

الفريق أول الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وزيراً للدفاع.

الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزيراً للدولة للشؤون الخارجية.

الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزيراً للإعلام والثقافة.

الشيخ حميد بن أحمد المعلا وزيراً للتخطيط.

الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.

الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي وزيراً للإقتصاد والتجارة.

الشيخ ماجد بن سعيد النعيمي وزيراً للدولة لشؤون المجلس الأعلى.

راشد عبد الله النعيمي وزيراً للخارجية.

الفريق الركن الدكتور محمد سعيد البادي وزيراً للدخالية.

حمد عبد الرحمن المدفع وزيراً للصحة.

حميد بن ناصر العويس وزيراً للكهرباء والماء.

سعيد خلفان الغيث وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء.

سعيد محمد الرقباني وزيراً للزراعة والثروة السمكية.

أحمد حميد الطاير وزيراً للمواصلات.

ركاض بن سالم بن ركاض وزيراً للأشغال العامة والإسكان .
عبيد بن سيف الناصري وزيراً للنقط والثروة المعدنية .
الدكتور علي عبد العزيز الشرهان وزيراً للتربية والتعليم والشباب .
محمد نخيره الظاهري وزيراً للعدل والشؤون الإسلامية والأوقاف .
مطر حميد الطاير وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
الدكتور محمد خلفان بن خرياش وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة .

توجيهات سديدة وعزيمة قوية

وحتّ صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في كلمة بعد أداء أصحاب السموّ والمعالى أعضاء مجلس الوزراء اليمين الدستورية أمام سموه، الوزراء على متابعة سير العمل الذي يقع تحت إشرافهم بشكل مباشر والتأكد من جدية إنجاز العمل المطلوب على الوجه الأكمل والإلمام بكل دقائق الأمور حتى يكون المسؤول مستوعباً لكل تفاصيل العمل الموكّل اليه .

ودعا صاحب السموّ الشيخ زايد الوزراء الى التحلّى بالصدق والأمانة وأداء الواجب وأن يكونوا مثلاً أعلى وقدوة لأن المقصّر سوف يحاسب والمجتهد سوف يقدر من السلطات العليا لأن المسؤول الذي يتسم عمله بعدم المبالاة والإهمال يجب أن لا يكون في موقعه ولا يستحقّ الثناء .

وأضاف صاحب السموّ الشيخ زايد أن الإنسان اذا تقاعس ساعة او يوماً عن مسؤوليته تؤخذ عليه مأخذ وخيمة من حكومته ومن شعبه ولا بدّ من الجميع الحفاظ على أموال الشعب "وعلى كل منكم ان يكون حازماً وواعياً لمسؤوليته وأمانته وإن وجد سلبيات فعلية طرح ذلك علينا دون تردد وسنعمل جميعاً يدأ واحدة من أجل المصلحة العامة" .

وتحدث صاحب السموّ رئيس الدولة عن السياسة الخارجية الثابتة لدولة الإمارات والمبادئ التي تحكمها خاصة ما يتعلق بالقضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها قضية القدس الشريف مؤكداً سموه.. "انه لا سلام ولا أمن بدون عودة القدس الشريف التي تحظى بالأولوية واهتمام المسلمين كافة" .

وعقد مجلس الوزراء بتشكيله الجديد أول جلسة عمل يوم ٧ ابريل ١٩٩٧ برئاسة صاحب السموّ الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بحضور سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء . وأكد صاحب السموّ الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم في بداية الاجتماع تصميم الحكومة الجديدة على مواصلة العمل والعطاء من أجل الإرتقاء بنهضة الوطن وتقدمه وازدهاره وتحقيق المزيد من الخير والرفاهية للمواطنين بما يدعم المسيرة الإتحادية ويعزز الإنجازات التي تحققت خلال المرحلة الماضية في مختلف الميادين بإرادة التلاحم والتواصل بين القيادة والشعب . وأشار سموه الى التوجيهات السديدة لصاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الى أعضاء الحكومة الجديدة بضرورة العمل على تحمل المسؤولية الكاملة وبذل الجهود الدؤوبة لتوفير الحياة الكريمة للمواطنين والسهر على تأمين احتياجاتهم وأمنهم

واستقرارهم. وقال ان هذه التوجيهات تمثل مرحلة جديدة في العمل الوطني للإنطلاق بدولتنا الفتية نحو آفاق القرن الحادي والعشرين ومواجهة تحدياته بكل أبعادها وانعكاساتها والحفاظ على المكانة المرموقة التي اكتسبتها الدولة على الصعيد العالمي.

قرارات مهمة

ووافق مجلس الوزراء خلال العام ٢٠٠٢ على عدد من القوانين الاتحادية والقرارات التنظيمية المهمة وأقر العديد من المشاريع الحيوية للارتقاء بالخدمات العامة. كما ناقش العديد من الموضوعات التي تتصل بمختلف التطورات السياسية والإقتصادية الإقليمية والدولية.

وقرر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم ١١ فبراير ٢٠٠٢، بناء على توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة اعتبار يوم ٢٩ رمضان من كل عام يوم عطلة رسمية بالدولة. ووافق على مذكرة من معالي وزير التخطيط رئيس اللجنة الدائمة للمشروعات بترسية مشروع الدراسات الجيولوجية وإعداد الخرائط الجيولوجية الجديدة للوزارة بتكلفة ٣٦ مليون درهم والتي سيستغرق تنفيذها أربع سنوات.

ووافق المجلس في ٤ مارس ٢٠٠٢ على الإتفاقية الثنائية للنقل الجوي الموقعة بين حكومتي دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية في الحادي والثلاثين من يناير ٢٠٠١.

وناقش مجلس الوزراء في إجتماعه يوم ١١ مارس ٢٠٠٢ الأوضاع والتطورات في سوق الأوراق المالية بالدولة خلال العام ٢٠٠١. ووافق على الإتفاقية الثنائية للنقل الجوي بين حكومتي دولة الإمارات وجمهورية المالديف.

وأقر مجلس الوزراء في اجتماعه في ٢٥ مارس ٢٠٠٢ مشروع الميزانية العامة للإتحاد والهيئات المستقلة عن السنة المالية ٢٠٠٢ التي قدرّت مصروفاتها العامة بمبلغ ٢٣ ملياراً و١٥٦ مليون درهم وإيراداتها بمبلغ ٢٠ ملياراً و٩٨٧ مليون درهم.

ووافق المجلس في اجتماعه يوم ١٥ ابريل ٢٠٠٢ برئاسة صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وحضور سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء على القرارات الإقتصادية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن أبرزها مشروع الإتفاقية الإقتصادية بين الدول الأعضاء والتي تضمنت تطوير آليات العمل الإقتصادي فيها وفق برامج معينة ومحددة سعياً للتكامل الإقتصادي وتنفيذ مرحلتي الإتحاد الجمركي والإتحاد النقدي فيما بينها.

كما تضمنت هذه القرارات تقديم موعد قيام الإتحاد الجمركي الى الأول من يناير من العام ٢٠٠٣ على أن تُحدد التعرفة الجمركية الموحدة للإتحاد الجمركي على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الإتحاد بواقع ٥ بالمئة وإعفاء ٥٣ سلعة اتفق على إدراجها ضمن نظام الجمارك الموحد.

ووافق المجلس في ١٣ مايو ٢٠٠٢ على مشروع قرار حول إعانات الإغاثة في حالات النكبات والكوارث العامة والخاصة، وعلى إعداد مشروع التعداد الزراعي. كما وافق على اتفاقية للنقل الجوي بين دولة الإمارات وجمهورية الفلبين.

واعتمد المجلس في ٢٧ مايو ٢٠٠٢ نظام الوظيفة العامة في الخدمة المدنية وذلك في إطار صيغة للتعاون والتسيق بين ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للمعلومات . ووافق على ثلاث اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني والصحي والثقافي بين دولة الإمارات وجمهورية ارمينيا وعلى إنشاء لجنة وزارية مشتركة مع جمهورية السودان . وتداول المجلس حول التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام ٢٠٠١ والذي تضمن مؤشرات التنمية البشرية في الدولة في مجالات الصحة والتعليم والإقتصاد وغيرها من المجالات .

واطلع المجلس في اجتماعه يوم ٣ يونيو ٢٠٠٢ برئاسة صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي على تقرير من سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية حول نتائج الزيارة التي قام بها سموه خلال شهر مايو ٢٠٠٢ الى الجمهورية الإسلامية الإيرانية . ووافق على إتفاقية النقل البري الدولي للركاب والبضائع مع الجمهورية العربية السورية وعلى إتفاقية أخرى للتعاون القضائي معها . كما وافق على تجديد العقد المبرم مع إحدى المؤسسات الكندية لتعليم اللغة الإنجليزية في المدارس الفنية الحكومية للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . واطلع المجلس على تقرير حول انجازات لجنة تنمية الموارد البشرية المواطنة في القطاع المصرفي خلال الفترة من يناير ٢٠٠١ الى مارس ٢٠٠٢ .

ووافق المجلس في جلسته يوم ١٥ يوليو ٢٠٠٢ برئاسة صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي على اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وعلى مشروع قانون إتحادي لتنظيم ومراقبة الإتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراض . كما وافق على انضمام الدولة الى المعاهدة الدولية الخاصة بالموارد الوراثية النباتية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية ، وعلى إتفاقية لتبادل تسليم المجرمين مع جمهورية الصين الشعبية ، وعلى الإتفاقيات القضائية مع جمهورية أرمينيا حول تسليم المجرمين والمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية .

واطلع المجلس في إجتماعه يوم ٩ سبتمبر ٢٠٠٢ برئاسة سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء على تقرير من معالي وزير الخارجية حول نتائج ومداولات الإجتماع الدوري الرابع والثمانين للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في مدينة جدة ، وكذلك إجتماعات الدورة الثامنة عشرة بعد المئة لمجلس الجامعة العربية التي عقدت في القاهرة . ووافق المجلس على ميزانية برنامج الشيخ زايد للإسكان للعام ٢٠٠٢ والتي بلغت ٦٤٠ مليون درهم ، والميزانية التقديرية لمؤسسة صندوق الزواج للعام ٢٠٠٢ بقيمة ٢٥٠ مليون درهم . كما وافق على مشروع قانون إتحادي بإنشاء صندوق الزكاة ، وعلى مشروع قانون إتحادي آخر بإنشاء معهد للتدريب والدراسات القضائية .

وشكل مجلس الوزراء في إجتماعه يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢ لجنة وطنية من الجهات المعنية للتسيق والتعاون لتحقيق الأهداف المتوخاة من انضمام الإمارات الى منظمة التجارة العالمية ومتابعة تنفيذ الإلتزامات المترتبة على ذلك تجاه المنظمة والدول الأعضاء فيها . ووافق على عقد بشأن إيجار الدائرة المباشرة بين إدارة الأرصاد الجوية بوزارة المواصلات وهيئة الأرصاد الجوية الألمانية بهدف توفير معلومات الأرصاد الجوية عبر الشبكة الأوروبية

للإتصالات الأرضية. وصادق على الإتفاق الثنائي الخاص بالخدمات الجوية بين حكومتي دولة الإمارات والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية.

وأطلع المجلس في إجتماعه يوم ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٢ على تقرير من معالي وزير الخارجية حول مجمل الأوضاع السياسية والإقليمية والدولية. وقرر إنشاء هيئة وطنية تسمى (هيئة التنمية والرعاية الإجتماعية). ووافق على زيادة حصة الدولة في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

واعتمد المجلس في إجتماعه يوم ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ إجراءات التصديق على اتفاقية الحدود الموقعة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والقطاعات الحدودية من /شرقي العقيدات الى الدارة/ والتي تم التوقيع عليها في أبوظبي خلال شهر يونيو ٢٠٠٢. وصادق على إتفاقيتين للتعاون الدبلوماسي والقنصلي بين دولة الإمارات وكل من مملكة البحرين ودولة قطر. ووافق على مذكرة من معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات بمنح حوافز تشجيعية للطلبة والطالبات المواطنين والمواطنات بمهنة التدريس وذلك لتشجيعهم على دراسة التخصصات المطلوبة للحصول على دبلوم وبكالوريوس التدريس. ويهدف هذا المشروع الى سد حاجات وزارة التربية والتعليم والشباب من المعلمين الذكور والإناث وتوفير فرص عمل لهم في قطاع التربية والتعليم. ووافق المجلس في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٢ على تشكيل اللجنة الوطنية للإستراتيجية البيئية والتنمية المستدامة التي تضم ممثلين من الوزارات المعنية وهيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية والهيئة الاتحادية للبيئة وبلديات الدولة وشركات البترول. وستقوم بوضع برنامج متكامل للمشاريع الخاصة بالبيئة وتطوير الخطط والبرامج التي تحقق أهداف التنمية المستدامة. كما وافق على شراء معدات طبية بقيمة عشرة ملايين درهم لعدد من المستشفيات في الدولة، وعلى الإتفاقية الثنائية للنقل الجوي بين الإمارات وأستراليا. وناقش مجلس الوزراء في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٢ على مجمل الأوضاع السياسية والمستجدات على الساحة العربية والدولية، ووافق على إتفاقية للتعاون في المجال الصحي بين دولة الإمارات والجمهورية اليمنية.

ووافق مجلس الوزراء في ١٣ يناير ٢٠٠٣ على اشتراك دولة الإمارات في الشبكة الإلكترونية الموحدة لنظم وقوانين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى الإتفاق المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات المتعلقة بمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية. واستعرض المجلس المستجدات في المنطقة وقضايا الساعة في العالم، وأطلع على تقرير حول نتائج ومداولات المؤتمر الوزاري الإستثنائي الثاني والعشرين بعد المائة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) الذي عقد خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٢ في فيينا. ووافق في إجتماعه يوم ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢ على انضمام دولة الإمارات الى المعاهدة الدولية بشأن المواد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تلزم قانونياً وتغطي جميع المواد الوراثية النباتية ذات الصلة بالأغذية والزراعة وتتوافق مع إتفاقية التنوع البيولوجي.

ووافق مجلس الوزراء في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٢ برئاسة صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وبحضور سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء، على الخطة الخاصة بتوطين الوظائف العامة

في الوزارات والجهات الحكومية الاتحادية، وفقاً للتقرير المُقدّم للمجلس من وزير المالية والصناعة ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

وتشتمل الخطة على برنامج زمني قصير المدى (خمس سنوات) يتم خلاله توظيف الوظائف الإدارية والإدارية المساعدة (بنسبة ٩٠ بالمئة) والوظائف المالية والاقتصادية (بنسبة ٨٠ بالمئة) وبقية الوظائف التخصصية الأخرى كالقانونية والهندسية (بنسبة ٦٠ بالمئة). كما تشتمل على برنامج زمني متوسط المدى (سبع سنوات) لتوظيف الوظائف التعليمية والتعليمية المساعدة (بنسبة ٧٥ بالمئة) والوظائف الطبية والطبية المساعدة (بنسبة ٦٠ بالمئة) ووظائف الأئمة والخطباء والمؤذنين (بنسبة ٦٠ بالمئة). وتمّ لهذا الغرض تخصيص ميزانية للتوظيف والإحلال من خلال تحويل الميزانية الخاصة بملاك الخريجين (٤٠ مليون درهم سنوياً) الى ميزانية داعمة لعملية التوظيف والإحلال وإنشاء وظائف تعيين المواطنين المتقدمين للعمل وفقاً لمؤهلاتهم واحتياجات الوزارات والجهات الحكومية الاتحادية.

وقرّر المجلس، نظراً لازدياد مخرجات التعليم، الإيعاز لمؤسسات التعليم بوضع سياسة القبول بما يساهم في إيجاد مخرجات تعليمية تتفق واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة المواطنة. وأطلع المجلس على تقرير حول مشاركة وفد دولة الإمارات برئاسة صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد خلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٢ في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا. ووافق المجلس في اجتماعه يوم ١٦ ديسمبر ٢٠٠٢ على إعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للمعلومات برئاسة معالي الشيخ حميد بن أحمد المعلا وزير التخطيط، وعلى مشروع صيانة وتوسعة طريق أم القيوين - فلج المعلا بطول ٤٧ كيلومتراً وبتكلفة ١١٨ مليون درهم. ووافق المجلس في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٢ على اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية، ومشروع مذكرة تفاهم في مجال العمل والاستخدام بين حكومتي دولة الإمارات وسنغافورة. ووافق في ٤ نوفمبر ٢٠٠٢ على تشكيل لجنة وطنية لمكافحة الغش التجاري والتقليد تضم عدداً من الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية، وعلى إتفاقية للتعاون التربوي والتعليمي مع مملكة البحرين، وإتفاقية إقامة منطقة حرة مع جمهورية السودان.

وكان مجلس الوزراء قد وافق في اجتماعه يوم ٢٨ يناير ٢٠٠٢ على افتتاح سفارة الدولة في العاصمة الأفغانية كابول، وعلى مشروع القانون الاتحادي الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وانضمام دولة الإمارات الى إتفاقية /روتterdam/ وهي الإتفاقية الدولية الخاصة بالمبيدات الخطرة والمواد الكيماوية الخطرة في التجارة الدولية. ووافق المجلس في اجتماعه في ١٤ يناير ٢٠٠٢ على انضمام الدولة لاتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وأطلع في اجتماعه يوم ٧ يناير ٢٠٠٢ على تقرير حول نتائج وقرارات القمة الثانية والعشرين لمجلس التعاون التي عقدت في مسقط في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠١. ووافق على زيادة مساهمة الدولة في موازنة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية بدول مجلس التعاون اعتباراً من العام ٢٠٠٢. ووافق على مذكرة معالي وزير الصحة رئيس الهيئة الاتحادية للبيئة حول مشروع الإستراتيجية البيئية وخطة العمل البيئي الوطني للدولة.



القرارات التنظيمية

أصدر مجلس الوزراء خلال السنوات الثلاث الأخيرة العديد من القرارات التنظيمية المهمة التي أصدرها صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء، ومن أهمها القرار التنظيمي باعتماد الإستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات، وقرار قبول أبناء الوافدين العاملين في القطاع الحكومي في المراحل التعليمية المختلفة، وقرار الهيكل التنظيمي للهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، وقرار حماية موانئ وسواحل الدولة ومياهها الإقليمية من حوادث التلوث البحري بالنفط والذي يحظر على أية سفينة ترفع علم عشر دول وهي البانيا وبيليز وهندوراس وجورجيا وموريشيوس وسانت فنسنت جرانديز وكمبوديا والمالديف وجزر القمر وبوليفيا، من دخول موانئ الدولة أو مناطق انتظار السفن بالقرب من هذه الموانئ أو الإبحار في البحر الإقليمي للدولة والمنطقة الإقتصادية الخاصة المتاخمة له، ما لم تكن تحمل شهادة تصنيف سارية المفعول من إحدى هيئات التصنيف الدولية، والقرار التنظيمي الخاص بتشكيل اللجنة الوطنية للإستراتيجية البيئية والتنمية المستدامة برئاسة معالي وزير الصحة رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للبيئة، والقرار التنظيمي بشأن الهيكل التنظيمي لهيئة تنمية وتوظيف واستحداث بعض رسوم الخدمات التي تقدمها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس.

وشملت هذه القرارات تنظيم وتحديد مساعدات الإغاثة في حالات النكبات والكوارث العامة والخاصة، وإصدار لائحة شئون الموظفين للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الإجتماعية، ولائحة شئون الموظفين والنظام المالي لمؤسسة الإمارات العقارية، والهيكل التنظيمي للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، وقرار إعفاء النزلاء بدار زايد للرعاية الشاملة من رسوم استخراج البطاقات الصحية والخدمات الصحية، وقرار تحديد قيمة المساعدات الإجتماعية للمواطنين تنفيذاً لأحكام قانون الضمان الإجتماعي للعام ٢٠٠١، وقرار السماح لرعايا عدد من دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى بدخول الدولة دون الحصول على تأشيرة مسبقة، وقرار إنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لإقتراح القوانين والأنظمة الداخلية المتفقة مع الإتفاقية الدولية لحظر واستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية، وقرار استحداث رسوم مقابل الخدمات التي تؤديها وزارة الأشغال العامة والإسكان، وقرار فرض غرامات تأخير على الوكالات التجارية والشركات الأجنبية وفروعها وشركات التأمين والمهن المرتبطة بها التي لا تجدد قيدها في الموعد المحدد، وقرار تعديل واستحداث رسوم تراخيص ومخالفات على المؤسسات التعليمية الخاصة.

كما شملت هذه القرارات اعتماد المواصفة القياسية الإلزامية للجازولين الخالي من الرصاص والتي سيعمل بها في دولة الإمارات اعتباراً من الأول من شهر يناير عام ٢٠٠٢، وقرار استحداث رسوم مقابل خدمات الوقاية من الإشعاع بالمنشآت الصحية الخاصة، وقرارات تنظيم هيئة وسوق الأوراق المالية والسلع بالدولة.

مواقف سياسية

وحرص مجلس الوزراء على متابعة تطورات الأحداث الدامية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني والأقصى والأراضي الفلسطينية المحتلة في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠.

وأصدر بيانات متلاحقة في ٩ أكتوبر ٢٠٠٠ و١٢ مارس ٢٠٠١ و٢١ مايو ٢٠٠١ و١٠ سبتمبر ٢٠٠١ أدان فيها الممارسات الوحشية والعنصرية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والمتمثلة في سياسات الحصار والتجويع وهدم المنازل واغتيال القيادات السياسية وتدمير البنية التحتية لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومصادرة الممتلكات وقتل المدنيين العزل ومهاجمتهم بالأسلحة الفتاكة. وأكد مجلس الوزراء ووقف دولة الإمارات الى جانب نضال وصمود الشعب الفلسطيني ودعمه لإنقاذته وحقه المشروع في مقاومة الاحتلال وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمته القدس الشريف.

وناقش مجلس الوزراء في إجتماعه يوم الأول من شهر ابريل ٢٠٠٢ التطورات الخطيرة الدامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والإجتياحات العسكرية الوحشية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والجرائم التي ترتكبها ضد المواطنين الفلسطينيين من قتل وتدمير وحصار وتجويع. وأصدر المجلس بياناً جدد فيه دعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة /حفظه الله/ الى تفعيل قرار مجلس الأمن رقم ١٤٠٢/ القاضي بإلزام إسرائيل بالانسحاب الفوري من المدن الفلسطينية التي أعادت احتلالها ورفع حصارها الظالم على القيادة الفلسطينية والمدن والقرى الفلسطينية، والعمل على إيقاف ما تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي من إرهاب وتقتيل جماعي بحق الشعب الفلسطيني. وأعرب عن إستكباره الشديد لهذه المجازر التي تمارسها القوات الإسرائيلية النظامية مستخدمة أحدث الأسلحة وأشدّها فتكاً ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وقيادته الوطنية، وأدان بشدة هذه الأعمال الإجرامية البشعة التي تنتهك كل القوانين والمواثيق الدولية.

وأهاب المجلس بالمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته فوراً وبجدية وذلك بالعمل على تفعيل قرار مجلس الأمن رقم ١٤٠٢/ وإلزام إسرائيل بسحب قواتها من المدن الفلسطينية وإرغامها على وقف عدوانها الوحشي ورفع حصارها الظالم عن القيادة الفلسطينية والمدن والقرى والمخيمات. ودعا مجلس الأمن الدولي لتوفير الحماية الدولية الفورية للشعب الفلسطيني وأن يرغم إسرائيل على الإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين ويلزمها بدفع التعويضات عن الأضرار الجسيمة التي ألحقتها بالبنية التحتية في الأراضي المحتلة وبممتلكات المؤسسات والأفراد والتي لم تسلم منها حتى المشافي والفرق الطبية وسيارات الإسعاف، وتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على إسرائيل اذا واصلت اصرارها على رفض تنفيذ هذا القرار. وأكد أن عدم قيام مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته كاملة وبشكل فوري يضع الدول دائمة العضوية فيه وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في موقع الشريك الكامل لإسرائيل في عدوانها وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني.

إدانة الإرهاب

وأكد مجلس الوزراء في إجتماعه يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١ التزام دولة الإمارات العربية المتحدة شعباً وحكومةً بتوجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في التصدي للإرهاب ومحاربة كل أشكال القمع والعنف ضد الإنسانية، وبذل جهود جديدة وفعالة للمساعدة في تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط كوسيلة لدعم السلام والأمن الدولي والقضاء على كل أشكال العنف والإرهاب التي ترفضها كل الأديان وعلى رأسها ديننا الإسلامي الحنيف.

وقد أشاد المجلس بتصريحات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حول الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة، مؤكداً على أن تصريحات سموه إنما تعكس وبشكل واضح صوت العقل والحكمة والمسؤولية تجاه المجتمع الدولي وتجاه الإنسانية جمعاء، والتقدير الكامل من سموه للإنسان أيّاً كان وطنه وأياً كانت عقيدته، باعتباره قيمة عظيمة لها الحق في العيش الكريم وفي الأمن والأمان.

وأعرب المجلس عن تقديره لتأكيد صاحب السمو رئيس الدولة على أن يستند أي تحالف دولي ضد الإرهاب على مبادئ ثابتة تتجنب الكيل بمكيالين، مشيراً إلى أن إرهاب الدولة هو أخطر أنواع الإرهاب وهو ما تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. كما أشاد في هذا الخصوص بالرسالة التي وجهها صاحب السمو رئيس الدولة إلى زعماء حلف الأطلسي مؤكداً فيها إدانته لكافة أنواع الإرهاب وأشكاله بما فيها العدوان على الفلسطينيين، ومؤكداً أيضاً على استعداد دولة الإمارات العربية المتحدة شعباً وحكومة للمساهمة وبفاعلية في محاربة الإرهاب والعنف أيّاً كان وبكافة أشكاله.

وأكد مجلس الوزراء في إجتماعه يوم ٨ أكتوبر ٢٠٠١ دعم دولة الإمارات العربية المتحدة للجهود الهادفة إلى مكافحة الإرهاب. وقال بيان للمجلس أن العمليات العسكرية الحالية ضد مراكز الإرهاب الدولي تلاقى مساندة دولية واسعة، وفي الوقت ذاته فإن دولة الإمارات تجدد مساندتها للشعب الأفغاني وتعاطفها معه في هذه الظروف الراهنة، وتؤكد دعمها للجهود الإنسانية المبذولة للتخفيف من معاناته، وتطالب بعدم تعريض المدنيين الأبرياء للخسائر. وأضاف البيان أن دولة الإمارات تطالب المجتمع الدولي بالعمل الجاد والمسئول لإيجاد توازن دولي في مكافحة الإرهاب أينما وُجد استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والعمل على الإيقاف الفوري للعمليات الإرهابية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وأعرب البيان عن تقدير دولة الإمارات للمواقف الإيجابية التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بليير في رفضهما لربط الإرهاب بالإسلام، وللإساءة التي يتعرض لها العرب والمسلمون. وأكد البيان إدانة دولة الإمارات ورفضها لحملة الكراهية في بعض وسائل الإعلام الغربية الموجهة ضد العرب والمسلمين، والتي تستهدف تشويه صورة الإسلام الذي هو دين سلام ومحبة وتسامح.

النزاع الباكستاني الهندي

استعرض مجلس الوزراء في إجتماعه يوم ٣ يونيو ٢٠٠٢ برئاسة صاحب السمو الشيخ

مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي تطورات الأزمة بين باكستان والهند، وأصدر البيان التالي:

"تابع مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة بقلق بالغ التصعيد الخطير بين جمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية الهند.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتأشد البلدين الصديقين التحلي بضبط النفس والحكمة في حل الأزمة القائمة بينهما ونزع فتيل التوتر المتصاعد عن طريق الحوار والمفاوضات انطلاقاً من مبدأ حل المشاكل والخلافات بالوسائل السلمية وبما يحقق مصالحهما المشتركة ويكفل استتباب الأمن والاستقرار بينهما وفي المنطقة بأسرها.

وتطالب دولة الإمارات العربية المتحدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وخاصة الدول الكبرى ببذل كل جهد ممكن لمنع انفجار الوضع المتأزم في جنوب آسيا والتقريب بين البلدين الجارين الهند وباكستان للمساعدة على تسوية الخلافات وتخفيف التوتر بينهما بالطرق السلمية.

كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة على استعداد من جانبها للمساعدة في بذل كل جهد ممكن بالسعي إلى تحقيق التقارب بين الجانبين بما يحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة".

المجلس الوطني الاتحادي

جاء إعلان تشكيل المجلس الوطني الاتحادي في الثاني من ديسمبر ١٩٧١، تنفيذاً لأحكام دستور البلاد، ليجمع حرص صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد، على اختيار الشورى منهجاً للحكم، وإتاحة المجال أمام المواطنين للمشاركة في تحمل مسؤوليات العمل الوطني. وقد حدد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في إفتتاح أول دورة يعقدها المجلس الوطني الاتحادي يوم ١٣ فبراير ١٩٧٢ مهام المجلس ودوره بقوله .. "إن جماهير الشعب في كل موقع تشارك في صنع الحياة على تراب هذه الأرض الطيبة وتتطلع الى مجلسكم الموقر أن يحقق ما تصبو اليه من مشاركتكم في بناء مستقبل باهر ومشرق وزاهر لنا وللاجيال الصاعدة من أبنائنا وأحفادنا، وأن مجلسكم الموقر قادر على أن يؤدي دوراً هاماً في تحقيق آمال الشعب الكبرى نحو بناء مجتمع الكرامة والرعاية".

وقد ترسخت على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الممارسة الديمقراطية للمجلس الوطني الاتحادي، قواعد متينة لنهج الشورى والممارسة الديمقراطية، حيث يؤكد صاحب السمو رئيس الدولة في افتتاح دور الإنعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثاني عشر في ٣٠ يناير ٢٠٠٠ بقوله .. "لقد عكس مجلسكم الموقر على مدى ثلاثة عقود من العطاء الصادق صورة مشرقة لمفهوم التلاحم الوطني والمشاركة الإيجابية الواعية في ترسيخ نهج الشورى الذي ارتضيناه خياراً حتمياً في مباشرة مسؤوليات الحكم على هدى مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وشريعتنا السمحاء".

وعقد المجلس الوطني الاتحادي منذ دور انعقاده العادي الأول من الفصل التشريعي الأول في ١٣ فبراير ١٩٧٢ وحتى نهاية دور انعقاده العادي الأول من الفصل التشريعي الثاني

عشرالذي انتهى في ٢٩ يناير ٢٠٠٢ ما مجموعه ٤٧٩ جلسة عادية ناقش خلالها نحو ٤٠٨ من مشروعات القوانين الاتحادية، و ٢٣١ موضوعاً عاماً شملت سياسات الحكومة وأداء الوزارات الاتحادية، ووجه أكثر من ١٨٤ سؤالاً مباشراً الى الوزراء المختصين تناولت العديد من القضايا التي تهم المواطنين.

وقد أشاد صاحب السموّ رئيس الدولة في حديث مهم مع رئيس وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي يوم ٥ يوليو ١٩٩٩ بما حقّقه المجلس من إنجازات خلال المرحلة الماضية، وقال سموه.. "إن قرار إنشاء المجلس الوطني الاتحادي الذي ترافق مع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة لم يأت عبثاً، وإنما كان الهدف منه هو الإستعانة به لتلمس احتياجات المواطنين واعتدال حياتهم وعدم الغفلة عما ينقصهم في معيشتهم وفي تأمين الحياة الكريمة لهم".

ويتشكّل المجلس الوطني الاتحادي من ٤٠ عضواً يمثلون جميع إمارات الدولة بواقع ثمانية أعضاء لكل من أبوظبي ودبي وستة لكل من الشارقة ورأس الخيمة وأربعة لكل من أم القيوين وعجمان والفجيرة. وتتكون أجهزة المجلس من هيئة المكتب التي تتألف من رئيس المجلس ونائبين للرئيس ومراقبين اثنين ينتخبهما في كل دورة جديدة أو يستبقيهما، واللجنة التنفيذية للشعبية البرلمانية التي تتكون من رئيس المجلس بحكم منصبه وعضوية وكيل المجلس وأمين السر وثلاثة أعضاء آخرين يتم انتخابهم أو استبقاؤهم في كل دورة. وتعاون المجلس في أداء مهامه ثمانية لجان متخصصة هي: لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، ولجنة الشؤون المالية والإقتصادية، ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية، ولجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة، ولجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الإجتماعية، ولجنة الشؤون الخارجية والبتترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية، ولجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمراقق العامة، ولجنة فحص الطعون والشكاوى.

المشاركات الخارجية

وشارك المجلس الوطني الاتحادي منذ انضمامه الى الاتحاد البرلماني الدولي في العام ١٩٧٧ في نشاطات مجلس الاتحاد ومؤتمراته العامة، حيث اتخذ من منابرها فرصة لطرح مواقف وسياسات الدولة تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

ويحرص المجلس الوطني الاتحادي على المشاركة في أعمال الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية من خلال مؤتمراتها أو الندوات والمؤتمرات التخصصية التي تنظمها. ويبرز هذا الدور في المشاركة السنوية للمجلس في أعمال مجلس الاتحاد البرلماني العربي والذي يعقد مرة كل سنة ومجلس الاتحاد البرلماني الدولي والذي يعقد مرتين سنوياً بالإضافة الى مجلس الاتحاد البرلماني الإسلامي والذي يعقد مرة كل سنة.

وخلال العام ٢٠٠٢، شارك المجلس الوطني الاتحادي في أعمال الدورة ١٧١ لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت في جنيف في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٢ وفي الإجتماع الطارئ لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي عُقدت في بغداد يومي الثالث والرابع من شهر سبتمبر ٢٠٠٢ وفي إجتماعات المؤتمر العام السابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت بمدينة مراكش بالملكة المغربية خلال شهر مارس ٢٠٠٢.

وشارك المجلس الوطني الاتحادي في اجتماعات الدورة السادسة بعد المائة لمؤتمر الإتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في مدينة /واغادوغو/ عاصمة جمهورية بوركينا فاسو خلال الفترة من ٩ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠٠١، وفي الدورة الخامسة بعد المائة للإتحاد التي عقدت في العاصمة الكويتية هافانا من ١ إلى ٧ أبريل ٢٠٠١ والدورة الرابعة بعد المائة التي عقدت في العاصمة الاندونيسية جاكارتا من ١٥ إلى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٠ والدورة الثالثة بعد المائة للإتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في العاصمة الأردنية عمّان من ٢٩ أبريل إلى ٦ مايو ٢٠٠٠.

واستضاف المجلس الوطني الاتحادي اجتماعات الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس الإتحاد البرلماني العربي التي عقدت بابوظبي يومي ٢٥ و٢٦ فبراير ٢٠٠١ وافتتحها نيابة عن صاحب السمو رئيس الدولة، صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة.

السُّلطة القضائية

أكد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة أن العدل أساس الملك وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمايرهم. ونصّ على تكوين محكمة إتحادية عليا ومحاكم إتحادية ابتدائية لسط سيادة القانون وتحقيق العدالة. وتشكل المحكمة الإتحادية العليا من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعا على خمسة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الإتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه.

ونص الدستور كذلك على أن رئيس المحكمة الإتحادية العليا وقضااتها لا يعزلون أبان توليهم القضاء ولا تنتهي ولايتهم إلا لأحد الاسباب التالية:

- الوفاة.

- الاستقالة.

- انتهاء مدة عقود المتعاقدين منهم او مدة امارتهم.

- بلوغ سن الإحالة الى التقاعد.

- ثبوت عجزهم عن القيام بمهام وظائفهم لإسباب صحية.

- الفصل التأديبي بناء على الإسباب والإجراءات المنصوص عليها في القانون.

- اسناد مناصب أخرى لهم بموافقتهم.

ويرأس المجلس الأعلى للقضاء الإتحادي معالي وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، ويختص المجلس بالنظر في إجراءات نقل وترقيات وندب أعضاء السلطة القضائية وإحالة القضايا للحكيم الى قضاة إتحاديين وغيرها من الأمور المتصلة بتنظيم سير العمل في المحاكم الإتحادية بالدولة.

ويعقد المجلس الأعلى للقضاء اجتماعات دورية منتظمة للإطمئنان على سير العدالة وإجراءات وسرعة التقاضي أمام المحاكم والعمل على دعم الهيئة القضائية باحتياجاتها من القضاة لضمان سرعة إنجاز القضايا.

وتختص المحكمة الإتحادية العليا بتفسير أحكام الدستور وبحث دستورية القوانين

والتشريعات واللوائح الاتحادية عموماً والنظر في المنازعات المختلفة بين الإمارات الاعضاء في الاتحاد، اذا طلب منها ذلك، والنظر في الجرائم الكبرى التي لها مساس بمصالح الاتحاد كالجرائم المتعلقة بأمنه في الداخل والخارج وجرائم تزوير المحررات او الأختام الرسمية وجرائم تزييف العملة. وتعقد المحكمة الاتحادية العليا جلساتها بمقر عاصمة الاتحاد ويجوز لها استثناءً أن تتعقد عند الإقتضاء في أي إمارة وتعتبر أحكامها نهائية وملزمة للجميع. ثم تأتي بعد ذلك المحاكم الاتحادية الابتدائية التي تختص بالنظر في المنازعات المدنية والتجارية والإدارية والجرائم الجنائية وقضايا الأحوال الشخصية وغيرها من القضايا. وتنظم القوانين كل ما يتعلق بمهام واختصاصات هذه المحاكم التي يجوز الطعن في أحكامها أمام إحدى دوائر المحكمة الاتحادية العليا.



السياسة الخارجية

تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة مرموقة بين الأمم والدول لسياساتها الحكيمة المتوازنة ومصداقيتها في التعامل مع مختلف القضايا الثنائية والإقليمية والدولية. وتنتطق السياسة الخارجية لدولة الإمارات من التزامها بانتمائها الخليجي والعربي والإسلامي، وحرصها على تعزيز وتوسيع دائرة صداقاتها مع جميع دول العالم. كما تقوم ثوابت هذه السياسة على نهج الشفافية والحوار والمصارحة والحرص على حسن الجوار وإقامة علاقات مع جميع الدول على أساس الإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والجنوح الى حلّ النزاعات بالطرق السلمية، والالتزام بمواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، والوقوف الى جانب الحق والعدل والإسهام الفعال في دعم الإستقرار والسلم الدوليين.

ويحدّد صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بحكمته ورؤيته الثاقبة، توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات بقوله.. "نحن في الخليج نسيّر سياستنا الخارجية في اتجاهين متوازيين.. فنحن في علاقاتنا مع الدول العربية والإسلامية نعتبرها علاقة الأخوة في الإسلام التي فرضها علينا ديننا الإسلامي الحنيف.. ونحن نتعامل مع هذه الدول معاملة الأخ لأخيه.. أما الخط الآخر لسياستنا مع الدول غير الإسلامية، فهو خط إنساني بحت.. فعلى اعتبار أننا جزء من هذا العالم الكبير، فعلينا واجب ونتعامل معها كبشر.. نحترمهم كبشر ويحترمونا كبشر، ونُكّن لهم بقدر ما يكتّون لنا من صداقة وودّ".

مجلس التعاون الخليجي

وعملت دولة الإمارات العربية المتحدة، على الصعيد الخليجي انطلاقاً من إيمانها بوحدة الهدف والمصير بين دول الخليج العربية، على تعزيز العمل الخليجي المشترك، وأسهمت مع شقيقاتها منذ إعلان ميلاد مجلس التعاون في أبوظبي في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١، في تعميق روابط التعاون والتآزر بين دوله وشعوبه، وتحقيق التكامل فيما بينها في مختلف الميادين، وتنسيق مواقفها وسياساتها الخارجية والإقتصادية وعلاقاتها الإقليمية والدولية مع كافة دول العالم، بما يحقق مصالحها القومية ومنفعة شعوبها الوطنية وطموحاتها في الإزدهار والإستقرار، ممّا أكسب منظومة المجلس ثقلًا ووزناً كبيرين على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويحرص صاحب السموّ رئيس الدولة على دعم وترسيخ التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سواء على الصعيد الجماعي أو من خلال اللقاءات الثنائية وأعمال اللجان العليا المشتركة التي تربط دولة الإمارات مع دول المجلس، وبما يحقق

المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين شعوب دول المجلس.

وأكد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة عند استقباله في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢ معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حرص دولة الإمارات الدائم على دعم مسيرة العمل الخليجي الجماعي، وأهمية التضامن والتكاتف بين الأشقاء لتحقيق آمال وطموحات شعوب المنطقة وأمنها واستقرارها. وأعرب سموه، بعد أن أطلعته الأمين العام على القضايا التي يتضمنها جدول أعمال مؤتمر القمة الثالث والعشرين لمجلس التعاون في الدوحة، عن تمنياته لمؤتمر القمة بالنجاح والتوصل إلى القرارات التي تعزز مسيرة المجلس.

وقد ترأس صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وفد دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤتمر القمة الثالثة والعشرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عُقدت بالدوحة يومي ٢١ و٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢، الذي أعرب في تصريح صحفي عقب وصوله الدوحة عن أمله في أن تتوصل القمة إلى قرارات وخطوات تنفيذية لبناء نواة للوحدة الإقتصادية المتكاملة. وقال إن شعوب دول المجلس تتطلع لتحقيق المزيد من المنجزات في هذه المسيرة المباركة التي انطلقت قبل أكثر من عقدين من الزمن بخطى ثابتة ومثابرة.

وأصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ قانوناً اتحادياً برفع الرسوم الجمركية على البضائع والسلع المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ٤ إلى ٥ في المئة من قيمة البضائع والسلع محسوبة على أساس تسليمها في ميناء الوصول لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأعفى القانون، الذي بدأ تنفيذه اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٣، (٥٣) سلعة من الرسوم الجمركية تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته العشرين. وكان صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة قد صادق في شهر يونيو ٢٠٠١ على إتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تم توقيعها من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في قمة المنامة التي عقدت بالبحرين يومي ٣٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٠٠.

القسم التشاورية

ورأس صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة اجتماع القمة التشاورية لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورتها الرابعة التي عُقدت بمدينة جدة في ٢٦ مايو ٢٠٠٢. وقد أكد سموه على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لإضفاء فاعلية أكبر على استراتيجية العمل المشترك لدول المجلس، بحيث تتوفر الإمكانية الحقيقية لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، والاستجابة لتطلعات شعوب المنطقة في تحقيق إنجازات أكثر تأثيراً على حياتها اليومية وتعاملها الملموس على الصعيد الاجتماعي والثقافي والإنساني وفتح مزيد من القنوات على طريق التعاون والتكامل بين دول المجلس.

وبحث قادة دول المجلس في هذه القمة مقترحات عامة حول تعزيز التعاون المشترك بين دول المجلس، ووجهوا وزراء الخارجية لوضع آليات عمل لتفعيل هذه المقترحات. كما بحثوا مقترحاً قدمته سلطنة عُمان للربط المائي بين دول المجلس، إلى جانب استعراض نتائج اجتماعات اللجان الوزارية المختلفة، وقرارات قمة مسقط ٢٠٠١ خاصة فيما يتعلق بإعلان إنشاء الاتحاد الجمركي في أول يناير ٢٠٠٣ وإصدار عملة خليجية موحدة بحلول العام ٢٠١٠.

وناقش قادة دول المجلس الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني والحصار والقمع الوحشي لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وأكدوا تمسك دولهم بمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت كأساس لأي تحرك يهدف إلى تحقيق السلام العادل والشامل في إطار الشرعية الدولية. كما استعرض قادة دول المجلس المستجدات الإقليمية والدولية والوضع في العراق والتوتر الخطير بين الهند وباكستان.

الهيئة الاستشارية

اعتمد اصحاب الجلالة والسمو قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر القمة الثالث والعشرين الذي عقد بالدوحة يومي ٢١ و٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢ مراثيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن التعامل مع التكتلات الاقتصادية والدولية والإقليمية، وقرروا إحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة، لوضع آليات تنفيذها، ووافقوا على اختيار مسقط بسلطنة عمان لتكون مقراً دائماً للهيئة. وكلف قادة دول المجلس الهيئة بدراسة موضوعين مهمين خلال دورتها القادمة، الأول حول سبل المعالجة الشاملة لقضايا السكان وإصلاح الإختلال في التركيبة السكانية، والثاني حول اوضاع المرأة وتأكيد دورها الإقتصادي والإجتماعي والأسري.

وقد ناقشت الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورتها الخامسة التي عقدت في مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة من ٤ إلى ٦ فبراير ٢٠٠٢ توجيهات المجلس الأعلى بالإستمرار في دراسة وتقديم مقترحاتها لتفعيل إستراتيجيات التنمية الشاملة لدول مجلس التعاون وإعطاء الأولوية لدراسة القضايا الإجتماعية وخاصة ما يتعلق بوسائل رعاية الشباب وقضايا الإعلام، بالإضافة إلى موضوع التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

العمل الخليجي المشترك

وعملت دولة الإمارات على تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك من خلال مشاركتها الفاعلة في مؤتمرات القمة لدول المجلس، واجتماعات المجلس الوزاري واللجان الوزارية المتخصصة واللجان الثنائية المشتركة بين الدولة ودول المجلس. وتم في ٢٢ يونيو ٢٠٠٢ في أبوظبي، بحضور صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل

نهيان رئيس الدولة وصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان، التوقيع على اتفاقية الحدود الدولية النهائية بين دولة الإمارات وسلطنة عُمان، والتي شملت مسارات الحدود الدولية من شرقي (العقيدات) الى (الدارة).

وأكد سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية أن توقيع اتفاقية الحدود الدولية النهائية بين دولة الإمارات وسلطنة عُمان اليوم، يأتي تنويعاً للعلاقات الأخوية الوطنية والتميّزة بين البلدين، وما يشهده التعاون بينهما من اضطراد وتقدّم. كما يفتح آفاقاً جديدةً من التعاون والتآخي بين البلدين بفضل رغبتهما الصادقة في تنمية هذه العلاقات بالشكل الذي يسهم في تعميق أواصر الأخوة والروابط المتينة التي تجمع بينهما.

ورحب مؤتمر قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بالدوحة، باتفاقيتي التعاون الدبلوماسي والقنصلي بين كل من دولة الإمارات ومملكة البحرين ودولة قطر، واعتبر هذه الإتفاقيات خطوات مباركة ومهمة تدعم وتعزّز مسيرة العمل المشترك بين دول مجلس التعاون.

اللجنة العليا المشتركة بين الإمارات ومملكة البحرين

وعقدت اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين دورتها الثانية في ١٧ يونيو ٢٠٠٢ بالمنامة. وترأس جانب الدولة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية، وجانب مملكة البحرين معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية.

وتم خلال هذه الدورة التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الدبلوماسي والقنصلي والتعاون التربوي والتعليمي. واتفق الجانبان على تسهيل ممارسة مواطني البلدين للأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية والمهن والحرف، بما فيها المقصورة على مواطني كل دولة، وتسهيل وتشجيع انتقال العمالة الوطنية والاستفادة من إمكانيات التدريب وتنمية الموارد البشرية في البلدين، وتبادل النظم والتشريعات والتجارب واللوائح المتعلقة بالخدمة المدنية والتنمية الإدارية. كما اتفق الجانبان على دراسة مشروع مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق الأمني، وتعزيز التعاون والتنسيق الإعلامي والثقافي، ودراسة مشروع مذكرة تفاهم للتعاون بين سوق البحرين للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات، بالإضافة الى تعزيز التعاون في مجالات العمل البلدي والزراعة والثروة السمكية والبيئة والحياة الفطرية.

اللجنة العليا المشتركة بين الإمارات ودولة قطر

وعقدت اللجنة العليا المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر في ٣ يونيو ٢٠٠٢ اجتماعاً في الدوحة برئاسة كل من سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية وسعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر. وتمّ

خلال إجتماع هذه الدورة التوقيع على إتفاقيتين للتعاون والتنسيق الأمني والتعاون الدبلوماسي والقنصلي، وتم الاتفاق على العمل على زيادة حجم التبادل التجاري، والسماح للشركات المساهمة بفتح فروع لها في البلدين، وتشجيع القطاع الخاص في البلدين للإستثمار المشترك في بعض أنشطة قطاع النفط وتبادل الخبرات في المجال الصناعي، الى جانب التعاون في مجالات الخدمات العلاجية والبحوث الطبية.

وقطعت اللجنة العليا بين دولة الإمارات وسلطنة عمان التي تم تشكيلها في العام ١٩٩١ شوطاً بعيداً لتحقيق التنسيق والتكامل بين البلدين في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية وغيرها .

ووقّعت دولة الإمارات وسلطنة عُمان في ٢ يونيو ٢٠٠١ في مسقط على مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي في مجالات الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وتوظيف الكوادر الوطنية في البلدين وتشجيع القطاع الخاص بفتح مكاتب لتشغيل المواطنين وإقامة مؤسسات تدريبية في الدولتين.

ويبلغ عدد الرخص الممنوحة لمواطني مجلس التعاون الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات بنهاية العام ٢٠٠٢ أكثر من ٦٦٣٠ رخصة، مقارنة مع ٢٧٤٤ رخصة في نهاية العام ١٩٩٥.

قضية جزر الإمارات

اتّبعت دولة الإمارات العربية المتحدة دبلوماسيةً مرنةً لإنهاء إحتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبوموسي بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات الجادة والمباشرة أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وظلّت دولة الإمارات تسير على هذا النهج السلمي منذ احتلال إيران للجزر الثلاث في ٢ و٣٠ نوفمبر ١٩٧١ وذلك عشية إعلان قيام دولة الإمارات، حيث يحظى هذا النهج بقبول ودعم كبيرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة.

وقد أعرب صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في حديث مهم لصحيفة (الأهرام) المصرية في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢ عن أمله في أن تستجيب إيران لمبادرات دولة الإمارات السلمية لحل هذه القضية بالتفاهم. وقال سموه: "إننا نرى أن المرحلة المقبلة ينبغي أن تكون مرحلة حوار ثنائي جدي يستهدف تحقيق تعاون بناء على الصعيدين الثنائي والإقليمي، خاصة في ضوء المناخ الإيجابي الذي أسفرت عنه زيارة سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية لإيران، كما أننا نأمل أن تكون الزيارة المرتقبة لفخامة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للدولة فاتحة خير للعلاقات بين البلدين الجارين".

وجدّدت دولة الإمارات العربية المتحدة في خطابها أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ دعوتها الى جمهورية إيران الإسلامية إلى حل قضية إحتلالها لجزر الإمارات الثلاث ثنائياً أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية. وأكدت دولة الإمارات سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث وعلى أجوائها ومياهها الإقليمية وجرفها القاري والمنطقة

الإقتصادية الخالصة لتلك الجزر باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الدولة. ونوّ الخطاب الى النوايا الحسنة لدولة الإمارات ورغبتها في حل قضية جزرها الثلاث سلمياً، وإلى الزيارتين اللتين قام بها سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى طهران، إلى جانب العديد من الزيارات المتبادلة بين الطرفين. وأعرب عن أمل دولة الإمارات في أن تساهم تلك الزيارات في تحقيق مزيد من التقارب في وجهات النظر بين البلدين والتوصل إلى حلّ سلمي لقضية جزرها الثلاث، ترسيخاً لدعائم الأمن والسلم الإقليمي والدولي، وتعزيزاً لمبدأ الحوار والتعايش السلمي وحسن الجوار وبناء الثقة.

وأكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثالثة والعشرين التي عُقدت بالدوحة يومي ٢١ و٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢ على موقفه الثابت وقراراته السابقة في دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة الكامل في سيادتها على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الإقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة. وأعرب المجلس، بعد أن أُطلع على الإتصالات والزيارات المهمة المتبادلة بين دولة الإمارات وإيران، عن تطلعه إلى أن تثمر عن خطوات إيجابية ملموسة تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوير التعاون بين دول المجلس وجمهورية إيران الإسلامية، وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة. وجدّد المجلس الأعلى تكليفه للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الاستمرار بالنظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

وقد أعرب سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية عن ارتياحه للزيارة التي قام بها يومي ٢٦ و٢٧ مايو للعاصمة الإيرانية طهران، والتي التقى خلالها بفخامة الرئيس الإيراني سيد محمد خاتمي وسلّمه رسالة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة تتصل بالعلاقات الثنائية بين البلدين والأوضاع الراهنة في المنطقة، وتضمنت دعوة فخامته لزيارة الإمارات. كما التقى سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان خلال هذه الزيارة مع السيد محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني، ومعالي الدكتور كمال خرازي وزير الخارجية. وأكد سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان في حديثه لصحيفة (السياسة) الكويتية في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٢ "أن إيران بلد مهم وجار مسلم، تربطنا به علاقة تاريخية، ولذلك فإننا نتطلع إلى حلّ نهائي للقضايا العالقة بيننا وبينهم، حلّ يخدم مصالح الطرفين الإيراني والإماراتي، وينعكس بالضرورة على بقية الدول الإقليمية الأخرى".

وجدّد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه يوم ٨ يونيو ٢٠٠٢ في جدة تمسّكه بأسس وثوابت مواقف دول المجلس المؤيدة والداعمة لحق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وأعرب عن تطلعه إلى أن تسفر الإتصالات بين دولة الإمارات وإيران وخاصة بعد الزيارة المهمة لسمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى إيران، والزيارة المرتقبة لفخامة الرئيس محمد خاتمي لدولة الإمارات عن خطوات إيجابية تسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين وتؤدي إلى توثيق عرى الصداقة وتعميق التعاون القائم بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران الإسلامية وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بيروت في بيانه الختامي يوم ٢٨ مارس ٢٠٠٢ مجدداً سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي تحتلها إيران، وتأييده ومساندته لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها العربية الثلاث. ودعا المؤتمر جمهورية إيران الإسلامية إلى إنهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع في الجزر الثلاث. وطالب إيران باتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم على الجزر العربية الثلاث وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي والقبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وكلف القادة العرب الأمين العام لجامعة الدول العربية متابعة قضية الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة العربي المقبل المقرر عقده في مملكة البحرين.

التضامن العربي والإسلامي

تشكل قضية التضامن العربي والإسلامي أولوية مطلقة في نهج السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتوجهاتها القومية. وحرص صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة على التنبية بصورة مستمرة إلى خطورة استمرار حالة التمزق والتفكك التي تمر بها الأمة العربية، وتواصلت دعواته على مدى سنوات إلى لَم الشمل واستعادة التضامن العربي والإسلامي، وتجاوز الخلافات وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدول تقوم على المصارحة والمصالحة، بهدف تمكين الأمة العربية من مواجهة الأخطار التي تحدق بها. وقد أكد صاحب السمو رئيس الدولة في خطابه أمام الدورة الثامنة والثلاثين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي انعقدت في مدينة أبوظبي يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠٠١ على ضرورة تحقيق التكامل والتضامن بين الدول العربية. وقال سموه: "إننا في دولة الإمارات نرفع شعار التضامن والتكامل بين أبناء الأمة العربية ندعو إلى توحيد الصفوف، باذلين الجهد والمال في سبيل أن تصل هذه الأمة إلى ما تصبو إليه من رفعة وعزة وكرامة". كما أكد سموه في حديث لصحيفة (الأهرام) المصرية في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢ أن العبور بالأمة العربية من المأزق الراهن يتطلب العمل بما يرضي الله سبحانه وتعالى واختيار طريق الحق والبعد عن طريق الباطل، مؤكداً على أن الذي يعمل وفقاً للقرآن الكريم سيفوقه الله وينصره ويرعى أعماله.

وقال سموه: "لقد دعونا من أجل الوحدة والتضامن والتآزر وتنمى أن نرى الأمة العربية والإسلامية تسير على الطريق الصحيح". وأضاف: "من الضروري بذل كل الجهود من أجل إيجاد مناخ قائم على الثقة والتفاهم حيال الموقف العربي المشترك لإيجاد حلول لقضايانا العربية والإسلامية في تحقيق تضامن الأمة، لأن الأطماع مُحَدقة بنا.. هذه هي الحقيقة، والتكاتف العربي والإسلامي مطلوب الآن وفي كل حين ولا يحتمل التأجيل".

كما أكد صاحب السمو رئيس الدولة عند استقباله الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ على أهمية التعاون المشترك بين الدول العربية والإسلامية في كافة المجالات. ودعا العرب والمسلمين إلى التضامن والتآزر حتى يكون لهم

وزن بين دول العالم. وقال سموّه.. "إن شاء الله، نتمنى أن نسمع ونرى أن أمة لا إله إلا الله من عرب ومسلمين تسير على الطريق الصحيح".

العمل العربي المشترك

صادق صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في شهر يونيو ٢٠٠١ على الملحق الخاص بصدد الإنعقاد الدوري لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة، بعد أن وافق عليه مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة يومي ٢١ و٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠ بهدف تطوير آليات العمل العربي المشترك.

وأعلن صاحب السموّ رئيس الدولة في رسالته التي وجهها إلى مؤتمر القمة العربي العادي الأول الذي عُقد في العاصمة الأردنية عمان في شهر مارس ٢٠٠١ عن تنازل دولة الإمارات العربية المتحدة لرئاسة الدورة القادمة للقمة العادية، للجمهورية اللبنانية الشقيقة، لتعزيز موقفها وترسيخ خطواتها نحو تكريس الوفاق الوطني بدعم عربي كامل للبنان الذي قدم تضحيات جسام دعماً للموقف العربي، تجسّد في دحر الإحتلال الإسرائيلي.

وترأس صاحب السموّ الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وفد دولة الإمارات الى القمة العربية الدورية الثانية التي عقدت في بيروت يومي ٢٧ و٢٨ مارس ٢٠٠٢.

واختار مجلس الجامعة العربية في دورته السادسة عشرة بعد المائة التي عقدت في شهر سبتمبر ٢٠٠١ دولة الإمارات لرئاسة اللجنة الدائمة للشؤون القانونية بالجامعة العربية لمدة سنتين.

وفي إطار تفعيل التعاون الثنائي بين دولة الإمارات والدول العربية، عقدت اللجنة الوزارية العليا المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية اجتماعها الثاني في ٢ نوفمبر ٢٠٠٢ بأبوظبي برئاسة سموّ الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة، ومعالي الدكتور محمد الحسيني نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية.

وتم في ختام أعمال اللجنة يوم ٤ نوفمبر ٢٠٠٢ التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون المشترك، من بينها اتفاقية بإنشاء شركة قابضة مشتركة يكون مقرها الرئيسي في مدينة دمشق، ودراسة إنشاء مصرف مشترك بين البلدين. واتفق الجانبان على الإفاء الكامل للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع الوطنية المتبادلة بين البلدين اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٣. ووقع الجانبان على إتفاقية قرض لتمويل مشروع كهرياء ريف حلب بقيمة إجمالية ٧٢ مليوناً و٤٠٠ ألف درهم. واتفق الجانبان على تعزيز التعاون في مجالات الإعلام والثقافة والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمناطق الحرة والتعاون العلمي والصحي والتربوي والتعليمي والزراعي، إلى جانب تشجيع الإستثمارات المشتركة.

ووقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق في ٢٤ مايو ٢٠٠٢ في بغداد على محضر إنشاء اللجنة العراقية الإماراتية للتعاون المشترك، وقد وقّعه عن جانب دولة الإمارات معالي الدكتور محمد خلفان بن خرياش وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة، وعن الجانب العراقي معالي حكمت ابراهيم العزاوي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، ويقضي

المحضر بالعمل على تكثيف التعاون بين البلدين في مجالات النفط والصناعة والطاقة والكهرباء والزراعة والنقل والمواصلات والصحة.

وأعلنت دولة الإمارات في مؤتمر باريس المخصّص لدعم لبنان الذي عقد في نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٢ عن مساهمتها بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي من خلال الإكتتاب في سندات الخزينة التي تُصدرها الحكومة اللبنانية، وذلك تعزيزاً للتعاون والجهد الدولي مع الجمهورية اللبنانية، لخفض عبء الدين العام وتسريع الإصلاحات الاقتصادية.

وقد وقّع معالي الدكتور محمد خلفان خرياش وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة في ١٥ يناير ٢٠٠٣ في بيروت مع معالي فؤاد السنيورة وزير المالية اللبناني على إتفاقية سندات الخزينة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار والتي قدّمتها الدولة للبنان.

ووقّعت دولة الإمارات الى جانب المملكة المغربية الشقيقة في نزاعها مع إسبانيا حول جزيرة ليلي المغربية، ودعت إسبانيا التي تربطها علاقات صداقة تاريخية وطيدة مع الدول العربية عموماً والمغرب خصوصاً إلى معالجة خلافها مع المملكة المغربية بالوسائل السلمية.

ورحّبت دولة الإمارات العربية المتحدة بالإتفاق الذي توصّلت اليه الحكومة السودانية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في ٢١ يوليو ٢٠٠٢ في نيروبي بشأن القضايا الرئيسية المختلف عليها بهدف تحقيق السلام في السودان. وباركت هذا الإتفاق المبدئي وتمتّت أن يتمّ تفعيله بهدف الوصول إلى سلام شامل في السودان الشقيق يضع حداً لنزيف الدم المستمر منذ ١٩ عاماً.

الأزمة العراقية

وتعاملت دولة الإمارات العربية المتحدة بشفافية مع قضية الأزمة العالقة بين العراق والأمم المتحدة، وأكد صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة عند استقباله في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢ في أبوظبي السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، ضرورة الإحتكام إلى القانون والشرعية الدولية من أجل حلّ جميع النزاعات. ودعا سموّه إلى تجنّب الحرب واللجوء دائماً الى الحوار السلمي والحكمة، لأن الحرب مُدمّرة للجميع، وحتى المنتصر فيها خاسر. ودعا صاحب السموّ رئيس الدولة في حديث لصحيفة (الأهرام) المصرية في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢ العرب إلى أن يأخذوا بأيدي إخوانهم العراقيين إلى طريق الخير والسلامة بقدر ما يستطيعون، وأن يعملوا على تجنب الشعب العراقي ويلات الحرب والدمار. وأعرب سموّه عن أمله في أن تُتاح الفرصة للجهود الدبلوماسية لحلّ الأزمة. وقال إننا نرى أن أي قرار مُتسرع من أي جانب لن يكون في مصلحة الإستقرار في المنطقة، فالحروب لا تحلّ قضية، بل الحوار والحكمة والعقل هو الطريق الصحيح لإنهاء الخلافات بين الدول. وأكد أن حلّ النزاعات الدولية يجب أن يقوم على سيادة مبادئ العدالة والقانون على ما عداها.

ونصح صاحب السموّ رئيس الدولة عند استقباله في ٧ أكتوبر ٢٠٠٢ معالي ناجي صبري وزير الخارجية العراقي، الذي نقل اليه رسالة شفوية من الرئيس العراقي صدام حسين حول موافقة بلاده على عودة المفتشين الدوليين، الحكومة العراقية بتلافي الأسباب التي قد تؤدي

إلى تصعيد المواقف بما يُعرض العراق لضربة عسكرية لا تُحمد عقباها.. وأضاف صاحب السموّ رئيس الدولة خلال اللقاء نحن ننصحكم بأن تتقوا الشرّ بكل وسيلة وبكل ما تقدرون عليه وأن تبتعدوا عن المطالب التي تزجّ بكم في مواقف غير مرغوبة وذلك حتى تحموا بلادكم وشعبكم من الأذى والضرر. وقال صاحب السموّ رئيس الدولة أن العراق قلعة من قلاع الأمة العربية، وأن الأمة العربية بحاجة للعراق، ولذلك أطلب العراقيين بأن يدّخوا العراق لصالح الأمة العربية والإسلامية، لأن ما يُصيب العراق يُصيب العرب والمسلمين، وما ينفع العراق ينفع إخوانه العرب والمسلمين. كما استقبل صاحب السموّ رئيس الدولة في ١٧ مارس ٢٠٠٢ في أبو ظبي السيد عزّت إبراهيم نائب الرئيس العراقي.

وجددت دولة الإمارات العربية المتحدة في الخطاب الذي ألقاه معالي راشد عبدالله وزير الخارجية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، تمسّكها بقرار القمة العربية في بيروت في شهر مارس ٢٠٠٢ الرافض لإستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها، ولأي عمل عسكري موجّه ضدّ العراق. وأكدت على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسيادة الإقليمية للعراق الشقيق. ورحبّت دولة الإمارات في بيان لوزارة الخارجية في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢ بموافقة الحكومة العراقية على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٤٤١) بدون شروط، خاصة أن العراق قد سبق له الموافقة على عودة المفتشين الدوليين، حتى لا تكون هناك ذريعة لإستخدام القوة، ومن أجل تجنب العراق والمنطقة ويلات حرب جديدة ستكون لها آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على الأمن والإستقرار، ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم بأسره. واعتبرت دولة الإمارات موافقة العراق على قرار مجلس الأمن الدولي الأخير خطوة ايجابية، وأعربت في الوقت نفسه عن أملها في أن يتمكن المفتشون الدوليون من أداء مهمتهم بشفاافية وموضوعية وحيادية إستناداً الى قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، لاسيما القرار رقم (١٤٤١) وأن تكون هذه الخطوة التي اتخذها العراق سبيلاً يمهّد الطريق لحلّ الأزمة سلمياً حفاظاً على سيادته الإقليمية ووحدته الترابية، ويؤدي في الوقت نفسه الى رفع العقوبات والمعاناة اللانسانية التي تكبدها الشعب العراقي لسنوات طويلة، حتى يعود العراق الى أداء دوره الطبيعي في الإطار العربي والإسلامي والدولي.

القضية الفلسطينية والقدس

وتحظى القضية الفلسطينية والدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني باهتمام بالغ في أجندة السياسة الخارجية لدولة الإمارات وتحركاتها بالمحافل الإقليمية والدولية، وذلك من أجل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

وقد وقفت دولة الإمارات بكل قوّة في وجه المجازر الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد انتفاضة الشعب الفلسطيني منذ اندلاعها في شهر سبتمبر ٢٠٠٠ احتجاجاً على انتهاك الإرهابي ارييل شارون لحرمة المسجد الأقصى.

ودعا صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٣٠ مارس ٢٠٠٢ الولايات المتحدة الى تفعيل قرار مجلس الأمن الذي صدر صباح اليوم نفسه وإلزام إسرائيل

بالإنسحاب الفوري من المدن الفلسطينية التي أعادت احتلالها ورفع حصارها الظالم على القيادة الفلسطينية والمدن والقرى الفلسطينية. وقال سموه في تصريح لوكالة أنباء الامارات، أن على الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى في العالم، وهي التي تتولّى دور راعي عملية تحقيق السلام في الشرق الأوسط، أن تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني الأعزل المظلوم والمقهور، والذي يتعرّض لأبشع عدوان من قوة عسكرية نظامية غاشمة، تقتل المدنيين وتمنع وصول الأدوية والفرق الطبية الى المستشفيات وتطلق النار على سيارات الإسعاف، وتهاجم بغطرسه ووحشية منقطعة النظير قيادته الشرعية. وأعرب صاحب السموّ رئيس الدولة عن استيائه الشديد للموقف الذي يتخذه المجتمع الدولي حيال هذا العدوان الشرس ضد الشعب الفلسطيني. وقال: "لو مورست هذه العمليات العدوانية على غير بشر، كنّا شاهدنا موقفاً أكثر قوةً وشدةً". وطالب صاحب السموّ رئيس الدولة الولايات المتحدة بأن تُطبّق على إسرائيل الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة إصرارها على رفض تنفيذ الإنسحاب. وقال ان على الولايات المتحدة أن تقف هذه المرّة بقوة ووضوح إلى جانب العدل والإنصاف والشرعية الدولية، وأن لا تسمح بأن تظلّ إسرائيل فوق القانون الدولي.

كما دعا صاحب السموّ رئيس الدولة عند استقباله مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط السيد وليام بيرنز في أبوظبي يوم ١٤ يناير ٢٠٠٢ الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الراعي الأول لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى تحمّل مسؤولياتها من أجل الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وتحديّ إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي، وتهديدها للأمن والسلام بالمنطقة. وأكّد سموه على أنه في إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب يجب أن لا يُغفل الإرهاب الإسرائيلي في فلسطين. وجدد صاحب السموّ رئيس الدولة في رسالة وجهها الى الأمم المتحدة يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٢، بمناسبة الإحتفال العالمي بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، دعم ومساندة دولة الإمارات حكومةً وشعباً لمسيرة الكفاح العادل التي يخوضها الشعب الفلسطيني لنيل حريته واستقلاله وإقامة دولته المستقلة في فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. وأعرب سموه عن بالغ قلقه إزاء استمرار عجز المجتمع الدولي عن إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، والعمل على الوقف الفوري لأشكال عدوانها واحتلالها المنهجي للأراضي الفلسطينية بما فيها سلسلة جرائم الحرب والدمار التي تقتربها يومياً ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق وممتلكاته ومؤسّساته الوطنية.

وأصدر مجلس الوزراء في الأول من ابريل ٢٠٠٢ بياناً أدان فيه الإجتياح العسكري الوحشي الذي تقوم به قوات الجيش الإسرائيلي والجرائم التي ترتكبها ضد المواطنين الفلسطينيين من قتل وتدمير وإعتقال وحصار وتجويع، وطالب المجلس بتفعيل قرار مجلس الأمن رقم (١٤٠٢) القاضي بإلزام إسرائيل بالإنسحاب الفوري من المدن الفلسطينية التي أعادت احتلالها ورفع حصارها الظالم على القيادة الفلسطينية والمدن والقرى الفلسطينية والعمل على ايقاف ما تمارسه قوات الإحتلال الإسرائيلي من إرهاب وقتيل جماعي بحق الشعب الفلسطيني.

وأدانت دولة الإمارات العربية المتحدة الجريمة التي ارتكبتها إسرائيل في ٢٢ يوليو ٢٠٠٢ والتي راح ضحيتها خمسة عشر مدنياً منهم ثمانية أطفال، وأوقعت أكثر من مائة وخمسين

جريحاً إصابة معظمهم خطرة. واعتبر بيان أصدرته وزارة الخارجية في ٢٣ يوليو ٢٠٠٢ أن هذا العمل العدواني سيزيد الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة سوءاً وتعقيداً ويقطع الطريق على كل الجهود المبذولة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وعودة الهدوء الى المنطقة وإحياء عملية السلام.

ودعت وزارة الخارجية في بيانها المجتمع الدولي ومجلس الأمن وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا إلى عدم الإكتفاء بإدانة هذا العدوان الشنيع، بل ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف هذه الممارسات المستمرة في استهداف المدنيين والإغتيالات وتدمير المنازل وتجريف المزروعات، لأن هذه الممارسات لا تؤدي إلا الى استمرار العنف وعدم الاستقرار في المنطقة، إضافة الى كونها تخالف مبادئ القانون الدولي وكل قرارات الشرعية الدولية.

وقدّمت دولة الإمارات بتوجيهات صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة دعماً بلا حدود لنصرة نضال الشعب الفلسطيني. وتبنت تنفيذ العشرات من المشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لدعم صمود الشعب الفلسطيني وتعزيز الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية في الأراضي المحتلة والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للمناطق الفلسطينية التي تحاول قوات الاحتلال طمسها. وتكفل صاحب السموّ رئيس الدولة بإعادة إعمار مخيم جنين الذي دمّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ابريل ٢٠٠٢ ببناء ٨٠٠ وحدة سكنية بتكلفة ٢٧ مليون دولار.

وبدا العمل في شهر ابريل ٢٠٠١ في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مدينة زايد في غزة، حيث تبلغ تكلفة هذه المرحلة ٥٠ مليون دولار أمريكي وتشمل بناء ٧٥٠ وحدة سكنية ومسجد. ويستهدف مشروع مدينة الشيخ زايد في غزة، الذي يتم تمويله بمنحة من صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، ويشرف عليه صندوق ابوظبي للتنمية، توفير ٣٥٧٤ وحدة سكنية بتكلفة ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، تسهم بنسبة تزيد على ١٠ في المئة من إجمالي احتياجات الأراضي الفلسطينية من الوحدات السكنية.

وسدّدت دولة الإمارات العربية المتحدة حتى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠١ كامل حصتها في صندوقي الأقصى والإنفاضة، البالغة ١٥٠ مليون دولار أمريكي، وذلك تنفيذاً لقرار القمة العربية الطارئة التي عقدت بالقاهرة في أكتوبر ٢٠٠٠ لدعم الإنفاضة الفلسطينية وأسر الشهداء. وتبرع صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٠ بمبلغ ٢٠ مليون درهم لأسر ضحايا انتفاضة الأقصى ودعم صمود الشعب الفلسطيني.

وقرر مجلس الوزراء في أكتوبر ٢٠٠٠ استقطاع راتب يوم واحد من جميع العاملين في الوزارات والهيئات والمؤسسات الاتحادية من المتبرعين، لمعاونة ومساعدة أسر شهداء الإنفاضة الباسلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما قرّر المجلس في ٢ ابريل ٢٠٠١ إعفاء السلع والمنتجات الفلسطينية التي تدخل دولة الإمارات من الرسوم الجمركية، وذلك تنفيذاً لقرارات القمة العربية الإستثنائية التي عقدت بالقاهرة في شهر أكتوبر ٢٠٠٠.

وتستقبل مستشفيات دولة الإمارات، بتوجيهات صاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بصورة دورية مجموعات من



جرحي انتفاضة الأقصى وذويهم للعلاج بمستشفيات الدولة. وأقامت هيئة الهلال الأحمر، بتوجيهات صاحب السمو رئيس الدولة جسراً جويّاً لتقديم الدعم المادي والعيني لمساعدة الفلسطينيين الذين يتعرّضون لأبشع الانتهاكات وعمليات القتل والتشكيل من قبل قوَّات الاحتلال الإسرائيلي، نفّذت من خلاله العشرات من حملات الإغاثة العاجلة للمتضررين والمصابين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأرسلت وفوداً إلى الأراضي الفلسطينية لتقديم المساعدات المباشرة وتنفيذ العديد من المشاريع لدعم صمود الشعب الفلسطيني. وبلغت قيمة المساعدات التي قدّمتها الهيئة منذ انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى شهر أكتوبر ٢٠٠٢ أكثر من ٢٨٥ مليون درهم.

دعم دولي

وعملت دولة الإمارات على دعم القضية الفلسطينية في المحافل الإقليمية والدولية، وندّدت في خطاب أمام الأمم المتحدة في ٤ ديسمبر ٢٠٠٢ بالمحاولات المغرضة الرامية الى تبرير سياسة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومدنه وتشويه صورة النضال الفلسطيني والعربي داخل الأراضي المحتلة. وأكدت على أن الانتفاضة الفلسطينية الباسلة جاءت ردّاً على إرهاب الحكومة الإسرائيلية وسياسة الاحتلال وجرائم الحرب والقمع وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأعربت دولة الإمارات في كلمة أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٢ عن خيبة أملها ازاء فشل مجلس الأمن الدولي في ضمان تنفيذ قراراته المتعلقة بالقضية الفلسطينية والحالة في منطقة الشرق الأوسط. واعتبرت أن هذا الأمر كان سبباً لإستمرار تعريض أبناء الشعب الفلسطيني للقتل والإبادة بشكل يومي على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية بعيداً عن ممارسة المجلس لسلطاته لإلزام إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال على تنفيذ جملة قراراته السابقة المطالبة بالوقف الفوري لإحتلالها للأراضي الفلسطينية. وأبدت استغرابها لإستمرار تجاهل مجلس الأمن لممارسات الحكومة الإسرائيلية المتواصلة بشكل يومي من سياسة القتل الجماعي ضد المدنيين ونسف المنازل وتدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، منتهكة في ذلك كل القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ المعنية بحماية المدنيين وممتلكاتهم وقت الحروب.

زيارة حمدان بن زايد لواشنطن وباريس

وتركّزت المباحثات التي أجراها سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية خلال الزيارتين اللتين قام بهما سموه خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٢ الى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الفرنسية، على تطورات القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط. واستقبل الرئيس الأمريكي جورج بوش ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في ٧ فبراير ٢٠٠٢ سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون

الخارجية، حيث تمّ خلال اللقاءين استعراض العلاقات الثنائية في ضوء نتائج الحوار الإستراتيجي بين البلدين، الذي شمل عملية السلام في الشرق الأوسط والأزمة العالقة بين العراق والأمم المتحدة والأوضاع في المنطقة. وأكّد الرئيس الأمريكي جورج بوش أن الولايات المتحدة جادة في تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وأعرب عن ثقته بأن السلام سوف يتحقّق في المستقبل القريب.

والتقى سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان خلال زيارته لواشنطن مع وزير الخارجية كولن باول، ومستشارة الأمن القومي الأمريكي غوندوليزا رايس ومساعد وزير الخارجية للشئون السياسية لينكولن بلومفيلد، ووكيل الخارجية ريتشاد ارميتاج، ورئيس أركان القوات المشتركة الأمريكية ريتشارد مايرز. وتمّ خلال هذه اللقاءات بحث العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة الى الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط، حيث شرح سموّه موقف دولة الإمارات منها خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبالأزمة القائمة مع العراق وغيرها من القضايا المهمة. كما تناولت الأوضاع في منطقة الخليج والقضايا المتعلقة بها حيث عرض سموّه موقف دولة الإمارات منها.

وأكّد سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان على ضرورة قيام الولايات المتحدة بتحريك جادّ من أجل التوصل الى حلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية يقوم على قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة.

وطالب سموّه الإدارة الأمريكية بالعمل بشكل فعّال والضغط على إسرائيل من أجل وضع حدّ للمعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وانهاء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. ودعا سموّه الولايات المتحدة الى تفعيل عمل اللجنة الرباعية والعمل مع باقي أعضائها من أجل إعادة عملية السلام إلى مسارها وصوّل إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وذلك من أجل إحلال السلام الشامل والعادل في المنطقة.

وفي باريس، استقبل فخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢ بقصر الإليزيه سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية، وتمّ خلال الاجتماع استعراض علاقات الصداقة والتعاون الوثيقة بين البلدين ومشاركة دولة الإمارات في مؤتمر باريس/٢ الذي عقد في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٢ لدعم الإقتصاد اللبناني، بالإضافة الى الجهود التي تبذلها فرنسا من أجل استئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط والدور الذي لعبته في مجلس الأمن حول الأزمة بين العراق والأمم المتحدة.

وأكّد سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان في تصريحات خاصة لوكالة أنباء الإمارات عقب لقائه الرئيس شيراك، على ضرورة العمل من أجل إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، واستئناف المفاوضات بين الطرفين على أساس قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.

وأضاف سموّه أن الإمارات تعتبر موافقة العراق على قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٤١ خطوة إيجابية وتأمّل في الوقت نفسه أن يتمكّن المفتشون الدوليون من أداء مهامهم بشفاافية وموضوعية وحيادية.

وأعرب سموّه عن أمله في أن تكون هذه الخطوة التي اتخذها العراق سبيلاً يمهّد الطريق لحلّ الأزمة سلمياً حفاظاً على سيادته الإقليمية ووحدة أراضيه، وتؤدي في الوقت نفسه الى

رفع العقوبات عن العراق وإنهاء المعاناة الإنسانية التي تكبدها الشعب العراقي منذ سنوات طويلة حتى يعود الى أداء دوره الطبيعي في الإطار العربي والإسلامي والدولي.

الإمارات والتعاون الدولي

حرصت دولة الإمارات منذ انضمامها الى الأمم المتحدة في التاسع من ديسمبر ١٩٧١ على دعم أنشطة المنظمة الدولية والمنظمات المتخصصة التابعة لها، وذلك انطلاقاً من إيمانها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية، وقناعتها بأن المنظمة الدولية تمثل الضمير الإنساني في تعزيز العلاقات الدولية ومواجهة المشاكل العالمية وحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة.

وعقدت المنظمات التسع التابعة للأمم المتحدة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٢ إجتماعها التسيقي الثاني بأبوظبي مع ممثلين عن وزارتي الخارجية والتخطيط، حيث تم مناقشة ورقة عمل حول التنمية الاجتماعية والديموغرافية في منطقة الخليج، وخاصة في دولة الإمارات، واستعراض سبل تنشيط التعاون بين المنظمات الدولية ودولة الإمارات في مجالات التنمية الشاملة، ودعم الإقتصاد الوطني، وتنمية القوة العاملة المواطنة، ووضع إستراتيجية للسكان والقوى العاملة والتخطيط حتى العام ٢٠٢٥ بحيث تشمل السياسات البيئية والتكنولوجيا والمعلومات وتطوير آليات العمل في القطاعات المختلفة.

ووقّعت دولة الإمارات في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وتشكل الإتفاقية الأداة الأنجح والإطار القانوني الأفضل للأمم المتحدة لضمان تحقيق التعاون الدولي على مكافحة الأنشطة الإجرامية من قبيل غسل الأموال والفساد والإتجار غير المشروع بأنواع النباتات والحيوانات البرية المهدة بالإنقراض، والجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي والصلوات المتنامية بين الجريمة المنظمة والجرائم الإرهابية.

ويقضي البروتوكول الأول الملحق بهذه الإتفاقية بمنع وقمع ومعالجة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. أما البروتوكول الثاني الملحق بها فيعنى بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

وأودعت دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٩ سبتمبر ٢٠٠١ وثائق تصديقها على إتفاقية الأمم المتحدة للحظر الشامل للتجارب النووية للعام ١٩٦٦ والبروتوكول الملحق بها في الدائرة القانونية بالأمم المتحدة.

وصادقت دولة الإمارات في نهاية العام ٢٠٠٠ على الإتفاقية الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية التزاماً منها بأهمية نزع أسلحة الدمار الشامل وتحقيق الأمن والسلم الدوليين. ودخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ بموافقة مجلس الوزراء في ١٢ مارس ٢٠٠١ على تشكيل اللجنة الوطنية المكلفة بوضع وإقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الداخلية المتفقة مع الإتفاقية الدولية لحظر إستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية.

وقد أكد تقرير لمكتب مفوضية اللاجئين التابع للأمم المتحدة في شهر اغسطس ٢٠٠١

أن دولة الإمارات قدّمت أكثر من ١٠٠ مليار درهم كفروض ومنح ومساعدات للدول المنكوبة، وذلك لتخفيف معاناة أكثر من ٥٠ دولة نامية ومنكوبة في العالم.

وانتُخبت دولة الإمارات في ٣ مايو ٢٠٠١ عضواً في لجنة مركز المرأة في المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة لمدة أربع سنوات، اعتباراً من مطلع العام ٢٠٠٢. وسدّدت دولة الإمارات جميع التزاماتها وحصلتها المالية بالكامل في ميزانيتها للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام في موعدها المحدد. وتبرّعت في ٨ نوفمبر ٢٠٠١ بمبلغ ٤٧٨ ألف دولار أمريكي لعدد من الأنشطة التنموية التابعة للأمم المتحدة التي سيتم تنفيذها خلال العام ٢٠٠٢، وسدّدت في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٢ مبلغ ٦٩٤ ألفاً و٣٩ دولاراً أمريكياً جملة مساهماتها عن العام ٢٠٠٠ في نفقات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مختلف دول العالم. وتشمل تلك المساهمات نفقات بعثات قوات حفظ السلام الدولية في كل من جنوب لبنان والجولان والصحراء الغربية والبوسنة والهرسك وجورجيا وأثيوبيا وأريتريا وقبرص والكونغو.

وأكدت دولة الإمارات في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من نوفمبر ٢٠٠١ على أن التركيبة الحالية لعضوية مجلس الأمن لا تعبّر على الإطلاق عن الواقع الحقيقي والديمقراطي والعادل لتمثيل المجتمع الدولي. ودعت إلى أن يراعى مبدأ المساواة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل، بتصحيح التمثيل الحالي للدول النامية وتخصيص مقعدين غير دائمين وآخر دائم للدول العربية، باعتبارها تمثل ١٢ في المئة من مجموع دول العالم.

دعم أفغانستان

وقدّمت دولة الإمارات العربية المتحدة دعماً متواصلاً في الجهود المبذولة لإعادة إعمار أفغانستان وتعزيز الأمن والاستقرار فيها.

ويبحث صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة عند استقباله دولة حامد قرضاى رئيس الحكومة الإنتقالية في أفغانستان في أبوظبى يوم ١١ فبراير ٢٠٠٢ آخر تطورات الوضع في أفغانستان وجهود تحقيق الأمن والاستقرار للشعب الأفغاني.

وزار دولة الإمارات خلال العام ٢٠٠٢ عدد من المسؤولين من بينهم الفريق أول محمد فهيم نائب رئيس الحكومة الأفغانية المؤقتة وزير الدفاع، ومعالى عبدالله وزير الخارجية، ومعالى محمد يونس قانوني وزير الداخلية.

وأُعيد في ١٨ مارس ٢٠٠٢ افتتاح سفارة دولة الإمارات في كابول، واعتماد سعادة علي محمد الشامسي سفير الدولة في باكستان سفيراً غير مقيم لدى أفغانستان.

وعُقدت في ١٤ أبريل ٢٠٠٢ جلسة مباحثات بين صندوق أبوظبى للتنمية وأفغانستان لبحث الترتيبات الخاصة بمشاركة دولة الإمارات في إعادة إعمار أفغانستان، وإمكانية المساهمة في تمويل مشاريع فيها وخاصة البنية التحتية.

وكانت دولة الإمارات قد شاركت في الإحتفال الذي أقيم في كابول يوم ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١ بمناسبة تولّي دولة حامد قرضاى منصبه رئيساً للحكومة الأفغانية المؤقتة.

وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي لإعمار

أفغانستان، الذي عُقد في العاصمة اليابانية طوكيو في ٢٣ يناير ٢٠٠٢، عن مساهمتها بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي لمشروعات البنية التحتية.

وأفרכת السلطات الأفغانية، إستجابة لوساطة كريمة من صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة من أجل التقريب بين الجارتين باكستان وأفغانستان، عن نحو ٨٩٩ سجيناً سياسياً باكستانياً خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٢ من غير المطلوبين في قضايا لأي جهة أخرى.

وقدّمت هيئة الهلال الأحمر، بتوجيهات من صاحب السموّ رئيس الدولة في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٢ مساعدات إغاثة عاجلة للمتضررين من الزلازل التي تعرّضت لها منطقة جيلجيت والمناطق المجاورة لها شمال باكستان.

كما قدّمت دولة الإمارات في نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٢ دفعة من المساعدات العينية إسهاماً منها في إعادة الإعمار ومساعدة الحكومة الأفغانية في دعم الإستقرار السياسي والإقتصادي، وشملت هذه المساعدات عدداً كبيراً من الآليات متعددة الأغراض ومجموعة من أجهزة ووسائل الاتصالات المدنية وأجهزة كمبيوتر ولوازمها وأجهزة اليكترونية وغيرها.

مكافحة الإرهاب

أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة، انطلاقاً من موقفها الثابت ضدّ الإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه ومصادره، الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فور وقوعها، والتي راح ضحيتها آلاف القتلى والجرحى من الأبرياء.

وأكدّ صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في إتصال هاتفي أجراه مع الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم ١٧ سبتمبر ٢٠٠١، موقف دولة الإمارات الثابت في رفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله قائلاً.. "إن الإرهاب بغض من وجهة نظر الإسلام والديانات السماوية الأخرى، وهو عدو لدود للإنسانية جمعاء".

كما أكدّ صاحب السموّ رئيس الدولة استعداد دولة الإمارات التّام للتعاون في مكافحة الإرهاب، وشدّد على أن التضامن الدولي ضدّ الإرهاب يجب أن ينطلق من مبادئ ثابتة لا تكيل بمكيالين، وأن على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي العمل أيضاً وفي الوقت ذاته على وقف أعمال الإرهاب الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكي لا تشعر شعوب العالم بالظلم والإجحاف.

ووجه صاحب السموّ رئيس الدولة رسالة مباشرة إلى قادة دول حلف الأطلسي وروسيا الاتحادية والصين الشعبية في ١٦ سبتمبر ٢٠٠١ طالبهم فيها أن يتزامن بناء التحالف الدولي القوي ضدّ الإرهاب مع تحالف دولي قوي مواز في الوقت ذاته لبذل جهود فعّلية صادقة للوصول الى الحل النهائي والعدل لأزمة الشرق الأوسط. وقال صاحب السموّ رئيس الدولة في رسالته التي نقلها سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية، لسفراء تلك الدول.. "إننا نطلب من جميع القادة أن يعملوا على المسارين في الوقت نفسه، لأنه، وبصراحة كاملة، بدون إيجاد حل عادل ودائم لقضية الشرق الأوسط يقوم على تطبيق الشرعية الدولية وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير

وإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه وعاصمتها القدس، فلن يكون هناك سلام دائم".

التقرير الوطني لمكافحة الإرهاب

وأكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في تقريرها الوطني حول مكافحة الإرهاب، الذي سلّمته إلى لجنة مجلس الأمن المعنية بهذه القضية في نيويورك يوم ٧ مارس ٢٠٠٢، على موقفها الداعي للمجتمع الدولي للتمييز بين مسألتي الإرهاب من جهة، والحق للشعوب في تقرير المصير ومقاومة الاحتلال الأجنبي من جهة أخرى، كما هو الحال بالنسبة لنضال الشعب الفلسطيني، وذلك إستناداً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وجدّد التقرير الإلتزام الثابت والمبدئي لدولة الإمارات في إدانة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وتعاونها مع الأمم المتحدة واللجنة الدولية لمكافحة الإرهاب، وذلك التزاماً منها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني بما في ذلك إتفاقيات جنيف الرابعة.

وأشار التقرير إلى إنضمام الدولة إلى العديد من الإتفاقيات والصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة أنواع الإرهاب، معتبراً مشكلة الإرهاب بأنها ظاهرة عالمية تستدعي تضافر كافة الجهود الدولية والإقليمية لمحاربتها، وذلك في إطار مؤتمر دولي يُعقد لهذا الغرض تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، ليساهم في تحقيق السلم والأمن والاستقرار العالمي.

ووثّق التقرير التدابير التي اتخذتها حكومة الإمارات بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) بدءاً من تشكيلها للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب من مختلف أجهزة الدولة، ومروراً بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وإجراءات تجميد عدد من حسابات البنوك المشتبه بها، وتقديم المساعدة للأطراف المعنية بشأن هذه الحسابات والموارد المالية المشتبه بها، فضلاً عن الدخول في علاقات تعاون وتبادل للمعلومات سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي والدولي، وتنفيذها لتدابير جديدة تهدف إلى مراقبة العمليات والتحويلات المصرفية، وحظر الإنتماء إلى الجماعات الإرهابية، ومنع أية أنشطة لها صلة بالإرهابيين أو بإجراء نقل أسلحتهم وعتادهم، بالإضافة إلى إصدار تشريعات أخرى تحظر محاولات إستغلال الإرهابيين لأراضي دولة الإمارات في مجالات العمل ضدّ دول أو مصالح أخرى وتشديد الرقابة على الحدود ومنافذ الدخول والخروج من وإلى البلاد، ومراقبة إجراءات الهجرة بكل دقة.

كما أكدت دولة الإمارات في خطابها الذي ألقاه معالي راشد عبدالله وزير الخارجية أمام الدورة الطارئة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الإرهاب، التي عقدت في العاصمة الماليزية كوالامبور في الأول من ابريل ٢٠٠٢، أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي من أجل اجتثاث الإرهاب بكافة صوره وأشكاله في كافة أنحاء العالم، تبقى منقوصة إن لم تشتمل على ما تقوم به إسرائيل من إرهاب وقتل وتشريد ودمار وتخريب ضدّ الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية، الذي يُمثّل أشجع أنواع الإرهاب في العالم.

وأدانت دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٢ عملية إحتجاز الرهائن في

إحدى مسارح موسكو، وأكّدت موقفها المبدئي والثابت في إدانة الإرهاب بكل صوره وأشكاله، وفي إستهداف المدنيين الأبرياء. وقالت إن دولة الإمارات إذ تدين بشدة عملية احتجاز الرهائن في موسكو على يد مجموعة من الإرهابيين عديمي الإنسانية والتي أدت الى إزهاق أرواح العشرات وترويع المئات، فإنها تُشيد بالنتيجة السريعة التي انتهت إليها والتي أدت إلى إنقاذ حياة أكثر من سبعمائة من الرهائن الأبرياء.

الهند وباكستان

وأكد صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، عند تجدد الأزمة بين باكستان والهند في نهاية العام ٢٠٠١، إستعداد دولة الإمارات العربية المتحدة لبذل كل جهد ممكن من أجل تخفيف التوتر القائم بين الجانبين ودعم التقارب والوفاق بين الجارتين الهند وباكستان. وتلقّى صاحب السموّ رئيس الدولة رسالتين خطيتين، الأولى في ١٥ يناير ٢٠٠٢ من فخامة الرئيس برويز مشرف رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، والثانية في ٢٦ يناير ٢٠٠٢ من دولة أتانل بيهاري فاجبائي رئيس وزراء جمهورية الهند.

وقد أكد صاحب السموّ رئيس الدولة على ضرورة التزام البلدين بطريق السلام والحكمة وضبط النفس والحوار البناء من أجل تحقيق الأمن والاستقرار لشعبي البلدين الجارين. وقال سموّه انه يجب إستبعاد الحرب لأنه لا فائدة منها، مؤكداً أن الحروب لا تحلّ المشاكل بين الدول.

وناشد مجلس الوزراء في بيان أصدره في ٣ يونيو ٢٠٠٢ البلدين الصديقين التحلي بضبط النفس والحكمة في حلّ الأزمة القائمة بينهما ونزع فتيل التوتر المتصاعد عن طريق الحوار والمفاوضات، انطلاقاً من مبدأ حلّ المشاكل والخلافات بالوسائل السلمية وبما يُحقّق مصالحهما المشتركة ويكفل إستتباب الأمن والإستقرار بينهما وفي المنطقة بأسرها.

وطالب البيان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وخاصةً الدول الكبرى ببذل كلّ جهد ممكن لمنع إنفجار الوضع المتأزم في جنوب آسيا، والتقريب بين البلدين الجارين الهند وباكستان، للمساعدة على تسوية الخلافات وتخفيف التوتر بينهما بالطرق السلمية.

وأكد البيان إستعداد دولة الإمارات العربية المتحدة من جانبها للمساعدة في بذل كلّ جهد ممكن بالسعي الى تحقيق التقارب بين الجانبين بما يحفظ الأمن والإستقرار في المنطقة.

نزع السلاح النووي

وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة أن نزع السلاح العالمي الشامل بما في ذلك النووي، يُمثّل أولوية قصوى من متطلبات الأمن الإقليمي والدولي. وأُعريت عن قلقها من توجهات ومساعي بعض الدول المتمادية في إقتناء هذا النوع من الأسلحة الخطيرة.

وأكدت دولة الإمارات في خطابها أمام الأمم المتحدة في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، الذي ألقاه معالي راشد عبدالله وزير الخارجية، أن إستتباب الأمن والسلم في الشرق الأوسط والخليج العربي يتوقّف بشكل أساسي على تطبيق مفهوم أكثر شمولية وشفافية لنزع أسلحة الدمار الشامل، وأن امتلاك إسرائيل لهذه الأسلحة بما فيها الأسلحة النووية يُشكّل تهديداً مباشراً



لأمن المنطقة والأمن الدولي. وطالبت دولة الإمارات مُجدِّداً المجتمع الدولي والهيئات الدولية المعنية بنزع السلاح، بالضَّغط على إسرائيل بكلِّ الوسائل المؤثِّرة لحملها على التخلُّص من الأسلحة النووية وإخضاع مفاعلاتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك النووية منها في الشرق الأوسط والخليج العربي، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم.

الوضع الإقتصادي

وعملت دولة الإمارات، التي قدَّمت المساعدات المالية والإغاثية والاستثمارية الى العديد من الدول النامية بما في ذلك الدول التي تضرَّرت من نتائج الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة، على حثِّ الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية على احتواء مشاكلها الإقتصادية والاندماج بصورة أفضل في حركة الإقتصاد العالمي. وأكَّد معالي راشد عبدالله وزير الخارجية في خطاب دولة الإمارات أمام الأمم المتحدة أن الأحداث السياسية والتاريخية أثبتت أن التدهور الإقتصادي والفقر ونُدرة المياه والمديونية والإحتلال الأجنبي تُهدِّد مصادر العيش والأمن الإنساني، كما أنها تُعد سبباً لنشوب الصراعات والعنف والتطهير العرقي وعدم الإستقرار. وأشار الى أن قادة دول العالم أكَّدوا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المُستدامة الذي عقد في جوهانسبرج بجنوب افريقيا من ٢٥ أغسطس الى الرابع من سبتمبر ٢٠٠٢ على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباعدة لمعالجة هذه المشاكل وضرورة توفير الموارد المالية لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية من أجل القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الإقتصادي العالمي.

ودعت دولة الإمارات في خطابها حكومات الدول المتقدمة الإلتزام بما تمَّ الإتفاق عليه في قمة جوهانسبرج لاسيما ما يخصُّ الدول النامية والفقيرة والدول الأقل نمواً وبالذات في المجالات المالية، كما جاء في توصيات مؤتمر تمويل التنمية والتي طالبت الدول المتقدمة بالمساهمة بنسبة (٧،٠) بالمئة من ناتجها القومي لمساعدة الدول النامية والفقيرة لتنفيذ برامجها الإنمائية.

كما حثَّت دولة الإمارات المؤسسات المالية على انتهاز سياسات مالية أكثر توازناً وعدلاً تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن الدول النامية وإعطائها الفرصة للمشاركة في صناعة القرارات المتعلقة بالتنمية والبيئة المُستدامة، ومساعدتها للمشاركة في مضمار الأسواق العالمية بما يساهم في تنمية وتنشيط إقتصادها ويجعلها عضواً مُنتجاً وفاعلاً في إستقرار العلاقات الإقتصادية الدولية.

العلاقات الدبلوماسية

وحرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على توسيع دائرة علاقاتها مع المجتمع الدولي، انطلاقاً من نهج سياستها الخارجية التي ترمي الى مد جسور الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم. وترتبط دولة الإمارات بعلاقات دبلوماسية مع ١٤٣ دولة من دول العالم التي يبلغ عددها ١٩١ دولة.

وارتفع عدد السفارات المقيمة لدى الدولة الى ٧١ سفارة بعد افتتاح سفارة لجامبيا خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٢ مقابل ثلاث سفارات في العام ١٩٧١ هي سفارات بريطانيا وباكستان والولايات المتحدة، كما بلغ عدد القنصليات لدى الدولة ٥٢ قنصلية في مدينة دبي، فضلاً عن وجود خمسة مكاتب لبرامج إقليمية ودولية ومنظمات مقيمة بالدولة.

وافتح الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة بحضور سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في ١٥ مايو ٢٠٠٢ رسمياً المبنى الجديد لسفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في العاصمة الأمريكية واشنطن.

وبلغ عدد السفارات غير المقيمة لدى الدولة ٣٥ سفارة وارتفع عدد سفارات الإمارات في الخارج الى ٤٦ سفارة بعد افتتاح سفارتين خلال العام ٢٠٠٢ في كل من تركمانستان وهولندا، وإعادة افتتاح سفارة الإمارات في أفغانستان في مارس ٢٠٠٢. كما توجد للدولة بعثتان دائمتان في كل من نيويورك وجنيف إضافة الى سبع قنصليات عامة.

زيارات

وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العامين ٢٠٠٢/٢٠٠١ زيارات مكثفة لعدد من قادة وزعماء العالم وكبار المسؤولين، الذين بحثوا مع صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة والمسؤولين في الدولة قضايا الساعة والأوضاع والمستجدات الإقليمية والعالمية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والأزمة العالقة بين العراق والأمم المتحدة وسبل تعزيز التضامن ودعم العمل العربي والإسلامي المشترك، إضافة الى تطوير العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات وهذه الدول.

وقد زار الدولة خلال هذه الفترة جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان، وجمالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وجمالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية. وجمالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية، وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، وفخامة الرئيس جاك شيراك رئيس الجمهورية الفرنسية، وفخامة الرئيس برونو مشرف رئيس جمهورية باكستان، وفخامة الرئيس باغا باندي رئيس جمهورية منغوليا، وفخامة الرئيس توماس كليستل رئيس جمهورية النمسا، وفخامة الرئيس إدريس ديبي رئيس جمهورية تشاد، وفخامة الرئيس ألبرت ريني فرانس رئيس جمهورية سيشل، وفخامة الرئيس أيون أليكو رئيس جمهورية رومانيا، وفخامة الرئيس حامد قرصاي رئيس حكومة أفغانستان الإنتقالية.

كما زار الدولة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية، وسمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ولي العهد بدولة قطر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران

والمفتش العام بالمملكة العربية السعودية، وصاحب السمو الملكي الأمير حمزة بن الحسين وليّ عهد المملكة الأردنية الهاشمية، والسيد محمد أبطحي مساعد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والسيد عزّت إبراهيم نائب رئيس الجمهورية العراقية، والسيد ديك تشيني نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة عبدالقادر باجمال رئيس وزراء الجمهورية اليمنية، والسيد بيل كلينتون الرئيس الأمريكي السابق، ودولة زوران جينجيتش رئيس وزراء جمهورية صربيا، ومعالي كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، ودولة رفيق الحريري رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية، ودولة عاطف عبيد رئيس وزراء جمهورية مصر العربية، ودولة المهندس علي أبو الراغب رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية، والدكتور محمد حسين نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، ومعالي يولي كريان نائب رئيس الوزراء لشؤون النفط والغاز في جمهورية تركمانستان، والسيدة أدريان كلاركسون الحاكم العام لكندا القائد العام للقوات الكندية.

كما زار دولة الإمارات عدد كبير من المسؤولين من مختلف دول العالم من بينهم معالي الشيخ صباح الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت، ومعالي الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني نائب رئيس الوزراء بدولة قطر، ومعالي الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع بدولة الكويت، وسمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية، ومعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية بدولة قطر، ومعالي يوسف بن علوي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عمان، ومعالي ناجي صبري وزير الخارجية بالجمهورية العراقية، والفريق أول محمد فهد نائب رئيس الحكومة الأفغانية المؤقتة، ومعالي عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومعالي عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي الدكتور نور حسن ويراويدا وزير خارجية اندونيسيا، ومعالي فرانسوا لوسيني وزير خارجية غينيا، ومعالي أناتولي زلينكو وزير خارجية أوكرانيا، والأمير محمد بلقية وزير خارجية سلطنة بروناي، ومعالي رونو موزليير وزير الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية، ومعالي أحمد بن عبدالله آل محمود وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة قطر، ومعالي الشيخ محمد صباح السالم وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الكويت، ومعالي يوهي كونو وزير خارجية اليابان، ومعالي هون فيل جون وزير الخارجية والتجارة والعدل في نيوزيلندا، ومعالي يوكو بشتام وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندي، ومعالي عبدالعزيز أوجي وزير خارجية جمهورية بنين، ومعالي الكسمان قادر جاما وزير خارجية جمهورية سريلانكا، ومعالي محمود علي يوسف وزير التعاون الدولي بوزارة الخارجية مبعوث رئيس جمهورية جيبوتي، وعدد آخر كبير من المسؤولين من مختلف قارات العالم.

معهد الإمارات الدبلوماسية

انضم معهد الإمارات الدبلوماسي، الذي أنشأته وزارة الخارجية في شهر يونيو عام ٢٠٠١، إلى منتدى المعاهد الدبلوماسية الدولية الذي تشرف عليه الأكاديمية الدبلوماسية في فيينا. واحتفل المعهد في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٢ بتخريج دورتين من الدورات الدبلوماسية التي يُنظّمها المعهد لمنتسبي وزارة الخارجية. وبلغ عدد الخريجين في دورة إدارة التفاوض

ومهاراته ٣٢ دبلوماسياً، وفي دورة إعداد وكتابة التقارير السياسية والمراسلات الدبلوماسية ٣٥ دبلوماسياً.

كما احتفل في ٩ أكتوبر ٢٠٠٢ بتخريج ١٤ دبلوماسياً في مهارات الحاسوب، التي تمّ تنظيمها بالتعاون مع كليات التقنية العليا، من بينهم ثلاث دبلوماسيات.

ونظّم المعهد خلال العام ٢٠٠٢ العديد من المحاضرات وورش العمل شارك فيها خبراء مختصون من داخل الدولة وخارجها، من أهمّها الحلقة الدراسية حول إدارة التفاوض ومحاضرات عن حقوق الإنسان، والأمم المتحدة، ومعنى قوّة الدول والأمم في عالم اليوم، وتأثيرات التطورات المحتملة في العراق على المنطقة، وورشّة عمل حول الإعلام الخارجي لدولة الإمارات بين الواقع والطموح.

وكانت وزارة الخارجية قد نظّمت في ١٠ أبريل ٢٠٠١ الاجتماع الإقليمي الأول لسفراء دولة الإمارات في دول الخليج العربية واليمن، بهدف الوصول إلى أفضل السبل للأداء السياسي والدبلوماسي وتبادل المعلومات تجاه الأحداث الجارية ومستجداتها، وتطوير قنوات الإتصال بين الوزارة وسفارات الدولة وقنصلياتها في الخارج.



المساعدات الخارجية

قدّمت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ أكثر من ١٠٠ مليار درهم كقروض ميسرة ومنح ومساعدات ومعونات شملت معظم دول العالم، وذلك انطلاقاً من التزامها بالمبادئ والقيم الإسلامية السامية والسجايا العربية الأصيلة، وإيمانها بأهمية دورها في تعزيز علاقات الأخوة والصداقة بين الدول والشعوب. كما وقفت دولة الإمارات إلى جانب العديد من دول العالم في حالات الأزمات الإقتصادية والسياسية التي تتعرض لها، أو في حالات الكوارث الطبيعية والمحن والظروف الإنسانية الطارئة.

ويوازي حجم المساعدات الخارجية لدولة الإمارات ٢,٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي سنوياً وهو ما يفوق النسبة التي قرّرتها الأمم المتحدة وهي ٠,٧ في المئة للدول المتقدمة كحد أدنى لتقديم المساعدات إلى الدول النامية.

ويتدفق خير الإمارات في مجالات العون الخارجي بسخاء من خلال عدة قنوات من أهمها مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية، وصندوق أبوظبي للتّمية، وهيئة الهلال الأحمر، والعديد من الجمعيات والمؤسسات والهيئات الخيرية والإنسانية، إضافة إلى إسهامها في المؤسسات والصناديق الإقليمية والدولية التي تعمل على تقديم العون للدول النامية في إطار المجتمع الدولي.

مؤسسة زايد للأعمال الخيرية

تصدّرت مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية في العام ٢٠٠١ لائحة المنظمات والهيئات غير الحكومية العالمية، بإحتلالها المركز الخامس على مستوى العالم ضمن قائمة الهيئات المساهمة في برامج الأمم المتحدة للأجئين. وأكد تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين للعام ٢٠٠١ أن مؤسسة زايد للأعمال الخيرية تعدّ أول مؤسسة عربية تحتلّ هذه المرتبة، مشيراً إلى مساهمتها المتميزة في برامج إعادة توطين النازحين في افغانستان والبوسنة والهرسك، وإعادة إعمار المنازل التي دمرها الإحتلال الإسرائيلي في فلسطين وقد تأسست مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية في العام ١٩٩٢ برأسمال مليار دولار أمريكي، لتجسّد نهج ومواقف صاحب السموّ رئيس الدولة وعطاءه المتواصل في مسيرة العمل الخيري داخل الدولة وخارجها. وتهدف المؤسسة إلى إنشاء ودعم المساجد ومجامع البحث العلمي الإسلامي، والمؤسسات التي تهتم بالتوعية الإسلامية والتعريف الصحيح بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وآدابه وتراثه وحضارته، ومعاهد التعليم العالي ومراكز البحث العلمي والمكتبات العامة، ومؤسسات التدريب المهني، وتقديم المنح الدراسية ودعم جهود التّأليف والترجمة والنشر، وإنشاء ودعم المستشفيات والمستوصفات ودور التأهيل الصحي وجمعيات الإسعاف الطبي، ودور الأيتام ورعاية الطفولة ومراكز المسنين

والمعاقين، وإغاثة المناطق المنكوبة بالكوارث الطبيعية، ودعم الأبحاث والجهود التي تهتم ببحث توقعات حدوث الكوارث والإحتياط لمواجهتها واحتوائها. كما تبنى المؤسسة إنشاء المراكز الإسلامية الثقافية ومراكز الدراسات المتخصصة في الحضارة العربية والإسلامية، ودعم مراكز تحفيظ القرآن الكريم وطباعته ونشره وترجمة تفاسيره إلى عدة لغات منها الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والسواحيلية والسنهالية والأذرية.

مشاريع المؤسسة

وأكد مجلس أمناء مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية في إجتماعه في ٢٧ مايو ٢٠٠٢ برئاسة سمو الشيخ أحمد بن زايد آل نهيان وكيل وزارة المالية والصناعة رئيس المجلس وبحضور سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان رئيس مكتب صاحب السمو رئيس الدولة نائب رئيس المجلس، على ضرورة إعطاء الأولوية في مشاريع المؤسسة لتشيد المستشفيات والمراكز الصحية ودور الأيتام والمعاقين والمعاهد العلمية، ووجه بالتركيز على المشاريع المتكاملة التي يكون لها مردود فاعل في البيئة الإجتماعية والثقافية. ووافق المجلس على عدد من المشاريع التي ستنفذها المؤسسة داخل الدولة، ومن بينها مشروع تزويد معاهد المكفوفين بنظام (برايل)، ومشروع مركز زايد لرعاية المسنين في أبوظبي بتكلفة ٣١ مليون درهم. كما استعرض المجلس المشاريع التي يجري تنفيذها خارج الدولة أو المقترح تنفيذها ومن بينها مستشفى زايد بفلسطين، ومعهد زايد العلمي في تشاد، ومستشفى زايد للأُمومة والطفولة في اليمن، ومركز زايد الثقافي في كوسوفا.

وقد بلغ حجم الإنفاق الكلي للمؤسسة على المشاريع الخيرية والإنسانية منذ العام ١٩٩٣ وحتى نهاية العام ٢٠٠١ نحو ٤٢٥ مليون درهم. وخصّصت المؤسسة خلال عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢ نحو ٦٠ في المئة من مواردها المالية لإنجاز مشاريع وبرامج خيرية داخل الدولة، تركّزت بصورة أساسية على تطوير الخدمات الطبية. وزودت المؤسسة مستشفيات أبوظبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة بوحدات غسيل الكلى، ومستشفيات كلباء وخورفكان ودبا الفجيرة وأم القيوين ورأس الخيمة بسيارات إسعاف، وزودت وزارة الصحة ببنك الدم المتنقل، ومولّت إنشاء وحدة للتصوير بالرنين المغناطيسي في مستشفى أم القيوين، وتزويد مستشفى الفجيرة بأجهزة تصوير الدماغ والتصوير الشعاعي. وأنشأت ودعمت المكتبات العلمية في مستشفيات الجزيرة والمركزي ومستشفى الطب النفسي بأبوظبي ومركز أبوظبي للتأهيل.

وأنجزت المؤسسة خمسة مساجد كبرى تحمل إسم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في رأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ودبا بتكلفة ٤٧ مليون درهم.

وتركزت مشاريع المؤسسة في الوطن العربي على تقديم المساعدات إلى الجمعيات والمراكز الخيرية والصحية والمساهمة في إنشاء المساجد والمراكز التعليمية والمراكز الخاصة بالمعاقين والمسنين، وشملت العديد من الدول من بينها فلسطين واليمن ولبنان وموريتانيا والصومال والسودان وسلطنة عُمان التي تم إعادة ترميم عدد من المساجد الأثرية القديمة فيها.

وتنوعت المساعدات الإنسانية والخيرية للمؤسسة في قارة آسيا بين إنشاء المساجد والمستشفيات والمراكز التربوية والإجتماعية والصحية وعمليات الإغاثة العاجلة في حالات الكوارث والنكبات.

وتوجد في باكستان عشرات المشاريع الخيرية والإنمائية التي أقامها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، شملت مشاريع للبنية الأساسية ومستشفيات ومدارس ومناطق سكنية ومراكز للأبحاث العلمية وحضر آبار. وافتتح الرئيس الباكستاني برويز مشرف في ٢ أكتوبر ٢٠٠٢ جامعة العلوم الصحية لتدريس الطب بمجمع الشيخ زايد الصحي بمدينة لاهور عاصمة إقليم البنجاب، الذي يعتبر من أكبر الإنجازات الصحية في باكستان، ويضم معهد الشبخة فاطمة للتمريض ومعاهد للدراسات العليا والطب النووي والعلوم الصحية إلى جانب مستشفى الشيخ زايد الذي يتسع لنحو ٥٠٠ سرير علاجي ويضم ١٤ عيادة خارجية.

وقدمت المؤسسة معونات إغاثة عاجلة لضحايا الزلازل والأعاصير في إيران وبنجلاديش، ودعمًا للهيئات والمراكز والجمعيات الإسلامية في عدد من مناطق الهند وروسيا وطباعة وترجمة القرآن الكريم باللغة الروسية وتوزيعه على المسلمين في القوقاز. كما قدمت دعماً سخياً لعدد كبير من الهيئات والمراكز الإسلامية في عدة دول آسيوية أخرى.

ومن أبرز المشاريع التي نفذتها المؤسسة في القارة الإفريقية المسجد الجامع في نيروبي الذي يعد معلماً إسلامياً وثقافياً من أبرز معالم العاصمة الكينية، وبلغت تكلفة إنشائه حوالي ٥,٥ مليون دولار ويتسع لحوالي ١٥ ألف مصل، ومركز زايد لرعاية الأطفال في مدينة ممباسا بكينيا بتكلفة ٢,٥ مليون دولار والذي يضم داراً للأيتام تتسع لنحو ١٥٠ يتيماً، والإسهام في إقامة مسجد الهضبة بالعاصمة أبيدجان بساحل العاج الذي تصل تكلفته إلى نحو ٧٤ مليون درهم.

كما تساهم المؤسسة في إعادة ترميم المستشفى الرئيسي بمدينة زنجبار بكلفة تصل إلى حوالي ١,٥ مليون دولار وتزويده بالتجهيزات الطبية المتطورة، وأنشأت المؤسسة كلية زايد بن سلطان في باماكو عاصمة جمهورية مالي بتكلفة ١٥ مليون درهم، ومعهد زايد العلمي في تشاد وفق أحدث المواصفات العلمية المتطورة بتكاليف إجمالية تبلغ ١٠ ملايين درهم، ونفذت في جزر القمر مستشفى موروني الذي تبلغ تكاليف إنشائه حوالي ٧,٥ مليون درهم، ومستشفى زايد في اليمن بتكلفة ١٥ مليون درهم. كما قدمت المؤسسة مساعدات مختلفة لعدد من الدول الإفريقية شملت عدداً من المراكز والهيئات التعليمية والخيرية والإجتماعية والصحية والتعليمية والخدمية الأخرى، بالإضافة إلى دعم المراكز الإسلامية بالقارة التي تعنى بنشر الإسلام والحضارة الإسلامية.

واستهدفت مشاريع المؤسسة في أوروبا وأمريكا وأستراليا ونيوزيلندا حاجة الجاليات المسلمة، وشملت المجالات الثقافية والدينية التي تسهم في المحافظة على الهوية العربية والإسلامية وإبراز صورة الإسلام السمحاء والحضارة العربية الإسلامية.

وقد افتتح في ١٨ مايو ٢٠٠١ مسجد ومركز الشيخ زايد الإسلامي في منطقة سلاو بالضاحية الغربية لمدينة لندن، والذي تكلف نحو أربعة ملايين دولار أمريكي. ويتسع المسجد لأكثر من ألف مصل، ويتكون من ثلاثة أدوار تحتوي على مصلين أحدهما للرجال والآخر

للنساء، ومرافق صحية وقاعتين للمحاضرات والندوات ومكتبة. وكان قد افتتح في ١١ يونيو ٢٠٠٠ مركز الشيخ زايد الإسلامي في ستوكهولم بالسويد والذي يعتبر من أهم المعالم الإسلامية في الدول الإسكندنافية، وقد بلغت تكاليفه ٢٠ مليون درهم.

وقد تمت المؤسسة مساعدات لعدد من الكليات العربية والإسلامية في فرنسا، وأنشأت سكناً للطالبات في كلية الدراسات الإسلامية في ساتو سينو، وكذلك مساعدات لشعب البوسنة والهرسك ونفذت عدداً من المشاريع أهمها مشروع توزيع سيارات الإسعاف على المدن المختلفة بتكلفة قدرها حوالي مليوني درهم، بالإضافة الى مشروع آخر لإعادة إعمار المساكن التي دمرتها الحرب.

كما نفذت المؤسسة مشروعاً تنموياً رائداً يتمثل في توزيع الأبقار المنتجة للحليب واللحوم على العائلات البوسنية بتكلفة مليوني درهم وساهمت في الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء مسجد الفاطر في مدينة شيكاغو بالتعاون مع مؤسسة محمد علي كلاي الخيرية، وافتتحت في نيوزيلندا مدرسة الشيخ زايد الثانوية للبنات التي تم انشاؤها بتكلفة ١٥ مليون درهم.

ووافق مجلس أمناء مؤسسة زايد للأعمال الخيرية في ١١ يونيو ٢٠٠١ على تنفيذ خمسة مشاريع خارجية بتكلفة ٤٠ مليون دولار أمريكي من بينها الكلية الإسلامية للبنات في نيودلهي بتكلفة ٨ ملايين درهم، ومدرسة الشيخ زايد للبنات في أستراليا بتكلفة ١٥ مليون درهم، واعتمد مبلغ ٢١٥ دولار أمريكي للمساهمة في جهود الإغاثة الدولية في المجالات الصحية والإجتماعية ومكافحة الأوبئة في ٩ مناطق في العالم. وبدأت المؤسسة في العام ٢٠٠١ تنفيذ مشروع خيري يحمل اسم (ينابيع الخير.. ينابيع زايد) ويهدف إلى تزويد المناطق النائية في القارة الإفريقية بمياه الشرب الصالحة، بحفر ألف بئر مجهزة تصل تكلفتها الإجمالية الى ١٥ مليون دولار أمريكي وتعمل على توفير مياه الشرب لآلاف الأسر الإفريقية في القرى والمناطق التي تشهد موجات جفاف وتشكو شحاً في المياه. ويتم تنفيذ هذه المشاريع على مدى خمس سنوات بالتعاون مع الجامعات المحلية في عدد كبير من الدول الإفريقية وخاصة تلك الواقعة في جنوب الصحراء.

صندوق أبوظبي للتنمية

تأسس صندوق أبوظبي للتنمية في العام ١٩٧١ بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بهدف تنفيذ سياسة المساعدات الاقتصادية للدول النامية والعمل على مساندتها في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية وتعزيز علاقات الأخوة والصداقة بين دولة الإمارات وتلك الدول.

وقدّم صندوق أبوظبي للتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية قروضاً ومنحاً واستثمارات مباشرة بلغت قيمتها حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠٢ ما قيمته ١٩ ملياراً و١٧٣ مليوناً و٤٠٢ ألف درهم، استفادت منها ٥٦ دولة عربية وآسيوية وإفريقية وأوروبية لتمويل ٢٤٠ مشروعاً فيها. وأولى الصندوق إهتمامه للمشاريع الرامية إلى تحسين البنى التحتية في هذه الدول وتعزيز الخدمات الصحية والتربوية وإيجاد فرص العمل لمواطنيها لرفع مستواهم المعيشي.

وامتدت مساعدات الصندوق الاقتصادية واتسعت دائرة نشاطه لتشمل تنفيذ إستثمارات مباشرة في شركات خاصة لتعزيز قدرة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول المستفيدة، وأولى الصندوق في هذا الإطار أهمية خاصة لقطاع السياحة لما يتميز به هذا القطاع من خلق فرص العمل وتوفير العملات الأجنبية، حيث وصلت قيمة هذه الإستثمارات المباشرة في نهاية نوفمبر ٢٠٠٢ ما يعادل ٤٥١ مليوناً و٣٠٩ آلاف درهم.

٣٠٠ مليون دولار للمغرب

ووقع سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢ بالعاصمة المغربية الرباط، وبحضور جلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية، على إتفاقية مع معالي فتح الله وعلو وزير الاقتصاد والمالية والخصخصة والسياحة، قدم بموجبها صندوق أبوظبي للتنمية للحكومة المغربية مساهمة بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع ميناء الفينديق الحر بشمال المغرب والذي سيوفر فرص عمل لأكثر من ٢٠٠ ألف مواطن مغربي.

وتم في صنعاء في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢ التوقيع على إتفاقية تمويل المرحلة الثانية من إعادة بناء سد مأرب بتكلفة ٨٧ مليوناً و٨٢٠ ألف درهم، وذلك على نفقة صاحب السمو رئيس الدولة. ويسهم المشروع، الذي يشرف على تنفيذه صندوق أبوظبي الوطني للتنمية، في ري ١٧ ألفاً و٤٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية، ويتضمن تنفيذ ٦٩ كيلومتراً قنوات ثانوية، وأكثر من ١٤ كيلومتراً قنوات رئيسية، و٣٨ كيلومتراً طريق رئيسي إسفلتي، إضافة إلى ٨٧ كيلومتراً طريق معبد، و٢٧ كيلومتراً لحماية القنوات.

هيئة الهلال الأحمر

أصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٢٨ يوليو ٢٠٠٢ قانون إنشاء هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة، لتكون هي الجهة الوطنية الوحيدة داخل الدولة وخارجها التي تقوم بنشاطات الهلال الأحمر باعتبارها هيئة إغاثة طوعية تساند وتساعد السلطات في الدولة في زمني الحرب والسلم. وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، مما يعزز مكانتها، التي اكتسبتها في ميادين العمل الخيري والإنساني والاجتماعي منذ تأسيسها في ٢٤ يناير ١٩٨٣، على المستويين الاقليمي والدولي، ويوسع مظلة المستفيدين من برامجها داخل الدولة وخارجها، ويدعم آليات العمل في التحرك الفوري والوصول السريع الى مناطق المنكوبين والضحايا والمحتاجين وتقديم يد العون والمساعدة. كما أصدر صاحب السمو رئيس الدولة في مطلع شهر يناير ٢٠٠٣ مرسوماً إتحادياً بتعيين سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية رئيساً لهيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات.

وقد انتُخبت هيئة الهلال الأحمر في إجتماع الهيئة العامة للإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر في شهر نوفمبر ٢٠٠١ في جنيف، لشغل أحد مقاعد مجلس إدارة

الإتحاد الدولي عن قارة آسيا، مما يعكس المكانة المرموقة التي تتبوأها صدارة خارطة العمل الخيري والإنساني على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وصادق صاحب السمو الشيخ زايد بين سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ١٧ مارس ٢٠٠١ على اتفاقية إنشاء مركز إمدادات إقليمي للإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر بدولة الإمارات، وهي الاتفاقية التي تم توقيعها بين دولة الإمارات والإتحاد في ٢٩ مايو ٢٠٠٠ في أبوظبي، والتي تقضي بإنشاء المركز وتحويل الإتحاد للعمل انطلاقاً من دولة الإمارات عن طريق هيئة الهلال الأحمر بالدولة وبالاتفاق والتنسيق معها.

وأكملت هيئة الهلال الأحمر مع مطلع العام ٢٠٠٢ (١٨ عاماً) من العمل الدؤوب والسعي الجاد لتحقيق برامجها الإنسانية ومراميها الخيرة في خدمة البشرية جمعاء.

وأكد سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية رئيس هيئة الهلال الأحمر أن الهيئة استطاعت أن تأخذ مكانة متميزة بين مؤسسات العمل الخيري على مستوى العالم من خلال مواقفها ودعمها للمكوبين والمتضررين لتخفيف المعاناة عنهم، وذلك بدعم وتوجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة اللذين يحرصان على تقديم المساعدات العاجلة للمتضررين في مختلف دول العالم بالسرعة المطلوبة.

وقال سموه أن هيئة الهلال الأحمر كانت من أوائل المنظمات الإنسانية التي قامت بإيصال المساعدات الإغاثية العاجلة للشعب الفلسطيني الذي يواجه أعمال البطش والتكيل من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي حيث قدمت منذ قيام الإنتفاضة أكثر من (٢٨٥) مليون درهم للشعب الفلسطيني تمثلت في برامج الإغاثة من إسكان ومستشفيات ومواد طبية وغذائية ونقدية. كما استطاعت هيئة الهلال الأحمر إيصال المساعدات العاجلة للشعب الأفغاني وللعديد من دول العالم التي واجهت الكوارث والنكبات وعانت من الحروب.

وقد نفذت هيئة الهلال الأحمر منذ إنشائها في العام ١٩٨٣ المئات من عمليات المساعدة والإغاثة العاجلة التي شملت نحو ٦٥ دولة في العالم. وبلغت تكلفة هذه العمليات خلال السنوات العشر الأخيرة على سبيل المثال من (١٩٩٣-٢٠٠٠) أكثر من ٥٠٥ ملايين درهم.

وبلغت قيمة المساعدات التي قدمتها الهيئة للمحتاجين والمتضررين من الكوارث والحروب خلال العام ٢٠٠١ في معظم دول العالم أكثر من ١٥٤ مليون درهم بالإضافة إلى ٢٦٩ مليون درهم لدعم نضال الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. كما بلغت قيمة برامج المساعدات وعمليات الإغاثة التي نفذها الهلال الأحمر خلال الشهور الستة الأولى من العام ٢٠٠٢ نحو (٢٠٣) ملايين درهم إلى جانب ٢٣٥ مليون درهم للشعب الفلسطيني. وبلغت قيمة برامج هيئة الهلال الأحمر للفلسطينيين منذ أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى شهر مايو ٢٠٠٢ نحو ٢٧٥

مليون درهم اشتملت على مختلف المساعدات العينية والمادية حيث تم دعم المستشفيات الفلسطينية المختلفة بالأجهزة الطبية والأدوية بالإضافة إلى ٥٠ سيارة إسعاف للهلال الأحمر الفلسطيني والمستشفيات والمراكز الطبية والمؤسسات الصحية في كافة المدن الفلسطينية، إلى جانب المساعدات المادية لأسر الشهداء والجرحى والأسرى وتوزيع عشرات الآلاف من الطرود الغذائية للأسر المحاصرة في المدن الفلسطينية المختلفة. كما

تكفلت هيئة الهلال الأحمر بإعادة إعمار المنازل التي تضررت من القصف الإسرائيلي المستمر وتبنيها المشروع الخاص بإعادة إعمار مخيم جنين على نفقة صاحب السمو رئيس الدولة ببناء ٨٠٠ وحدة سكنية، ومسجد عمر وكنيسة المهد في بيت لحم، ومشروع ترميم المسجد الأقصى المستمر منذ سنوات. وسيّرت الهيئة جسراً جويّاً بلغت طائراته حتى الآن ١٨ طائرة عبر المطارات الأردنية ومطار العريش في جمهورية مصر العربية التي حملت مئات الأطنان من مواد الإغاثة والمواد الطبية والأدوية إلى الشعب الفلسطيني.

واقامت هيئة الهلال الأحمر منذ اندلاع الحرب في أفغانستان في شهر سبتمبر ٢٠٠١ جسراً جويّاً نقلت من خلاله ٢٩ طائرة مساعدات الدولة الإنسانية والمواد الغذائية والأغطية والملابس والأدوية للمنكوبين والمتضررين في أفغانستان والأجثين في باكستان وإيران، بالإضافة إلى القوافل البرية التي وصلت عن طريق البحر من باكستان إلى أفغانستان. كما تكفلت الهيئة بنفقات إقامة مخيم يستوعب ٤٠ ألفاً من اللاجئين الأفغان، تتوفر فيه كافة خدمات الإقامة والإعاشة والرعاية الصحية والاجتماعية.

وكانت هيئة الهلال الأحمر قد أنجزت على مستوى رفيع من الكفاءة والنوعية والسرعة برنامجاً لإغاثة اللاجئين في إقليم كوسوفا بمشاركة ٢٣٤٦ متطوعاً تمّ تنفيذه على ثلاث مراحل بتكلفة نحو ٨٤ مليون درهم، تضمن إقامة جسر جوي بلغ عدد رحلاته أكثر من ١١٠ طائرات لنقل مواد الإغاثة والمواد الطبية بالإضافة إلى إقامة معسكر يحتوي على ٥٢٠ خيمة مزودة بكافة الخدمات الضرورية يتسع لنحو ١٠ آلاف لاجئ، وإقامة مستشفى ميداني تبلغ طاقته ٢٠٠ سرير. كما اضطلعت الهيئة بعد عودة الاستقرار إلى الإقليم بإنجاز مشاريع إعادة البناء والتعمير.

وشملت عمليات الإغاثة العاجلة وبرامج المساعدات الإنسانية التي نفذتها هيئة الهلال الأحمر خلال السنوات الأخيرة أكثر من ٣٥ دولة في العالم، بالإضافة إلى برامج الهيئة الخيرية التي تضمنت تنفيذ المئات من المشاريع في المجالات الدينية والصحية والتعليمية والإقتصادية والاجتماعية ورعاية الأيتام وغيرها من المجالات الإنسانية والخيرية.

هيئة آل مكتوم الخيرية

قدّمت هيئة آل مكتوم الخيرية في ٢٧ مايو ٢٠٠١ خمسة ملايين درهم مساهمة منها في بناء إضافات جديدة ومرافق خدمية لأكثر من ٦٠ مسجداً في شمال الأردن بالإضافة إلى فرش هذه المساجد المنتشرة في محافظتي إربد وعجلون.

وتبرع صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في شهر فبراير ٢٠٠١ بمبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي لإدخال جميع المخطوطات الإسلامية النادرة بمكتبة الأزهر الشريف على شبكة الإنترنت العالمية حيث يمتلك الأزهر ٢٥ ألف مخطوطة مكررة عالمياً و٩ آلاف مخطوطة نادرة لا يوجد لها مثل في العالم، تشمل على بعض كتب التراث في الفقه والتفسير.

ونفذت هيئة آل مكتوم الخيرية التي يقع مقرها الرئيسي في المركز الإسلامي في دبلن بايرلندا، بتوجيهات ومتابعة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير

المالية والصناعة، العديد من مشاريع المساجد والمراكز الثقافية الإسلامية لدعم الجاليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، وافتتحت هيئة آل مكتوم الخيرية في شهر يوليو ٢٠٠١ المركز الإسلامي في مدينة فرانكفورت بألمانيا، فيما يجري العمل لإنجاز المركز الإسلامي في مدينة روتردام الهولندية لخدمة الجاليات الإسلامية في هاتين الدولتين، وتعزيز مكانة الإسلام كدين سماوي يدعو إلى مكارم الأخلاق والقيم الفاضلة، ويحث على التفاهم الدولي بين الشعوب والأجناس كافة.

مؤسسة محمد بن راشد الخيرية

وبلغ إجمالي إنفاق مؤسسة محمد بن راشد للأعمال الخيرية والإنسانية على المشاريع الخيرية والمساعدات الإنسانية منذ العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠٠١ أكثر من ٤٥ مليوناً و١٣٨ ألف درهم شملت المساعدات الداخلية والخارجية. كما بلغ حجم إنفاقها منذ بداية يناير وحتى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ مليونين و ٥٠٠ ألف درهم، شملت تقديم مساعدات متنوعة لنحو ٢٩٢ حالة من بينها الرسوم المدرسية ومساعدات خاصة لدفع رسوم الكهرباء والماء وسداد الإيجارات والعلاج وشراء أجهزة ومعدات طبية والمساهمة في بناء وحدات سكنية، إضافة الى المساعدات الدورية للأفراد المحتاجين. وشملت المساعدات الخارجية إغاثة السودان من الجفاف وبناء ٥٠ مسجداً في كوسوفا.

وأنشأت المؤسسة (لجنة الإمارات الدائمة لإغاثة الشعب الفلسطيني) التي نظّمت حملة (كلنا فلسطيني) وتمكنت من جمع تبرعات وصلت الى نحو ١٠٠ مليون درهم. واعتمدت المؤسسة في ٨ يونيو ٢٠٠٢ مبلغ مليون دولار امريكي لكفالة الطلاب الجامعيين في جميع الجامعات الفلسطينية.

وكانت مؤسسة محمد بن راشد للأعمال الخيرية والإنسانية قد أنجزت في شهر نوفمبر ٢٠٠١ بناء المعسكر الأول على الحدود الأفغانية الباكستانية لإيواء نحو ١٠ آلاف من النازحين الأفغان من تداعيات الحرب ضد الإرهاب. وبدأت في الشهر نفسه في إنجاز المعسكر الثاني الذي يستوعب أيضاً نحو ١٠ آلاف لاجئ. ويتكوّن كل معسكر من ١٥٠٠ خيمة وعيادة و ١٠٠ مرفق صحي و ٥٠ بئراً لتوفير المياه، وبلغت قيمة حملة الإغاثة التي نظمتها المؤسسة لإغاثة اللاجئين في أفغانستان خلال الفترة من سبتمبر الى نهاية نوفمبر ٢٠٠١ نحو ١٣ مليون درهم.

القوَّات المسلَّحة

تمكَّنت القوَّات المسلَّحة، بفضل التخطيط والتنظيم والإدارة على أسس علمية سليمة، من التعامل مع أحدث التقنيات في مجالي العتاد والسلاح وبناء جيش عصري قوي قادر على مواجهة التحديات والدِّفاع عن الوطن وحماية مكتسباته الوطنية. واعتمدت الإستراتيجية التي اختطتها القوات المسلحة على تحقيق نقلات نوعية متلاحقة لمواكبة متطلبات العصر باقتناء أحدث الأسلحة والتعامل معها بثقة، وتأهيل الكوادر الوطنية وصولاً بها إلى أعلى درجات الكفاءة القتالية. كما اعتمدت هذه الإستراتيجية على رؤية واضحة يحددها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوَّات المسلحة بقوله.. "لقد عمدنا لبناء جيش قوي ذي كفاءة قتالية عالية لا رغبة في غزو أحد أو قتال، وإنما ليحمي الأرض ويصون العرض ويدود عن حياض الوطن الذي حقَّق لأبنائه العزَّة واطمأنَّ المواطنون على عيشهم في أمان واستقرار".

وأكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في تصريحات مهمة يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢.. "إن ما حققته القوَّات المسلحة من منجزات وما وصلت إليه من تقدم يعود للتوجيهات السديدة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولما وفَّره من دعم مستمر لتعزيز قدراتها تدريباً وتسليحاً وتنظيماً وتجهيزاً حتى أصبحت قوَّاتنا المسلحة بكل أفرعها دعامة أساسية لحفظ كيان الوطن وسنداً قوياً للأشقاء". وقال سموه.. "إن القوَّات المسلحة تخطو كل يوم خطوة جديدة نحو التقدم وتواكب أحدث التطورات الإستراتيجية وتمتلك أفضل التقنيات العسكرية وتأخذ بالعلم أسلوباً ونهجاً في بناء كوادرها المقاتلة ضمن منظومة متكاملة لإعلاء صروح منعته".

بناء القوَّة الذاتِيَّة

وشهدت القوَّات المسلَّحة تطورات عسكرية مهمة على طريق إستكمال بناء قوتها الذاتِيَّة بتخريج دفعات متتالية من شباب الوطن من مختلف الأكاديميات والكلِيَّات التابعة لها، بعد أن أنشأت القوَّات المسلَّحة العديد من الصروح الأكاديمية العسكرية من بينها كلية القيادة والأركان، وكلية زايد الثاني العسكرية، وكلية خليفة بن زايد الجوية، والكلية البحرية بأبوظبي، ومدرسة تدريب المستجدين بمدينة العين، ومدرسة خولة بنت الأزور العسكرية. وعمدت إلى إنشاء المعاهد التي تقوم بتدريب الشباب المواطنين وتأهيلهم لمواكبة المستجدات العسكرية، من بينها المعهد العسكري لتعليم اللغات، وشعبة التعليم الأكاديمي، وشعبة التدريب الفني، بالإضافة إلى دورات التدريب والتأهيل الفني التي تنظمها في الداخل والخارج.

وتبنّت الى جانب التأهيل الأكاديمي والتدريب العسكري، تطبيق منهج التربية العسكرية بالمدارس الثانوية لغرس روح الجندية في الشباب وتأصيل الدافع الوطني في نفوسهم وتنمية روح التضحية وإنكار الذات فيهم للدفاع عن الوطن، حيث تم تخريج دفعات متعددة من طلاب التدريب العسكري من مختلف مدارس الدولة.

وقد شهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ١٩ اغسطس ٢٠٠٢ حفل تخريج الدفعة الحادية عشرة لكلية القيادة والأركان. وشهد سموه في ٢٠ يناير ٢٠٠٣ الإحتفال الذي أقامته كلية خليفة بن زايد الجوية بتخريج دفعة جديدة من دورتي المرشحين الطيارين وذلك بمقر الكلية في مدينة العين. كما شهد سموه في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢ الإحتفال بتخريج دورة جديدة من المرشحين من الكلية البحرية بأبوظبي التي تم افتتاحها في ٢٢ فبراير ١٩٩٩.

وكان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان قد شهد خلال العام ٢٠٠٢ إحتفالات تخريج دورتي المرشحين الطيارين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين من كلية خليفة بن زايد الجوية بالعين، والدورة الأولى من مرشحي الكلية البحرية بأبوظبي، والدورة السادسة والعشرين لمرشحي كلية زايد الثاني العسكرية بمدينة العين. كما افتتح الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع، والفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة في العام ٢٠٠٢ مبنى مدرسة سلاح المدفعية بمنطقة الطويسة بمدينة العين.

وشهد الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة في ٨ يناير ٢٠٠٣ حفل تخريج دورات للمستجدين والمرشحين والفنيين في الحرس الأميري والذي أقيم بمدرسة تدريب المستجدين بمدينة العين.

واحتفل لواء زايد الأول المدرّع الثالث في ٤ نوفمبر ٢٠٠٢ باليوبيل الذهبي لتأسيسه. ولم تقتصر مهمات اللواء الذي تأسس منذ العام ١٩٥٢ على المهام والمسؤوليات الأمنية والإنسانية الداخلية، وإنما امتدت مشاركاته البطولية في العديد من المهام الخارجية من أبرزها مشاركته في قوات حفظ السلام في كوسوفا، وحرب تحرير الكويت في العام ١٩٩١، وقوة الواجب الدولية لإعادة الأمل للصومال، وقوة الردع العربية في لبنان في العام ١٩٧٨.

اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك

صادق صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٩ يونيو ٢٠٠١ على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي وقّع عليها قادة دول مجلس التعاون في قمة المنامة يومي ٣٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٠٠، انطلاقاً من السياسة الدفاعية لدول المجلس التي تقوم على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل. وتعتبر الاتفاقية أي اعتداء على أي من الدول الأعضاء هو اعتداء عليها كلها، وأي خطر يهددها إنما يهددها جميعاً. وتلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بتطوير قوة درع الجزيرة، وفقاً لإمكانية كل دولة، بما يخدم دورها في مفهوم الدفاع المشترك، وتقضي بتشكيل مجلس أعلى للدفاع من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، يتولى تنفيذ الاتفاقية.



وقد استقبل صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ بأبوظبي معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وفريق الضباط المشاركين في التمرين الجوي المشترك لدول مجلس التعاون (رمح الخليج ٢٠٠٢) الذي أقيم بمقر قاعدة الظفرة الجوية بأبوظبي. وقد أعرب صاحب السموّ رئيس الدولة عن تمنياته بأن يعود هذا التمرين بالفائدة على دول مجلس التعاون بما يعزز من قوتها . وقال سموه .. ان المشاركين في هذا التمرين هم أبنائنا وإخواننا، عزّزنا من عزّتهم، وترفعنا رعتهم، وإن شاء الله يسيرون دائماً في طريق العزّة والتقدم .

وشهد صاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوّات المسلحة في الأول من أكتوبر ٢٠٠٢ وبحضور الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع والفريق الركن طيار سموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوّات المسلحة جانباً من التمرين الجوي المشترك لجيوش دول مجلس التعاون الذي تمّ اجراؤه في إطار الإستراتيجية الموحدة للقوّات المسلحة بدول المجلس .

المناورات والتمارين العسكرية

وأظهرت القوّات المسلحة مستوى عال من الأداء والكفاءة، سواء من خلال التدريبات والتمارين المشتركة مع قوّات الدول الشقيقة والصديقة، أو من خلال مشاركتها في العديد من العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة، وكان آخرها الدور المهم الذي اضطلعت به القوّات المسلحة في إعادة السلام والأمن والاستقرار في كوسوفا، والمشاركة في إعادة إعمارها .

وفي إطار إستراتيجية تدريبية تهدف إلى تعزيز ورفع الكفاءة القتالية والتعامل مع التقنيات العسكرية الحديثة، أنهت القوّات الجوية والدفاع الجوي في ٢٣ يناير ٢٠٠٢ بنجاح فعاليات التمرين الجوي (شاهين ٢٠٠٢) الذي جرى على أرض الإمارات بالمشاركة مع وحدات جوية من الجمهورية الفرنسية، وذلك في إطار التعاون المشترك والإتفاقية الدفاعية الموقعة بين البلدين في العام ١٩٩٥ .. ونفّذت القوات المسلحة خلال عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١ العديد من التمارين والمناورات العسكرية المشتركة من بينها مناورات (النجم الساطع) التي جرت في مصر في أكتوبر ٢٠٠١، والتمرين البحري المشترك بين القوّات البحرية والقوات البحرية الفرنسية الذي تمّ في فبراير ٢٠٠١ بالإمارات، والتمرين التعبوي الجوي (علم الإمارات - ٢٠٠٠) الذي اختتم في ١٢ يونيو ٢٠٠٠ بمشاركة جميع قطاعات القوّات الجوية والدفاع الجوي ووحدات رمزية من القوّات الجوية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتمرين (خليج - ٢٠٠٠) في ٧ فبراير ٢٠٠٠ الذي شاركت فيه القوّات البحرية والجوية ومجموعة من القوات الخاصة بالقوّات المسلحة والقوّات الفرنسية، حيث شارك في هذا التمرين ١٠ آلاف عسكري من الطرفين و٢١ قطعة بحرية متنوعة و ١٠٠ طائرة متعددة المهام ومعدات عسكرية متطورة، مكّنت القوّات المشاركة من اختبار حرب الغواصات والحرب الإلكترونية وكذلك النجاح في العمليات المشتركة والنقل الجوي والإسناد والإنقاذ .

وشهد الفريق الركن طيار سموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوّات

المسلحة في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ ختام التمرين المشترك بين القوّات المسلحة ووزارتي الداخلية والصحة وعدد من الجهات ذات الصلة، والذي يأتي في إطار تعزيز التنسيق في الحفاظ على أمن الدولة واستقرارها وصيانة مكاسبها وحماية الجبهة الداخلية.

أداء رائع في كوسوفا

واستقبل صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوّات المسلحة في ٧ يوليو ٢٠٠١ عدداً من قادة وضباط قوة الإمارات العاملة ضمن القوّات الدولية (الكيفور) لحفظ السلام في إقليم كوسوفا، بعد أن أنهت مهمتها بكفاءة عالية ونجاح باهر. وحضر المقابلة الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع، وسموّ الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء، والفريق الركن طيار سموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوّات المسلحة. وقد عبّر صاحب السموّ رئيس الدولة عن سعادته بلقاء أبنائه من القوّات المسلحة واعتزازه وفخره بهم وبالسمة الطيبة التي حظيت بها قوة الإمارات في كوسوفا، متمنياً لهم التوفيق والسداد من أجل عزة ورفعة الوطن.

وقال صاحب السموّ رئيس الدولة: "لقد أنجزتم الكثير لوطنكم وشعبكم وأهلكم، وكنتم على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقكم بكفاءة عالية ووفاء لدولتكم من أجل إعادة السلام والاستقرار لشعب كوسوفا، الأمر الذي يترك أطيّب الأثر في نفوسنا بعدما لمسناه من ابنائنا في القوات المسلحة من رجولة ملؤها الإحساس بالواجب والشعور بالمسؤولية".

وقد أشادت فرنسا بالإسهام البارز الذي قدمته دولة الإمارات لقوّات حفظ السلام في كوسوفا. وقال المتحدث الرسمي بإسم الخارجية الفرنسية في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ "إنه في الوقت الذي تستعد فيه هذه القوات للعودة الى بلادها، فإنه من المناسب أن نحیی الإسهام الذي قدمته دولة الإمارات العربية إلى قوّات حفظ السلام في كوسوفا، وبالتعاون النموذجي من كافة الأوجه بين القوّات الإماراتية والفرنسية". وأضاف "أن مهمة هذه القوات "الحرّة" تمت بنجاح في منطقة صعبة وسمحت بالقيام بأعمال رائعة في اتجاه السكان المدنيين".

وقد اضطلعت القوّات المسلحة منذ بدء مهمتها في قوّات حفظ السلام في إقليم كوسوفا، بدور بطولي في عمليات تأمين الحماية والأمن والاستقرار لشعب الإقليم، وبدور طليعي رائد في عمليات الإغاثة للاجئين، وإعادة إعمار الإقليم وإقامة العديد من المرافق الخدمية، حيث حظيت المهام العسكرية والإنسانية التي نفذتها القوّات المسلحة بتقدير كبير من المجتمع الدولي.

وقد أكّد السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة عند زيارته للمخيم الذي أقامته دولة الإمارات للاجئين كوسوفا بمنطقة كوكس الحدودية الألبانية يوم ٢٠ مايو ١٩٩٩ "أن صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة استطاع أن يفرض نفسه كزعيم دولي من خلال مواقفه الشجاعة تجاه القضايا العربية والدولية". وقال: "أن مطار الشيخ زايد الذي أقامته دولة الإمارات بالمنطقة هو أفضل مساعدة قدمتها أي دولة لألبانيا منذ اندلاع أزمة كوسوفا.. فقد ساعد في حركة نقل المعونات والإغاثة، ولولا ما بهبطت ولا أقلعت طائرات الأمم المتحدة".

افتتاح مستشفى زايد في كوسوفا

وافتح سمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان عضو المجلس التنفيذي رئيس الدائرة الاقتصادية رئيس مجلس إدارة هيئة الرعاية الصحية بأبوظبي في ٢٠ يناير ٢٠٠٣، مستشفى الشيخ زايد بمدينة فوشتري بكوسوفا، والذي شيدته القوات المسلحة وهيئة الهلال الأحمر على مساحة ٥٢٠٠ متر مربع وبتكلفة ١٤ مليوناً و ٢٠٠ ألف درهم. وزود المستشفى الذي يضم حالياً ٥٢ سريراً بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية.

إزالة الألغام في لبنان

أطلق سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في إحتفال أقيم بمقر قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان يوم ٢٨ مايو ٢٠٠٢ المرحلة الثانية من مشروع التضامن الإماراتي لنزع الألغام من جنوب لبنان، وهو المشروع الذي رصدت له دولة الإمارات ٥٠ مليون دولار لإزالة نحو ١٢٠ ألف لغم موزعة على عشرات القرى والبلدات المحررة في الجنوب اللبناني. وقد أعرب فخامة العمد أميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية عن تقدير اللبنانيين وامتنانهم للمبادرات الكريمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة لدعم لبنان في كافة المجالات. وقال خلال استقباله سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة بقصر بعيدا يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٢ .. "إن اللبنانيين لن ينسوا وقوف صاحب السمو الشيخ زايد إلى جانبهم في الظروف الصعبة التي مر بها وطنهم مما ساهم في التخفيف من معاناتهم، وكان آخر هذه المبادرات المساهمة الإماراتية الأساسية التي أطلقت عملية إزالة الألغام التي زرعها الإسرائيليون خلال إحتلالهم للجنوب والبقاع الغربي".

وذكرت إحصائية أصدرتها سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في بيروت يوم ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ انه تم حتى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٢ ضمن عملية التضامن الإماراتي لنزع الألغام من جنوبي لبنان تفجير وإزالة ١٧ ألفاً و ٧٩٣ لغماً، وتنظيف مساحة مليونين و ٤٣٤ ألفاً و ٤١٤ متراً مربعاً من البقع المشبوهة. وبلغ عدد الحقول المُسلّمة حتى الآن ١٢٠ حقلاً، فيما بلغ عدد الحقول الجاهزة للتسليم ٦٨ حقلاً. وأشارت الإحصائية إلى أن عدد الإصابات التي لحقت بالعمالين والخبراء ضمن مشروع التضامن الإماراتي بلغ ٩ إصابات، ومجموع القذائف غير المنفجرة والتي تم تعطيلها ٣٦٣ قذيفة.

وقد بدأ العمل في المرحلة الأولى من هذا المشروع في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠١، ووصلت بعثة عسكرية من دولة الإمارات إلى لبنان يوم ١٠ يناير ٢٠٠٢ للمشاركة في عمليات إزالة الألغام، إنطلاقاً من قاعدة (صور) البحرية التي تم اختيارها كمركز تنسيق لمشروع (التضامن الإماراتي) لنزع الألغام في جنوب لبنان.

وتم في ١٥ يناير ٢٠٠٣ افتتاح قاعة زايد بن سلطان آل نهيان الرياضية العسكرية بمشاركة ورعاية الرئيس اللبناني أميل لحود وسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة. وكانت قيادة القوات المسلحة بدولة الإمارات قد تبرعت بإقامة هذه القاعة التي تضم ملاعب رياضية متعددة وتجهيزات حديثة.

التعاون الدفاعي

ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة باتفاقيات مشتركة للتعاون الدفاعي مع عدد من الدول الصديقة من بينها الجمهورية الفرنسية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بالإضافة الى جنوب أفريقيا التي ترتبط معها باتفاقيات للتعاون في مجالات التدريب والأبحاث العلمية العسكرية.

وقد وقّعت اتفاقية التعاون الدفاعي بين دولة الإمارات وفرنسا في أبوظبي في العام ١٩٩٥ واتفاقية الدفاع المشترك مع بريطانيا في أبوظبي في العام ١٩٩٦، بينما تم التوقيع على برنامج للتعاون العسكري المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية في أبوظبي أيضا في العام ١٩٩٤.

وفي إطار هذا التعاون، زار الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة، فرنسا من ١٧ الى ١٩ يونيو ٢٠٠٢ واستقبله الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي منحه وسام الإستحقاق برتبة "ضابط عظيم" تقديراً لإسهامه في تعزيز أواصر التعاون والصداقة بين البلدين. كما التقى سموه خلال هذه الزيارة مع الفريق أول "جان بيير كيلش" رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الفرنسية، بحضور العميد الركن سمو الشيخ نهيان بن زايد آل نهيان قائد الحرس الأميري، وزار جناح المؤسسة العامة للمعارض في معرض (يوروساتوري-٢٠٠٠) للمعدات العسكرية البرية. كما زار الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة خلال الفترة من ١٥ الى ١٧ مايو ٢٠٠٢ الولايات المتحدة الأمريكية حيث استقبله الرئيس الأمريكي جورج بوش بحضور سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة. كما التقى سموه مع وزير الخارجية الأمريكية "كولن باول" ووزير الدفاع "دونالد رامسفيلد" ومستشارة الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي "غوندا ليزا رايس". وتركزت مباحثات سموه في هاتين الزيارتين على التعاون الثنائي بين الإمارات وكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتبادل الآراء حول مختلف التطورات والمستجدات في منطقتي الشرق الأوسط والخليج.

وعقدت الجلسة الختامية للإجتماع السنوي لإتفاقية الدفاع المشترك بين دولة الإمارات برئاسة الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة وفرنسا برئاسة الفريق أول هنري بنتاجيبات رئيس أركان القوات المسلحة الفرنسية في ١٤ يناير ٢٠٠٣ بأبوظبي.

المعارض العسكرية

حققت دولة الإمارات نجاحات بارزة في تنظيم المعارض العسكرية المتخصصة الكبرى، وتظم المؤسسة العامة للمعارض خلال الفترة من ١٦ الى ٢٠ مارس ٢٠٠٣ الدورة السادسة لمعرض الدفاع الدولي (ايدكس - ٢٠٠٣) بمركز أبوظبي للمعارض الدولية، بمشاركة نحو ٦٨ دولة من مختلف قارات العالم.

وكان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة قد افتتح في ١٨ مارس ٢٠٠١ الدورة الخامسة لمعرض الدفاع الدولي بمركز

أبوظبي للمعارضة الدولية، بحضور صاحب الجلالة الملك عبدالله بن الحسين الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد أبوظبي وزير الدفاع، وبمشاركة ٨٦٠ شركة من ٤٢ دولة في العالم.

وقد تميزت هذه الدورة باستقبال صاحب سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة يوم ١٩ مارس ٢٠٠١ وفود الدول العربية المشاركة في فعاليات معرض ومؤتمر الدفاع الدولي، وبالزيارة الميدانية التي قام بها سموه يوم ٢٠ مارس ٢٠٠١ للمعرض، شهد خلالها العرض الميداني البري الذي شاركت فيه مختلف المركبات المدرعة الحديثة لإبراز قدراتها التكنولوجية والقتالية، واستمع صاحب سمو رئيس الدولة خلال جولته في أقسام وأجنحة الدول والشركات العارضة، إلى شرح كامل من الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة، عن ما يحتويه المعرض من أحدث الأسلحة والذخائر والمعدات والفعاليات والأنشطة التي تمثل أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية الدفاعية. وزار جناح الإمارات الذي يضم إنتاج الشركات والمؤسسات العاملة بالدولة، الذي يبرز التقدم الإقتصادي والحضاري والنهضة الشاملة في مختلف القطاعات بالدولة.

وقد عبر صاحب سمو رئيس الدولة عن سعادته لما شاهده في المعرض، واعتزازه بالمستوى المتطور والتنظيم الجيد وجهود القوات المسلحة والمؤسسة العامة للمعارض في تنظيم مثل هذه المعارض الدولية، التي تعكس السمعة العالية التي اكتسبتها دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعريف العالم بالنهضة والتقدم اللذين تحققا بالدولة.

وأبرمت خلال المعرض العديد من صفقات الأسلحة من بينها صفقات لتعزيز ودعم مختلف أفرع القوات المسلحة، بالإضافة إلى إتفاقيات للتعاون العلمي والتدريب الفني.

معرض دبي الدولي للطيران

وافتح الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع بمركز المعارض الدولي بمطار دبي في ٤ نوفمبر ٢٠٠١ الدورة السابعة لمعرض دبي الدولي للطيران ٢٠٠١ بمشاركة ٤٥٠ شركة عالمية من ٢٣ دولة. وأكد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في مؤتمر صحفي عقب الافتتاح: "أن دولة الإمارات بلد مسالم ويسعى للسلام تحت قيادة صاحب سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة" موضحاً "أن صفقة طائرات (إف - ١٦ بلوك ٦٠) سوف تلبي احتياجات الإمارات باعتبارها دولة تتطور وتتمو وتحتاج لقوة عسكرية وقوة جوية تحميها في نفس الوقت الذي تتمتع فيه الإمارات بعلاقات جيدة مع دول الجوار".

كما أكد الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة في حديث يوم الأول من نوفمبر ٢٠٠١ بمناسبة انعقاد المعرض أن القوات المسلحة تسعى إلى مواكبة أحدث التطورات وامتلاك أفضل التقنيات العسكرية الجديدة واستيعابها ضمن منظومة تشمل الإعداد الجيد والتدريب الراقى والمستمر لعناصر تميز أساساً بالكفاءة والمهارة العالية، مشيراً سموه إلى أن صفقة طائرات (إف - ١٦) تمثل نموذجاً لذلك، بدءاً من ضوابط الاختيار والدراسات المكثفة وانتهاءً بضمان التحديث والتطوير الدائم.

وأبرمت القوّات المسلحة عقداً بمعرض دبي الدولي للطيران ٢٠٠١ مع أربع شركات عالمية بقيمة ١٢٥ مليون دولار أمريكي بغرض تكميل وتطوير طائرات (البيوما) لديها حسب المواصفات والمتطلبات العملية التي حددتها، وقد بلغ حجم الصفقات المؤكدة خلال معرض دبي الدولي للطيران ١٨,٥ مليار دولار أمريكي، من بينها ٢,٥ مليار دولار لتوسعة مطار دبي الدولي. وتجاوز عدد زوّار المعرض ٣٠ ألف زائر من المتخصصين من ٨٥ دولة بالإضافة الى ١٦٠ وهذا رسمياً.

الأمن والاستقرار

تُعَدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدِّمة دول العالم التي تنعم بالاستقرار السياسي والإجتماعي والأمني. وتحرص وزارة الداخلية على النهوض بمسئولياتها لتوفير الأمن والاستقرار للمواطنين والمقيمين إدراكاً منها بأن الأمن والاستقرار هما من ضرورات الحياة، وركيزة أساسية لتحقيق التقدم والتطور والتنمية الشاملة في البلاد. وأنجزت وزارة الداخلية خلال السنوات الماضية إستراتيجيات مهمة أدت إلى بناء شرطة عصرية قادرة على التصدي للجريمة بجميع أشكالها وصورها، وواكبت المستجدات التقنية الحديثة في العمل الشرطي والأمني، مما وُفِّرَ مَقَوِّمَاتُ الأمن والطمأنينة لجميع السكان.

تطبيق أحدث نُظُم التكنولوجيا

واستحدثت وزارة الداخلية، إدارة لنُظُم المعلومات تمشياً مع تزايد حجم المهام والمسئوليات التي تضطلع بها، للإرتقاء بمستويات الأداء باستخدام وتطبيق نُظُم وتكنولوجيا المعلومات، لدعم القرار في مجالات التخطيط وإستثمار الموارد، بما يخدم العمل الأمني وبناء وتطوير بُنية معلوماتية متكاملة لوزارة الداخلية تشمل جميع أنشطة ومجالات عملها، بهدف العمل على الإستفادة من ثورة التكنولوجيا في تحديث إجراءات وأساليب العمل باستخدام التقنيات الحديثة لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية، والذي يتطلب توفير عناصر أساسية من أهمها تجهيز بُنية تحتية من شبكات إتصال وأجهزة ومعدات تقنية، وتأهيل وإعداد الكادر البشري، مع وجود نظام أمني للوقاية من الجريمة الإلكترونية، وتنظيم القوانين والتشريعات المطلوبة في هذا الإطار.

التخطيط العلمي

واعتمدت وزارة الداخلية التخطيط العلمي المدروس منهاجاً في عملها، باعتباره أحدث مرتكزات سياساتها الإستراتيجية، وضرورة لا بدَّ من الإعتماد عليها في العمل الشرطي والأمني في مختلف أشكاله وميادينه، ليؤدي رسالته ويحقق أهدافه بكفاءة واقتدار. وأنجزت الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، خطة لتطوير العمل في الإدارات التابعة لها، من بينها - على سبيل المثال لا الحصر - إعداد مشروع بناء قاعدة معلومات وإجراء الدراسات بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالوزارة، حول الإستراتيجية الأمنية وإستراتيجية الأمن الداخلي للوزارة، وإعداد خطة الوزارة في معالجة الخلل في التركيبة السكانية، وبناء موقع للوزارة على الإنترنت، والإستفادة من تكنولوجيا المعلومات، وتطوير العمل الإحصائي، والعمل على تدعيم التكامل بين مؤسسات التدريب الشرطي، وإعداد دليل للمعاهد والمراكز

التدريبية الخاصة ذات الجودة العالمية، وإعداد مشروع خطة الدورات التدريبية للعام ٢٠٠٢ بعد تطويرها شكلاً ومضموناً.

مركز بحوث الشرطة

ويحتل مركز دراسات وبحوث الشرطة باهتمام ومتابعة مباشرة من اللواء سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وكيل وزارة الداخلية، ويتولى إعداد الدراسات والبحوث الشرطية والجنائية والإجتماعية والإدارية، كما يقوم برصد الظواهر الإجرامية والمشكلات الجنائية والتعرض لها بالدراسة والبحث، ووضع برامج العمل لمواجهة هذه الظواهر ومواءمة الأجهزة المعنية بها، وعمل المركز على تعزيز التعاون والتنسيق مع مراكز البحوث المحلية والعربية والدولية المماثلة، وتبادل المعلومات والخبرات معها. وشارك المركز خلال العام ٢٠٠٢ في المؤتمر العربي الأول للبحوث الإدارية والنشر الذي عقد في مسقط والإجتماع التنسيقي التاسع لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية في الدول العربية الذي عقد في الرياض.

وفي مجال الأمن الجنائي، انعكست السياسة التي انتهجتها وزارة الداخلية لتطوير وتحديث الأجهزة الشرطية، على الحالة الأمنية التي تتمتع بها الدولة، حيث ازدادت فاعلية الأجهزة الأمنية في ملاحقة الجريمة والتصدي لها، الأمر الذي جعل دولة الإمارات تُعدّ واحدة من أقل دول العالم من حيث معدلات الجريمة.. وتعمل الإدارة العامة للأمن الجنائي على تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية بالدولة لتحقيق الأمن والإستقرار، وكذلك تعزيز تعاونها مع الأجهزة الأمنية خارج الدولة عن طريق إدارة التعاون الدولي الجنائي (الإنتربول) حيث كان لها سبق المشاركة في كشف غموض عدد من الجرائم عن طريق تبادل المعلومات وكذلك إستلام وتسليم الأشخاص المتورطين في جرائم دولية، والمطلوبين سواء للدولة أو دول أخرى.. وأنشأت الإدارة العامة للأمن الجنائي، في إطار جهودها لمكافحة الجريمة، قسماً خاصاً يُعنى بمكافحة الجريمة المنظمة، بالتعاون مع الجهات المعنية والدولية.

وأعدت الإدارة العامة للأمن الجنائي خطةً مستقبليةً لتطوير العمل تقوم على رفع مستوى قسم مكافحة المخدرات الى إدارة عامة وإنشاء مبنى خاصاً بها، وربط الإدارة مع بقية أقسام المكافحة في الإدارات العامة للشرطة بالدولة بشبكة الحاسب الآلي والعمل على اعتماد مشروع الإستراتيجية الوطنية لغرض الطلب على المخدرات، للبدء في تنفيذ البرنامج من قبل الوزارات المعنية ومكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال إجراءات قانونية خاصة بعد صدور قانون غسيل الأموال، إضافة الى إلحاق عدد من الضباط بدورات تخصصية خارجية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وتعزيز التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بمكافحة المخدرات.

كلية الشرطة

واتجهت وزارة الداخلية إلى توسيع قاعدة التأهيل والتدريب لتشمل مختلف قطاعات الشرطة فأنشأت كلية الشرطة ومعهد تدريب الضباط.

وشهد الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع رئيس الشرطة والأمن العام في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢ بدبي حفل تخريج الدفعة العاشرة لأكاديمية شرطة دبي. كما افتتح سموه معهد العلوم الأمنية والإدارية بمقر الأكاديمية.

كما شهد سموّ الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء في ١٦ فبراير ٢٠٠٢ حفل تخريج الدفعة الثانية عشرة من مرشحي كلية الشرطة بأبوظبي وكذلك تخريج دورة الضباط الجامعيين الثانية عشرة. وشهد العام ٢٠٠١ إنضمام عدد من الضباط المواطنين الى هيئة التدريس في الكلية بعد حصولهم على درجة الماجستير.

وحققت مدرسة الشرطة بالشارقة خلال العام ٢٠٠٢ إنجازات عدّة من أبرزها إعداد مشروع تطوير منهاج إعداد الشرطة المستجدين ومشروع الدورات التخصصية، ونفّذت ٢٣ دورة تدريبية لصف الضباط والأفراد منها ٥ دورات تأهيلية و ١٤ دورة تخصصية إضافة الى تنفيذ برنامج الرماية السنوي وتنفيذ دورتين للمستجدين ودورة تأسيسية خاصة للعاملين في إدارة الجنسية والإقامة بدبي ودورة تدريبية للعاملين بشرطة عجمان.

وتّم إنشاء معهد تدريب لضباط لإعدادهم لشغل المناصب العليا في أجهزة الشرطة. ونظّم المعهد خلال العام ٢٠٠١ نحو ٢٦ دورة تخصصية للضباط من مختلف إدارات وزارة الداخلية والإدارات العامة للشرطة بالدولة. ونفّذت الإدارة العامة للتخطيط والتطوير ٤٧٤ دورة تدريبية خلال العام ٢٠٠١ منها ٦٢ دورة خارجية التحق بها ١٣٣ من الضباط وصف الضباط والأفراد ٤١٢ دورة داخلية التحق بها ٥٥٧٦ من الضباط وصف الضباط بالإضافة إلى تنفيذ برنامج الرماية الذي شارك فيه أكثر من ٥٨٠ من صف الضباط والأفراد.

قوّات الأمن الخاصة

وتتضطلع قيادة قوّات الأمن الخاصة بدور مهم في حماية الأمن الداخلي للدولة وحماية المكتسبات الوطنية وذلك جنباً إلى جنب مع الأجهزة الأمنية الأخرى بالدولة. ويقوم معهد قوّات الأمن الخاصة بتلبية معظم الإحتياجات التدريبية للقيادة، خاصة في مجال مكافحة الشغب وحماية الشخصيات والمنشآت المهمة وعمليات الأمن الداخلي وإعداد مدربي المشاة والأسلحة والرماية والتربية البدنية. وقد بلغ عدد الدورات التي عقدت في المعهد ١٠ دورات شارك فيها ٢٠١ متدرب.

وقد أعدت قيادة قوّات الأمن الخاصّة خطة مستقبلية لتطوير العمل من خلال الإرتقاء بالعمل الإداري لجميع إدارات وأقسام القيادة، عن طريق تزويدها بأجهزة الحاسب الآلي لضمان سرعة نقل وتبادل المعلومات في حالات الطوارئ والأزمات الأمنية، واستكمال التجهيزات القتالية لإدارة قوّة مكافحة الإرهاب. كما أعدت وزارة الداخلية مشروعاً لإستحداث قسم إدارة الأزمات والكوارث يتبع إدارة العمليات المركزية. وأولت القيادة اهتماماً كبيراً لتوطين الوظائف حيث بلغت نسبة التوطين في بعض هذه الوظائف نحو ١٠٠ في المئة فيما تسعى القيادة إلى إستكمال توطين جميع الوظائف والمهن بها.

الإدارات الرئيسية للشرطة

ويتولّى جهاز الدفاع المدني مسؤولية توفير الحماية للإنسان والممتلكات العامة والخاصة والحفاظ على الثروة الوطنية والقيام بعمليات الإنقاذ، من خلال ١٨ مركزاً إقليمياً تنتشر على مستوى الدولة. وقد تم وضع خطط لتطوير جهاز الدفاع المدني على مستوى الدولة شملت إستحداث مختبر للمواد الخطرة للتدريب والتعرف على خواصها وطرق التعامل مع الحوادث الناتجة عنها.

وقد حقق جهاز الدفاع المدني خلال العام ٢٠٠١ العديد من الإنجازات من أهمها تكريس مبدأ توطين الوظائف، حيث بلغت نسبة التوطنين في الإدارة العامة ٨٥,٥ في المئة وفي إدارة الدفاع المدني بأبوظبي ٥٤,٥ في المئة. ونظّم في مجال التدريب ١٤ دورة تدريبية متنوعة للضباط وصف الضباط والأفراد منها ٤ تأسيسية و ١٠ تخصصية عقدت في معهد الدفاع المدني، وتم إلحاق عدد من الضباط وصف الضباط والأفراد بنحو ٨٠ دورة محلية إضافة الى تأهيل ٦ من الكوادر الوطنية من صف الضباط للعمل في مجال التدريب بمعهد الدفاع المدني، وإيفاد عدد من الضباط للإلتحاق في ١٤ دورة خارجية. كما تم تخريج ٢١ من كوادر الدفاع المدني الذين التحقوا ببرنامج الوقاية والسلامة الذي عقد في كليتي التقنية العليا في أبوظبي وديبي.

وأعدت الإدارة العامة للدفاع المدني، في مجال الحماية المدنية والسلامة، استراتيجية للتفتيش الميداني على جميع مخازن المتفجرات الخاصة وتطبيق النماذج المستخدمة في عمليات نقل وتخزين واستخدام المتفجرات في الأغراض المدنية، والإشراف على عمليات نقلها وتخزينها والتصاريح الخاصة بمخازن المتفجرات ومواصفاتها والبيانات الخاصة بها، والمشاركة في وضع مسودة قانون المواد المشعة بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة، والمشاركة في اللجنة المشكلة لمراجعة الصيغة النهائية للإتفاقية التي أبرمت بين دولة الإمارات العربية المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية.

إعفاء المخالفين للإقامة

وأعلنت وزارة الداخلية في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٢ عن إعفاء جميع المخالفين لأحكام قانون دخول وإقامة الأجانب رقم (٦) لسنة ١٩٧٣ والقوانين المعدلة له، وقال إعلان الوزارة "أنه حرصاً على تطبيق جميع القوانين الصادرة، ونظراً لوجود العديد من المخالفين، فقد تقرر إعفاء جميع المخالفين لأحكام القانون المشار إليه، من المساءلة القانونية والغرامات المترتبة على ذلك، شريطة مغادرتهم للبلاد إعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٣ وحتى الثلاثين من ابريل ٢٠٠٣".

وتحرص الإدارة العامة للجنسية والإقامة على تطوير أجهزتها على مستوى الدولة والنهوض بإمكاناتها من خلال إعداد وتأهيل وتدريب العنصر البشري الذي يعتبر الدعامة الأساسية لمسيرة العمل وتطوره، إضافة الى تسخير الإمكانيات المادية لإنشاء المباني الحديثة وتوفير الأجهزة والمعدات المتطورة لمواكبة مستجدات العصر وتمكين العاملين في الجنسية

والإقامة من أداء مهامهم بسهولة ويسر، حيث تمّ إنشاء العديد من المباني الحديثة، منها إنشاء مبنى جديد داخل إدارة الجنسية والإقامة في عجمان وتزويده بأحدث الأجهزة، وغرفة عمليات لمتابعة ومراقبة أقسام الإدارة، ومكتب الإدارة بوزارة العمل الذي يعمل على مدار ٢٤ ساعة. كما تمّ إنجاز ما نسبته ٩٥ بالمئة من المبنى الجديد للجوازات ميناء جبل علي وتزويده بأجهزة الحاسب الآلي والمعدات المتطورة، وإنشاء مبنى للجوازات في ميناء الفجيرة وعمل توسعات لأقسام إدارة الجنسية والإقامة في الإمارة.

وأصدرت الإدارة العامة للجنسية والإقامة خلال العام ٢٠٠١ على مستوى الدولة ٩٨٦ ألفاً و٦٥٦ تأشيرة زيارة وإقامة للقطاعين الحكومي والخاص.

وتبذل الإدارة العامة للمنشآت الإصلاحية والعقابية بوزارة الداخلية جهوداً كبيرة لتطوير العمل بها على النحو الذي يجعلها مؤسسات للعلاج والتأهيل والإصلاح، حيث أنها توفر جميع الخدمات المستحقة للنزلاء سواء في مجال العلاج والغذاء والزيارة والإتصالات وغيرها من الخدمات التي تؤهل نزلاء المنشآت الإصلاحية والعقابية للانخراط في المجتمع. وشكلت الإدارة العامة للمنشآت الإصلاحية والعقابية لجنة لدراسة الواقع الفعلي للمنشآت تشمل النواحي القانونية والأمنية والإدارية والمالية والاجتماعية وإعداد خطة مستقبلية لتطوير العمل فيها.

وانجزت إدارة الإتصالات بوزارة الداخلية خطة تطويرية تقوم على تعزيز التغطية اللاسلكية على مستوى الدولة من خلال إنشاء محطات جديدة ودعم وتكملة البنية الأساسية الخاصة بنظام الإتصالات المتحركة من خلال إنشاء أبراج ذات مواصفات عالية، والاستفادة من شبكة الألياف البصرية الخاصة بالقوات المسلحة، والعمل على تنظيم ورش عمل لدراسة تطوير نظام الإتصالات الحالي بواسطة إدخال التقنية الرقمية التي توفر خصائص فنية إضافية. ونفذ معهد التدريب التقني التابع لإدارة الإتصالات ١٥ دورة في مجال الإتصالات والحاسب الآلي استفاد منها ٢٢٩ دارساً، فيما نظمت الإدارة نحو ٣٠ دورة محلية وخارجية التحق بها ١٣٥ من الضباط وصف الضباط والأفراد.

وأعدت قيادة طيران الشرطة خطة مستقبلية لتطوير العمل بها، تقوم على زيادة أعداد الطائرات في الخدمة، لتفي بمتطلبات العمل المتزايد وتواكب التوسع الجغرافي في المراكز، وزيادة عدد الكوادر البشرية المؤهلة والمدرية في مجال صيانة الطائرات وتوزيع الطائرات المستخدمة في العمل، وتطوير شبكة الحاسب الآلي المستخدمة في فرع مراقبة الصيانة وربطها مع الأقسام المختلفة لتسهيل نقل المعلومات. كما أنشأت القيادة فرعاً متخصصاً في مجال الكترونيات الطيران. ونفذت قيادة طيران الشرطة ما مجموعه (١٠٠٣,٥٥) ساعة طيران في العام ٢٠٠١ في إطار مهامها بأعمال الدوريات الساحلية وعمليات البحث والإنقاذ ونقل المرضى والمصابين من مواقع الحوادث إلى المستشفيات، وكذلك نقل الأطباء إلى أماكن الحوادث، ومساندة القوات المسلحة في بعض المهام وخاصة مكافحة التسلل.

ويتولى إتحاد الشرطة الرياضي مسؤولية تنظيم النشاط الرياضي في وزارة الداخلية والإدارات العامة للشرطة بالدولة، حيث ينظم نحو ١١ بطولة محلية في مختلف الألعاب الرياضية. ويرتبط إتحاد الشرطة الرياضي بعلاقات متميزة مع الإتحادات العربية الشرطة العربية والإقليمية والدولية، حيث تمّ انتخاب رئيس الإتحاد نائباً لرئيس الإتحاد الرياضي

الدولي للشرطة. ونظّم الإتحاد في العام ٢٠٠١ بطولة الشرطة الدولية الأولى للرجل الحديدي، والتي أقيمت في أبوظبي بمشاركة (٢٨) دولة، وفاز منتخب شرطة الإمارات فيها بالمركز الرابع عالمياً والأول آسيوياً وعربياً، كما استضاف إجتماعات الجمعية العمومية للإتحاد الرياضي الدولي للشرطة بحضور ممثلي (٢٨) دولة.

وتواصل إدارة العلاقات والتوجيه المعنوي في وزارة الداخلية جهودها لتحقيق أهدافها من أجل الإرتقاء بمستوى الوعي الأمني والوقائي لدى أفراد المجتمع، والعمل على توثيق العلاقة والتعاون ما بين أجهزة الشرطة والجمهور، وذلك في إطار الجهود المبذولة لإقرار الأمن ومكافحة الجريمة.

الإعلام والثقافة

واكبت السياسة الإعلامية مختلف التطورات العالمية في ميادين الإعلام والإتصال والمعلومات، وسخّرت إستخدامها للتقنيات الحديثة وفق رؤية واضحة للاستفادة من هذه التقنيات والتواصل مع مختلف الحضارات والثقافات الإنسانية في العالم، مع التمسك بالمروروثات العربية والإسلامية والحفاظ على التقاليد الأصيلة المتوارثة. وتميّز الأداء الإعلامي والثقافي بنهج واضح وتوفّرت له إمكانيات هائلة لخدمة القضايا الوطنية والقومية والإنسانية، واعتمد على الصعيد المحلي، على الشفافية والمصادقية في التصدي لقضايا المجتمع ومشكلاته بروح من الصراحة والنقد الهادف البناء، وعمل على تعميق الإنتماء الوطني والعربي والإسلامي وتكريس مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وشريعته السمحة، والحفاظ على التراث وتأصيله وحماية البيئة وتميمتها ومحاربة الظواهر السلبية الوافدة، الى جانب تحديث مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة لتواكب متطلبات العصر.

ونهج الإعلام على الصعيد الخارجي سياسات واضحة وثابتة في إبراز مواقف الدولة تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية ودعم القضايا القومية الأساسية وفي مقدمتها قضية التضامن العربي، انطلاقاً من المبادئ التي وضعها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة للعمل الإعلامي، حينما أكد على ضرورة أن يخدم الإعلام العربي الهدف الواحد لكل الدول العربية، ويلبّي حاجة العرب إلى التكامل والتكاتف والرأي الموحد والعمل المشترك، مع التنبيه كذلك على "أن الحوار الأخوي وحده، لا الحملات الإعلامية، هو الذي يجب أن يعتمد لحلّ الخلافات بين الأخ وأخيه. مؤكداً سموه.. أن العالم العربي بحاجة الى إعلام من هذا النوع.. إعلام صلح وتعاون وتقريب الشقيق من شقيقه والصديق من صديقه". واتجهت السياسة الإعلامية الى تعزيز علاقات التعاون الجماعي والثنائي في المجالات الإعلامية والثقافية والعلمية والفنية مع الدول الشقيقة والصديقة في العالم كافة.

وأصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة مرسومين إتحاديين في شهر اغسطس ٢٠٠٢ بالتصديق على اتفاقيتين للتعاون الإعلامي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكل من الصين وبولندا. وتُتَّظَمُ الإتفاقيتان التعاون الإعلامي والثقافي في مختلف المجالات وتبادل الخبرات والأخبار والمعلومات والصّور والمعلومات الإعلانية ومختلف وسائل الإتصال الجماهيري.

جائزة زايد للتراث المعنوي

ورحّب مؤتمر قمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) الذي انعقد في مدينة اسطنبول بتركيا يومي ١٦ و١٧ سبتمبر ٢٠٠٢ بمشاركة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة، بجائزة الشيخ زايد لروائع التراث المعنوي والإنساني.

وتهدف هذه الجائزة، التي تُنظَّم كلَّ عامين وتبلغ قيمتها ١٥٠ ألف دولار امريكي، إلى تشجيع الإبداعات الإنسانية في المجالات كافة، وحماية وتشجيع الحفاظ على التراث ومختلف أشكال وروائع التعبير التراثية الشعبية التقليدية، وكذلك حماية الأعمال التراثية غير المادية المُهدَّدة بالاندثار أو تتعرض للإهمال في ظلِّ ثقافة العولمة.

وقد أشاد السيد كواشيرو ماتسورا مدير عام منظمة اليونسكو بمبادرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة لتشجيع الإبداعات الإنسانية في المجالات كافة وحماية وتشجيع الحفاظ على التراث. وقال "إنني أشكر بحرارة دولة الإمارات علىكرمها في تأسيس جائزة صاحب السمو الشيخ زايد للتراث غير المادي، وإننا ننظر لهذه الجائزة على أنها تقدير عظيم للأعمال الرائعة التي تُعبِّر عن التراث الإنساني غير المادي". وأضاف أن حماية التراث المعنوي العالمي تَجِيء في مقدمة إهتمامي منذ أن تولَّيت منصبِي، ولذلك أنا سعيد بقرار حكومة الإمارات وسعيد أيضاً بأن تكون باكورة التعاون الدولي بين اليونسكو والمجتمع الدولي في هذا المجال مع دولة الإمارات.

وكان سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة قد وقَّع في الثامن من شهر يونيو عام ٢٠٠١ مع معالي كواشيرو ماتسورا المدير العام للمنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بمقر المنظمة في باريس على خطاب التواي الخاص باتفاقية إنشاء جائزة الشيخ زايد لروائع التراث المعنوي.

التعاون الإعلامي والثقافي

ووقَّعت دولة الإمارات العربية المتحدة وماليزيا، خلال جلسة المباحثات الرسمية التي عُقدت بأبوظبي يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٢، برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة، ومعالي ثان سري مود خليل يعقوب وزير الإعلام الماليزي، على مذكرة تفاهم للتعاون الإعلامي والفني بين البلدين. وتنصُّ المذكرة على تعزيز التعاون في مجال تبادل الأخبار والمواد الإعلامية وتبادل التقارير الإذاعية والتلفزيونية التي تُغطِّي جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في البلدين، والإهتمام بتبادل زيارات العاملين في المؤسسات الإعلامية بما يساهم في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى تشجيع التعاون بين وكالتي الأنباء في البلدين، وكذلك مؤسسات الإذاعة والتلفزيون والصحف والجهات الإعلامية فيهما.

كما تمَّ خلال المباحثات التوقيع على إتفاقية تعاون بين وكالة أنباء الإمارات (وام) ووكالة الأنباء الماليزية الوطنية (بيرناما).

وشارك سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في أعمال المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة العرب الذي عُقد بالعاصمة الأردنية عمَّان يومي ٢٣ و٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢، الذي دعا في بيانه الختامي إلى إقامة سوق عربية ثقافية مشتركة، والتصدي للحملات التي تستهدف النِّيل من الثقافة العربية الإسلامية. وأعرب المؤتمر عن قلقه إزاء التهديدات الموجهة للعراق والدول العربية الأخرى، وما يتعرَّض له الشعب الفلسطيني من إبادة جماعية وطمس للهوية وتدمير للمنازل والمؤسسات ولاسيما المؤسسات الثقافية

والدينية والمقدّسات الإسلامية، مؤكداً رفضه قرار الكونجرس الأمريكي الذي اعتبر القدس عاصمةً لإسرائيل، وأعرب عن التمسك بعروبة القدس.

كما شارك سموّ الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢ في افتتاح مكتبة الإسكندرية، التي أسهمت دولة الإمارات في إعادة إحيائها، بحضور عدد كبير من رؤساء وقادة دول العالم.

وبحث فخامة الرئيس بشّار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية عند إستقباله سموّ الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في دمشق يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٢ العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وخاصةً في المجالين الإعلامي والثقافي. والتقى سموه خلال هذه الزيارة مع معالي عدنان عمران وزير الإعلام السوري حيث تمّ استعراض علاقات التعاون الإعلامي والثقافي وسبل تطويرها وتعزيزها بما يخدم ويحقق مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

قمة تقنية المعلومات والاتصالات

وافتح الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع، بحضور سموّ الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٢ بفندق برج العرب بدبي، القمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي نظمتها مدينة دبي للإعلام ومؤسسة الإمارات للإعلام برعاية جامعة الدول العربية. وناقشت القمة، التي شارك فيها حشد كبير من الوزراء المختصين والشخصيات والمسؤولين الحكوميين والخبراء، مستقبل قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في المنطقة، وتطوير رؤية عربية مشتركة تسهم في إحداث نقلة نوعية في هذا القطاع على الصعيد الإقليمي، إلى جانب تسريع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي من خلال سياسة واضحة المعالم في مجال استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.

وأعلن الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في القمة مبادرة لتفعيل التعاون التكنولوجي العربي بإطلاق مشروع (واحة دبي للسيليكون) حيث سيتمّ من خلال هذا المشروع العملاق تسويق وصناعة أشباه الموصلات الخاصة بأجهزة الكمبيوتر إلى جانب صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وقد أوصى البيان الختامي لمؤتمر القمة بتوفير التكنولوجيا المتطورة بكلفة مخفضة خاصة لأغراض التعليم والتدريب، والنظر في إلغاء جميع الضرائب والجمارك المفروضة على أدوات تلك التقنية بما يضمن إنتشارها بنمط أوسع، وضرورة توحيد الجهد العربي في مجال تطوير الموارد البشرية، مع الإهتمام بمشروعات التعليم والتدريب، مع فتح المجال أمام المرأة العربية للمشاركة الفعالة والايجابية من خلال الفرص التي تتيحها تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة.

كما أوصى بضرورة العمل على تكثيف الجهود المشتركة في مجال تهيئة المناخ والبيئة المشجعة التي من شأنها حض العقول التقنية العربية المهاجرة على العودة الى أوطانها، لما لذلك من أثر في مجال دعم وتعزيز عمليات التنمية التقنية داخل الوطن العربي.

الملكية الفكرية

تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة متقدمة في مجال حقوق الملكية الفكرية مما وضعها في موقع الريادة في هذا المجال.

وأصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في نهاية شهر يونيو ٢٠٠٢ قانوناً اتحادياً في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة يقع في ثمانية فصول أساسية، ينظم الفصل الأول نطاق الحماية، والثاني حقوق المؤلف، والثالث نطاق حماية أصحاب الحقوق المجاورة. ويحدد الفصل الرابع مدة الحماية والترخيص باستخدام المصنفات، ويتضمن الخامس أحكاماً خاصة ببعض المصنفات، والسادس يتعلق بالإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والسابع بالإجراءات التحفظية والعقوبات فيما يتضمن الفصل الثامن أحكاماً عامة وختامية. وفي القانون بالإلتزامات الدولية التي وقّعت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، خاصة التزاماتها تجاه منظمة (الوايو) ومنظمة التجارة العالمية.

وأصدر سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة قراراً وألغى بموجبه الرسوم على برامج الكمبيوتر وذلك تشجيعاً لنشر برامج الكمبيوتر وخاصة التعليمية منها، ولمواكبة التقدم العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات. وكان سموه قد دعا في كلمته في قمة تكنولوجيا المعلومات التي عقدت بمدينة دبي يوم ١٢ أكتوبر ٢٠٠٢ الى عدم فرض رسوم أو ضرائب أو جمارك على جلب التكنولوجيا والعمل على توفيرها بأسعار معقولة لأغراض التعليم والتدريب وتأمين حرية الوصول إلى المعلومة والمعرفة بسهولة وبسر.

وكرم الاتحاد العربي لمكافحة القرصنة يوم ١١ ديسمبر ٢٠٠٢ في دبي وزارة الإعلام والثقافة لجهودها في مكافحة القرصنة وحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والاستخدام غير المشروع للبطاقات الخاصة بالقنوات التلفزيونية الفضائية. واعتبر الاتحاد العربي لمكافحة القرصنة، دولة الإمارات مثلاً يحتذى به في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط في مكافحة القرصنة وحماية حقوق المؤلف.

وسجلت دولة الإمارات أدنى معدل في نسبة القرصنة على مستوى العالم العربي خلال العام ٢٠٠٠ حيث انخفضت النسبة من ٤٧ بالمئة في العام ١٩٩٩ الى ٤٤ بالمئة في العام ٢٠٠٠ وذلك نتيجة لإلتزام الدولة بمحاربة جميع نشاطات القرصنة وإنفاذ قوانين حماية الملكية الفكرية والإجراءات المتبعة في حماية حقوق الملكية والجهود النشطة للتوعية بها خاصة بعد أن أصبحت الإمارات مركزاً رئيسياً للتكنولوجيا والمعلومات في الشرق الأوسط. وانضمت دولة الإمارات الى اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقيات دورة اورجواي لحماية الملكية.

وبدا العمل في شهر فبراير ٢٠٠٢ بقسم الملكية الفكرية وحقوق المؤلف بوزارة الإعلام والثقافة، بنظام الترقيم الدولي للكتاب ومنح أرقام التصنيف الدولي للكتب الصادرة في الدولة حسب نظام (ISBN) بعد التوقيع على عقد إتفاق مع الوكالة الدولية المتخصصة. وبلغ عدد الإصدارات التي أسندت اليها أرقاماً دولية ٨٦٤ إصداراً. وترأست دولة الإمارات إجتماع المسؤولين الحكوميين عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الوطن العربي الذي عقد في أبوظبي من ٢٥ إلى ٢٩ مايو ٢٠٠٢، ونظّمته اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.

وأُتلفت وزارة الإعلام والثقافة خلال العام ٢٠٠٢ كميات كبيرة من المصنّفات الفكرية والفنية المخالفة والتي تمت مصادرتها خلال حملات التفتيش التي قام بها مفتشو الرقابة الإعلامية بالوزارة دبي، بالتعاون مع شركة دبي وقسم مكافحة الجرائم الاقتصادية وبلدية دبي وجمارك دبي، حيث تم إتلاف نحو ١٥٠ ألف مُصنّف ما بين أفلام فيديو وأشرطة كاسيت وأقراص مُدمجة وصحف ومجلات مخالفة لقانون الملكية الفكرية لسنة ٢٠٠٢.

ويوجد سجلّ لمستوردي وموزعي المصنّفات الفكرية لدى قسم الملكية الفكرية وحقوق المؤلف بوزارة الإعلام والثقافة يضم ١٨٦ شركة ومؤسسة على مستوى الدولة. وقد اعتمد القسم خلال العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ (٦٤٥) طلب تسجيل لمصنّفات فكرية، وتلقّى ٥٥٠ شهادة خاصة بمصنّفات فكرية لقيدها وتسجيلها من بينها مصنّفات موادّ مكتوبة ومصوّرات ومخطّطات، ومصنّفات موسيقية وسمعية وبصرية، ومصنّفات لبرامج الحاسوب. ورفض القسم ٣٦ طلباً لمصنّفات لا تشملها الحماية. كما راجع القسم نحو ألف طلب من الطلبات الخاصة بعقود وشهادات وتنازلات تم إبرامها للحصول على إفراجات رقابية عن مصنّفات، وطلبات خاصة بإضافة مصنّفات جديدة إلى عقود وشهادات سارية المفعول.

إنجازات إعلامية

وحقّقت السياسة الإعلامية إنجازات بارزة على صعيد التطور التكنولوجي وإنشاء العديد من المؤسسات والمراكز الإعلامية المتميّزة من أهمها مؤسسة الإمارات للإعلام، مدينة دبي الحرة للتجارة والتكنولوجيا والإعلام، ومدينة دبي للإعلام، وشركة الكيبيل الإلكتروني والوسائل المتعددة، ورؤية الإمارات، ونادي دبي للصحافة الذي أصبح مركزاً إعلامياً رائداً على مستوى المنطقة، اختاره الاتحاد العالمي للنادي الصحفية كمركز إقليمي رئيسي. كما نظّم نادي دبي للصحافة مشروع جائزة الصحافة العربية.

وأصبحت دولة الإمارات مقراً للعديد من المؤسسات الإعلامية والمحطات التلفزيونية في العالم من خلال مدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي للإعلام، التي تعتبر مناطق إعلامية حرة يستطيع أي مستثمر أن ينشئ فيها وسيلة إعلامية.

وتؤكد سلطة منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام، أن حجم الاستثمارات في المنطقة التي تضم دبي للإعلام ودبي للإنترنت وقرية المعرفة، التي سفتتخ خلال شهر أبريل ٢٠٠٣، سيصل الى نحو ١٢ مليار درهم خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، وذلك بسبب زيادة الطلب من قبل الشركات والمؤسسات العالمية والإقليمية على التواجد والاستفادة من الخدمات والتسهيلات التي تقدّمها هذه المدن الإعلامية، من بينها العديد من المحطات الفضائية العربية والأجنبية.

وانتهت سلطة منطقة دبي الحرة من إنجاز المرحلة الثالثة من مدينة دبي للإعلام التي بلغت نسبة الحجزات فيها نحو ٧٠ في المئة، وكذلك إنجاز المرحلة الثالثة من مدينة دبي للإنترنت التي بلغت نسبة الإشغال فيها ١٠٠ في المئة، حيث تتوقّع المنطقة اختصار البرنامج الزمني لهذه المشاريع بحيث يمكن تنفيذها في العام ٢٠٠٥ بدلاً من العام ٢٠٠٨.

وقد وصلت تكلفة المشروعات الإنشائية ومشروعات البنى التحتية لسلطة منطقة دبي

الحرّة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام، في مرحلتها الأولى والثانية نحو ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، وتمكّنت المنطقة من إستقطاب قرابة ٦٥٠ شركة، وتتوقّع أن يصل عددها إلى ثلاثة آلاف شركة عند اكتمال هذه المشروعات بين أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٧.

وافتح الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع في ١٩ يناير ٢٠٠٢ المقرّ الإقليمي لشبكة (سي.إن.إن) بمدينة دبي للإعلام.

نادي دبي للصحافة

ويشكّل نادي دبي للصحافة صرحاً بارزاً يلتقي فيه الإعلاميون من كل مكان بالشخصيات الهامة وبصانعي القرار. ويوفّر النادي جميع التسهيلات الكفيلة بإقامة المؤتمرات الدولية ومتابعة الأحداث العالمية وإجراء الدراسات والأبحاث، ويمكّن الإعلاميين من الحصول على كمّ هائل وغنيّ من المعلومات بسهولة ويسر باستخدام أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الإتصال والمعلومات المتوفرة في النادي الذي يضم قاعة للندوات والمؤتمرات تتسع لنحو ١٢٠ شخصاً مجهزة وفقاً لأحدث المواصفات والترجمة الفورية لأهم اللغات العالمية.

وشهد الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع يوم ٣٠ ابريل ٢٠٠١ حفل توزيع جوائز (جائزة الصحافة العربية) للعام ٢٠٠٠ والتي ينظمها نادي دبي للصحافة. وتمنح الجائزة سنوياً في شتّى فروع العمل الصحفي المقروء والمرئي. وقد قرر نادي دبي للصحافة في ٧ أكتوبر ٢٠٠٢ رفع فئات الجائزة إلى ١٢ فئة بإضافة فئتي الحوار وصحافة الطفل وزيادة قيمة الجوائز السنوية إلى ٢٣٠ ألف دولار. كما قرّر تعليق الشقّ المرئي من الجائزة للعام ٢٠٠٢، وقصر هذه الدورة على الصحافة المكتوبة.

مؤسسة الإمارات للإعلام

وأسهمت مؤسسة الإمارات للإعلام في النهوض بالأداء الإعلامي والثقافي باستخدام أحدث تقنيات الإتصال والمعلومات والطباعة في العالم. وتمكّنت، منذ انطلاقتها في بداية شهر يناير ١٩٩٩، بتوجيهات سموّ الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة رئيس مجلس إدارة المؤسسة من تنفيذ خطة شاملة للإرتقاء بالعمل الإعلامي وإبراز اسم الإمارات كمركز إعلامي متقدّم على الخارطة الإقليمية والدولية، وتطوير وتحديث مختلف وسائل الإعلام المرئية و المسموعة والمقروءة التي تتبع لها، بالإضافة إلى بناء قاعدة عريضة من المشاهدين والمتابعين، محلياً وعالمياً، نظراً لتميّز أدائها ومنتجاتها الإعلامية. وبيّث القطاع الإذاعي للمؤسسة ما مجموعه ٨٩ ساعة يومياً عبر الموجات القصيرة والمتوسطة وموجات (إف.ام).

وحقّق القطاع الصحافي في المؤسسة الذي يُصدر صحيفة (الإتحاد) ومجلة (زهرة الخليج) النسائية الأسبوعية، ومجلة (ماجد) الأسبوعية للأطفال، طفرات متميّزة في الخدمة الإعلامية والصحفية، سواء من حيث المضمون أو الطباعة. وحقّق قطاع التلفزيون طفرةً كبيرةً تمثّلت في تشغيل خمسة استوديوهات مُجهّزة حسب أرقى النظم العالمية، ومن ضمنها استوديو الخيال الذي أحدث نقلةً نوعيّةً في أسلوب وفنّ الإخراج. كما تمكّن قطاع التلفزيون

من إستقطاب جمهور كبير محلياً وإقليمياً ودولياً عبر البث الفضائي إلى دول الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وتم تطوير السياسة البرمجية لإثرائها لتحقيق توازن إخباري وسياسي ترفيهي تراثي أمثل. وقدمت مؤسسة الإمارات للإعلام لعشاق الرياضة خدمة رياضية متميزة من خلال قنواتها الرياضية المتخصصة التي لاقت في وقت قصير إقبلاً منقطع النظير لما تقدمه من أحداث رياضية وبطولات محلية وعالمية.

وحفل تلفزيون أبوظبي (القناة الفضائية) ببداية من البرامج الإخبارية السياسية والإقتصادية، إضافةً إلى تغطيته المتميزة لأحداث العالم الساخنة.

وتم إنشاء مركز الأخبار الذي يعد إنجازاً إعلامياً وتجسيدا للطفرة الهائلة التي يشهدها قطاع التلفزيون بالمؤسسة، إذ تمكن في فترة وجيزة من إحراز سبق في تغطية العديد من الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية الساخنة. كما قام المركز بإستقطاب إعلاميين بارزين من مذيعين ومراسلين ومخرجين من مختلف دول العالم، للعمل على إحداث نقلة نوعية والخروج إلى المشاهد بأسلوب يقوم على أرقى الركائز الإخبارية العصرية.

وشهد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في ٦ يوليو ٢٠٠٠، بحضور معالي صفوت الشريف وزير الإعلام المصري، حفل إفتتاح مكتب مؤسسة الإمارات للإعلام بشارع كورنيش النيل بالعاصمة المصرية.

وانطلقت (قناة الإمارات) في منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠٢، بعد عملية تطوير شاملة، في بث برامجها الأرضية والفضائية في حلة جديدة وعصرية، سواء في طريقة العرض أو نوعية البرامج. وشمل التغيير في (قناة الإمارات) نوعية البرامج وطريقة عرضها وشعار القناة والشارة الموسيقية، حيث تسعى القناة الى تجسيد التطورات الكبيرة التي طرأت على حركة الإعلام، وبالأخص الإعلام المرئي في المنطقة، والإيفاء بمتطلبات المشاهد العربي المعاصر.

محطات الإذاعة والتلفزيون

وواكبت المؤسسات الإعلامية بالدولة بمختلف وسائلها المقروءة والمسموعة والمرئية التطورات التقنية في مجالي الإعلام والاتصال، مع الحفاظ على الأصالة والقيم التي تستند على مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، والتراث والعادات والتقاليد المتوارثة.

وتوجد بدولة الإمارات أربع محطات تلفزيونية رئيسية في أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان. وأعلنت مؤسسة الإمارات للإعلام في ٢٧ يوليو ١٩٩٩ امتلاكها حقوق بث القناة الرابعة التلفزيونية بموجب إتفاق شامل مع مالكي إستوديوهات عجمان الخاصة الذين يمتلكون القناة أيضاً.

وشهدت محطات التلفزة في الدولة تطوراً متلاحقاً بعد أن دخلت عصر الفضائيات والذي بدأ عن طريق القناة الفضائية لدولة الإمارات العربية المتحدة من دبي، ثم المحطة الفضائية من العاصمة أبوظبي التي استحدثت أيضاً قناة أبوظبي الفضائية الرياضية، ثم دخل تلفزيون الشارقة عصر الفضائيات في شهر مايو ١٩٩٧ والذي يبث على القمر الإصطناعي الأوروبي ويغطي رقعة جغرافية كبيرة في العالم.

وانطلقت في بداية العام ١٩٩٩ قناة دبي الرياضية ثم قناة دبي الإقتصادية، التي أمر سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة رئيس دائرة إعلام دبي في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٩ بإنشائها، ووجه بأن تكون هذه القناة وسيلة إعلامية قوية ومؤثرة تواكب النمو في القاعدة الإقتصادية الوطنية وتعزز أهمية دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام كنقطة جذب رئيسية بين الشرق الأقصى وكل من أوروبا وأمريكا.

وأصدر صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة مرسوماً أميرياً في العام ٢٠٠٠ بإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون بإمارة رأس الخيمة وتشكيل مجلس إدارة الهيئة برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن حميد القاسمي حيث عقد المجلس عدة إجتماعات لبحث الخطوات العملية لبدء الهيئة نشاطها. ووقعت الهيئة في ٢٤ فبراير ٢٠٠١ اتفاقية مع راديو آسيا، إحدى شركات مجموعة دولفين الإعلامية، وذلك لتشغيل وإدارة محطتين جديديتين هما (إف.إم) و(إيه.إم) وتعملان لمدة ٢٤ ساعة يومياً.

وتوجد بدولة الإمارات خمس محطات للإذاعة في أبوظبي ودبي ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين. ووقعت إذاعة الإمارات العربية المتحدة من أبوظبي يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٨ على أول إتفاقية تعاون من نوعها مع إذاعة سويسرا العالمية من بيرن، تهدف إلى تبادل البرامج والأخبار وتوفير مجالات التدريب ونقل التكنولوجيا الرقمية المستخدمة في مجال الإذاعات. وقد حققت محطتا الإذاعة في أبوظبي ودبي نجاحاً ملموساً من خلال برامجهما المتميزة وخاصة برنامج البث المباشر الذي يخدم المستمعين ويسعى للنهوض بمستوى الخدمات العامة في الدولة.

الصحف

وتصدر في دولة الإمارات تسع صحف يومية، من بينها خمس صحف عربية هي (الإتحاد) و(الخليج) و(البيان) و(أخبار العرب) و(الوحدة) و(الفجر) وثلاث صحف تصدر باللغة الإنجليزية وهي (جلف نيوز) و(خليج تايمز) و(جلف توداي). وأعلن في شهر فبراير ١٩٩٩ عن تأسيس شركة رأس الخيمة للصحافة والنشر، وهي شركة مساهمة خاصة ستصدر صحيفة يومية اتفق على تسميتها (الإمارات).

وقد حققت المؤسسات الصحفية في دولة الإمارات قفزة نوعية خلال السنوات الماضية سواء على المستوى المهني أو التقني أو الأداء الصحفي المتميز خاصة بعد الدعوات المتكررة لسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة للعاملين في الصحافة والمؤسسات الإعلامية الأخرى بالإستخدام الكامل لحقهم المشروع في تناول مختلف القضايا الوطنية ومناقشتها دون خوف أو وجل باعتبار أن الصحفي يحمل رسالة وأن العمل الصحفي بمثابة ضمير المجتمع الذي يساعد على تجنب العثرات والأخطاء. وأعلن سموه أن الوزارة استكملت وضع تعديلات أساسية على قانون المطبوعات والنشر بهدف توفير ضمانات قانونية للصحافة تمكنها من ممارسة دورها بحرية ومسئولية، مؤكداً "أن الصحافة تتمتع منذ قيام دولة الإمارات في العام ١٩٧١ بحرية واسعة وأنها لا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة المسبقة".

الاحتفال بالعدد ١٠ آلاف من (الإتحاد)

واحتفلت مؤسسة الإمارات للإعلام، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، في ١٩ يناير ٢٠٠٣ بالعدد رقم عشرة آلاف من صحيفة (الإتحاد). وشارك سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في الندوة التي نظمتها المؤسسة بهذه المناسبة بعنوان (مستقبل الصحافة المكتوبة في عصر الوسائط المتعددة) بحضور عدد من وزراء الإعلام والمؤسسات الإعلامية بدول مجلس التعاون الخليجي ونخبة كبيرة من الإعلاميين العرب والأجانب. كما تم تكريم أعضاء مجالس إدارات (الإتحاد) السابقين ورؤساء ومدراء تحريرها وعدد من الرواد الذين أسسوا الصحيفة وأسهموا في مسيرة تطورها.

وتصدر عن مؤسسة الإمارات للإعلام التي انطلق نشاطها مع بداية العام ١٩٩٩، بعد دمج هيئة الإذاعة والتلفزيون ومؤسسة الإتحاد للصحافة والنشر والتوزيع، لإقامة مؤسسة إعلامية عملاقة قادرة على التنافس عربياً ودولياً، ثلاث مطبوعات هي صحيفة (الإتحاد) اليومية ومجلة (زهرة الخليج) النسائية ومجلة (ماجد) للأطفال وهما أسبوعيتان. وتصدر عن مؤسسة البيان للصحافة والنشر، وهي مؤسسة عامة، صحيفة (البيان) اليومية ومجلة (الرياضة والشباب) الأسبوعية ومجلة (الإمارات اليوم) الأسبوعية الإقتصادية المتخصصة.

وتصدر عن دار الخليج للصحافة والمطبوعات والنشر صحيفة (الخليج) اليومية ومجلة (الشرق) الأسبوعية ومجلة (كل الأسرة) النسائية ومجلة (الاقتصادي) الأسبوعية، بالإضافة إلى صحيفة (جلف توداي) الإنجليزية اليومية التي صدرت لأول مرة في ١٦ ابريل ١٩٩٦. وتصدر عن دار الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، وهي مؤسسة خاصة، صحيفة (الوحدة) اليومية ومجلة (الظفرة) الأسبوعية ومجلة (هي) النسائية الاجتماعية. وصدرت صحيفة (الفجر) كصحيفة أسبوعية في العام ١٩٧٥، ثم أصبحت تصدر يومياً اعتباراً من ١٥ مايو ١٩٧٨.

وشهد العام ١٩٩٩ صدور مجلتين جديدتين تعنيان بقضايا الأسرة والمجتمع وهما (الصدى) التي تصدر عن دار الصدى للصحافة والنشر والتوزيع بدبي، و(المرأة اليوم) التي تصدر عن الإتحاد النسائي العام بالدولة.

كما صدرت في آبوظبي يوم ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٠ صحيفة إماراتية يومية جديدة بإسم (أخبار العرب) تقع في نحو ٣٢ صفحة.

جمعية الصحفيين

تم تشكيل أول جمعية للصحفيين بالدولة برئاسة السيد خالد محمد أحمد المدير العام ورئيس التحرير التنفيذي بصحيفة (البيان) وعضوية ثمانية أعضاء آخرين في الانتخابات التي جرت يوم ٨ نوفمبر ٢٠٠١ بحضور رئيس إتحاد الصحفيين العرب.

وقرر مجلس إدارة جمعية الصحفيين في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٢ إطلاق اسم "تريم عمران تريم" على مكتبة الجمعية وإسم "غانم غباش" على قاعة المحاضرات بها باعتبارهما من أصحاب

الرَّيادة في العمل الإعلامي بالدولة، وذلك في خطوة لتأكيد دور رواد الصحافة الوطنية في نهضة وتنمية المجتمع. وأقر في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٢ خطة عمل الجمعية للمرحلة القادمة، والتي يركّز برنامجها على تنظيم الأنشطة الخدمية لأعضائها العاملين والمنتسبين، واستكمال عقد سلسلة من الدورات التدريبية، بينها دورة اللغة الإنجليزية التي شارك فيها أحد عشر عضواً خلال الصيف، إلى جانب مشاركة عدد آخر في دورات تدريبية عقدتها الأمانة العامة لإتحاد الصحفيين العرب بالقاهرة، وكذلك مشاركة أحد عشر عضواً في دورة الأساليب الحديثة في فن التحرير الصحفي التي نظّمها مركز التدريب الإعلامي بمؤسسة البيان للصحافة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٢.

وكالة أنباء الامارات

حقّقت وكالة أنباء الإمارات تطورات تقنية مهمة وأصبحت توزع خدماتها الإخبارية والمصورة بواسطة الأقمار الاصطناعية، مما أتاح لها توسيع رقعة إرسالها إلى مختلف أنحاء العالم، بالإضافة الى تصميم صفحة خاصة على شبكة الإنترنت توفر خدماتها الإخبارية والصور الفوتوغرافية والمعلومات الأرضية للمهتمين والباحثين. كما أصبحت الوكالة تستخدم بنسبة ٩٠ في المئة الصورة الرقمية مما كان له الأثر الكبير في سرعة الأداء واختصار الوقت وتقليل النفقات.

وتعدّ وكالة أنباء الإمارات من الأذرع الرئيسية لوزارة الإعلام والثقافة في تنفيذ السياسة الإعلامية على الصعيدين المحلي والخارجي، من خلال التغطيات الإخبارية اليومية للأنشطة الرسمية والشعبية في جميع إمارات الدولة، حيث تعتبر الوكالة أحد المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها وسائل الإعلام كافة، وتغطي نحو ٨٥ الى ٩٠ في المئة من إجمالي الأحداث المحلية بالإضافة الى نشاط الوفود الرسمية للدولة في الخارج. كما تلعب الوكالة دوراً مهماً في إبراز وتوثيق منجزات الدولة وعكس صورة صادقة لهذه المنجزات على الصعيد الخارجي، بالإضافة الى توفير المعلومات والبيانات للدارسين المهتمين والباحثين.

وتستقبل وكالة أنباء الإمارات خلال دوائر الأقمار الاصطناعية والكمبيوتر ارسال ٣٠ وكالة أنباء خليجية وعربية ودولية، وترتبط باتفاقيات للتعاون والتبادل الإخباري مع ٢٠ وكالة أنباء عربية وآسيوية ودولية، وذلك في إطار توجّه يهدف الى تعزيز علاقات التعاون الإعلامي بين دولة الإمارات ومختلف دول العالم.

ووقّعت الوكالة خلال العام ٢٠٠٢ ثلاث إتفاقيات جديدة للتعاون الثنائي وتبادل الخبرات والمعلومات والأخبار مع وكالة الأنباء السودانية (سونا)، ووكالة الأنباء الماليزية الوطنية (بيرناما)، ووكالة الأنباء الروسية (نوفوستي). وكانت قد وقّعت خلال العام ٢٠٠١، خمس إتفاقيات للتعاون مع كل من وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) ووكالة الأنباء الكويتية، ووكالة الأنباء الأردنية، ووكالة الأنباء الأندونيسية، ووكالة الأنباء اليمنية (سبأ).

وتوسّعت الوكالة في شبكة مراسليها بالخارج ليصل عددهم إلى ٢٦ مراسلاً بعد أن تمّ اعتماد مراسلين جدد في كل من الرياض وصنعاء والقدس والجزائر وطهران وعمّان وغرّة واسطنبول وبروكسل وكابنبرا وجنيف وموسكو، إضافة الى شبكة المراسلين الحالية في القاهرة وتونس وبيروت ودمشق والرباط ولندن وباريس وواشنطن ونيويورك وإسلام آباد.

واهتمت الوكالة بتأهيل الكوادر المواطنة، ونظمت خلال العام ٢٠٠١ دورة تدريبية بالتعاون مع تقنية الإذاعة البريطانية بعنوان (صحافة عملية في مجتمع مفتوح) والتي شارك فيها عدد من الصحفيين المواطنين بالمؤسسات الإعلامية بالدولة. كما أوفدت خلال عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١ مجموعة من المحررين المواطنين والمواطنات إلى دورات تدريبية في الكويت وقطر وبيروت وتونس والهند وسوريا، استفاد منها ٢٧ محرراً ومحررة. ويصل مجموع الجهات التي تستفيد من خدمات الوكالة إلى نحو ٢٢٠ جهة تشمل وسائل الإعلام المحلية كافة، وعدداً من الوزارات والهيئات بالداخل والبعثات الدبلوماسية بالخارج. ووصل عدد التغطيات الإخبارية للوكالة في العام ٢٠٠٢ نحو ٤٤ ألف تغطية من بينها ١٠ آلاف تغطية للأحداث العربية والإسلامية و٦ آلاف تغطية لأحداث عالمية، فيما وصل متوسط التغطيات المصوّرة تلفزيونياً وفوتوغرافياً نحو ٤ آلاف و ٥٠٠ تغطية محلية وخارجية في العام ٢٠٠٢.

المؤسسات الثقافية والبحثية

تنتشر في دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المؤسسات الثقافية، الحكومية والأهلية، التي تضطلع بدور رائد في نشر الثقافة والعلوم وإثراء الحركة الأدبية والفنية والثقافية وإحياء التراث الشعبي والمحافظة عليه ورعاية المواهب المبدعة. ومن أبرز هذه المؤسسات على سبيل المثال المجمع الثقافي بأبوظبي وندوة الثقافة والعلوم بدبي ودائرة الثقافة والإعلام بالشارقة ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بأبوظبي، ومركز زايد للتنسيق والمتابعة بأبوظبي ومركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ومركز الوثائق والبحوث بأبوظبي ومؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية ورواق عوشة بنت حسين الثقافي وجمعية الفجيرة الثقافية واتحاد كتاب وأدباء الإمارات ورابطة أدبيات الإمارات وغيرها من المؤسسات الثقافية والبحثية والدراسية.

وتدعم وزارة الإعلام والثقافة الأنشطة الثقافية والمسرحية والموسيقية وتشجع التأليف والنشر والمشاركة بفعالية في معارض الكتاب العربية والدولية، وتعمل على نشر الوعي الثقافي والإشراف على المراكز الثقافية وأنشطة الفرق القومية للفنون الشعبية وجمعيات الفنون الشعبية بالدولة.

وافتح سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة، في إطار النشاط الثقافي الخارجي، في ٧ يونيو ٢٠٠١ في باريس، المعرض الأوروبي العربي السادس للكتاب بمعهد العالم العربي في العاصمة الفرنسية والذي اختار دولة الإمارات كضيف شرف هذا العام. وأكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان أن هذا الصرح الشامخ أكبر دليل على العلاقات المتميزة بين فرنسا والعالم العربي، مشيراً إلى أن هذا المعهد يعتبر منارة حضارية ومركز إشعاع للحضارة العربية والإسلامية في هذه العاصمة العريقة. وعبر سموه عن فخره باختيار دولة الإمارات العربية المتحدة ضيف الشرف في معرض الكتاب العربي الأوروبي السادس. وقال أن حشداً من مثقفينا وشعرائنا وأدبائنا سيساهمون في تقديم صور من إبداعاتهم لعرض واقع الثقافة وحركة المجتمع في دولة الإمارات.



وشاركت وزارة الإعلام والثقافة في شهر يناير ٢٠٠٢ في معرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته الرابعة والثلاثين. كما شاركت في شهر ابريل ١٩٩٩، لأول مرة، في الدورة السادسة لمعرض تونس الدولي للكتاب بعرض أكثر من ٦٠٠ عنوان لإصدارات المؤسسات الثقافية والإعلامية بالدولة. وكذلك في معرض فرانكفورت الدولي للكتاب الذي أقيم خلال شهر أكتوبر ١٩٩٩. كما شاركت الفرق المسرحية القومية والشعبية بحضور متميز في العديد من المهرجانات الخليجية والعربية من أهمها مهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي في دوراته الثلاث التي نظمها حتى الآن، ومهرجان دمشق للفنون المسرحية، ومهرجان المسرح الخليجي بالكويت، ومهرجان أيام قرطاج المسرحية في تونس، ومهرجان المسرح الخليجي في قطر، والمهرجان المسرحي لدول مجلس التعاون في الكويت، ومهرجان فلسطين الدولي الذي أقيم بمدينة بير زيت الفلسطينية في شهر يوليو ١٩٩٨.

المجمع الثقافي

افتُتح المجمع الثقافي في بداية الثمانينات بهدف نشر الثقافة المحلية بخصائصها العربية الإسلامية والتعريف بالثقافات العالمية والانفتاح عليها إغناء وتطويراً للحركة الثقافية بشكل عام. ويضمّ المجمع الثقافي ثلاث مؤسسات رئيسية هي دار الكتب الوطنية، مؤسسة الثقافة والفنون والأرشيف الوطني، وتتفرّع منها عدة وحدات تابعة لها. وتحتوي دار الكتب الوطنية على نحو مليوني كتاب في مختلف فروع العلوم والمعرفة. وتضمّ عدداً من الأقسام والقاعات المهمة من أبرزها قسم الخدمة المكتبية وتتفرّع عنه قاعة المطالعة الرئيسية التي تُشكّل القسم الأكبر من الدار وتحتوي على خلوات فردية خاصة بالبحث، وقاعة خاصة بالنساء وقاعة مكتبة الخليج والجزيرة العربية التي تضمّ، الى جانب دول مجلس التعاون، كلاً من اليمن والعراق وإيران، وتوجد بهذه القاعة مؤلفات تعنى بشئون هذه الدول في مختلف فروع المعرفة والثقافة، بما في ذلك الرسائل والبحوث الجامعية. وافتتحت الدار منذ العام ١٩٩٥ قاعةً لمكتبة الأطفال تضمّ مؤلفات خاصة بالنشء يبلغ عددها حوالي ١٠ آلاف عنوان بالعربية واللغات الأجنبية الأخرى، وتتوزّع هذه العناوين بين المجموعات القصصية والموسوعات العلمية والجغرافية المبسّطة، إضافةً الى بعض الدوريات الخاصة بالطفل.

كما تضمّ الدار القاعة السمع/بصرية التي تحتوي على موادّ سمع/بصرية كأشرطة الكاسيت والفيديو التي تغطّي مختلف الأنشطة الثقافية. وافتتحت الدار في العام ١٩٩٥ قاعة لمكتبة الأطفال تضمّ المؤلفات الخاصة بالنشء، والتي يبلغ عددها حوالي ١٠ آلاف عنوان بالعربية واللغات الأجنبية الأخرى، وتتوزّع هذه العناوين بين المجموعات القصصية والموسوعات العلمية والجغرافية المبسّطة، إضافةً الى بعض الدوريات الخاصة بالطفل. كما تضمّ الدار القاعة السمع/بصرية التي تحتوي أشرطة الكاسيت والفيديو التي تغطّي مختلف الأنشطة الثقافية بما فيها أنشطة المجمع والتي بلغ مجموع ما أصدره منها تحت عنوان الكتاب المسموع حتى الآن ٧٥ كتاباً في التراث والفقه والعلم والفن والأدب العربي والأجنبي.

وتوجد بدار الكتب الوطنية كذلك قاعة للدوريات بها نحو ٣٥٠٠ دورية تهتم بمنطقة الخليج بصفة عامة وبالإمارات بشكل خاص، وقد تم دعمها بما مجموعه ١٨٥ عنواناً جديداً من هذه الدوريات.

كما توجد قاعة للشبكة الدولية (الإنترنت) التي بدأت في العام ١٩٩٥ بثمانية أجهزة وارتفع عددها إلى نحو ٤٠ جهازاً حديثاً تقدم العلم والمعرفة لجمهور المبحرين في الشبكة لقاء عشرة دراهم في الساعة الواحدة لكل واحد منهم، وقد بلغ عدد المترددين والمترددات للعام ٢٠٠٢ خمسة آلاف و٩١٢ شخصاً.

وأصدر قسم النشر منذ العام ١٩٩٨ نحو ٢٥٠ كتاباً ما بين مؤلف أو محقق أو مترجم. وإلى جانب هذه الأقسام توجد بدار الكتب الوطنية أقسام أخرى كقسم التبادل والإهداء الذي قام بإهداء ٢٨٥ عنواناً بلغ عددها ٦٢٥٠ نسخة إلى عدد من الجهات الرسمية والتعليمية والدينية المحلية والخارجية. أما قسم التجليد فقد قام بصيانة وتجليد العديد من كتب المكتبة بلغ عددها ٢٦٢١ مجلداً فآخرها ١٤٠٨ مجلداً عادياً، بينما قام قسم الفهرسة والتصنيف بفهرسة ٢٢٦٤ عنواناً عربياً بلغ عدد مجلداتها ٨٩٤٢ مجلداً مقابل ١٠٣٦ عنواناً أجنبياً بلغ عدد مجلداتها ١٨٣١ مجلداً. وقام القسم كذلك بفهرسة ٤٢٠ كتاباً من كتب الأطفال في اللغات العربية والأجنبية، وأعاد فهرسة ٣١٦ عنواناً عربياً و٥٥ أجنبياً، وصيانة ٢١١٢ عنواناً عربياً و٣٣ أجنبياً. وسلم للمكتبة العامة ٢٦٢٨ عنواناً باللغات العربية والأجنبية بلغ عدد مجلداتها ٩٦٣٥ مجلداً، كما سلم لمكتبة الأطفال ٣١٨ عنواناً بلغ عدد مجلداتها ١١٠١ مجلداً.

وسجل قسم الإعارة في العام ٢٠٠٢ (٩١٦٤) كتاباً معارفاً منها ٦٣٧٦ باللغة العربية والباقي باللغات الأجنبية. وبلغ عدد الكتب المعارة منها للأطفال ١٧٤٨ كتاباً. وهناك قسم مهم في دار الكتب الوطنية هو قسم المخطوطات ومصوراتها الذي أنشئ في العام ١٩٨٨ وهو مزود بأحدث الوسائل والتجهيزات التي تساعد في عمل المحققين والباحثين. ويضم هذا القسم أربعة آلاف مخطوطة عربية وإسلامية من مختلف فروع المعرفة، إضافة إلى خمسين مصحفاً شريفاً مخطوطاً بخطوط عربية متنوعة ويعود تاريخ هذه المصاحف إلى ما بين ١٥٠ وحتى ٤٠٠ عام. وتشمل هذه المخطوطات عدداً نادراً منها كتب بالعربية أو الفارسية أو التركية العثمانية ويعود تاريخ بعض هذه النسخ إلى القرن السابع الهجري.

معرض الكتاب لنصرة فلسطين

ويُنظَّم المجمع الثقافي كل عام معرض أبوظبي الدولي للكتاب، وتم خلال الفترة من ٧ إلى ١٩ من أبريل من العام ٢٠٠٢ تنظيم الدورة الثانية عشرة للمعرض بمشاركة نحو ٥٧٤ دار نشر عربية وأجنبية بحوالي ٢٥٠ ألف عنوان.

وقد تجاوزت مبيعات المعرض الذي افتتحه معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي، حاجز الـ ١٣ مليون درهم وذلك للمرة الأولى في تاريخه. وشكل المعرض أول تظاهرة ثقافية عربية لنصرة القضية الفلسطينية، حيث جاءت دورته هذه المرة تحمّل شعار (فلسطين في القلب)، وخصّص الكثير من فعاليات المعرض من محاضرات ومسرحيات وأفلام سينمائية وحفلات موسيقية وأمسيات شعرية لقضية فلسطين التي يواجه شعبها الإحتلال والحصار وكل أشكال الإرهاب الصهيوني.

مؤسسة الثقافة والفنون

وتُعدّ مؤسسة الثقافة والفنون من أهم المؤسسات في المجمع الثقافي كما انها المحرك اليومي للفعاليات والأنشطة التي يتم تنظيمها في المجمع كالمؤتمرات والمحاضرات والندوات والمعارض والأسابيع السينمائية والأفلام والمسرحيات وغير ذلك من الأنشطة المماثلة. وتضم المؤسسة قسمين هما قسم الثقافة وقسم الفنون. وإلى جانب هذين القسمين توجد ثلاث وحدات تابعة لمؤسسة الثقافة والفنون وهي مركز اللغات ومركز الطفولة والمرسم الحر، ويقدم مركز اللغات الذي تأسس في العام ١٩٩٥ دورات في اللغات الأوروبية إضافة إلى اليابانية والفارسية، كما يُنظّم دورات في التصوير الفوتوغرافي والتلفزيوني، إضافة الى دورات خاصة بالنساء في مجال الديكور الداخلي والتصميم. أما مركز الطفولة الذي تأسس في العام ١٩٨٦ فيقدّم العديد من الدورات في مختلف المجالات كالرسم بأشكاله والخط العربي والتصوير وتحفيظ القرآن الكريم وتعليم اللغات ومهارات القراءة ولعب الشطرنج والكمبيوتر والأشغال اليدوية ورقص الباليه والموسيقى وغير ذلك من الأنشطة الأخرى، بينما يقوم المرسم الحر بعقد دورات في النحت والرسم بأنواعه وتسويق الزهور والديكور والتصوير الفوتوغرافي والخط العربي وغير ذلك من الأنشطة الفنية الأخرى.

وانجزت مؤسسة الثقافة والفنون خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٢ (٥٧) محاضرة في السياسة والإقتصاد والدين والبيئة والتاريخ والتراث والعلوم والطب والسينما والموسيقى والفنون، و٨ ندوات، و١٢ أمسية شعرية، و٣٢ معرضاً، ونظّمت ٦ أسابيع سينمائية، وعرضت ٧٣ فيلماً سينمائياً و٢٧ فيلم فيديو، و٩ مسرحيات متنوعة، واستضافت ٣٦ مهرجاناً ومؤتمراً واحتمالاً بقاعات المجمع الثقافي نظّمها الوزارات والمؤسسات الاتحادية والدوائر المحلية والشركات بالدولة. ونظّم مركز الأطفال خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٢ عدّة دورات للأطفال من عمر ٦ إلى ١٢ سنة في مجالات تعليم الكمبيوتر والخط العربي والرسم وتحفيظ القرآن الكريم والتصوير الفوتوغرافي واللغات الأجنبية والموسيقى والصحافة، استفاد منها ١٤٥٥ طالباً وطالبة. كما نظّم ٤٠ دورة تعليمية استفاد منها ٦٣٠ مشاركاً ومشاركة و٥ دورات بمركز اللغات استفاد منها ٨٦ طالباً وطالبة.

ويُعتبر الأرشيف الوطني المؤسسة الرئيسية الثالثة التابعة للمجمع. ويقوم بجمع وحفظ وأرشفة الوثائق والوقائع الخاصة بدولة الإمارات بشكل خاص وبمنطقة الخليج بشكل عام، وهو عضو في المجلس الدولي للأرشيف من فئة الدول المتقدمة، والمنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

تمكّن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الذي أنشئ في ١٤ مارس ١٩٩٤، من تحقيق رسالته التي تقوم على مبدئين مهمين هما خدمة البحث العلمي والثقافة في المجتمع، ودعم اتخاذ القرار. واهتم بصورة خاصة بإعداد الكوادر البحثية المواطنة وتدريبها لبناء جيل بحثي من الشباب يعي قضايا بلاده وأهم التحديات التي تواجهها، وتتسلح بمناهج

البحث العلمي الحديثة لإعداد الدراسات الإستراتيجية التي تهدف إلى دعم إتخاذ القرار الوطني في الدولة.

واستطاع المركز، منذ انشائه، أن يُرسخ مكانته العلمية والبحثية وأن يُثبت وجوده على جميع المستويات المحلية والعربية والعالمية. من خلال الإصدارات العلمية وتنظيم المؤتمرات والمحاضرات والندوات والحلقات الدراسية المتخصصة. وتتركز أنشطة المركز على أربعة محاور رئيسية هي: تنظيم الأنشطة الثقافية العلمية وإصدار الكتب والدراسات المتخصصة والنشرات التحليلية اليومية والمشاركة المستمرة في جميع المحافل والمعارض المحلية والإقليمية والدولية.

ونظّم المركز من خلال المحور الأول العشرات من المحاضرات والندوات والحلقات الدراسية (ورش العمل) والمؤتمرات التي تنقسم إلى مؤتمرات متخصصة ومؤتمرات طاقة ومؤتمرات سنوية، والتي يقوم بافتتاحها نخبة من متخذي القرار والقيادات العربية والدولية. وركزت جميع الأنشطة على عرض أهم القضايا والتحديات التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص والعالم العربي وبقية دول العالم بشكل عام. وقد تعددت موضوعات تلك الأنشطة لتشمل أمن الخليج وثورة المعلومات والاتصالات وتحديات القرن الحادي والعشرين فيما يتعلق بالتعليم وتنمية الموارد البشرية وقضايا الطاقة ومصادرها والعديد من القضايا الإقتصادية والسياسية الأخرى.

مؤتمرات مهمة

ونظّم المركز العديد من المؤتمرات السنوية المهمة برعاية الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة رئيس المركز، شكّلت علامات بارزة في مسيرته في مجال خدمة المجتمع. وعقد الأول والثاني بعنوان (أمن الخليج.. المنظور الوطني) بمشاركة نخبة متميزة من صانعي القرار والباحثين والأكاديميين المتخصصين من أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعقد المؤتمر الثالث في الأول من أكتوبر بعنوان (عام ٢٠٠٠.. هكذا يصنع المستقبل)، بهدف استشراف المستقبل في القرن الحادي والعشرين من خلال مناقشة مجموعة من البحوث المتعلقة بالشئون الدولية والإقتصاد والتعليم والبيئة والصحة والإعلام.

وافتح جلالة الملك عبدالله الثاني عاهل المملكة الأردنية الهاشمية في نوفمبر ٢٠٠٠ المؤتمر السنوي الرابع الذي عُقد بعنوان (القيادة والإدارة في عصر المعلومات) الذي بحث التقدم العلمي الملموس في شتى حقول العلم والمعرفة والتي تتطلب نسقاً جديداً ومميزاً في أسلوب القيادة والإدارة في عصر أصبحت فيه المعلومات حجر الأساس للنمو والتقدم. والقى فخامة الرئيس حامد قرضاي رئيس الحكومة المؤقتة في أفغانستان الكلمة الرئيسية في المؤتمر السنوي الخامس الذي عُقد في فبراير ٢٠٠٢ بعنوان (تنمية الموارد البشرية في إقتصاد مبني على المعرفة)، وناقش الأهمية البالغة لرأس المال المعرفي والبشري في نجاح أي مؤسسة ونموها، واستكشاف سبل بناء رأس المال البشري وتحديد الأدوار والمهام الضرورية لإستغلال الفرص المتاحة والتغلب على تحديات النظام الإقتصادي الجديد.

ونظّم المركز في ١١ يناير ٢٠٠٣ بأبوظبي مؤتمره الثامن بعنوان "التقنية الحيوية ومستقبل المجتمعات البشرية.. التحديات والفرص".

وركّز المركز، في المحور الثاني من محاور خدمة المجتمع، على تنفيذ خطة علمية مدروسة لإصدار كتب وسلاسل علمية محكمة، تركز على مبدأ النوعية والكيف وليس على مبدأ الكم. وأصدر المركز، في هذا الإطار، المئات من الإصدارات التي تشمل كتباً وسلاسل دراسات استراتيجية ودراسات عالمية ومحاضرات الإمارات وأوراق الإمارات، ولاقت تلك الإصدارات قبولاً واسع النطاق عربياً وعالمياً لما تتضمنه من جهد علمي وبحث متميز. وفاز كتاب (إيران والخليج.. البحث عن الاستقرار) بجائزة أفضل ناشر وأفضل كتاب عربي في العلوم الإنسانية والاجتماعية وأفضل تأليف، وذلك في معرض الشارقة الدولي للكتاب في العام ١٩٩٧، وحصل أيضاً كتاب (أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين) على جائزة بن تروكي للبحوث والتخطيط المستقبلي في سبتمبر ١٩٩٨، ونال كتاب (الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل/ ١٨٦٢ الى ١٩٦٥) على جائزة معرض الشارقة للكتاب للعام ٢٠٠١ وذلك في مجال أفضل كاتب محلي، هذا بالإضافة الى اعتماد عدد من إصدارات المركز كمقررات أكاديمية في جامعات الإمارات والشارقة وزايد من بينها كتاب (التقييم الاستراتيجي) بجامعة الإمارات وكتاب (ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي) بكلية الإعلام في جامعة الشارقة، وسبعة كتب من سلسلة محاضرات الإمارات باللغة الإنجليزية بكلية الفنون والعلوم في جامعة زايد وهي (الجات وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) و(سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي) و(مبادئ الأمن القومي.. التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة) و(سياسة العمالة وأسواقها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. تشخيص جزئي ولمحة موسّعة) و(أمن دولة الإمارات العربية المتحدة.. مقترحات للعقد القادم) و(دراسات في الصراع الدولي وإدارة الأزمات) و(اقتصاديات الخليج العربي.. تحديات وتوقعات).

نشرة أخبار الساعة

وأصدر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال المحور الثالث من محاور خدمة المجتمع، الآلاف من نشرة (أخبار الساعة) اليومية التي تصل الى مُتخذي القرار في الدولة وسفاراتها في الخارج وتقوم برصد وتحليل كافة الأحداث والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية ذات الصلة بالدولة ومنطقة الخليج العربي خاصة والعالم العربي وبقية العالم عامة. كما أصدر المركز مجلة (آفاق المستقبل) وهي مجلة بحثية تصدر كل شهرين وتُعنى بعرض وتحليل القضايا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية على المستويات المحلية والعربية والدولية.

وأكد المحور الرابع من محاور خدمة المجتمع، الحضور والمشاركة المكثفة والمتميزة لباحثي المركز من المواطنين في كافة المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية، وشارك العشرات من الباحثين المواطنين في العديد من الأنشطة العلمية والثقافية داخل الدولة وخارجها. كما شارك المركز في ما يزيد عن ١٢٤ معرضاً للكتاب محلياً وعربياً ودولياً.

بحوث دعم القرار

واهتمّ المركز، منذ إنشائه، بإعداد البحوث والدراسات الإستراتيجية و التقارير المتخصصة لمتّخذي القرار والتي تستند في معظمها إلى دراسات ميدانية دقيقة. بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات بحثية مستمرة حول العديد من القضايا الإستراتيجية التي تهتم الدولة. وبلغ مجموع ما أنجزه المركز في هذا المجال ما يقارب (٧٥٠) دراسة في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإستراتيجية والمعلوماتية. وأسهمت مشروعات بحثية ودراسات إستراتيجية، الى حد كبير، في تكوين صورة واضحة أمام متّخذي القرار في الدولة من أهمها السياسات والاتفاقيات الدولية وانعكاساتها على السياسة العمالية في الدولة، وذلك في إطار دراسات السكان وسوق العمل.

ويُعتبر المركز الجهة الوحيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمتلك أكبر قاعدة بيانات دقيقة ومحدّثة عن أوضاع القوى العاملة وسوق العمل في الدولة، واستطاع من خلال تلك القاعدة، إنجاز العديد من الدراسات والتقارير وعرضها على متّخذي القرار في الدولة التي ساهمت في بلورة أهم السياسات الخاصة بسوق العمل في البلاد. وأنجز المركز دراسة إستراتيجية حول تنويع القاعدة الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة هدفت إلى تقديم خيارات ودراسات جدوى لمشروعات إقتصادية إستراتيجية لمتّخذي القرار بالدولة بهدف تنويع مصادر الدّخل خلال المرحلة القادمة. وقد أتاح تنفيذ المركز لهذا المشروع امتلاك أكبر قاعدة معلومات إقتصادية حول دولة الإمارات منذ العام ١٩٧٥، بالإضافة الى امتلاك المركز لثلاثة نماذج رياضية إحصائية هي الوحيدة من نوعها، ليس على مستوى الدولة، وإنما على مستوى الشرق الأوسط، وتسمح تلك النماذج بالقيام بالعديد من العمليات الإحصائية الضرورية لإجراء التوقعات الإقتصادية. ويقوم على تشغيل تلك النماذج وصيانتها وتحديثها أحد الباحثين المواطنين. وقد أنجز المركز (٢٥) دراسة وتقريراً لمتّخذي القرار.

وأعدّ المركز أيضاً، ومن منطلق متابعته المستمرة للقضايا التي تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة واستشرافه للتحديات المستقبلية التي تواجهها، المئات من الدراسات البحثية المتعلقة بالأمن القومي لدولة الإمارات. ومن أهم تلك الدراسات التي أنجزها المركز مؤخراً دراسة (الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة.. دراسة إجتماعية في قضايا الشباب ومشكلاتهم) ودراسة (واقع المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة) وقد زود المركز المجلس الوطني الإتحادي بالدولة بنسخ عن هاتين الدراستين للإستعانة بما ورد فيها من معلومات وبيانات دقيقة أثناء مناقشات المجلس المخصّصة لهاتين القضيتين.

واهتمّ مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بتدريب المواطنين العاملين في قطاع البحث العلمي بالمركز في شتّى التخصصات العلمية والإدارية، وذلك من خلال قسم التدريب الذي يطرح البرامج التي تحقّق تنتمية القدرات العلمية، وتأهيل الباحثين والموظفين المواطنين وتدريبهم للقيام بمهامهم وأعمالهم بكفاءة عالية.. ومن أهم تلك البرامج دبلوم البحث العلمي وهو برنامج يهدف إلى التدريب على خطوات إعداد البحث العلمي في الموضوعات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية، ويستمر البرنامج لمدة عام أكاديمي. وبدأ المركز الخطوات الفعلية للحصول على الإعتراف العلمي والأكاديمي بهذا

البرنامج من الجهات المعنية بالدولة. ويشارك في البرنامج، إلى جانب موظفي المركز، بعض الموظفين المواطنين الآخرين العاملين في مجالات مشابهة في بعض الجهات الحكومية بالدولة. وقد تمّ تخريج الدفعة الأولى في ٧ يوليو ٢٠٠١ والتي ضمت مجموعة باحثات وباحثين من المواطنين العاملين في المركز وفي قطاعات مختلفة من إدارات الدولة. وأولى المركز أهمية خاصة لتفعيل التعاون العلمي مع العديد من المؤسسات والمراكز العلمية البحثية المرموقة على المستويات المحلية والعربية والدولية، وأبرم العديد من إتفاقيات التعاون معها، ومن أبرزها على المستوى المحلي جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد، وعلى المستوى الخليجي مركز البحرين للدراسات والبحوث، ومركز البحوث العربية في دولة الكويت. وعلى المستوى العربي مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة المصرية، ومركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في جامعة دمشق بسوريا، والجامعة الأمريكية ببلن، وعلى المستوى الإقليمي المعهد التركي للسياسة الخارجية، ومعهد الدراسات والتحليلات العسكرية الهندي، وعلى المستوى الدولي مركز الشئون الإستراتيجية بوزارة الدفاع الفرنسية، وجامعة كورنيل بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، والمعهد الوطني لأزمات الأمن الدولية بأوكرانيا.

ويمتلك المركز (مكتبة إتحاد الإمارات) وهي مكتبة متخصصة في مجالات العلوم السياسية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها، وتهتم أيضاً بجمع وحفظ المواد المكتبية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، والعالم العربي بشكل عام، وتحتوي على عشرات الآلاف من العناوين، بالإضافة لألف دورية متخصصة، وتضمّ المكتبة عدداً مهماً من المراجع العالمية ودوائر المعارف العامة والمتخصصة والدوريات والتقارير الرسمية باللغتين العربية والإنجليزية، كما تضمّ مجموعة وثائق خاصة بدول الخليج العربي منذ العام ١٨٢٠، وكذلك وثائق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى معلومات ووثائق مهمة لكتابة تاريخ دول الخليج العربي الحديث، ومجموعة من الكتب القديمة النادرة، والأطروحات العلمية حول دول الخليج العربية.

وقد زار المركز خلال العام ٢٠٠٢ العشرات من الشخصيات الثقافية والإقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية والعلمية من داخل الدولة ومن الدول العربية والعالم للوقوف على أنشطته وإنجازاته.

مركز زايد للتسويق والمتابعة

استطاع مركز زايد للتسويق والمتابعة على الرغم من مرور ثلاثة أعوام على تأسيسه، وبفضل الإهتمام الكبير والتوجيهات المستمرة لسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المركز، أن يثبت حضوره القوي عربياً وعالمياً في المجالات السياسية والفكرية والثقافية والعلمية التي تشغل بال السياسيين والباحثين والمهتمين العرب. وحقّق المركز، بفضل تنوع أنشطته وشموليّتها ورؤيته المعمّقة وقراءته التحليلية للأحداث والتحوّلات، إنجازات رائدة عربياً وعالمياً، وغداً منبراً للحوار العربي - العربي، والحوار العربي مع كافة ثقافات العالم، لما يقوم من دور كبير ومتميّز في تعزيز العمل العربي المشترك والدفاع عن القضايا العربية العادلة وتعريف العالم بها.

وقد أكد سموّ الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مركز زايد للتّسويق والمتابعة، ان المركز يسير على هدي توجيهات وفلسفة صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، والتي طالب فيها المركز بالمساهمة في تفعيل دور جامعة الدول العربية وتنشيطه. وقال سموّه انه سيكون هناك مردوداً إيجابياً لمركز زايد للتّسويق والمتابعة على الدور الذي تلعبه مؤسسات العمل العربي المشترك وتتمية العلاقات العربية - العربية. وقد منح الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، سموّ الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المركز، درع الجامعة العربية تقديراً لجهوده في دعم الجامعة العربية وتعزيز العمل العربي الوحدوي المشترك. وقد جاءت فكرة تأسيس مكتب التنسيق والمتابعة ضمن توصيات ندوة (مستقبل الوطن العربي) التي استضافتها دولة الإمارات في الفترة من ٢ إلى ٤ نوفمبر ١٩٩٧. ثم وافق على انشاؤه مجلس الوزراء في إجتماعه يوم ١٩٩٧/١٢/٨ ورحب بقيامه رسمياً المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في إجتماعه بالقاهرة في شهر سبتمبر ١٩٩٩.

ويهدف مركز زايد للتّسويق والمتابعة الى إعلاء وتكريس مفاهيم التضامن العربي في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بين الدول العربية. والمساهمة في بلورة رؤية إستراتيجية عربية في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، وترسيخ الهوية القومية العربية والدفاع عنها، ودعم وتعزيز سبل الإتصال والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية. بالإضافة الى تأسيس علاقات ثقافية عربية تستند إلى التنوع في إطار الوحدة. وأصدر المركز منذ إنشائه نحو ٢٠٠ إصدار تناولت شتى مجالات الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية والعلمية والتاريخية والقانونية والبيئية، والعديد من القضايا التي تشكل تحديات في القرن الحادي والعشرين، بالإضافة الى السير الشخصية لبعض القيادات في الوطن العربي والعالم. ونظّم المركز أكثر من ٥٠ محاضرة واستضاف العديد من الشخصيات من الداخل والخارج في مؤتمرات صحفية ولقاءات مفتوحة معهم. كما نظّم المركز مؤتمراً صحفياً مهماً في الأول من شهر يونيو ٢٠٠١ بمناسبة منح منظمة الأغذية والزراعة العالمية صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ميدالية اليوم العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية، شارك فيه الدكتور جاك ضيوف المدير العام للمنظمة. كما نظّم المركز أكثر من ١١٠ محاضرات تناولت مختلف القضايا الفكرية والسياسية والعلمية والثقافية والإعلامية والأثرية التي عاصر بعضها أحداثاً مهمة في الوطن العربي والعالم.

وأصدر المركز سبعة إصدارات خاصة بصاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حول (المرأة في فكرة زايد) و(موسوعة القائد) في ثلاثة أجزاء، وكتاب (مسيرة الحب والوفاء والإخلاص) وكتاب (مكرمة زايد) بمناسبة مبادرة سموّه الإنسانية بالعفو عن ٦ آلاف سجين، وكتاب (زايد .. رائد الخير) الذي يتضمن المواقف والأعمال الخيرية لصاحب السموّ رئيس الدولة.

وأقرّت جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا تدريس كتابي (العلم والتقنية في الوطن العربي) و(العقل العربي بين مقومات التثوير وقيم العولمة) اللذين أصدرهما مركز زايد للتّسويق والمتابعة ضمن مناهج الجامعة التعليمية لطلابها.

مركز الوثائق والبحوث

أُنشئ مركز الوثائق والبحوث في العام ١٩٦٨ بهدف جمع وتوثيق المادة المكتوبة عن دولة الإمارات والمنطقة، ويعدّ من أقدم المؤسسات الثقافية بدولة الإمارات وأكبر مركز وثائق على مستوى منطقة الخليج.

وقد تولّت عدة جهات رسمية الإشراف عليه منذ إنشائه حيث تولى الديوان الأميري في أبوظبي الإشراف عليه من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٧١ ثم وزارة شؤون الرئاسة في أبوظبي من العام ١٩٧١ إلى العام ١٩٧٥ وديوان رئيس الدولة من العام ١٩٧٥ إلى العام ١٩٧٨ وبعد ذلك تولّت وزارة الخارجية الإشراف على المركز من العام ١٩٧٨ إلى العام ١٩٨٣ حيث ألحق بعدها بالمجمع الثقافي في الفترة من العام ١٩٨٣ إلى العام ١٩٩٩ ثم انتقل مجدداً إلى ديوان رئيس الدولة منذ ذلك العام.

ويتمتع مركز الوثائق والبحوث بعضوية عدة مؤسسات دولية أهمها مجلس الأرشيف الدولي منذ العام ١٩٧٥ والفرع الاقليمي العربي لمجلس الأرشيف الدولي (عربيك) منذ العام ١٩٧٥ والأمانة العامة للمراكز والهيئات المهتمة بدراسات الخليج و الجزيرة، كما حصل على شهادة تقدير من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) باعتباره المؤسسة الأولى على مستوى العالم العربي التي تقوم بتوثيق الأحداث والوقائع بشكل مرتب ومنظم وإصدارها أولاً بأول.

ويتكوّن مركز الوثائق والبحوث الذي يحظى بمتابعة مستمرة ودعم سموّ الشيخ منصور بن زايد آل نهيان رئيس مكتب صاحب السموّ رئيس الدولة، من خمس إدارات حالياً هي إدارة الشؤون الإدارية والمالية وإدارة الوثائق وإدارة البحوث والنشر وإدارة تقنية المعلومات وإدارة الجودة.

ويضمّ المركز العديد من الأقسام والأرشيفات من أهمّها قسم المكتبة والدوريات وهي مكتبة متخصصة تحتوي على أمهات الكتب التاريخية إضافة الى الكتب التي تتناول منطقة الخليج والجزيرة العربية بوجه عام ودولة الإمارات بوجه خاص. كما تحتوي على بعض الكتب القديمة النادرة التي يعاد طبعها وكذلك بعض المخطوطات القديمة التي تصدر بالدولة، إضافة الى بعض المجلات والصحف العربية والأجنبية ذات العلاقة بمنطقة الخليج العربية. ومن الأقسام المهمة الأخرى التي يضمها المركز قسم التوثيق المعاصر الذي يضطلع برصد الأحداث اليومية التي تشهدها الدولة في مختلف المجالات وكذلك جمع وتوثيق الإصدارات الحكومية إضافة الى توثيق مجموعات القوانين والإتفاقيات الثنائية والدولية التي تبرمها الدولة مع الدول والهيئات الدولية.

وأنشأ مركز الوثائق والبحوث حديثاً قسم نشاط المرأة الذي يقوم برصد جميع أنشطة المرأة في دولة الإمارات.

ويضمّ المركز قسماً للصور الذي يقوم بجمع الصور والأفلام الخاصة والمواد السمعية والبصرية التي تشمل مراحل البناء والتطور والمناسبات الرسمية التي تشهدها دولة الإمارات، بالإضافة إلى قسم التصوير والنسخ الذي يقوم بتصوير واستنساخ الوثائق من وعلى أجهزة الميكروفيلم، وذلك للمحافظة عليها وحتى يسهل استعمالها بعد طباعتها على الورق.

وتوجد بمركز الوثائق والبحوث عشرة أرشيفات مهمة للدول التي ارتبط تاريخها بالمنطقة من أهمها الأرشيف الإنجليزي، والأرشيف الأمريكي، والأرشيف الألماني، والأرشيف البرتغالي، والأرشيف الإيراني، والأرشيف البلجيكي، والأرشيف النمساوي، والأرشيف الفرنسي، والأرشيف الهولندي، والأرشيف الياباني وهو أرشيف حديث نسبياً.

ويوفر مركز الوثائق والبحوث كلّ الإمكانيات المتيسّرة لديه لجميع الباحثين والدارسين من داخل الدولة وخارجها، كي يطلعوا على مقتنياته التي تُعدّ بالملايين من الوثائق الأصلية والمصوّرة والشرائط والصور وذلك للتعرف على تاريخ الإمارات ومنطقة الخليج أو على العلاقات بين هذه المنطقة والهند وشرق إفريقيا منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن الحالي.

وأصدر المركز العديد من الإصدارات المهمة والكتب من أبرزها سلسلة وقائع دولة الإمارات وسلسلة وثائق الإمارات وسلسلة كتاب (يوميات زايد) الذي يشمل نشاط صاحب السموّ رئيس الدولة منذ تولّيه الحكم يشمل كافّة أحداث وخطب وتصريحات صاحب السموّ رئيس الدولة.

وانتهى المركز من إعداد كتاب قصر الحصن وحكام آل بوفاط، الذي يقع في ٣٠٠ صفحة، وسيصدر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، ويتضمن حصراً لكل حكام آل بوفاط الذين حكموا إمارة أبوظبي منذ العام ١٧٩٣ من خلال قصر الحصن وحتى تولّي صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي في السادس من أغسطس ١٩٦٦.

دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة

تأسّست دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة في ٣٠ أبريل ١٩٨١ للإشراف على تسيير البنية الثقافية والإسهام في بناء الإنسان والإرتقاء بقدراته الفكرية والإبداعية، والعمل على تنسيق ورعاية مختلف الأنشطة الثقافية والفكرية والفنية والأدبية التي ازدهرت في إمارة الشارقة. وتنظّم الدائرة على مدار العام العديد من الفعاليات المحلية والخارجية التي تشمل جميع ميادين الثقافة والعلوم والفنون والرسم والموسيقى والعروض السينمائية والمسرحية بالإضافة إلى معارض الكتاب وبرامج متخصصة للأطفال.

وقد حصل صاحب السموّ الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة على العديد من الجوائز والشهادات التقديرية من مؤسسات ثقافية إقليمية وجامعات تقديراً لدوره البارز في رعاية ودعم العمل الثقافي، من أهمها جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام لعام ٢٠٠٠ التي منحت لسموه يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠٠١ بالإضافة إلى الميدالية الذهبية للمنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وجائزة حماية التراث الإسلامي من معهد الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإسطنبول التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والدكتوراه الفخرية من جامعة أدنبره باسكتلندا في ١٥ يوليو ٢٠٠١.

ووقّعت دائرة الثقافة والإعلام في ٢٣ أبريل ٢٠٠٢ بالشارقة على مذكرة للتعاون الثقافي والفني مع المجموعة الملكية الإسبانية لمدة خمس سنوات، وتهدف إلى تنمية التعاون في

مبادين الثقافة والفنون، كما وقّعت في ١٧ مارس ٢٠٠١ بروتوكول إتفاقية مع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، تقضي بفتح مكتب إقليمي للمنظمة بمدينة الشارقة بدولة الإمارات. وقد منح صاحب السمو حاكم الشارقة المنظمة مقرراً مجهزاً بمدينة الشارقة. وافتتح سموه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١ الدورة الثانية والعشرين للمنظمة الإسلامية للعلوم والثقافة التي عقدت بمدينة الشارقة.

وحرصت الدائرة منذ تأسيسها على التوجّه نحو أجيال المستقبل، وبدأت منذ العام ١٩٨٤ بتبظيم مهرجان ثقافة الطفل سنوياً، ثم تأسيس جهاز خاص لثقافة الطفل في العام ١٩٨٧ يتولّى تنمية الطفولة ورعايتها عن طريق التوعية والتثقيف وتنمية القدرات والمكّات الإبداعية لدى الأطفال، حيث تمّ إنشاء ٢٥ مركزاً لثقافة الطفل في مختلف مدن إمارة الشارقة تمّ تجهيزها بأحدث التقنيات لتكون مؤسسات ثقافية وتربوية وإجتماعية تقدم خدماتها للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥ الى ١٢ سنة وترعى إبداعاتهم ونموهم الفكري والإجتماعي، وذلك وفق أسس وأهداف نابغة من منطلقات المشروع التنموي للشارقة، والهادف الى تأصيل الهوية الثقافية وتكوين الفكر العلمي المبدع وتنمية الحس والتشجيع على التعبير التفائني وتنمية الوجدان والذوق الجمالي.

وأصدر صاحب السمو حاكم الشارقة في نوفمبر ١٩٩٥ مرسوماً أميرياً بإنشاء المجلس الأعلى للطفولة بهدف تطوير وتمييق الجهود المبذولة لرعاية الطفل. وتُنظّم دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة سنوياً عدداً من الأنشطة الثقافية والفنية من بينها مهرجان الفنون الوطني ويشتمل على العديد من الفعاليات الثقافية والفنية والأدبية، التي تشمل أنشطة نوعية متخصصة كالتشكيل والتراث والأدب وأيام الشارقة المسرحية والتي تعتبر من أهم الفعاليات التي انطلقت في الشارقة لبلورة تجارب المسرح المحلي، واهتمّت الدائرة بالفنون التشكيلية وانطلق في ابريل ١٩٩٣ أول بينالي للفنون، والذي شكّل نقلة نوعية في مسيرة العمل التشكيلي في الإمارات، وأكد مكانة الشارقة الثقافية والفنية على الصعيدين العربي والدولي حيث يشارك فيه سنوياً الكثير من الدول العربية والأجنبية بمجموعة من كبار الفنانين التشكيليين فيها.

ونظّمت الدائرة خلال العام ٢٠٠١ أكثر من ٩٣٦ فعّالية، شملت المعارض والمحاضرات والأمسيات الشعرية والموسيقية والعروض المسرحية والسينمائية وحلقات البحوث بالإضافة الى برامج متنوعة للأطفال. وأصدرت منذ العام ١٩٩٣ وحتى شهر ابريل من العام ٢٠٠٢ أكثر من ٢٩٦ إصداراً. ويوجد بإمارة الشارقة ١٦ متحفاً علمياً وتراثياً وثقافياً، بلغ عدد زوّارها في العام ٢٠٠١ نحو ٤٣١ ألفاً و١٦٠ زائراً.

وافتح صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٢، بحضور سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة، الدورة الحادية والعشرين لمعرض الشارقة الدولي للكتاب، بمشاركة أكثر من ٩٠٠ دار نشر عرضت ما يزيد على ١٠٠ ألف عنوان من ٣٤ دولة عربية وأجنبية. ووجه صاحب السمو حاكم الشارقة بشراء كتب ومطبوعات بمبلغ مليون و٣٥٠ ألف درهم لرفد المكتبات بالمجلس الأعلى للأسرة والجمعيات الإجتماعية والمؤسسات والهيئات الثقافية. وأنجزت الدائرة الثقافية بالشارقة، في إطار خططها لتعزيز البنية الثقافية ونشر الثقافة

والعلوم في المجتمع، مكتبة الشارقة التي تضم أكثر من مليون عنوان، ومكتبة خورفكان العامة، ومكتبة كلباء العامة، بالإضافة إلى مجموعة من المكتبات المتخصصة في أدبية الفتيات ومتحف الفنون والمجلس الأعلى للطفولة والمندى الإسلامي وإدارة التراث والمكتبات المدرسية.

مركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة

تأسس مركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة في الثالث من شهر فبراير ١٩٨٦ بهدف جمع وتصنيف الكتب والمراجع والموسوعات والوثائق التاريخية والمخطوطات الخاصة بإمارة رأس الخيمة بصفة خاصة ودولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج بصفة عامة. كما يهتم المركز بعقد الندوات التاريخية التي تهتم الإمارة أو الدولة أو منطقة الخليج، إضافة إلى أنه يقوم بالعديد من الإصدارات أهمها سلسلة كتاب الأبحاث وهو يحتوي على الأبحاث المشاركة في الندوات التي يقيمها المركز.

وقد أعاد المركز خلال العام ٢٠٠٢ طباعة عدد من إصداراته المهمة من بينها كتاب عالم البحار العربي أحمد بن ماجد، وكتاب (حاوية الاختصار في أصول علم البحار)، وكتاب (الفوائد في أصول علم البحار والقواعد)، وكتاب (أحمد بن ماجد والملاحة في المحيط الهندي)، وكتاب (جزر الإمارات الثلاث ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة)، وكتاب (شركة الهند الشرقية البريطانية دورها في تاريخ الخليج العربي ١٨٥٨-١٦٠٠)، وكتاب (حالات الدهر)، ومجلدي (سلطنة هرمز العربية).

كما أنجز المركز طباعة ستة مجلدات تتضمن أبحاث الندوات التاريخية التي نظمها خلال الفترة من العام ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠٠٠، تحت عناوين (الإستعمار البرتغالي في الخليج العربي والعلاقة بين الخليج العربي وشرق إفريقيا)، و(الصّلات التاريخية بين منطقة الخليج العربي والدولة العثمانية)، و(العلاقات التاريخية بين الخليج العربي وشبه القارة الهندية)، و(أبحاث ندوة جزر السلام)، وأبحاث ندوة (تاريخ العلوم عند العرب).

ونظم المركز خلال العام ٢٠٠٢ عدداً من الأمسيات السياسية والعلمية والثقافية بعنوانين (القيم العربية بين طموحات الشعوب وتحديات الواقع)، و(جلفار من خلال المكتشفات الأثرية الجديدة)، و(الأُسرة المسلمة في مواجهة الغزو الإعلامي الفضائي)، و(الشباب المسلم بين الأصالة والمعاصرة).

وشارك المركز خلال العامين ٢٠٠١/٢٠٠٢ في ١٧ مؤتمراً ولقاءً علمياً وثقافياً داخل الدولة وخارجها، من بينها ندوة تطوير العلاقات العربية الإيرانية التي عُقدت في طهران، ومؤتمر تاريخ بلاد الشام الذي عُقد بجامعة دمشق، ومؤتمر لجان التضامن العربي في بيروت، وندوة الذكرى الخمسين لثورة يوليو، وندوة مركز الوثائق والبحوث التاريخية بأبوظبي، بالإضافة إلى تنظيم المركز عدداً من المحاضرات المحلية من بينها محاضرة في الكلية البحرية حول (الإستراتيجية البحرية في الخليج)، ومحاضرة في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية حول النهج السياسي لصاحب السمو رئيس الدولة. ويضمّ المركز مكتبة مركزية تحتوي على أمّهات المصادر والكتب والوثائق والموسوعات

والمراجع العربية والأجنبية التي تمّ تصنيفها طبقاً للقواعد والأسس العلمية وإدراجها في برنامج خاص بالحاسب الآلي، تسهياً للباحثين والدارسين للحصول على المعلومات المطلوبة بسهولة ويسر.

ويرتبط المركز بعلاقات تعاون علمي مع كافة مراكز الأبحاث والدراسات التاريخية والإنسانية والجامعات في الدولة وخارجها، حيث يتبادل معها الوثائق والمخطوطات والإصدارات بصورة دورية ومنظمة.

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

يُجسّد مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث نموذجاً جيداً لما يُمكن أن يُسهم به القطاع الخاص ورجال الأعمال في البُنْيَات الأساسية للدولة للإرتقاء بالمجتمع المدني فيها. وقد أسهم رجل الأعمال جمعة الماجد في البُنْيَة الثقافية بإنشاء هذا المركز الذي يولي اهتماماً كبيراً بالفكر والثقافة والتراث العربي والإسلامي وتجليته والتعريف به والإفادة منه، وتيسير السبل لدراسته وتحقيقه وخدمة الباحثين والمختصين بتمكينهم من وسائل البحث وتوفير مادته الموثقة.

وتضمّ مقتنيات مكتبة المركز ما يزيد على النصف مليون مادة ثقافية متنوعة من كتب تراثية وأخرى ترتبط بموضوعاتها بعالمنا المعاصر، ومن المخطوطات والرسائل الجامعية وأشكال أخرى موجودة على مصغرات فيلمية وأقراص، بجانب مجموعة كبيرة ومتنوعة من الدوريات القديمة والحديثة يزيد عدد العناوين فيها على ثلاثة آلاف عنوان ما بين دوريات قديمة صدرت وتوقفت وأخرى حديثة مستمرة، وذلك في مجالات متنوعة ترد إلى المركز من مختلف أرجاء العالم. وتتميّز هذه المواد الثقافية بتنوع لغاتها ما بين العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والفارسية.

ويعدّ قسم المخطوطات الذي تأسس في العام ١٩٨٧ العمود الفقري للمركز ويهدف إلى إقتناء المخطوطات والوثائق الأصلية والمُصَوَّرة ذات البُعد التاريخي والقيمة العلمية والمحافظة عليها وترميم المخطوطات التي تعرّضت لأي نوع من أنواع الإصابة ومعالجتها وخدمة العلماء والباحثين، وتوثيق علاقات التعاون مع المكتبات والمؤسسات العلمية ودور التراث داخل الدولة وخارجها. كما يضمّ القسم عدة شُعَب من أهمها شعبة الفهرسة التي تحتوي على ٨٨٠ فهرساً تقع في ١٢٤٤ مجلداً من أبرز مخطوطات المكتبات العالمية في ٥٢ دولة عربية وأجنبية.

وتَمّ خلال العام ٢٠٠٠ استحداث قسم مهمّ جداً وفريد من نوعه في العالم العربي والإسلامي وهو قسم ترميم ومعالجة المطبوعات النادرة من كتب ومجلات وخرائط، وافتتاح معمل لإستخراج الألياف (السييلوزية) النقية التي تستخدم بشكل كبير في ترميم المخطوطات والمطبوعات والوثائق.

ويرتبط مركز جمعة الماجد للثقافة والعلوم والتراث باتفاقية للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم منذ العام ١٩٩٢. كما أبرم العديد من الإتفاقيات مع مؤسسات ثقافية وعربية ودولية من بينها مكتبة الأسد الوطنية بدمشق ومركز الأبحاث (اريسكا) في

اسطنبول والهيئة العامة للكتاب بالقاهرة والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم بالرباط، والأكاديمية الروسية للدراسات الشرقية بموسكو، ومدرسة الشهيد المطهري للدراسات العليا في طهران، والهيئة العامة لدار الكتب الوثائق القومية بجمهورية مصر العربية.

مركز محمد بن راشد للتواصل الحضاري

يُعدُّ مركز محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع للتواصل الحضاري من أحدث المشروعات الثقافية الحضارية بدبي التي تهتم بإبراز أوجه النهضة الحديثة لدولة الإمارات، بالإضافة إلى دورها في التاريخ الإسلامي والعلاقات مع الشعوب قديماً وحديثاً. ويهدف المشروع إلى إطلاع أفراد الجاليات الأجنبية المقيمة والزائرة على مختلف الأنشطة الثقافية والإسلامية في الدولة وخاصة المبادئ الإنسانية في العقيدة الإسلامية. وقد أنشئ المركز إستجابة للدور الحضاري والموقع المهم لدولة الإمارات، الذي يُعدُّ نافذة للدولة على العالم الخارجي بهدف تقديم معلومات وشروحات من خلال الندوات والمحاضرات للزائرين الأجانب والراغبين في التعرف على مبادئ الإسلام وتاريخ الحضارة العربية والإسلامية، ويقدم المركز خدماته للدارسين والباحثين بعدة لغات وهو مُجهز بأحدث التقنيات والقاعات الخاصة بعرض الأفلام الوثائقية.

ندوة الثقافة والفنون

كرّم الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع ثلاثمائة وستين مواطناً ومواطنة من حملة الشهادات العليا (الدكتوراه والمجستير) وأوائل الجامعات والكليات والمعاهد وشهادة الثانوية العامة للعام ٢٠٠٢، وذلك في الإحتفال الذي نظّمته ندوة الثقافة والعلوم في ٤ يناير ٢٠٠٢ بمناسبة الدورة الخامسة عشرة لجائزة راشد للتفوق العلمي. وأعرب سموه عن ارتياحه لتزايد عدد حملة الشهادات العليا والمتفوقين من شباب الوطن وبناته، مؤكداً أن هذه القوافل من المتعلمين انما هي نتاج ما زرعه يد صاحب السموّ الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الذي أعطى من فكره وجهده وتوجيهاته فأجزل العطاء للوطن الغالي ولمواطنيه الذين عليهم واجب ردّ هذا الجميل بخدمة وطنهم ومجتمعهم والحفاظ على منجزاته والوفاء لقيادته.

وأسهمت ندوة الثقافة والعلوم منذ تأسيسها بدور بارز في تعزيز المسيرة العلمية والثقافية ورفدها بنشاط ثقافي متواصل من خلال تنظيم المواسم الثقافية والندوات والمعارض المتخصصة وطباعة الكتب ونشر العلوم والثقافة، بالإضافة إلى إصدار مجموعة من الكتب العلمية والأدبية وبعض الترجمات العالمية. وتُنظّم الندوة منذ إنشائها في العام ١٩٧٨ بصورة منتظمة سنوياً العديد من المحاضرات والندوات والمؤتمرات العلمية والثقافية والإقتصادية بالإضافة إلى تنظيمها سنوياً جائزة راشد للتفوق العلمي، وجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي. كما ينظم نادي الإمارات العلمي التابع للندوة دورات تدريبية منتظمة للشباب في مجالات الكمبيوتر وعلوم البيئة والالكترونيات والحاسب الآلي والخط العربي.

مؤسسة جائزة العويس

وافتح الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع، بحضور سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في ٨ يناير ٢٠٠٢ المقر الجديد لمؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية بدبي الذي يتكون من عشرة طوابق وبلغت تكلفته ٦٠ مليون درهم.

واحتفلت ندوة الثقافة والعلوم في نهاية شهر مايو ٢٠٠٢ بتكريم الفائزين بجائزة العويس للدراسات والإبتكار العلمي للمواطنين والمواطنين في دورتها الثانية عشرة. واختيرت جامعة الإمارات شخصية العام الثقافية، تقديرًا لدورها الكبير والبناء في المجال الثقافي. وتشمل الجائزة عدة محاور ثقافية واجتماعية وإدارية وتربوية وبيئية، إلى جانب مسابقة الشباب في المجالات العلمية والتربوية والاجتماعية، ومسابقة أفضل بحث ومسابقة أفضل عمل فني ويشمل الرسم والخط والتصوير.

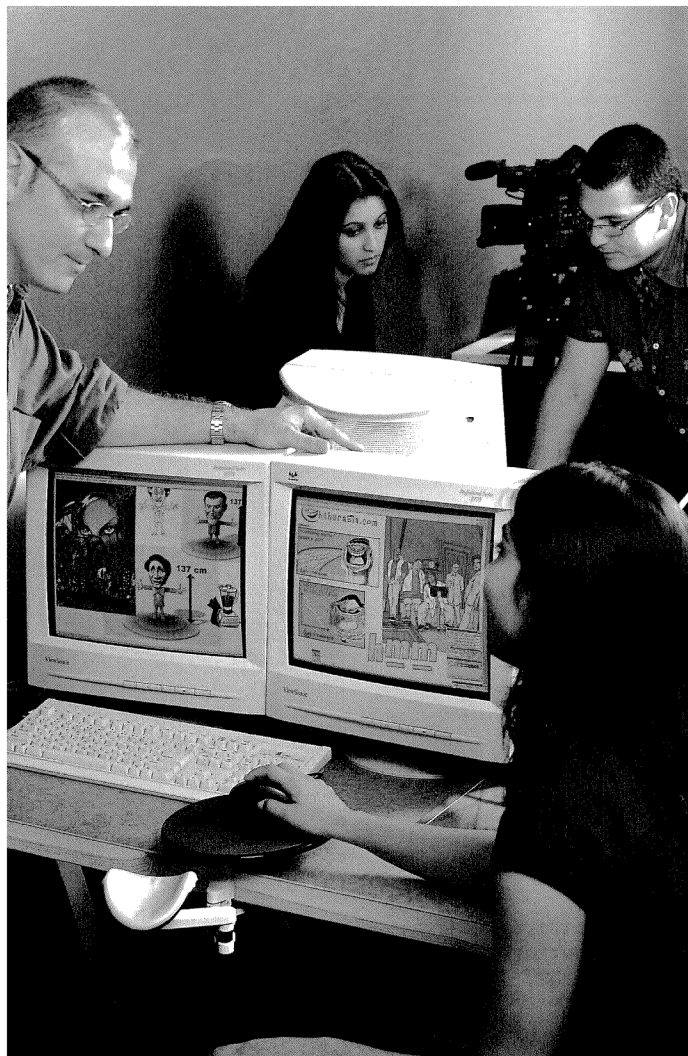
كما احتفلت مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية في شهر مارس ٢٠٠٢ بتكريم الفائزين بالجائزة في حقولها الخمسة في دورتها السابعة. ومنحت الجائزة مجلة (العربي) الكويتية جائزة الإنجاز الثقافي والعلمي للعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ تقديرًا لجهودها في مجال تغطيتها الشاملة لكثير من القضايا العربية والعالمية والمحاضرات والفكر والتراث والإبداع والفنون والآداب والعلوم الطبيعية والتقنية والبيت والأسرة وغيرها من مساهمات واعية ومنها العربي الصغير. وهاز بالجائزة في حقل الشعر الشاعر البحريني قاسم حداد، وفي حقل القصة والرواية والمسرحية مناصفة بين كل من زكريا تامر من سوريا ومحمد البساطي من مصر، وفي حقل الدراسات الأدبية والنقد الدكتور محسن جاسم الموسوي، وفي حقل الدراسات الإنسانية والمستقبلية الدكتور عبدالوهاب المسيري من مصر.

وقد أنشئت مؤسسة جائزة العويس الثقافية بمبادرة من صاحبها، المغفور له بإذن الله، الشاعر سلطان العويس في العام ١٩٨٨ بهدف تشجيع الشباب على البحث العلمي الجاد الذي يخدم قضايا المجتمع بدولة الإمارات وكذلك رعاية وتكريم الشخصيات العربية والإسلامية البارزة التي تسهم في العطاء الأدبي والثقافي والإنساني في الوطن العربي.

رواق عوشة بنت حسين الثقافي

خصّص رواق عوشة بنت حسين الثقافي الذي يُعدّ من المؤسسات الثقافية النشطة في دبي، جائزة الأم المثالية للعام ٢٠٠١ لأمهات الشهداء، وأسّس صندوقاً دائماً بمبلغ ٢٠٠ ألف درهم وفتح أبوابه للمساهمة للتبرع لأسر الشهداء في فلسطين. ويتضمن برنامج أنشطة الرواق بالإضافة إلى تنظيم جائزة الأم المثالية وأفضل قصيدة للأم سنوياً، الإهتمام بقضايا فئة المعاقين ويخصّص جوائز للمعاقين المبدعين.

ونظّم الرواق، من تموله الخاص، العديد من الأنشطة منها المحاضرات العلمية والثقافية والدينية والمؤتمرات، واستضاف عدداً كبيراً من الشخصيات الثقافية الفاعلة في الوطن العربي..



وقد نظم الرواق منذ تأسيسه في ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ أكثر من ٤٠ ندوة ومؤتمراً ومحاضرة وأمسية شعرية. وأصدر أربعة إصدارات وهي كتاب الشبيخة شمة بنت محمد بن خالد آل نهيان الذي خصص ريعه لصالح المعاقين، وكتاب (سوسيولوجيا العادات والتقاليد) للدكتورة موزة غباش، وكتاب (المخدرات وأثرها على القيم ومعايير السلوك بدولة الإمارات) وكتاب (تطور التكنولوجيا وتنمية المرأة الريفية والبدوية).

ويحتوي رواق عوشة بنت حسين الثقافي على مكتبة القراءة للجميع وجمعية الدراسات الإنسانية التي تهدف إلى تنشيط البحث العلمي في المجتمع ومعهد القراءة للجميع الذي يسهم في رفع المستوى التعليمي والثقافي في المجتمع وتشجيع الدارسين لإكمال دراساتهم الثانوية والجامعية والدراسات العليا.

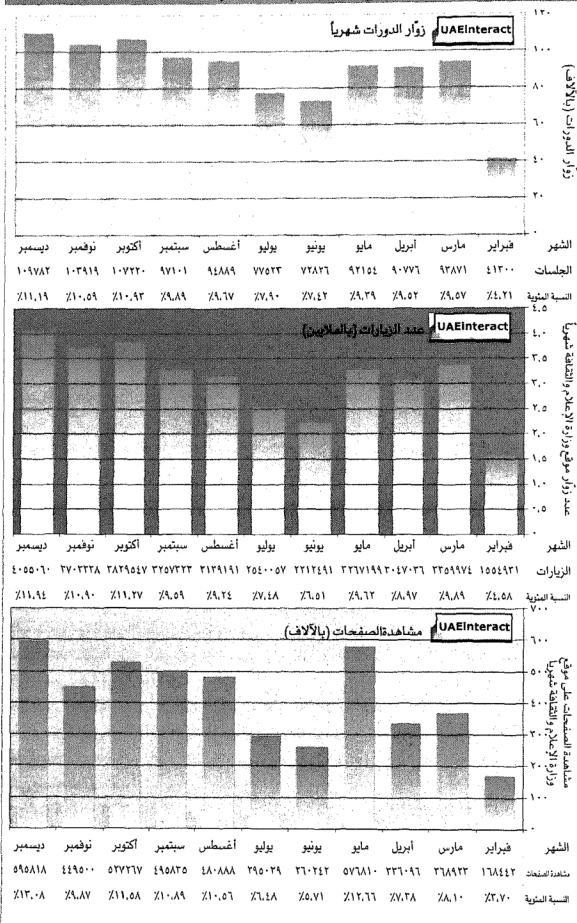
اتحاد كُتّاب وأدباء الإمارات

عمل إتحاد كتاب وأدباء الإمارات، الذي يتخذ من مدينة الشارقة مقراً رئيسياً له، على الإرتقاء بالمستوى الثقافي والتقني في الدولة، ورعاية الكُتّاب والأدباء والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ونشر إنتاجهم وتبني المواهب وتنشيط الحركة الثقافية في الدولة وإبرازها ونشرها على الصعيدين العربي والعالمي، من خلال توثيق العلاقات مع الإتحادات الإقليمية والدولية. ويتمتع الإتحاد بعضوية نشطة في إتحاد الكُتّاب العرب، وإتحاد كُتّاب آسيا وأفريقيا، ويرتبط بإتفاقيات تعاون ثنائي مع نحو ١٢ من الإتحادات العربية والدولية من أهمها: مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية في قطر، وإتحاد المؤرخين العرب، وأسرة أدباء الكويت، ورابطة إتحاد البحرين، وإتحادات الكُتّاب في اليمن وتونس والمغرب والجزائر وسوريا ولبنان، بالإضافة إلى إتحاد الكُتّاب الروس، وإتحاد كُتّاب فنزويلا. وأصدر الإتحاد منذ إنشائه في العام ١٩٨٤ نحو ٩٠ إصداراً من نتاج الأدباء والكُتّاب تراوحت بين الشعر والقصة والدراسات والنقد والتراث، إضافة إلى المحاضرات التي أقيمت في الملتقيات القصصية والروائية.

وشارك الإتحاد في العام ٢٠٠٠، بناءً على طلب من الإتحاد العام للأدباء والكُتّاب العرب بعدد من الروايات المحلية للنشر ضمن أفضل مائة رواية عربية. كما شارك في تحكيم عدة جوائز أدبية محلية، ونظم العشرات من الملتقيات التي أصبحت تمثل تقليداً ثقافياً اسبوعياً تترى الساحة الأدبية والثقافية، بالإضافة إلى نشاطه من خلال الندوات والأمسيات الثقافية التي يقيمها الإتحاد بمقره الرئيسي في الشارقة وفروعه في كل من أبوظبي ورأس الخيمة.

وأسهّم الإتحاد في عدة أنشطة ثقافية وفكرية داخل الدولة منها معارض الكتاب واللقاءات والمؤتمرات والندوات التي تنظمها المؤسسات والهيئات التي تعنى بالثقافة والأدب في الدولة. وشارك على الصعيد الخارجي خلال العام ٢٠٠٠ في إجتماع المكتب الدائم للإتحاد العام للأدباء والكُتّاب العرب الذي عقد بدمشق، وندوة حقوق الملكية الفكرية بالقاهرة. وأصدر الإتحاد، منذ العام ١٩٦٨، مجلة (شئون أدبية) التي توزع في عشرة بلدان عربية.

الجدول ١٧: إحصائيات مشاهدة موقع وزارة الإعلام والثقافة لعام ٢٠٠٢



رابطة أدبيات الامارات

أنشئت رابطة أدبيات الإمارات، التي تتخذ من أندية الفتيات بالشارقة مقراً لها، في شهر يناير عام ١٩٩٠ بهدف المساهمة في تنظيم الفعاليات والأنشطة الأدبية والثقافية، وإبراز دور المرأة في الإنتاج الثقافي والأدبي. وتصدر الرابطة دورية منتظمة باسم (أشربة) تُعنى بكتابات المرأة العربية وتقوم بتنظيم أمسيات شعرية وقصصية لكاتبات محليات أو عربيات مقيمات على أرض الدولة. كما نظمت الرابطة عدة ملتقيات من أهمها ملتقى (المرأة والصحافة في الإمارات) وأسبوع (ثقافة المرأة في الخليج) وملتقى (إطلالة نقدية على كتاب المرأة العربية).

وأعلنت الرابطة في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢ عن بدء المشاركة في مسابقتها الأدبية السنوية في مجال القصة القصيرة للناشئات في دورتها الثالثة والتي رصدت لها جوائز نقدية قيمة للفائزات بالمراكز الثلاثة الأولى. وأقامت الرابطة ضمن برنامجها الثقافي لشهر يونيو ٢٠٠٢ لقاءً فكرياً حول المرأة والإعلام. ونظمت خلال شهر إبريل ٢٠٠١ الملتقى الأدبي السنوي السابع تحت عنوان (نافذة على أدب الطفل) بحضور عدد من المشاركات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المعارض الخارجية

حصل جناح دولة الإمارات العربية المتحدة في معرض اكسبو ٢٠٠٠ بمدينة هانوفر الألمانية على المركز الأول من بين الدول المشاركة في المعرض البالغ عددها ١٥٤ دولة و٣٩ منظمة ومؤسسة عالمية، لتمييز تصميمه وعدد زواره الذي تجاوز خمسة ملايين زائر، يشكلون ٣٠ في المئة من إجمالي عدد زوار المعرض الذي بلغ ١٨ مليون زائر. وقد افتتح سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة يوم ٢٦ مايو ٢٠٠٠ جناح الإمارات في المعرض الذي استمر حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠.

وقد عبر تصميم جناح الإمارات عن الماضي العريق لدولة الإمارات وإرثها التاريخي والحضاري وتفاعل الإنسان فيها مع البيئة الطبيعية المحيطة به متسلحاً بمهاراته وإبداعاته وابتكاراته التقنية. كما جسّد بعروض متميزة ومتنوعة ما تحقّق على أرض الإمارات من تطور وتقدم في مختلف المجالات.

واختيرت دولة الإمارات عضواً تنفيذياً في هيئة المفوضين العامّين إضافة إلى ١٣ دولة أخرى من الدول المشاركة في معرض (إكسبو - ٢٠٠٠) وذلك تقديرًا للمشاركات الفورية في المعارض الدولية، من حيث المساحة وتنوّع المعارضات والبرامج التقنية والثقافية والفنية التي يستمتع بها الزوّار.

وشاركت دولة الإمارات في معرض القدس الذي نظّمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في بداية شهر أكتوبر ٢٠٠١ بمناسبة مرور عام على الإنتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وضمّ جناح دولة الإمارات الذي يعدّ أكبر الأجنحة المشاركة، العديد من الصور والمخطوطات واللوحات المصورة والمكتوبة والخراائط

والكتب والوثائق والأفلام الوثائقية وأشرطة الفيديو والأعمال التشكيلية التي تُجسّد الكفاح الفلسطيني وترصد أحداث الإنتفاضة.

وقد شاركت إدارة المعارض بوزارة الإعلام والثقافة على مدى ثلاثة عقود في أكثر من ٢٥٠ معرضاً عربياً وإقليمياً ودولياً، وذلك منذ مشاركتها لأول مرة في معرض إكسبو - اليابان في العام ١٩٦٨.

موقع الإمارات في "الإنترنت"

يُعتبر موقع دولة الإمارات العربية المتحدة على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) والذي تشرف عليه وزارة الإعلام والثقافة، أحد أهم قواعد المعلومات الإلكترونية عن الدولة التي تُشكّل مرجعاً مهماً لملايين الباحثين ورجال الأعمال والإعلام والمستثمرين والسياح في مختلف دول العالم.

وقد صنّف الموقع في العام ٢٠٠٢ ضمن أفضل ثلاثة مواقع عن دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل أجهزة البحث الرئيسية وهي (جوجل) و(ياهو) و(التافيسا). كما يعتبر أحد أكثر المواقع زيارة في شبكة الإنترنت العالمية بالنسبة للأشخاص الباحثين عن معلومات حديثة ويعتمد عليها عن دولة الإمارات العربية المتحدة.

واختارت الشبكة العالمية للإنترنت موقع وزارة الإعلام والثقافة واحداً من أفضل المواقع التي تحتوي على مواد تعليمية في الشبكة، لإحتوائها على معلومات علمية مهمة عن الحياة البحرية والكائنات والثدييات البحرية في الدولة.

وشهد موقع وزارة الإعلام على شبكة الإنترنت إقبالاً كثيفاً من مختلف دول العالم للإطلاع على آخر المنجزات التي تشهدها الدولة في مختلف المجالات، حيث بلغ عدد الزيارات للموقع خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠١ إلى أكتوبر ٢٠٠٢ أكثر من ٣٣ مليوناً و٨٨ ألف زيارة. وسجّل شهر ديسمبر ٢٠٠٢ أعلى رقم للزيارات إذ بلغ عدد المتصفّحين ٤ ملايين و٥٥ ألفاً و٦٠ متصفّحاً، وعدد الصفحات المقروءة ٥٩٥ ألفاً و٨٥٥ صفحة. وبلغ متوسط المدة التي يمضيها الزائر في المرة الواحدة ٥ دقائق ونصف دقيقة. واحتلّت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في قائمة أكثر المستخدمين للموقع برصيد بلغ ٤٠ في المئة من إجمالي الحركة في الموقع، تلتها الإمارات بنسبة ٧,٩٧ في المئة وألمانيا بنسبة ٦,٢٨ في المئة ثم بريطانيا بنسبة ٥,٤٢ في المئة.

وينتمي زوّار موقع الدولة على الشبكة العالمية للإنترنت إلى ١٣٠ دولة أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وكافة دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وشرق أوروبا وجنوب شرق آسيا وأستراليا وغالبية دول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط وعدد من الدول الأفريقية والعربية.

ويوفّر موقع الإمارات على شبكة الإنترنت أحدث المعلومات عن كافة الأنشطة الإقتصادية والتجارية والسياحية والرياضية والثقافية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى بعض الأرقام والحقائق عن الدولة والخدمات التي تقدّم الى رجال الأعمال والمستثمرين في مختلف أنحاء العالم. ويتم تحديث قاعدة المعلومات باستمرار لتزويد

ملايين الزوار للموقع حول العالم بآخر المستجدات في مجالات عديدة ومثيرة للإهتمام. ويعود اتساع دائرة زوّار موقع الدولة على الشبكة الدولية والذي يحمل الرمز (<http://www.uaeinteract.com>) الى التدفق المستمر والمتجدّد لكمية ضخمة من البيانات والمعلومات الخاصة بدولة الإمارات، والتي يتمّ تخزينها بقاعدة البيانات في أكثر من ١٠ آلاف موضع يمكن البحث عنها في الشبكة بإستخدام تاريخها أو موضوعها أو حتى بإدخال بعض الكلمات الرئيسية من الموضوع على المستطيل الخاص بخدمات البحث.

وكانت وزارة الإعلام والثقافة أدخلت منذ ١١ يوليو ١٩٩٨ اللغة العربية على شبكة (الإنترنت) لتصبح اللغات المستخدمة حالياً ست لغات هي: الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والبرتغالية، بالإضافة إلى العربية.

ويمكن الوصول الى موقع وزارة الإعلام والثقافة على العنوان التالي:

<http://www.uaeinteract.com>

العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

عملت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف على تطبيق أحكام الدستور الدائم للبلاد وتنفيذ القوانين الصادرة بموجبه، ليسط العدل وتأكيد سيادة القانون في المجتمع، والإلتزام بتطبيق نصوص مواد الدستور التي تنطلق من قاعدة أن العدل هو أساس الحكم، وحرصت الوزارة على نشر العدالة وبتّ الأمن والأمان والطمأنينة، وترسيخ المفاهيم السمة للدين الإسلامي الحنيف بين المواطنين والمقيمين، وإعلاء كلمة الحق وردّ الحقوق إلى أهلها، والقصاص من المعتدين على حقوق المجتمع وحرية الآخرين.

ويتكوّن الجهاز القضائي من قاعدتين قضائيتين هما القضاء الإتحادي الذي يشمل المحاكم الإتحادية في إمارات أبوظبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ويضمّ أكثر من ٥٥ محكمة ونيابة عامة باختلاف أنواعها ودرجاتها، بالإضافة إلى الهيئة القضائية في إمارة دبي.

وتعتبر المحكمة الإتحادية العليا قمة الجهاز القضائي وتضم بجانب رئيسها مجموعة من القضاة لايزيدون عن الخمسة يعيّنون جميعاً بمرسوم من صاحب السموّ رئيس الدولة وتختص هذه المحكمة بالفصل في المنازعات الدستورية ويحتسب القوانين الإتحادية إذا ما طعن فيها والتشريعات واللوائح عموماً وتفسير أحكام الدستور. وتعتبر أحكام هذه المحكمة نهائية وملزمة ولا تقبل الطعن فيها.

كما تختصّ المحاكم الإتحادية الإستئنافية بالنظر في طعون الإستئناف التي ترفع عن الأحكام الجائز إستئنافها قانوناً والصادرة من المحاكم الإتحادية الابتدائية ومن الهيئات القضائية المحلية بحسب الأحوال كما تنظر في المنازعات الأخرى وفق القوانين النافذة وتصدر أحكام هذه المحاكم من ثلاثة قضاة وتعتبر نهائية.

وقد أصدر صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في شهر سبتمبر ٢٠٠٠ قوانين إتحادية بإنشاء محاكم إستئنافية إتحادية في إمارتي عجمان والفجيرة ومدينة العين.

أما المحاكم الابتدائية فهي التي تنشأ في مدن الإمارات وتعتبر أولى درجات التقاضي وتختصّ بالنظر في قضايا المنازعات المدنية والتجارية والإدارية بين الإتحاد والأفراد والجرائم التي ترتكب ضمن حدود العاصمة الإتحادية باستثناء ما تختصّ بنظره المحكمة الإتحادية العليا.

كما تختص هذه المحاكم بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية والقضايا المدنية والتجارية وغيرها التي تنشأ بين الافراد وتستأنف أحكامها أمام المحاكم الإتحادية الإستئنافية.

القوانين الاتحادية

وأُنجزت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف منذ العام ١٩٧٢ وحتى نهاية العام ٢٠٠١ نحو ٤٨٥ قانوناً تُقنن جميع نواحي الحياة العامة، وتشكّل البنية التشريعية الأساسية للدولة.

وأقرّت اللجنة الوزارية للتشريعات التي يرأسها معالي وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف خلال العام ٢٠٠١ ثمانية من مشاريع القوانين الاتحادية من أهمها مشروع قانون العقوبات، ومشروع قانون تجريم غسيل الأموال الناتجة عن نشاط غير مشروع، ومشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ومشروع قانون الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس، وقانون إنشاء هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتسمى وزارة العدل إلى توطين مهنة المحاماة حيث بلغ عدد المواطنين المقيدين بجدول قيد المحامين المشتغلين أمام المحاكم الاتحادية ٢٠٢ محامياً في العام ٢٠٠٢ يمثلون نسبة ٦٥ في المئة من إجمالي عدد المحامين المقيدين.

معهد التدريب والدراسات القضائية

ووافق مجلس الوزراء في ٩ سبتمبر ٢٠٠٢ على مشروع قانون بإنشاء معهد للتدريب والدراسات القضائية في الدولة يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية. واهتمت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بتدريب وتأهيل الكوادر المواطنة في مجال القضاء والنيابة العامة، وأنشأت معهد التدريب والدراسات القضائية الذي خرج حتى نهاية العام ٢٠٠١ أكثر من ١١١ عضواً من أعضاء الهيئة القضائية والنيابة العامة، من خلال تسع دورات نظّمها المعهد. كما نظّم المعهد دورات لتأهيل أعضاء النيابة العامة الذين يتقرر نقلهم إلى المحاكم للعمل كقضاة وأعوان للقضاة بمحاكم عجمان وأبوظبي والعين، وكذلك للمعلمين وأمناء السرّ وموظفي السجلات وأموري الضبط القضائي. وخرج المعهد القضائي بدبي حتى ١٢ نوفمبر ٢٠٠١ خمس دفعات من الدارسين فيه من خريجي كليات الشريعة والقانون الذين يتمّ تأهيلهم ليكونوا قضاة وأعضاء في النيابة العامة. واحتفل المعهد العالي للعلوم القانونية والقضائية بدبي في شهر نوفمبر ٢٠٠١ بتخريج الفوج الرابع الذي يضم ١٨ خريجاً ليصبح بذلك عدد الذين تخرجوا من المعهد منذ افتتاحه في العام ١٩٩٦ نحو ٥٣ خريجاً.

قانون لجان التوفيق والمصالحة

وبدأ العمل في مطلع شهر يناير ٢٠٠٠ بالقانون الاتحادي الخاص بإنشاء لجان التوفيق والمصالحة بالمحاكم الاتحادية الذي أصدره صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ويهدف إلى تخفيف الضغط على المحاكم وسرعة إنجاز القضايا. وينصّ القانون على أن تُنشأ في مقرّ كل محكمة اتحادية إبتدائية مدنية أو شرعية، لجنة أو أكثر تُسمى (لجنة التوفيق والمصالحة) تُشكّل برئاسة أحد القضاة وعضوية اثنين من أعضاء

السلطة القضائية أو من ذوي الخبرة المشهود لهم بالحيادة والنزاهة، ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد إختصاصها المكاني، قرار من وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف. وتختص هذه اللجان بتسوية المنازعات المدنية والتجارية أياً كانت قيمتها، وكذلك المنازعات غير المُقدَّرة القيمة بطريقة الصلح خلال ثلاثين يوماً على الأكثر، يجوز مدّها لمدة أخرى مماثلة باتفاق الطرفين أو بقرار من رئيس اللجنة. وقد أنجزت هذه اللجان في المحاكم الشرعية في أبوظبي والعين والشارقة وأم القيوين وعجمان والفجيرة خلال الفترة من الأول من مايو ٢٠٠١ وحتى ٣٠ أبريل ٢٠٠٢ أكثر من ١٩١٢ قضية.

واستحدثت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف قسمًا خاصاً في المحاكم الابتدائية بدائرة القضاء الشرعي بأبوظبي والعين هو (قسم التوجيه الأسري) يكون تحت إشراف قاضٍ مختص وتُحال إليه قضايا الطلاق والنزاعات الأسرية بكافة أنواعها، حيث يتولى مناقشة المتنازعين ومحاولة الصلح والتوفيق بينهما وفقاً للقواعد الشرعية. وتم استحداث هذا القسم بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، حرصاً من سموه على حماية الأسرة مما يهددها من الضياع نتيجة ما تستغرقه هذه القضايا من وقت طويل أمام المحاكم وما يترتب على ذلك من تشريد الأولاد وانحرافهم، الأمر الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على المجتمع وأمنه. وتنجح قسم التوجيه الأسري في المحاكم الشرعية في أبوظبي والشارقة والعين في تسوية ١٧٢٩ قضية من بداية شهر يناير وحتى نهاية شهر ديسمبر من العام ٢٠٠١.

الشئون الإسلامية والأوقاف

عمل قطاع الشئون الإسلامية والأوقاف على حماية المنجزات التي حققتها دولة الإمارات بوقاية المجتمع من العادات الدخيلة والظواهر السلبية التي قد يفرزها الإنفتاح على العالم من خلال تكثيف الوعي بين المسلمين للتمسك بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف، مستخدمة في ذلك المساجد ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والثقافية والتوجيهية. ويشرف قطاع الشئون الإسلامية والأوقاف على ٣٠٥٠ مسجداً يعمل فيها ٣٧٩٠ من الخطباء والأئمة والمؤذنين. واستضافت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف على نفقة صاحب السمو رئيس الدولة خلال العقد الماضي، ألفاً و٥٧٠ من كبار العلماء في العالم الإسلامي، ألقوا نحو ١٢٦ ألف محاضرة ودرساً في مساجد الدولة. ودعا صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة عند استقباله علماء المسلمين في أبوظبي يوم ٢١ نوفمبر ٢٠٠١ إلى الدعوة إلى كل ما يحبه ويرضاه المولى عز وجل، وبذل كل جهد ممكن من أجل نشر الدعوة الإسلامية على الأسس الصحيحة للدين الإسلامي الحنيف، وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام الذي يقوم على الرحمة والمحبة والتسامح، ولا يعرف التطرف والعنف الذي يمارسه الإرهابيون، والإسلام منه براء. ويتواصل العمل في إنجاز مسجد الشيخ زايد الكبير في أبوظبي الذي يتكلف نحو ١,٥ مليار درهم ويتسع لنحو ٣٢ ألف مُصل، ويتوقع أن تنتهي دائرة الأشغال من إنجازها في العام ٢٠٠٣.

ويضم المسجد مركزاً إسلامياً يشتمل على متحف للموروثات الإسلامية وقاعات خاصة لعرض الفنون الإسلامية والوثائق التاريخية ومراكز لتعليم القرآن الكريم. وافتتح خلال شهر رمضان ٢٠٠١ أربعة مساجد تمّ انشاؤها في كل من إمارات رأس الخيمة وأم القيوين وعجمان والفجيرة على نفقة صاحب السموّ رئيس الدولة، حيث تبلغ سعة كل مسجد ٢٥٠٠ مُصل. وحرصت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف على إحياء الدور الحضاري للوقف وتميمته وتعظيم إسهاماته في تحقيق المطالبات الدينية والاجتماعية والإنسانية، وأصدرت في العام ٢٠٠٠ قانون الهيئة العامة للأوقاف لتعزيز الجهود بين العمل الرسمي والمجهود الشعبي في مجال إحياء سنة الوقف. وتدير الوزارة ٢٩٦ عقاراً لصالح الأوقاف.

مشروع زايد لتعليم القرآن

وأنجزت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف مشروع زايد لتحفيظ القرآن الكريم، الذي يحظى بالريادة على مستوى الوطن العربي والعالم الإسلامي. ويبلغ عدد الذين استفادوا من هذا المشروع منذ إنشائه قبل ١٧ عاماً، أكثر من ٦٦٨ ألفاً و ٢٦٠ طالباً وطالبة. وتوسّعت الوزارة في إنشاء المراكز الخاصة بتعليم وتحفيظ القرآن الكريم وعلوم القرآن والسنة، فأنشأت المراكز الدائمة التي التحق بها ما يزيد على ٥٦ ألفاً و ٢٦٠ طالباً، كما افتتحت في ٢٧ يونيو ٢٠٠١ ألف مركز صيفي بالمساجد استوعبت خلال العام ٢٠٠٠ أكثر من ١٢ ألف طالب. وأولت الوزارة شئون المرأة اهتماماً بالغاً فقامت بتعيين عدد من الواعظات المواطنات الحاصلات على مؤهلات عالية في علوم الشريعة، ليقمن بمهمة توعية وتنقيف النساء وتعليمهن أمور دينهن من خلال المحاضرات والدروس التي تُلقى في المؤسسات الاجتماعية والمدارس والجمعيات، ومرافقة بعثة الحج الرسمية ليوضحن للنساء شعائر الحج ومناسكها. واهتمت الوزارة بتنظيم شئون الحج والعمرة وحماية حقوق الحجاج والمقاولين. وأصدر مجلس الوزراء قرارين تنظيميين ينظّم الأول مهنة مقاولي الحج والعمرة ويحدّد رسومها وشروطها وشروط إصدار تراخيصها. ويقضي الثاني بتشكيل لجنة دائمة لتنسيق شئون الحج والعمرة وإستحداث إدارة للحج كوحدة تنظيمية في الهيكل التنظيمي لوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف للإشراف على مقاولي الحج وتسهيل أداء الحجاج من الدولة لمناسك الحج والعمرة. وأشرفت الوزارة على امتداد ٢٧ عاماً الماضية على سفر ٤٣٦ ألف حاج و١٣٣ مقاولاً من خلال البعثة الرسمية التي تُسيّرُها الوزارة كل عام للإطمئنان على تقديم أفضل الرعاية والخدمات لحجاج بيت الله الحرام من مواطني الدولة والمقيمين بها.

جائزة دبي الدولية للقرآن

اختارت اللجنة المنظمة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في دورتها السادسة الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي شخصية العام الإسلامية ٢٠٠٢ تقديراً لجهوده البناءة في خدمة الإسلام والمسلمين ورؤاسته لرابطة الجامعات الإسلامية.

كما كرم الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع في الإحتفال الذي أقيم بهذه المناسبة في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢ بدبي، ٦٤ متسابقاً من حفظة القرآن الكريم من مختلف دول العالم الإسلامي.

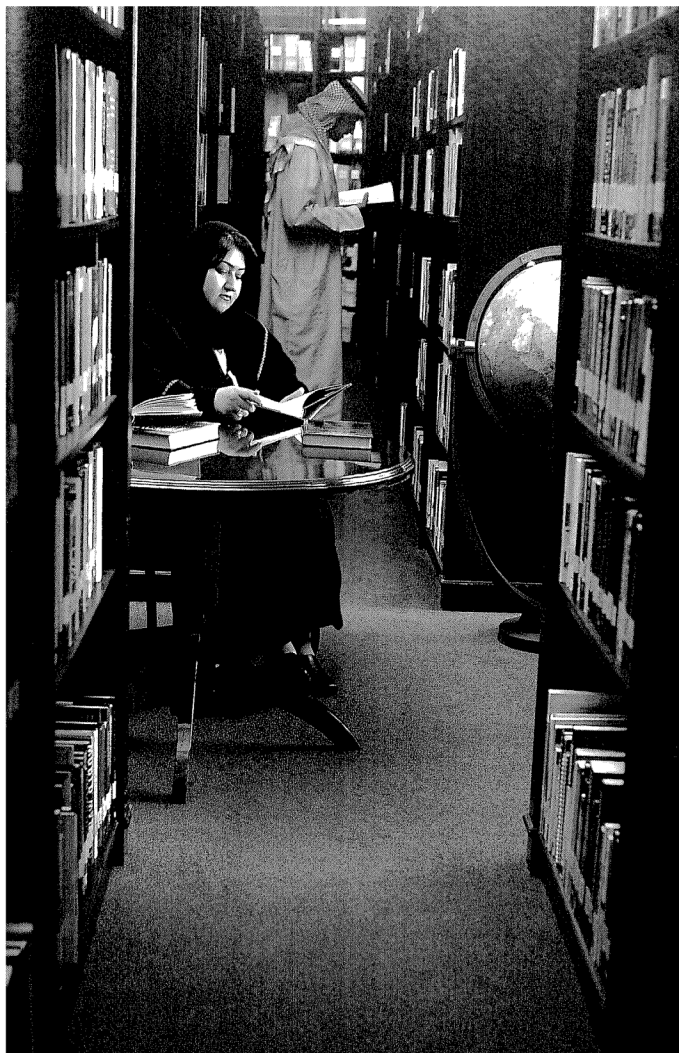
واستحدثت جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم فرعاً جديداً أطلق عليه فرع تحفيظ القرآن الكريم لنزلاء السجون من المواطنين والمقيمين من الذكور والإناث، بهدف غرس الوازع الديني في نفوسهم حيث سيتم تخفيف العقوبة ١٥ عاماً لحافظ كامل القرآن و ١٠ أعوام لحافظ ٢٠ جزءاً وخمس سنوات لحافظ خمسة أجزاء من القرآن الكريم. واحتفل يوم ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢ بتكريم أول دفعة من حفظة القرآن الكريم تتكون من ١٢ نزيراً بالسجن المركزي بدبي.

ومنح صاحب السموّ الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة في إحتفال أقيم في الرياض في ٩ مارس ٢٠٠٢، جائزة الملك فيصل العالمية الرابعة للعام ٢٠٠٢ تقديرأ لجهوده في خدمة الإسلام.

المراكز الإسلامية في الخارج

وامتدّ النشاط الإسلامي لدولة الإمارات في الخارج لدعم العمل الإسلامي المشترك وإنشاء المؤسسات الثقافية لنشر الإسلام، وسدّدت دولة الإمارات حصتها للعام ٢٠٠١ في منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في بنجلاديش. وافتتح في العاصمة الصينية بكين يوم ١٨ مايو ٢٠٠٠ مركز الإمارات العربية المتحدة لتدريس اللغة العربية والدراسات العربية والإسلامية، والمقام بجامعة الدراسات الأجنبية في بكين. وقد تبرّع صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ببناء هذا المركز خلال زيارته لجمهورية الصين الشعبية في شهر مايو من العام ١٩٩٠، انطلاقاً من إيمان سموه بأهمية الدور الإيجابي والبناء الذي تلعبه الثقافة في تقوية عرى التفاهم وتعزيز العلاقات وتعميق التعاون بين الأمم والشعوب.

وأنشأت دولة الإمارات بالتعاون مع ليبيا (الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الإسلامية والثقافية في إفريقيا) بهدف دعم الوجود الإسلامي في هذه المناطق، حيث أقامت الهيئة عدة مراكز ثقافية إسلامية في كل من بوروندي ورواندا والتوجو والنيجر ومالي، تتوفر فيها برامج تعليم نظامية أكاديمية ومستوصفات علاجية للسكان في هذه الدول. كما أنشأت صندوق إحياء التراث المشترك بين الإمارات والمغرب، الذي يهدف الى إحياء التراث الإسلامي والحفاظ على كنوزه العلمية الثمينة، حيث قام الصندوق بطبع ونشر المئات من كتب التراث الإسلامي التي كانت في الخزائن الملكية المغربية، وتم توزيعها على العالم الإسلامي. وساهمت الدولة في إنشاء خمسة مراكز إسلامية في جنوب وغرب السودان بالتعاون مع منظمة الدعوة الإسلامية، بالإضافة الى إنشاء المركز الإسلامي الإفريقي في الخرطوم بالتعاون مع مصر والمغرب ودول مجلس التعاون، وهو مركز إسلامي على مستوى القارة الإفريقية، تحول الآن الى الجامعة الإسلامية الإفريقية.



النّهضة النسائية

حقّقت المرأة في دولة الإمارات، بمناصرة ودعم صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وإخوانه أصحاب السموّ أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات، مكانة مرموقة في المجتمع، وأصبحت تنهض بمسؤولياتها كاملة إلى جانب الرجل في مختلف مجالات العمل، من خلال إسهامها النشط في التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة والتكافؤ في الحقوق والواجبات، وفي إطار من الإلتزام بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والشريعة الإسلامية السمحاء، والعادات والتقاليد المتوارثة.

كما حققت المرأة بمثابرة وجهود قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة، سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام مكاسب كبيرة سبقت بها الكثير من نساء العالم من أهمها إقرار التشريعات التي تكفل حقوق المرأة الدستورية وفي مقدمتها حق العمل والضمان الاجتماعي والتملك وإدارة الأعمال والأموال والتمتع بكافة خدمات التعليم بجميع مراحلها والرعاية الصحية والاجتماعية والمساواة في الحصول على الأجر المتساوي في العمل مع الرجل، إضافة إلى إمتيازات وإجازة الوضع ورعاية الأطفال التي تضمّنها قانون الخدمة المدنية الجديد الذي يقضي بمنح المرأة شهرين إجازة وضع براتب كامل، وشهرين لحضانة الأطفال بنصف راتب، وشهرين بدون راتب بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة.

وقد أكد صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في أكثر من مناسبة أن المرأة أثبتت جدارتها وقدرتها على الإنجاز في كل مجال وموقع تواجدت فيه. ويقول سموه في هذا الخصوص.. "إن ما حققته المرأة في دولة الإمارات خلال فترة وجيزة، يجعلني سعيداً ومطمئناً بأن ما غرسناه بالأمس بدأ يؤتي ثماره.. ونحمد الله أن دور المرأة في المجتمع بدأ يبرز ويتحقق لما فيه خير أجيالنا الحالية والقادمة".

المرأة والعمل السياسي

وأكدت قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام في أحاديث مهمة لمجلة (هي) السعودية وصحيفة (الصباح) التونسية في شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٢.. "أن المستقبل السياسي للمرأة في الإمارات وعد ويبشر بكل الخير في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السموّ رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الذي يؤكّد أهمية العمل السياسي للمرأة ويقدم دعماً قوياً لطموحها وأحقيّتها في تولّي وشغل المناصب الكبرى في كافة المجالات". وقالت سموها.. "أن الوقت قد حان لتصبح المرأة عضواً في المجلس الوطني الاتحادي.. فهي نصف المجتمع ولا بدّ أن تشارك مع أخيها الرجل مشاركة حقيقية وفعالة في عملية التنمية، لأن الوطن في حاجة إلى جهود كافة أبنائه".

وأعلنت أن الاتحاد النسائي سيرشح عدداً من القيادات النسائية المتميزة في أبوظبي لعضوية المجلس الوطني الاتحادي.

وكانت المرأة قد حققت إنجازاً بارزاً خلال العام ٢٠٠١ بتمثيلها في المجلس الإستشاري الوطني لإمارة الشارقة بخمسة أعضاء من السيدات في أول مشاركة نسائية في العمل البرلماني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد أكدت سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام أن هذه المشاركة تمثل مرحلة مهمة نحو دخول المرأة مجالات العمل السياسي والمجلس النيابي الاتحادي في المستقبل القريب، وقالت سموّها في حديث لمجلة (المرأة اليوم) في ١٢ أكتوبر ٢٠٠١: "إن هذه الخطوة سوف تتبعها بإذن الله تعالى، خطوات أخرى مماثلة تضع الأساس لمشاركة المرأة في العمل السياسي".

الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة

دشّنت قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام في إحتفال كبير يوم ١١ ديسمبر ٢٠٠٢ بحضور سموّ الأميرة بسمة بنت طلال السفيرة الفخرية وممثلة منظمة الأمم المتحدة لتنمية المرأة، الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأعلنت بدء العمل بها، وقالت سموّها في كلمة في الإحتفال ألقاها نيابة عنها سعادة نورة السويدي مديرة الاتحاد النسائي العام أن إعداد وإنجاز هذه الإستراتيجية يجسّد حرص القيادة السياسية على دعم السياسات والبرامج التخطيطية الهادفة الى النهوض بالأسرة على وجه العموم والمرأة على وجه الخصوص. وقالت ان الإستراتيجية تمثل نقلة نوعية ومرحلة جديدة في النهضة النسائية بدولة الإمارات أكثر طموحاً وتطلّعاً لمواكبة الألفية الجديدة بعزيمة قوية وآليات عمل فاعلة.

وأوضحت أن الإستراتيجية تحدد الأهداف الوطنية المرجوة وتضع الآليات اللازمة لتنفيذها بما يعزّز دور المرأة ومشاركتها الإيجابية في جميع ميادين الحياة وتأصيل دورها في التنمية، منوهةً إلى أن الإستراتيجية ترتكز على دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تضمّن نصوصه العديد من المواد الخاصة بحقوق المرأة.

ووصفت سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الإستراتيجية بأنها أضخم إنجاز تحقّقه مسيرة الاتحاد النسائي العام على مدى نحو ربع قرن من العمل الدؤوب والجهد المتواصل للنهوض بالمرأة وتعزيز حضورها ودورها في خدمة المجتمع. وأعربت عن غيبتها واعتزاها في أن تكون دولة الإمارات أول دولة في المنطقة تدشّن هذه الإستراتيجية التي تواكب إستراتيجيات ومنهاج العمل الدولي للنهوض بالمرأة، وتأتي إستكمالاً لخطة العمل الوطنية للمرأة في دولة الإمارات والتي سبق أن أقرها الاتحاد النسائي العام في العام ١٩٩٩. وترتكز الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في الإمارات، التي شارك في إعدادها الاتحاد النسائي العام وفرق وطنية من كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدولة وخبراء من منظمة الأمم المتحدة لتنمية المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على دستور دولة الإمارات العربية المتحدة وما ورد فيه من بنود ومواد تتضمن حقوقاً عديدة للمرأة في مختلف المجالات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهدف الى دعم خيوط النسيج الإجتماعي

للإبقاء على قوة وترابط العلاقات الاجتماعية في كافة المجالات عامة وفي المجال الأسري على نحو خاص، وتحقيق المزيد من المنجزات خاصة في المجالات الاقتصادية للإبقاء على الزيادة في معدلات الإنتاجية وذلك عن طريق تنويع الأنشطة الاقتصادية ودعم العملية التعليمية بمجالاتها المختلفة بما يؤدي إلى الاستثمار الفعال للموارد البشرية، والحفاظ على الهوية المجتمعية من خلال التأكيد على التمسك بمضامين الثقافة العربية الإسلامية والحفاظ على معالمها فكرياً وعملاً وتطبيقاً.

وتتلخص مجالات الإستراتيجية الوطنية في ثمانية محاور رئيسية وهي.. المرأة والتعليم والمرأة والإقتصاد والمرأة والعمل الإجتماعي والمرأة والإعلام والمرأة والتشريعات والمرأة واتخاذ القرار والمرأة والبيئة والمرأة والصحة.

قمم المرأة العربية

تُعقد القمة الثالثة للمرأة العربية بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر نوفمبر من العام ٢٠٠٤ بمدينة أبوظبي، تلبية لدعوة من قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام.

وقد شارك الاتحاد النسائي العام بفعالية في قمة المرأة الأولى التي عُقدت في القاهرة في العام ٢٠٠٠ والقمة الإستثنائية للمرأة العربية التي عُقدت في القاهرة أيضاً في العام ٢٠٠١ وقمة المرأة العربية الثانية التي عُقدت بالعاصمة الأردنية عمان يومي ٢ و٣ نوفمبر ٢٠٠٢، التي أقرت التوصيات والقرارات التي أصدرها منتدى المرأة والإعلام الذي استضافه الاتحاد النسائي العام في مدينة أبوظبي يومي ٢ و٣ فبراير ٢٠٠٢. كما أقرت القمة (إعلان أبوظبي) الصادر عن المنتدى والذي حدد أربعة محاور قومية، إجتماعية وقانونية ومهنية وفكرية، لدعم عمل المرأة في مجال الإعلام. واعتمدت قمة عمان استراتيجية النهوض بالمرأة العربية وإنشاء صندوق عربي لدعم المرأة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي الصهيوني المتواصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد حرصت قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام على مخاطبة هذه القمم ودعوتها الى وضع إستراتيجيات لتطوير وضع المرأة وتعزيز دورها في المجتمع وتنمية مهاراتها للمشاركة في كافة ميادين العمل الوطني ومواقع صنع القرار. كما حرصت سموها في خطابها الى هذه القمم على الدعوة الى دعم الدور النضالي للمرأة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وتخفيف معاناتها في مواجهة أوضاع الاحتلال والحصار إلى أن تحصل على حقوقها الوطنية المشروعة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وشاركت وفود الاتحاد النسائي العام إلى هذه القمم في لجانها المختلفة وأعمالها التحضيرية وفي المداولات والمناقشات العامة. وقدم وفد دولة الإمارات إلى مؤتمر قمة عمان برئاسة سعادة نورة السويدي مديرة الاتحاد تقريراً موجزاً إلى المؤتمر تناول مسيرة الاتحاد النسائي العام ومنجزاته على الصعيدين الوطني والخارجي، وذلك منذ تأسيسه في العام ١٩٧٥.

مؤتمر المرأة من أجل السلام

كما شارك الإتحاد النسائي العام، بتوجيهات سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد في مؤتمر المرأة من أجل السلام الذي عُقد بمبادرة من السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس جمهورية مصر العربية بمدينة شرم الشيخ يومي ٢١ و٢٢ سبتمبر ٢٠٠٢ بهدف انشاء حركة نسائية دولية تحشد طاقات المرأة وجهودها من أجل صنع السلام العالمي. وشارك في المؤتمر نحو مائة شخصية من المنظمات النسوية العربية والأجنبية وممثلون من الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية. وقد أكدت سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك في كلمتها إلى هذا المؤتمر التي ألقته سعادة نورة السويدي مديرة الإتحاد النسائي العام، دعم دولة الإمارات لجهود عقد مؤتمر دولي في العام ٢٠٠٤ من أجل السلام العالمي. وأعلنت استعداد الإتحاد النسائي العام للمساهمة في تعزيز دور هذه الحركة بكل الإمكانيات التي تمكّنها من العمل الجدي لنشر ثقافة السلام وتوفير الحياة الكريمة الآمنة المستقرة للبشرية في كل مكان في العالم. وشارك وفد الإتحاد النسائي العام في مجموعات العمل الثلاث للمؤتمر والمداخلات التي سادت مناقشاته العامة، وأكّد أن دولة الإمارات، انطلاقاً من مواقفها المبدئية المساندة لقضايا السلام والعدل في العالم، يسعدها تبني هذا المشروع تأكيداً لمشاركتها في كل الجهود العالمية المختلفة لرفع المعاناة عن البشرية والقضاء على النزاعات والخلافات المسببة للحروب.

منتدى المرأة والإعلام

وافتتحت قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام في ٢ فبراير ٢٠٠٢ منتدى المرأة والإعلام الذي عقد تحت شعار (نحو فضاء إعلامي متفاعل)، وشارك في المنتدى الذي نظّمه الإتحاد النسائي العام بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمجلس القومي للمرأة في مصر ومؤسسة الحريري في لبنان، نخبة من رائدات العمل النسائي والأكاديميات والباحثين والإعلاميات وممثلين من المنظمات النسائية العربية والإقليمية والدولية.

وناقش المنتدى نحو ٢٠ بحثاً وورقة عمل تركزت حول صورة المرأة في وسائل الإعلام العربي وواقع الممارسة المهنية للمرأة في الإعلام والتحديات الاجتماعية التي تواجهها، واستعرض عدة تجارب حول الممارسة الإعلامية للمرأة في الوطن العربي، بالإضافة إلى إقرار ميثاق إعلامي عربي خاص بالمرأة وإصداره (إعلان أبوظبي) الذي حدد أربعة محاور رئيسية لدعم عمل المرأة في الإعلام.

مهرجان الأسرة العربية

وشهدت قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة، سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام في الأول من شهر فبراير، مهرجان يوم المرأة العربية، الذي سبق انعقاد المنتدى، وأقيم بأرض المعارض الدولية بأبوظبي. وافتتحت سموها، على هامش

المهرجان، معرض الأسر المنتجة في دورته الخامسة تحت شعار (يد صانعة .. مستقبل آمن) بمشاركة ٢٢٢ أسرة من الإمارات والدول العربية. وقد عبّرت سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك في كلمتها في المهرجان عن تطلّعها لأن يكون هذا الاحتفال حدثاً متميزاً ومستمرّاً، يعبر عن طموحات المرأة في وطننا العربي الكبير ويحقق آمالها في حياة مستقرة سعيدة، وبما يسهم في تعزيز دورها الأساسي في بناء مجتمعها ومشاركتها الفاعلة في تنميته الشاملة. ودعت سموّها الى رفع شعار امرأة عربية بمستوى العصر والطموح والتحدى. وكرّمت سموّها في المهرجان ١٨ من رائدات ورموز العمل النسائي العربي، بمنحهن وسام زايد، وفي مقدمتهن من دولة الإمارات الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي حرم صاحب السموّ حاكم الشارقة، ومن مصر السيدة سوزان مبارك، ومن المغرب الأميرة للا حسناء، ومن جزر القمر السيدة عنبر غزالي، ومن سلطنة عمان صاحبة السعادة زكية حمد البوسعيدى. كما كرّمت سموّها ١٤ من الرائدات العربيات وحصلن على وشاح الاستقلال. وكرّمت سموّها أيضاً الأسر الخمسة الفائزة بجائزة الشيخة فاطمة بنت مبارك للأسرة المثالية في دورتها الخامسة.

منجزات الاتحاد النسائي العام

افتتحت قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام على هامش الإحتفال بتدشين الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات رسمياً المبنى الجديد للإتحاد. وقامت، تصحبها الأميرة بسمه بنت طلال السفيرة الفخرية لمنظمة الأمم المتحدة لتنمية المرأة، بجولة بمقر الإتحاد الذي يضم مركز الصناعات اليدوية ومركز سلامة بنت بطي للإرشاد الديني وحضانة محمد الدرة ومكتب توظيف الخريجات والمركز الثقافي الإجتماعي والمعرض الدائم للمنتجات التراثية والبيئية وجمعية نهضة المرأة الطيبانية ومعرض المبدعات للفنون التشكيلية وقاعة الجوهرة التي تعرض فيها الميداليات والجوائز التقديرية المحلية والعربية والعالمية التي منحت لسموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك تقديراً لدورها الرائد في خدمة قضايا المرأة.

كما يضم مقرّ الإتحاد مسرحاً وقاعة سينما ومكتبة عامة. ووضع الإتحاد النسائي هيكلأً تنظيمياً يتناسب مع طبيعة عمله المستقبلية يتكون من خمس إدارات رئيسية تتولى كل إدارة مسؤولية وضع الخطط والبرامج السنوية التي تخدم أهداف الإتحاد، وهي إدارة الدراسات والبحوث ومركز المعلومات والتدريب التقني وإدارة شئون الجمعيات واللجان والأنشطة وإدارة العلاقات العامة وإدارة الشؤون الإدارية والمالية.

وحقق الإتحاد النسائي العام خلال عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١ المزيد من المكاسب والمنجزات للمرأة. فقد وافق مجلس الوزراء في ٢ أكتوبر ٢٠٠١، بمبادرة من سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام، على مشروع قانون إتحادي بإنشاء مجلس أعلى للأمومة والطفولة، ليكون أعلى سلطة في الدولة تعنى بشئون الأمومة والطفولة. وقالت سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك في تصريحات مهمة يوم ٥ أكتوبر ٢٠٠١ "إن المجلس الأعلى للأمومة والطفولة سيعمل على تحقيق عدة أهداف مهمة من بينها وضع الإستراتيجيات ورسم السياسة العامة فيما يتعلق بشئون الأمومة والطفولة في الدولة".

وحرصت سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك على المتابعة المستمرة مع الجهات المختصة للإسراع في إصدار قانون الأحوال الشخصية. وتم بتوجيهات سموّها تشكيل لجنة من الإتحاد النسائي العام وعدة قطاعات ذات الاختصاص لمراجعة مشروع القانون الذي أعدته وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف ورفع ملاحظاتها إلى الوزارة قبل عرضه على مجلس الوزراء.

وقد دعت سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك في حديث لصحيفة (جلف نيوز) في ٢ ديسمبر ٢٠٠٢ إلى إسراع الخطوات نحو إصدار قانون الأحوال الشخصية لضمان إستقرار الأسرة. وقالت أن القانون سيعالج الكثير من الظواهر السلبية التي تنامت بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة مثل إرتفاع معدلات الطلاق وهو الأمر الذي يمثل تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار الأسرة والطفل، ويهدد الكثير من الجهود والخطط والإستراتيجيات التي تتبناها الدولة لتحقيق النهضة والتقدم.

وتصدت سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك لمشكلة عطالة الخريجات المواطنات التي قالت سموّها انها أصبحت كابوساً لآلاف الخريجات. ووجه الإتحاد النسائي العام في ٤ سبتمبر ٢٠٠١ رسالة إلى مجلس الوزراء يطلب فيها إعطاء أهمية لتشغيل الخريجات المواطنات، وذلك في إطار الجهود المتواصلة للمجلس لتنمية الموارد البشرية المواطنات وتأهيلها وإيجاد فرص العمل المناسبة لها. ودعا الإتحاد النسائي العام في رسالته، مجلس الوزراء إلى وضع خطط وبرامج محددة من أجل إستيعاب الخريجات في سوق العمل ومخاطبة الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة الإتحادية في الدولة للمشاركة الإيجابية في تشغيل الخريجات المواطنات. وأشارت الرسالة إلى إنشاء الإتحاد النسائي العام بتوجيهات من قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة، سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد، مكتباً خاصاً لمعاونة الخريجات المواطنات في البحث عن فرص للعمل. وأكدت الرسالة أن الزيادة المضطردة لأعداد الخريجات المواطنات تستوجب تضافر كل الجهود في التصدي لهذه المشكلة ووضع حدّ لتفاقمها بما يحقق إستقرار الأسرة والمجتمع.

وكان الإتحاد النسائي العام قد وافق في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٩ على إستراتيجية شاملة لإعداد المرأة في الإمارات، لمواكبة تحديات الألفية الثالثة. وأقرّ في الأول من أكتوبر ٢٠٠٠ خطة عمله للمرحلة المقبلة وفقاً لهذه الإستراتيجية. وأنجز خلال العام ١٩٩٩ مشروع (الأسرة العربية بين العالمية والمحلية) الذي يركّز على تشخيص آثار المتغيرات العالمية والمحلية على الخصائص الأسرية.

وشارك الإتحاد النسائي مع وزارة التخطيط في إعداد أول مسح وطني لخصائص الأسرة المواطنّة بهدف التعرف على بعض الظواهر الإجتماعية والإقتصادية والديموغرافية التي تمسّ جوهر حياة الأسرة المواطنّة. وتسعى هذه الدراسة لوضع حلول ناجعة حول ظواهر تأخر سنّ الزواج والطلاق والإنجاب وبرّ الوالدين والإعاقة والتسرّب الدراسي وجنوح الأحداث، مع التعرف على العوامل المؤثرة في أسباب هذه الظواهر. ونظّم الإتحاد النسائي من ٢١ أكتوبر إلى ٧ نوفمبر ٢٠٠١ مهرجان الطفولة الثالث تحت شعار (ابتسموا للطفولة). وعقد في ٢٠ أبريل ٢٠٠١ المؤتمر السنوي الثامن للمرأة بعنوان (التغذية وتحديات العصر) الذي جاء انعقاده استكمالاً لسلسلة مهمة من المؤتمرات نظّمها الإتحاد بالتعاون مع الإدارة المركزية لرعاية

الأمومة والطفولة بوزارة الصحة، بلغ عددها سبع مؤتمرات تناولت العديد من القضايا الجوهرية التي تتصل بالاستقرار العائلي وصحة المرأة والطفل والمسئ من كل جوانبها، مما أسهم في بناء مرتكزات علمية في التعامل مع مختلف القضايا التي تهم الأسرة والمجتمع.

حضور فعّال

وعملت قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة، سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام، على تفعيل دور المرأة في خدمة المجتمع، وفتح مجالات وفرص العمل أمامها، لتشارك في كافّة قطاعات العمل.

وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة، وفقاً لدراسة لدائرة شؤون الموظفين الإتحادية في شهر أغسطس ٢٠٠٠، نحو ٥٩ في المئة من حجم قوة العمل في الدولة، من بينها ٣٠ في المئة من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار، وحوالي ٦٠ في المئة من الوظائف الفنيّة وتشمل الطبّ والتمريض والصيدلة والتدريس بالإضافة إلى شغل المرأة لنحو ١٥ في المئة من مقاعد هيئة التدريس بجامعة الإمارات. كما انخرطت المرأة في صفوف القوات النظامية بالقوآت المسلحة والشرطة والجمارك.

وحرصت سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام على توفير كل فرص التعليم للمرأة بدءاً من محو أميتها من خلال مراكز محو الأمية وفصول تعليم الكبار التابعة لوزارة التربية والتعليم، والجمعيات النسائية، والتي بلغ عددها ٨٧ مركزاً يدرس فيها نحو ١٤ ألف دارسة. وقد منحت المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإتحاد النسائي العام، جائزة محو الأمية الحضارية، تقديراً لجهوده المتميزة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

ويشرف الإتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية التابعة له على ١٨ مركزاً للتعليم العام تضم ١٩٩ فصلاً دراسياً يدرس بها ٢٢ ألف و٧٨٤ دارسة، ويعمل فيها ٤٤٦ من الهيئة التعليمية والفنية والإدارية.

وبلغ عدد الخريجات من جامعة الإمارات، بمساندة وتشجيع سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك، حتى العام ٢٠٠٢ أكثر من ٢١ ألفاً و١٦١ خريجة، يمثلن إحدى وعشرين دفعة من مختلف التخصصات، فيما بلغ عدد الخريجات من كليات التقنية العليا ١١ ألفاً و٥٧٦ خريجة، يمثلن إحدى عشرة دفعة، عدا عشرات الآلاف من الخريجات من الجامعات والمعاهد والكليات المتخصصة داخل الدولة وخارجها.

وأعلن في مطلع العام ٢٠٠٢ عن تشكيل اللجنة التأسيسية لمجلس سيدات الأعمال الإماراتيات، الذي يعمل في إطار إتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة، ويهدف إلى دعم وتطوير المهارات الشخصية لدى سيدات الأعمال وزيادة الثقة بأنفسهن في إدارة أعمالهن بما يساهم في دعم الإقتصاد الوطني.

وشكّلت لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي لجنة إستشارية نسائية لدعم سياسة التوظيف في القطاع المصرفي. وقد بلغ عدد المواطنات في القطاع المصرفي حتى شهر ديسمبر ٢٠٠٢ نحو ١٧٧٦ موظفة مواطنة يشكلن نسبة ٥٧ في المئة من عدد المواطنين العاملين في هذا القطاع ونسبة ٩٢,٣ في المئة من عدد الإناث الإجمالي في القطاع المصرفي.

وأنشأ الإتحاد النسائي العام منذ العام ١٩٧٨ مراكز الصناعات اليدوية، وحرص على التوسع في إنشاء الفروع التابعة لها في جميع إمارات الدولة بهدف تأهيل العديد من القطاعات النسائية وربطها بماضي الأجداد وتوثيق وتقوية التواصل لإحياء التراث وتطويره والحفاظ عليه من عوامل الإندثار، وأبرز شخصية المرأة ودورها في الماضي من خلال الأعمال اليدوية التراثية، بالإضافة إلى تحسين دخل المرأة ورفع مستواها المعيشي.

ونفذ الإتحاد النسائي خلال العام ٢٠٠١/٢٠٠٢ العديد من الفعاليات والأنشطة والمؤتمرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والصحية والتعليمية، التي كان لها الأثر الكبير في النهوض بالمرأة وتوسيع دائرة مشاركتها الفاعلة في خدمة المجتمع. وقد تأسس الإتحاد النسائي العام في العام ١٩٧٥ برئاسة قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، ويضم في عضويته الجمعيات النسائية المؤسسة له وهي جمعية نهضة المرأة الطبية في أبوظبي وتضم عشرة فروع، وجمعية النهضة النسائية ومقرها دبي ولها فرع في الخوانيج، وجمعية الإتحاد النسائية ومقرها الشارقة، والجمعية النسائية في أم القيوين، وجمعية نهضة المرأة النسائية في رأس الخيمة ويتبعها فرع الرسم، وجمعية أم المؤمنين في عجمان.

المشاركات الخارجية

تبوأ الإتحاد النسائي العام مكانة مرموقة على صعيد المشاركات الخارجية العربية والدولية، وذلك منذ انضمامه إلى الإتحاد النسائي العربي والإتحاد النسائي الدولي ومنظمة الأسرة العربية ومنظمة الأسرة الدولية وغيرها من المنظمات النسوية الإقليمية والدولية. وترأس قرينة صاحب السمو رئيس الدولة، سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام، لجنة التنسيق الإقليمية للعمل النسائي في الخليج والجزيرة العربية، التي تتخذ من أبوظبي مقراً دائماً لها.

وانتخبت دولة الإمارات العربية المتحدة في ٣ مايو ٢٠٠١ في نيويورك بالإجماع لعضوية لجنة مركز المرأة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لمدة اربع سنوات تبدأ مع مطلع العام ٢٠٠٢ مما يعكس تقدير المجتمع الدولي لما حققته مسيرة نهضة المرأة في الإمارات من منجزات في جميع الميادين.

وشارك الإتحاد النسائي العام في الفعاليات التي أقيمت على هامش مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقد بمدينة جوهانسبرج بجنوب افريقيا في نهاية شهر اغسطس ٢٠٠٢ بجناح تمّ من خلاله عرض دور المرأة في مختلف مجالات التنمية والحفاظ على البيئة وتمييزها، وما وصلت اليه من نهضة وتقدم مع المحافظة على عاداتها وتقاليدها العربية والإسلامية الأصيلة.

وشارك الإتحاد النسائي العام في جميع المؤتمرات العالمية للمرأة ابتداءً من المؤتمر العالمي الأول للمرأة بالمكسيك في العام ١٩٧٥، ثم المؤتمر الثاني في كوبنهاجن في العام ١٩٨٠ والمؤتمر الثالث في نيروبي في العام ١٩٨٥ الذي أقر استراتيجيّة نيروبي للنهوض بالمرأة في العام ٢٠٠٠ والتي تطبقها دولة الإمارات، ثم المؤتمر الرابع في بكين في العام

١٩٩٥، وجميع الندوات الإقليمية التي ينظمها صندوق الأمم المتحدة حول المرأة والأسرة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

كما شارك الإتحاد النسائي العام في ندوة (المرأة عام ٢٠٠٠) التي عُقدت خلال الفترة من ٤ إلى ٩ يونيو ٢٠٠٠ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، وورشة العمل التي أقيمت على هامش الاحتفال باليوم العالمي لمحو الأمية في شهر فبراير ٢٠٠١ بالقاهرة، واجتماع الدورة الثامنة والثلاثين العادية لمجلس الإتحاد البرلماني العربي التي عُقدت في أبوظبي في فبراير ٢٠٠١.

المعارض الخيرية الخارجية

وشارك الإتحاد النسائي العام بصورة فعالة ومستمرة في المعارض الخيرية الخارجية التي أقيمت في مختلف عواصم العالم، وأبرزت وفود الإتحاد النسائي العام التي شاركت في هذه المعارض المنجزات الحضارية الشاملة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة في مختلف الميادين، وما حققته المرأة من تقدم وما وصلت اليه من مكانة مرموقة في المجتمع في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة. كما أبرزت إسهامات دولة الإمارات في مختلف ميادين العمل الخيري والإنساني بدعم صاحب السمو رئيس الدولة الذي يحرص على تجسيد مفاهيم الخير وتكريس العمل الإنساني من أجل خدمة البشرية في العالم كافة. وقد شارك الإتحاد النسائي العام، بتوجيهات قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد خلال السنوات الثلاث الأخيرة من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠٠٢ في ٣١ معرضاً خيراً خارجياً نظمت في عدد من العواصم العربية والأجنبية.

جائزة الشيخة فاطمة للبر

وتم تكريم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة من قبل جائزة الشيخة فاطمة للبر، في احتفال أقيم في ٩ مايو ٢٠٠٠ بأبوظبي، اعترافاً ببطائه في ميادين العمل الخيري والإنساني وإغاثة المنكوبين واللاجئين والمحتاجين في كل مكان في العالم. وتسلم الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة الجائزة نيابة عن صاحب السمو رئيس الدولة، بحضور سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية رئيس مجلس أمناء الجائزة، وهي عبارة عن نموذج للكرة الأرضية مُحاطة بسنبلتين ذهبيتين، تعبيراً عن عطاء سموه الذي شمل كل أنحاء العالم. واحتفل في الأول من مايو ٢٠٠١ بالدورة الرابعة لجائزة الشيخة فاطمة للبر، بتكريم المساندين لذوي الإحتياجات الخاصة. وقد انطلقت جائزة الشيخة فاطمة للبر في العام ١٩٩٧ وتم في دورتها الأولى تكريم البارين والبارآت بآبائهم وأمهاتهم، وفي الدورة الثانية كفلاء الأيتام، والدورة الثالثة تكريم المتطوعين والمتطوعات الذين قاموا بأعمال إنسانية جليلة في مجال العمل التطوعي والإغاثي. ونُظّم على هامش الإحتفالات باليوبيل الفضي للإتحاد النسائي العام في ٦ فبراير ٢٠٠١ الدورة الرابعة لجائزة الأسرة المثالية، وكذلك

تكريم المديرات السابقات للإتحاد النسائي العام، و٢٠ طالباً وطالبة من الأيتام المتفوقين دراسياً على مستوى الدولة.

كما نظمَ الاتحاد النسائي في نهاية شهر ابريل ٢٠٠١ معرض الأسر المنتجة تحت شعار (امراة منتجة.. أسرة افضل) وذلك للعام الرابع على التوالي بهدف تأهيل الأسر المنتجة لتحسين أوضاعها الاقتصادية وذلك من خلال تشجيع المرأة الإماراتية بشكل خاص، والعربية بشكل عام، على الإنتاج وتنمية مهاراتهم بطريقة تساهم في إيجاد مصادر دخل إضافية.

الإتحاد النسائي.. أبعاد إنسانية

وأسبغت قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة، سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام الرئيسة الفخرية لهيئة الهلال الأحمر، أبعاداً إنسانية على أنشطة الإتحاد النسائي العام، وتمثّلت في توظيف قدرات المرأة وحشد طاقاتها لتقديم المساعدات الخيرية والإنسانية للمحتاجين لها، خاصة المرأة والطفل، في مختلف بقاع العالم، بما أهلّ الإتحاد ليكون في صدارة مؤسسات العمل المدني التي تحظى باحترام وتقدير المجتمع الدولي لإسهامه البارز في دعم الأعمال الخيرية والإنسانية.

وقدّم الإتحاد النسائي العام خلال عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١، بمبادرات من سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك ودعمها ورعايتها، مساعدات ملموسة إلى العراق وفلسطين وكوسوفا وأفغانستان وغيرها من الدول، عبّرت عن أواصر الأخوة والصداقة والتضامن مع شعوب هذه الدول. وقد أسندت هيئة الهلال الأحمر بالدولة في شهر سبتمبر ٢٠٠١ إلى سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام، الرئاسة الفخرية لهيئة، لإنجازاتها المتميزة في مختلف ميادين العمل الاجتماعي والخيري والإنساني، ولما تحظى به سموها من تقدير كبير ومكانة عالية على المستويين الإقليمي والدولي.

دعم كبير لفلسطين

وأكدت سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك في أكثر من مناسبة على أهمية تقديم العون والمساعدة لدعم نضال الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

وعمّقت الفعاليات والأنشطة المساندة لانتفاضة الأقصى التي تنبأها الإتحاد النسائي العام منذ انطلاق الانتفاضة في شهر سبتمبر ٢٠٠٠ من خلال الزيارات الميدانية لوفود اللجنة النسائية لهيئة الهلال الأحمر للأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة المعارض الخيرية وتنظيم حملات التبرع بالدم ودعم صمود الشعب الفلسطيني، تفاعل المرأة الإماراتية مع شقيقاتها الفلسطينة، ووقوفها إلى جانبها عرفاناً لصمودها وتقديراً لتضحياتها الغالية.

وتبرّعت سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك عند إفتتاحها السوق الخيري الأول للطفل الفلسطيني المعاق في ١٢ فبراير ٢٠٠١ في أبوظبي بمبلغ مليون درهم، إضافة إلى تبرعها السابق بمليون دولار أمريكي لإقامة مركز الشيخة فاطمة لتأهيل وتدريب المعاقين في مدينة الخليل والذي تمّ التوقيع على إتفاقية انشائه بأبوظبي في ٤ أغسطس ٢٠٠١.

وتبرعت سموها، حرصاً منها على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لممارسات وحشية وتصفية على أيدي قوات الاحتلال الصهيونية الفاشمة، في أول غسطس ٢٠٠١ بمبلغ ٢ مليون درهم للأسر الفلسطينية التي تضررت منازلها من جراء هذا العدوان الصهيوني والمستمر على أبناء الشعب الفلسطيني. ووجهت سموها هيئة الهلال الأحمر بدولة الإمارات لتقوم بتوزيع المبلغ على الأسر الفلسطينية المتضررة لصيانة المنازل التي هدمتها نيران قوات الاحتلال ولسد بعض إحتياجات أسر الشهداء والجرحى الذين سقطوا ضحية العدوان الإسرائيلي الفاشم.

كما تبرعت سموها في شهر ابريل ٢٠٠١ بمبلغ ثلاثمائة ألف درهم لتوزيعها على أسر المخيمات الفلسطينية التي تعاني من الظروف المأساوية التي فرضتها الإعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة. وقد قام وفد من الهلال الأحمر بتوزيع مواد غذائية على الأسر الفلسطينية الفقيرة التي تسكن مخيم البقعة شمال غرب الأردن، بالإضافة إلى مساعدات مادية لتحسين أوضاع الأسر في المخيم.

كما تبنى الإتحاد النسائي العام بمكرمة من سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك، العديد من المشاريع الإجتماعية والتعليمية والصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من بينها الإسهام في ترميم وصيانة المسجد الأقصى للحفاظ على هويته الإسلامية، وتمويل مشروع الإسراء لتعليم الكمبيوتر والترجمة في الخليل، ودعم الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل، وإعادة ترميم وصيانة ١٥ بئراً في ساحة حرم المسجد الأقصى بالقدس.

ونظّم الإتحاد النسائي العام في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠ بالتسيق مع بنك الدم المركزي بأبوظبي، حملة للتبرع بالدم تحت شعار //دماؤنا لك يا قدس// وذلك من أجل إسعاف جرحى الإنتفاضة الفلسطينية في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ضد الجرائم الوحشية لقوات الاحتلال الإسرائيلي.

وافتتحت قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام يوم ١٣ نوفمبر ١٩٩٩ معرض الصناعات التراثية الفلسطيني بمقر الإتحاد بأبوظبي وتبرعت بمبلغ مليون درهم من أجل دعم أهدافه في الحفاظ على الهوية الفلسطينية. كما تم افتتاح حضانة الشهيد محمد الدرة في الإتحاد النسائي العام، والتي أنشئت بناء على مكرمة من قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة تكريماً للطفل الفلسطيني الشهيد محمد الدرة ولإنتفاضة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

تكريم محلي وعالمي

وحظيت قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام الرئيسة الفخرية لهيئة الهلال الأحمر، بمزيد من مظاهر التقدير والتكريم من العديد من الشخصيات السياسية والمؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية.

فقد منح صاحب السموّ الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة، سموها في ٢٥ يونيو ٢٠٠٢ وسام القاسمي من الدرجة الأولى، تقديرًا لدور وجهود سموها في تطور ونهضة المرأة في دولة الإمارات. وتمّ اختيار سموها في ٣ أغسطس ٢٠٠٢

الشخصية النسائية التعليمية في مهرجان دبي وأسبوع مفاجآت العودة الى المدارس الذي تنظمه دائرة التنمية الاقتصادية بدبي برعاية الشيخة روضة بنت أحمد بن جمعة آل مكتوم قرينة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة. واختارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك كشخصية وراعية الطفولة للعام ٢٠٠١ تقديرًا لدورها الفعال والمستمر في رعاية أطفال الإمارات والخليج ومساعدة أطفال العالم.

ومنحت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، سموها في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٢ درع الجامعة، وذلك تقديرًا لجهودها في مجال العمل الخيري ونشر الوعي الديني والثقافي، وغرس المبادئ والقيم الإسلامية والعادات الاجتماعية الصالحة، وبناء رؤية اسلامية شاملة لمستجدات العصر.

وقدّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوم ٤ ابريل ٢٠٠١ سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، شعار المفوضية الذهبي، الذي يُمنح للشخصيات البارزة عالمياً في مجال إغاثة اللاجئين والتخفيف من معاناتهم. وأعلنت سموها في الإحتفال الذي أقيم بهذه المناسبة عن تبرعها بمبلغ مليون درهم إضافية لصندوق المرأة اللاجئة الذي تم انشاؤه بمبادرة من سموها في ١٢ مارس ٢٠٠٠ وافتتحته بترع لتأسيسه بقيمة مليون درهم، والذي سידار من قبل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر، لتنفيذ مشاريع مختارة لتخفف معاناة اللاجئات في مختلف أنحاء العالم.

وتلقت قرينة صاحب السمو رئيس الدولة، سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الفخرية لهيئة الهلال الأحمر في ٦ اغسطس ٢٠٠١، شهادتي شكر وتقدير من نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للإدارة في إقليم كوسوفا ومن عمدة مجلس بلدية مدينة فوشتري، لما قدمته سموها من مساعدات واهتمام ودعم مادي ومعنوي لبعثة الأمم المتحدة في إقليم كوسوفا مما مكنها من أداء واجبها على أفضل وجه، وكذلك لمساعدتها السخية للسكان في الإقليم.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) قد منحت يوم ٢ ديسمبر ١٩٩٩ ميدالية (ماري كوري) الذهبية لقرينة صاحب السمو رئيس الدولة، سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام وذلك تقديرًا لجهود سموها في مجالات التعليم والتربية ومحو الأمية وتشجيع المرأة على الإنخراط في أوجه العمل الوطني المتعددة وحثها على المشاركة في خطط التنمية. كما كُرمت ست من منظمات الأمم المتحدة قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام في حفل أقيم في أبوظبي يوم ١٨ ديسمبر ١٩٩٧. وأجمعت في شهادات التقدير والتكريم التي قدمتها على أن سموها تستحق هذا التكريم لتفانيها المتواصل وجهودها العظيمة في دعم قضايا المرأة ومحو الأمية ورعاية الطفولة ورعاية المعاقين والمسنين والأيتام.. وهذه المنظمات هي صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة لتنمية المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، إضافة إلى مكتب المنسق الاقليمي لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في الدولة.

هيئة الهلال الأحمر .. حضور متميز

يُمثِّل قانون هيئة الهلال الأحمر الذي أصدره صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في نهاية شهر يوليو ٢٠٠٢ مرحلة جديدة من العطاء والتوسع في برامج الهيئة على الصعيد المحلي والخارجي. وقد نص القانون الذي يتكون من ٣١ مادة على أن تُنشأ هيئة اتحادية مستقلة تُسمى (هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة) لها الشخصية الاعتبارية والإستقلال المالي والإداري، ويكون مقرها مدينة أبوظبي ولها أن تُنشئ فروعاً داخل الدولة وخارجها، ويديرها مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء من بينهم رئيس مجلسها، وأمانة عامة يرأسها أمين عام. ونص القانون على أن تكون الهيئة هي الجهة الوطنية الوحيدة داخل الدولة وخارجها التي تقوم بنشاطات الهلال الأحمر باعتبارها هيئة إغاثة طوعية تساعد وتساند السلطات في الدولة في زمني السلم والحرب. وتهدف الهيئة إلى تحقيق رسالة إنسانية قوامها حماية الإنسان وضمان إحترام إنسانيته والتخفيف من معاناته بالتنسيق والتعاون مع السلطات المختصة والمعنية داخل الدولة وخارجها. وفرض القانون عقوبات تتفاوت بين الحبس والغرامة لكل من يستعمل إسم الهيئة أو يستخدم شارتها المتميزة دون أن يكون مُخوَّلاً بذلك. وأصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة مرسوماً أميرياً في مطلع شهر يناير ٢٠٠٣ بتعيين سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية رئيساً لهيئة الهلال الأحمر.

وبحث مجلس إدارة هيئة الهلال الأحمر برئاسة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢ خطة عمل الهيئة بعد صدور قانونها وميزانيتها للعام ٢٠٠٣ وهيكلها التنظيمي الجديد ونظامها الأساسي واللوائح المالية والإدارية، بالإضافة إلى خطط تطويرها وإستراتيجيتها للمرحلة المقبلة.

مكانة عالمية

وتبوأت هيئة الهلال الأحمر مكانة متميزة بين مؤسسات العمل الإنساني والخيري على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال تواجدها السريع في مواقع الأحداث لإغاثة المتكوبين والمتضررين وتخفيف المعاناة عنهم بدعم وتوجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة اللذين يحرصان على تقديم المساعدات العاجلة للمتضررين في مختلف دول العالم بأقصى سرعة ممكنة.

وتَمَّ انتخاب دولة الإمارات العربية المتحدة عضواً في مجلس إدارة الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر عن قارة آسيا في الإنتخابات التي جرت للهيئة العامة

للإتحاد الدولي في مقرّه بجنيف في شهر نوفمبر ٢٠٠١. وأشاد المجتمعون بدور دولة الإمارات وعطائتها السخي في ميادين العمل الإنساني، وثمّنوا بصورة خاصة جهود هيئة الهلال الأحمر بمتابعة سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية رئيس الهيئة، في إغاثة اللاجئين الأفغان، وتحركها وتجاوبها السريع في وضع خطط عاجلة لعمليات الإغاثة شملت إقامة مخيمات على مساحة مليون متر مربع لإيواء ٤٠ ألف لاجئ أفغاني. وصادق صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ١٧ مارس ٢٠٠١ على إتفاقية إنشاء مركز إمدادات اقليمي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بدولة الإمارات يتولى تقديم خدمات الإمداد والإسناد لكل عمليات الإغاثة التي يقدمها الإتحاد الدولي لمناطق الكوارث في وسط وجنوب أفريقيا وأواسط آسيا والعديد من مناطق العالم الأخرى، انطلاقاً من دولة الإمارات.

وقد برزت أهمية هذا المركز خلال عمليات الإغاثة التي نفذها الإتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في أفغانستان، الذي اعتمد على قاعدته الإقليمية للإمداد في أبوظبي في توفير مخزون مناسب من مواد الإغاثة استخدمها في عمليات إغاثة اللاجئين الأفغان. وأشاد مجلس إدارة الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر في إجتماعه في منتصف شهر يونيو ٢٠٠٢ بمقره في جنيف بالدور الرائد الذي يضطلع به الهلال الأحمر لدولة الإمارات في مجالات العمل الخيري والإنساني من خلال تقديم الدعم والمساعدة للمحرومين والمنكوبين وتواجهه الدائم والسريع وسط المتضررين في مناطق العالم كافة. ونوّه المجلس بصورة خاصة إلى جهود الهلال الأحمر في تحقيق معاناة المتضررين في العديد من الدول، خاصة في فلسطين وأفغانستان، والبرامج الإغاثية والخدمية الطموحة التي نفّذها من أجل منفعة الفئات الأشد ضعفاً وحاجة في عدد من دول العالم.

كما أشادت اللجنة الإسلامية للهلال الأحمر الدولي في إجتماعها بالعاصمة القطرية الدوحة في مطلع شهر نوفمبر ٢٠٠٢ بجهود هيئة الهلال الأحمر بدولة الإمارات في تخفيف معاناة المحرومين ومساندة المنكوبين والمتضررين في فلسطين والعديد من الدول الآسيوية والإفريقية، خاصة برامج الهيئة الإغاثية والتنمية التي أسهمت في تحسين الأوضاع الإنسانية في مجالات الحياة الضرورية لشعوب تلك الدول. ومنحت جمعيات الهلال الأحمر العربية في ٢١ يوليو ٢٠٠١ سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية رئيس هيئة الهلال الأحمر، قلادة أبي بكر الصديق للأعمال الخيرية، تقديرًا لدوره الجليل في خدمة الأعمال الإنسانية للهلال الأحمر، والدعم والمساندة التي تقدمها الهيئة في أنحاء العالم كافة لرفع المعاناة البشرية عن الشعوب التي تصاب بالكوارث والمحن.

وقدّم صاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي دعماً كبيراً لهيئة الهلال الأحمر بتخصيص قطعة أرض واعتماد مبلغ ٢٠ مليون درهم لبناء مقرّ دائم لها في مدينة أبوظبي.

كما عزّز إسناد هيئة الهلال الأحمر الرئاسة الفخرية الى قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام في شهر سبتمبر ٢٠٠١، رسالة الهيئة ودورها في مجال العمل الإنساني، لما تحظى به سموها من تقدير ومكانة عالية وطنياً وإقليمياً ودولياً في مختلف ميادين العمل الاجتماعي والخيري والإنساني.

وقد أكدت سموها في رسالة بعثت بها إلى سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية رئيس الهيئة، استعدادها الكامل لتقديم كل دعم ممكن للهيئة، بما يعزز الدور الرائد الذي تضطلع به.

إغاثة أفغانستان ودعم صمود فلسطين

نفّذت هيئة الهلال الأحمر خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ أضخم حملتين، بعد حملتها في كوسوفا، لإغاثة اللاجئين الأفغان الهاربين من الحرب في أفغانستان، ومعاونة الشعب الفلسطيني ودعم صموده في مواجهة الممارسات القمعية والعنف والتككيل والحصار التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وانطلقت عمليات الهلال الأحمر لإغاثة أفغانستان في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠١ تنفيذاً لأوامر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بإرسال مساعدات إغاثة عاجلة للاجئين الأفغان الذين نزحوا نحو الأراضي الباكستانية بقيمة ١٥ مليون درهم. ووجه سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية رئيس هيئة الهلال الأحمر، الهيئة بالمشاركة في برنامج الإغاثة الذي تنظمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والإسراع بتجهيز الدفعة الأولى من المساعدات من مواد الإغاثة التي تتكون من خيام وبطانيات وأغطية ومواد غذائية متنوعة وأدوية ومياه.

وتوجّه على الفور وفد كبير من الهيئة إلى مدينة بيشاور الباكستانية للانطلاق منها في توزيع المساعدات على اللاجئين، وتنفيذ خططها ببناء معسكر عاجل لإغاثة المتضررين، والوقوف على الاحتياجات والمطلوبات العاجلة للاجئين.

وسيرت الهيئة، في نطاق الجسر الجوي الذي أقامته لإغاثة المتضررين داخل أفغانستان واللاجئين الأفغان في باكستان وإيران، ١٨ رحلة جوية حتى ١٤ يناير ٢٠٠٢، حملت نحو ألف طن من المواد الغذائية والطبية والتمور والملابس الشتوية والبطانيات والأغطية والأحذية ومستلزمات الأمهات والأطفال.

وأبحرت في ٢١ نوفمبر ٢٠٠١ إلى ميناء كراتشي الباكستاني شحنات إغاثة مختلفة للاجئين الأفغان تتكون من ٤١ حاوية تحمل نحو ألف طن من الطحين والأرز والعدس والتمور والسكر والحليب والبطانيات والملابس في إطار جسر بحري وبّري لتوصيل مواد الإغاثة والإيواء للاجئين الأفغان.

وافتحت الهيئة في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠١ مخيم الإمارات لإغاثة اللاجئين بمدينة شمن بإقليم بلوشستان الباكستاني لإيواء أكثر من ٤٠ ألف لاجئ. ويضم المخيم مكتباً للهيئة ومستشفى ميدانياً ومسجداً ومطعماً ومخبزاً وملاعب رياضية. وتستقبل العيادات الصحية لمستشفى المخيم نحو ٥٠٠ حالة مرضية يومياً، فيما نظم المستشفى حملة لتطعيم الأطفال ضدّ مرض الحصبة بالتعاون مع منظمة (أطباء بلا حدود).

ووزعت الهيئة، رغم استمرار عمليات القصف الجوي في أفغانستان خلال شهر نوفمبر ٢٠٠١ مساعدات عاجلة للسكان الأفغان في مدينتي قندهار وجلال آباد وغيرهما من المدن

الأفغانية، اشتملت على كميات كبيرة من المواد الغذائية والطبية والتمور والبطانيات والملابس الشتوية.

وتبرعت قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة، سموّ الشبيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الفخرية لهيئة الهلال الأحمر في ٨ أكتوبر ٢٠٠١ بمبلغ خمسة ملايين درهم لصالح الحملة التي تنظمها هيئة الهلال الأحمر لإغاثة اللاجئين الأفغان.

ووصلت إلى مطار كابول الدولي في ٥ ديسمبر ٢٠٠١ أول طائرة مساعدات وجهت بتيسيرها سموّ الشبيخة فاطمة بنت مبارك، تحمل كميات كبيرة من المواد الطبية والأدوية والمواد الغذائية المتنوعة والملابس الشتوية والبطانيات والحقائب المدرسية. وقد رافق هذه المساعدات الإنسانية وفد كبير من هيئة الهلال الأحمر برئاسة سعادة صنعا درويش الكتيبي الأمين العام للهيئة، الذي قام بتوزيع المساعدات ميدانياً على مستحقيها من المنكوبين المحتاجين، وتقعد المؤسسات الصحية الأفغانية ودور الأيتام ومراكز المعاقين وأطلع على الاحتياجات الأساسية للسكان من مشاريع خدمية وإنسانية وصحية، وخاصة الطفل والمرأة باعتبارهما أكثر الشرائح تأثراً بالأحداث في أفغانستان.

كما سيّرت هيئة الهلال الأحمر جسراً جويّاً إلى مدينة مشهد الإيرانية تكون من أربع طائرات، حملت نحو ٢٠٠ طن من مواد الإغاثة العاجلة للاجئين الأفغان الذين نزحوا إلى الحدود الإيرانية.

المهام الإنسانية في فلسطين

وواصلت هيئة الهلال الأحمر مهمتها الإنسانية في فلسطين، وتمكّنت في نهاية العام ٢٠٠٢ من دخول أراضي عام ١٩٤٨ في فلسطين لأول مرة، والإسهام في تنفيذ وصيانة وترميم مشاريع أثرية مهمة للحفاظ على الآثار العربية والإسلامية. وأكد سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية رئيس هيئة الهلال الأحمر أن البرامج الإنسانية والمشاريع الخيرية التي نفّذتها الهيئة لمساندة الشعب الفلسطيني وجدت كل الدعم والمؤازرة من صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الذي يوجّه بصورة مستمرة بتسيخير كافة الإمكانيات لمساندة الشعب الفلسطيني في محنته والظروف الإستثنائية التي يمر بها. كما أكد سموه أن هيئة الهلال الأحمر كانت من أوائل المنظمات الإنسانية التي قامت بإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الفلسطيني الذي يواجه أبشع أعمال البطش والحصار والتككيل من قبل سلطات الإحتلال الإسرائيلي.

وقد بلغت قيمة المساعدات التي قدّمتها هيئة الهلال الأحمر منذ انتفاضة الأقصى في شهر سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ أكثر من ٢٨٥ مليون درهم، تمثّلت في العديد من مشاريع المستشفيات والمراكز الصحية الجديدة ودعم المستشفيات الفلسطينية المختلفة بالمعدات الطبية والأدوية، إلى جانب المساعدات الإنسانية والتقنية لأسر الشهداء والجرحى والأسرى، وتقديم آلاف الطرود الغذائية للأسر المحاصرة في المدن الفلسطينية المختلفة، وإعمار المنازل التي تضررت نتيجة القصف الإسرائيلي، إلى جانب مشروع الهيئة الخاص بإعمار مخيم جنين ومسجد عمر وكنيسة المهد في بيت لحم ومشروع ترميم المسجد الأقصى المستمر منذ عدة سنوات.

كما سبّرت الهيئة جسراً جويًا بلغت طائراته ١٨ طائرة عبر المطارات الأردنية والعريش في مصر، حملت مئات الأطنان من المواد الغذائية للفلسطينيين. ولم تكف الهيئة بإرسال المساعدات فقط بل عمدت إلى إرسال أكثر من عشرة وفود إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحاصرة رغم المخاطرة.

وتبرّعت قرية صاحب السموّ رئيس الدولة، سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الفخرية لهيئة الهلال الأحمر، في شهر أغسطس ٢٠٠١، بمبلغ مليوني دولار أمريكي للمساهمة في بناء مركز الشيخة فاطمة للتأهيل المهني للمعاقين والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة والذي سيقام بمنطقة الخليل بفلسطين. وتبرّعت سموها في نهاية شهر إبريل ٢٠٠١ بمبلغ ثلاثمائة ألف درهم لتوزيعها على أسر المخيمات الفلسطينية التي تعاني من فقر مدقع بحكم الظروف المأساوية التي فرضتها الإعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة. كما تبرّعت سموها في شهر نوفمبر ٢٠٠١ بكميّات كبيرة من الملابس الشتوية للأطفال والنساء بمخيم عسكر بمدينة نابلس.

وزارت وفود من هيئة الهلال الأحمر خلال عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١ معظم الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن بينها مدن القدس وأم الفحم والناصرة ورام الله ونابلس وقلقيلية وبيت لحم وطولكرم وجنين، حيث وزعت كمّيات كبيرة من المواد الغذائية والمعدات الطبية والأدوية لدعم صمود الشعب الفلسطيني وتوفير إحتياجاته الأساسية ودعم بنيته التحتية، ونفّذت ١٧ مشروعاً لترميم المسجد الأقصى وإعادة إعمار بعض المباني في فلسطين بتكلفة ١٤ مليون درهم، وأسست الهيئة في نوفمبر ٢٠٠١ عيادة المسجد الأقصى لتقديم الرعاية الصحية للمصابين المحاصرين داخل الحرم القدسي، وأقامت وفقاً خيراً للمسجد الأقصى في مدينة القدس عبارة عن بناية من سبعة طوابق تتسع لحوالي مائة أسرة ويعود ريعه على أعمال المسجد الأقصى والمحافظة على المقدسات الإسلامية في المدينة المقدسة.

وافتح مستشفى الشيخ زايد الجراحي في مدينة رام الله في ١٢ مارس ٢٠٠١ لعلاج جرحى الإنتفاضة وأسر الشهداء والذي تم تزويده بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية وغرف العمليات المتطورة، وساهمت هيئة الهلال الأحمر في بناء مستشفى رفح الخيري بمبلغ مليون دولار أمريكي، وتكفّلت ببناء مستشفى الشيخة سلامة بنت بطي للعيون في مدينة نابلس بتكلفة مليون دولار، وإنشاء قسم الأشعة الملونة بمستشفى الزكاة في مدينة جنين، وبإقامة مستشفى متنقل في مدينة نابلس مزود بكافة الأجهزة والمعدات الطبية الحديثة. كما أقامت الهيئة المستشفى الإماراتي الأردني في مدينة رام الله، وافتتحت وحدة لعلاج مرض التلاسيميا الذي يعاني منه الكثير من أطفال فلسطين.

وبلغت إيرادات حملة التبرعات التي أطلقتها هيئة الهلال الأحمر في مطلع إبريل ٢٠٠١ تحت شعار (نحن معكم.. أهلكنا في فلسطين) لدعم صمود الشعب الفلسطيني، نحو ٢٢٠ مليون درهم إلى جانب ٨٠ كيلوجراماً من الحليّ والمشغولات الذهبية وكمّيات كبيرة من المواد العينية.

وأعلنت هيئة الهلال الأحمر في ١٨ يناير ٢٠٠٣ تخصيص ٢٦ مليون درهم لتنفيذ مشاريع خيرية جديدة وبرنامج إنساني في فلسطين، وذلك ضمن ميزانيتها للعام ٢٠٠٣.

إعادة بناء مخيم جنين

وأمر سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية رئيس هيئة الهلال الأحمر بسرعة إنجاز مشروع إعادة بناء مخيم جنين الذي دمّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وذلك تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة . وأصدر سموه خلال تروّسه لإجتماع لجنة الإغاثة في ٢١ ابريل ٢٠٠٢ تعليماته بسرعة إسكان (٣٠٠) أسرة من المشرّدين والمتضررين في مخيم جنين لحين إعادة بناء منازلهم التي دمّرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي الغاشم وكذلك صيانة (٥٠٠) منزل من المنازل المتضررة، وسرعة إنجاز ١٠٠ وحدة سكنية في مدينة نابلس.

ووقّعت هيئة الهلال الأحمر في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ اتفاقية مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بإعادة بناء ٨٠٠ وحدة سكنية بمخيم جنين بتكلفة ٢٧ مليون درهم.

إغاثة كوسوفا

وكانت هيئة الهلال الأحمر قد أنجزت على مستوى رفيع من الكفاءة والنوعية والسرعة، برنامجاً لإغاثة اللاجئين في إقليم كوسوفا تمّ تنفيذه بمشاركة ٢٣٤٦ متطوعاً على ثلاث مراحل بتكلفة أكثر من ٨٣ مليوناً و٨٧٩ ألف درهم، حيث اشتملت هذه المراحل، التي غطت الفترة من أول يونيو ١٩٩٨ وحتى شهر أغسطس ١٩٩٩، على تسيير جسر جوي بين أبوظبي وتيرانا بلغ عدد رحلاته ٥٩ طائرة، نقلت ما يزيد على ١٥٠٠ طن من مواد الإغاثة التي شملت الخيم والبطانيات والمواد الغذائية والأدوية والكراسي المتحركة ولعب الأطفال والأدوات المكتبية وطرود أسرية يحوي كل طرد معظم مستلزمات الأسرة، حيث بلغت تكلفة هذه المرحلة أكثر من ٢٥ مليوناً و٣٥٠ ألف درهم.

وقد تزامن مع هذه المرحلة إقامة جسر آخر لدعم نفس البرنامج يتكون من ٥٠ طائرة نفّذته القوات المسلحة، وتم خلاله نقل كميات كبيرة من مواد الإغاثة و ١٠٠ من السيارات الصغيرة حيث بلغت تكلفة هذا الجسر ٤٩ مليوناً و٨٨٦ ألف درهم. كما تم تنفيذ ٣٠ رحلة إضافية بواسطة طائرات (سي-١٣٠) لدعم الرحلات الأساسية ونقل كمية من المستلزمات الضرورية والأفراد والمتطوعين.

كما تضمنت هذه المرحلة إنشاء معسكر يحتوي على ٥٢٠ خيمة مزودة بكافة الخدمات الضرورية ويُسّع لنحو ١٠ آلاف لاجئ، وإقامة مستشفى ميداني تبلغ طاقته ٢٠٠ سرير . واشتملت المرحلة الثالثة من برنامج المساعدات للاجئين كوسوفا تبني الجمعية، مع عودة اللاجئين لوطنهم، مشاريع إعادة البناء والتعمير مع الإستمرار في برنامج توزيع المواد الغذائية.

عمليات الإغاثة الخارجية

وسجّلت هيئة الهلال الأحمر خلال عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١ حضوراً مكثفاً في كافة المناطق المنكوبة والمتضررة في العالم، وقدّمت الدعم والمساندة للمحتاجين والمتضررين فيها، الى

جانب تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية والإنمائية لإعادة تأهيل المرافق التي دمرتها الكوارث والنكبات والحروب.

وبلغت قيمة عمليات الإغاثة التي نفذتها هيئة الهلال الأحمر في أفغانستان حتى شهر يونيو ٢٠٠٢ أكثر من ٧ ملايين و ٥٠٠ ألف دولار، شملت إرسال ٢٢ طائرة إغاثة إلى باكستان وكابل وإيران تحمل مواد إغاثة لصالح اللاجئين الأفغان بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ حاوية أرسلت عن طريق البحر تحمل مواد غذائية وبطانيات وخياماً وأدوية.

وواصل الهلال الأحمر تنفيذ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ودعم صموده الذي بدأ منذ اندلاع إنتفاضة الأقصى في سبتمبر من العام ٢٠٠٠ وبلغت قيمة البرامج التي تم تنفيذها في فلسطين خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٢ نحو ١٤٨ مليون درهم. ليصل حجم المساعدات التي تم تقديمها للفلسطينيين منذ الإنتفاضة وحتى شهر يوليو ٢٠٠٢ أكثر من ٢٨٥ مليون درهم. واشتمل برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني خلال الشهور الستة من العام ٢٠٠٢ تسير ٩ طائرات إغاثة حملت مئات الأطنان من الأدوية والمعدات الطبية ليليل عدد طائرات الجسر الجوي الذي سيره الهلال الأحمر لفلسطين ١٩ طائرة.

ونفذت هيئة الهلال الأحمر خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٢ عدداً من المشاريع الإنشائية والخدمية في عدد من الدول بقيمة ١٤ مليون درهم، وتضمنت بناء ٨١ مسجداً وإنشاء ١٢ مدرسة ووقفاً خيراً وحفر ٤٧ بئراً في حوالي ٤٥ دولة من دول العالم تنتشر فيها مشاريع الهيئة الخيرية خدمة لشعوب تلك الدول وتلبية لإحتياجاتهم الضرورية ودعم قضاياهم الإنسانية.

وشملت المشاريع الخدمية خمسة ملاجئ للأيتام وعشرة مراكز تعليمية وعدداً من العيادات الصحية، بالإضافة إلى المساعدات العينية والنقدية المقطوعة للهيئات والمؤسسات الخيرية والإنسانية في هذه الدول.

كما نفذت الهيئة خلال العام ٢٠٠٢ عمليات إغاثة عاجلة في سريلانكا بقيمة ٥ ملايين درهم للمتضررين من الحرب، وأرسلت مواد إغاثة عاجلة إلى الهند وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية وبنجلاديش بقيمة ١٦,٥ مليون درهم لضحايا الإعصار والزلازل في هذه الدول، بالإضافة إلى دعم الجامعات الإسلامية والمستشفيات في بنجلاديش.

ونفذت هيئة الهلال الأحمر خلال شهر نوفمبر ٢٠٠١ حملة إغاثة عاجلة لمنكوبي الفيضانات في الجزائر بإرسال طائرة إغاثة تحمل ٤٠ طناً من المواد الغذائية والخيام والأغذية، بالإضافة إلى شراء نحو ١٠٠ طن من مواد الإغاثة المتنوعة من السوق المحلية لضمان تقديمها للمتضررين في أسرع وقت ممكن.

وبدأت هيئة الهلال الأحمر في العام ٢٠٠٢ بناء قرية نموذجية تضم ٥٠ منزلاً ومسجداً وعباداً ومدرسة في منطقة شيربون بجوار الغربية لإسكان النازحين في اندونيسيا.

وسيرت الهيئة جسراً جويّاً من ٩ طائرات خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٢ إلى العاصمة الصومالية مقديشو ومدينة بربرة بشمال الصومال حملت حوالي ٣٣٥ طناً من المساعدات الإنسانية التي شملت المواد الغذائية والأدوية لمساندة المتأثرين من الجفاف والتصحر في الصومال. ونفذت الهيئة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٢ حملة مساعدات للمتأثرين من الفيضانات التي اجتاحت مدن ولاية غرب كردفان بالسودان.

وأكد سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية رئيس هيئة الهلال الأحمر أن دولة الإمارات العربية المتحدة عملت على تعزيز الروابط الأخوية بين شعب الإمارات وشعوب القارة الإفريقية من خلال دعمها ومساندتها للقضايا الإنسانية لشعوب القارة التي عانت كثيراً من النزاعات والكوارث.

وقال سموه، بعد زيارة لجمهورية النيجر في مطلع شهر يناير ٢٠٠٣ شارك خلالها في توزيع جانب من المساعدات الإنسانية والمواد الإغاثية التي أرسلتها هيئة الهلال الأحمر للمتأثرين من الجفاف، إن مشاريع الهيئة الخيرية في مختلف الدول الإفريقية تسهم في رفع المعاناة عن كاهل المحتاجين وتحسين ظروف المستضعفين. وكانت الهيئة قد سيرت، بناء على توجيهات سموه في بداية شهر يناير ٢٠٠٣ طائرة مساعدات إنسانية إلى النيجر اشتملت على كميات كبيرة من الطحين والأرز والحليب والتمور وذلك في إطار برنامج الهيئة الإنساني لمساعدة الدول الإفريقية التي تعاني شعوبها أوضاعاً مأساوية بسبب الجفاف الذي تشهده أجزاء واسعة من دول القارة.

وأقامت الهيئة العديد من المشاريع الإنسانية والخدمات في جمهوريتي بنين وغانا، وقدمت مساعدات إنسانية مباشرة لضحايا تصادم أحد القطارات في مدينة دوداروما في تنزانيا في شهر يوليو ٢٠٠٢.

وبلغ إجمالي ما أنفقته الهيئة بنهاية العام ٢٠٠١ أكثر من ١٥٤ مليون درهم في عمليات الإغاثة والمشاريع الإنشائية الخيرية، شملت أكثر من ٣٥ دولة في العالم، عدا مساهمة الهيئة في البرامج الإغاثية للعديد من الدول عبر الإتحاد الدولي لجمعيات الهلال والصليب الأحمر. ونفذت هيئة الهلال الأحمر منذ إنشائها في العام ١٩٨٣ أكثر من ٥٠٠ مسجد خارج الدولة وحضرت ٦٥٠ بئراً للمياه وأنشأت ٥ ملاجئ للأيتام حيث بلغ عدد المشاريع التي نفذتها الجمعية من مساجد وآبار ومراكز صحية وتعليمية وملاجئ وغيرها أكثر من ١٢٥٠ مشروعاً، بجانب تنفيذ المشاريع الموسمية في عدد من الدول والتي تضمنت مشاريع الأضاحي وإفطار صائم وزكاة الفطر وكسوة العيد ومشروع الحجّ والمساعدات المقطوعة والعينية التي بلغت تكلفتها في العام ٢٠٠٢ نحو ٤ ملايين درهم، واستفاد منها نحو ٣٤٢ ألف فرد في ٣٥ دولة.

وتحرص الهيئة على إرسال وفود من المسؤولين والمتطوعين فيها مع كل عملية إغاثة تقوم بتنفيذها وذلك للإطلاع الميداني على الاحتياجات المباشرة للسكان في تلك المناطق وللتعبير عن وقفة أبناء الإمارات معهم في الظروف الإستثنائية التي يمرون بها، وضمان وصول المساعدات إليهم مباشرةً.

كفالة الأيتام

وبلغ عدد الأيتام الذين تكفلهم هيئة الهلال الأحمر داخل الدولة وفي ١٦ دولة خارجية حتى شهر يونيو ٢٠٠٢ أكثر من ١٧ ألفاً و ٢٠٠ يتيم. وبلغت قيمة كفالاتهم خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٢ نحو ١٣ مليوناً و ٨٠٠ ألف درهم. وبدأت هيئة الهلال الأحمر منذ شهر يونيو ٢٠٠١ في تنفيذ مشروع كفالة الأسر الفلسطينية بعد التدهور المريع الذي شهدته الأوضاع الإنسانية للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في كافة المجالات الصحية والتعليمية

والاجتماعية والمعيشية. وبلغ عدد الأسر التي تمت كفالتها حتى النصف الأول من العام ٢٠٠٢ نحو ١٢٠٠ أسرة في مختلف المدن الفلسطينية.

المساعدات المحلية

وكثفت هيئة الهلال الأحمر خلال العام ٢٠٠٢ تقديم المساعدات المحلية للمرافق الخدمية بالدولة لدعم دورها في خدمة المجتمع ومساعدة المحتاجين، وذلك في نطاق رسالة الجمعية الإنسانية وأهدافها بتوسيع مظلة المستفيدين من مساعداتها داخل الدولة، ونفذت الهيئة المئات من البرامج في مجالات الرعاية الصحية وتقديم المساعدات للمحتاجين، وكفالة طلاب العلم، ورعاية السجناء، ودعم مراكز تحفيظ القرآن الكريم، والمؤسسات الخدمية والاجتماعية، ومؤسسات تأهيل المعاقين، ورعاية المسلمين الجدد، بالإضافة الى تنفيذ مشاريع الحقبة المدرسية، وإفطار صائم وزكاة الفطر وكسوة العيد ومشروع الحج والأضاحي. وقد بلغت تكلفة برامج المساعدات المحلية خلال السنوات الثلاث الأخيرة نحو ١٠٠ مليون درهم من بينها ٤٠ مليون درهم خلال العام ٢٠٠٢. كما نفذت العشرات من مشاريع المساجد بالدولة بمساعدة المحسنين والخيرين.

وأنشأت الجمعية مطبعة للمكفوفين لطباعة المناهج الدراسية بطريقة (برايل) اضافة الى طباعة القرآن الكريم والكتب الدينية والتعليمية الأخرى، وذلك لتحقيق إدماج المكفوفين في المجتمع. كما أنشأت الجمعية مركز أبوظبي للتوحد لرعاية الأطفال المصابين بهذا المرض وتأهيلهم للإلتحاق بمراحل التعليم المختلفة، بالإضافة إلى الدعم المتواصل الذي تقدمه الجمعية لمؤسسات رعاية وتأهيل ذوي الإحتياجات الخاصة.

مهرجان رمضان والعيد

وافتح سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية رئيس هيئة الهلال الأحمر في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢ مهرجان رمضان والعيد في دورته السادسة الذي نظّمته هيئة الهلال الأحمر والمؤسسة العامة للمعارض واستمر حتى يوم ٦ ديسمبر ٢٠٠٢. وشارك في المهرجان الذي خصّص ريعه وإيراداته لصالح المساعدات والمشاريع الخيرية بالدولة نحو ٣٥٠ شركة ومؤسسة من ١٧ دولة عربية وأجنبية. وبلغ إجمالي قيمة التبرعات في يوم الافتتاح أربعة ملايين و٨٠٠ ألف درهم، حيث تبرع سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان بمبلغ مليون درهم، كما تبرع أنجال سموه بمبلغ ٥٠٠ ألف درهم، وتبرع المواطن ناصر بن مذكر الهاجري بمبلغ مليونين و٣٠٠ ألف درهم، وعبيد بن حويليل المنصوري بمبلغ ٥٠٠ ألف درهم، وصديق الحاجة بمبلغ ٢٠٠ ألف درهم، وعلي عبيد بخيت بن رشيد بمبلغ ٢٠٠ ألف درهم، وعبدالله حسين خنجي بمبلغ ١٠٠ ألف درهم.

وتبرعت قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الفخرية لهيئة الهلال الأحمر بمبلغ ٥ ملايين درهم في اليوم الثاني للمهرجان الذي شارك فيه عدد من الشيوخات، وبلغت جملة تبرعاته ٧ ملايين درهم.

المشاركات الخارجية

وشاركت هيئة الهلال الأحمر في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية في إطار حرصها لتعزيز وتسويق تعاونها مع الجمعيات الخيرية لرشد ميادين العمل الإنساني، وفي مقدمتها الاجتماعات الدورية للإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف. وشاركت الهيئة خلال العام ٢٠٠٢ في اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للجنة الإسلامية للهلال الأحمر الدولي التي عُقدت خلال شهر نوفمبر بالعاصمة القطرية الدوحة، والاجتماع الثاني للرؤساء والأمراء العاميين وممثلي الجمعيات الوطنية العربية للهلال الأحمر مع ممثلي الحكومات العربية الذي عقد في شهر مايو بالقاهرة. وتركزت مناقشاته حول الأوضاع الإنسانية والمساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشاركت الهيئة في اجتماعات الدورة الحادية والعشرين للقانون الدولي حول اللاجئين التي عقدت في شهر يونيو في معهد (سان ريمو) للقانون الدولي لحقوق الإنسان في إيطاليا. كما شاركت في منتدى المانحين الذي عقد في لندن في شهر سبتمبر، واجتماعات الجمعيات المانحة الذي عقد في شهر يونيو في جنيف برعاية الإتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومؤتمر الشراكة لدول جنوب آسيا الذي انعقد في العاصمة البنجابية دكا، وتبرعت فيه الهيئة بمبلغ ٤٠٠ ألف درهم لإنشاء مساكن لضحايا الفيضانات في بنجلاديش و١٩٥ ألف درهم لإقليم آسيا والباسفيك. وكانت الهيئة قد شاركت في العام ٢٠٠١ في عدد من المؤتمرات الإقليمية والدولية من بينها المؤتمر السنوي الثالث لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في طهران خلال شهر يونيو، والمؤتمر الثلاثين لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية الذي انعقد خلال شهر يونيو ٢٠٠١ في العاصمة المغربية الرباط، والمؤتمر التخصصي حول إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث الذي عُقد في شهر أكتوبر ٢٠٠١ بالمنامة في البحرين. ويوجد للجمعية عدد من المكاتب الخارجية في أفغانستان والصومال ولبنان واليمن وكازاخستان وتايلاند وألبانيا والبوسنة وكوسوفا، بالإضافة إلى مكتب جمعية اصدقاء الإمارات في فلسطين.

الحفاظ على الطبيعة وحماية البيئة

تبوّأت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة عالمية مرموقة لإنجازاتها المتميزة في ميادين حماية البيئة والمحافظة على الطبيعة ومكافحة التصحر والتلوث البحري، وتنمية الحياة البرية والبحرية وإقامة المحميات الطبيعية، والإسهام في دعم البحوث العالمية للحفاظ على أنواع متعددة من الحيوانات النادرة والمهددة بالإنقراض عالمياً مثل غزال المها والنمر العربي وأبقار البحر والسلاحف الخضراء، وكذلك إنجاز العديد من البرامج المتقدمة باستخدام أحدث التكنولوجيا لتكاثر الطيور البرية كالصقور والحبارى.

وأرسى صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة منذ مطلع الأربعينات، قواعد راسخة لحماية البيئة والحفاظ عليها، ارتكزت على رؤية ثاقبة بعيدة المدى تعمل على تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة والحفاظ على حق الأجيال المتعاقبة في التمتع بالحياة في بيئة نظيفة وصحية وآمنة.

وقد نال صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ١٥ جائزةً وساماً عربياً ودولياً لجهوده في مجال حماية البيئة وتنميتها، كان آخرها منح منظمة الأمم المتحدة للبيئة سموه في ١١ يونيو ٢٠٠٢ درع المنظمة لجهود سموه المخلصة في مجال حماية البيئة ومكافحة التصحر ونشر الرقعة الخضراء.

حماية الحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراض

وأصدر صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢ قانون تنظيم ومراقبة الإتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراض، يتكون من ٤٠ مادة وثلاثة ملاحق تُحدد أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراض، حيث يأتي إصدار هذا القانون ليؤكد على التزام دولة الإمارات بالإتفاقية الدولية الخاصة بالإتجار بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراض، التي انضمت إليها. كما أصدر سموه يوم ٦ يناير ٢٠٠٢ قانون تنظيم ورقابة استخدام المصادر المشعة والوقاية من أخطارها. ويقضي القانون بإنشاء (إدارة مختصة) بوزارة الكهرباء والماء تتولى إعداد القواعد التنظيمية اللازمة للتعامل مع مصادر الأشعة المؤينة، وتنظيم الممارسات المتعلقة بها، وإصدار التراخيص المرتبطة بها والقيام بمهام التفتيش والمتابعة والرقابة على المصادر المشعة واستخداماتها، وإعداد خطة طوارئ لمواجهة الكوارث الإشعاعية.

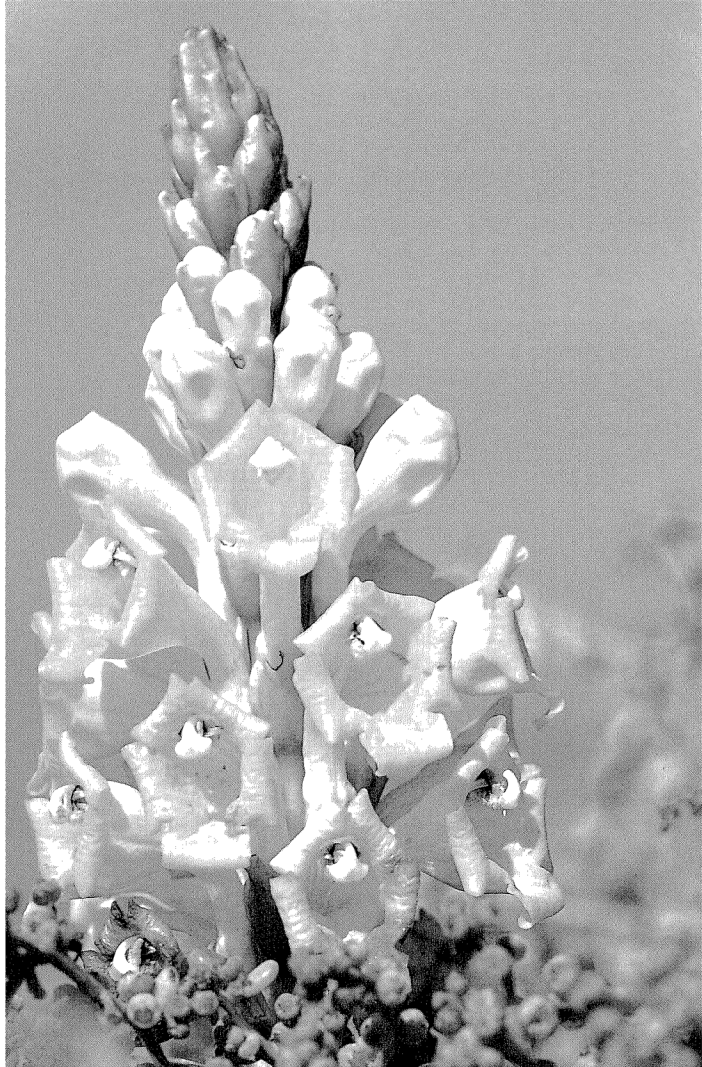
ووافق مجلس الوزراء في ١٤ يناير ٢٠٠٢ على انضمام دولة الإمارات لاتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وأصدر المجلس في ٢٧ مارس ٢٠٠١ قراراً بتشكيل (اللجنة الوطنية) للدولة التي أوكل إليها اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الداخلية المتفق مع الإتفاقية الدولية لحظر واستخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية، التي انضمت إليها دولة الإمارات في العام ٢٠٠٠.

وبدأت دولة الامارات اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٣ استخدام الوقود الخالي من الرصاص. تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء باعتماد المواصفة القياسية الإلزامية للجازولين الخالي من الرصاص.

مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية

وتبنت مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد بمدينة جوهانسبرج خلال شهري مارس وسبتمبر ٢٠٠٢ مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية التي أطلقها رسمياً صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة رئيس وفد الإمارات إلى القمة في ٢ سبتمبر ٢٠٠٢. كما أعلنت دولة الإمارات التزامها بمبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي من مجموع التكلفة الكلية للمبادرة في مرحلتها الأولى للفترة من العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠٠٥. وتهدف المبادرة إلى تقليل الفجوة المعلوماتية بين العالمين المتقدم والنامي في مجال البيانات البيئية، وصولاً إلى قاعدة بيانات بيئية تساعد صنّاع القرار على اتخاذ السياسات الكفيلة بحماية البيئة وتنميتها. وتقرر أن تكون لمبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية، هيئة مستقلة تعمل بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويديرها مجلس إدارة من شخصيات عالمية، يتوقع أن تُسند رئاسته إلى سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية نائب رئيس هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها. وقد أكد صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة رئيس وفد الدولة إلى القمة، أن دولة الإمارات العربية المتحدة تولي اهتماماً بالغاً لأعمال هذه القمة التي تعتبر أضخم تجمع دولي من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وهو ما انعكس على تشكيل وفد الدولة الذي يضم أكثر من ٥٠ عضواً يمثلون مختلف الجهات الحكومية المعنية بالتنمية والبيئة في الدولة، إضافة إلى ممثلين عن الجمعيات غير الحكومية وقطاع المرأة والشباب الذي يشارك لأول مرة في مثل هذه المؤتمرات الدولية.

كما أكد صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي في كلمة دولة الإمارات أمام القمة يوم ٣ سبتمبر ٢٠٠٢ أن دولة الإمارات حققت منجزات ملموسة في المجال البيئي بفضل توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الذي أولى جُل اهتمامه بتطوير العمل البيئي، حيث تمثلت هذه النجاحات في إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات التي تعنى بالبيئة على المستويين المحلي والإقليمي. وأولت دولة الإمارات اهتماماً خاصاً بالزراعة ومكافحة التصحر ونجحت، رغم العوامل المناخية القاسية ونُدرة مصادر المياه، في رفع نسبة الأراضي الصالحة للاستثمار الزراعي، كما نجحت في إعداد الاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي تنفيذاً لأجندة القرن الحادي والعشرين، وتبنت العديد من المبادرات البيئية على المستوى الدولي من بينها جائزة زايد الدولية للبيئة، ومبادرة أبوظبي العالمية لجميع البيانات البيئية، وأعلنت يوم الرابع من فبراير من كل عام يوماً وطنياً للبيئة، واهتمت بالحياة الفطرية البرية والبحرية وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، ووقعت العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالمناخ وحماية البيئة من التلوث ومكافحة التصحر.



الهيئة الاتحادية للبيئة

أصدر مجلس الوزراء في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٢ قراراً بتشكيل اللجنة الوطنية للاستراتيجية البيئية والتنمية المستدامة لدولة الامارات، برئاسة معالي وزير الصحة رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للبيئة وعضوية ٢٠ جهةً إتحاديةً ومحليةً. وكان مجلس الوزراء قد وافق في ٧ يناير ٢٠٠٢ على الإستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل البيئي الوطنية لدولة الامارات، وذلك تجاوباً مع نداء مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في البرازيل في العام ١٩٩٢.

وتتضمن خطة العمل البيئية لدولة الامارات أكثر من ٩٠ مشروعاً مقترحاً تغطي مختلف القطاعات تبلغ تكلفتها التقديرية ٤٣٠ مليون درهم. ومن أهم هذه المشروعات المقترحة إنشاء محطة مركزية لمعالجة النفايات الخطرة، ودراسة مصادر ومستويات الضوضاء، وإنشاء شبكة لربط خطوط المياه بالدولة، ودراسة لبناء خط رئيسي للمياه لربط امارات الدولة، ووضع خطة طوارئ لتغطية نقص المياه في الامارات مثل مشروع تكثيف الرطوبة وقطرات الندى والضباب، ودراسة انشاء سكة حديدية بين المدن، ووضع خطة للاستفادة من الطاقة الشمسية والرياح بالدولة، وإنشاء مركز للبحوث المائية للاستخدامات الزراعية، ومجلس وطني للطاقة، ومشروع انتاج الوقود التنظيف والبنزين الخالي من الرصاص. كما تشمل المشروعات مسح التنوع البيولوجي للحياة الفطرية والمحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض، ووضع التشريعات الوطنية لحماية المياه البحرية من التلوث، وإنجاز مشروع خطة إدارة المخزون السمكي.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل البيئي اللتين استغرق إعدادهما ثلاث سنوات، الى تعزيز التزام الدولة بحماية البيئة، وتبني مبادئ التنمية المستدامة عن طريق إدخال الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط الوطنية للتنمية، ورفع القدرات الإدارية والتنظيمية وامكانيات موظفي الهيئة الاتحادية للبيئة بصفة خاصة، والجهات العاملة في المجال البيئي بصفة عامة، وذلك عن طريق التعرف على أولويات العمل البيئي، وعلى القدرات البيئية الموجودة بالدولة.

وانتهت الهيئة الاتحادية للبيئة من إعداد اللائحة التنفيذية للقانون الإتحادي في شأن حماية البيئة وتتميتها، الذي أصدره صاحب السموّ رئيس الدولة في أكتوبر ١٩٩٩، وهو القانون الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من فبراير ٢٠٠٠.

وتتضمن اللائحة التنفيذية المزيد من الإجراءات والضوابط والمعايير للعديد من القضايا من أهمها مشروع نظام حماية البيئة البحرية، ومشروع نظام تداول المواد والنفايات الخطرة والنفايات الطبية التي تشكل خطراً على صحة الإنسان والبيئة، ومشروع نظام مبيدات الآفات والمصلحات الزراعية والأسمدة، ومشروع نظام تقييم الأثر البيئي الذي يحدد المشاريع التي يمكن أن يكون لها تأثير على البيئة وضرورة الحصول على تصريح بيئي بها قبل البدء بإقامتها أو توسيعها والشروط الواجب توافرها في دراسة تقييم الأثر البيئي وأجراءات الرقابة على المشروعات المرخص لها، وإلزام المشروعات القائمة والجديدة بتوفيق أوضاعها مع قانون حماية البيئة وتتميتها.

واعتمد مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للبيئة في إجتماعه يوم ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢ مشروع نظام حماية الهواء من التلوث، ومشروع نظام المحميات، وقرر إحالتها إلى مجلس الوزراء لإصدارهما ضمن اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة وتميئتها الذي صدر في العام ١٩٩٩. وكان مجلس الوزراء قد اعتمد خلال العام ٢٠٠٢ أربعة من الأنظمة البيئية تضمنتها اللائحة وهي: نظام حماية البيئة البحرية، ونظام تداول المواد الخطرة والنفايات الخطرة والنفايات الطبية، ونظام تقييم التأثير البيئي للمنشآت، ونظام مبيدات الآفات والمصلحات الزراعية والأسمدة.

وانتهت الهيئة، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في غرب آسيا في شهر ابريل ٢٠٠٠، من إعداد التقرير الوطني للبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة. واهتمت الهيئة بإجراء العديد من الدراسات حول القضايا المتعلقة بالوضع البيئي في الدولة، من بينها دراسة تقييم بيئية حول أوضاع الصناعات في الدولة، والتي شملت ٣٣٣ منشأة صناعية في مختلف إمارات الدولة للتعرف على أنواع الصناعات التي ينتج عنها مخاطر بيئية مثل صناعة الأصباغ، ودراسة حول أثر بطاريات وإطارات السيارات والزيوت المستهلكة في البيئة.

واعتمد مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للبيئة في إجتماعه يوم ١٦ يونيو ٢٠٠٢ ميزانية الهيئة للعام ٢٠٠٣ والتي بلغت نحو ١٥ مليون درهم، وتضمنت مجموعة من المشاريع البيئية الجديدة، منها مشروع إنشاء المختبر البيئي المرجعي، ومشروع إنشاء شبكة الرصد البيئي لدولة الإمارات، ومشروع خطة الطوارئ الوطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية بالزيت والمواد الضارة الأخرى، ومشروع إنشاء مركز التدريب البيئي، بالإضافة إلى المشاريع التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية البيئية، وخطة العمل البيئي للدولة مثل المشاريع المرتبطة بقضايا المحافظة على موارد المياه العذبة وغيرها من المشاريع الخاصة بقضايا التلوث البيئي بمختلف أشكاله. وتبنت المجلس ثلاثة أعلانات بيئية هي إعلان دبي حول الإدارة المتكاملة لموارد المياه في الأراضي الفاحلة الصادر عن مؤتمر دبي العالمي حول الإدارة المتكاملة في الألفية الثالثة، الذي انعقد في شهر فبراير ٢٠٠٢، وإعلان أبوظبي حول مستقبل العمل البيئي العربي، ونتائج توصيات فرق عمل بلورة الإعلان إلى برامج وأنشطة قابلة للتنفيذ، والتي اجتمعت في أبوظبي خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ مايو ٢٠٠٢، وكذلك إعلان أبوظبي للتنمية الزراعية ومكافحة التصحر. وقرر أن تكون الإحتفالات بيوم البيئة الوطني السادس، التي تُقام في شهر فبراير من كل عام، حول موضوع المياه والطاقة. وانتهت الهيئة الاتحادية للبيئة في العام ٢٠٠٢ من إعداد دراسة لإنشاء قاعدة للمعلومات البيئية للمحميات الطبيعية شملت ١٩ محمية بحرية في كل من إمارات أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة. وتم اختيار مقر الهيئة الاتحادية للبيئة في أبوظبي مقراً للمركز الوطني للإنتاج الأنظف في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تم إنشاؤه تحت مظلة الهيئة الاتحادية للبيئة، وهيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتتميتها، بالتنسيق والتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدول غرب آسيا.

هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتتميتها

حققت هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتتميتها منذ إنشائها في العام ١٩٩٦ بتوجيهات ودعم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى

للقوات المسلحة رئيس إدارة الهيئة، ومتابعة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العديد من الإنجازات العلمية في مجال حماية البيئة والحياة الفطرية، وذلك من خلال تنفيذ برامج ومشاريع طويلة الأمد تهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية والحياة الفطرية في إمارة أبوظبي.

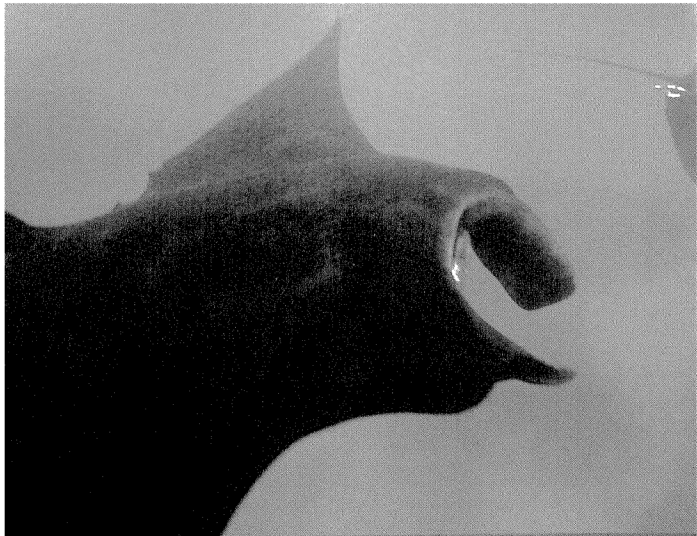
وبدأت الهيئة في مطلع العام ٢٠٠٢ تطبيق الإستراتيجية البيئية لإمارة أبوظبي خلال السنوات الخمس المقبلة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ التي تركز على ستة محاور رئيسية تلبي متطلبات الإمارة الفعلية، وتعبّر عن الحاجات الحقيقية والضرورية فيما يتعلق بالبيئة، وتوجه المجهودات والموارد المختلفة لتصبّ في خدمة أهداف التنمية المستدامة بالدولة. وتشكّل هذه الإستراتيجية الإطار الذي تعمل الهيئة من خلاله لتحقيق الأهداف الستة الإستراتيجية، والتي تشمل إستحداث وتطوير التشريعات البيئية، وتفعيل وتطوير دور أجهزة الرقابة البيئية، وتحقيق الإدارة المثلّي للثروة السمكية، وإدارة مصادر المياه والحياة الفطرية وتنميتها، وتعزيز التعليم والتوعية البيئية.

وأنشأت الهيئة في العام ٢٠٠٢ وحدة جديدة هي (وحدة التخطيط الإستراتيجي والمشروعات) تهدف إلى متابعة المشروعات التي تنفذها الهيئة والتأكد من أنها تتطابق مع الأهداف الإستراتيجية البيئية لإمارة أبوظبي. بعد أن انتهت خلال العام ٢٠٠١ فرق العمل الستة من إعداد التقارير النهائية للأهداف الاستراتيجية التي تمّ تعديدها والتي تناولت الوضع الراهن في قطاعات الاستراتيجية الستة والفجوات في المعلومات والأنشطة، فضلاً عن تحديد المتطلبات والأولويات بالإضافة إلى الخطة المستقبلية المقترحة والجهات التي تشارك في تنفيذ كل من الأهداف الستة. وأسندت الإستراتيجية البيئية إلى الهيئة لأن تكون المركز الرئيسي للبيانات والمعلومات البيئية، وذلك بالتنسيق مع كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل إنجاز أهداف الإستراتيجية، حيث انتهت الهيئة من وضع تصوّر نهائي لمشروع قاعدة البيانات بمشاركة أكثر من ٣٠ مؤسسة حكومية وشبه حكومية. واستضافت الهيئة في مطلع شهر مايو ٢٠٠٢ ملتقى مبادرة أبوظبي الدولية للبيانات البيئية بدعم من سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة، وهي المبادرة التي تبنتها القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت خلال الفترة من ٢٦ أغسطس إلى ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا. وركزت هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها جهودها منذ إنشائها على تنفيذ العديد من البرامج البحثية التي تتناسب مع أهداف الإستراتيجية خاصة في مجالات الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الحيوانات المهددة بالإنقراض.

مركز بحوث البيئة البحرية

وأنشأت هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها، في إطار اهتمامها بالبيئة البحرية، مركز بحوث البيئة البحرية الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للموارد البحرية والساحلية.

وقد نفذ المركز، باهتمام ومتابعة من سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية نائب رئيس مجلس إدارة هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية، برامج عالمية



ناجحة لحماية السلاحف البحرية وتكاثرها. وأنشأ المركز منذ شهر يونيو ١٩٩٩ وحدة متخصصة لتربية السلاحف البحرية في جزيرة (جرنين) التي تعتبر موطناً لتعشيش السلاحف من أنواع (منقار الصقر) و(القمريه الخضراء) المهددتين بالإنقراض عالمياً، حيث يكثر تواجدهما على شواطئ الجزيرة. وتقوم هذه الوحدة بإجراء أبحاث علمية وتطبيقية على هذه السلاحف من أجل التوصل إلى أفضل الطرق للمحافظة عليها ومن ثم إكثارها وإطلاقها إلى الطبيعة مرة أخرى.

وواصل مركز أبحاث البيئة البحرية الدراسة التي بدأها منذ شهر يونيو ١٩٩٩ لحماية (أبقار البحر) في مياه الدولة، والعمل على توطينها وإكثارها. ويتم تنفيذ هذه الدراسة على مرحلتين تتضمن المرحلة الأولى إجراء مسح جوي لتحديد مستوطنات أبقار البحر ونمط انتشارها في المناطق المختلفة.

ويتم في المرحلة الثانية متابعة تحركات الأبقار عن طريق الأقمار الاصطناعية بوضع أجهزة بث على بعض منها، وبذلك يمكن تحديد النطاق المكاني الذي تعيش فيه وأنماط حركتها في مياه الدولة، حيث سيتم في ضوء نتائج هذه الدراسة إقامة محمية بحرية في دولة الإمارات، لتوفير الحماية اللازمة للعديد من أنواع الحيوانات البحرية ومن بينها أبقار البحر المهددة بالإنقراض عالمياً.

وانتهت هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وحمايتها من تحليل البيانات التي تم جمعها عن الثروة السمكية في إمارة أبوظبي، حيث تم إعداد تقرير شمل تقديرات عن معدل نمو ونفوق خمسة أنواع من الأسماك الرئيسية التي تعيش في المياه الإقليمية للدولة، وتعتبر هذه التقديرات الأولى من نوعها التي تسجل في المنطقة، حيث تمثل قاعدة المعلومات لأي دراسات مستقبلية عن حالة المخزون السمكي.

واستخدمت الهيئة مختبرات تقنية متطورة في تنفيذ برامجها لرصد وتحليل نوعية المياه، بهدف تحديد نسبة التلوث البحري في مياه الدولة، ووضعت عدة محطات مختبرية ثابتة ومتحركة لرصد نسبة التلوث البحري وتحديد نسب الأوكسجين ودرجة الحرارة والتوصيل الكهربائي ودرجات الأعماق وصفاء المياه، كما تم تحليل كميات المعادن الثقيلة (الرصاص والزئبق والكوبلت والنيكل والنحاس) بالمياه.

حماية الحياة الفطرية

واهتمت الهيئة في مجال حماية الحياة الفطرية بحماية المها العربية، التي تمثل جزءاً من تراث الجزيرة العربية، وشاركت مع جهات أخرى من الدول المعنية بالمنطقة بوضع خطة عمل (صون) المها العربية وتنسيق الجهود الرامية للمحافظة عليها في بلدان تواجدها، وأثمرت هذه الجهود في إنشاء لجنة تنسيقية لصون المها العربية ترأسها دولة الإمارات تقديراً لجهود الدولة في مجال حماية البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية بشكل عام، وفي مجال حماية المها العربية بشكل خاص.

وأعدت الهيئة، في مجال البيئة البحرية، مشروعاً خاصاً لمسح الغطاء النباتي بإمارة أبوظبي، حيث تم خلال العام ٢٠٠٢ وضع وتطوير بروتوكولات خاصة للمسح لتحديد الكمية التي يجب دراستها، لوضع تصور كامل عن النظم البيئية في إمارة أبوظبي.



كما أعدت الهيئة قاعدة بيانات تضمنت نتائج الدراسة التي أجرتها على النباتات الموجودة على جزيرة (زركو) ومدى ثبات التربة بالإضافة لأعداد الثدييات والطيور الموجودة على الجزيرة.

واستمرت الهيئة في تنفيذ برنامجها الخاص بإكثار نبات القرم ومنها المشروع الذي تنفذه بالتعاون مع الدائرة الخاصة لصاحب السموّ رئيس الدولة لزراعة نبات القرم وإدخال فصائل جديدة وفصائل أخرى كانت موجودة وتعرضت للإنقراض. ونظمت الهيئة، في هذا المجال في نهاية العام ٢٠٠١، الندوة العالمية الثانية وورشة عمل حول بيئات المناطق الجافة (خيارات بحث وإدارة نبات القرم والنباتات الملحية) ناقشت خلالها القضايا المهمة التي تتعلق بالنباتات الملحية بشكل عام ونبات القرم بشكل خاص. ووقعت الهيئة في ٢٦ فبراير ٢٠٠١ بأبوظبي مذكرة تفاهم مع المركز الدولي للزراعة الملحية لتعزيز التعاون بين الطرفين في المجالات البيئية والزراعية.

وساهمت الهيئة، في إطار دعمها للجهود التي تقوم بها دولة الإمارات في مجال المحافظة على البيئة وتبني أحدث الأساليب والتقنيات للتقليل من الآثار البيئية الضارة للنشاطات الصناعية والإقتصادية، في تنظيم ورشة عمل عن الإنتاج الأنظف بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتشجيع تبني سياسة الإنتاج النظيف والتحول الى استخدام التقنيات الحديثة لتحقيق مفهوم الإنتاج النظيف في المنطقة.

وحرصت الهيئة على دراسة وتحديد المواقع البيئية الحساسة في الإمارة بهدف حمايتها وتتميتها. وقد لخصت نتائج هذه الدراسات والمسوحات، في الأطلس البحري الذي أصدرته الهيئة في شهر فبراير من العام ٢٠٠١.

وتشكل بيانات الأطلس جزءاً من برنامج الهيئة الطموح لإنشاء قاعدة البيانات البيئية والتي تشكل أهمية علمية وإدارية كبرى، حيث ستساهم في تحليل المسائل البيئية على مستوى إمارة أبوظبي. وأعدت الهيئة، في مجال التشريعات والقوانين، مسودة اللائحة التنفيذية لنظام تقييم الأثر البيئي في إمارة أبوظبي، ومسودة وثيقة تحدد معايير ومقاييس جودة الهواء.

محمية الوثبة للطيور

واهتمت هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية بإقامة المحميات الطبيعية لتوطين الطيور وتوفير بيئة آمنة لتكاثرها، من أهمها محمية الوثبة للطيور. وقد قرر مجلس إدارة الهيئة في اجتماع له يوم ١٢ مايو ٢٠٠٠ برئاسة سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية نائب رئيس المجلس، تطوير محمية الوثبة للطيور التي تعتبر من أهم المحميات الطبيعية للطيور المهاجرة والمستوطنة في الدولة، حيث تم تسجيل تواجد أكثر من ٢٠٠ نوع منها حول البحيرة التي تقع على مسافة ٤٠ كيلومتراً جنوب شرقي العاصمة أبوظبي بمساحة خمسة كيلومترات مربعة، وهي عبارة عن أرض مسطحة تغمرها المياه المالحة وتحيط بها الكثبان الرملية التي تحتزن مياه الأمطار. وأجرت الهيئة خلال العام ٢٠٠٢ مسحاً لمنطقة بحيرة الوثبة شمل دراسة الغطاء النباتي والحشرات والثدييات الموجودة في منطقة البحيرة، في إطار مخطط شامل لتطوير المحمية بعد أن أكدت المؤشرات بأنها ستكون من أشهر المحميات والمنتجعات في جنوب شرق الجزيرة العربية.



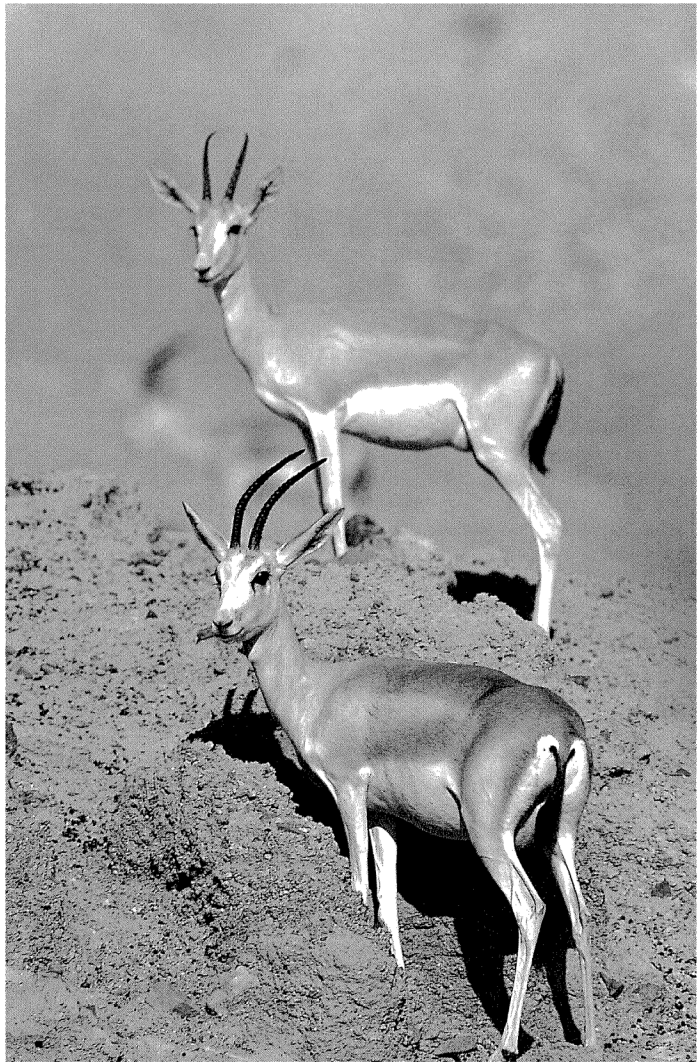
وتشتمل الخطة، التي ستنفذ على مراحل، على إقامة مركز للزوار ومرافق تعليمية للطلاب والمهتمين وعدد من المخابئ لمراقبة الطيور، ومحطة أرصاد جوية تعمل بالطاقة الشمسية، ومراكز لمراقبة ورصد الطيور ومسارات هجرتها واستئناف رحلاتها.

وتشكل محمية الوثبة للطيور بيئة خصبة لتكاثر طيور الفلامنجو وأنواع أخرى من الطيور خلال موسم الهجرة في فصلي الربيع والخريف، حيث يتواجد حول البحيرة أكثر من ١٥٠٠ طائر من أنواع الفلامنجو المهاجرة موسمياً من إيران وجمهورية الاتحاد السوفييتي سابقاً، إضافة إلى الطيور المقيمة والمستقرة في المحمية على مدار العام. كما تُعد بحيرة محمية الوثبة موقعاً نموذجياً لإحتضان وتكاثر أنواع أخرى من الطيور مثل الزقراق والبط والصراد وطيور القبرة الهددية وطيور الماء مثل النورس، نظراً لوجود بعض أنواع الروبيان التي تشكل الغذاء الرئيسي للطيور. وتتميز المحمية بثلاثة أنواع من الأنظمة البيئية، منها بيئة المياه العذبة، وبيئة المياه المالحة، وبيئة السطح الرملي، وكل واحدة من هذه الأنظمة له مميزاته وخصائصه في جذب أنواع الحيوانات والطيور والنباتات التي تعيش وتتواجد فيها.

مجلس إدارة هيئة أبحاث البيئة

واستعرض مجلس إدارة هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتتميتها في اجتماعه يوم ١٠ أبريل ٢٠٠٢ برئاسة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة، تقريراً شاملاً عن الأنشطة التي نفذتها الهيئة خلال العام ٢٠٠١، تضمن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ الإستراتيجية البيئية لإمارة أبوظبي. وتناول التقرير الأنشطة التي نفذتها الهيئة في مجال الثروة السمكية وأبرزها مشروع مسح المياه الإقليمية للدولة لتقييم المخزون السمكي.

وأقر المجلس خطة عمل حماية السلاحف البحرية بعد أن اطلع على تقرير الهيئة الذي يضم نتائج المسوحات والدراسات التي قامت بها خلال السنوات الثلاث الماضية، من خلال دراسة مواقع تعشيش السلاحف البحرية وتربيتها وإعادة إطلاقها ودراسة هجرة السلاحف باستخدام تقنيات الإرسال والإستقبال الفضائية. كما أقر خطة عمل حماية أبقار البحر التي باشرت الهيئة بتنفيذها منذ العام ١٩٩٩ وتشمل حماية أبقار البحر من النشاطات البشرية ومن الصيد العرضي والإصابات من القوارب وغيرها، بالإضافة إلى حماية مواطنها من التدمير بسبب التجريف والطمر أو تسرب الزيت. ووافق المجلس على مشروع قانون لتقييم الأثر البيئي وقانون تنظيم وإدارة المواد الكيماوية الخطرة، وقرر رفعهما إلى المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي. وناقش مجلس إدارة هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتتميتها في هذا الاجتماع مفهوم الشراكة البيئية وأهمية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية في مجال البيئة للمساهمة في بيئة صحية وحماية عناصر البيئة المختلفة بالإضافة إلى تنمية الموارد الطبيعية واستدامتها وتوسيع رقعة برامج الرصد البيئي، وإشعار المواطن والمقيم بأن حماية البيئة مجهود جماعي. واستعرض نشاطات الهيئة في مجال البيئة البرية والتي تضمنت دراسة الخصائص الأساسية لبيئة إمارة أبوظبي ودراسة النظم البيئية لنباتات القرم وتتميتها، والدراسة والرصد البيئي لمحمية الوثبة، ومراجعة أطلس الموارد الطبيعية، ومشروع الحيوانات البرية في المنطقة الشرقية من إمارة أبوظبي، ووضع خطة لإدارة



الحيوانات البرية التابعة لصاحب السموّ رئيس الدولة والتي تديرها إدارة البيئة والحياة البرية بالدائرة الخاصة. وبحث المجلس في مجال حماية الحياة الفطرية البرية نشاطات المركز الوطني لبحوث الطيور والذي أعاد توجيه نشاطاته خلال العام ٢٠٠١ بصورة كاملة نحو المحافظة على طيور الحبارى. كما استعرض نتائج برنامج إكثار الحبارى بالأسر الذي اقتصر خلال العام ٢٠٠١ على إكثار الحبارى الآسيوية والحبارى الإفريقية ذات البطن الأبيض. وناقش المجلس خلال الاجتماع المشروعات المقترحة أن تنفذها الهيئة خلال العام ٢٠٠٢ ومن أهمها إعداد الأطلس البيولوجي لأنواع الأسماك الرئيسية ووضع خطط إدارة الأنواع الرئيسية للأسماك ووضع خريطة لإنتشار بيئات الشعاب المرجانية وأعشاب البحر. كما تشمل المشاريع الجديدة مسح ودراسة طيور جزر إمارة أبوظبي، والبدء بالدراسات المسحية الشاملة لتربة إمارة أبوظبي.

التوعية البيئية

وبحث مجلس إدارة هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها في إجتماعه يوم ١٠ ابريل ٢٠٠٠ نشاطات الهيئة في مجال التوعية البيئية خلال العام ٢٠٠١ وخططها لتطوير برامج التوعية لبعض القطاعات المستهدفة والتي تضم طلاب المدارس والمعلمين وعامة الجمهور. كما أطلع المجلس على سير العمل ببرنامج مركز التوعية البيئية الجديد (المارثون البيئي) الذي بدأت الهيئة بتنفيذه في مدارس أبوظبي خلال العام الدراسي ٢٠٠٢ بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة وشركة شل/أبوظبي والذي يغطي حوالي ٣٥٠ مدرسة في إمارة أبوظبي. ونظمت الهيئة بالتعاون مع منطقة أبوظبي التعليمية أربع دورات تدريبية لمدرّسي علم الأحياء والمشرفين لتحديث معرفتهم البيئية وتمكينهم من تعريف التلاميذ والطلاب بالقضايا البيئية ذات الصلة بالمنطقة.

المركز الوطني لبحوث الطيور

واهتمت هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها بالحفاظ على طيور الحبارى، والموازنة بين متطلبات رياضة الصيد بالصقور، ووضعت في العام ٢٠٠١ إستراتيجية للحفاظ على الحبارى الآسيوية والإستخدام الأمثل للحبارى والصقور في جميع مناطق انتشارها.

وحقق المركز الوطني لبحوث الطيور التابع لهيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها، إنجازاً كبيراً في إكثار طائر الحبارى في الأسر، حيث تمكن من إنتاج طيور الحبارى في بيئة اصطناعية واضاءة مصطنعة ودرجات حرارة يتم التحكم بها. كما نجح المركز في تخصيب إناث طائر الحبارى بعد أن تمكن من إستخراج سائل الحيوانات المنوية من ذكر طائر الحبارى في تجارب تعتبر رائدة على مستوى العالم.

وقد تم إنشاء مختبر للدراسات الوراثية لطائر الحبارى بمنطقة سويحان بإمارة أبوظبي، وبذلك أصبح في الإمكان إستخلاص الحمض المنوي وتحديد كميته وتحليله بطرق مختلفة وإجراء الفحوص الجينية.

وواصل المركز الوطني لبحوث الطيور دراساته العلمية حول هجرة طيور الحبارى. وأطلق في شهر ابريل ٢٠٠١ (٥٥) طائراً من طيور الحبارى في صحراء شولستان الباكستانية، بالتعاون مع مركز الحبارى العالمي بباكستان، الذي قام بنفس الوقت بإطلاق ٤٠ طائر حبارى في أول تجربة خارج الدولة بعد التجارب التي نفذها المركز خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بإطلاق ٤٥ طائر حبارى في منطقة بينونة بالمنطقة الغربية من إمارة أبوظبي، في إطار جهوده لتحقيق التنمية المستدامة للحبارى وإكثارها.

كما واصل المركز الوطني لأبحاث الطيور إشرافه العلمي على برنامج صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، للعام السابع على التوالي، وهو البرنامج الذي تقوم فكرته على إطلاق سموه لمعظم صقوره عند نهاية كل موسم قنص، إيماناً منه بأهمية الحياة الفطرية وحمايتها، ويهدف إلى مساعدة العلماء في الحصول على المعلومات المتعلقة بمسارات الهجرة لهذه الطيور وقدراتها على التكيف والاندماج مرة أخرى في الطبيعة.

وتنفذ هذا البرنامج سنوياً هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها بالتعاون مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة والمؤسسة الدولية للصقور بباكستان.

وأطلقت الهيئة (١٠٢) صقراً في النصف الثاني من شهر ابريل ٢٠٠٢ بالقرب من الحدود الباكستانية - الأفغانية من بينها ٧٥ شاهيناً و ٢٧ من فصيلة الحر، حيث تم تزويد مجموعة من هذه الطيور بأجهزة إرسال صغيرة توفر إمكانية تتبع تحركاتها لعدة أشهر حتى تنتهي صلاحية البطاريات التي تزودها بالطاقة.

وكان أول إطلاق لصقور صاحب السمو رئيس الدولة قد تم في ابريل ١٩٩٥ ليصل بذلك العدد الإجمالي للصقور التي تم إطلاقها خلال السنوات السبع للبرنامج إلى ٦١١ جميعها من نوعي الشاهين والحر، ما عدا صقيرين من أنواع أخرى. وأسس المركز القومي لبحوث الطيور برنامج العلوم البيطرية الذي يعد من البرامج الرائدة على المستويين الإقليمي والعالمي في مجال العناية بالصقور وطائر الحبارى. وافتتح في شهر اكتوبر ١٩٩٩ مستشفى للصقور في أبوظبي الذي يعد الثاني من نوعه بعد مستشفى الصقور بمنطقة الخزنة، والذي تم تزويده بأحدث مختبرات علم الوراثة للتعرف على الصقور ذات السلالات النقية والمهجنة.

وأُسست هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية في العام ٢٠٠١ (نادي صقاري الإمارات) الذي يعد أول ناد من نوعه على مستوى الوطن العربي. وقد أكد سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية نائب رئيس مجلس إدارة هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية رئيس مجلس إدارة النادي، أن إنشاء (نادي صقاري الإمارات) يأتي في إطار اهتمام الدولة بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة برياضة الصيد بالصقور التي تعتبر من أهم الرياضات العربية التي مارسها الأجداد منذ آلاف السنين.

وقال سموه أن إنشاء النادي يهدف أيضاً إلى نشر الوعي والإرتقاء بمستوى رياضة الصقور في الدولة ومنطقة الخليج العربي، بهدف الحفاظ عليها كتراث هام في المنطقة.

جزيرة السمالية

تعتبر جزيرة السمالية الواقعة على بعد ١٢ كيلومتراً شمال شرق مدينة أبوظبي إحدى الجزر البحرية التي تتمتع بمقومات المحميات الطبيعية التي لم تعبت بها يد الإنسان، وهي

عبارة عن أرض ملحية تبلغ مساحتها نحو ٢٥ كيلومتراً مربعاً وتكثر فيها أشجار القرم وبعض النباتات البرية والكائنات البحرية بمختلف أنواعها .

وقد تحولت هذه الجزيرة الى واحة للأبحاث البيئية بعد أن تشكلت هيئة البحوث البيئية بجزيرة السمالية يوم ٢٦ اغسطس ١٩٩٦ بقرار من سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس نادي تراث الإمارات، بهدف دراسة الأحياء البحرية والنباتية والحيوانية وعلاقتها بظروف البيئة في جزيرة السمالية والحفاظ على الحياة الفطرية النباتية والحيوانية والتوازن البيئي فيها مما يسهم في إثراء الجهود المبذولة لإرساء قاعدة بيانات بيئية متكاملة .

وقد توصلت الأبحاث العلمية التي تمت بالجزيرة الى حصر ٢٤ نوعاً من الهائمات البحرية النباتية التي تنتمي إلى سبع طوائف مختلفة و ١٢ نوعاً من الهائمات البحرية الحيوانية . ونفذت هيئة البحوث البيئية بجزيرة السمالية بنهاية العام ١٩٩٩ سبعة بحوث علمية للبيئة البحرية لجزر إمارة أبوظبي شملت النباتات البحرية والسلاحف وأبقار البحر وأشجار القرم والطيور البحرية والنباتات الملحية حيث شكّلت هذه الدراسات المكونات الأساسية للأطلس البحري الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأسست الهيئة بنك النباتات الذي يحتوي على أكثر من ألف نوع من الأشجار التي تتحمل الملوحة والجفاف والحرارة والتي يتم ريها بالماء المالح، واستكملت خلال عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١ الدراستين اللتين أجرتهما حول السلاحف والأعشاب البحرية.

المحميات الطبيعية

وتنتشر في دولة الإمارات، بفضل الجهود المتواصلة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، العشرات من المحميات الطبيعية بهدف تحقيق التوازن في الخلل الذي لحق بالعلاقة بين الإنسان والبيئة والناتج عن الإستنزاف المستمر للموارد الطبيعية مما يؤدي الى تدهور البيئة وانقراض العديد من أنواع الكائنات الحية الحيوانية والنباتية .

ومن أهم هذه المحميات، محمية صير بني ياس التي تعدّ من أكبر المحميات في الشرق الأوسط من حيث المساحة والتنوعية، حيث تضم أنواعاً نادرة من الحيوانات والطيور التي كانت مهددة بالانقراض، بالإضافة إلى غابات كثيفة وملايين الأشجار الحرجية وبساتين الفواكه التي تشكل بيئة طبيعية للكائنات الحية التي تعيش فيها .

وكانت الجزيرة التي تبلغ مساحتها ٢٢٠ كيلومتراً قبل ثلاثة عقود، منطقة صحراوية جرداء ومرقاً موسمياً لصيادي اللؤلؤ، وقد بدأت خطط تحويلها إلى محمية طبيعية في مطلع العام ١٩٧١ بتوجيهات ومتابعة مستمرة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حتى أصبحت اليوم واحة خضراء يوجد بها قرابة ثلاثة ملايين من الأشجار البيئية ومزارع تنتج معظم أنواع الفواكه، بالإضافة إلى مزارع لإنتاج الزيتون والبن .

ويرتفع في الجزيرة نحو ٢٥ نوعاً من الحيوانات البرية من بينها بعض الأنواع المهددة بالانقراض والتي حرص صاحب السمو رئيس الدولة على جلبها من مختلف دول العالم، بالإضافة إلى أكثر من ٨٦ نوعاً من الطيور من بينها ٢٥ نوعاً من الطيور النادرة التي تم استجلابها من الخارج. وقد زادت أعداد المها العربية المهددة بالانقراض والغزلان بمختلف

أنواعها والطبي العربي والماعز البري بصورة ملحوظة في الجزيرة، حيث تم إطلاق أعداد منها في غابات المنطقة الغربية بإمارة أبوظبي لإثراء الحياة البرية. وتوجد مجموعة أخرى من المحميات الطبيعية البرية والبحرية في جزر السمالية والوثبة ومروح وأبو الأبيض والضب وجرين وجبل علي ورأس الخور بدبي، ومحميات خوركلباء وصير بونعير وسيح المصموط في الشارقة، ومحميات رأس دبا الفقيت وضدنا والبديّة والعقة بالفجيرة، ومحميات الجزيرة الحمراء والرمس ورأس الخيمة والصحراوية ورؤوس الجبال بإمارة رأس الخيمة، وغيرها من المحميات.

مكافحة التصحرّ

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٩٩ إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بعد النجاحات الملموسة التي حققتها في مجال قهر الصحراء ونشر الخضرة وتحقيق التنمية الزراعية رغم صعوبة المناخ وشحّ المياه. وقد أشاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبيئة بجهود دولة الإمارات في المحافظة على سلامة البيئة وإدخال الأساليب الحديثة لمكافحة التصحرّ ونشر الرقعة الخضراء على مساحات واسعة من الأرض، مما جعلها من الدول المتقدمة في هذا المجال. وأكد الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية بعد زيارته للدولة في شهر ديسمبر عام ١٩٩٥ "أن ما قام به صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة من سياسة زراعية حكيمة، يسعى حالياً الخبراء في المنظمة الى تحقيقه على المستوى العالمي". كما أكّد السيد شفقت كاكاخيل نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠ بأبوظبي "أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمكنت من قهر الصحراء".

جائزة زايد الدولية للبيئة

تنظّم الدورة الثانية لجائزة زايد الدولية للبيئة خلال العام ٢٠٠٣. وقد شاركت وفود من مؤسسة الجائزة في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرج بجنوب افريقيا خلال شهري اغسطس وسبتمبر ٢٠٠٢، والإجتماع التحضيري الرابع للإعداد لهذه القمة والذي عقد في مدينة بالي باندونيسيا خلال شهر مايو ٢٠٠٢، حيث قامت هذه الوفود بالترويج للجائزة واستقطاب الدعم الدولي العلمي لأهدافها، والتعريف بإنجازات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في المجالات البيئية كافة. وقد تأسست جائزة زايد الدولية للبيئة، التي تبلغ قيمتها مليون دولار أمريكي، بمبادرة من الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع في شهر فبراير من العام ١٩٩٨. وتُمنح الجائزة للأفراد أو المؤسسات أو الحكومات التي يكون لها دور كبير وبارز في الحفاظ على البيئة، وتشمل مجالاتها الحقول الرئيسية في إدارة النظم الأكلوجية كمكافحة التصحرّ والجفاف وزيادة الرقعة الخضراء، وحماية إمدادات ونوعية المياه العذبة وتطبيق المفاهيم لتنمية وإدارة واستخدام موارد المياه وصون التنوّع الحيوي البيولوجي،

وحماية الحياة الفطرية وتنميتها وحماية البيئة البحرية وتنمية مواردها الحية، والإدارة البيئية المتكاملة للمناطق الساحلية، وكذلك تطوير التنمية الريفية والزراعية والتنمية المستمرة لمناطق الرحل، وتعزيز التنمية المستدامة للصناعة والطاقة ومكافحة التلوث الناجم عن الإنتاج الصناعي واستخدامات الموارد وحماية وتحسين الظروف الصحية البشرية، ونشر وتعزيز الوعي والتربية البيئية والمشاركة المجتمعية والتعاون الدولي لتعزيز وبناء القدرات البيئية من أجل التنمية المستدامة وتعزيز قضايا السلام العالمي والأمن البيئي.

وقد نُظِّمَت الدورة الأولى لجائزة زايد الدولية للبيئة في ٢٢ أبريل ٢٠٠١ بدبي، وفاز بالجائزة الأولى الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وهي عبارة عن ٥٠٠ ألف دولار ومجسم، والجائزة الثانية وهي عبارة عن ٣٠٠ ألف دولار ومجسم وشهادة تقدير مناصفة بين الدكتور عبدالفتاح القصاص وبين المجلس العالمي للسود، والجائزة الثالثة وهي عبارة عن مائتي ألف دولار وشهادة تقدير مناصفة بين السيدة يولاندا كاكابانس والسيد ستيفان شميت هايتي.

تقدير عالمي

وقد اقترن إسم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بالإنجازات البيئية التي حققتها دولة الإمارات، لما يولييه سموه من رعاية واهتمام بقضايا البيئة. وحظي صاحب السمو رئيس الدولة بتكريم وتقدير العديد من منظمات الأمم المتحدة المتخصصة والهيئات الإقليمية والدولية التي تعنى بقضايا البيئة، تقديرًا لجهوده في هذا المجال.

ومنحت منظمة الأمم المتحدة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ١١ يونيو ٢٠٠٢ درع المنظمة لجهوده المخلصة في حماية البيئة ومكافحة التصحر ونشر الرقعة الخضراء.

ومنحت منظمة الأغذية والزراعة العالمية سموه ميدالية اليوم العالمي للأغذية، اعترافاً بجهوده سموه في خدمة البشرية جمعاء ومواقفه المشرفة والعظيمة، وتكريسه مبدأ العطاء والعون للأمم المحتاجة والتي تعترف لسموه بعميق مشاعره الإنسانية الخالصة.

وقد تسلم الميدالية سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء خلال استقباله يوم ٢ يونيو ٢٠٠١ الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية، الذي قال إن هذه الميدالية تعبير عن تقدير المنظمة للسعي المتواصل لصاحب السمو رئيس الدولة لخدمة الإنسانية جمعاء، وإنجازات سموه العظيمة ومبادراته النبيلة لعون الفقراء ومساعداته المتواصلة للدول النامية.

وحصل صاحب السمو رئيس الدولة على العديد من الجوائز وشهادات التقدير البيئية من بينها شهادة (الباندا الذهبية) في العام ١٩٩٧ من الصندوق العالمي للحفاظ على الطبيعة التي تمنح لأول مرة إلى رئيس دولة في العالم، وجائزة (رجل البيئة والإنماء الدائم) في مهرجان الشباب العربي الثامن في بيروت في العام ١٩٩٣، ووشاح جامعة الدول العربية للتنمية، وجائزة تقديرية وميدالية ذهبية من منظمة الأغذية والزراعة العالمية، وشهادة الدكتوراه الفخرية في العام ١٩٩٧ من جامعة عين شمس، وتخصيص كرسي زايد البيئي

بجامعة الخليج العربي بالبحرين، والعديد من الجوائز الإقليمية والدولية الاخرى. واختارت منظمة المدن العربية في دورتها السادسة التي عقدت بالدوحة يوم ٢٨ مارس ١٩٩٨ صاحب السمو رئيس الدولة لنيل جائزة /داعية البيئة/ وكرمت الجمهورية اللبنانية في احتفالها بيوم البيئة العالمي الذي اقيم تحت رعاية الرئيس اللبناني اميل لحود يوم ٦ يونيو ٢٠٠٠ صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة تقديراً لجهود سموه على الصعيد البيئي.

التعاون الدولي

وأدركت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ البداية أهمية التعاون الدولي في المحافظة على البيئة لقناعتها بأن العديد من المشكلات البيئية تتجاوز الحدود الجغرافية مثل مشكلات التلوث بالإشعاع النووي والتلوث البحري وتآكل طبقة الأوزون وتغير المناخ وغيرها، وحرصت على المشاركة في الجهود الدولية الرامية الى المحافظة على البيئة وتحسين الظروف البيئية وتنمية الموارد بشكل مستدام.

وعملت الدولة على توثيق تعاونها مع كافة المنظمات والمؤسسات الإقليمية و الدولية وأهمها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية التي أنشئت في العام ١٩٧٨ وتضم في عضويتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة الى كل من العراق وإيران والأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مُمثلة في قطاع شؤون الإنسان والبيئة الذي يقوم بتنسيق مواقف دول المجلس تجاه القضايا البيئية المختلفة ووضع أسس العمل البيئي المشترك مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (المكتب الإقليمي لدول غرب آسيا) إضافة الى العديد من المنظمات والهيئات الدولية مثل الصندوق الدولي للتعويض عن التلوث النفطي، والمحفل الدولي للسلامة الكيماوية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الاوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها.

وانضمت دولة الإمارات الى العديد من الإتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال حماية البيئة وتبنيها، من بينها الإتفاقية الدولية الخاصة بالإتجار ببعض أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض للعام ١٩٧٢، واتفاقية الأنظمة الدولية لمنع وقوع الاصطدامات في عرض البحر للعام ١٩٧٢ والأنظمة المُلحقة بها، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون للعام ١٩٨٥، وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنزفة لطبقة الاوزون للعام ١٩٧٨، والبروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن إستكشاف وإستغلال الجُرف القاري للعام ١٩٨٩، والبروتوكول الخاص بحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن الأنشطة على اليابسة للعام ١٩٩٠، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود للعام ١٩٨٩، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للعام ١٩٩٢، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للعام ١٩٩٤، وبروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها للعام ١٩٩٨، وإتفاقية التنوع البيولوجي للعام ١٩٩٢، وإتفاقية المواد العضوية الثابتة غير القابلة للتحلل.

وأعلن الصندوق العالمي لحماية الطبيعة عن تأسيس أول مكتب إقليمي له في الشرق الأوسط بمدينة أبوظبي. وقال السيد كلود مارتين مدير عام الصندوق في مؤتمر صحفي يوم ٦ فبراير ٢٠٠١ أنه تم اختيار أبوظبي كمقر للصندوق نظراً للإنجازات الجبارة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في مجال حماية الحياة الطبيعية، مؤكداً على أهمية الدور الكبير الذي يبذله صاحب السمو رئيس الدولة في رعاية قضايا البيئة والتنوع البيئي في دولة الإمارات.

مؤتمر البيئة والطاقة ٢٠٠٣

وتستضيف دولة الإمارات مؤتمر ومعرض البيئة والطاقة في دورته الثانية التي ستعقد خلال الفترة من ٢ إلى ٥ فبراير ٢٠٠٣ وتنظمه هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتتميتها بالتنسيق والتعاون مع المؤسسة العامة للمعارض والهيئة الاتحادية للبيئة وعدد من المؤسسات البيئية المعنية بالدولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويشارك في هذا المؤتمر نخبة متميزة من العلماء والباحثين والمسؤولين عن البيئة من مختلف أنحاء العالم، تجمع بين خبراء الطاقة والبيئة لوضع إستراتيجية مشتركة للطاقة والبيئة في المنطقة.

وكان مؤتمر ومعرض الطاقة والبيئة قد عقد دورته الأولى في شهر فبراير من العام ٢٠٠١ وسبقه إجتماع للوزراء العرب المعنيين بشؤون البيئة الذين أصدروا (إعلان أبوظبي) الذي يشكل مرتكزات إستراتيجيات العمل البيئي العربي في الألفية الثالثة. كما تستضيف دولة الإمارات المؤتمر الوزاري الآسيوي للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي سيعقد في أبوظبي خلال شهر مايو ٢٠٠٣.

مؤسسات بيئية

وتتضافر جهود الهيئة الاتحادية للبيئة مع العديد من الهيئات والمؤسسات والدوائر التي تهتم بحماية البيئة والمحافظة عليها في الدولة، من بينها جمعية الإمارات لحماية البيئة البحرية بدبي، وهيئة البيئة والمحميات الطبيعية بالشارقة، وهيئة حماية البيئة والتنمية الصناعية برأس الخيمة، وإدارة البيئة في المنطقة الحرة بجبل علي في إمارة دبي، ومجلس حماية ورعاية البيئة وإدارة المحميات الطبيعية في إمارة الشارقة، ومجموعة الإمارات للبيئة البحرية بالشارقة أيضاً، وجمعية أصدقاء البيئة، بالإضافة إلى مراكز رقابة الأغذية والبيئة التي أنشئت في جميع بلديات الدولة، والإدارات المتخصصة للبيئة في شركات النفط العاملة بالدولة وخاصة مجموعة شركات بترول أبوظبي الوطنية (ادنوك) التي أسهمت بقدر وافر من دعم مشاريع حماية البيئة وتتميتها.

وتأسست في دولة الإمارات، مع تنامي الوعي البيئي، جمعية أصدقاء البيئة التي تسهم بدور حيوي في التوعية البيئية وتنفيذ العديد من المشاريع لحماية البيئة ومكافحة التلوث، إضافة إلى مشاركتها في كافة المناسبات البيئية المحلية والعربية والدولية. وتقيم الجمعية علاقات تعاون وتبادل خبرات مع عدد من المؤسسات البيئية الوطنية والإقليمية والعالمية،

من بينها اللجنة المسؤولة عن حماية البيئة في البرلمان الألماني، ومنظمة الأسكوا، ومركز أصدقاء البيئة في دولة قطر، وجامعة الخليج العربي في البحرين، ومركز شباب صلالة، بالإضافة الى المؤسسات المعنية بالبيئة في الدولة. ودشنت الجمعية في شهر مارس ٢٠٠٢ موقعها على شبكة (الإنترنت) برعاية شركة أبوظبي لتسييل الغاز المحدودة (ادجاز)، ويتضمن الموقع العديد من الموضوعات البيئية التي تهدف إلى نشر الوعي البيئي في المجتمع، الى جانب مجلة (شئون بيئية) التي تعتبر المجلة الفصلية الأولى بالدولة والثانية بالوطن العربي المتخصصة بقضايا البيئة.

جائزة مبارك بن محمد للتاريخ الطبيعي

واستحدثت العديد من الجوائز والعواطف التشجيعية التقديرية للذين يساهمون بعمل جليل في حماية البيئة مثل جائزة الشيخ مبارك بن محمد آل نهيان للتاريخ الطبيعي، وجائزة الشارقة للبيئة.

وقد فاز بجائزة الشيخ مبارك بن محمد للعام ٢٠٠١ السيد بيتر كنتجهام من جنوب افريقيا لبحوثه المكثفة التي أجراها حول زواحف الإمارات على مدى عدة سنوات وشملت الثعابين والسحالي وخاصة الضب الذي يقوم بإعداد رسالة دكتوراه حوله ونشرها في العديد من المجلات العلمية داخل الدولة وخارجها.

وسلم معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي الرئيس الفخري لمجموعة التاريخ الطبيعي، الجائزة في حفل أقيم يوم ١١ ابريل ٢٠٠٢، حضره السيد ستيفن جيمس رئيس جمعية التاريخ الطبيعي في الإمارات. وقد تأسست جمعية التاريخ الطبيعي في العام ١٩٧٦ وتهتم بالدراسات والبحوث المتعلقة بالتاريخ الطبيعي للدولة، كما تشجع الباحثين والعلماء والطلبة من داخل الدولة وخارجها على دراسة التاريخ الطبيعي للإمارات سعياً نحو فهم أعمق وعلمي مدروس لهذا التاريخ الغزير الذي يشمل التراث والآثار أيضاً.

طيور الإمارات

وأعلن في شهر يونيو من العام ٢٠٠٢ عن صدور أول قائمة علمية بأنواع وأسماء الطيور في إمارة الفجيرة والساحل الشرقي لدولة الإمارات العربية المتحدة، قام بتصنيفها السيد سايمون اسبينول رئيس جمعية سجلات طيور الإمارات في المركز الوطني لأبحاث الطيور. وتضم القائمة، التي صدرت برعاية شركة الإتحاد للماء والكهرباء، نحو ٣٢١ نوعاً من الطيور التي تم تسجيلها في الفجيرة ومناطق الساحل الشرقي والجبال المجاورة.

وكان قد صدر في العام ١٩٩٧ أول أطلس عربي لطيور الإمارات شمل الطيور المعشّة في شبه الجزيرة العربية. كما صدر في العام ١٩٩٩ كتاب جديد عن حياة الطيور أصدره السيد سايمون اسبينول أيضاً بدعم من شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) صنّف فيه المعلومات المتوفرة عن أكثر من ١٠٠ نوع من الطيور بالإمارات.



التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية

عزز الأداء الإقتصادي والتجاري والمالي لدولة الإمارات خلال العام ٢٠٠٢ من قدراته وقوته المحلية ومكانته العالمية، وذلك على الرغم من انخفاض معدلات نمو الإقتصاد العالمي نتيجة لإستمرار تداعيات أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وقد أسهم الإستقرار السياسي والأمني والإجتماعي والبنية التحتية المتطورة والسياسات الإقتصادية الشاملة التي أنتهجتها دولة الإمارات والتي وفّرت الحرية الإقتصادية وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل القومي، في تحقيق الإزدهار الإقتصادي.

وقد أثنى البنك الدولي في تقريره للعام ٢٠٠٢ على المتانة التي يتمتع بها إقتصاد دولة الإمارات وجهود الحكومة لتنويع مصادر الدخل القومي وإقامة المشاريع التنموية والإستثمارية في شتى القطاعات والتي تسهم في دعم وتعزيز قوة الإقتصاد الوطني وتوفير الدخل اللائق لمواطني وسكان الدولة.

وكان تقرير بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الدولة خلال شهر مايو ٢٠٠١ قد أكد أن ما يحدث في دولة الإمارات من نمو إقتصادي وإنفتاح إستثماري، يعد إنجازاً كبيراً بكل المقاييس، ليس في المنطقة العربية فحسب، ولكن على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد أعرب رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٢ عن ارتياحه للإستعدادات والخطوات التي قطعتها دولة الإمارات لإستضافة إجتماعات الدورة الثامنة والخمسين للصندوق والبنك الدوليين والتي ستعقد في شهر سبتمبر ٢٠٠٣ بمدينة دبي. وقد رصدت حكومة دبي نحو مليار درهم لنفقات إستضافة هذا الحدث العالمي الذي تجري فعالياته لأول مرة في الشرق الأوسط، من بينها ٢٤٠،٤ مليون درهم لإنشاء (مركز مؤتمرات دبي) الذي سيشتد ضمن منطقة متكاملة التجهيزات مقابل مركز دبي التجاري العالمي على مساحة ٥٠ ألفاً و ٦٥٠ متراً مربعاً تشتمل على طرق حديثة ومكاتب وفنادق وقاعة معارض وحدائق ومرافق ترويحية. ويتوقع أن يشارك في هذه الإجتماعات ٢٠ رئيس دولة ومئات من رؤساء الحكومات والوزراء ومحافظي البنوك المركزية وأكثر من ٢٠ ألفاً من الخبراء والمختصين.

المؤشرات الاقتصادية

وأكدت وزارة التخطيط أن مؤشرات التطور الإقتصادي والإجتماعي في دولة الإمارات خلال العام ٢٠٠٢ تعتبر متميزة حسب المقارنات الدولية. فقد تطور الدخل القومي من ٤،٧ مليار درهم في العام ١٩٧٢ الى ٢٢٩ مليار درهم في العام ٢٠٠٢ بمعدل سنوي قدره ١٣،٨ في المئة حيث انعكس هذا التطور على مستوى المعيشة، وبلغ متوسط دخل الفرد ٦١ ألف درهم

وهو من المستويات العالية عالمياً. وحقق الناتج المحلي الاجمالي، والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن درجة التطور الإقتصادي، معدلات للنمو بواقع ١٣ في المئة سنوياً، إذ ارتفع من ٦.٥ مليار درهم في العام ١٩٧٢ الى نحو ٢٦٠ مليار درهم في العام ٢٠٠٢. واصبحت القطاعات غير النفطية تشكل ركيزة مهمة في التنمية الإقتصادية وتتويع مصادر الدخل، ولعبت دوراً مهماً في ميكل الناتج المحلي حيث بلغ أسهامها في مجمل الناتج المحلي للعام ٢٠٠٢ أكثر من ١٨٠ مليار درهم. وتطورت القطاعات الإنتاجية في مجالات الزراعة والصناعة والكهرباء والماء والتشييد والنفط الخام، حيث بلغ جملة الناتج المحلي لها نحو ١٤٠ مليار درهم في العام ٢٠٠٢ مقارنة بنحو ٥ مليارات درهم في العام ١٩٧٢ وبمعدل سنوي قدره ١١.٧ في المئة. كما تطورت قطاعات الخدمات الإنتاجية المتمثلة في التجارة والنقل والاتصالات والعقارات والمؤسسات المالية، وبلغ جملة الناتج المحلي لهذه القطاعات في العام ٢٠٠٢ نحو ٨٥ مليار درهم مقارنة بـ ١٠.١ مليار درهم عام ١٩٧٢ وبمعدل نمو سنوي قدره ١٧.٢ في المئة. وبلغ حجم الإستثمارات لتمويل مشاريع التنمية والخدمات للعام ٢٠٠٢ (٦٠ مليار) درهم مقارنة مع ١.٧ مليار درهم فقط في العام ١٩٧٢ وبمعدل نمو سنوي قدره ١٢.٦ في المئة.

الميزانية العامة

وقدّرت مصروفات الميزانية العامة للاتحاد والمؤسسات والهيئات المستقلة بمبلغ ٢٣ ملياراً و ١٥٦ مليون درهم، والإيرادات المتوقعة بمبلغ ٢٠ ملياراً و ٩٨٧ مليون درهم، وذلك مقارنة مع أول ميزانية اتحادية صدرت في العام ١٩٧٢ بعد قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، لم تتجاوز اعتماداتها ٢٠١ مليون درهم فقط.

وبلغت ميزانية المجلس الوطني الاتحادي ٤١ مليوناً و ٣٠٠ ألف درهم، وجامعة الإمارات العربية المتحدة ٧٦٠ مليون درهم، ومجمع كليات التقنية العليا ٥٤٥ مليون درهم، وجامعة زايد ٢١٠ ملايين درهم، ومعهد التنمية الإدارية بمبلغ ١٢ مليوناً و ٧٤٠ ألف درهم، وميزانية الهيئة العامة للمعلومات ١٩ مليوناً و ٥٦٠ ألف درهم، وميزانية الهيئة الاتحادية للبيئة ١٠ ملايين و ٧٣٠ ألف درهم، وميزانية الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة ٨٤ مليوناً و ٥٦٠ ألف درهم، والهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ٨٥٨ مليون درهم.

وقد أولت الميزانية العامة للاتحاد للعام ٢٠٠٢ اهتماماً كبيراً لقطاع التعليم في الدولة وتوفير الإعتمادات اللازمة له والإستمرار في رفع كفاءة الخدمات الصحية ودعم قطاع الأمن والعدالة ومشاريع الكهرباء وتحلية المياه، وتوفير زيادة كبيرة في مخصصات مشاريع الطرق السريعة بالدولة لتسهيل ربط كافة أرجائها، ودعم قطاع التعليم العالي وإدخال تقنية الحاسب الآلي والخدمات الالكترونية الحكومية، بما يحقق أهداف اللجنة الوزارية للتطوير في تحقيق الحكومة الالكترونية والإستمرار في دعم قطاع الإسكان في الدولة.

كما أعطت الحكومة أولوية كبيرة لتطوير البنية التحتية واستثمرت أكثر من ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي في السنوات الأخيرة لبناء المطارات والموانئ والطرق والاتصالات والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها من مشاريع البنية الأساسية.

تطوير النظام المالي

بدأت وزارة المالية والصناعة الخطوات التنفيذية لتطوير النظام المالي للحكومة الاتحادية. وقد وافق مجلس الوزراء في إجتماعه يوم ١٢ نوفمبر ٢٠٠١ على مذكرة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة رئيس اللجنة الوزارية التي شكلها المجلس لتطوير الأداء المالي الحكومي، على الخطوات التي توصلت إليها اللجنة لتطوير النظام المالي والأخذ بنظام ميزانيات البرامج والأهداف، سعياً لمراقبة النفقات الحكومية وتقديم الخدمات بأقل تكلفة وأفضل مستوى. كما وافق المجلس على الإستعانة بإحدى بيوت الخبرة العالمية لإعداد دراسة حول سبل رفع الكفاءة والخدمات والأداء في الوزارات والمؤسسات والجهات الحكومية الاتحادية. ونفذت الوزارة مبادرات مهمة لتطبيق مقاييس الجودة ونظام الدرهم الإلكتروني والحكومة الالكترونية وصندوق المعاشات والبنك العقاري ومؤسسة الإمارات للخدمات، حيث ستؤدي هذه المبادرات إلى استخدام أفضل للأموال العامة.

التطورات الشاملة

وذكر التقرير السنوي لمصرف الإمارات المركزي أن القطاعات الاقتصادية غير البترولية في دولة الإمارات العربية المتحدة قد شهدت خلال العام ٢٠٠١ نشاطاً ملحوظاً وزيادة في معدلات نموها على الرغم من تقلبات الأسعار العالمية للبترول الخام. كما ساهمت السياسات النقدية والإئتمانية في جعل معدلات نمو السيولة المحلية ومعدلات التوسع الائتماني تتماشى مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير البترولي بما أدى لإنخفاض معدلات الزيادة في الأسعار المحلية. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس وبالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥ بنسبة ١,٣ في المئة في العام ٢٠٠١ مقارنة بمستواه في العام ٢٠٠٠ ليبلغ ٢١٧ مليار درهم. وبلغت نسبة الزيادة في القطاعات غير البترولية ٣,٧ في المئة في حين تراجعت مساهمة قطاع البترول والخام والغاز الطبيعي. وسجل ناتج مجموع القطاعات غير البترولية ١٦٩ مليار درهم في العام ٢٠٠١ مشكلاً بذلك نسبة ٧٧,٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٦٣ مليار درهم بنسبة ٧٦,١ في المئة في العام ٢٠٠٠. وبلغ مجموع ناتج القطاعات السلعية ١١٢ مليار درهم بنسبة ٥١,٦ في المئة من إجمالي الناتج في العام ٢٠٠١ مقابل ١١٤,٤٨ مليار درهم وبنسبة ٥٣,٤ في المئة في العام ٢٠٠٠. وانخفض ناتج قطاع البترول الخام والغاز الطبيعي من ٥١,٣ مليار درهم في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٨ مليار درهم في العام ٢٠٠١ (٦٠,٥٪). وانخفضت مساهمته في إجمالي الناتج من ٢٣,٩ في المئة في العام ٢٠٠٠ إلى ٢٢,١ في المئة في العام ٢٠٠١. ويرجع ذلك إلى انخفاض متوسط سعر برميل البترول الخام من ٢٧,٢ دولار أمريكي في العام ٢٠٠٠ إلى ٢٣,٣ دولار أمريكي في العام ٢٠٠١ وبنسبة ١٤,٣ في المئة.

وانخفض متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لارتفاع معدل النمو المتحقق في الناتج بنسبة أقل من معدل نمو عدد السكان في العام ٢٠٠١ بنسبة ٥,٧ في المئة ليصل إلى ٦٢,٢ ألف درهم مقابل ٦٦ ألف درهم.

المصدر: الجدول ٦: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الأساسي حسب القطاعات الاقتصادية (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥)

(ملایم قدری)

القطاعات

٢٠٠٠	٢٠٠١	القطاعات
١٧٧,٦٦٢	١٧٨,٢٧٠	(١) القطاعات غير مالية
٩,٢٠٠	٨,٢٢٢	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
٤٨,٧٧٢	٥١,٩٧٢	- التعدين
٥٨,٠٠٠	٥١,٢١٠	- التنقيب عن الغاز الطبيعي
٦٧٢	٦٦٢	- الصناعات الاستخراجية
٣٢,٧٨٥	٣٢,١٢٠	- الصناعات التحويلية
٤,٧٤٨	٤,٤٨٧	- الكهرباء والغاز والماء
١٦,٤٩٠	١٦,١٧٠	- البناء والتعمير
٢١,١٤٦	٢٠,٧٦٦	- تجارة الجملة ولاتجزئة والصناعة
٤,٩٧٠	٤,٦٤٥	- المطاعم والفنادق
١٦,٧٩٠	١٦,٢١١	- النقل والتخزين والاتصالات
١٨٠,٩٠٦	١٨٠,٦١٨	- العقارات وخدمات الأعمال التجارية
٣,٨٥٠	٣,٦٤٢	- الخدمات الاجتماعية والشخصية
١٦,١٤٤	١٤,٢٠٧	(٢) قطاع المشاريع المالية
٢٥,٩٩٠	٢٤,٢٩٦	(٣) قطاع الخدمات الحكومية
١,٦٦٢	١,٥٩٩	- الخدمات المنزلية
٤,٤٢٢	٤,٠٥٠	- ناقص: الخدمات المصرفية المحاسبية
٢١٧,٠٢٥	٢١٤,٣٣٧	المجموع
١٦٠,٠٢٥	١٦٣,٠١٧	إجمالي القطاع غير النفطي

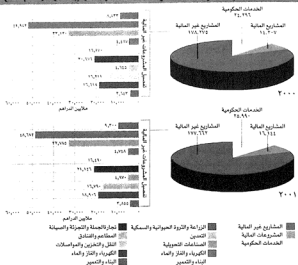
المصدر: وزارة التخطيط

المجلد ١٢: خميس القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

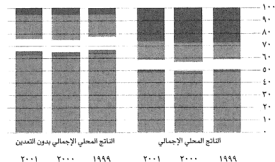
النتائج المحلى الإجمالي	النتائج المحلى الإجمالي	النتائج المحلى الإجمالي	النتائج المحلى الإجمالي	النتائج المحلى الإجمالي	النتائج المحلى الإجمالي
1999	2000	2001	2000	2001	2002
51.9	57.4	51.7	38.7	37.9	37.9
3.8	4.1	4.3	0.1	0.1	0.1
21.1	21.2	22.4	-	-	-
13.3	15.0	15.1	19.6	20.5	19.6
8.1	7.5	7.6	9.9	10.5	11.0
7.2	7.1	7.2	2.8	2.8	2.9
48.1	47.6	48.5	37.1	37.3	37.2

¹ نسبة الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد قطاع التعدين.

المسببة المتصورة من النتائج المتطابق الإجمالي



الجدول ٢: خصائص القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي



وانخفض ميزان المدفوعات في العام ٢٠٠١ وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

وارتفع عرض النقد في نهاية العام ٢٠٠٠ بنسبة ١٥.٨ في المئة ليصل إلى ٣٩.٤٦ مليار درهم. ونتيجة لهذه الزيادة وبالإضافة إلى زيادة الودائع شبه النقدية بمقدار ٩.٥٤ مليار درهم وبنسبة ٨.٩ في المئة، فقد زادت السيولة المحلية الخاصة بمقدار ١٤.٩٤ مليار درهم وبنسبة ١٠.٦ في المئة لتبلغ ١٥٦.٤٨ مليار درهم.

نمو القطاعات غير البترولية

واستعرض تقرير المصرف المركزي نمو القطاعات الإقتصادية غير البترولية ومساهمتها في زيادة الناتج في سنة ٢٠٠١ ولاحظ أن قطاع المشروعات المالية حقق في العام ٢٠٠١ أعلى زيادة مقارنة بالقطاعات الأخرى في العام ٢٠٠٠، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع من ١٤.٢ مليار درهم في العام ٢٠٠٠ إلى ١٦.١ مليار درهم في العام ٢٠٠١. ويعتبر هذا القطاع أحد المحاور الرئيسية لعملية التنمية في مجال الخدمات بالدولة. ونتيجة لإهتمام الدولة في تقديم خدمات حكومية ذات مواصفات قياسية لمقابلة حاجات المجتمع المتزايدة الناجمة عن زيادة عدد السكان، فقد بلغ ناتج هذا القطاع في العام ٢٠٠١ (٢٦ مليار) درهم وزادت مساهمته في الناتج من ١١.٣ في المئة في العام ٢٠٠٠ إلى ١٢.٠ في المئة في العام ٢٠٠١.

ونما ناتج قطاع المطاعم والفنادق في العام ٢٠٠١ مقارنة بمستواه في العام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٥ مليارات درهم، محققاً زيادة بلغت أكثر من ١.٢ مليار درهم خلال أربع سنوات، حيث كانت قيمته المضافة في سنة ١٩٩٨ حوالي ٣.٨ مليار درهم مما يعكس اهتماماً متزايداً بالنشاط السياحي.

وواصل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والذي تدعمه الدولة، نموه حيث ارتفع الناتج فيه خلال العام ٢٠٠١ بنسبة ٦.٥ في المئة مقارنة بسنة ٢٠٠٠ ليصل إلى ٩.٣ مليار درهم بالإضافة إلى مساهمته في تلبية جزء من حاجات السوق المحلي.

وارتفع ناتج القطاع التجاري (الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح) من ٢٠.٧ مليار درهم في العام ٢٠٠٠ إلى ٢١.١ مليار درهم في العام ٢٠٠١، كما نما قطاع النقل والتخزين والاتصالات في العام ٢٠٠١ بنسبة ٣.٦ في المئة مقارنة بمستوى العام ٢٠٠٠ لتصل قيمته المضافة إلى ١٦.٨ مليار درهم. وسجلت القيمة المضافة لقطاع التشييد والبناء زيادة بلغت قيمتها أكثر من ٣٠٠ مليون درهم مقارنة بالعام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١٦.٥ مليار درهم.

وانخفض ناتج قطاع الصناعات الإستخراجية (التي تتكوّن بصفة أساسية من البترول الخام) من ٥٢.٠ مليار درهم في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٨.٧ مليار درهم في العام ٢٠٠١ بنسبة ٦.٣ في المئة.

كما انخفض ناتج قطاع الصناعات التحويلية، التي تتشكل بصورة رئيسية من غاز مسيل ومنتجات بترولية، من ٣٣.١ مليار درهم في العام ٢٠٠٠ إلى ٣٢.٨ مليار درهم في العام ٢٠٠١ وبنسبة ١ في المئة.

السياسة النقدية

حقق درهم الإمارات مكاسب جديدة مستفيداً من علاقته الثابتة بالدولار الأمريكي الذي شهد تحسناً في معدل صرفه مقابل معظم العملات الرئيسية خلال العام ٢٠٠١ فقد ارتفع الدرهم مقابل اليورو ٢,٢ في المئة، والجنيه الاسترليني ٥,٤ في المئة، والين الياباني ١٧,١ في المئة، ووحدة حقوق السحب الخاصة ٣,٧ في المئة. في حين انخفض الدرهم مقابل الفرنك الفرنسي بنسبة ٠,٨ في المئة، وثبت معدل صرف الدرهم مقابل عملات دول مجلس التعاون في العام ٢٠٠١ مقارنة بمستواه في العام ٢٠٠٠.

وارتفعت السيولة الاجمالية بنهاية العام ٢٠٠١ بمقدار ١١ مليار درهم وبنسبة ٦ في المئة لتصل الى ١٩٤,٩٦ مليار درهم.

وارتفعت الميزانية الإجمالية للمصارف العاملة في الدولة بمقدار ٢٢,٥٧ مليار درهم لتصل إلى ٢٩٩,٦٧ مليار درهم في نهاية العام ٢٠٠١ مقابل ٢٧٧,١٠ مليار درهم في نهاية العام ٢٠٠٠، وزاد بند (نقد/ودائع) لدى المصرف المركزي بمقدار ٢,٠٣ مليار درهم حيث بلغ ٢٧,٦٢ مليار درهم في نهاية العام ٢٠٠١. وبلغ صافي الأصول الأجنبية للمصارف ٦٨,٧٣ مليار درهم في نهاية العام ٢٠٠١ بزيادة قدرها ٣,٨٦ مليار درهم، ويعزى ذلك الى زيادة الأصول الأجنبية بمقدار ٧,٩٥ مليار درهم ليبلغ ٩٩,٤١ مليار درهم. في حين زادت الخصوم الأجنبية بمقدار ٤,٠٩ مليار درهم لتبلغ ٣٠,٦٨ مليار درهم. وزاد الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف العاملة في الدولة بمقدار ٨,٢٠ مليار درهم ليبلغ ١٦٣,٤٢ مليار درهم، وذلك مقابل زيادة في العام ٢٠٠٠ بمقدار ٨,٠٥ مليار درهم. وقد تركزت الزيادة في نهاية العام ٢٠٠١ في الائتمان الممنوح للمقيمين الذي ارتفع بمقدار ٦,٩٧ مليار درهم ليبلغ ١٤٥,١٩ مليار درهم. كما زاد الائتمان الممنوح لغير المقيمين بمقدار ١,٢٣ مليار درهم ليصل الى ١٨,٢٢ مليار درهم.

المصرف المركزي

ارتفع إجمالي (موجودات/مطلوبات) المصرف المركزي بمقدار ١,٧٠ مليار درهم ليصل الى ٥١,٨٤ مليار درهم في نهاية ديسمبر ٢٠٠١ مقابل ٥٠,١٤ مليار درهم في نهاية ديسمبر ٢٠٠٠، وزادت الموجودات الأجنبية ليصل رصيدها الى ٥١,٣ مليار درهم في نهاية العام ٢٠٠١ مقابل ٤٩,٧ مليار درهم في نهاية العام ٢٠٠٠، محققة بذلك نمواً بنسبة ٣,٢ في المئة حيث شكلت الموجودات الأجنبية ما نسبته ٩٩ في المئة من اجمالي موجودات المصرف المركزي في نهاية العام ٢٠٠١، ويعود ذلك بصورة رئيسية للزيادة في شهادات الإيداع وفي الوديعة الدائمة من الحكومة الاتحادية. وبلغت نسبة استثمارات المصرف المركزي في حساب الودائع لدى البنوك في الخارج ٩٩,٦ في المئة من اجمالي موجوداته الأجنبية ليصل الى ٥١,١ مليار درهم في نهاية العام ٢٠٠١ مقابل ٢٨,٧ مليار درهم في نهاية العام ٢٠٠٠ بزيادة بلغت ٧٨ في المئة. وبلغ صافي أرباح المصرف المركزي ١,١٢ مليار درهم في العام ٢٠٠١ مقابل ١,٦٢ مليار درهم سنة في العام ٢٠٠٠، وذلك بسبب الهبوط في اسعار الفائدة والزيادة في المصاريف الادارية خلال العام ٢٠٠١.

ويمارس المصرف المركزي وحده إصدار النقد، ويعتبر الدرهم وحدة النقد للإمارات العربية المتحدة، وينقسم إلى مائة وحدة متساوية تسمى كل منها فلساً. وبلغت القيمة الإجمالية للأوراق النقدية المصدرة من مختلف الفئات ١٢,٨٠ مليار درهم في نهاية العام ٢٠٠١ مقابل ١٢,٣٠ مليار درهم في نهاية العام ٢٠٠٠. وبلغت القيمة الإجمالية للمسكوكات النقدية غير الذهبية المصدرة من مختلف الفئات ٢٣٧,٢ مليون درهم في نهاية العام ٢٠٠١ مقابل ٢٢٢,٦ مليون درهم في نهاية العام ٢٠٠٠.

وأصدر المصرف المركزي خلال العام ٢٠٠١ العديد من المسكوكات التذكارية من مختلف الفئات الفضية والمعدنية، من بينها مسكوكة فضية بقيمة ٥٠ درهماً، ودرهم تذكاري معدني بمناسبة اليوبيل الفضي لتأسيس الاتحاد النسائي العام، ومسكوكة فضية بقيمة ٥٠ درهماً بمناسبة افتتاح مبنى الشيخ راشد بمطار دبي الدولي، واليوبيل الفضي لتأسيس المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية بالإضافة إلى مسكوكة فضية بقيمة ٥٠ درهماً، ودرهم تذكاري بمناسبة اليوبيل الفضي لتوحيد القوات المسلحة.

القطاع المصرفي

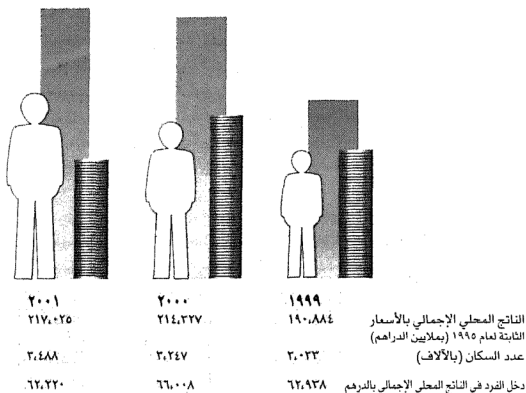
لم يتغير عدد المصارف الوطنية (المراكز الرئيسية) العاملة في الدولة خلال العام ٢٠٠١ حيث بقي كما هو ٢٠ مصرفاً بنهاية العام ٢٠٠٠، أما بالنسبة لعدد فروعها ومكاتب الصرف التابعة لها فقد زاد من ٣١٢ (٢٧٥ مقراً رئيسياً وفرعاً ٣٧ مكتب صرف) في نهاية العام ٢٠٠٠ إلى ٣٢٤ (٢٨٧ مقراً رئيسياً وفرعاً ٣٧ مكتب صرف) في نهاية العام ٢٠٠١. كما بقي عدد المصارف الأجنبية العاملة في الدولة وفروعها ومكاتب الصرف التابعة لها في نهاية العام ٢٠٠١ كما هو مقارنة بعددها في نهاية العام ٢٠٠٠ أي ٢٦ مركزاً رئيسياً و٨٣ فرعاً بما في ذلك مكتب صرف واحد.. وظل عدد المصارف الاستثمارية مصرفين فقط.

وأصدر المصرف المركزي ٥ رخص جديدة لمكاتب تمثيل خلال العام ٢٠٠١ في حين أنهى مكتب تمثيل واحد أعماله خلال نفس السنة. وبالتالي فقد زاد عدد مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية والمنشآت المالية الأخرى الأجنبية المرخصة للعمل في الدولة في نهاية العام ٢٠٠١ إلى ٤٩ مكتباً مقابل ٤٥ مكتباً في نهاية العام ٢٠٠٠، وبلغ في نهاية العام ٢٠٠١ عدد المقار الرئيسية لمحلات الصرافة العاملة في الدولة ١٠٤ مقاراً إضافة إلى ١٢٧ فرعاً، مقابل ١٠٠ مقر رئيسي و١١٢ فرعاً بنهاية العام ٢٠٠٠، وبلغ في نهاية ديسمبر ٢٠٠١ عدد الوسطاء المرخص لهم ٤٣ مكتباً رئيسياً و٤ فروع، مقابل ٤٥ مكتباً رئيسياً و٤ فروع في نهاية ديسمبر ٢٠٠٠، وزاد عدد شركات الاستثمار المالية ومؤسسات وشركات الاستشارات المصرفية والمالية والاستثمارية من ١٣ شركة في نهاية العام ٢٠٠٠ إلى ١٦ شركة في نهاية العام ٢٠٠١.

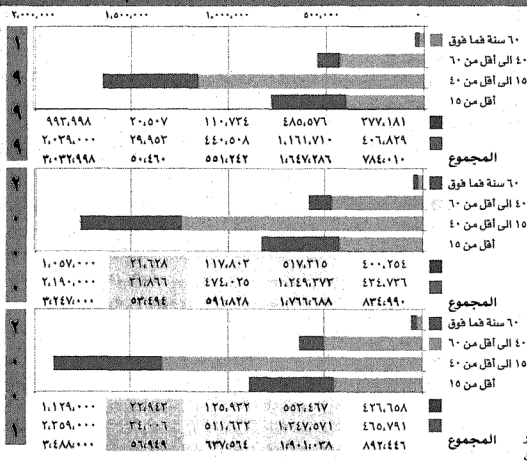
سوق الأوراق المالية

شهدت أسواق أبوظبي ودبي للأوراق المالية نمواً ملحوظاً في جميع مؤشرات الأداء حيث ارتفع حجم التداول وعدد الأسهم وعدد الصفقات والشركات المدرجة وقيمتها السوقية بنهاية العام ٢٠٠١. وبلغ مجموع حجم التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية منذ افتتاحه

الجدول ٤: الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد



الجدول ٥: عدد السكان وفقاً للجنس ومجموعات الأعمار - تقديرات منتصف العام ١٩٩٩



في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠١ نحو ٥٤٢,٢ مليون درهم، وعدد الأسهم المتداولة ١٩ مليون سهم. واحتل قطاع البنوك المرتبة الأولى في هذا القطاع بواقع ٧ ملايين سهم، ثم قطاع التأمين بعدد ٦,٤ مليون سهم، ثم قطاع الخدمات ٣,٩ مليون سهم، وقطاع الفنادق بنحو ١,٢ مليون سهم، وأخيراً قطاع الصناعة بعدد ٩٦,٥ ألف سهم. وبلغ عدد الصفقات المنفذة منذ افتتاح السوق وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠١ (٥٩١٣ صفقة). ويعمل سوق دبي المالي في تداول الأوراق المالية من أسهم وسندات ووحدات استثمارية صادرة عن صناديق الإستثمار، وأي أدوات مالية أخرى محلية وعالمية تنطبق عليها معايير الإدراج التي وضعتها الهيئة بالتنسيق مع السوق. وبلغ مجموع حجم التداول منذ افتتاحه في ٢٦ مارس ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠١ أكثر من ١,٤٢ مليار درهم وعدد الأسهم المتداول ٨٣ مليون سهم توزعت على قطاع الخدمات الذي احتل المرتبة الأولى ثم قطاع البنوك وقطاع التأمين. وبلغ عدد الصفقات المنفذة منذ افتتاح السوق وحتى نهاية العام ٢٠٠١ (٢٠ ألف صفقة).

ميزان المدفوعات

تراجع فائض الميزان التجاري من ٥٤,٤ مليار درهم في العام ٢٠٠٠ إلى ٣٨,٢ مليار درهم في العام ٢٠٠١ نتيجة للإنخفاض الواضح في قيمة صادرات القطاع الهيدروكربوني بقيمة ١٥,٢ مليار درهم من جانب، وللارتفاع الملحوظ في قيمة الواردات السلعية من جانب آخر بقيمة ٤,٥ مليار درهم. ويعزى الإنخفاض في حصيللة صادرات القطاع الهيدروكربوني لتراجع أسعار البترول الخام خلال العام ٢٠٠١ وبالتالي أسعار الغاز والمكثفات والمنتجات البترولية، حيث انخفض السعر الوسطي المرجح لبترول الخام من ٢٧,٢ دولار أمريكي للبرميل في العام ٢٠٠٠ إلى ٢٣,٣ دولار أمريكي في العام ٢٠٠١، مما ترتب عليه هبوط قيمة صادرات البترول الخام من ٧٩,٥ مليار درهم في العام ٢٠٠٠ إلى ٦٦,١ مليار درهم في العام ٢٠٠١ وانخفضت قيمة صادرات الغاز في العام ٢٠٠١ بنسبة ٩,٢ في المئة مقارنة بالعام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١٢,٧ مليار درهم، وكذلك تراجعت حصيللة المنتجات البترولية بنسبة ٨ في المئة مقارنة بالعام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٦,٦ مليار درهم.

وفي مقابل ذلك زادت قيمة اجمالي الصادرات الاخرى (شاملة الذهب غير النقدي وصادرات المناطق الحرة) من ٣٤,٣ مليار درهم في العام ٢٠٠٠ إلى ٣٦,٢ مليار درهم في العام ٢٠٠١، كما ارتفعت قيمة إعادة التصدير إلى ٤٩,٧ مليار درهم في العام ٢٠٠١ مقابل ٤٨,٢ مليار درهم في العام ٢٠٠٠ وارتفعت قيمة الواردات الإجمالية (شاملة الواردات السلعية المقدرة لكافة إمارات الدولة وواردات المناطق الحرة وواردات الذهب غير النقدي) في العام ٢٠٠١ بنسبة ٣,٥ في المئة مقارنة بمستواها في العام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١٣٣,١ مليار درهم.

التبادل التجاري

وأولت الدولة أهمية كبيرة للتجارة الخارجية وتبوأَت موقعاً متميزاً في حجم المعاملات والعلاقات التجارية مع العالم بعد أن وقَّرت بنية أساسية متطورة، كما تم فتح خطوط ملاحية

بحرية وجوية جديدة، ساهمت في ربط موانئ ومطارات الدولة مع العديد من المراكز الاقتصادية والتجارية في العالم.

وقد شكّل حجم التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٦,٧ في المئة من إجمالي حجم تجارتها في العام ٢٠٠١. وقد بلغت قيمة صادرات الإمارات الى دول المجلس ٩٩٥ مليون درهم في العام ٢٠٠١ وتجارة إعادة التصدير ٤,١ مليار درهم، فيما بلغ حجم وارداتها من دول المجلس ٥,٢ مليار درهم.

وبلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي للدولة ١٢٥,٦ مليار درهم في العام ٢٠٠١ ووارداتها ٩٩,٨ مليار درهم. وبلغت قيمة الصادرات غير النفطية ٧,٢ مليار درهم وتجارة إعادة التصدير ٢٦,٦ مليار درهم في العام ٢٠٠١.

وحافظت المجموعة الأوروبية على مركز الصدارة في حجم الواردات الذي بلغ ٢٧,٦ مليار درهم وبنسبة ٢٧ في المئة من إجمالي واردات الدولة في العام ٢٠٠١. وحافظت اليابان على المركز الثاني وذلك بعد أن استقر حجم الواردات اليابانية للسنة الثانية على التوالي ليلبلغ ٩٤٥٤ مليون درهم في العام ٢٠٠١. وتشكل الواردات اليابانية وبالأخص المركبات والآليات ما نسبته ٩,٣ في المئة من إجمالي قيمة واردات الدولة. وتتكون معظم صادرات الدولة لليابان من النفط الخام والمشتقات النفطية.

وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بحجم واردات بلغ ٧,٥ مليار درهم. وتستحوذ المجموعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة مجتمعة على ٤٤ في المئة من واردات الدولة، مما يعكس الأهمية التجارية لهذه البلدان وعلاقاتها الاقتصادية الوطيدة مع دولة الإمارات. وبلغ عدد العلامات التجارية المودعة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة في العام ٢٠٠٢ نحو ٤٥ ألفاً و ٦٠٩ علامات تجارية، تم تسجيل نحو ٢٩ ألفاً و ٧٠٤ علامات، مما يعكس حجم النشاط الاقتصادي في القطاع التجاري.

إنشاء الهيئة الاتحادية للجمارك

وصادق صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٨ يناير ٢٠٠٣ على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ بإنشاء الهيئة الاتحادية للجمارك، التي سيكون مقرها أبوظبي، ويرأسها سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة. وبدأت مختلف الدوائر الجمركية في الدولة اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٣ في تطبيق نظام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باعتماد التعرفة الجمركية التي أقرتها قمة الدوحة في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢، حيث تم إدخال كافة بنود هذه التعرفة بالأنظمة الإلكترونية لتخليص المستندات، وتشتمل على الرسوم الجمركية بواقع ٥٪ على السلع والبضائع الواردة من خارج دول المجلس، طبقاً للمرسوم الاتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٢ الذي أصدره صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، بشأن رفع الرسوم الجمركية على هذه البضائع والسلع المستوردة والخاضعة للرسوم الجمركية. كما تم إدخال قوائم السلع المعفية من الجمارك وعددها ٤١٧ بنداً فرعياً لنحو ٥٣ مادة صلبة، بالإضافة للسلع الخاضعة للضريبة الجمركية مثل السجائر التي تطبق عليها رسوم ضريبية قدرها ١٠٠٪ حيث تم إدخالها أيضاً في النظام الإلكتروني لتخليص المستندات.



صناعة النفط والغاز

حقق القطاع النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات إيجابية متلاحقة خلال العقود الثلاثة الماضية خاصة على صعيد الصناعات النفطية وتطوير الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات الإنتاج من المكامن الحالية لحقول النفط باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا . وتضاعفت الإحتياطات النفطية المؤكدة لدولة الإمارات عدة مرات خلال العقود الثلاثة الماضية حيث ارتفعت من ٣٠ مليار برميل من النفط في السبعينات الى نحو ٩٨ مليار برميل في العام ٢٠٠٢ لتصبح بذلك في المركز الثالث من حيث احتياطي النفط في العالم، فيما ارتفع إحتياطيها من الغاز الطبيعي من ٦٣٦ مليار متر مكعب في السبعينات الى أكثر من ٦ تريليونات متر مكعب لتحتل بذلك المرتبة الثانية عربياً والرابعة عالمياً من حيث الإحتياطي العام من الغاز الطبيعي.

وبلغ إنتاج الدولة من النفط الخام خلال العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ١.٩ مليون برميل يوميا و ٤٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وتحرص دولة الإمارات باستمرار على توفير الاستقرار وتحقيق التوازن في أسواق النفط العالمية بما يحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، وتعمل في هذا الخصوص على دعم كل جهد جماعي يهدف الى تعزيز تماسك ووحدة منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) للإضطلاع بدورها في تثبيت سقف الإنتاج العالمي للنفط بما يحقق استقرار الأسعار وأوضاع السوق النفطية وتأمين الإمدادات النفطية للدول المستهلكة بأسعار مقبولة وعادلة إلى جانب حرصها على تفعيل استراتيجيات عمل المنظمة.

المجلس الأعلى للبترول

ويبحث المجلس الأعلى للبترول برئاسة صاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو المجلس الذي يتولى رسم السياسات النفطية ويشرف على تنفيذها، في إجتماعه يوم ١٤ مايو ٢٠٠٢ السياسة النفطية والأوضاع في السوق النفطية العالمية بالإضافة إلى سير العمل في المشروعات المختلفة التي تقوم بتنفيذها شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) والشركات التابعة لها في مجالات المشروعات الصناعية النفطية والإنتاج والإستكشاف والتطوير.

مسح جيولوجي جديد

وتنفذ وزارة النفط والثروة المعدنية حالياً مسحاً جيولوجياً وجيوفيزيائياً على مستوى الدولة يستغرق أربع سنوات، بعد أن تعاقدت مع شركات عالمية متخصصة لإعداد خرائط

جيولوجية جديدة. ويهدف المشروع كذلك إلى تحديد إمكانية إيجاد تجمعات لمواد هيدروكربونية سواء كانت نفطية أو غازية ودراسة أماكن تواجد الخامات الأولية من المعادن والتي يمكن استغلالها صناعياً وتجارياً واستخدام الخرائط الجيولوجية والتكتونية في تحديد مواقع محطات مراقبة ورصد الهزات الأرضية ودراسة وتحديد مكان المياه الجوفية العذبة في مناطق الدولة، إضافة إلى تدريب مجموعة من مواطني الدولة. وكانت الوزارة قد أنجزت في الفترة بين العام ١٩٧٥ إلى العام ١٩٨٥ ثلاث مراحل متعاقبة لأعمال المسح المعدني على مستوى الدولة وإعداد خرائط جيولوجية بمقاييس مختلفة.

مؤتمر (أديك ٢٠٠٢)

استضافت دولة الإمارات معرض ومؤتمر أبوظبي العاشر للبترول (أديك ٢٠٠٢) الذي عقد تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس الأعلى للبترول خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢ بمركز المعارض بأبوظبي. وشارك في المعرض والمؤتمر الذي نظّمته المؤسسة العامة للمعارض على مساحة ٢١ ألف متر مربع أكثر من ٢٥٠٠ باحث ومشارك يمثلون نحو ١٢٠٠ شركة عالمية من ٤٨ دولة في العالم. وناقش المؤتمر ٨٩ بحثاً في ١٤ جلسة عمل، بالإضافة إلى أربع أوراق رئيسية تناولت إدارة البشر والبيئة وصعوبة جمع المعلومات وتفسير التركيبات الكربونية وأخيراً الاتجاهات المعاصرة والمستقبلية في تكنولوجيا وضع نماذج للمكائن وإدارتها. وتم على هامش المؤتمر توقيع العديد من الإتفاقيات بين عدد من الشركات المحلية والعالمية ومن بينها اتفاقية بين شركتي (أدجاز) و(بريتيش بتروليوم) لتصدير ٣ ملايين طن متري من الغاز المسال إلى إسبانيا.

شركة أدنوك

وتتولى شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ومجموعة شركاتها العاملة مهمات تطوير صناعة النفط والغاز بإشراف وتوجيهات المجلس الأعلى للبترول. وحققت الشركة منذ إنشائها في العام ١٩٧١ إنجازات ضخمة، وأصبحت تشرف على عمليات إنتاج أكثر من مليوني برميل نفط في اليوم بالإضافة إلى عمليات الاستكشاف والإنتاج والتصنيع والتكرير، بحيث أصبحت في طليعة الشركات العالمية العاملة في هذا المجال. وقد تجسّدت إنجازات (أدنوك) بشكل واضح من خلال إقامة مجمعات ضخمة للنفط والغاز في منطقة الرويس وجزيرة داس ومنطقة حبشان وغيرها وإنشاء قاعدة صناعية متطورة وتطوير وتصدير النفط والغاز ومختلف المنتجات النفطية والأسمدة والصناعات البتروكيمياوية. وتمتلك (أدنوك) وتساهم في ١٥ شركة تُعرف باسم مجموعة شركات (أدنوك) كما تشرف على مناطق الإمتياز الخاصة بها وتديرها. وتتركز إنجازات (أدنوك) بشكل واضح من خلال إقامة مجمعات ضخمة للنفط والغاز في منطقة الرويس وجزيرة داس ومنطقة حبشان وغيرها وإنشاء قاعدة صناعية متطورة وتصدير النفط والغاز ومختلف المنتجات النفطية والأسمدة والمواد البتروكيمياوية.



تطوير الحقول النفطية

وأعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في نهاية شهر يناير ٢٠٠٢ عن خطط طموحة لزيادة الطاقة الإنتاجية من النفط والغاز في إمارة أبوظبي والتوسع في صناعة التكرير والبتروكيماويات، وتشمل هذه الخطط زيادة الطاقة الإنتاجية لشركة أبوظبي للعمليات البرية (أدكو) التابعة لها إلى مليون و٤٠٠ ألف برميل وذلك بزيادة إنتاج النفط الخام من مكعب (ثمامة - ب) بنحو ١٠٠ ألف برميل يومياً وتوسعة الطاقة الحالية لمرافق (باب) لإستيعاب ٢٥٠ ألف برميل يومياً إضافة إلى زيادة طاقة حقن الغاز من ٢٨٠ مليون إلى ٤٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً، وتنفيذ مشروع المرحلة الأولى لتطوير المرافق في حقول شمالي شرقي أبوظبي الذي يتضمن حقن ١٧٠ مليون قدم مكعب من الغاز وإنتاج حوالي ١١٠ آلاف برميل يومياً من النفط الخام من عدة حقول في المنطقة، إضافة إلى مشروع تطوير حقول (بوحصا) و(الحويلة) لإنتاج ١٠ آلاف برميل من حقول الحويلة وإنتاج ٥٠ ألف برميل إضافية من الوحدات (ج/د/و) حيث يتوقع أن تكتمل هذه المشاريع في الربع الأخير من العام ٢٠٠٥.

واستكملت (أدنوك) تنفيذ مشاريع تطوير في الحقول البرية التي شملت مشروع شبكة تجميع وحقن الغاز في مكمني ثمامة (ج/د/و) ومشروع خط أنابيب النفط الرئيسي بقطر ٣٦ بوصة ومشروع تطوير حقن المياه في حقلي (بوحصا) و(سهل) فيما تجري عمليات تطوير وتعزيز الإنتاج من الحقول البحرية وفق المخطط الذي يستهدف الإستفادة المثلى من المكامن البترولية والتي تشمل تطوير مكمن (زاكوم) العلوي، أكبر حقول بحري في الشرق الأوسط، يقدر إنتاجه حالياً بحوالي ٦٠٠ ألف برميل يومياً، لزيادة طاقته إلى ٧٥٠ ألف برميل يومياً، من خلال تطوير عمليات توسيع الآبار وتحديث معدات وتجهيزات الإنتاج.

وتشمل مشروعات تطوير الحقول البحرية تنفيذ مشروع حقن ٢٠٠ مليون قدم مكعب يومياً في حقول (أم الشيف/الخف) في مكمن ثمامة بحقول (زاكوم) السفلى لتعزيز طاقتها الإنتاجية عند انتهاء المشروع في العام ٢٠٠٤ وكذلك استكمال مشروع حقن الغاز ب (أم الشيف) بمعدل ٦٠٠ مليون قدم مكعب من غاز أم الشيف في مكمن غرب (ج/د/و) لزيادة إنتاج البترول في العام ٢٠٠٦.

واحتفلت شركة بترول أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة) في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ بمرور أربعين عاماً على تصدير أول شحنة من النفط من الحقول البحرية في إمارة أبوظبي، والذي تزامن معه إطلاق شعار جديد للشركة يعكس التزامها بقضايا الصحة والسلامة والبيئة.

وتقوم شركة (أدما العاملة) بتشغيل حقلين رئيسيين هما أم الشيف وزاكم، وتتركز العمليات على إنتاج النفط والغاز من هذين الحقلين، ونقل الخام عبر شبكة متطورة من خطوط الأنابيب إلى جزيرة داس للقيام بعمليات المعالجة والتخزين ثم التصدير، وتنتج ٥٠٠ ألف برميل من النفط يومياً، في حين يصل معدل إنتاج الغاز إلى مليار قدم مكعب يومياً.

وتمتلك شركة (أدنوك) نسبة ٦٠٪ من أسهم الشركة، في حين تتوزع نسبة الـ ٤٠ في المئة الباقية على شركة البترول البريطانية وشركة (توتال فينا إلف) وشركة (جودكو).

تطوير إنتاج وصناعة الغاز

واستمرت خطط (أدنوك) لتطوير ومعالجة الغاز، وبدأت في تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع تطوير الغاز البري والذي يتضمن توسعة مشروع ثمامة و/و لينتج ١٢٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز إضافة لإنتاج المرحلتين الأولى والثانية وتبلغ الطاقة الإنتاجية لكل مرحلة حوالي ١٢٠ ألف برميل من المكثفات البترولية. وكذلك تنفيذ مشروع لتطوير الغاز من حقل (عصب) وتوسعة المصنع لمعالجة الغاز واستخلاص الغاز الطبيعي المسال لإنتاج ٨٠٠ مليون قدم مكعب إضافية حيث سأكمل هذه المشاريع في بداية العام ٢٠٠٧.

وتسعى (أدنوك) لتطوير إنتاج الغاز من الحقول البحرية وتنفيذ مشروع تنمية غاز (خف) البحري الذي يجري تنفيذه الآن لزيادة وتصدير الغاز من حقل (أبوالبخوش) إلى ٥٤٠ مليون قدم مكعب يومياً في العام ٢٠٠٣.

وافتتحت شركة الإمارات للدائن البلاستيكية المحدودة (بروج) المتخصصة في إنتاج وتوزيع مادة البولي ايثيلين والتي تأسست أخيراً بمساهمة من شركة (أدنوك) ٦٠ في المائة وشركة (بوريليس) الإسكندنافية ٤٠ بالمائة، مجمع البتروكيماويات في شهر ديسمبر ٢٠٠١ لإنتاج الايثيلين والبولي ايثيلين وفق أحدث المواصفات العالمية.

وشهدت العمليات الخاصة بصناعة الغاز تطوراً مهماً بدمج شركتي أبوظبي لصناعات الغاز (جاسكو) وشركة غاز أبوظبي (أثير) في شهر ابريل ٢٠٠١ في إطار شركة (جاسكو) مما عزز من مكانتها كإحدى أكبر الشركات العاملة في مجال تصنيع الغاز في العالم، وانعكس ايجاباً في تحقيق التكامل في تطوير مشاريع صناعة الغاز وتلبية الإحتياجات المتزايدة للدولة من الطاقة بالإضافة إلى عمليات التصدير حيث تعتبر دولة الإمارات أول دولة في الشرق الأوسط بدأت في تصدير الغاز منذ العام ١٩٧٧.

وكانت شركة غاز أبوظبي (اثير) قد انشئت في يونيو ١٩٩٩ برأسمال ٥٠٠ مليون درهم وهي مملوكة بالكامل لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) حيث تولت إدارة عمليات منشآت تصنيع الغاز في حبشان بإنشاء مشروع تصنيع الغاز البري بمرحلتيه الأولى والثانية، وتنتج المرحلة الاولى من هذا المشروع حوالي بليون قدم مكعب يومياً وحوالي أربعة آلاف و ٢٠٠ طن يومياً من الغاز الطبيعي المسال، وحوالي ١٠٠ ألف برميل من المكثفات البترولية. وانتهت أواخر العام ٢٠٠٠ المرحلة الثانية لتطوير مكان الغاز (ثمامة ج ود) في حقل (باب) لإنتاج ١,١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الخام يومياً و ٩٥٠ مليون قدم مكعب من الغاز المصنّع، وحوالي ٣٠٠ إلى ٤٠٠ طن يومياً من الغاز الطبيعي المسال، و ٤٥ ألف برميل يومياً من المكثفات البترولية، وألف و ٥٠٠ طن من الكبريت.

أما شركة (جاسكو) فإنها تتولى منذ العام ١٩٨٠ عمليات تسييل الغاز البري من إمارة أبوظبي وتصدير معظمه لليابان وفق إتفاقيات طويلة المدى.

وأنجزت الشركة مشروعاً تطويرياً في مصنع جاسكو الرئيس للغاز أتاح لها تصدير ٢٢٠٠ برميل في اليوم من غاز الإيثان إلى شركة الإمارات للدائن البلاستيكية المحدودة (بروج) في الرئيس. وتبدأ شركة (جاسكو) التوسع في إنتاج مكثفات الغاز عقب الانتهاء من مراحل خطط التطوير التي تنفذها منذ العام ٢٠٠١ بحلول العام ٢٠٠٦ لإنتاج ١٣٥ ألف برميل من المكثفات الغازية و ١٥ ألف طن من الغاز الطبيعي المسال يومياً. ويجري حالياً بناء خط

غاز الرويس الشويهات لتزويد الغاز إلى محطتي توليد الطاقة وتحلية المياه بمنطقة الشويهات في أبوظبي، وقد انتهت مرحلة التصميم الهندسي في العام ٢٠٠٢ ويتوقع استكمال المشروع في شهر يوليو ٢٠٠٣. وتتم عمليات إنتاج الغاز بواسطة خمسة مصانع تابعة لشركة (جاسكو) وهي مصنع عصب ومصنع باب ومصنع حبشان ومصنع بوحصا ومصنع الرويس. وتصل القدرة الإنتاجية للشركة من بيع وحرق الغاز إلى سعة ٣ مليارات قدم مكعب يومياً وإنتاج وتصدير ٥,٧ مليون طن من البروبان واثنتان والبنتان وإنتاج ١٤٥ ألف برميل يوميا من الغازات السائلة و٠,٧ مليون طن سنوياً من خام الإيثان و١,٦ مليون طن سنوياً من الكبريت، ويتم تصدير هذه المنتجات إلى أسواق العالم بواسطة ميناء التحميل بمصنع الرويس. أما ما تبقى من منتجات الغاز /الميثان/ فيتم استخدامه لتوفير الطاقة اللازمة لمرافق مصانع (جاسكو) بمواقع الحقول والمصافي وغيرها من المنشآت الصناعية الأخرى في الدولة. وتولي (جاسكو) اهتماماً خاصاً بتحسين البيئة والحد من التأثيرات السلبية التي قد تنتج عن عملياتها وتسعى إلى تحقيق أعلى معدلات المستويات العالمية في مجال الصحة والسلامة والبيئة التي تتماشى مع المعايير العالمية، واستحدثت إدارة خاصة للحفاظ على الصحة والسلامة والبيئة.

وحققت شركة (أدجاز) خلال العام ٢٠٠٠ انجازات مهمة من أبرزها إنتاج ٥,٢ مليون طن من الغاز الطبيعي السائل وفق خطة تسويقية تستهدف الإيفاء بالتزاماتها تجاه زبونها الرئيسي شركة كهرباء طوكيو (تيكو) وتصدير ثمانى شحنات إلى عملائها في إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية، والتي تنقلها على متن أسطول ناقلاتها الحديثة. وتخطط شركة أبوظبي لتسييل الغاز (أدجاز) لإقامة وحدة جديدة للغاز البترولي المسيل تبلغ طاقتها مليون طن سنوياً لتضاف إلى وحداتها الثلاث للغاز الطبيعي المسيل في جزيرة (داس) والتي تقدر طاقتها الانتاجية المجمعة بنحو ٥,٤ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال و١,٧ مليون طن سنوياً من الغاز البترولي المسال و٥٣٥ ألف طن سنوياً من "البنتان" و٢٣٨ ألف طن سنوياً من الكبريت. وحقق مصنع (أدجاز) لتسييل الغاز رقماً قياسياً في حجم الإنتاج خلال شهر يوليو ٢٠٠١ حيث بلغ إنتاج المصنع من الغاز الطبيعي المسال ٥٢٨ ألفاً و٢٣ طناً.

وبدأت (أدجاز) في العام ٢٠٠١ بتصدير الغاز الطبيعي السائل إلى شركة (دابول) للكهرباء بالهند بواقع ٤٨٠ ألف طن سنوياً وفق اتفاقية مع شركة (انرون) الأمريكية التي تمتلك النسبة الأكبر في مشروع (دابول).

تكرير

وتنفذ شركة أبوظبي لتكرير النفط التابعة لشركة (أدنوك) بنسبة مائة في المائة الآن مشروعاً ضخماً لتحويل معظم إنتاج البنزين إلى البنزين الخالي من الرصاص وتقليل منتجات الكبريت في الديزل، وهو المشروع الذي يتوقع استكماله في العام ٢٠٠٥. وتصل الطاقة الإنتاجية لخمس مصافي لتكرير النفط في الدولة، اثنتان في أبوظبي وواحدة في كل من دبي والشارقة والفجيرة، إلى أكثر من ٧٧٨ ألف برميل يومياً. وتمتلك (تكرير) التي تأسست في يونيو ١٩٩٩ برأسمال قدره ٥٠٠ مليون درهم، مصفائين لتكرير النفط، الأولى في الرويس



بطاقة ١٤٠ ألف برميل يومياً، والثانية في أم النار بطاقة ٨٥ ألف برميل يومياً. وشهدت مصفاة تكرير النفط في الرويس توسعات كبيرة شملت تشغيل وحدتي تكرير المكثفات في شهري مايو وسبتمبر من العام ٢٠٠٠ مما رفع طاقتها الإنتاجية إلى ٢٨٠ ألف برميل يومياً لتصبح الطاقة الإجمالية للتكرير لشركة أبوظبي لتكرير النفط حوالي ٥٠٠ ألف برميل.

صناعة البتروكيماويات

وحققت دولة الإمارات تقدماً في إنشاء المصانع الرئيسية للبتروكيماويات في أبوظبي ودبي ومن أهمها مصانع شركة الرويس للسماد (فرتيل) التي تم انشاؤها في العام ١٩٨٠. وتنتج نشادر/أمونيا حوالي (١٣١٠) أطنان يومياً ويوريا (١٨٥٠) طناً في اليوم، وأيضاً مصافي الكلور (مصفاة أم النار) وتنتج حوالي (٢٥) طناً والصودا الكاوية منها (٥٠) طناً يومياً وحمض الهيدروكلوريك حوالي (٦٤) طناً يومياً إلى جانب إنتاج الكبريت، وشركة الإمارات للدائن البلاستيكية المحدودة (بروج) التي تأسست في العام ١٩٩٨ وبدأت في نهاية شهر يناير ٢٠٠٢ بتصدير أول شحنة من إنتاجها من البولي إيثيلين من مصنعها، الذي تكلف ١,٢ مليار دولار، إلى جمهورية مصر العربية.

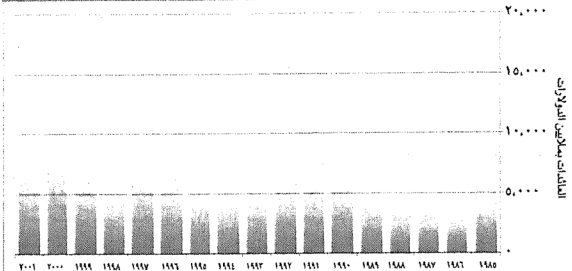
افتتاح مجمع بروج

وقد زار صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ مجمع (بروج) لإنتاج البتروكيماويات بمدينة الرويس الذي يعدّ من ركائز الصناعات البترولية الوطنية، والذي افتتحه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس الأعلى للبترول يوم ٢ أكتوبر ٢٠٠٢ وتكلف انشاؤه ١,٢ مليار دولار امريكي. وقال سموه: "إن هذا الإنجاز الكبير يشكل نموذجاً حياً وهاماً للتعاون المثمر والبناء بين شركائنا الوطنية والشركات العالمية مما وفّر الإستثمارات والكفاءات والخبرات التكنولوجية المتقدمة لبناء هذا الصرح العملاق، مؤكداً سموه أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستواصل مجهوداتها في تطوير صناعاتها النفطية في كافة المجالات وخصوصاً في قطاع الغاز والبتروكيماويات في إطار الإستغلال الأمثل للثروة التي منحها الله لبلادنا".

ويعتبر مجمع (بروج) المقام على مساحة ٢٦٠ هكتاراً أول مرفق للبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، ويضم المجمع مصنعاً لتكسير الإيثيلين بطاقة تبلغ ٦٠٠ ألف طن سنوياً وخطين للبولي إيثيلين ثنائي الأبعاد بطاقة إنتاج ٤٥٠ ألف طن سنوياً.

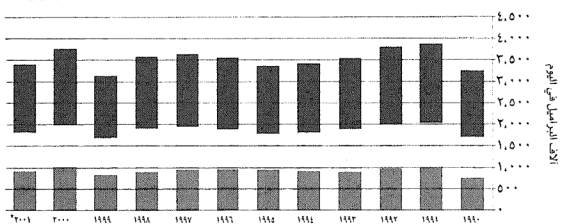
وقد بلغ إنتاج المجمع خلال الفترة من شهر يناير حتى شهر أكتوبر ٢٠٠٢ نحو ٦٤٠ ألف طن من البولي إيثيلين. وتمكنت شركة (بروج) من تأمين أكثر من ألف شركة وزبون من مختلف أرجاء العالم. وتنتشر مكاتب التسويق التابعة لبروج في مختلف قارات العالم حيث أنشأت مكاتب لها في كل من سنغافورة وأبوظبي وهونغ كونغ وشنغهاي وبيكين وبومباي وبيروت. كما أن لها وكلاء في أستراليا ونوزيلاندة ومصر وباكستان وإيران وتايوان وتايلاند والسعودية وشرق أفريقيا وكوريا وبنغلاديش وفيتنام.

الجدول ٧: عائدات دولة الإمارات العربية النفطية



السنة	العائدات بملايين الدولارات	النسبة المئوية للتغيير	السنة	العائدات بملايين الدولارات	النسبة المئوية للتغيير
١٩٨٥	١٠,٨٩٦	-١٠,٥	١٩٩٤	١١,٦٨٣	-٣,٧
١٩٨٦	٦,٨٦٥	-٣٧,٠	١٩٩٥	١٢,٨٢٢	+٩,٧
١٩٨٧	٧,٩٠٠	+١٥,١	١٩٩٦	١٤,٩٨٠	+١٦,٨
١٩٨٨	٧,٦٣٧	-٣,٨	١٩٩٧	١٥,٢٤٦	+٢,٥
١٩٨٩	١٠,٢١٥	+٣٤,٠	١٩٩٨	١١,١٣١	-٢٣,١
١٩٩٠	١٤,٨٤٦	+٤٥,٣	١٩٩٩	١٥,٠٢١	+٣٤,٩
١٩٩١	١٤,٣٥٦	-٣,٧	٢٠٠٠	١٩,١٠٠	+٣٧,٣
١٩٩٢	١٤,٢٥١	-٠,٨	٢٠٠١*	١٤,٥٠٠	-٢٤,١
١٩٩٣	١٢,١١٨	-١٧,٦			

الجدول ٨: إنتاج وتصدير نفط أبوظبي



المصادر	١,٥٤٤	١,٨٣٦	١,٧٩٥	١,٦٥٠	١,٦١٤	١,٥٧٣	١,٦٦٥	١,٦٨٥	١,٦٧٥	١,٤٦٠	١,٧٧٠	١,٦٠٠
المصدر	٩٤٢	١,٠٥٠	١,٠٠٩	١,٠٠٠	٨٨٦	٨٢٨	٩٢٥	٩٩٠	١,٠١٢	٨٧٠	٩٧٥	٩٠٠
المصدر	٧٧٤	٩٩٠	٩٩١	٩٠٠	٩٢٠	٩٥٠	٩٧٥	٩٦٠	٩٠٠	٨٢٠	١,٠١٥	٩٢٠

المصدر : دائرة التخطيط في أبوظبي

ويوجد في منطقة جبل علي بإمارة دبي مصنع للسّماذ افتتح في بداية العام ٢٠٠١ وهو مشروع مشترك بين شركة دبي للإستثمار والتطوير ومجموعة من الشركات الفنلندية وينتج ٣٠ ألف طن متري سنوياً من مادة فوسفات اليوريا، ومصنع تابع لشركة دبي للغاز الطبيعي (دوغاز) في جبل علي أيضاً ينتج ٤٥٠ ألف طن متري سنوياً من مادة اثير الميثيل الثلاثي البيوتيل.

شركة الإستثمارات البترولية

ناقش مجلس إدارة شركة الإستثمارات البترولية الدولية (ايبك) في إجتماعه الذي عقده برئاسة سموّ الشيخ منصور بن زايد آل نهيان رئيس مكتب صاحب السموّ رئيس الدولة رئيس مجلس الإدارة في ٢٤ أبريل ٢٠٠٢ إنجازات الشركة خلال العام ٢٠٠١ والربع الأول من العام ٢٠٠٢. وأكد المجلس إستمرار الشركة في نشاطها لتحلّ المكانة المرموقة بين الشركات البترولية العالمية. واستعرض مجلس الإدارة نتائج أعمال الشركة في مشاريع الطاقة البترولية والبتروكيماوية في الشركات التابعة والحليفة والشركات التي تساهم فيها وفرص الإستثمارات الأجنبية المقترحة على الشركة.

وقد تأسست شركة الإستثمارات البترولية الدولية (ايبك) في أبوظبي عام ١٩٨٤، بهدف المشاركة المربحة في فرص الإستثمار المتاحة دولياً في مشاريع وشركات النفط والبتروكيماويات والطاقة والمشاريع ذات الصلة بالطاقة والمشاريع التي تكمل وتحسن وترفع قيمة صناعة الهيدروكربونات في إمارة أبوظبي.

وتتركز سياستها واستراتيجيتها الإستثمارية على الدخول في مشاركات وتحالفات متكافئة مع مؤسسات مريجة وذات سمعة ممتازة وعلى أن تكون هذه الشركات ذات أنشطة متعددة ومتنوعة في مجال الطاقة، وكذلك الإستفادة من الخبرات المتوفرة لدى الشريك الأجنبي حيث تعتمد (ايبك) على إستراتيجية إستثمارية طويلة المدى مع هذه المؤسسات، وتساهم في إتخاذ القرارات ورسم الخطط الإستراتيجية لهذه الشركات من خلال مشاركتها في مجالس ادارتها ولجانها الفرعية.

وقد أثمر تنفيذ هذه السياسات عن امتلاك (ايبك) لمصالح إستراتيجية طويلة المدى في ثمانين شركات عالمية تمتلك ثمانين مصاف تبلغ طاقتها التكريرية مجتمعة مليوناً و٥٢٣ ألف برميل يومياً، وتشغل ما يقرب من ٥ آلاف محطة خدمة ذات علامة تجارية مميزة وتصنيع وبيع تشكيلة واسعة من المنتجات الكيماوية والمشتقات البترولية، وامتلاك وإدارة خطوط انابيب لنقل النفط الخام ومنتجات البترول والغاز، والعمل على التقيب عن النفط والغاز والإنتاج في ١١ دولة في العالم.

وتساهم شركة (ايبك) بنسبة ٢٥ في المئة من أسهم شركة (بوريليس) العالمية التي تمتلك ثاني أكبر مصنع للدائن في أوروبا، كما أن (ايبك) شريك في شركة (او.ام.في) النمساوية وتمتلك ١٩,٥٦ في المئة من أسهمها، وهي كبرى شركات النفط النمساوية، تملك وتدير مصفايتين للتكرير بطاقة ١٣,٤ مليون طن من البترول الخام. كما ان الشركة تملك وتدير ألف محطة للتوزيع منتشرة في جمهورية التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا وسلوفينيا وجنوب شرق

المانيا وشمال شرق إيطاليا بالإضافة إلى المحطات الموجودة في النمسا، وتنتج الشركة أيضاً بعض المنتجات الكيماوية مثل اليوريا والميلامين.

وتساهم (إيبك) في عدد من المشروعات الأخرى المهمة، فهي تملك ٩,٥٤ في المئة في شركة (سبسا) الإسبانية للبترول التي تملك وتدير ثلاث مصاف للنفط تكرر نحو ٢٠ مليون طن، إضافة إلى تملكها ٥٠ في المئة في مصفاة رابعة تنتج مليون طن من الإسفلت والمشتقات البترولية الأخرى. وتملك (سبسا) ما يزيد على ١٧٠٠ موقع في السوق، إضافة إلى شركة الأسمدة الباكستانية العربية المحدودة (بافكو) وهي شركة مشتركة بين الحكومة الباكستانية و(إيبك) وكذلك الشركة العربية لخطوط أنابيب النفط (سوميد) التي تملك (إيبك) نسبة ١٥ في المئة من أسهمها، وتملك (سوميد) وتدير خطوط الأنابيب البالغ طولها ٢٢٠ كيلومترا وتنقل نحو ١١٧ مليون طن من العين السخنة على البحر الأحمر إلى سيدي كرير على البحر المتوسط، وكذلك تملك (إيبك) ٥٠ في المئة من أسهم مصفاة (هيونداي) الكورية التي تبلغ طاقتها التكريرية نحو ٦٦٥ ألف برميل يوميا. وتملك ما يزيد على ألفي محطة توزيع وتسيطر على ما نسبته ٢٠ في المئة من السوق الكورية لتوزيع المشتقات البترولية الذي يعد ثالث أكبر أسواق القارة الآسيوية.

واحتفل في ١٩ فبراير ٢٠٠١ بافتتاح مصفاة شركة (باركو) في منطقة محمود كوت بباكستان التي تملك شركة (إيبك) ٣٠ في المئة من الشركة الباكستانية العربية للتكرير المحدودة (باركو) المالكة للمصفاة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ١٠٠ ألف برميل يوميا، وبلغت تكلفتها ٨٦٦ مليون دولار أمريكي.

وتخطط الشركة لتنفيذ مشروع خط أنابيب يربط بين كراتشي وشمال باكستان بتكلفة تصل إلى ٤٥٠ مليون دولار أمريكي لنقل المشتقات البترولية. وقد ارتفع حجم استثمارات (إيبك) من ١,٥ إلى ٢,٥ مليار دولار أمريكي. ونجحت (إيبك) في توطئ نسبة ٤٠ في المئة من إجمالي القوة العاملة بها، وتسعى إلى رفع هذه النسبة إلى ٦٠ في المئة خلال السنوات المقبلة.

دولفين

يعتبر مشروع (دولفين) للغاز لتوريد الغاز من دولة قطر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من أهم المشاريع الإقليمية الإستثمارية في قطاع صناعة النفط والغاز. وقد دخل المشروع مرحلة جديدة نحو البدء في تنفيذه، والذي يتوقع تدشينه في الربع الأخير من العام ٢٠٠٥.

وأصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً أميرياً في ٢٨ مايو ٢٠٠٢ بالموافقة على تأسيس شركة دولفين للطاقة المحدودة، ونص المرسوم على أن تكون الشركة المستورد الحصري للغاز اللازم لتلبية كافة احتياجات هيئة الماء والكهرباء بأبوظبي باستثناء المنطقة الغربية، بالإضافة لكميات الغاز المتعاقد عليها بين حكومة دبي وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) وذلك بعد الحصول على موافقة حكومة دبي مسبقاً على ذلك. وسمح المرسوم لـ (دولفين) بالوصول إلى شبكة توزيع الغاز التابعة لـ (أدنوك) وبموجب عقد مناسب يتم إبرامه، وتطوير شبكة منفصلة للغاز بما يضمن ويؤمن إستمرارية توفير إحتياجات هيئة الماء والكهرباء بأبوظبي باستثناء

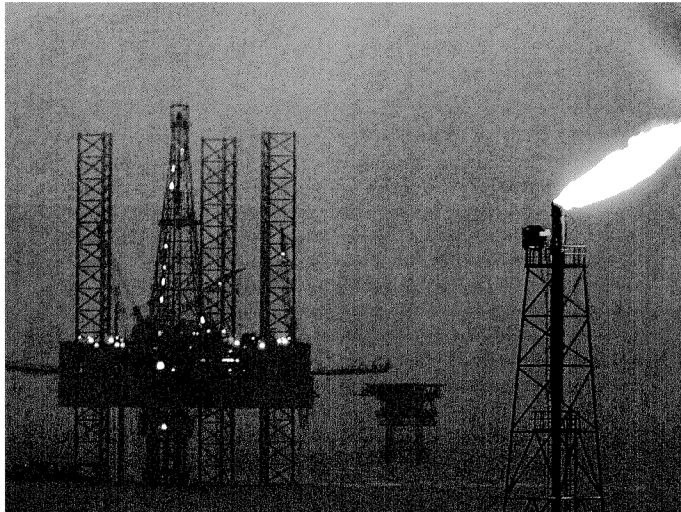
المنطقة الغربية . وحدد المرسوم حق الشركة في تمويل وبناء وتملك وإستثمار وتشغيل وإدارة أعمالها بما في ذلك إنشاء أو المساهمة في الشركات والمؤسسات الدولية والمحلية . كما أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للبترول القرار رقم ١ لسنة ٢٠٠٢ للمجلس في شأن مسئوليات شركة (دولفين) للطاقة . وحدد القرار دور الشركة في عمليات إستكشاف ومعالجة وتوريد الغاز خارج إمارة أبوظبي وكذلك توزيع وتسويق الغاز للعملاء في إمارة أبوظبي ولأى عملاء آخرين خارج الإمارة ، وعلى قيام وتشغيل خطوط الأنابيب اللازمة .

وأصدر صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في ٧ مايو ٢٠٠٢ مرسومين بالتصديق على إتفاقية المشاركة في التطوير والإنتاج وإتفاقية تصدير الغاز وهما الإتفاقيتان الموقعتان بين البلدين في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠١ . ووقع سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية رئيس مجلس إدارة شركة (دولفين) للطاقة المحدودة في ٢ يونيو ٢٠٠٢ في أبوظبي على إتفاقية الشراكة بين كل من مكتب برنامج المبادلة (أوفست) وشركة (أكسيدنتال بتروليوم) الأمريكية والتي أصبحت بموجبها الشريك الإستراتيجي الثاني في شركة (دولفين) للطاقة المحدودة .

وأعرب سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان عن سعادته بتوقيع الإتفاقية قائلاً "نحن سعيدين بانضمام أوكسيدنتال لنا كشريك إستراتيجي وكلنا ثقة بأنها ستضيف قيمة إقتصادية وتجارية كبيرة للمشاريع الحالية والمستقبلية لشركة دولفين للطاقة وخاصة مشروع دولفين للغاز" . ووقع شركة دولفين للطاقة المحدودة وشركة النفط العمانية مذكرة تفاهم في ١٤ يوليو ٢٠٠٢ في أبوظبي تتضمن خطتهما المشتركة لتوريد ونقل الغاز الطبيعي من سلطنة عُمان لتغذية مشروع توليد الطاقة وتحلية المياه بالفجيرة . وتتضمن مذكرة التفاهم على إقتسام مسئولية توريد ونقل الغاز بين الشركتين حيث تقوم شركة النفط العمانية بتوريد الغاز عبر أنابيب تمتد حتى حدود سلطنة عُمان مع دولة الإمارات فيما تقوم شركة (دولفين) بنقل الغاز عبر خط أنابيب من هذه المنطقة إلى وجهته داخل دولة الإمارات . وتصل كمية الغاز الطبيعي القادمة من سلطنة عُمان إلى دولة الإمارات نحو ١٢٠ مليون قدم مكعب يومياً لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات ونصف إلى خمس سنوات حسب الإتفاقية ، وتبدأ من النصف الثاني من العام ٢٠٠٣ .

كما يعتبر مشروع دولفين للغاز أول مشروع من نوعه في منطقة الشرق الأوسط لنقل الغاز عبر أكثر من بلد بواسطة خط أنابيب تحت الماء بطول ٤٤٠ كيلومتراً . وتقدر تكلفة المشروع الرأسمالية بأكثر من ٣,٥ مليار دولار أمريكي . وقد وصل العمل في تنفيذ مشروع دولفين مراحل متقدمة ، حيث اكتمل حفر البئر التجريبية الثانية بحقل الشمال في شهر يونيو ٢٠٠٢ بينما يتم الآن وبالتعاون مع (قطر للبترول) إجراء الإختبارات على البئر التجريبية الأولى والتي تم حفرها في مارس ٢٠٠٢ . وينتظر أن تكتمل الأعمال الهندسية لمرحلتى التنقيب والإنتاج والنقل والتوزيع في الربع الأول من العام ٢٠٠٣ ، مما سيمكن المشروع من الدخول لمرحلة التصميم والتوريد والإنشاء .

ويهدف مشروع دولفين إلى تطوير منشآت للتنقيب والإنتاج من أجل استخراج كميات كافية من الغاز الطبيعي داخل تكوين الخف بحقل الشمال القطري ونقله الى محطة تجميع الغاز



الجدول ٩: التكنات باستهلاك الغاز الطبيعي لدولة الإمارات

٢٠٢٠	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٠
١٦.٢	١٣.٠	١٠.٥	٨.٤	٦.٥	الكهرباء والصناعة
٠.٢	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٠	سكنية
٢٥.٥	٢١.٢	١٧.٧	١٢.٤	٩.٦	الكهرباء وتحلية المياه
٢.٢	٢.٣	٢.٣	٢.٢	٢.١	البتروكيماويات والمصانع
١٩.٠	١٥.٣	١٢.٣	٩.٩	٨.٠	أخرى
٦٣.٢	٥١.٩	٤٢.٩	٣٤.١	٢١.٢	المجموع

برأس لفان ثم نقل ٢ مليار قدم مكعب من الغاز الى كل من الطويلة بأبوظبي وجبل علي بدبي، وذلك عبر خط أنابيب تحت الماء يبلغ طوله ٤٤٠ كيلومتراً وقطره ٤٨ بوصة. وسيقوم خط آخر بطول ١٧٩ كيلومتراً وقطر ٣٤ بوصة بنقل الغاز من العين إلى الفجيرة لإستخدامه في المشروع الذي يجري بناؤه حالياً والتابع لشركة الإتحاد للماء والكهرباء والذي يشتمل على محطة للطاقة بقدرة ٦٥٦ ميغا واط ومحطة لتحلية المياه بطاقة إنتاج تبلغ ١٠٠ مليون جالون في اليوم.

وكان برنامج المبادلة (أوفست) قد وقّع ثلاث إتفاقيات مع دبي وسلطنة عُمان وباكستان لتزويدها بالغاز عبر خطوط الأنابيب بمعدل كميات تتراوح ما بين ٢٠٠ و ٧٠٠ مليون قدم مكعب لدبي وما بين ٣٠٠ و ٦٠٠ مليون قدم مكعب لسلطنة عمان ونحو ١٠٥ بليون قدم مكعب لباكستان. ويهدف مشروع (دولفين) في مراحله النهائية إلى إبرام إتفاقيات شراكة متعددة بإقامة منشآت صناعية ضخمة في كافة الدول التي يشملها المشروع وتحفيز الإستثمارات في قطاعات الصناعة والأعمال في دولة الإمارات والدول التي تشارك في المشروع، وكذلك الوصول بهذا المشروع الى شبه القارة الهندية ومناطق أخرى مجاورة، مما يؤهل أبوظبي لأن تصبح مركزاً إقليمياً لشبكة الغاز في منطقة الخليج وآسيا وشبه القارة الهندية. كما وقع البرنامج علي إعلان مشترك مع شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) يكون بموجبه مشروع (دولفين) المزود الحصري للغاز لتلبية إحتياجات هيئة كهرباء ومياه أبوظبي.

شركات التوزيع

خصصت شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع (آدنوك للتوزيع) ٢٠٠ مليون درهم للعام ٢٠٠٢ للإلتفاق على مشاريعها التطويرية التي تركز على ثلاثة محاور رئيسية هي تقديم أفضل الخدمات والمحافظة على مستويات الجودة العالية لمنتجاتها وتنمية العلاقات مع عملائها داخل الدولة وخارجها. وتدير (آدنوك للتوزيع) ١٥٠ محطة توزيع للوقود في الدولة منها ٤١ محطة في الإمارات الشمالية وتصدر منتجاتها من الزيوت لأكثر من ٤٠ دولة في العالم، وافتتحت ١٣ محطة خلال العام ٢٠٠٢ منها ثلاث محطات بإمارة الشارقة ومحطتان بإمارة الفجيرة ومحطة في إمارة عجمان وأخرى في الرويس بالمنطقة الغربية وست محطات في مدينة أبوظبي وضواحيها، وتعمل حالياً في بناء نحو ٢٥ محطة جديدة سيتم افتتاحها خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٢ منها ١٥ محطة في مدينة أبوظبي وضواحيها وثلاث محطات في إمارة رأس الخيمة ومحطة في إمارة عجمان وثلاث محطات في مدينة العين وضواحيها. وتنفذ (آدنوك للتوزيع) مشاريع ست إستراحات كبيرة على الطرق الخارجية بهدف تأمين راحة المسافرين ومستخدمي تلك الطرق حيث افتتحت بالفعل في بداية شهر يوليو ٢٠٠٢ إستراحتين بمنطقة السمحة على طريق أبوظبي - دبي.

وأنجزت الشركة خلال العام ٢٠٠٠ مشروعاً لزيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع الزيوت من ٤٥ ألف طن الى ٦٠ ألف طن سنوياً، وتعمل على تنفيذ توسعات جديدة في المصنع لزيادة طاقته إلى ٩٠ ألف طن سنوياً. وتسوق شركة (آدنوك للتوزيع) ٤٠ في المئة من إنتاج مصنع الزيوت خارج الدولة، وخصوصاً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والشرق الأوسط والمحيط الهندي وجنوب شمال افريقيا بالإضافة الى أستراليا.

وحققت شركة (ادنوك للتوزيع) توسعاً في مجال خدمات وقود الطائرات في مطارات الدولة، وبدأت منذ شهر نوفمبر ٢٠٠٠ تزويد مطار الشارقة بالوقود ليكون رابع مطار في الدولة تقوم فيه بخدمات تزويد الطائرات بالوقود بعد مطارات أبوظبي والعين والفجيرة.

وتبلغ نسبة المواطنين في المواقع العليا في إدارة الشركة نحو ٩٥ في المئة، فيما تسعى إلى زيادة نسبة اجمالي المواطنين العاملين فيها في جميع المواقع من ٢٦ في المئة إلى ٤٥ في المئة في المستقبل القريب بعد أن افتتحت معهداً في مصفح لتدريب العاملين حول كيفية التعامل مع العملاء بالإضافة إلى تنظيم دورات مكثفة في مجالي الأمن والسلامة.

ووافق مجلس الوزراء يوم ٢٥ يونيو ٢٠٠١ على دخول مؤسسة الإمارات العامة للبترول (إمارات) في مشاريع استثمارية خارج الدولة ومنح مجلس الإدارة الصلاحيات باجراء دراسات الجدوى الإقتصادية لهذه المشاريع وتنفيذها. وقد تأسست مؤسسة الإمارات العامة للبترول في العام ١٩٨١ برأسمال ٤٠٠ مليون درهم بهدف توطین بيع المشتقات البترولية وتغطية احتياجات جميع محطات الكهرباء والغاز من حقل (الصجعة) بالشارقة، وتمتلك أكثر من ١٧٠ محطة وقود في الإمارات الشمالية. ودخلت منذ العام ١٩٩٧ في تقديم خدمات تزويد وقود الطيران في مطار الشارقة الدولي ومطار الفجيرة الدولي.

وفي إمارة دبي، أعلنت شركة الإمارات الوطنية للبترول (اينوك) خلال شهر فبراير ٢٠٠٠ عزيمتها بناء ٣٠ محطة لبيع الوقود في دبي والإمارات الشمالية بتكلفة ١٨٠ مليون درهم، وتمتلك (اينوك) حالياً ٦٠ في المئة من حصة شركة الإمارات للمنتجات البترولية (ايبكو) التي تتولى أيضاً توزيع المشتقات النفطية في دبي والإمارات الشمالية منذ العام ١٩٨٨، وتدير ١٢٥ محطة وقود، بينما تمتلك (كالتكس) ٤٠ في المئة من حصة (ايبكو).

ووقعت شركة بترول الإمارات الوطنية (اينوك) في نهاية شهر يوليو ٢٠٠٢ اتفاقية شراكة مع حكومة جيبوتي لتأسيس شركة (اينوك جيبوتي المحدودة) لتصدير الغاز السائل وطرح منتجاتها في الأسواق الأفريقية. كما وقعت في مطلع شهر ديسمبر ٢٠٠٢ اتفاقاً لشراء حصة قدرها ٢٠ في المئة من شركة (بتروناس انرجي) في جنوب الفلبين بقيمة ٣٥٥ مليون دولار أمريكي.

نفط دبي والإمارات الشمالية

دخلت إمارة دبي عالم إنتاج وتصدير النفط منذ العام ١٩٦٩ مع تصدير أول شحنة من النفط المنتج من حقل (فتح) في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٩ بلغت كميته ١٨٠ ألف برميل. إلا أن الإنتاج ارتفع بحلول العام ٢٠٠٠ الى نحو ٦٨ مليون برميل وحجم التصدير نحو ٦٣ مليون برميل. وتمتلك إمارة دبي احتياطياً مؤكداً من النفط يصل إلى ٤ مليارات برميل و٤١٠ تريليونات قدم مكعب من الغاز.

وتمتلك حكومة دبي شركة نفط الإمارات الوطنية المحدودة (اينوك) بالكامل وهي التي تتولى إدارة العمليات النفطية في دبي وتتبع لها شركة الإمارات للمنتجات البترولية (ايبكو) التي تتولى توزيع المشتقات البترولية، وتمتلك شبكة واسعة تضم أكثر من ١٢٥ محطة توزيع في دبي والإمارات الشمالية.

وافتح سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة رئيس

مجلس إدارة شركة بترول الإمارات الوطنية المحدودة (اينوك) يوم ٧ ديسمبر ١٩٩٩ أول مصفاة لتكرير النفط تتبع للشركة ومملوكة لها بالكامل. وتكلفت هذه المصفاة نحو ١,٥ مليار درهم وتنتج ١٢٠ ألف برميل يومياً. وأقيمت على مساحة ٨٩٠ ألف متر مربع. وتنتج المصفاة الديزل ووقود الطائرات للإستهلاك المحلي ولكن إنتاجها الرئيسي هو مادة (النافتا) التي يتم تصديرها الى دول الشرق الأقصى. وتوجد مصفاة أخرى لتكرير النفط في إمارة دبي يمتلكها القطاع الخاص في منطقة جبل علي، ويبيع معظم إنتاجها من المشتقات الوسيطة في أسواق الشرق الأوسط والهند.

وأنشأت (اينوك) شبكة توزيع واسعة لمنتجاتها من الزيوت تنتشر في الإمارات والسعودية وعمان واليمن ولبنان والسودان وباكستان والهند.

وقد تأسست (اينوك) للمبيعات العالمية المحدودة في العام ١٩٩٧ بهدف تطوير سوق الزيت الدولية وتحقيق الانتشار لـ (اينوك) في الأسواق العالمية. وتمتلك (اينوك) حصة ٥١ بالمئة من أسهم مصنع (ايبكو) لمزج الزيوت في دبي حيث يتم إنتاج زيوت (اينوك) وتعبئتها بأحجام مختلفة تلائم احتياجات الأسواق التجارية وسوق التجزئة.

وقررت حكومة دبي في شهر ديسمبر ٢٠٠٠ تحويل ملكية شركة دبي للغاز الطبيعي (دوغاز) إلى مجموعة شركة بترول الإمارات الوطنية المحدودة (اينوك) بهدف تنفيذ إستراتيجية متكاملة لقطاع الطاقة في دبي.

وانضمت حكومة دبي في يونيو من العام ٢٠٠٠ إلى مشروع (الدولفين) بتوقيعها على مذكرة تفاهم مع مكتب برنامج المبادلة بالدولة لتزويد هيئة دبي لل تجهيزات باحتياجاتها من الغاز القطري عن طريق مشروع (الدولفين)، وجاءت هذه الخطوة كمكاملة للشبكة التي تربط قطر والإمارات وسلطنة عمان، ووفقاً لبنود هذه الإتفاقية فإن إمارة دبي تخطط لشراء ما بين ٢٠٠ إلى ٧٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم.

وفي إمارة الشارقة، افتتح صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠٠١ مبنى مجلس النفط الجديد. وكان صاحب السمو حاكم الشارقة قد أصدر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٩٩ قانوناً يقضي بإنشاء مجلساً للنفط بإمارة الشارقة يتولى إدارة كافة شئون النفط في الإمارة. كما تم انشاء شركة الشارقة لتسييل الغاز المحدودة (شالكو). وتنتج إمارة الشارقة، وفقاً لإحصاءات وزارة النفط والثروة المعدنية للعام ٢٠٠٠ نحو ١٩ مليون برميل من النفط واحتياطها ١,٥ مليار برميل من النفط و ١,٠٧ تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

وتعود جهود التنقيب عن النفط في الشارقة الى العام ١٩٣٦ والتي توجت بإعلان اكتشافه في حقل مبارك البحري في العام ١٩٧٢ الذي بلغ إجمالي إنتاجه حتى نهاية يونيو ٢٠٠١ أكثر من مائة مليون برميل من النفط الخفيف و ٢٨٥ مليون قدم مكعب من الغاز، فيما بلغ إجمالي إنتاج حقول الشارقة البرية الثلاثة أكثر من ٢٤٧ مليون برميل من المكثفات النفطية ونحو ٤ ملايين قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وأكثر من ٧٨ مليون برميل من الغاز المسال.

وتتكون المنشآت النفطية في إمارة الشارقة من مصنع الصجعة والذي يبعد ٢٥ كيلومتراً عن مدينة الشارقة، وفيه تتم معالجة النفط الخفيف والغاز المنتج من حقول الصجعة. كما تضم وحدات تسييل الغاز التابعة لشركة الشارقة لتسييل الغاز المحدودة حيث تقوم بفصل البروبان والبوتان من الغاز الطبيعي. وتقع منشآت حقل مبارك البحري على مسافة ١٨

كيلومتراً في المياه الإقليمية للشارقة، وتضم ٣ منصات لمعالجة النفط وفصل الشوائب وضخ الغاز بالإضافة إلى إحدى عشرة منصة إنتاج وسفينة لتخزين النفط وتصديره. وتواصلت جهود مجلس النفط في إمارة الشارقة خلال العام ٢٠٠٠ للتقيب واستكشاف النفط والغاز. ووقع سمو الشيخ أحمد بن سلطان القاسمي نائب حاكم الشارقة رئيس مجلس النفط في ٣٠ ابريل ٢٠٠٠ إتفاقية امتياز للتقيب عن النفط مع إحدى الشركات الأمريكية العالمية، تم بموجبها منح الشركة مساحات بحرية في المنطقة الشرقية من إمارة الشارقة.

اتفاقية شراكة نفطية

ووقعت حكومتا الشارقة وعجمان في ١٠ يوليو ٢٠٠٢ إتفاقية الإنتاج المشترك لحقل (الزوراء) البحري الواقع في جهتي الحدود البحرية لإمارتي الشارقة وعجمان والذي يبعد حوالي ٤٠ كيلومتراً من الساحل، ووقع الاتفاقية الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي نائب رئيس مجلس النفط بالشارقة ممثلاً لحكومة الشارقة، والشيخ أحمد بن حميد النعيمي رئيس دائرة البترول والمعادن ممثلاً لحكومة عجمان. كما وقع الإتفاقية كل من السادة بول كيجلي مدير عام شركة نفط الهلال وديفيد ولسون ممثلاً عن شركة (أتلانتيس) النرويجية حيث أن الشركتين هما صاحبتا الإمتياز في الحقل، وسيتم بموجب هذه الإتفاقية اقتسام الإنتاج بين أصحاب الإمتياز في الإماراتين مناصفة في المرحلة الأولى. وشكلت بموجب الإتفاقية لجنة رباعية تمثل الجهات الأربع وهي إمارة الشارقة وإمارة عجمان وأصحاب الإمتياز لكل من الجزء الواقع في الشارقة وعجمان، تتولى إعداد واستكمال الدراسات الفنية اللازمة والاستعانة بالجهات ذات الخبرة إن تتطلب الأمر لتحديد نسب تقاسم الإنتاج بين الشركات صاحبة الإمتياز واتخاذ القرارات النهائية لتثبيت النسب النهائية لتقسيم الإنتاج. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في حقل (الزوراء) في شهر مايو من العام ٢٠٠٣. واستمرت عمليات التقيب والإستكشاف عن النفط والغاز في إمارات رأس الخيمة وعجمان والفجيرة دون الإعلان عن نتائج محددة حتى الآن، غير أن حكومة أم القيوين تلقت في ١٠ ابريل ٢٠٠٢ رسالة من شركة (أتلانتيس هولدينج نورويج ايس) صاحبة الإمتياز البترولي بالإمارة تؤكد فيها بأن نتائج اختبار بئر أم القيوين رقم ٢/٣ بالمنطقة البحرية قد بينت وجود غاز طبيعي بمفهومه المحدد في إتفاقية الإمتياز، وأن الشركة بعد استطلاعها لإحتمالات التسويق المتاحة، تستطيع أن تعلن بأن تجمعات الغاز الطبيعي في ذلك البئر تشكل اكتشافاً تجارياً للغاز الطبيعي غير المصاحب، وأنها قد وضعت خطة لتطوير هذا الاكتشاف. وكانت حكومة أم القيوين قد أعلنت في بيان يوم ٢٤ ابريل ٢٠٠١ عن قيام شركة (أتلانتيس) بحفر بئر تقييمي يحمل رقم أم القيوين ٢/٣ في حقل الغاز البحري بأم القيوين. وكان قد تم حفر البئر الإستكشافي الأصلي الأول أم القيوين ١/١ في العام ١٩٧٦، وقد بينت النتائج وجود كميات من الغاز بمعدلات جيدة من تكوينات الصخور الطباشيرية في (تمامه) و(معضوض) بمعدل ١٥ و ٢٦ مليون قدم مكعب في اليوم على التوالي.

وفي البئر الثاني الذي تم حفره في العام ١٩٧٧ تم أيضاً الاكتشاف بأن المخزون يحمل الهيدروكربونات، لكن لم يتيسر اختباره لأسباب عملية. ثم طورت (أتلانتيس) في العام ٢٠٠٠ إمكانات المسح الزلزالي الحديث الثلاثي الأبعاد في الحقل، وكذلك المنطقة المجاورة له،

حيث سيصل عمق البئر الجديدة إلى ١٦ ألف قدم/ والهدف الأساسي منه هو تحديد معدلات الإنتاج المتوقعة من كل واحد من المستودعات حتى يمكن الشروع في تطوير حقل الغاز. ويقدر احتياطي الغاز في الحقل في حدود (٥٠٠) بليون قدم مكعب.

ولا تزال جهود التثقيب والإستكشاف عن النفط في إمارة رأس الخيمة مستمرة والتي ظل إنتاجها النفطي منذ العام ١٩٩٥ وحتى العام ٢٠٠٠ في حدود مليوني برميل من النفط سنوياً واحتياطياها نحو ١٠٠ مليون برميل من النفط و١,٢ تريليون قدم مكعب من الغاز.

أما في إمارة الفجيرة فيتم حالياً تحليل النتائج التي توصلت إليها أعمال المسح البري والبحري لإستكشاف النفط والتي انتهت منها إحدى الشركات العالمية خلال العام ١٩٩٩. ونجحت مؤسسة الفجيرة للاستثمارات البترولية في جذب استثمارات ضخمة في خدمات صناعة النفط بإقامة مشاريع استراتيجية من أهمها مشروع التخزين العملاق الذي أعلن عن إنشائه في العام ١٩٩٧ لتصبح الفجيرة مركزاً رئيسياً لتخزين النفط ومشتقاته في منطقة تمتد من أوروبا إلى الشرق الأقصى، وتشمل منطقة الخليج وشبه القارة الهندية ومنطقة شرق أفريقيا، وتحتل المركز الثاني بعد سنغافورة في تخزين وإمداد دول العالم بالوقود. وأعلن في ٢٩ يناير ٢٠٠٠ إعادة تشغيل مصفاة تكرير النفط بالفجيرة، والتي شُيّدت في العام ١٩٩٦، وتطوير منتجاتها لتشمل بالإضافة إلى زيوت الوقود والجازولين والنفط، إنتاج الكيروسين ووقود الطائرات بأفضل المواصفات العالمية. ودشنت شركة (بمبغلوت/الفجيرة) البترولية في ٢٤ أغسطس ١٩٩٩ نشاطها بدخول سوق تزويد السفن بالوقود حيث تسعى الشركة التي تساهم حكومة الفجيرة فيها ممثلة في شركة الفجيرة للمنتجات البترولية، ومجموعة شركة (بمبغلوت) الألمانية، إلى تعزيز حصتها في السوق الإقليمي لعقود تزويد السفن بالوقود والذي يستوعب نحو عشرة ملايين طن سنوياً.

المعهد البترولي

وأعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في إطار اهتمامها بالكوادر الوطنية واستقطابها لدخول ميدان صناعة النفط والغاز في ٢٨ فبراير ٢٠٠١ عن تأسيس المعهد البترولي في أبوظبي. وأصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس الأعلى للبترول، قانون تأسيس المعهد البترولي كهيئة جامعية مستقلة تجمع بين أفضل الخبرات التعليمية والصناعية لخلق مركز عالمي في مجال الهندسة والعلوم التطبيقية والبحوث، ويشرف على هذا المعهد مجلس أمناء يعينه المجلس الأعلى للبترول. وقد أعلنت أربع شركات بترولية عالمية عن استعدادها للمساهمة مع (أدنوك) في هذا المشروع الرائد وهي (بريتيش بتروليوم) و(توتال فينا الفا) و(جودكو) و(شل).

وقد بدأت الدراسة في ٨ سبتمبر ٢٠٠١ في المعهد البترولي بانتظام ١٥٠ طالباً مواطناً في عدد من التخصصات في مختلف مجالات الصناعة النفطية وتشمل الهندسة الكيميائية وهندسة البترول والهندسة الميكانيكية وهندسة السيطرة والتحكم وهندسة العلوم الجيوفيزيائية.

ووقع المعهد، قبل بدء الدراسة فيه، في شهر يونيو ٢٠٠١ اتفاقية مع جامعة كولورادو

للمعادن في ولاية كولورادو الأمريكية للإشراف الأكاديمي على نشاط المعهد، والتي تعتبر من أعرق الجامعات الأمريكية التي يعود تأسيسها الى العام ١٨٧٤.

وأنشأت (ادنوك) منذ سنوات معهد ادنوك الفني الذي ارتفع عدد المتدربين المواطنين فيه خلال السنوات الخمس الأخيرة من ٤٠٠ الى ألف متدرب فيما افتتحت فرعاً للمعهد بمدينة زايد بالمنطقة الغربية يدرس فيه ٣٥ متدرباً.

كما أنشأت شركة (ادنوك) لجنة خاصة لتوظيف المواطنين تتولى رسم خطط فعالة ووضع السياسات التي تستهدف استقطاب وتوظيف المواطنين في الشركات العاملة وشركات الخدمات التابعة لمجموعة (ادنوك). وقد ارتفع عدد العاملين من المواطنين من ٣٣٣٠ في العام ١٩٩٥ إلى ٥٣١٥ في العام ٢٠٠٠.

واستحدثت (ادنوك) برنامج المنح الدراسية الذي يقوم باختيار مجموعة منتقاة من الطلاب ذوي التحصيل الممتاز في المدارس الثانوية والذين يرغبون في التفرغ للعمل في صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات، حيث توفد (ادنوك) سنوياً ما بين ١٠٠ و ١٢٠ طالباً للدراسة في جامعات عالمية.

السلامة والبيئة

وحرصت شركة بترول أبوظبي الوطنية (ادنوك) على التطوير المستمر لمقاييس الصحة والسلامة والبيئة في عملياتها حيث يضاهي سجل السلامة والحفاظ على البيئة أفضل المعايير في صناعة النفط على الصعيد العالمي. وعملت الشركة ومجموعة شركاتها خلال العام ٢٠٠٠ للحد من الانبعاثات الغازية في الجو وخاصة ثاني أكسيد الكربون ومعالجة الرواسب البترولية المتراكمة في الوحدة الخاصة بتخزين النفايات الخطرة. واصدرت (ادنوك) دليل ادارة الأزمات الذي يتم تطبيقه في جميع عمليات مجموعة شركاتها، ويتضمن استخدام مواصفات نوعية للتصرف والتعامل مع المخاطر المحتملة والإجراءات العلاجية لها.

الوقود الخالي من الرصاص

وأعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ رسمياً عن إلغاء استخدام الوقود المحتوي على الرصاص في الدولة ابتداء من الأول من يناير ٢٠٠٣ واستبداله بالوقود الخالي من الرصاص، وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء باعتماد مشروع المواصفة القياسية الإلزامية (الجازولين الخالي من الرصاص). وقررت الوزارة تنظيم حملة توعية ضخمة تستهدف تعريف ما يزيد على ٧٥٠ ألفاً من سائقي المركبات في الدولة بكيفية استخدام الوقود الخالي من الرصاص، وتزويدهم بمعلومات وافية عن مدى صلاحية استخدام هذا النوع من الوقود في مركباتهم وتوجيههم بشكل صحيح، لضمان انسيابية وصحة عملية التحول، بالإضافة الى العاملين في أكثر من ٥٠٠ محطة وقود. وكان مجلس الوزراء قد ألزم جميع شركات السيارات التي تدخل دولة الإمارات اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٣ بوجود جهاز المحول العفّاز فيها والذي سيساهم بدوره في تحسين نوعية الهواء في الدولة بشكل كبير.



التنمية الصناعية

اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ مطلع السبعينات بالتنمية الصناعية لدورها المحوري في تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي، حيث حققت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية أعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي التي وصلت إلى ١٩.٢ في المئة من جملة الناتج المحلي الذي بلغ ٢٨٤.٢ مليار درهم في العام ٢٠٠١. وقد انطلقت مسيرة التنمية الصناعية بأن أصدرت الدولة في العام ١٩٧٩ القانون الاتحادي الخاص بتنظيم شؤون الصناعة الذي اشتمل على القواعد والتسهيلات والحوافز التي تشجع الاستثمار في المجال الصناعي. ومنحت المشاريع الصناعية إعفاءات من الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء التي تحتاج إليها والمواد الأولية اللازمة للإنتاج وإعفاء صادراتها من رسوم التصدير إضافة إلى عدم وجود ضرائب على أرباح المشاريع الصناعية. وفرض إنضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية معطيات جديدة للقواعد والأسس التي تحكم عملية التنمية الصناعية، حيث تم تعديل القوانين المنظمة لشؤون الصناعة ومنها القانون الاتحادي رقم ١/ لسنة ١٩٧٩ لتنظيم شؤون الصناعة والقانون رقم ٤٤/ لحماية براءات الاختراع وإعادة النظر في القانون رقم ١٤/ لسنة ١٩٧٦ بشأن دائرة المواصفات والمقاييس بما يتماشى مع قوانين منظمة التجارة الدولية.

وأصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في شهر ديسمبر ٢٠٠٢ قانوناً اتحادياً في شأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية. ويتضمن القانون (٧٤ مادة) تُحدد شروط تسجيل براءات الاختراع بإدارة الملكية الصناعية بوزارة المالية والصناعة وسندات الحماية وشهادات المنفعة والشروط القانونية لمنح هذه الشهادات وبراءات الاختراع.

كما تمت عملية إعادة هيكلة للأجهزة التنظيمية لقطاع الصناعة وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وتمكينها من الوصول إلى الأسواق العالمية. وكان من أبرز هذه التعديلات إنشاء هيئة مستقلة للمواصفات والمقاييس في الدولة للإشراف على تطبيق المواصفات والمقاييس العالمية التي التزمت بها الدولة، سواء كانت للمنتجات المحلية أو المستوردة، وتطوير وتنمية الصناعة في إمارات الدولة على أساس تكاملي وبما يتناسب وإمكانات وظروف كل إمارة ووضع خريطة صناعية جديدة للدولة تهدف إلى توطيد بعض الصناعات في المناطق طبقاً للمزايا النسبية وتوفير قاعدة معلومات صناعية متجددة تخدم صنّاع القرار والصناعيين والباحثين، والإسهام في إنشاء مراكز تدريب مهنية لكل صناعة في أماكن تركزها، بهدف خلق كوادر من العمالة الوطنية المؤهلة وجذب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية إلى قطاع الصناعة.

وأنشأت وزارة المالية والصناعة مركزاً للتكامل الصناعي / المناولة/ كإدارة فنية معلوماتية تهدف إلى تشجيع وتفعيل علاقات التعاقد الصناعي بين الشركات صاحبة الأعمال والشركات المتخصصة المنفذة للأعمال.

التطورات الصناعية

وحقق القطاع الصناعي خلال السنوات الأخيرة نمواً مضطرباً نتيجة توجه الإستثمارات الكبيرة نحو هذا القطاع وإقامة صناعات ضخمة اعتمدت على الموارد والهيدروكربونية والطاقة، ومن أهمها صناعة تكرير النفط وتسييل الغاز وصناعة الأسمدة الكيماوية (الأمونيا واليوريا) والملح والكلورين وصهر الألمنيوم وصناعة الإسمنت ومواد البناء، كما قامت العديد من الصناعات الاستهلاكية التي أسهمت في تغطية جزء كبير من حجم الإستهلاك المحلي كصناعة اللحوم والألبان والأغذية الخفيفة والملابس والأثاث والبلاستيك والمنتجات المعدنية والإنشاءات والفابريكس وغير ذلك من صناعات تحويلية غطت أرجاء الدولة كافة. وبلغ عدد المنشآت الصناعية التحويلية في السجل الصناعي بوزارة المالية والصناعة بنهاية العام ٢٠٠١ ما مجموعه ٢٣٣٤ منشأة يصل حجم استثماراتها الى نحو ٢٨٠٥ مليار درهم ويعمل بها أكثر من ١٨٨ ألف عامل. وتوزعت هذه المنشآت بواقع ٢٣٥ منشأة في إمارة أبوظبي استثماراتها ٧ مليارات و٤٦٥ مليون درهم و٨٥٤ منشأة في إمارة دبي استثماراتها ١٣ ملياراً و٢٩٠ مليون درهم و٧٤٧ منشأة في إمارة الشارقة استثماراتها نحو ثلاثة مليارات درهم و٨١ منشأة في إمارة رأس الخيمة استثماراتها مليارين و٨٦٢ مليون درهم و٣٣٣ منشأة في إمارة عجمان استثماراتها ٨٥١ مليون درهم و٤٩ منشأة في إمارة أم القيوين استثماراتها ٢٥٥ مليون درهم و٣٥ منشأة في إمارة الفجيرة استثماراتها ٦٦٢ مليون درهم.

المصرف الصناعي

أقر مصرف الإمارات الصناعي بعد مرور عقدين على إنشائه بحلول العام ٢٠٠٢ إستراتيجية شاملة للمرحلة المقبلة تركز على ثلاثة محاور تشمل تعزيز وتوسيع دائرة نشاط المصرف وتفعيل دوره وتقديم خدمات متميزة والدخول في تمويل قطاعات اقتصادية جديدة. ووافق مجلس الوزراء في إجتماعه يوم ١٦ يوليو ٢٠٠١ على زيادة رأسمال مصرف الإمارات الصناعي بمقدار ٦٠٠ مليون درهم ليصل الى مليار درهم، وذلك لمواكبة التحول النوعي الذي طرأ على الصناعة في الدولة وزيادة الإستثمارات في هذا القطاع.

كما وافق مجلس الوزراء في ١٥ ابريل ٢٠٠٢ على تمديد فترة القرض الحكومي الممنوح للمصرف الصناعي، والذي تبلغ قيمته مليار درهم، لمدة عشرين سنة أخرى على أن يبدأ الوفاء بأقساط هذا القرض إعتباراً من ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢. كما وافق على إعفاء المصرف من دفع الفائدة على هذا القرض والتي تبلغ واحداً في المئة وذلك بهدف تشجيع إسهام الصناعيين في إنماء الإقتصاد المحلي وتنويع الهيكل الإنتاجي عن طريق إنشاء وتدعيم الصناعات الجديدة والقائمة.

وقد قام مصرف الإمارات الصناعي منذ تأسيسه في العام ١٩٨٢ وحتى نهاية العام ٢٠٠١



بدراسة طلبات تمويل لأكثر من ٥٤٤ مشروعاً تمت الموافقة على تمويل ٣٩٢ مشروعاً منها بقيمة إجمالية بلغت نحو ملياري و٢٤٨ مليون درهم بالإضافة الى تمويل مشاريع جديدة خلال العام ٢٠٠٢ في حدود ٢٥٠ مليون درهم. وارتفعت موجودات المصرف الصناعي في العام ٢٠٠١ لتصل الى ١,١ مليار درهم، وحقوق المساهمين الى أكثر من ٥٥٥ مليون درهم. ويذكر أن المصرف الصناعي هو شركة مساهمة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تساهم فيها الحكومة بنسبة ٥١ في المئة، وعدد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص والبنوك وشركات التأمين الوطنية بنسبة ٤٩ في المئة.

المؤسسة العامة للصناعة

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بصفته نائباً لحاكم أبوظبي قانوناً في شهر يناير عام ٢٠٠٢ بإنشاء المؤسسة العامة للصناعة ونقل إختصاصاتها إلى جهاز أبوظبي للإستثمار. ثم أصدر مرسوماً آخر في ٣١ مارس ٢٠٠٢ بتشكيل لجنة برئاسة سمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان رئيس دائرة الإقتصاد بأبوظبي بإدارة وتسيير الأعمال التي كانت تتولاها المؤسسة العامة.

وقد أسهمت المؤسسة العامة للصناعة التي تأسست في العام ١٩٧٩ في تشجيع القطاع الصناعي وتحفيزه على زيادة صادراته من المنتجات الصناعية إلى الخارج والدخول في صناعات إستراتيجية جديدة. وبدأت المؤسسة العامة للصناعة منذ العام ١٩٩٨ في تنفيذ مجموعة من الصناعات الثقيلة من أهمها مصنع حديد التسليح بالمنطقة الصناعية بالمصفح الذي بدأ تشغيله في عام ٢٠٠١ وتصل طاقته الإنتاجية إلى نصف مليون طن سنوياً، إضافة إلى مشروع مصهر الألمنيوم بمنطقة الرويس الصناعية بأبوظبي بطاقة تصل إلى ٢٠٥ أطنان في السنة، والذي سيوفر محطة خاصة لتوليد الكهرباء بطاقة ٣٥١ ميجاوات، ووحدة لإنتاج المياه العذبة بطاقة ٢٠٠٠ متر مكعب يومياً. كما بدأت المؤسسة في تنفيذ مشاريع المدن الصناعية الثلاث وهي مدينة أبوظبي الصناعية على مساحة ١٤ كيلومتراً مربعاً، أضيفت إليها مساحة مستقبلية قدرها ١٠ كيلومترات مربعة، ومدينة العين الصناعية التي تبلغ مساحتها ١٠ كيلومترات مربعة، ومدينة الرويس الصناعية وتبلغ مساحتها نحو ٦٠ كيلومتراً مربعاً.

ويتوقع تشييد مدينة أبوظبي الصناعية قبل نهاية العام ٢٠٠٢ التي ستضم ٥١ مصنعاً إستثماراتها ٣ مليارات درهم.

وشارت المؤسسة العامة للصناعة في العديد من الصناعات الجديدة من بينها مصنع /جامبو/ لصناعات البلاستيك الذي تشارك فيه المؤسسة بنسبة ٢٦ في المئة من رأسماله البالغ ٤ ملايين و٥١٨ ألف درهم، ومصنع /المعماري/ لصناعات البروفيلات البلاستيكية التي تساهم المؤسسة بنسبة ٥٠ في المئة من جملة إستثماراته التي تبلغ ٩ ملايين و٣٥٠ ألف درهم. وتدير المؤسسة العامة للصناعة منذ تأسيسها عدة مصانع من بينها مصنع أبوظبي للدقيق والعلف ومصنع إسمنت العين ومصنع العين لتعبئة المياه المعدنية ومصنع أبوظبي الوطني للألبان والأكياس ومصانع الطابوق الإسمنتي بالمبرق والوثبة والعين.

افتتاح مصنع أنابيب البولي إيثيلين

وافتح سموّ الشيخ حامد بن زايد آل نهيان عضو المجلس التنفيذي رئيس دائرة الإقتصاد ورئيس لجنة تسيير المؤسسة العامة للصناعة، في ١٤ يناير ٢٠٠٣ مصنع الإتحاد لصناعة أنابيب البولي إيثيلين، الذي أقيم على مساحة ٧٢ ألف متر مربع بمنطقة مصفح الصناعية، بتكلفة ٤٠ مليون درهم لمرحلته الأولى التي تُنتج ١٥ ألف طن، تصل إلى ٢٥ ألف طن في مرحلته الثانية التي تتكلف ٢٥ مليون درهم.

وأكد سموّ الشيخ حامد بن زايد آل نهيان أن افتتاح هذا المصنع يُشكّل علامة بارزة في مسيرة النهضة الصناعية التي تشهدها الدولة، مشيراً إلى أن إنشاء المصنع يكتسب أهمية خاصة لأنه يعتمد على منتجات أولية وطنية مائة في المائة، ويُنتج مواد مهمة تسهم في تلبية إحتياجات البنية التحتية لدولة الإمارات وما تطلبه الأسواق الخارجية.

جائزة الشيخ خليفة للصناعة

واحتفل في ٦ يناير ٢٠٠٣ بالدورة الرابعة عشرة لجائزة سموّ الشيخ خليفة للصناعة ٢٠٠١/٢٠٠٢، التي فازت فيها بالجائزة الماسية شركة الأنابيب والصبّات المتقدمة. وفازت ٨ شركات بالجائزة الذهبية الذهبية، و١٣ شركة بالجائزة الفضية، و١٣ شركة بالجائزة البرونزية.

وأعلن سموّ الشيخ حامد بن زايد آل نهيان عضو المجلس التنفيذي رئيس دائرة الإقتصاد في كلمته في افتتاح الاحتفال عن مكرمة صاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي بإنشاء معرض صناعي دائم للمنتجات الوطنية في إطار دعمه للصناعة الوطنية.

وقال سموّ الشيخ حامد بن زايد آل نهيان في كلمته إن ما تشهده إمارة أبوظبي من تطور وزيادة في عدد المصانع، جدير بالإهتمام حيث بلغت الإستثمارات الصناعية البتروكيماوية في السنوات الثلاث الماضية حوالي ٦ مليارات درهم في إمارة أبوظبي من حوالي ٧٠٠ منشأة صناعية. وأوضح سموه أن الإستثمار الصناعي في العام ٢٠٠١ بلغ ملياراً وأربعمئة ألف درهم، ووصل في العام ٢٠٠٢ إلى ثلاثة مليارات، أي ما نسبته ٥ في المئة من قيمة الناتج الإجمالي للإمارة.

أوفست الامارات

تأسس برنامج المبادلة في دولة الإمارات /أوفست/ في العام ١٩٩٢ لجذب وتحفيز الإستثمارات في قطاعات الصناعة والأعمال في الدولة. وتتخلص الأهداف الرئيسية للبرنامج في إيجاد فرص مُجدية تعود بالفائدة على المستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة والمساعدة على تكامل إقتصاد الدولة ضمن الإقتصاد العالمي من خلال إقامة مشاريع مُجدية تجارياً تتمتع بقبالية الإستمرار اعتماداً على شراكات وتحالفات إستراتيجية بين القطاع الخاص المحلي والشركات الدولية. وقد ارتكزت إستراتيجية مكتب برنامج

المبادلة في دولة الإمارات العربية المتحدة في البداية على قيام الشركات الدولية الفائزة ب عقود المشتريات الدفاعية بإعادة استثمار نسبة من قيمة هذه العقود في دولة الإمارات العربية المتحدة. غير أن المكتب أخذ وبشكل متزايد في تطوير دوره بشكل كبير بحيث أصبح الآن يلعب دوراً محورياً كهيئة لإقامة المشاريع المشتركة.

ونفذ البرنامج منذ انشائه أكثر من ٣٣ مشروعاً صناعياً وتجارياً واقتصادياً وخدمياً من أهمها مشروع //دولفين// بين قطر والإمارات الذي يصل حجم استثماراته الإجمالية ما بين ٨ الى ١٠ مليارات دولار أمريكي، ويُعد أكبر مشروع عالمي لنقل مايزيد على مليار قدم مكعب يومياً من الغاز بين عدد من دول المنطقة وآسيا، ومشروع محطة تحلية المياه بالفجيرة الذي يتكلف نحو ٥٥٠ مليون دولار أمريكي وينتج ١٠٠ مليون جالون يومياً من المياه و ١٠٠ ميجاواط من الطاقة الكهربائية، وشركة أبوظبي لبناء السفن التي تمتلك ورشة متكاملة توفر تشكيلة واسعة من الخدمات ابتداءً من بناء السفن وحتى تركيب الأنظمة وتعديل السفن وصيانتها حيث تتجز الشركة أكثر من ١٠٠ إصلاحاً لأنواع متباينة من السفن والقاطرات سنوياً.

الصناعات الدوائية والغذائية

وحققت الصناعات الدوائية والغذائية نمواً من حيث الإنتاج والتسويق العالمي لمنتجاتها. وبلغ إجمالي مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية والمخبرية في الدولة أكثر من ١٠ مصانع من بينها ٣ مصانع للأدوية ومصنع للمستلزمات المخبرية و٥ مصانع للمستلزمات الطبية. وافتتح صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة في ١٠ ابريل ٢٠٠٢ مصنع (جلفار) الذي يُعد أحدث مصنع أنشأته شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار) في مقرها الرئيسي بإمارة رأس الخيمة. وتمتلك (جلفار) التي تأسست في العام ١٩٨٠ ستة مصانع للأدوية، أربعة منها في الإمارات وواحد في كل من أوروبا وأمريكا الجنوبية، وتنتج أكثر من مليار وحدة علاجية سنوياً، وتصدر انتاجها الى ٤٠ دولة في مختلف دول العالم.

وزادت الاستثمارات في قطاع صناعة المواد والمشروبات الغذائية في العام ٢٠٠٢ لتصل الى ٢,٢ مليار درهم.

وتوجد أربعة مصانع لإنتاج وتغليف التمور وتعليب الخضروات وهي مصنع المرفأ للخضروات والتمور الذي تكلف انشاؤه ١٦٨ مليون درهم، ومصنع الإمارات للتمور في منطقة الساد والذي تكلف ١٥١ مليون درهم وينتج في مرحلته الأولى نحو ٢٠ ألف طن سنوياً من أجود أنواع التمور، ومصنع تمر العين، ومصنع العين لإنتاج وتعليب الخضروات الذي افتتح في العام ١٩٩٥. ويجري العمل لإنجاز مصنعين لإنتاج وتعليب الأسماك في دبي والفجيرة، والتوسع في إقامة مزارع لإنتاج الأنواع الجيدة من الأسماك في رأس الخيمة والفجيرة.

دوبال

تُعدُّ شركة دبي للألومنيوم المحدودة (دوبال) أكبر منتج لمادة الألومنيوم العالية الجودة في الشرق الأوسط. وقد أعلنت الشركة في ١٨ يونيو ٢٠٠٢ عن خطة جديدة ترمي إلى زيادة



إنتاجها بنحو ١٧٤ ألف طن لتصل إلى ٧١٠ آلاف طن سنوياً بحلول العام ٢٠٠٦ مما يُعزز موقع إمارة دبي كمركز مهم في السوق العالمية للألمنيوم.

وكان سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة رئيس مجلس إدارة شركة دبي للألمنيوم المحدودة (دوبال) قد دشّن في ٤ مارس ٢٠٠٠ المرحلة الأخيرة من مشروع (النسر) للتوسعة والتطوير في مصهر الألمنيوم بمنطقة جبل علي الصناعية بدبي، والتي تكلفت مراحلها الثلاث نحو ٧٣٦ مليون دولار أمريكي، مما رفع إنتاجها إلى ٥٣٠ ألف طن سنوياً، وأصبحت تحتل المرتبة الأولى بعد شركة (ألبا) البحرينية في إنتاج الألمنيوم في المنطقة.

وأعلنت شركة (دوبال)، التي تمتلكها حكومة دبي بالكامل، في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢ أنها تجري مفاوضات مع الحكومة الماليزية وبعض شركات القطاع الخاص لشراء حصة في مصهر للألمنيوم من المقرر انشاؤه في ولاية (ساراواك) شرقي ماليزيا بقيمة ٢,١ مليار دولار أمريكي وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٥٠ ألف طن سنوياً في مرحلته التشغيلية الأولى التي يتوقع أن تبدأ في العام ٢٠٠٧ مما يفتح الطريق أمام الدخول بقوة إلى منطقة التجارة الحرة لدول الآسيان.

المناطق الحرة في الإمارات

عزّزت المناطق الصناعية والتجارية الإلكترونية التي أقيمت في معظم إمارات الدولة من فرص التنمية الصناعية المتسارعة من خلال جذب الاستثمارات الصناعية الضخمة إلى هذا القطاع، ونقل التكنولوجيا وأحدث التقنيات العالمية المستخدمة في ميادين التصنيع إلى البلاد. وتوجد بالدولة سبع مناطق حرة أساسية تمكنت من إستقطاب أكثر من ٣ آلاف شركة من المنطقة والعالم وجذبت ما يزيد على ٣٥ مليار درهم في مشاريع إستثمارية متنوعة. وتقدم دولة الإمارات حوافز تشجيعية كبيرة في المناطق الحرة بمنحها حق التملك للمستثمرين الأجانب بنسبة ١٠٠ في المئة والإعفاءات الجمركية وضمان حرية تحويل الأموال وعدم وجود ضرائب أو رسوم على دخل الشركات، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بإنجاز المعاملات مع إمكانات الإستئجار للأراضي لمُدّد تصل إلى ٥٠ عاماً.

وتتملك إمارة دبي العدد الأكبر من المناطق الحرة في الدولة، فإلى جانب منطقة جبل علي الحرة الصناعية التي تعد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط، توجد هناك منطقة حرة في المطار الدولي مخصصة للصناعات الدقيقة والتعليق يعمل بها ١٧٣ شركة، بالإضافة إلى مدينة دبي للإنترنت التي افتتحت في نهاية شهر أكتوبر عام ١٩٩٩، كأول منطقة حرة للتجارة الإلكترونية في العالم تمكنت من جذب ٧٠٠ شركة من مختلف دول العالم استثمرت أكثر من مليار درهم حتى شهر اغسطس من العام ٢٠٠٢.

وبلغ عدد الشركات العاملة في المنطقة الحرة بجبل علي في العام ٢٠٠٢ أكثر من ٢٣٠٠ شركة من نحو ١٠٠ دولة في العالم إستثماراتها المتداولة نحو ٣٧ مليار درهم.

وارتفع عدد المنشآت الإنتاجية العاملة في المنطقة الحرة بالجمرية في إمارة الشارقة إلى أكثر من ٢٢٠ منشأة في الربع الأول من العام ٢٠٠٢ من نحو ٢٠ دولة، وتعمل في ميادين

الصناعات الثقيلة والمتوسطة والبتروكيماويات والزيت والأحبار والدهانات والمواد الكيماوية وصوامع الغلال. وتعمل في المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي ٩٢١ شركة من مختلف دول العالم ومن بين هذه الشركات ٥٦٠ شركة تعمل في الأنشطة التجارية و٢٣٤ شركة في المجالات الخدمية و١٢٠ شركة متخصصة في الصناعة. وقد أضيفت مساحة جديدة للمنطقة بلغت ٥.٥ مليون متر مربع لتطوير بنيتها التحتية لجذب المزيد من الاستثمارات.

وافتتحت أول منطقة حرة بإمارة رأس الخيمة في ١٣ يونيو ٢٠٠٠ بهدف جذب الاستثمارات الخارجية للعمل في النشاطات الاقتصادية والتجارية والصناعية بالإمارة. وقد أنفقت حكومة رأس الخيمة خمسة ملايين دولار أمريكي لإنجاز البنية التحتية للمنطقة التي تضم مركزاً صناعياً على مساحة ١١٦ هكتاراً وآخر تقنياً بمساحة ٧١ هكتاراً، بالإضافة إلى مركز لرجال الأعمال والتجارة والخدمات.

وتمكنت المنطقة الحرة برأس الخيمة حتى نهاية مارس ٢٠٠٢ من جذب نحو ٩٠ شركة وطنية وعالمية بلغ مجموع استثماراتها ٦٠ مليون درهم وحجم أعمالها نحو ١٦٠ مليون درهم. ونفذت المنطقة الحرة بميناء أحمد بن راشد بأم القيوين توسعات جديدة بلغت مساحتها ٢١٥ ألف متر مربع لإستقبال المزيد من الشركات الوطنية والعالمية التي تسعى إلى الإستثمار الصناعي في المنطقة والتي وصل عددها إلى ٣٤ منشأة في العام ٢٠٠٢. وتتركز الصناعات القائمة حالياً بالمنطقة التي دشنت في العام ١٩٨٨ على مصانع للأقمشة والملبوسات الجاهزة والأسمدة والبذور والورق والمنتجات الكيماوية، بالإضافة إلى مصنع للأنايبب النحاسية يتم إقامته على أحدث الطرق الإلكترونية الحديثة. وتصدر المنطقة الحرة بأم القيوين إنتاجها من الملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلجيكا وسريلانكا بالإضافة إلى المواد الكيماوية إلى باكستان والزيت إلى سلطنة عمان والكونغو وتزانيا.

وحققت المنطقة الحرة في إمارة عجمان زيادة ملحوظة في عدد الشركات العاملة والذي وصل إلى ٧٠٠ شركة حتى شهر يونيو ٢٠٠٢. وتتركز الصناعات بالمنطقة الحرة بعجمان التي تقع على مساحة مليون متر مربع في الصناعات الإلكترونية المتطورة والمحامير الورقية والمواد الغذائية بالإضافة إلى الخدمات المتطورة في مجالات الإستيراد والتصدير وإعادة التصدير عبر ميناء عجمان الذي يستقبل أكثر من ألفي ناقله سنوياً.

ونجحت المنطقة الحرة بالفجيرة بعد افتتاح مبناها الجديد في ٢٧ مارس ٢٠٠٠ في جذب المزيد من الاستثمارات حيث ارتفع عدد المشاريع المقامة في المنطقة إلى ٣٢٠ مشروعاً يقدر حجم استثماراتها بنحو ٩٢٠ مليون درهم وحجم تجارتها السنوية بمقدار مليار و٣٢٥ مليون درهم. وتبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة مليوني متر مربع، بالإضافة إلى عشرة آلاف متر مربع لمستودعات التخزين.



الزراعة والثروة السمكية

حقّق القطاع الزراعي تطورات مهمة على صعيد التوسع الزراعي والإنتاج السمكي والحيواني وأسهم في العام ٢٠٠١ بنحو ٦,٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي للقطاعات غير البترولية وبما قيمته ٩ مليارات و ٧٠٠ ألف درهم.

وأصبحت تجربة دولة الإمارات في قهر العوامل الطبيعية الصعبة والتغلب على قسوتها ونشر الخضرة والمزارع الخضراء وسط الصحراء، وتحقيق الإكتفاء الذاتي من بعض أنواع الإنتاج الزراعي والحيواني وتصدير بعض أنواعه الأخرى إلى الخارج، تجربة رائدة يحتذى بها على الصعيد العالمي في كيفية التغلب على الطبيعة الصحراوية القاسية والظروف المناخية الصعبة رغم قلة مصادر المياه وشحّ الأمطار والنجاح في تحويل الصحاري إلى أراض زراعية خصبة. وتُصدّر دولة الإمارات اليوم منتجاتها من الخضروات والفواكه إلى أسواق الولايات المتحدة وبريطانيا، والتمور إلى أسواق اليابان واندونيسيا وماليزيا، والزهور الطبيعية إلى دول مجلس التعاون ولبنان وبريطانيا وأستراليا واليابان.

تكريم عالمي

ومنحت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) في الثاني من يونيو ٢٠٠١ صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ميدالية اليوم العالمي للأغذية، وذلك اعترافاً بجهود سموه في خدمة البشرية جمعاء ومواقفه المشرفة والعظيمة، وتكريسه مبدأ العون والعطاء للأمم المحتاجة ومساعداته المتواصلة للدول النامية.

كما منحت المنظمة العربية للتنمية الزراعية صاحب السموّ رئيس الدولة في ابريل من العام ٢٠٠٢ ميداليته تقديراً وعرفاناً للجهود التي يبذلها سموه لدعم مسيرة التنمية الزراعية محلياً وعربياً وعالمياً.

وانتخب المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية في دورته الحادية والثلاثين التي عقدها في روما خلال شهر نوفمبر ٢٠٠١ معالي سعيد بن محمد الرقباني وزير الزراعة والثروة السمكية رئيساً للمؤتمر، وذلك تكريماً لدولة الإمارات العربية لما لها من دور فعال في التنمية الزراعية وطنياً وإقليمياً ودولياً، ولما تقدمه من عون ومساعدات إلى كافة شعوب العالم في أوقات الكوارث والجفاف والأزمات، وإقامة المشروعات الإنتاجية فيها للتخفيف من وطأة الفقر والجوع وسوء التغذية.

واتفقت وزارة الزراعة والثروة السمكية مع منظمة الأغذية والزراعة العالمية في شهر نوفمبر ٢٠٠١ على فتح أول مركز إقليمي لها لإدارة المعلومات بدولة الإمارات بتكلفة أربعة ملايين دولار أمريكي وربط المركز العالمي للمعلومات الزراعية في المنظمة مع الوزارة، للإطلاع على المعلومات الحديثة المتعلقة بالتطورات الزراعية.

واستضافت دولة الإمارات اجتماعات الدورة السابعة والعشرين للمنظمة العربية للتسمية الزراعية التي عقدت بمدينة أبوظبي في شهر ابريل ٢٠٠٢ .

الإنتاج الزراعي

وعملت الدولة في إطار خططها لإقامة بنية أساسية قوية للقطاع الزراعي على تحضير الأراضي الزراعية وتوزيعها مجاناً على المواطنين، وتقديم دعم سنوي للمزارعين من خلال توزيع مستلزمات الإنتاج بنصف القيمة، بالإضافة إلى منحهم ضمانات مالية وقروضاً لشراء المعدات والأسمدة والبذور وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي ومكافحة الآفات الزراعية . ونتيجة لهذه السياسات في دعم القطاع الزراعي، بلغت المساحة الزراعية الكلية ٢٠٧ دونم بنهاية العام ٢٠٠١ وعدد المزارع ٣٧ ألفاً و ٥٥٠ مزرعة بالإضافة إلى ٣٠٨٩ من البيوت البلاستيكية، تُنتج نحو ٥ ملايين طن. وأصبحت دولة الإمارات تحتل مكانة متقدمة في الوطن العربي ودول العالم الأخرى في زراعة أشجار النخيل وإنتاج التمور، بعد أن ارتفع عدد أشجار النخيل إلى أكثر من ٤٠ مليوناً و ٧٠٠ ألف شجرة بنهاية العام ٢٠٠١، تنتج نحو ٧٣ نوعاً من أجود أنواع التمور. وبلغت قيمة الإنتاج النباتي أكثر من ٧ مليارات و ٥٠٠ مليون درهم في العام ٢٠٠١. وزادت أعداد مزارع الدواجن والأبقار الحديثة الى ٢٨ مزرعة للأبقار تنتج ٩١ ألفاً و ٤٧٣ طناً من الحليب الطازج و ٣٧ مزرعة للدواجن أنتجت ٣١٠ ملايين بيضة في العام ٢٠٠١.

دائرة الزراعة بالعين

وحقق الإنتاج المحلي للقطاع الزراعي نسباً جيدة من الاكتفاء الذاتي، وأصبح إنتاج الخضروات يغطي ٨٣ في المئة من احتياجات السوق المحلية، والتمور ١٠٠ في المئة، والفاكهة ١٠ في المئة، واللحوم الحمراء ٢٥ في المئة، ولحوم الدواجن ٢١ في المئة، والحليب ٨٠ في المئة، والبيض ٣٢ في المئة، والأسمالك ١٠٠ في المئة.

وبدأت دائرة الزراعة والثروة الحيوانية في العين منذ انشائها في العام ١٩٦٦ في الانتقال من مرحلة الزراعة التقليدية الى مرحلة الزراعة الحديثة باستخدام وسائل الري بالتقسيط وتطوير الأساليب الزراعية. وارتفعت المساحة الزراعية من ١٧ ألفاً و ٤٧٧ دونماً في العام ١٩٧١ إلى قرابة ٤٠٠ ألف دونم في العام ٢٠٠٠، وعدد المزارع من ٣١٩ مزرعة في العام ١٩٧١ إلى ١٠ آلاف و ١٥٥ مزرعة في العام ٢٠٠٠، فيما بلغت مساحة الغابات ٣١١ ألف هكتار.

وانشأت الدائرة محطتين للتجارب الزراعية إحداهما في العين والأخرى في منطقة السلاطمة بمدينة العين. وتوسعت الدائرة في زراعة القمح التي بلغت مساحتها ٢٢ ألفاً و ٥٨٠ دونماً، وبلغت مساحة الأعلاف ٢١ ألفاً و ٧١٠ دونمات. وقدم قسم القروض الزراعية مساعدات وتسهيلات في شكل قروض ميسرة ومن دون فوائد، على أن يسد المزارع ٥٠ في المئة فقط من قيمة هذه القروض التي بلغت قيمتها الإجمالية في موسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ أكثر من ١٢٥ مليون درهم. وبلغ عدد المزارع التي قامت دائرة بلدية أبوظبي وتخطيط المدن باستصلاحها وتجهيزها وتسليمها للمواطنين في إمارة أبوظبي ٧ آلاف و ١٢٩ مزرعة مساحتها الكلية ٢٧٣ مليوناً و ٩٨٥ ألف متر مربع.

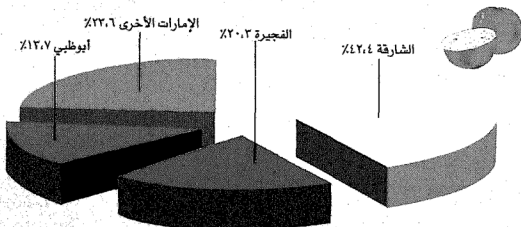
الجدول ١١: الإحصائيات الزراعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

مقارنة المناطق المزروعة في أبوظبي وغيرها من إمارات الدولة

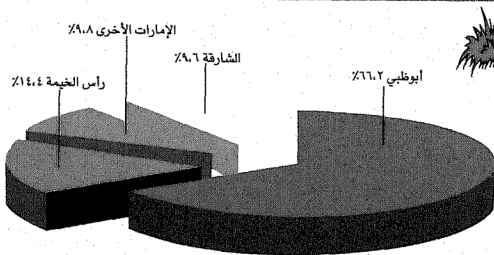


النسبة المئوية

الجدول ١٢: الأراضي المخصصة لزراعة الفواكه في الإمارات العربية المتحدة



الجدول ١٣: الأراضي المزروعة بمحاصيل العلف



السدود

وعملت وزارة الزراعة والثروة السمكية على تنمية مصادر المياه في الدولة، وأولت اهتماماً كبيراً لإقامة السدود لحجز مياه الأمطار لتغذية طبقات المخزون الجوفي للمياه التي تعتبر المورد الرئيسي للرّي الزراعي. كما عمدت إلى التوسع في استخدام أنظمة الرّي الحديث حيث بلغت نسبة استخدام هذه الأنظمة ٨٠ في المئة من إجمالي المساحات المروية في الدولة، إلى جانب تشجيع المزارعين عن طريق الإرشاد، على زراعة المحاصيل ذات الإستهلاك المحدود للمياه، وكذلك المحاصيل التي تتحمل الملوحة لتفادي مشكلة استنزاف المياه وتلّجّ التربة. كما انتشرت الزراعة المحمية بشكل ملحوظ، حيث ارتفع عدد المزارع المحمية من ٢٥٢ مزرعة في العام ١٩٨٠ إلى ٣ آلاف و٨٩ مزرعة في العام ٢٠٠١. ويبلغ إجمالي عدد السدود وحواجز المياه في الدولة ١٠٠ سد وحاجز تقدر طاقتها التخزينية بحوالي ١١٢ مليون متر مكعب من المياه، وقد قامت الوزارة بتنفيذ ١٠ سدود منها، طاقتها التخزينية حوالي ٥٠ مليون متر مكعب

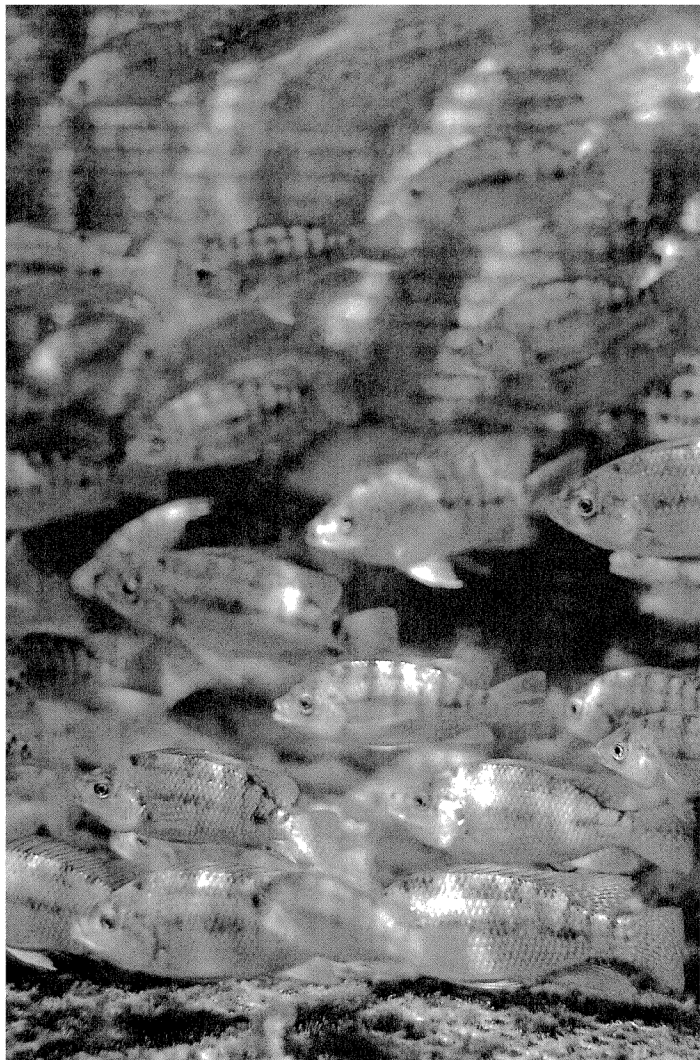
وأنجزت الدائرة الخاصة لصاحب السموّ رئيس الدولة في شهر مارس ٢٠٠٢ بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة السمكية ٢٧ سداً من بين ٤٢ سداً أمر صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بإنشائها على نفقته الخاصة بالمناطق الشمالية والوسطى والشرقية من الدولة بتكلفة ٤٧٥ مليون درهم لتغذية المخزون الجوفي وتوفير المياه اللازمة للتوسع الزراعي في هذه المناطق.

وتقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية بمراقبة مستمرة لحركة المياه الجوفية من خلال أكثر من ١٠٤ آبار ورصد التدفقات المائية لنحو ٢٢ وادياً وأجراء التحاليل الدورية لعينات المياه والتربة للوقوف على تغيرات نسبة الملوحة في المياه والأرض، وقياس معدلات الأمطار من خلال ٣٢ محطة رصد بالإضافة الى ١٢ محطة أخرى مزودة بأكثر من ٦٠ جهازاً لقياس حرارة الجو والأرض والماء والرطوبة النسبية، واتجاه سرعة الرياح وكميات الأمطار والتبخّر. وأنشأت وزارة الزراعة والثروة السمكية لجنة عليا لترشيد استخدامات المياه بالدولة برئاسة معالي وزير الزراعة والثروة السمكية تضم في عضويتها ٢٢ جهة معنية بالحفاظ على الثروة المائية في الدولة.

الثروة السمكية والحيوانية

واهتمت الدولة بالثروة السمكية وعملت على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها، وأقامت مركزاً لأبحاث وتربية الأحياء المائية في أم القيوين متخصص في اجراء الدراسات والأبحاث اللازمة على الأسماك وبيئتها والقشريات بغرض تكاثرها في مياه الدولة، بالإضافة إلى تدريب الصيادين على أصول تقنية التربية المائية في الأحواض والأقفاص الشبكية التي يتم توزيعها بهدف تربية وإنتاج الأسماك فيها، وزراعة النباتات والأشجار التي تعدّ غذاءً رئيسياً لهذه الأسماك وتساعد على تحسين البيئة وتطوير الخياران.

وتقدم الدولة الكثير من الدعم للصيادين والمتمثل في المكائن البحرية وقوارب الصيد



والرافعات والشباك بنصف قيمتها، كما تقدم خدمات الصيانة والإصلاح المجاني للمكائن في الورش البحرية التابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية والبالغ عددها ١٩ ورشة بحرية. ونتيجة لهذا الدعم المستمر زاد عدد قوارب الصيد في الدولة ليصل بذلك إلى أربعة آلاف و٥٨٩ قارباً في العام ٢٠٠١، واكمه زيادة في عدد صيادي الأسماك ليصل إلى ١٢ ألفاً و٥٦١ صياداً، كما بلغ الإنتاج السمكي حوالي ١١٢ ألفاً و٥٦١ طناً، وفي الطلب المحلي بنسبة مائة في المائة ويتم تصدير الفائض إلى الخارج.

واعتمدت المفوضية الأوروبية في شهر يونيو ٢٠٠٢ دولة الإمارات ضمن قائمة الدول المصدرة للأسماك إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وبدأت وزارة الزراعة والثروة السمكية في الأول من شهر مايو ٢٠٠١ بتطبيق القانون الاتحادي رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٩ في شأن استغلال وحماية الثروات المائية، الذي يهدف إلى تنظيم استغلال الثروات المائية الحية في مياه الدولة والمحافظة عليها وتنميتها.

وأولت وزارة الزراعة والثروة السمكية اهتماماً كبيراً بالأبحاث المتعلقة بالثروة الحيوانية وتحسين سلالاتها، من خلال مشروع مركز التلقيح الصناعي. كما أنشأت مركزاً لأبحاث الإنتاج الحيواني يختص بدراسة نظم التغذية الحديثة، بالإضافة إلى العديد من المراكز العلاجية لتحسين ومعالجة الحيوانات والطيور. كما أنشأت الوزارة العديد من مراكز الحجر الزراعي والبيطري على مختلف منافذ الدولة والتي يبلغ عددها ٢١ محجراً تم تجهيزها بالمعدات والأجهزة الحديثة لفحص الإرساليات الصادرة والواردة والمعاد تصديرها من أجل توفير مستوى عالٍ من الصحة للإنسان والحيوان والنبات، ومنع انتشار الأمراض القابلة للعدوى والإنقال عبر الحدود. وحظرت وزارة الزراعة والثروة السمكية إستيراد وتداول ٥٧ مبيداً هي الأكثر خطورة، ضمن مجموعة أخرى من أنواع المبيدات الضارة بالبيئة وصحة الإنسان والحيوان.

وتُقدّر أعداد الثروة الحيوانية بأكثر من مليونين و٢١٥ ألفاً من الأغنام والماعز والأبقار والجمال، تنتج نحو ٨٨ ألف طن من الحليب في العام، و٢٦ ألفاً و٣٢٠ طناً من اللحوم.

التصنيع الغذائي

ودخلت دولة الإمارات منذ العام ١٩٨٧ صناعة تعليب الخضروات والتمور لإستيعاب فائض الإنتاج، وبناء قاعدة للتصنيع الغذائي خاصة مصانع التمور. وتم في العام ١٩٩٩ تشغيل أحدث مصنع للتمور بمنطقة السّاد بمدينة العين (مصنع الإمارات للتمور) والذي ينتج نحو ٢٠ ألف طن سنوياً من أجود أنواع التمور التي يتم تصدير بعض أنواعها إلى أوروبا وشرق آسيا وأستراليا وأمريكا الجنوبية. وتكلفت إنشاء هذا المصنع الذي أقيم على مساحة ٢٢٥ ألف متر مربع نحو ١٦٠ مليون درهم.

وحقق مصنع المرفأ لتعليب الخضروات وتغليف التمور الذي أقيم بالمنطقة الغربية من إمارة أبوظبي بتكلفة ١٦٨ مليون درهم، زيادة كبيرة في إنتاجه خلال العام ١٩٩٩ بلغت نحو عشرة آلاف طن من التمور والخضروات.

ويعد مصنع العين لتعليب الخضروات الذي بدأ تشغيله في العام ١٩٨٧ أول مصنع في مجال



التصنيع الزراعي . وقد بلغت تكلفته ٥٤ مليون درهم ويتج ٦٠ ألف طن من معجون الطماطم و ٥٠٠ طن من الخضروات المجمدة و ٣ آلاف طن من المخللات . ويتم تسويق إنتاج المصنع محلياً والتصدير لعدد من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية من بينها اليمن ولبنان والدول الأجنبية مثل إيطاليا وتركيا وسريلانكا . كما دخلت دولة الإمارات صناعة الأسماك بإنشاء مصانع حديثة في كل من رأس الخيمة والفجيرة .

التعاون الإقليمي والدولي

وأبرمت وزارة الزراعة والثروة السمكية في إطار تعاونها الإقليمي والدولي، العديد من الاتفاقيات مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية لتبادل التعاون والاستفادة من خبراتها في مختلف المجالات الزراعية، حيث تتعاون الدولة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنفيذ مشروع مكافحة الحيوية لسوسة النخيل الحمراء، بالإضافة إلى تعاونها مع مجموعة من المراكز والمنظمات العالمية والإقليمية كالمركز الدولي للبحوث الزراعية (الإيكاردا) الذي يتخذ من دولة الإمارات مقراً له في منطقة شبه الجزيرة العربية، وكذلك مع البنك الإسلامي للتنمية الذي يقوم بتمويل المركز الإقليمي للزراعة الملحية بدولة الإمارات، والذي يهدف الى تقديم خدماته لكافة الدول الأعضاء للاستفادة من المياه المالحة ومياه البحر في الزراعة، وذلك بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وانضمت دولة الإمارات في شهر يوليو ٢٠٠٢ الى المعاهدة الدولية الخاصة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) لتكون بذلك أول دولة في المنطقة تنضم إلى هذه المعاهدة .

واختير المركز الدولي للزراعة الملحية الذي يتخذ من مدينة دبي مقراً له في شهر يونيو ٢٠٠٢ ليكون مقراً دائماً أيضاً للشبكة الإسلامية للزراعة الملحية .

وقد حاز المركز الدولي للزراعة الملحية في منتصف شهر نوفمبر ٢٠٠١ على عضوية المنظمة العالمية للشراكة المائية التي تتخذ من استوكهولم بالسويد مقراً لها بصفة شريك استشاري للمنظمة . وأنشأ المركز الذي يتخذ من دبي مقراً له بنكاً يحتفظ فيه بنحو ستة آلاف صنف من بذور النباتات التي تروى بالمياه المالحة، بينما يسعى إلى تخزين مائة ألف صنف من هذه البذور في المستقبل .

وتم في إطار برنامج التعاون الفني بين دولة الإمارات والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) إشراك دولة الإمارات في شبكات البحوث الزراعية المختلفة التي يمولها الصندوق، كما يتضمن برنامج التعاون مع الصندوق تدريب الكوادر الوطنية في مجال البحوث بصفة عامة وبحوث النخيل بصفة خاصة . ويقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة خدمات استشارية في عدة مجالات محددة وبالأخص في قطاع المياه والسدود . كما تتعاون الدولة مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) التي تقدم المشورة الفنية من خلال إيفاد متخصصين لتطوير الثروة النباتية والحيوانية والسمكية .





السياحة

فرضت دولة الإمارات العربية المتحدة نفسها كوجهة سياحية مهمة في خارطة السياحة العالمية. بعد أن وقّرت كل المقومات الأساسية لصناعة السياحة وأنشأت مؤسسات جديدة للترويج السياحي، وأنجزت عدداً كبيراً من المرافق السياحية الحيوية، بحيث أصبحت جميع إمارات الدولة مراكز للجذب السياحي من مختلف دول العالم.

وتتمتع دولة الإمارات بكل مقومات الصناعة السياحية وفي مقدمتها الأمن والاستقرار والموقع الجغرافي الإستراتيجي والطقس المتميز طوال أكثر من ستة أشهر في العام، ومتعة التجول والتسوق بحرية وأمن وطمانينة، بالإضافة إلى البنية الأساسية الحديثة والمتطورة التي تكفل خدمات راقية للسائحين والزائرين من مطارات وموانئ وشبكة طرق ووسائل اتصالات ومواصلات وغيرها من الخدمات الراقية.

كما تمثل الشواطئ الرملية الذهبية النظيفة الممتدة لمسافة ٧٠٠ كيلومتر، والخدمات المتميزة لأكثر من ٢٥١ فندقاً في مختلف أنحاء الدولة، والآثار السياحية التاريخية ومراكز التراث والمتاحف وانتشار أندية الجولف والبولو وسباقات الرياضات التراثية الشعبية كالغوص والصيد وسباقات الخيول والزوارق الشراعية والحديثة ورياضات التزلج على المياه والرمال، وعناصر أخرى مهمة للجذب السياحي.

وقد قدّرت عائدات القطاع السياحي للدولة في العام ٢٠٠١ بنحو ١٦،٤ مليار درهم، وبلغ عدد السياح الذين زاروا الدولة بنهاية العام ٢٠٠١ أكثر من ٥ ملايين سائح من دول مجلس التعاون والدول العربية وأمريكا وأوروبا وآسيا وإفريقيا، أمضوا نحو ١٠ ملايين و١٢٧ ألف ليلة في فنادق الدولة ومنتجعاتها، وبلغت إيرادات الفنادق أكثر من ٣ مليارات و٩٠٤ ملايين درهم. وشكل قرار مجلس الوزراء في ٢١ مارس ٢٠٠١ بالسماح لرعايا ٣٣ دولة تشمل الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية والشرق الأقصى، بالدخول إلى البلاد دون الحصول على تأشيرة دخول مسبقة، دعماً كبيراً للنشاط السياحي واستقطاب أفواج سياحية كبيرة.

وأكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة في حديث لمجلة (السياحة) في شهر يناير ٢٠٠٢ أن الإستراتيجية السياحية لدولة الإمارات تهدف إلى النهوض بالقطاع السياحي لتتوسع مصادر الدخل القومي، مشيراً إلى أن الدولة تعمل على خطين متوازيين لتحقيق أعلى معدلات للإنتاج في قطاع صناعة السياحة، يهدف الخط الأول إلى جذب السياح من مختلف دول العالم وخاصة من أمريكا وأوروبا. والثاني يتركز على تشجيع السياحة الداخلية.

كما أكد سموه أمام المجلس الوزاري العربي للسياحة في عمان يوم ٧ يونيو ٢٠٠١ أن دولة الإمارات نجحت في طرح نفسها كوجهة سياحية مهمة ليس فقط على مستوى دول الجوار بل وعلى المستوى العالمي أيضاً. وقال أن ذلك يعود إلى الجهود الكبيرة التي تبذل على

الصعيد الإعلامي وتبسيط إجراءات الدخول وإجراءات إقامة المشاريع السياحية وكذلك استخدام النظم العالمية لتصنيف وتطوير القطاع السياحي واعتماد نظم إحصائية متطورة لقياس الأداء السياحي وتقديم المعلومات الدقيقة للمستثمرين في الصناعة السياحية .

السياحة في أبوظبي

وفي إطار جهود إمارة أبوظبي لدعم وتطوير السياحة فيها، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠١ قانوناً بإنشاء مؤسسة الإمارات للإستثمار السياحي برأسمال ٤٥٠ مليون درهم، بهدف تملك وتطوير فندق ومنتجع شاطئ الراحة بأبوظبي.

وأنجزت المؤسسة الوطنية للإستثمار التي تم تأسيسها في العام ١٩٩٩ برأسمال ٣٠٠ مليون درهم، برئاسة سمو الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي، العديد من المشاريع السياحية من أهمها تطوير منطقة كاسر الأمواج بأبوظبي، وافتتاح مركز (المارينا مول).

وتسهم في الترويج وإدارة صناعة السياحة في إمارة أبوظبي عدة مؤسسات وشركات حكومية وخاصة، في مقدمتها شركة أبوظبي الوطنية للفنادق التي لعبت دوراً كبيراً في إقامة وتطوير المرافق السياحية والمراكز التجارية، من خلال أقسامها الرئيسية التي تشمل (صن شاين) للسياحة، والديار للفنادق، والغزال للمواصلات. وأنشأت شركة أبوظبي الوطنية للفنادق في العام ٢٠٠١ شركة (كومباس الشرق الأوسط) برأس مال ٨٠ مليون درهم للإستثمار السياحي في أسواق عالمية بمنطقة الشرق الأوسط.

وأبرمت الشركة اتفاقاً مع شركة (طيران الخليج) في منتصف العام ٢٠٠١ تتولى بموجبه إدارة جميع الخدمات السياحية لمسافري طيران الخليج من السائحين والزائرين لدولة الإمارات عموماً وإمارة أبوظبي خصوصاً، وتشمل حجز الفنادق وتنظيم رحلات سياحية وبرامج ترفيهية في البر والبحر. وتمتلك الشركة وتدير مجموعة واسعة من الفنادق في أبوظبي والعين من فئة الخمسة نجوم. كما تمتلك إدارة قسم (الديار) التابعة للشركة ستة فنادق من درجة رجال الأعمال، ومنتجعين سياحيين. وتخطط الشركة لإنجاز مشروع سياحي متكامل بمنطقة المصفح بأبوظبي تبلغ تكلفته الإجمالية ٥٠٠ مليون درهم، ويشتمل على فندق من ١٥٠ غرفة ومركز تسوق عالمي و ٥٠ شاليهاً ومجمع ألعاب للأطفال، بالإضافة إلى حدائق ومنتزهات. وحققت شركة أبوظبي الوطنية للفنادق أرباحاً بنهاية العام ٢٠٠١ بلغت ١٦٨ مليون درهم، وارتفعت حقوق المساهمين في الشركة إلى مليار و١٢١ مليون درهم، بينما ارتفعت الموجودات إلى مليار و٤٩٣ مليون درهم.

وأعلنت مجموعة (روتانا) الفندقية التي تدير أكثر من ١٣ فندقاً في الدولة، إضافة إلى عدد آخر من الفنادق في مصر ولبنان، أنها ستنفذ عدداً من المشاريع السياحية خلال العام ٢٠٠١ بتكلفة ٤٠٠ مليون درهم، وتشمل إدخال بعض التوسعات والتجديدات على فندقي أبوظبي جراند والشاطئ، ورفعهما إلى أكثر من خمسة نجوم. كما تخطط المجموعة لإدارة عدد من الفنادق في إمارة الفجيرة ودولة قطر.

وافتح في العام ٢٠٠١ مركز أبوظبي التجاري الذي تبلغ تكلفته الإجمالية ١,٢ مليار درهم ويعدّ إضافة جديدة لمراكز التسوق السياحي في أبوظبي. وتُسهّم المؤسسة العامة للمعارض من خلال تنظيمها للعديد من المعارض المتخصصة التي تخدم قطاعات التنمية المختلفة، في الترويج لدولة الإمارات كمركز تجاري عالمي ووجهة سياحية متميزة.

السياحة في العين

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في شهر مايو ٢٠٠١ مرسوماً أميرياً بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للتطوير الإقتصادي والترويج السياحي لمدينة العين والمنطقة الشرقية برئاسة المهندس الشيخ سلطان بن طحون آل نهيان وكيل ديوان ممثل حاكم أبوظبي بالمنطقة الشرقية. وكان سموه قد أصدر في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠ قانوناً بإنشاء هذه الهيئة التي تختص بدعم وتطوير الإقتصاد وترويج السياحة في المنطقة، وذلك بحسن استثمار مواردها الطبيعية وموروثها الحضاري والثقافي، ومناخها وطابعه المميز. وتتولى الهيئة إعداد الدراسات وخطط التطوير وبرامج الأنشطة الإقتصادية والتجارية والتسويق والترويج السياحي والإشراف على تنفيذها.

وتتميز مدينة العين بوجود العديد من المرافق السياحية المتنوعة من أبرزها حديقة الحيوان والأحياء المائية ومدينة ألعاب الهيلي العالمية ومنتجع عين الفايضة السياحي والمياه المعدنية في وادي مبرزه وجبل حفيت، إضافة إلى المناطق الأثرية المهمة والحدائق والمسطحات الخضراء التي تشتهر بها مدينة العين.

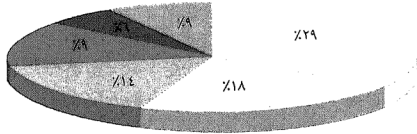
وعززت مدينة العين مكانتها السياحية بتنظيمها مهرجان الربيع السنوي الذي بات سمة بارزة من أنشطتها السياحية، حيث يجذب هذا المهرجان أكثر من ١٣٠ ألف زائر كل عام من داخل الدولة وخارجها.

وافتح في مدينة العين خلال العام ٢٠٠١ عدد من مراكز التسوق العالمية، من بينها مركز الجيمي للتسوق في منطقة الخبيصي والذي تكلف انشاؤه ٤٥ مليون درهم، ومركز العين مول. وانتهى العمل في بناء فندق على قمة جبل حفيت بمدينة العين على ارتفاع نحو ألف متر من سطح البحر، بتكلفة ١٠٠ مليون درهم. وأقيم الفندق، الذي يعدّ أحدث وأبرز مشروع سياحي، على مساحة أربعة آلاف متر مربع، ويتألف من ٦ طوابق تضم ١١٥ غرفة و٩ أجنحة من بينها جناح ملكي وجناحان لكبار الشخصيات.

ووقعت الهيئة العامة للتطوير الإقتصادي والترويج السياحي لمدينة العين والمنطقة الشرقية لإمارة أبوظبي في شهر أكتوبر ٢٠٠٢ اتفاقاً مع شركة (لاندور اسوشيتيس) العالمية المتخصصة في تصميم البرامج الترويجية والسياحية يهدف إلى تحديد سمة جديدة لمدينة العين. وتخطط الهيئة مع الشركة العالمية لتطوير برنامج من ثلاث مراحل يهدف إلى جعل المنطقة الشرقية والعين وجهة سياحية راسخة تحقق من خلالها تنمية مستدامة في جميع القطاعات السياحية والتجارية والاستثمارية.

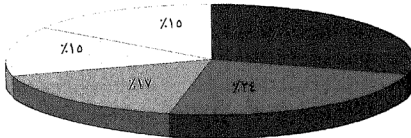
الجدول ١٠ : إحصائيات الإقامة لزوار دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٢

عدد ضيوف فنادق الإمارات ٢٠٠٢ (وفقاً لمستوى الفندق)



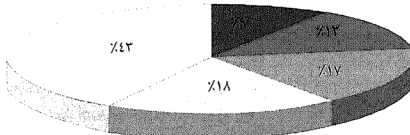
المستوى	عدد الزوار	النسبة المئوية لعدد زوار الإمارات	المستوى	عدد الزوار	النسبة المئوية لعدد زوار الإمارات
فنادق ٥ نجوم	١,٠٥٠,٠٠٠	٢٩%	فنادق تجمتين	٣١٢,٦٠٥	٩%
فنادق ٤ نجوم	٦٥٦,٥٦٩	١٨%	فنادق تجمتين	٣١٢,٦٠٥	٩%
فنادق ٣ نجوم	٥٠٣,٦٦٥	١٤%	فنادق تجمتين	٣١٢,٦٠٥	٩%

عدد الفنادق في دبي عام ٢٠٠٢ (حسب مستوى الفندق)



المستوى	عدد الفنادق	النسبة المئوية لعدد فنادق دبي	المستوى	عدد الفنادق	النسبة المئوية لعدد فنادق دبي
فنادق ٥ نجوم	٢٨	١٥%	فنادق تجمتين	٤٤	٢٤%
فنادق ٤ نجوم	٢٧	١٥%	فنادق تجمتين	٤٤	٢٤%
فنادق ٣ نجوم	٢٢	١٧%	فنادق تجمتين	٤٤	٢٤%

عدد الغرف في فنادق دبي عام ٢٠٠٢ (حسب مستوى الفندق)



المستوى	عدد الغرف	النسبة المئوية لعدد الغرف في دبي	المستوى	عدد الغرف	النسبة المئوية لعدد الغرف في دبي
فنادق ٥ نجوم	٨١٠٨	١٣%	فنادق تجمتين	٢٦٢٢	١٢%
فنادق ٤ نجوم	٣٦٩٩	١٨%	فنادق تجمتين	٢٦٢٢	١٢%
فنادق ٣ نجوم	٣٤٨١	١٧%	فنادق تجمتين	٢٦٢٢	١٢%



السياحة في دبي

شهد قطاع السياحة في إمارة دبي خلال العام ٢٠٠١ طفرة قوية نتيجة لتدفق استثمارات محلية وعالمية كبيرة في هذا القطاع، لتلبية إحتياجات النمو الذي أبرز الإمارة كوجهة سياحية متميزة تستقطب أكثر من ٢,٦ مليون سائح سنوياً وانتهى العمل في شهر نوفمبر ٢٠٠٢ من نحو ٧٠ في المئة من المرحلة الأولى لمشروع النخلة في إمارة دبي، الذي يعد أضخم مشروع سياحي يتكلف نحو ثلاثة مليارات دولار امريكي ويقام على أراضٍ إصطناعية داخل البحر مساحتها ٣٠ مليوناً و ٦٠٠ ألف متر مربع. ويتكون المشروع من جزيرتين متماثلتين على شكل نخلة عملاقة إحدهما في منطقة الجميرا والأخرى قرب ميناء جبل علي. ويصل طول كل من الجزيرتين ستة كيلومترات وعرض كل منهما خمسة كيلومترات ونصف الكيلومتر، بينما سترتبط الجزيرتان باليابسة بجسر لكل منهما طوله ٣٠٠ متر.

ويعدّ مشروع النخلة الذي تكتمل مراحلها بنهاية العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ أضخم مشروع ترفيهي في منطقة الشرق الأوسط، يشتمل على مراكز للتسوق ومطاعم وحمامات سباحة متنوعة وملاعب تنس و نواد ترفيهية وشواطئ ومراس لليخوت ومناطق للغوص والصيد والإبحار والسياحة، وسيتم بناءً نحو ثلاثة آلاف فيلا في كل جزيرة ونحو ٢٨٠٠ شقة سكنية، هذا عدا ٤٩ فندقاً ومنتجعاً.

ويعدّ فندق (برج العرب) ذو النجوم السبعة الذي صُمّم على شكل شراع عملاق وسط المياه، من العلامات السياحية المميزة في دبي. ويعتبر فندق (برج العرب) الأطول والأكثر فخامة ورفاهية في العالم، إذ يبلغ ارتفاعه ٢٢١ متراً.

ويوجد بدبي ٢٨٢ فندقاً تشتمل على نحو ١٠ آلاف غرفة من فئة الخمسة نجوم. وأنجزت دبي المرحلة الأولى من صالة صناعية للتزلج على الجليد تحتوى على منحدرات للتزلج، وتتفد انشاء ساحة للتزلج سيكتمل بناؤها خلال العام ٢٠٠٣ بتكلفة ٣٢ مليون دولار امريكي.

وانتهت دائرة السياحة والتسويق التجاري في العام ٢٠٠١ من إنشاء مرسى خاص للسفن السياحية، تم تصميمه على شكل سفينة، وذلك بعد الزيادة المضطردة للسفن السياحية التي تزور دبي والتي يصل عددها الى نحو ٢٠٠ سفينة في العام. وتسلمت الدائرة منذ العام ١٩٩٨ مسؤولية الإشراف على المواقع الأثرية والسياحية، منها متحف دبي ومنطقة الشندغة التراثية وقرية الغوص والتراث وقرية حتا التراثية وغيرها من المواقع الأثرية والتراثية في إمارة دبي.

وتنشر دائرة السياحة والتسويق التجاري أكثر من ٦٠٠ إعلان في ٢٠٠ مطبوعة إقليمية وعالمية وإذاعة، وأكثر من ٣٧٠ إعلاناً تلفزيونياً عالمياً، وتطبع أكثر من ٢٠ مليون مطبوعة بنحو ١١ لغة.

وشكلت المهرجانات التي تنظمها دبي عوامل جذب سياحي، حيث استقطب مهرجان دبي للتسوق في دورته الثامنة في العام ٢٠٠٢ نحو ٢,٦٨ مليون زائر، وتجاوزت مبيعاته ٤,٦ مليار درهم. ونجح مهرجان صيف دبي ٢٠٠٢ الذي تضمنت عروضه برامج عالمية للأطفال، في جذب نحو ١,٢ مليون زائر. وبلغت مبيعات مراكز التسوق ١,١٥ مليار درهم.



السياحة في الشارقة

تتميز إمارة الشارقة بموقع استراتيجي جذاب يمتد من شواطئ الخليج العربي إلى شواطئ بحر العرب بكل ما يزخر به هذا الشريط الساحلي من طبيعة خلابة وشواطئ ساحرة، إضافة إلى المقومات السياحية التي تتمثل في متاحف الشارقة والمواقع الأثرية والتاريخية والعمارة القديمة والمقاهي الشعبية والأنشطة الثقافية المتنوعة وحديقة منتزه الجزيرة وبحيرة خالد الترفيهية، والعديد من المنتجعات السياحية. ويوجد بإمارة الشارقة ١٤ متحفاً تشكل أحد العوامل الرئيسية للجذب السياحي، من بينها المتحف العلمي والمتحف الإسلامي ومتحف الآثار ومتحف التاريخ الطبيعي ومتحف الطيران ومتحف الحصن ومتحف الشارقة للفنون ومتحف الشارقة للتراث ومركز الاستكشاف العلمي، بالإضافة إلى الحصون والبيوت الأثرية القديمة.

ويعدّ مركز حيوانات شبه الجزيرة العربية الذي افتتح في العام ١٩٩٠ معلماً ثقافياً وعلمياً مهماً ومرفقاً جديداً للجذب السياحي، حيث تتوفر بالمركز إلى جانب المعلومات الثقافية والعلمية، كل وسائل النزهة والمتعة والراحة والترفيه.

وتكلفت إنشاء هذا المركز الذي يعدّ امتداداً لمنتزه الصحراء البيئي، أكثر من ٤٢ مليون درهم، ويضم حيوانات الخليج والجزيرة العربية كالبرمائيات والأسماك والحشرات والعناكب والعقارب والطيور البرية والرياح والمها العربي والغزال الجبلي والخفافيش، والحيوانات الليلية كالنمس الهندي وابن آوى الذي ينتشر في منطقة ليوا، وكذلك الأفاعي والحيات والسحالي، بالإضافة إلى الحيوانات البرية المتوحشة كالقطط والذئب العربي والفهد والنمر العربي والضباع، والكثير من الحيوانات الأخرى والقوارض.

مركز إكسبو الجديد

ودشن صاحب السموّ الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢ المقر الجديد لمركز (إكسبو الشارقة) الذي أقيم على مساحة ١٢٨ ألف متر مربع وتكلف نحو ١٥٠ مليون درهم، ويمثل افتتاح هذا المركز إضافة متميزة لصناعة المعارض في الدولة وصرحاً للترويج الإقتصادي والسياحي.

محطات سياحية

وشهدت إمارة رأس الخيمة اهتماماً بالقطاع السياحي مع تأسيس دائرة خاصة للسياحة في بداية العام ٢٠٠١ بإشراف الشيخ سلطان بن صقر القاسمي نائب الحاكم ورئيس دائرة الآثار والمتاحف السياحية، تُعنى بتطوير النشاط السياحي والإستفادة من الموارد السياحية والإقتصادية التي تزخر بها. وبدأت الدائرة جهودها للترويج السياحي بترميم المواقع الأثرية وإعداد موقع الكتروني سياحي على شبكة الإنترنت. وشهدت الإمارة افتتاح مركز (منار مول) التسويقي السياحي الذي أقيم على ضفاف خور رأس الخيمة. وساهمت التوسعات الحديثة في شاليهات فندق ومنتجع القلعة الحمراء وفندق ومنتجع بن ماجد، وبدء



تشغل فندق هيلتون/رأس الخيمة، واستراحة عين خت السياحية الجديدة، في تشييط الإقبال السياحي وتقديم خدمات الدرجة الأولى والفاخرة للمصطافين والسواح من داخل الدولة وخارجها.

وتعتبر منطقة عيون خت في رأس الخيمة من أبرز المناطق السياحية بمياهها الكبريتية التي تعالج العديد من أمراض الروماتيزم والمفاصل والتقرحات والأمراض الجلدية، حيث تبلغ درجة الحرارة في عيون خت ٤٠ درجة مئوية على مدار العام.

ودخلت إمارة أم القيوين منذ أربع سنوات عالم صناعة السياحة من خلال تنفيذ سلسلة مشاريع سياحية من أهمها مشروع (أرض الأحلام) الترفيهي الذي يعد أكبر مدينة للألعاب المائية في المنطقة أقيمت على مساحة ٢٠٠ ألف متر مربع على طول شاطئ أم القيوين والتي تُقدر تكلفة مرحلتها الأولى بنحو ٩٥ مليون درهم، ومشروع المطعم السياحي العائم (سفينة صخاري) بالنادي البحري بأم القيوين. كما افتتح في ١٠ أكتوبر ١٩٩٩ (منتجع شاطئ فلانجوج) الذي يعد الرابع من نوعه في أم القيوين.

ويعتبر شاطئ أم القيوين الممتد بطول ٢٢ كيلومتراً من الشواطئ الساحرة الخلابة، خاصة مع التكوين الجغرافي المميز وطبيعة أرض الإمارة الممتدة إلى داخل البحر. وتعد جزيرة (السينية) من أكبر الجزر السياحية وتبلغ مساحتها ٩٠ كيلومتراً مربعاً ويقصدها السياح للإستمتاع بطبيعتها الخضراء الجاذبة لأعداد كبيرة من طيور النورس ومالك الحزين والغاق والأرناب والغزلان البرية بالإضافة إلى بعض المواقع الأثرية التي يعود تاريخها إلى فجر الإسلام.

واحتلت إمارة الفجيرة مكانة متميزة على خريطة الصناعة السياحية بعد النجاحات التي حققها مكتب السياحة بالفجيرة منذ إنشائه في العام ١٩٩٧ حيث تمكن من جذب الإستثمارات الخارجية والشركات السياحية والفندقية العالمية، لإستغلال المقومات الطبيعية المتنوعة التي تزخر بها الإمارة، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي المتميز وشواطئها الجميلة ومناخها المعتدل لفترة طويلة من السنة.

وتتمتع إمارة الفجيرة بطبيعة ساحرة خلابة ويقصدها عشاق الرحلات الجبلية والمغامرات الصحراوية والألعاب البحرية وهواة الصيد والغوص.

وقد أقيمت في الفجيرة في العام ١٩٩٨ ثلاث محميات بحرية طبيعية لجذب هواة الغوص والرياضات البحرية ومحبي الإستمتاع بجمال البيئة البحرية، حيث تحتضن هذه المحميات مجموعة كبيرة من الشعب المرجانية والنباتات والأسماك الملونة والكائنات البحرية النادرة مثل السلاحف الخضراء التي صدر قرار وزاري في العام ١٩٨٩ بمنع صيدها.

كما يوجد بإمارة الفجيرة منتجعان للمياه المعدنية الكبريتية التي تعالج العديد من أمراض الروماتيزم والبرد، أحدهما في حديقة الفجيرة وهو منتجع «عين مضب» والآخر «عين الغمر» الذي يقع على بعد نحو عشرين كيلومتراً جنوب مدينة الفجيرة.

ونشطت حركة السياحة في إمارة عجمان بعد إنشاء دائرة السياحة في شهر مارس ١٩٩٨. وافتتح يوم ١٢ أكتوبر ١٩٩٨ فندق «كمببسيكي» السياحي الجديد على شاطئ عجمان الذي يضم ٢٠٠ غرفة ويشتمل على كل وسائل الراحة والرفاهية ومختلف الرياضات البحرية، ليرتفع بذلك عدد الفنادق في الإمارة إلى أربعة فنادق تضم أكثر من ٥٦٥ غرفة وجناحاً.

وشهد سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي ولي عهد عجمان يوم ١٧ يناير ٢٠٠٢ انطلاق فعاليات "مهرجان عجمان ٢٠٠٢" في دورته الثانية، والذي أصبح يشكل عامل جذب مهم للزوار من داخل الدولة وخارجها .
وتتميز شواطئ عجمان بالجمال وبالرمال الناعمة النظيفة والمياه الزرقاء الصافية، وتتوفر للسياح فرص واسعة لرحلات الصيد البحري وكذلك الرحلات البرية إلى الصحراء والواحات والوديان ورياضة تسلق الجبال خاصة في منطقتي مصفوت والمنامة.

المتاحف والآثار

وتمثل المتاحف والآثار في الدولة أحد عوامل الجذب السياحي المهمة حيث يوجد في الدولة ستة متاحف رئيسية تعكس مقتنياتها المختلفة النهضة التراثية والحضارية في البلاد . وهذه المتاحف هي متحف العين ومتحف دبي ومتحف الشارقة ومتحف عجمان الوطني ومتحف رأس الخيمة الوطني ومتحف أم القيوين ومتحف الفجيرة إضافة إلى المتاحف المتخصصة التي تم افتتاحها في الشارقة خلال العام ١٩٩٨ ومن بينها متحف التاريخ الطبيعي والمتحف العلمي ومتحف الشارقة للفنون ومتحف التراث .
وأسهمت المعارض الوطنية والعالمية التي تقام في مختلف مدن الدولة في جذب مجموعات كبيرة من الزوار والسياح، خاصة بعد أن حققت الدولة سمعة دولية طيبة في صناعة المعارض.



المواصلات

أنجزت دولة الإمارات العربية المتحدة بنية أساسية متطورة للمواصلات شملت، شبكة واسعة من الطرق الحديثة والجسور والأنفاق والمطارات والموانئ وغيرها من مشاريع الهياكل الأساسية، التي وضعتها في مصاف الدول العصرية المتقدمة في العالم. ونفذت وزارتا الأشغال العامة والإسكان، والمواصلات، مشاريع أساسية في قطاع المواصلات، فيما أسهمت الحكومات المحلية بقدر كبير في استكمال قواعد البنية الأساسية لهذا القطاع المهم. وتبدأ وزارة الأشغال العامة والإسكان مع بداية العام ٢٠٠٣ في تنفيذ مشاريع ضخمة في شبكة الطرق بالدولة بتكلفة ملياراً و١٥٠ مليون درهم، من أهمها طريق دائري حديث بمواصفات عالمية يربط بين أمارتي دبي والفجيرة. وانضمت دولة الإمارات إلى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في العام ١٩٨٦. ووقعت منذ العام ١٩٧٢ على نحو ٨٠ اتفاقية ثنائية للنقل الجوي مع الدول الشقيقة والصديقة.

الهيئة العامة للطيران المدني

كلّفت المنظمة الدولية للطيران المدني دولة الإمارات بإعداد وتشكيل وكالة مراقبة لتقييم أداء الملاحة الجوية لمنطقة الشرق الأوسط وتحديد المستويات الأمنية لتحقيق الطائرات راسياً وأفقياً، تمهيداً لتطبيق نظام الحد الأدنى للفصل العمودي بين الطائرات اعتباراً من شهر نوفمبر ٢٠٠٣. وقد نظمت الهيئة العامة للطيران المدني بالدولة، تنفيذاً لهذا التكليف، في الثاني من يونيو ٢٠٠٢ بمدينة أبوظبي المؤتمر الخامس لتقليل الحد الأدنى للفصل العمودي بين الطائرات المدنية، بمشاركة المنظمة الدولية للطيران المدني والمنظمة العالمية للنقل الجوي وممثلي الطيران المدني بالدول العربية. وتراقب الهيئة العامة للطيران المدني نحو ٨٠٢ حركة طيران يومياً على مستوى الدولة، فيما رصت إدارة الأرصاد الجوية بوزارة المواصلات نحو ١٤ ألف نشرة تنبؤ خلال عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١.

ويبلغ عدد الطائرات المسلحة بالدولة ١٤٧ طائرة من مختلف دول العالم. وأصدرت الهيئة العامة للطيران المدني ٤ آلاف و٩٢٤ رخصة لمهندسين وطيارين ومضيفين ومضيفات. وانتهت الهيئة العامة للطيران المدني من بناء المقر الرئيسي لمركز المراقبة الجوية في أبوظبي والمراقب التابعة له، واستكملت الأعمال الإنشائية لمبنى الزوار والاتصالات الحديثة بمنطقة (طريف) بإمارة أبوظبي لتغطية المناطق الجنوبية من إقليم معلومات الطيران بالدولة، وكذلك أنجزت مبنى دبي الإقليمي لخدمة الطيران المدني في دبي والإمارات الشمالية. وحققت الهيئة بنهاية العام ٢٠٠١ أرباحاً بلغت نحو ١٥ مليون درهم.

وكان مجلس الوزراء قد وافق في شهر نوفمبر ٢٠٠٠ على زيادة رأسمال الهيئة العامة للطيران المدني من ١٠٠ مليون درهم الى ٣٠٠ مليون درهم، لتمكينها من تنفيذ خططها المستقبلية لتوفير أحدث المعدات والأجهزة المستخدمة عالمياً في مجال الملاحة الجوية. وتأسست الهيئة العامة للطيران المدني بموجب قانون إتحادي في العام ١٩٩٦، وبدأت منذ شهر يونيو ١٩٩٧ بتشغيل أحدث مركز للمراقبة الجوية في الشرق الأوسط، يعمل بالنظام الآلي ويوفر آليات متطورة لمراقبة الطائرات التي تحلق في أجواء الدولة وتقديم المعلومات لها منذ دخولها وحتى هبوطها ثم إقلاعها الى الجهة التي تقصدها.

مطارات الدولة

يوجد بدولة الإمارات العربية المتحدة ستة مطارات دولية في كل من أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة والعين، تتعامل مع أكثر من ١٤٧ شركة عالمية مسجلة بالدولة. وأعاد المجلس الأعلى للمطارات في شهر نوفمبر ٢٠٠١ انتخاب الدكتور غانم الهاجري مدير عام مطار الشارقة الدولي، رئيساً للمجلس الدولي للمطارات لمدة عامين تنتهي في العام ٢٠٠٣. ويضم المجلس الدولي للمطارات الذي يتخذ من جنيف مقراً رئيسياً ٥٥٠ عضواً يمثلون الفأ و ٤٠٠ مطار دولي في ١٦٩ دولة في العالم.

ويوجد في إمارة أبوظبي ثلاثة مطارات دولية هي مطار أبوظبي الدولي ومطار العين الدولي ومطار البطين الذين تم تخصيصه لإستقبال كبار الزوار من ضيوف الدولة.

وتتقد دائرة الطيران المدني بأبوظبي منذ العام ١٩٩٨، خطة خمسية تستمر حتى العام ٢٠٠٢ وتتضمن مشروعات أساسية لتطوير مطار أبوظبي الدولي، بحيث يتأهل لإستقبال أكثر من ٦٠ شركة طيران عالمية و ٧,٢ مليون راكب بالإضافة إلى تنفيذ مشروع إنشاء مطار جديد متكامل المرافق يُلقب بالمطار الحالي حيث تتكلف هذه المشروعات نحو ٢,٤ مليار درهم. وتتضمن الخطة الإستراتيجية بناء مدرج جديد بطول ٤١٠٠ متر وعرض ٦٠ متراً، مما سيرفع عدد مواقع إستقبال الطائرات إلى ٤٥ موقعاً مجهزاً لإستقبال الطائرات العملاقة.

وافتح معالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان في ١٩ يونيو ٢٠٠٠ قاعتين من القاعات الدائرية المعلقة بمطار أبوظبي الدولي التي تعمل بنظام هيدروليكي، وهي من أصل خمس قاعات من هذا النوع يكتمل انشاؤها في العام ٢٠٠٢ بتكلفة ٤٥ مليون درهم. وتم في ٩ يناير ٢٠٠١ التوقيع على عقد مع إحدى الشركات الوطنية لتنفيذ المرحلة الاولى من مشروع قرية الشحن بمطار أبوظبي الدولي على مساحة ٣٢ الفأ و ٢٥٠ متر مربع.

كما تم في ١٢ يونيو ٢٠٠٢ التوقيع على عقد لتركيب رادارات في مطاري أبوظبي والعين بتكلفة ١١٠ ملايين درهم، في إطار إستراتيجية التطوير لهيئة الطيران المدني حيث يوفر هذا المشروع مستويات عالية من الأمان والسلامة الجوية.

وتتقد هيئة الطيران المدني خططاً جديدة للتوسع بمطار أبوظبي الدولي الذي أنشئ في العام ١٩٨٥ تتضمن إضافة مبنى (ساتاليت) على شكل دائرة قطرها ٢٠٠ متر لزيادة الطاقة الإستيعابية للمطار من ٤,٦ مليون راكب في العام ٢٠٠١ الى نحو ٧,٥ مليون راكب في العام ٢٠٠٦. وتستخدم المطار أكثر من ٤٢ شركة عالمية.

وتستخدم مطار العين الدولي ١١ شركة عالمية تسير نحو ٣٢ رحلة اسبوعياً الى ١٦ عاصمة عالمية. ويبلغ عدد المسافرين عبر مطار أبوظبي الدولي ٤ ملايين شخص خلال العام ٢٠٠٢ وأكثر من ١٥٥ ألفاً و ٦٢٤ ركباً عبر مطار العين، وبلغت جملة مبيعات السوق الحرة بمطاري أبوظبي والعين الدوليين ٣٢٠ مليون درهم خلال العام ٢٠٠٠.

مطار دبي الدولي

أعلنت دائرة الطيران المدني بدبي في مطلع شهر يناير ٢٠٠٢ عن إنطلاق مرحلة ثانية لتوسعة مطار دبي الدولي بتكلفة ٩,٢ مليار درهم، بعد إنجاز المرحلة الأولى من التوسعات التي تكلفت أكثر من مليار درهم. وتهدف هذه المرحلة الى رفع الطاقة الإستيعابية للمطار الى ٣٠ مليون مسافر بحلول العام ٢٠١٠ و ٣ ملايين طن شحن سنوياً. وحقق مطار دبي الدولي الذي احتفل يوم ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ بمرور ٤٢ عاماً على إنشائه، انجازاً قياسياً حيث بلغ عدد الركاب الذين استخدموا المطار خلال العام ٢٠٠٢ نحو ١٦ مليون راكب، وحجم الشحن ٧٨٥ ألف طن، ومبيعات السوق الحرة أكثر من ١,١ مليار درهم. وتستخدم المطار ١٠٥ ناقلات تربطه مع أكثر من ١٤٠ وجهة حول العالم، نظمت ١٢٣ ألفاً و ١٩٢ رحلة مجدولة خلال العام ٢٠٠٢.

وصنفت منظمة المطارات العالمية في تقريرها للعام ٢٠٠٠ مطار دبي الدولي ضمن قائمة أسرع ١٠ مطارات نمواً في العالم، وتبوأ المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط، من حيث عدد المسافرين والشحن، إضافة إلى المرتبة ٢٨ في مجال الشحن، والمرتبة ٧٥ في سرعة الحركة، ضمن قائمة أكثر من ١٠٠ مطار في العالم. كما أظهر التقرير ان قرية الشحن بالمطار تبوّأت المركز ٢٨ دولياً من حيث حجم الشحن، إضافة إلى المركز العاشر ضمن قائمة أسرع ١٠٠ مركز شحن في العالم.

وحققت مجموعة الإمارات التي يتجاوز إنفاقها السنوي ٤ مليارات درهم ويعمل بها نحو ١٧ ألف مستخدم، وتضم (طيران الإمارات) وشركة (دناتا)، أرباحاً صافية خلال العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغت ٦٠٣ ملايين درهم، منها ٤٦٨,٢ مليون درهم أرباح (طيران الإمارات) و ١٣٤,٨ أرباح (دناتا)، فيما بلغت عائدات المجموعة ٧,٨ مليار درهم حتى ٣١ مارس ٢٠٠٢. وانتقلت شركة (دناتا)، وهي الوكيل الحصري لأكثر من ٣٠ شركة طيران عالمية في دبي، في شهر مايو ٢٠٠١ إلى مقرها الجديد بشارع الشيخ زايد بدبي، والذي تكلف ١٠٠ مليون درهم. وتخدم (دناتا) نحو ٦٠ ألف طائفة وأكثر من ٢,٨ مليون راكب.

مطارات الإمارات الشمالية

أعلنت دائرة الطيران المدني في ٤ يونيو ٢٠٠١ خطة خمسية لتطوير وتحديث مطار الشارقة الدولي تتكلف أكثر من ٢٠٠ مليون درهم، بالإضافة إلى إقامة مبنى جديد لهيئة المطار ودائرة الطيران المدني بتكلفة ١٥ مليون درهم. ويحتل مطار الشارقة الدولي المركز التاسع والعشرين في العالم من حيث إمكانيات حجم الشحن الجوي لإرتباطه بأكثر من ٢٣٠

محطة شحن عالمية. وتبوأ المركز الأول في مجال الشحن الجوي خلال عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠ على مستوى منطقة الشرق الأوسط. وجددت دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة في ٩ نوفمبر ٢٠٠١ اتفاقية التعاون التي تربطها مع مطار فرانكفورت منذ العام ١٩٧٦، والتي تولت بموجبها وقتها التعاون في إدارة المطار الذي افتتح في العام ١٩٧٩.

وتستخدم مطار الشارقة الدولي نحو ٦٠ شركة عالمية، وتصل أعداد المسافرين والمغادرين والترانزيت الى نحو ١,٤ مليون مسافر في العام. وتجاوز عدد الشركات العاملة بالمنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي ٦٠٠ شركة من ٥٨ دولة، فيما بلغ حجم الشحن الجوي عبر المطار نحو ٤٠٠ ألف طن في العام ٢٠٠١.

وحقق مطار رأس الخيمة الدولي زيادة ملحوظة في حركة نقل الركاب والشحن الجوي بعد افتتاح التوسعات الجديدة فيه في شهر يونيو ١٩٩٩، والتي شملت إنشاء صالة جديدة للقادمين والمرافق التابعة لها بتكلفة ٥ ملايين درهم وتحديث المهيبط بتكلفة ١٤ مليون درهم، مما زاد من الحركة الجوية بنهاية العام ٢٠٠١ الى ١٣ ألفاً و١٢٣ حركة وأعداد الرحلات والمسافرين إلى نحو ١٧٨ ألف مسافر في نهاية العام ٢٠٠١، ونحو ٢٢ مليون كيلوجرام من الشحن الجوي.

ونفذت دائرة الطيران المدني برأس الخيمة خلال العام ٢٠٠٢ عدداً من مشاريع التطوير من أهمها تشغيل مشروع الرادار الثانوي (ام-اس-اس-ار) بمطار رأس الخيمة الدولي والذي تم ربطه برادار مطار دبي الدولي وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التشغيل الآلي للمطار وتشغيل نظام الاتصالات الصوتي وتشغيل قسم تقنية تكنولوجيا المعلومات بالمطار.

ويتميز مطار الفجيرة الدولي الذي بدأ تشغيله في أكتوبر ١٩٨٧ بأنه يحقق التكامل بين حركة الشحن الجوي والبحري من ميناء الفجيرة بعد أن جذبت الفجيرة اهتمام وكالات وخطوط الشحن الدولية في عمليات الإستيراد والتصدير وإعادة التصدير نظراً لموقعها الإستراتيجي المتميز.

ويستقبل مطار الفجيرة ٢٠ طائرة يومياً للركاب والشحن حيث تمثل طائرات الشحن ٨٠ في المئة من مجموع الرحلات الجوية. واستخدم المطار بنهاية العام ٢٠٠١ نحو ٤٠ ألف راكب من خلال نحو ٨ آلاف و٢٥٦ حركة طيران تنظمها ٦٠ شركة ومكاتب وكلاء سفر. ويوجد بالمطار مجمع شحن حديث تبلغ طاقة مناولته ٥٠ ألف طن من السلع يومياً.

طيران الإمارات

وقّعت شركة (طيران الإمارات) في ٤ نوفمبر ٢٠٠١، على هامش معرض دبي الدولي للطيران، عقدين لشراء طائرات حديثة بقيمة ٥٥ ملياراً و٥٠٠ مليون درهم، تشمل ٢٢ طائرة عملاقة من طراز (إيرباص ايه ٣٨٠) و٨ طائرات (ايه-٦٠٠/٣٤٠) وثلاث طائرات (ايه-٣٣٠) و٢٥ طائرة بيبونج ٧٧٧.

ويضم اسطول (طيران الإمارات) التي انطلقت خدماتها في العام ١٩٨٥ (٤٤) طائرة حديثة من طرازي الإيرباص والبوينج تنظم ٥٢ رحلة يومياً.



وتصل (طيران الإمارات) الى ٦٣ مدينة في ٤٥ دولة في العالم. ونقلت خلال العام ٢٠٠٠ أكثر من ٦,٨ مليون راكب و٤٠٠ ألف و٥٦٩ طناً من الشحن الجوي. وحققت أرباحاً في العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغت ٤٦٨,٢ مليون درهم. وأعلنت أنها تعتزم تحقيق أرباح تصل الى نحو ٧٠٠ مليون درهم في العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

ووقعت (طيران الامارات) في ٣ ديسمبر ٢٠٠٢ عقداً مع إحدى الشركات الفرنسية العالمية لإنشاء مجمع حديث لحظائر الطائرات في مطار دبي الدولي بتكلفة مليار درهم.

وتم اختيار (طيران الامارات) ناقلة رسمية دولية لمؤتمر الكومنولث القانوني الثالث الذي سيعقد في مركز مدينة لمبورن للمؤتمرات من ١٣ إلى ١٧ ابريل ٢٠٠٣ ويشارك فيه أكثر من ٢٥٠٠ شخصية من مختلف انحاء العالم.

واستقطبت (طيران الإمارات) ٦٠٠ مواطن للعمل لديها من بينهم ٤٨ طياراً. وترصد سنوياً مبلغ ١٨ مليون درهم لتدريب الطيارين. واحتفلت في نهاية شهر اكتوبر ٢٠٠٢ بتخرج ٢٧ مرشح طيار مواطناً من جامعة (ويسترن متشيغان) الامريكية.

طيران الخليج

قرر مجلس إدارة طيران الخليج في إجتماع طارئ عقده في أبوظبي يوم ٢٢ ابريل ٢٠٠٢ زيادة رأسمال الشركة بمبلغ مليار درهم بالتساوي بين الدول الأربع المالكة للشركة وهي الإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان، إلا أن دولة قطر أعلنت في ٢٩ مايو ٢٠٠٢ اعتذارها عن المساهمة في الزيادة الجديدة وانسحابها من الشركة حيث توزعت حصة قطر في الشركة والتي تبلغ ٢٥ في المئة على الجهات الثلاث الباقية بالتساوي.

وأعلنت (طيران الخليج) في ٦ يناير ٢٠٠٣ عن اعتزامها تدشين أول شركة طيران يكون مقرها مدينة أبوظبي، وتتطلق أولى رحلاتها خلال شهر يونيو ٢٠٠٣، وتقدم خدمات متميزة ومتكاملة على رحلاتها التي ستكون جميعها على الدرجة السياحية للمسافرين في رحلات ترفيهية والعاملين المقيمين في دول المنطقة.

وقد حصلت الشركة على قرض من أحد المصارف بقيمة ٧٠٠ مليون دولار امريكي سيتم سداؤه خلال ١٠ سنوات. وأقر مجلس إدارة طيران الخليج خطة التطوير الإستراتيجية التي وضعتها الشركة، وقررت الدول الثلاث المالكة وهي الإمارات والبحرين وسلطنة عمان ضخ ٢٢٨ مليون دولار أمريكي لتنفيذ الخطة، فيما أعلنت (طيران الخليج) أنها ستقلص خسائرها إلى النصف في العام ٢٠٠٣ لتصل الى نقطة التعادل في العام ٢٠٠٤ ومن ثم تبدأ في تحقيق الأرباح مع مطلع العام ٢٠٠٥.

وكانت الدول الثلاث المالكة لطيران الخليج قد قررت في شهر مايو ٢٠٠٢ ضخ ٣٠٠ مليون درهم في الشركة بعد إنسحاب دولة قطر منها.

ووضعت الشركة استراتيجية جديدة لتشغيلها وعملياتها تتناسب مع التطورات في سوق الطيران العالمي، وتطير (طيران الخليج) الى ٥٠ محطة في خمس قارات في العالم، تحمل على خطوطها نحو ٥ ملايين مسافر سنوياً.

كليات الطيران

وتوجد بدولة الإمارات سبع كليات لبناء كوادر وطنية مؤهلة في مجال الطيران والنقل المدني وخدمات السفر، في مقدمتها كلية الإمارات للتدريب بدبي التي أنشئت في العام ١٩٩٦ وتعد أحدث مركز تدريب اقليمي بالشرق الأوسط لهندسة الطيران والعمليات الأرضية والخدمات الجوية. وبلغت تكاليفها نحو ٢٤٠ مليون درهم من بينها ١٦٥ مليون درهم لمعدات التدريب، و(كلية الأفق) التابعة لمطار الشارقة الدولي التي تأسست في العام ١٩٩١، وتمنح شهادات البكالوريوس والدبلوم في تخصصات ادارة الأعمال الدولية وأنظمة المعلومات التجارية وإدارة أعمال التسويق والسياحة والسفر وإدارة الفنادق، وكلية دبي للطيران التي حصلت في نهاية شهر اغسطس ١٩٩٩ على اعتراف بشهادتها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وقد خَرَجَت الكلية منذ انشائها في العام ١٩٩٦ أكثر من ٥ آلاف طالب وطالبة حصلوا على شهادات الدبلوم والدبلوم العالي في مجالات المراقبة الجوية والسياحة والسفر وهندسة الطيران والالكترونيات. واستكملت خلال العام الدراسي ٢٠٠٠/١٩٩٩ متطلبات الدراسة للحصول على درجة البكالوريوس في هندسة الطيران. وتوجد مدرسة للطيران بمطار الفجيرة الدولي لتعليم الطيران، تمنح شهادة في علوم الطيران معترف بها دولياً.

جامكو

بدأت شركة الخليج لصيانة الطائرات (جامكو)، التي تعد إحدى أربع شركات عالمية في صيانة الطائرات، تنفيذ استراتيجية جديدة تهدف إلى التوسع خليجياً وعربياً في صيانة الطائرات العسكرية وعالمياً في صيانة الطائرات المدنية، ورفع مستوى التدريب لتأهيل الكوادر الوطنية في صيانة الطائرات والمحركات بإنشاء مركز تدريب متقدم تقنياً وتكنولوجياً، وتعزيز تعاونها مع الشركات العالمية في هذا الخصوص. وقد وقعت (جامكو) خلال العام ٢٠٠٢ العديد من العقود الإستراتيجية المهمة، منها إتفاقية تعاون وشراكة مع شركة (تاليس) الفرنسية، إحدى أكبر شركات الدفاع والتكنولوجيا في العالم، لتطوير الحلول والأنظمة الإلكترونية في صناعة الطائرات، كما وقعت إتفاقية شراكة في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢ مع شركة (دي.اتش.إل) تقوم بموجيها بتقديم خدمات الصيانة لطائرات الشحن التابعة للشركة العالمية للنقل. وتم اعتماد شركة (جامكو) في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢ من قبل شركة (لوكهيد مارتن) لصناعة الطائرات لتكون مركز الخدمة المعتمد لصيانة طائرات النقل العسكرية من طراز (سي-١٣) وكذلك الطراز المدني من هذه الطائرات (ال-٣٠/١٠٠). وافتتحت شركة (جامكو) في ١٤ مايو ٢٠٠٢ مركز صيانة التوربينات الغازية والمولدات الصناعية المستخدمة في محطات تحلية المياه وتوليد الطاقة التابعة لهيئة مياه وكهرباء أبوظبي.

وكان معالي الشيخ الدكتور أحمد بن سيف آل نهيان رئيس مجلس إدارة شركة (جامكو) قد افتتح في ١٩ ابريل ٢٠٠١ عدداً من الورش المتخصصة لإصلاح وعمره واختبار الأجزاء

الميكانيكية لطائرات (الميراج-٢٠٠٠) الفرنسية التابعة للقوات الجوية في الدولة، مؤكداً ان (جامكو) أصبحت توفر قطع الغيار التي تحتاجها دولة الإمارات في مجال صيانة الطائرات العسكرية والمدنية.

وتقدم (جامكو) خدمات الصيانة إلى أكثر من ٧٠ شركة عالمية إلى جانب طائرات القوات الجوية الملكية في بريطانيا وشركة طيران الخليج، بالإضافة إلى القوات الجوية بالدولة. ووقعت شركة (جامكو) في ٦ أكتوبر ٢٠٠١ على مذكرة تفاهم مع القوات الجوية وجامعة الإمارات وكليات التقنية العليا من جانب دولة الإمارات، ومجموعة شركات الطيران والدفاع والفضاء الأوروبية (ايداس) للتعاون الكامل بين الجانبين في مشروع برنامج تطوير الطائرات من طراز (ماكو) وهي طائرة قتال وتدريب متطورة. واشتملت مذكرة التفاهم التوقيع على ست إتفاقيات من بين ١١ إتفاقية لتغطية الجوانب الفنية والتعليمية والتمويلية والتدريبية والتكنولوجية ثم التسويقية، بعد البدء في الإنتاج التجاري المقرر له بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

الموانئ

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى كافة الإتفاقيات الإقليمية والدولية البحرية التي تؤمن سلامة النقل البحري، من أهمها الإتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار، وذلك حرصاً منها على ضمان الرعاية الكاملة والحماية اللازمة للسفن الوطنية. ودخلت دولة الإمارات العربية المتحدة اعتباراً من مطلع شهر يناير ٢٠٠٣ ضمن القائمة البيضاء لدى المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة، لتكون بذلك، ثاني دولة خليجية وسابع دولة على المستوى العربي، تدخل هذه القائمة، التي تضمّ الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية التي تطبق كل المتطلبات التي تتعلّق بالإتفاقية الدولية لمستويات التدريب وأعمال المناوبة ومنح الشهادات للبحارة العاملين على ظهر السفن التجارية والمعروفة باتفاقية (أس. تي. سي. دبليو - ٩٥)، حيث ستكون جميع الشهادات البحرية التي تصدرها وزارة المواصلات لربانة السفن والضباط والمهندسين البحريين العاملين على ظهر السفن التجارية معترفاً بها دولياً على مستوى العالم.

وتوجد على امتداد سواحل دولة الإمارات العشرات من الموانئ البحرية التي تشكل ١٥ منها المنافذ الرئيسية البحرية، وتتعامل مع نحو ٧٠ مليون طن من البضائع والسلع سنوياً. وتم تجهيز هذه الموانئ بأحدث المعدات التقنية لإستقبال السفن العملاقة والتعامل مع متطلباتها من شحن وتوزيع بأحدث الوسائل. وأنشئت في كثير من موانئ الدولة مناطق حرة تمنح العديد من التسهيلات والإعفاءات لجذب الإستثمارات الخارجية وتشجيع المستثمرين لإقامة المشاريع التجارية والصناعية والخدمية التي تدعم الإقتصاد الوطني.

وتسهم أكبر هذه الموانئ وهي ميناء زايد بأبوظبي وميناء راشد وجبل علي بدبي وميناء خالد وخورفكان بالشارقة وميناء عجمان وميناء أم القيوين وميناء الفجيرة وميناء صقر برأس الخيمة، بدور بارز في تنمية وازدهار الحركة الإقتصادية والتجارية، نظرا لما تتميز به من مواقع إستراتيجية وقرىها من الأسواق العالمية وربطها الدولة عبر آسيا وأفريقيا بالعديد من قارات العالم.



وحققت دائرة الموانئ البحرية طفرة كبيرة لتطوير ميناء زايد بأبوظبي بانجازها المراحل قصيرة الأجل من إستراتيجية التطوير التي انطلقت في العام ١٩٩٣ والتي رصد لها نحو ٢,٨ مليار درهم، بحيث يتمكن من مناولة ٢,٥ مليون طن من البضائع العامة و٦٠٠ ألف حاوية نمطية سنوياً.

وتشمل الخطة تحديث بعض الأرصفة وإضافة أربعة أرصفة جديدة منها رصيفان للحاويات ورصيفان لمحطة مناولة البضائع و١٢ رافعة عملاقة وإنشاء محطة جديدة للحاويات وإنشاء نظام معلومات تقني متطور لربط الميناء إلكترونياً مع الموانئ والوكلاء وخطوط الملاحة العالمية. كما تشتمل الخطة على إنشاء رصيفين جديدين بميناء مصفح بطول ١٧٠ متراً لكل رصيف ومناطق مخصصة لمناولة البضائع العامة وبرج مراقبة ملاحية، بحيث يتأهل ميناء مصفح لمناولة مليون طن سنوياً.

وافتتحت دائرة الموانئ بأبوظبي في بداية العام ٢٠٠١ أكبر مخزن تبريد بالمنطقة بميناء زايد يتسع لتخزين ١٥ ألف طن من البضائع. ووقع سمو الشيخ سعيد بن زايد آل نهيان رئيس دائرة الموانئ البحرية بأبوظبي، ومعالى يوسف عمير بن يوسف رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي للدائن البلاستيكية المحدودة (بروج) إتفاقية مشتركة في ٢٠ مايو ٢٠٠١ يتم بموجبها استخدام الشركة لمينائي زايد ومصفح كميناءين رئيسيين لتصدير منتجاتها واستيراد احتياجاتها الإنتاجية.

وأصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في ٤ مايو ٢٠٠١ قانوناً يدمج سلطة موانئ دبي وسلطة المنطقة الحرة في جبل علي ودائرة الجمارك في مؤسسة واحدة هي المؤسسة العامة للموانئ والجمارك والمنطقة الحرة، بهدف بناء كيان قوي قادر على الإستحواذ على حصة أكبر في الأسواق المحلية والعالمية. ويعطي قانون المؤسسة مرونة كافية لإدارة المؤسسة، ونص على أن تحتفظ كل دائرة أو سلطة أو شركة تابعة للمؤسسة بشخصيتها المعنوية.

وبلغ المجموع الكلي لوزن البضائع التي تمت مناولتها في سلطة موانئ دبي خلال الشهور العشرة الأولى من العام ٢٠٠٢ أكثر من ٣ مليارات و٤٥٢ طناً مترياً، فيما بلغ حجم مناولة الحاويات أكثر من ٣ ملايين و٤١٤ ألف حاوية نمطية.

وتعاقدت سلطة موانئ دبي على شراء مجموعة جديدة من المعدات الحديثة تشمل ست رافعات متقلة على عجلات مطاطية، وثمان رافعات لتصنيف الحاويات، و١٢ حاوية قاطرة، و٤ مقطورة، ليصل مجموع الرافعات العملاقة في مينائي راشد وجبل علي الى ٢٨ رافعة. كما تم خلال العام ٢٠٠١ تركيب نظام جديد تم تطويره من قبل شركة فنلندية يسمى /السكة الذهبية/ يقوم بخدمة اسطول الرافعات العملاقة المتقلة في ساحة الحاويات في جبل علي، والتي تستخدم لتخزين الحاويات على مساحة إجمالية تستوعب ٧٠ ألف حاوية في وقت واحد.

وبدأ في ميناء جبل علي في شهر يوليو ٢٠٠١ تنفيذ مشروع ضخخ لتعميق وتطوير مراسي الميناء بتكلفة ١٣٠ مليون درهم لاستقبال أضخم سفن الحاويات في العالم. وارتفع عدد الشركات العاملة في المنطقة الحرة بميناء جبل علي الى نحو ٢٠٠٠ شركة في العام ٢٠٠١. وتوجد بإمارة الشارقة ثلاثة موانئ بحرية هي ميناء خورفكان بالساحل الشرقي الذي يطل على المحيط الهندي، وميناء خالد على الساحل الغربي، وميناء الحميرة الذي يطل على

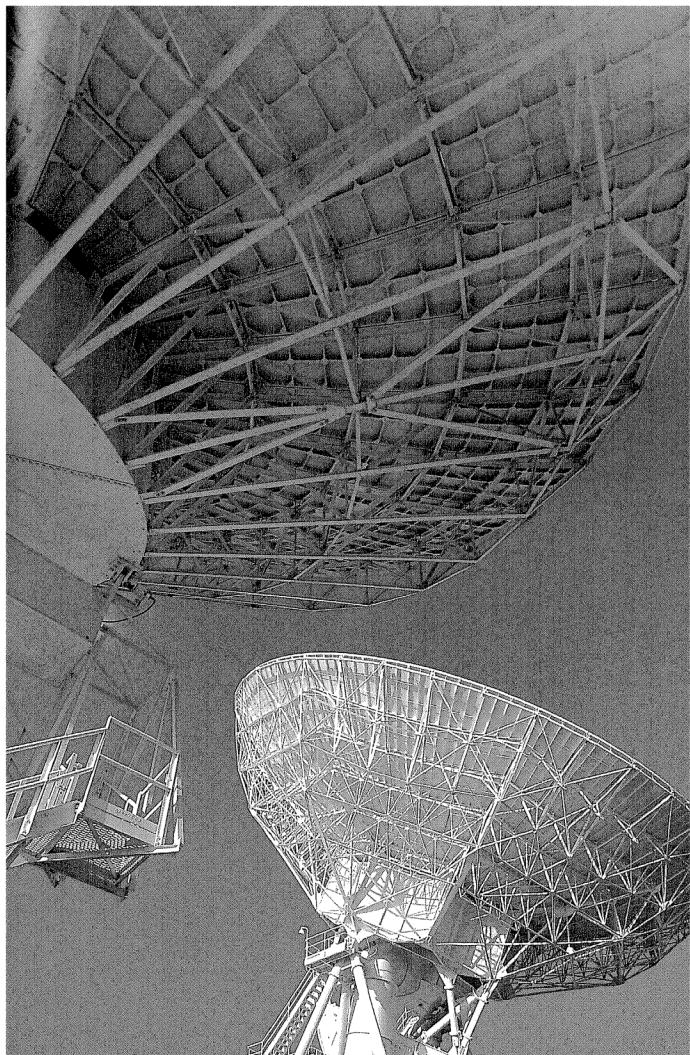
الخليج العربي ويبلغ عمق المياه فيه ١٤ متراً، ويخدم الميناء المنطقة الحرة بالبحرية، ويستقبل سفناً عملاقة تصل حمولتها الى ١٠٠ ألف طن.

وقد وقّعت دائرة الموانئ البحرية والجمارك بالشارقة في ٢٠ فبراير ٢٠٠١ على إتفاقية للتعاون مع شركة البحار الدافئة العالمية، للإرتقاء بخدمات ميناء خورفكان، وبناء مستودعات للمواد البترولية بالميناء بسعة ٣٥ ألف متر مكعب لإستخدامها في تزويد السفن بالوقود.

وأنشأت دائرة الجمارك والموانئ والمنطقة الحرة بأم القيوين في ابريل ٢٠٠٠ محطة للحاويات بميناء أم القيوين لخدمة رجال الأعمال في الدولة. وافتتحت شركة خطوط الشحن العالمية بالإمارات مقراً دائماً لها في ميناء أحمد بن راشد بسلطة المنطقة الحرة بأم القيوين لتسيير خدمات مباشرة بين الميناء ومينائي بومباي بالهند وبندرعباس بإيران.

وتخطط شركة (الإمارات لخدمات الموانئ) التي وقعت عقداً مع حكومة عجمان لإدارة ميناء عجمان لمدة خمس سنوات لإستثمار نحو ٢٥ مليون درهم لتطوير الميناء. وتشمل خطة التطوير تعميق القناة من ٨ أمتار الى ١١ متراً، وإنشاء مرسينين جديدين، وتوسعة رصيف الشحن وتحديث المعدات وإضافة طاقة تخزينية جديدة للمستودعات.

وحقق ميناء الفجيرة زيادة ملحوظة في حركة التصدير والإستيراد خلال العام ٢٠٠١ بلغت ١٩,٩ مليون طن من البضائع. وينتهي ميناء الفجيرة في منتصف العام ٢٠٠٢ من إنجاز المرحلة الأخيرة من خطة التوسعات والتطوير بإنشاء ارصفة اضافية بطول ٦٠٠ متر ليصبح لدى الميناء رصيف رئيسي بامتداد ١,٤ كيلومتر، وكذلك إنجاز مشروع السبر الآلي لتحميل السفن بالأحجار مباشرة بطاقة ٢٠٠٠ طن في الساعة.



الاتصالات

تبنّت مؤسسة الإمارات للاتصالات (إتصالات)، التي أنشئت في العام ١٩٧٦، مكانة رائدة على المستوى الإقليمي، وأصبحت تعدّ واحدة من أكثر الشركات المتطورة في مجال تقديم أرقى وأحدث خدمات الاتصالات على مستوى العالم.

وأصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة مرسوماً اتحادياً في شهر ديسمبر ٢٠٠٢ بالتصديق على تعديلات دستور الاتحاد الدولي للاتصالات.

وأعلنت وزارة المواصلات أن التعديلات الجديدة ستفتح آفاقاً واسعة لتحقيق تنمية شاملة لخدمات الاتصالات بكافة القطاعات، وخاصة القطاعات الراديوية، كما ستؤدي إلى إستفادة الدولة من خدمات الاتحاد الدولي ومؤتمراته وقواعد معلوماته بشأن هيكله وظائف قطاع الاتصالات وتنمية موارده الاقتصادية والبشرية وتطويره ليسهم بفعالية في خطط التنمية.

وتواصل (إتصالات) خططها لإدخال المزيد من التطوير لبنيتها الأساسية وخصصت في العام ٢٠٠٢ مبلغ ٣،٤ مليار درهم لمشاريع التطوير التي ستصبّ على تحديث شبكة الهاتف المتحرك وشبكات الجيل الجديد بشكل رئيسي التي تجمع بين خدمات الصوت والصورة (الفيديو) والبيانات عبر بنية أساسية لشبكة منفردة متعددة الخدمات، إضافة إلى تمويل التوسع اللازم للإنترنت والوسائط المتعددة كمركز الإتصال ومركز البيانات.

وقد أدى ارتفاع دخل الفرد في دولة الإمارات إلى زيادة نسبة المشتركين بالهواتف النقالة التي وصلت إلى ١،٩ مليون مشترك بنهاية عام ٢٠٠١ أي بمعدل ٦٢ هاتفاً لكل ١٠٠ شخص من السكان. وأكدت بيانات أصدرتها هيئة الاتصالات الدولية في شهر مايو ٢٠٠٢ أن دولة الإمارات حلّت في مقدمة الدول العربية من حيث عدد مستخدمي الهواتف النقالة حيث أن شخصاً من بين كل اثنين يمتلك هاتفاً خلوياً.

وأعلنت (إتصالات) في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٢ أنها رصدت ميزانية تتراوح بين ٤ و٧ مليارات درهم لتطوير شبكتها لإستخدام تقنية الجيل الثالث للهواتف سواء المتحركة أو الثابتة، وأنها تقوم حالياً بإجراء تجارب على تقنية الجيل الثالث للهواتف المتحركة، وأن الإستخدام الفعلي لهذه التقنية يتوقع أن يتم في الربع الأول من العام ٢٠٠٤. كما أعلنت (إتصالات) في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢ طرح خدمة إرسال رسائل قصيرة بواسطة الهاتف المتحرك إلى رقم فاكس معين داخل الدولة أو إلى عنوان إلكتروني على أن لا يتعدى حجم الرسالة ١٦٠ حرفاً، وذلك دون الحاجة إلى الإتصال بشبكة الإنترنت أو امتلاك جهاز كمبيوتر.

وارتفع عدد المقاسم العاملة على مستوى الدولة من ٢٨ مقسماً عند إنشاء الهيئة في العام ١٩٧٦ إلى ٢٥٦ مقسماً بنهاية أغسطس ٢٠٠١، ووصل عدد الدول والمؤسسات الهاتفية التي ترتبط معها دولة الإمارات بخدمات الإتصال الدولي المباشر إلى ٢٥٦ دولة وهيئة، حيث أن هناك أكثر من هيئة هاتفية في بعض الدول مقابل ٣٦ دولة فقط في العام ١٩٧٦. وارتفعت

الدوائر المتاحة للإتصال الدولي المباشر من ٣٤٠ دائرة في العام ١٩٧٦ إلى ما يزيد على ٣٥ ألف دائرة، بينما بلغ عدد دوائر الإتصال نحو ٢٨٧ ألف دائرة بنهاية أغسطس ٢٠٠١ مقابل ٣٠٢ دائرة في العام ١٩٧٦.

وتم تطوير جميع المقاسم العاملة في الدولة حتى أصبحت تعمل بالتقنية الرقمية المتطورة بنسبة ١٠٠ بالمئة، ودعم الإتصالات المحلية والدولية بشبكة من الألياف البصرية التي توفر قدرات هائلة للتراسل بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية، وتقدم نطاقاً واسعاً من أحدث الخدمات الهاتفية وتبادل البيانات.

وزادت (إتصالات) خلال عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١ نسبة استخدام الكابلات البحرية بنحو ٧٨ بالمئة واستخدام الأقمار الصناعية بنسبة ٤ بالمئة ووصلات العبور بنسبة ٤٣٧ بالمئة وخطوط الهواتف العادية الثابتة بنحو ٣ بالمئة والهواتف المتحركة بنسبة ٢٤ بالمئة وخدمة الإنترنت العادية بنسبة ٢٢ بالمئة. وحققّت حركة الإتصالات الدولية المختلفة زيادة بنسبة ٢٤ بالمئة والمكالمات الدولية ما بين المقاسم الوطنية بما في ذلك مكالمات الهاتف المتحرك نسبة زيادة بلغت ٢٥ بالمئة. وقد حظيت التوصيلات الدولية الراقية الموجودة لدى إتصالات بتقدير المؤسسات الدولية حيث ازدادت من ٤١ مليون دقيقة في العام ٢٠٠٠ الى ٦٠ مليون دقيقة في نهاية العام ٢٠٠١، مما أهل المؤسسة لأن تصبح مركز الربط الإقليمي لخدمات الإتصالات. وبلغت سعة الخطوط الثابتة في دولة الإمارات حتى نهاية العام ٢٠٠١، ١٠٤ مليون خط بمعدل ٣٤ خطاً لكل ١٠٠ من السكان.

تخفيضات

وأعلنت (إتصالات) في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢ عن إضافة ساعتين يومياً لأوقات الإتصال الدولي المخفضة خارج ساعات الذروة، وذلك اعتباراً من الأول من نوفمبر ٢٠٠٢ ما بين الساعة الثانية ظهراً والرابعة عصراً. وسيتمكن هذا التخفيض المشتركين من إجراء مكالماتهم الهاتفية الدولية مع ٥٩ دولة تشمل معظم الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي وشبه القارة الهندية وأستراليا ونيوزيلندا، بالإضافة لأوقات التخفيض السارية حالياً لهذه الدول والتي تمتد ما بين الساعة التاسعة مساءً وحتى الساعة السابعة من صباح اليوم التالي طيلة الأسبوع، وكذلك أيام الجمع والعطلات الرسمية.

وكانت (إتصالات) قد نفذت أول سبتمبر ٢٠٠١ سلسلة من الخصومات الكبيرة على أسعار المكالمات الدولية مع أكثر من ٢٢٥ دولة ومؤسسة هاتفية تتعامل معها في مختلف أنحاء العالم، تصل نسبتها المتفاوتة الى ٧٨ بالمئة لبعض الدول.. كما أعلنت في ٢٥ يوليو ٢٠٠١ عن خفض رسوم الترخيص لخدمة المؤتمرات المرئية عن بُعد، من ١٥ ألف درهم الى ٥ آلاف درهم.

إنترنت الإمارات

وارتفع عدد المشتركين بشبكة إنترنت الإمارات بنسبة عالية في نهاية العام ٢٠٠١ حيث وصل عددهم الى ٨٩٦ مشتركاً مما جعل دولة الإمارات من بين أعلى ١٨ دولة في العالم في

DUBAI INTERNET CITY



توصيلات اشتراكات الإنترنت وهي تتقدم بذلك حتى على بعض دول أوروبا الغربية. وقد حصلت الإمارات للإنترنت والوسائط المتعددة على جائزة تكنولوجيا معلومات الشرق الأوسط للعام ٢٠٠١. ومن بين الخدمات الكثيرة التي قدمتها الإمارات للإنترنت حملة (المدرسة الإلكترونية) لترويج استخدام الإنترنت في المدارس، ومن شأن هذا المشروع أن يساعد الطلاب على الدخول إلى المصادر التعليمية المباشرة التي تتيح التفاعل بين الطلاب والمدرسين. وتضاعف إنتاج بطاقة (إبتكار) الذكية والبطاقات المدفوعة مقدما والبطاقات الذكية وبطاقات تحديد الهوية (إس.إي.أم) من ٤٥ مليون بطاقة في العام ٢٠٠٠ إلى ٨٢ مليون بطاقة في نهاية العام ٢٠٠١، وتمت زيادة السعة من ٧٠ مليون بطاقة إلى ١٣٠ مليون بطاقة، وأصبح لهذه البطاقة عملاء دوليين (للاتصالات) مثل شركة الاتصالات العمانية والاتصالات الزنجبارية (زانتل) وناشيونال لينك في الصومال وسوداتيل في السودان وتتعامل محليا مع شركة الثريا للاتصالات الفضائية ودائرة دبي الاقتصادية وبلدية دبي وشرطة الشارقة.

استثمارات خارجية

وتستثمر مؤسسة (اتصالات) في عدد من المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية من أبرزها مساهمتها في شركة (الثريا) للاتصالات الفضائية بنسبة ٣٤,٥ في المئة من أسهمها و(رؤية الإمارات) حيث تم إطلاق شركة الإمارات للكيل التلفزيوني والوسائط المتعددة، إضافة الى مساهمتها بنسبة ٥,٦٧ في المئة في مؤسسة الاتصالات السودانية و٣٤ في المئة في مؤسسة الاتصالات بزنجبار وواحد في المئة من أسهم مؤسسة الاتصالات القطرية (كيوتل) وشركات اقليمية وعالمية أخرى.

وتعتبر (الإمارات للاتصالات والخدمات البحرية) من الشركات التابعة لاتصالات والمملوكة لها بالكامل وهي تشغل سفينتين للكابلات هما (أم العنبر) وسفينة اتصالات للكابلات لأغراض مشروعات تركيب وإصلاح وصيانة الكابلات البحرية. وبسبب الخبرة التي أصبحت تمتلكها الشركة والموقع الجغرافي الإستراتيجي والأسعار المنافسة، حصلت على عقود اقليمية مهمة. وقد بدأت أخيرا التركيز على قطاع النفط والغاز حيث أنجزت مشروعاً كبيراً لشركة (زادكو) في مجال تركيب الكابلات البحرية للطاقة.

الثريا للاتصالات الفضائية

أعلنت شركة الثريا للاتصالات الفضائية (الثريا) في يونيو ٢٠٠٢ عن إتفاقها مع شركة (بوينج) الأمريكية لإطلاق قمرها الثاني (الثريا-٢) خلال شهر يناير ٢٠٠٣. كما أعلنت عزمها على التعاقد مع بوينج لتصنيع قمرها الصناعي الثالث (الثريا-٣) بعد أن ترسخت أقدامها وأبرمت عشرات الإتفاقيات مع مختلف دول العالم بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبريطانيا وإيطاليا والسودان وقطر وفرنسا ورومانيا والدانمارك حيث تمتاز هوائف الثريا بثباتية أوضاع التشغيل أي يمكنها إلى جانب وظيفتها الأساسية العمل كهوائف (جى.إس.أم)، توفير خدمات الصوت والبيانات والفاكس والرسائل القصيرة ونظام تحديد الموقع دولياً.



وقد تخطت شركة (الثريا)، التي انطلقت خدماتها في النصف الثاني من العام ٢٠٠١، حاجز الـ ١٠٠ ألف جهاز، وتمكنت من جذب ٦٢ ألف مشترك مباشر من شتى أنحاء العالم، وتتوقع أن يصل عدد المشتركين إلى ٢٠٠ ألف مشترك في النصف الثاني من العام ٢٠٠٣. وتساهم في شركة (الثريا) ٢٥ دولة ومؤسسة استثمارية وتغطي عبر شبكاتها ٩٩ دولة تمثل ثلث مساحة الكرة الأرضية ومساحة يقطنها ٢,٥ مليار نسمة تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال ووسط أفريقيا وأوروبا ووسط وجنوب آسيا. وتستهدف أيضاً في الوقت الحالي تغطية ٧٠٠ ألف قرية ومنطقة نائية حول العالم ومنها ثمانون ألف قرية عربية بحيث تزودها بإمكانية الإتصال عبر الهواتف العمومية (للثريا) من خلال الأقمار الصناعية.

التطورات المالية

حققت مؤسسة الإمارات للإتصالات أرباحاً صافية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٢ بلغت ملياراً و٩١٢ مليوناً و٦١٤ ألف درهم تحققت معظمها من عمليات التشغيل بقيمة مليار و٨٤٤ مليوناً و٢٩٨ ألف درهم وعمليات أخرى بقيمة ٦٨ مليوناً و٣١٦ ألف درهم. ووصلت إيراداتها خلال نفس الفترة إلى قرابة خمسة مليارات و٨٦٠ مليون درهم، بينما بلغت إيرادات كل سهم ستة دراهم و٣٨ فلساً دون حدوث أي تغيير في ملكية أسهم المؤسسة البالغة (٣٠٠) مليون سهم بقيمة إسمية عشرة دراهم للسهم الواحد.

وأظهرت البيانات المالية للمؤسسة أن الأصول الثابتة لها وصلت إلى تسعة مليارات و٧٣ مليون درهم والأصول المتداولة إلى ستة مليارات و٣٤٦ مليون درهم والإلتزامات المتداولة وطويلة الأجل إلى خمسة مليارات و٥٨١ مليون درهم بينما بلغت إستثماراتها خلال هذه الفترة ٥١٢ مليون درهم ورأسمالها والإحتياطيات أكثر من عشرة مليارات و٣٤٩ مليون درهم. وبلغ صافي التدفق النقدي للمؤسسة من نشاطات التشغيل مليارين و٢١٣ مليون درهم وصافي المدفوعات النقدية من النشاطات الإستثمارية ٦٩٥ مليون درهم ومن نشاطات التمويل ملياراً و٥٠٠ مليون درهم وصافي الزيادة في التدفق النقدي ومعادلات النقد ١٨ مليون درهم.

وكانت مؤسسة الإمارات للإتصالات حققت في العام ٢٠٠١ أرباحاً صافية وصلت إلى حوالي مليارين و٥٠٠ مليون درهم بزيادة ٨,٥ بالمائة عن عام ٢٠٠٠ التي بلغت فيه أرباحها نحو مليارين و٣٧٥ مليوناً و٣١٤ ألف درهم.

المساهمة الوطنية

قدّمت مؤسسة الإمارات للإتصالات في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٢ إلى وزارة المالية والصناعة ٥٥٥ ملايين درهم تُمثلّ الدفعة الخامسة والأخيرة من حق الإمتياز الإتحادي للعام ٢٠٠١، ليصل بذلك مجموع المبالغ المدفوعة من قبل المؤسسة لميزانية الدولة ٥ مليارات و٤٨١ مليون درهم خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، من بينها ٥,٥٥٥ مليار درهم خلال العام ٢٠٠١. وتتألف هذه الدفعة الجديدة من ٤٠٤ ملايين درهم للميزانية الإتحادية، و١٠١ مليون درهم

لبرنامج الشيخ زايد للإسكان، ليصل جملة ما دفعته (إتصالات) لدعم هذا البرنامج ملياراً و٥٨٣ مليون درهم بنهاية العام ٢٠٠١. وتساهم مؤسسة الإمارات للإتصالات حالياً بنسبة ٥٠ بالمائة من صافي أرباحها سنوياً للحكومة الاتحادية وذلك بموجب قرار لمجلس الوزراء في العام ١٩٩٨.

التوطين

وأولت مؤسسة الإمارات للإتصالات أهمية قصوى لتدريب وتأهيل موظفيها من المواطنين، لبناء كوادر مؤهلة من المواطنين المحترفين الذين يتمتعون بمهارات عالية في مجالات الإتصالات والمعلومات.

وأعدت المؤسسة خطة خمسية (٢٠٠١-٢٠٠٥) لتوطين الوظائف فيها، حيث بلغ عدد العاملين من المواطنين في المؤسسة في العام ٢٠٠١ أكثر من ٣٦٠٠ مواطن يمثلون ٣٧ في المئة من مجموع العاملين بالمؤسسة. ويشغل الموظفون المواطنون ١٠ في المئة من وظائف المديرين على مستوى المناطق، ويشكلون ٧١ في المئة من مجموعة فئة كبار الموظفين على مستوى المؤسسة.

وخرجت كلية إتصالات للهندسة في العام ٢٠٠١ الدفعة الثامنة من حملة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية والكمبيوتر والإتصالات، والتي تتكون من ٤١ خريجاً. وحصلت الكلية في أكتوبر عام ٢٠٠٢ على اعتراف رابطة المهندسين الكهربائيين البريطانية، مما يؤهل خريجيها لأن يكونوا مهندسين معتمدين من قبل المجلس الهندسي في المملكة المتحدة.

وتدرس الكلية مشروعاً لتحويلها إلى جامعة يجري حالياً تنفيذ منشآتها في المدينة الجامعية بالشارقة، وبدأت في العام ٢٠٠٢ برنامجاً للدراسات العليا، وأوفدت ٢١ خريجاً إلى الجامعات في الخارج للحصول على درجة الدكتوراه، أكمل ستة منهم دراساتهم وهم يعملون الآن كأساتذة في الكلية بعد أن حصلوا على درجة الدكتوراه من عدد من الجامعات الأمريكية والبريطانية والأسترالية.

ونظمت أكاديمية إتصالات نحو ٨٠٠ دورة فنية تخصصية للعاملين في المؤسسة، بالإضافة إلى ٢٠٠ دورة خارجية. وبلغ إجمالي البرامج التدريبية التي نفذتها الأكاديمية ١٠٧٠ برنامجاً استفاد منها ١١ ألفاً و٣٧٥ متدرباً. ووقعت أكاديمية إتصالات في ٢٨ مايو ٢٠٠١ على إتفاقية مع المعهد الدولي لأمن تكنولوجيا المعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح الأكاديمية، بمقتضى الإتفاقية، الممثل الرسمي المعتمد للمعهد الدولي في المنطقة، في تنظيم جميع الدورات الخاصة بأمن التجارة الإلكترونية وشبكات المعلومات وقواعد البيانات.

الخدمات البريدية

حققت الخدمات البريدية نقلة نوعية للنهوض بها وتطويرها ومواكبة التقنيات الحديثة وإدخال التكنولوجيا في جميع أوجه الخدمات البريدية، واستحداث خدمات جديدة، والتوسع في إنشاء منافذ حديثة في جميع مناطق الدولة وعقد شراكات إستراتيجية مع عدد من الشركات والمؤسسات العالمية العاملة في مجال البريد، مع الإهتمام بتأهيل الكوادر البشرية المواطنة.

وتحولت الهيئة العامة للبريد في ١٥ سبتمبر ٢٠٠١ إلى مؤسسة، بعد أن أصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٢٩ مايو ٢٠٠١ قانوناً اتحادياً بإنشاء مؤسسة الإمارات للبريد (بريد الإمارات) التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية الكاملة لمباشرة مسؤولياتها في تحقيق أغراضها.

وتتولى المؤسسة، التي يديرها مجلس إدارة برئاسة معالي وزير المواصلات، جميع أعمال الخدمات البريدية ومنها خدمات البريد العاجل المحلي والدولي، والخدمات المالية البريدية، وتختص بإصدار الطوابع البريدية للدولة والمطبوعات المالية البريدية بكافة أنواعها. ويبلغ رأسمالها ٢٠٠ مليون درهم يغطي بالكامل من قبل الحكومة.

وكانت الخدمات البريدية قد بدأت، لأول مرة، في العام ١٩٠٩ حين تم افتتاح أول مكتب بريد في إمارة دبي ضمن الوكالات البريدية في منطقة الخليج، كانت تديره إدارة البريد الهندية، وانتقلت إدارته إلى باكستان في العام ١٩٤٧ بعد انفصالها عن الهند، ثم أصبحت تحت إشراف البريد البريطاني في الفترة من ١٩٤٨/٤/١ حتى ١٩٦٣/٦/١٤ وهو التاريخ الذي أصبحت فيه إدارة الخدمات البريدية مستقلة تابعة لحكومة دبي.

وكان قد صدرت أول مجموعة طوابع تحمل اسم (الإمارات المتصالحة) في ١٩٦١/١/٧ في دبي لكونها الإمارة الوحيدة التي تمتلك مكتباً للبريد في ذلك الوقت. وافتتحت خلال العامين ١٩٦٣ و ١٩٦٤ مكاتب للبريد في إمارات الشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، ارتبطت بمكتب بريد دبي في إستلام وتصدير البريد الخاص بها إلى الخارج عن طريق مطار دبي الدولي.

وبعد إعلان قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١، اهتمت الدولة بقطاع البريد لكونه أحد العناصر المهمة للهوية الحضارية والإزدهار والنمو الإقتصادي، حيث صدر القانون الإتحادي رقم (٢٨ لسنة ١٩٧٢) بتوحيد الخدمات البريدية في الدولة اعتباراً من ١٩٧٢/٨/١ وإنشاء إدارة عامة للبريد تابعة لوزارة المواصلات، تختص وحدها بموجب القانون بأداء خدمات نقل الرسائل والطرود والخدمات المالية البريدية في كافة مناطق الدولة، وكذلك وقف إصدار الطوابع البريدية التي تحمل اسم كل إمارة على حدة، لتصدر بعد ذلك الطوابع البريدية باسم دولة الإمارات العربية المتحدة التي انضمت

رسمياً إلى الاتحاد البريدي العربي بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٥ وإلى الاتحاد البريدي العالمي بتاريخ ١٩٧٣/٣/٣٠.

ومع التطورات الإقتصادية والإجتماعية المتلاحقة التي حققتها الدولة بعد قيام الاتحاد تم في ١٩٨٥/٤/١ إنشاء الهيئة العامة للبريد بموجب القانون الاتحادي رقم ٤/ لسنة ١٩٨٥ برأسمال ٢٠٠ مليون درهم وتشكيل مجلس إدارتها برئاسة معالي وزير المواصلات وممثلين من وزارتي المالية والصناعة، والمواصلات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والأمانة العامة للبلديات، واتحاد غرف التجارة والصناعة، والطيران المدني.

تطور الخدمات البريدية

وعملت مؤسسة الإمارات للبريد على توفير التكنولوجيا المتقدمة في نشاطها وأعمالها من أجل تقديم أفضل الخدمات وأكثرها تطوراً ومواكبة التغيرات المتسارعة، حيث تم البدء بخدمة تجديد صناديق البريد الخصوصية عن طريق بنك الإمارات، واستحداث خدمة إشعار الجديدة الخاصة بإعلام عملاء الخدمة البريدية عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالعميل، وتنفيذ مشروع مشترك بين بريد الإمارات وجامعة الإمارات الخاص باستلام أوراق التقديم لطلاب الجامعة وتسليمها لجامعة الإمارات مقابل رسم زهيد، وخدمة إستلام وتسليم معاملات وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، والإنهاء من مشروع التعريفية البريدية ودليل الخدمات البريدية، بالإضافة الى مشروع الخدمة في مركز الإستعلام الهاتفي، وتركيب عدد من الماكينات لبيع الطوابع تلقائياً.

واستحدثت مؤسسة الإمارات للبريد خلال العام ٢٠٠٢ خدمات متميزة للعملاء والجمهور من بينها إنشاء مركز (الوثائق الالكترونية) لتلبية احتياجات المؤسسات الحكومية والخاصة والمصارف في الدولة والذي يقدم العديد من الخدمات المتطورة، من بينها طباعة البيانات والمستندات المختلفة بسرعة كبيرة، ووضع المواد البريدية بشكل آلي في المغلفات بواسطة أنظمة إدخال ذكية، وطباعة الشيكات، وتسليم المستندات بطريقة رقمية، وتوزيع المستندات بواسطة الفاكس، وتخزين معلومات الملفات المطبوعة حسب المدة المطلوبة. ويستخدم المركز إجراءات أمنية صارمة لضمان سلامة كافة بيانات العملاء وسريتها كتوقيع إتفاقيات "ضمان السرية"، وإستلام المعلومات إلكترونياً إلى المركز مُشفرة بحيث يقوم برنامج خاص بحل الشفرة وتحويلها إلى بيانات داخل مظارييف بشكل آلي ومن دون أي تدخل من العاملين في المركز. كما استحدثت المؤسسة خدمة جديدة للجمهور تتيح لهم إرسال واستلام الحوالات المالية من خلال ٧١ مكتباً بريدياً تنتشر في كافة أنحاء الدولة في دقائق معدودة على شبكة (ويسترن يونيون) المنتشرة في أكثر من ١١٠ آلاف موقع في ١٨٦ بلداً وذلك بعد أن وقّع (بريد الإمارات) إتفاقية بهذا الخصوص مع الشبكة العالمية، بالإضافة إلى خدمة البريد الخاص التي يتم بمقتضاها نقل بريد الوزارات والمؤسسات والهيئات والدوائر والمصارف والشركات داخل الدولة، بين المكتب الرئيسي والمكاتب الفرعية التابعة له في الدولة وبالعكس، وخدمة توزيع النشرات والإعلانات في صناديق البريد الخصوصية وخدمة الدعاية والإعلان بواسطة الأختام البريدية. كما وقّعت (بريد الإمارات) إتفاقية شراكة

استراتيجية مع شركة النقل السريع العالمية (دي.اتش.إل) تقوم بموجبها (بريد الإمارات) بإرسال الوثائق والطرود البريدية لعملائها من خلال هذه الشبكة العالمية المنتشرة في كافة أنحاء العالم.

وقد ارتفع عدد مكاتب البريد خلال العام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٧١ مكتباً، وعدد الوكالات البريدية ٢١١ وكالة، بينما بلغت مجمعات الصناديق الخصوصية ٩٢ مجمعا، وعدد الصناديق البريدية الخصوصية ٢٠٠ ألف و٧٢٧ صندوقاً، في حين بلغ عدد صناديق إيداع الرسائل ٩٤٢ صندوقاً، وآلات تخليص الرسائل ٩٠٢ آلة، وبلغ عدد مركبات اسطولها ١٩ سيارة، كما ارتفع عدد الرسائل العادية المتداولة في البريد ليصل إلى حوالي ١٦٦,٦ مليون رسالة من بينها حوالي ٥ ملايين رسالة مسجلة، بينما بلغ عدد الطرود حوالي ١٧٧ ألفاً، وعدد الحوالات الصادرة حوالي ٢,١ ألف حوالة بريدية، وبلغ مجموع معاملات وزارة العمل المرسله عن طريق بريد الإمارات ١,٢ مليون معاملة.

حضور عالمي

وشاركت المؤسسة، منذ انضمامها إلى الإتحاد البريدي العالمي، في جميع المؤتمرات والندوات التي نظمتها الإتحاد وخاصة المؤتمر الثاني والعشرين للإتحاد الذي عقد في بكين خلال الفترة من ٢٣ أغسطس وحتى ١٥ سبتمبر ١٩٩٩ والذي أقر إستراتيجية بكن البريدية التي تهدف إلى تطوير وتحديث الخدمات البريدية على المستوى العالمي.

وقد صادق صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٥ يونيو ٢٠٠١ على وثائق هذا المؤتمر، التي تتضمن البروتوكول الإضافي السادس لدستور الإتحاد البريدي العالمي، والنظام العام للإتحاد البريدي العالمي، والإتفاقية البريدية العالمية، والبروتوكول الختامي، والإتفاق الخاص بخدمات الدفع البريدية.

واستضافت المؤسسة في شهر ابريل ٢٠٠١ في دبي اجتماعاً لمسؤولي البريد في دول مجلس التعاون، لبحث إنشاء شركة النقل السريع بين دول المجلس، واجتماعاً آخر في شهر سبتمبر ٢٠٠١ لفريق التكنولوجيا وإعادة هيكلة الإتصالات بدول مجلس التعاون. ونظمت ندوة في شهر ابريل ٢٠٠١ بدبي حول إتفاقية /الجات/ وانعكاساتها على الخدمات البريدية في دول مجلس التعاون، وشاركت في المعرض المشترك الثامن للطوابع البريدية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد بالمنامة خلال الفترة من ٢٨ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ٢٠٠٢.

ووقعت مؤسسة الإمارات للبريد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠١ على إتفاقية مع بريد الهند تهدف إلى تفعيل أوجه التعاون بين المؤسستين في البريد العادي والممتاز والطرود البريدية، وتبادل الخبرات التقنية خاصة فيما يتعلق بتطوير برامج الكمبيوتر والتدريب عليها، بالإضافة إلى طرح خدمة طرود البريد السريع، وجعل كل من البلدين مركزاً لفرز وتوزيع بريد الآخر. وحققّت مؤسسة الإمارات للبريد خلال الشهور الخمسة الأولى من العام ٢٠٠٢ أرباحاً بلغت ٥٤ مليوناً و٦٠٠ ألف درهم.

واهتمت المؤسسة بتأهيل وتدريب العاملين فيها، حيث أنشأت منذ العام ١٩٩٨ مركز

التأهيل والتدريب البريدي الذي ينظم دورات متخصصة داخل الدولة وخارجها، لأعداد الموظفين الجدد، وتأهيلهم لأداء مختلف الخدمات البريدية.

هواة الطوابع

تأسست جمعية الإمارات لهواة الطوابع البريدية في ٢٤ يونيو ١٩٩٦ بهدف تشجيع وتنمية هواية الطوابع، والعمل على نشرها، إضافة إلى توثيق روابط التعارف والتعاون بين هواة جمع الطوابع في الدولة وخارجها. وتصدر الجمعية العديد من النشرات والمجلات الدورية المتعلقة بجمع الطوابع وتنظيم المعارض، وتعمل على توثيق صلاتها مع الجمعيات المماثلة في العالم.

وخصّصت مؤسسة الإمارات للبريد مكاتب نموذجية لخدمة هواة الطوابع البريدية تتصل مباشرة بصالة الجمهور مما يسهل عليهم الحصول على حاجتهم من الطوابع البريدية التذكارية، وتعريف الجمهور بدور البريد في توثيق أو اصر الصداقة بين الشعوب. وقد بلغ عدد المشتركين في خدمة هواة الطوابع نحو ٣٠٠٠ مشترك في العام ٢٠٠١ من داخل الدولة وعدد من الدول العربية والأوروبية.

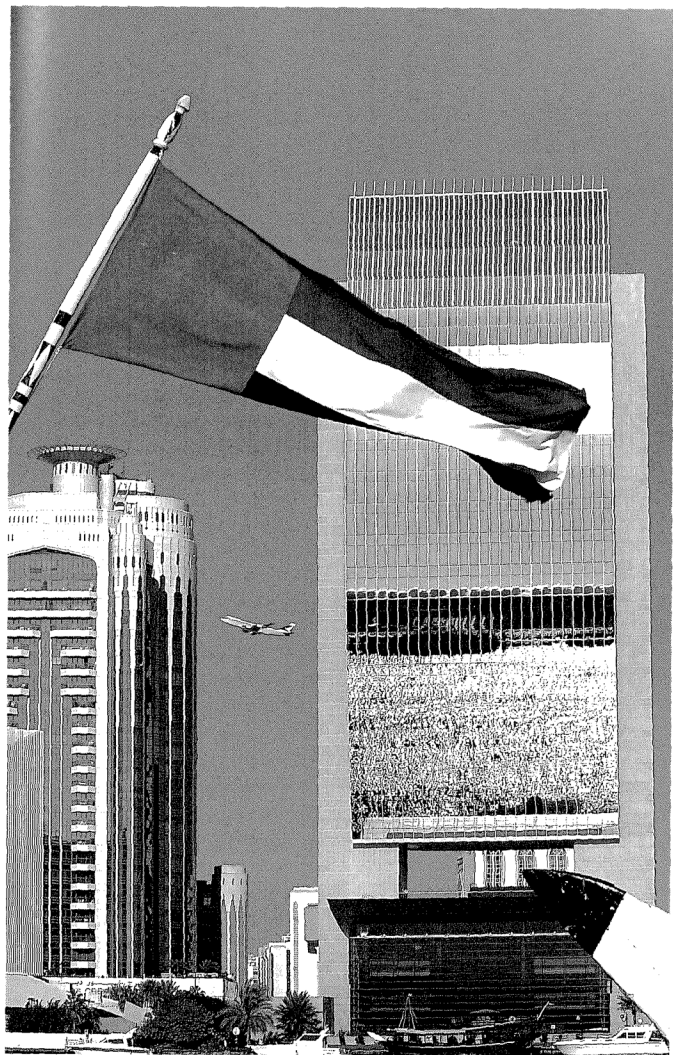
خدمات الطوابع

وأصدرت مؤسسة الإمارات للبريد خلال عامي ٢٠٠٢/٢٠٠١ مجموعة جديدة من الطوابع البريدية التي تبرز أهم الشخصيات والمعالم الثقافية والعلمية وتُجسّد المعاني الإنسانية والمناسبات الوطنية والعالمية.

وأصدرت المؤسسة يوم ٢١ أكتوبر ٢٠٠٢ طابعاً تذكاريّاً جديداً تخليداً لذكرى جائزة حمدان بن راشد آل مكتوم للعلوم الطبية تقديراً للجهود التي تقوم بها هذه الجائزة في دعم وتشجيع البحوث الطبية في مجالاتها المختلفة.

كما أصدرت المؤسسة خلال العام ٢٠٠١ مجموعة من ١٠ إصدارات بريدية هي:

- التنمية والبيئة ٢٠٠١/٣/٢٠
- الفائز بكأس دبي العالمي - ٢٠٠٠ ٢٠٠١/٣/٢٤
- سلطان بن علي العويس ١٩٢٥-٢٠٠٠ ٢٠٠١/٤/٣٠
- البوويل الفضي للمصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية ٢٠٠١/٧/٧
- القوارب الشراعية بدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠١/٨/٢٥
- الإنطلاقة الجديدة لبريد الإمارات ٢٠٠١/٩/١٥
- المعرض الخليجي السابع للطوابع البريدية - الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠١ ٢٠٠١/١٠/٧
- سنة الأمم المتحدة ٢٠٠١ "الحوار بين الحضارات" ٢٠٠١/١٠/٩
- رسوم أبنائنا ٢٠٠١ ٢٠٠١/١١/١٢
- ٢٥ عاماً على توحيد القوّات المسلحة ٢٠٠١/١٢/٣٠



إضافة إلى ٥ إصدارات حتى شهر يوليو ٢٠٠٢ وهي:

- مؤتمر دبي العالمي - الإدارة المتكاملة لمصادر المياه في الألفية الثالثة ٢٠٠٢/٢/٢
- ٢٥ عاماً على قيام جامعة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٢/٣/٢٥
- السلوقي العربي ٢٠٠٢/٤/٢٩
- بريد الإمارات - سنة من النجاح والتواصل ٢٠٠٢/٥/٢٩
- الشاعر راشد بن سالم السويدي - الخضر ٢٠٠٢/٧/١٧



مؤشرات التنمية والخدمات

أجمعت تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحقق بصورة مضطربة معدلات عالية في التنمية البشرية وتتواصل جهودها لتوفير مستوى راق من الخدمات الأساسية لمواطنيها والسكان فيها من خلال تنفيذ برامج متطورة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

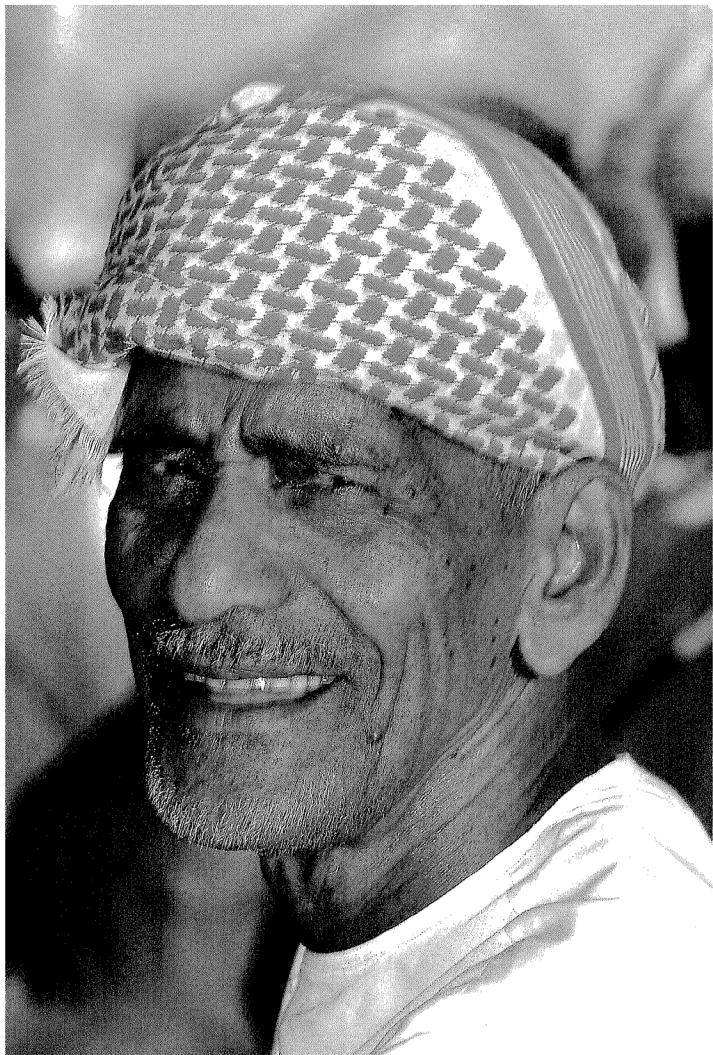
وقد أكد تقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شهر يوليو ٢٠٠١ أن دولة الإمارات تبوّأت المركز الثالث من بين الدول العربية والمركز الخامس والأربعين على المستوى الدولي في مجال التنمية البشرية. وشمل تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠١، الذي يقيس منجزات الدول بما تحقّقه من تطور من حيث التحصيل العلمي والدخل الحقيقي والرعاية الصحية والعمر المتوقع للفرد، ١٦٢ دولة في العالم.

واعتبر التقرير دولة الإمارات ضمن الدول التي تقدم تنمية بشرية عالية المستوى، مشيراً إلى أنه نتيجة للخدمات التي تقدمها الدولة بلغ متوسط الأعمار فيها ٧٤,٨ سنة، وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (١٥ سنة فأكثر) إلى ٧٥,١ في المئة، وبلغت نسبة القيد الإجمالي في التعليم العام والعالي ٦٨ في المئة، ووصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٨ ألفاً و١٦٢ دولار أمريكي، مما يضعها في المرتبة التاسعة عشرة من بين ١٨٨ دولة في العالم.

ورعى الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وليّ عهد دبي وزير الدفاع الإحتفال الذي أقامه صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) في دبي يوم ١١ ديسمبر ٢٠٠٢، والذي أعلن فيه تقريره السنوي للعام ٢٠٠٣. وقد أشاد التقرير بمستوى التقدم الذي حقّقه دولة الإمارات في مجال رعاية وحماية الطفل من حيث الصحة والتعليم والنظافة والحماية الاجتماعية وغيرها من الحقوق الإنسانية التي يجب أن يتمتع بها الطفل. وأشار التقرير بصورة خاصة إلى إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الطفولة والأمومة بالدولة، مؤكداً أن إعلان إنشاء هذا المجلس يعدّ معلماً بارزاً لاهتمام دولة الإمارات بالطفل.

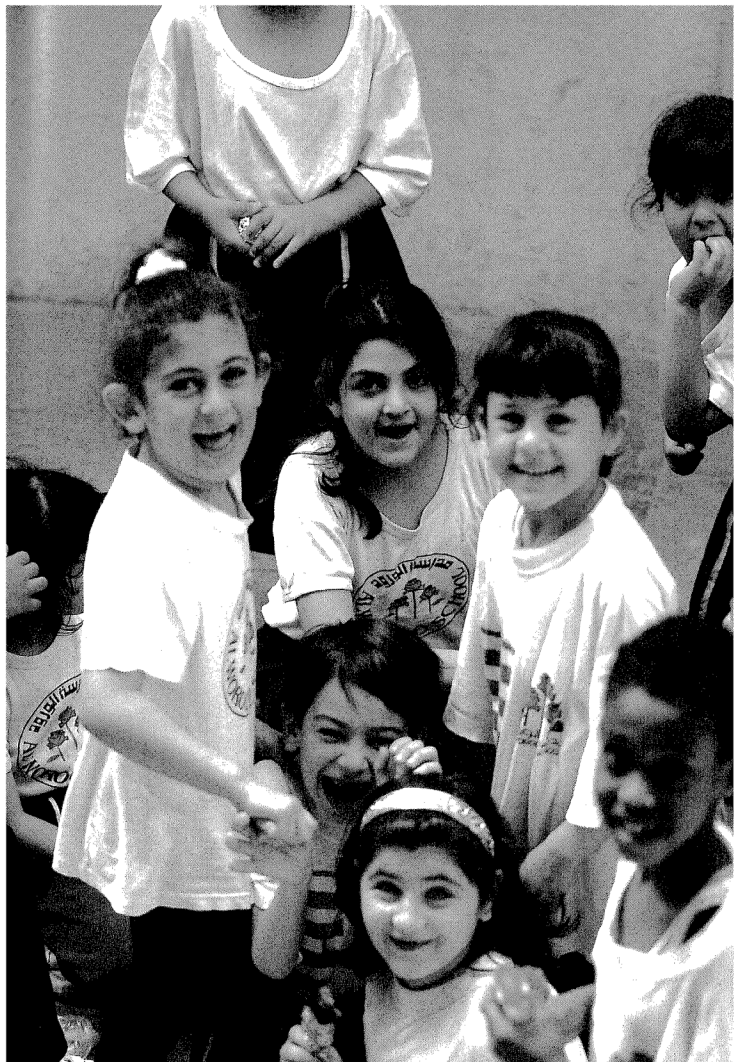
وكان تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي للعام ٢٠٠٠/١٩٩٩ قد أشار الى أن دولة الإمارات قد جاء ترتيبها خامس دولة من بين ٤٥ دولة ذات تنمية بشرية عالية في مجال التعليم. كما أشاد التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) للعام ١٩٩٩ بالتقدم الذي أحرزته دولة الإمارات على جميع الدول العربية الأخرى في مستوى الخدمات الصحية المقدمة للأطفال.

وقد منحت منظمة الامم المتحدة للطفولة في العام ٢٠٠١ قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة سموّ الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، جائزة الشخصية الرّاعية للطفولة للعام ٢٠٠١ عرفاناً منها للدور الكبير لجهودها في تعزيز صحة وسلامة الأطفال في الدولة والعالم.



وأكد تقرير مشترك في اغسطس ٢٠٠١ لثلاث هيئات دولية هي، بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ان حجم ودائع دولة الإمارات هي بنك التسويات الدولية يعكس قوة الإقتصاد الوطني ومستوى الفائض المالي للدولة في الخارج.

وتبوأت دولة الإمارات المركز الرابع والعشرين من بين أكثر الدول تمتعاً بالحرية الإقتصادية، وحصلت على تقدير ٢،٢ من حيث مستوى التحرر الإقتصادي المتميز الذي تتمتع به وذلك طبقاً لمؤشر الحرية الإقتصادية للعام ٢٠٠٣ الذي أعدته مؤسسة (هيرتدج هاوندیشن) العالمية بالإشتراك مع (وول ستريت جورنال) والذي شمل ١٦١ دولة في العالم.



التعليم

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة طفرات نوعية في مجال التعليم العام والعالي، وزادت بصورة مضطردة أعداد المباني والدارسين في التعليم العام والحكومي والخاص والجامعات والكليات المتخصصة، وانتظم في مقاعد الدراسة في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ٧٠٠ ألف طالب وطالبة في ١١٨٠ مدرسة حكومية وخاصة. وقبلت ثلاث من مؤسسات التعليم العالي الحكومية وهي جامعة الإمارات وجامعة زايد وكليات التقنية العليا في شهر أغسطس ٢٠٠٢ أكبر دفعة من المستجدين للعام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغ عددها ١١ ألفاً و١٠٨ من الطلاب والطالبات، عدا عشرات الآلاف الذين تم قبولهم في الجامعات والكليات الخاصة الأخرى.

وتعكس هذه الطفرات الكبيرة التي حققتها مسيرة التعليم حرص صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وتوجيهاته بأن تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام لبناء الإنسان باعتباره الثروة الحقيقية للوطن، وباعتبار أن العلم هو الطريق للوصول إلى التقدم والازدهار.

ولم يكن يوجد حتى مطلع الخمسينات أي نظام تعليمي بالمفهوم الحديث، حيث كان التلاميذ الصغار يتلقون على أيدي "المطاوعة" في "الكتاتيب" علوم الدين الإسلامي والفقه وقواعد اللغة العربية لمراحل محدودة جداً من التعليم العام.

وفي العام ١٩٥٥ انطلق الإهتمام الرسمي والشعبي بالتعليم بافتتاح أول مدرسة نظامية هي المدرسة التيمية المحمودية بالشارقة، ثم مدرسة الأحمدية بدبي، لتنتشر بعدها المدارس النظامية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة فقط والتي وصل عددها إلى ٢٠ مدرسة في العام ١٩٦٢، تستوعب نحو ٤ آلاف طالب وطالبة. ثم ارتفع عدد المدارس بشكل مضطرد ليصل مع قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٧١ إلى ٧٤ مدرسة حكومية تضم ٣٢ ألفاً و ٨٠٠ طالب وطالبة في جميع مراحل التعليم العام. وزادت ميزانية وزارة التربية والتعليم، بعد قيام الاتحاد، من ٢٤٧ مليون درهم فقط في العام ١٩٧٣ إلى نحو ٣ مليارات و ٨٧٢ مليون درهم في العام ٢٠٠١.

وحققت مسيرة التعليم بفضل الإهتمام والدعم المادي الكبير الذي توفره الدولة تطورات مذهلة حيث ارتفع عدد المدارس الحكومية إلى ٧٥٣ مدرسة تضم ١٣ ألفاً و ٢٣٣ فصلاً دراسياً ونحو ٣٢٤ ألف طالب وطالبة و ٢٨ ألفاً من المعلمين والمعلمات والكادر الإداري. وبلغ عدد المدارس الخاصة ٤٢٠ مدرسة تضم ١١ ألفاً و ٣١١ فصلاً و ٣٥٥ ألف طالب وطالبة و ١٧ ألفاً و ٢٩٠ من أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية.

ويشرف الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية التابعة له على ١٨ مركزاً للتعليم تضم ١٩٩ فصلاً دراسياً يدرس بها ٣ آلاف و ٧٨٤ دارسة، ويعمل فيها ٤٤٦ من الهيئة التعليمية والفنية والإدارية.

واهتمت وزارة التربية والتعليم بتطوير التعليم الفني، ووافق مجلس الوزراء يوم ١٠ سبتمبر ٢٠٠١ على مذكرة التفاهم بين كليات التقنية العليا ووزارة التربية والتعليم والذي يقضي بأن تتولى كليات التقنية ادارة التعليم الفني في البلاد.

استراتيجية محو الأمية

وحققت دولة الإمارات انجازاً ملموساً في تنفيذ استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار حيث انخفضت نسبة الأمية من ٨٠ في المئة في العام ١٩٧٢ إلى أقل من ٧ في المئة فقط في العام ٢٠٠٢/٢٠٠١.

وارتفع عدد مراكز تعليم الكبار من ٥٤ مركزاً في العام ١٩٧٢/١٩٧٣، منها ١٨ مركزاً للدراسات يدرس بها ٤٩١٢ دارساً ودارسة، إلى ١٢١ مركزاً منها ٧٧ مركزاً للدراسات، يدرس بها ٢٢ ألفاً و٩٠٩ دارسين ودارسات.

وتشرف وزارة التربية والتعليم على عدد من المراكز التي يديرها الاتحاد النسائي العام ومراكز التنمية الاجتماعية وجمعيات إحياء التراث، كما أشرفت على ٦٨٧٤ من طلبة المنازل غير النظاميين خلال العام ٢٠٠٢.

واعتمدت إدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم خطة خمسية تمتد من العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠٠٥ تشتمل على ٧ مشروعات بتكلفة ٥ ملايين درهم في العام الواحد، تهدف إلى تشجيع الهيئات الإدارية إلى التفرغ التام من أجل زيادة الإنتاجية في تعليم الكبار وتعميم المراكز، تشمل جميع المناطق النائية في الدولة، واستيعاب كل من فاته قطار التعليم النظامي، وكذلك التركيز على تعليم المرأة في المناطق النائية، إضافة إلى محو أمية العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية واستقطاب الكوادر المواطنة للعمل في مراكز تعليم الكبار وتطوير مناهج التعليم في المراحل العليا الإعدادية والثانوية.

استراتيجية السياسة التعليمية

وبدأت وزارة التربية والتعليم تنفيذ استراتيجية تطوير التعليم التي أقرها مجلس الوزراء، والتي تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في أهداف وبرامج التعليم وصولاً إلى مردود تعليمي وثقافي وإجتماعي وإقتصادي طموح يساهم في جهود التنمية الشاملة والمستدامة. كما تهدف استراتيجية تطوير التعليم حتى العام ٢٠٢٠ إلى تحقيق تعليم أفضل لأعداد أكبر وبتكلفة أقل. وترتكز الإستراتيجية على عدة برامج ومحاور، كزيادة التلاحم والتفاعل بين النظام التعليمي والأنظمة المجتمعية والإرتقاء بالمستوى المهني للعاملين في القطاع التعليمي، ورفع مستوى الأداء والانجاز بجانب زيادة مساهمة النظام التعليمي في التطوير المعرفي والنمو الثقافي والحضاري والتقدم التكنولوجي فضلاً عن استكمال وتطوير البنى التحتية والمؤسسية للنظام التعليمي، وزيادة حجم المشاركة المجتمعية في تخطيط وتمويل وإدارة التعليم، إضافة إلى تحقيق التكامل بين حلقات التعليم العام والفني والجامعي والتقني وتحسين عناصر الجودة النوعية في النظام التعليمي والإهتمام بمدخلاتها وعملياتها وصولاً إلى جيل من المبدعين.



ووافق مجلس الوزراء في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٢ على مقترحات من معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي بمنح حوافز تشجيعية للطلبة المواطنين للإلتحاق بمهنة التدريس، وذلك لتشجيع الطلبة على دراسة التخصصات المطلوبة للحصول على دبلوم وبكالوريوس التدريس.

جوائز تربوية

وحفلت الساحة التربوية بالعديد من الجوائز التقديرية التربوية التي تهدف إلى التعبير عن تقدير الدولة للمعلمين ورسالتهم المقدسة في تنشئة الأجيال وتنمية روح الإبداع في الأداء التعليمي وتشجيع الطلاب على التحصيل العلمي والبحوث والدراسات والإبتكار والإبداع. ومن بين أهم هذه الجوائز، جائزة راشد للتفوق العلمي، وجائزة الشيخ راشد بن حميد للثقافة والعلوم، وجائزة الشيخ خليفة بن زايد للمعلم، وجائزة الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المتميز، وجائزة الشيخ خالد بن صقر القاسمي للتعاون والتفوق العلمي، وجائزة الشارقة للتميز.

التعليم العالي

اعتمد معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي في ٧ أغسطس ٢٠٠٢ أكبر دفعة يتم قبولها في تاريخ التعليم العالي بلغ عددها ١١ ألفاً و ١٠٨ طلاب وطالبات. وبلغ عدد الطلبة المقبولين في جامعة الإمارات ٣ آلاف و ٩٧٢ طالباً وطالبة، وفي جامعة زايد بفرعها في أبوظبي و دبي ٦٣٥ طالبة، وفي كليات التقنية العليا ٦ آلاف و ٥٠١ طالب وطالبة. وبلغت الإعتمادات المالية للمؤسسات التعليمية الثلاث في الميزانية العامة للإتحاد للعام ٢٠٠٢ أكثر من مليار و ٥١٥ مليون درهم. وتقبل مؤسسات التعليم العالي الأخرى المرخصة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي يبلغ عددها ٢٥ مؤسسة، نحو ٢٠ ألف طالب وطالبة سنوياً.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تضطلع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدور مهم وحيوي في وضع الإستراتيجيات بعيدة المدى للتعليم العالي والبحث العلمي في الدولة، وتشرف على مؤسسات التعليم العالي لضمان جودة مخرجات التعليم والحفاظ على السمعة العلمية للدولة. كما تشرف على البرامج التعليمية في هذه المؤسسات وسياسات القبول فيها، وتقوم بمعادلة الشهادات الجامعية والعليا وإيفاد الطلبة والطالبات الراغبين في الدراسة بالجامعات العربية والأجنبية في التخصصات التي لا تتوفر في جامعات الدولة وخاصة الدراسات العليا، للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه. وقد بلغ العدد الإجمالي لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ١٦ مؤسسة وهي: كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي التي تقدم برامج أكاديمية (الليسانس والدبلوم العالي والماجستير)، وجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا (الدبلوم

والبكالوريوس) وكلية شرطة دبي (الدبلوم والليسانس ودبلوم الدراسات العليا) وكلية إتصالات للهندسة بالشارقة (بكالوريوس) وكلية دبي الطبية للبنات (بكالوريوس) وكلية دبي للصيدلة (بكالوريوس) وجامعة الشارقة (بكالوريوس وماجستير) والجامعة الأمريكية بالشارقة (بكالوريوس وماجستير) والجامعة الأمريكية في دبي مؤهل (ايه. ايه) والبكالوريوس (والماجستير) وكلية دبي للطيران وجامعة وولنفونغ الأسترالية بدبي وكلية دبي الجامعية للدراسات التطبيقية وأكاديمية الإمارات لإدارة الفنادق بدبي وجامعة الغرير بدبي.

كما منحت وزارة التعليم العالي خلال النصف الأول من العام ٢٠٠١ الموافقة للعمل في مجال التعليم العالي لجامعة الاتحاد في رأس الخيمة، وكذلك الترخيص بالعمل في مجال تقديم الخدمات الجامعية لعدد من المؤسسات الجامعية الجديدة من بينها الوكالة الأسترالية للتعليم والتدريب بدبي، ومؤسسة (أي دبي بي ايديوك- استراليا) بدبي، ومؤسسة الحسامي التجارية بأبوظبي، وجامعة كامبريدج للإمتحانات الدولية (هيئة الإمتحانات المحلية).

جامعة الامارات

احتفلت جامعة الإمارات في ١١ نوفمبر ٢٠٠١ بيوبيها الفضي ومرور ٢٥ عاماً على تأسيسها. وابتدأ في مقاعد الدراسة بها في العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢، (١٧ ألفاً و ٥٠٠ طالب وطالبة الى جانب ٤٠٣١ طالباً وطالبة من المستجدين، يدرسون في كلياتها التسع وهي: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكلية العلوم، وكلية التربية، وكلية الإدارة والاقتصاد، وكلية الشريعة والقانون، وكلية العلوم الزراعية، وكلية الهندسة، وكلية الطب والعلوم الصحية، وكلية تقنية المعلومات.

وتُدرّس جامعة الإمارات أكثر من ٤٠ برنامجاً في المرحلة الجامعية الاولى إلى جانب مجموعة من برامج الدراسات العليا.

وكانت جامعة الإمارات قد وقّعت في العام ١٩٩٩ إتفاقية مع المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) للتعاون في مجال إستخدام المعلومات والاتصالات بهدف تطوير برامج التدريس بالجامعة. ووقّعت الجامعة إتفاقيات أخرى للتعاون مع جامعات عالمية مثل جامعة (اسيدا) في اليابان، وكلية (فازا بوليتكنيك) في فنلندا، وجامعة طشقند في أوزبكستان، وعدد من الجامعات العربية العريقة. كما وقّعت الجامعة خلال العام ٢٠٠١ إتفاقية مع مركز التعاون الياباني للبتروكيمياء تقوم بموجبه المؤسسة اليابانية بتمويل مشاريع بحثية بقيمة إجمالية تبلغ ٦,٦ مليون درهم سنوياً، حيث يتركز البحث على استخدام الكبريت العنصري في الزراعة ودراسة تأثير مخلفات المصافي البترولية على محطات التحلية.

ووقّعت الجامعة في يوليو ٢٠٠٢ إتفاقية للتعاون العلمي مع جامعة السلطان قابوس بسلطنة عُمان، وكذلك إتفاقية شاملة للتعاون في مجال المعلومات بين وكالة (رويترز) العالمية للأبناء والمعلومات، وجامعتي الإمارات وزايد وكليات التقنية العليا. واستضافت جامعة الإمارات الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس إتحاد الجامعات العربية في شهر مارس ٢٠٠٢ بمدينة العين بمشاركة ١٢٠ جامعة عربية ومنظمة إقليمية ودولية.

وقد بلغ عدد خريجي جامعة الإمارات من الدفعة الاولى في العام ١٩٨١/٨٠ وحتى الدفعة

الحادية والعشرين في العام ١٩٩٩/٢٠٠٠ أكثر من ٢٩ ألفاً و٤٩٩ خريجاً وخريجة، منهم ٢٠ ألفاً و٧٨١ خريجة. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ٦٩٣ أستاذاً، وعدد المحاضرين في وحدة المتطلبات الجامعية نحو ٣٢٥ محاضراً، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس من المواطنين ١٦٦ أستاذاً ونسبة ٢٤ في المئة.

وقد وصل عدد المعيّدين بالجامعة في العام الدراسي الحالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الى (١٠٣) معيداً ومعيدة، منهم (٨٦) معيداً ومعيدة تم إيفادهم للخارج للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه في مختلف التخصصات، و١٧ معيداً ومعيدة يجري تأهيلهم لإبتعاثهم للدراسة في الخارج.

وحصلت كلية الإدارة والإقتصاد على الإعتراف الأكاديمي من رابطة كليات العلوم الإدارية العالمية، كما حصلت كلية الهندسة على الإعتراف العالمي من هيئة الإعتراف ببرامج علوم الهندسة والتقنية (ايبث) بالولايات المتحدة الأمريكية.

ووضعت جامعة الإمارات البحث العلمي في مقدمة أولوياتها واهتماماتها حيث شاركت في تمويل ٧٢ من مشاريع البحوث التخصصية التي تخدم المجتمع. ودعت الجامعة أربعة من بيوت الخبرة العالمية المتخصصة في مجال تصميم المدن الجامعية للمنافسة في تقديم مخططات وتصاميم المدينة الجامعية المقرر انشاؤها في منطقة المقام وتستوعب أكثر من ٢٤ ألف طالب وطالبة.

جامعة زايد

تحتفل جامعة زايد خلال العام ٢٠٠٣ بتخريج دفعتها الأولى التي تضم نحو ٢٨٠ خريجة، وقد انطلقت الجامعة التي افتتحت في العام ١٩٩٨ بست كليات هي الآداب والعلوم والإتصال والإعلام والتربية ونظم المعلومات وعلوم الأسرة وعلوم الإدارة. واستحدثت في العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٠ برنامج "مقدمة في الدراسات الإسلامية" وبرامج إدارة التجارة الالكترونية. وانتظم في مقاعد الدراسة في الجامعة في عامها الأكاديمي الخامس ٢٠٠٢/٢٠٠٣ أكثر من ٢٣٩٥ طالبة بفرعها في أبوظبي ودبي، من بينهن ٦٥٧ طالبة مستجدة، منهن ٢٥٨ في أبوظبي و٤١٧ في دبي.

ووقّعت جامعة زايد مذكرات تفاهم وتعاون مع عدد من الجامعات العالمية من بينها جامعة (كنتاكي) الأمريكية وجامعة (أسيدا) اليابانية وجامعة (ايديث كوين) الأسترالية. ودشنت جامعة زايد في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢ مركز الإبداع الإلكتروني بالتعاون مع (آي.بي.إم) حيث تم إطلاق ٨٠ ألف ورقة معلوماتية عن قطاع الأعمال بالدولة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجانب طرح برنامج للتطوير الإقتصادي.

وأكد معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن استحداث نظام مركز الإبداع الإلكتروني (سمارت كوير) وإدخاله ضمن برامج الجامعة يعتبر خطوة مهمة ستقدم خدمة أساسية ضمن المهام الحيوية لجامعة زايد حيث يطرح أفضل البرامج والخدمات المصممة لتعزيز التطور الإقتصادي في الدولة والمنطقة، بجانب أنه يشكل وسيلة قوية لربط المؤسسات الحكومية والفعاليات الصناعية بالجامعة لدعم مجالات الإنتاج والمنافسة من خلال الإبداع التقني.

واختارت جمعية أبحاث الكليات والمكتبات الجامعية التابعة للجمعية الأمريكية الدولية للمكتبات في شهر مارس ٢٠٠٢ برنامج مكتبة جامعة زايد الإلكتروني من بين أفضل عشرة برامج الكترونية تطبقها الجامعات على مستوى العالم.

ووقعت كلية التربية في جامعة زايد بأبوظبي في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٢ اتفاقاً مع منطقة أبوظبي التعليمية لتقديم دورات تدريبية لأكثر من ٧٠ معلماً من العاملين في المدارس النموذجية بالمنطقة حول مقاييس التعليم والتعليم للمراحل الابتدائية والتعليم التعاوني وإدارة الفصول الدراسية وطرق التعليم الحديثة والتحفيز والتخطيط والتقييم وإعداد الأبحاث.

كليات التقنية العليا

وانتظم في مقاعد الدراسة للعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ في كليات التقنية العليا بمقراتها الست في كل من أبوظبي والعين ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة نحو ١٧ ألف طالب وطالبة يتوزعون على ١١ كلية ويدرسون أكثر من ٨٠ تخصصاً علمياً. واعتمد في شهر أغسطس ٢٠٠٢ قبول ما يزيد على ٦ آلاف و ٥٠٠ طالب وطالبة هي أكبر دفعة يتم قبولها في تاريخ الكليات التي تُدرّس عدة برامج رئيسية من أهمها الأعمال التجارية وتكنولوجيا الإتصال الإعلامي وتكنولوجيا الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والعلوم الصحية، وتمنح أربع شهادات علمية هي شهادة الإنجاز ومدتها عامان دراسيان وشهادة الدبلوم العالي أربع سنوات وشهادة البكالوريوس ومدتها خمس سنوات. واعتمد مجلس أمناء الكليات أكثر من عشرة برامج ومساقات دراسية جديدة للعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ من بينها أول مساق للتعليم الإلكتروني في الإمارات، وذلك بالتعاون مع جامعة الإمارات، وكذلك برنامج رخصة الحاسوب الدولية.

ووقعت كليات التقنية أكثر من ١٢ اتفاقية للتعاون العلمي المشترك مع مؤسسات محلية وعالمية من بينها إتفاقية التفاهم والتعاون مع شركة (IBM) العالمية وجامعة (كالجوري) الكندية، وشركة (طومسون) الفرنسية وجامعة (تكساس) الأمريكية بالإضافة إلى إتفاقيات تعاون مع القوات الجوية بالدولة و(طيران الإمارات) ووزارة التربية والتعليم ومستشفى النور بأبوظبي وعدد من المصارف والمؤسسات الوطنية بالدولة.

مؤسسات التعليم العالي

وشهدت مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة طفرات نوعية في تعزيز إمكانياتها وتطوير برامجها الأكاديمية الدراسية، ومن بينها جامعة الشارقة والجامعة الأمريكية بدبي والجامعة الأمريكية بالشارقة وجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا وكلية دبي للدراسات الطبية وكلية الخليج الطبية وكلية الشارقة للفنون الجميلة التي تتخذ من جامعة الشارقة مقراً مؤقتاً لها، بالإضافة إلى العديد من الكليات المهنية المتخصصة التي تتبع لمؤسسات حكومية مثل كلية الأفق التي تتبع لمطار الشارقة الدولي، وكلية اتصالات للهندسة التي تتبع لمؤسسة الإمارات للاتصالات وكلية الطيران في دبي وغيرها من الكليات والمعاهد العليا.

واحفلت الجامعة الأمريكية في الشارقة في الثالث من يونيو ٢٠٠٢ بتخريج الدفعة الثانية

من طلبة الجامعة التي تتكون من ١٢٦ طالباً و ١٠٦ طالبات، وتضم أول دفعة من الحاصلين على شهادة البكالوريوس في العمارة والتصميم وعددهم ٢٢ طالباً وطالبة، وكذلك أول دفعة من خريجي الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال وعددهم ٢٦ طالباً وطالبة. وأقر مجلس أمناء الجامعة في إجتماعه الذي عقده يوم ٣ يونيو ٢٠٠٢ برئاسة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة الرئيس الأعلى للجامعة الأمريكية ميزانية الجامعة للعام الأكاديمي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ والتي بلغت ١٧٦ مليون درهم. ويبلغ عدد الطلبة الدارسين في الجامعة في العام الأكاديمي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ أكثر من ٢٨٠٠ طالب في برامج البكالوريوس و ٢٠٠ طالب في برامج للماجستير. وتضم الجامعة أربع كليات هي الآداب والعلوم الإنسانية والعمارة والتصميم والإدارة والأعمال الهندسية. واحتفلت جامعة الشارقة في ٣٠ مايو ٢٠٠٢ بتخريج الدفعة الثانية التي تتكون من ٤١٤ طالباً وطالبة منهم ٢٩٤ طالبة في مختلف التخصصات التي تدرسها الجامعة وهي الشريعة والدراسات الإسلامية والآداب والعلوم وإدارة الأعمال والعلوم الصحية والهندسة والقانون والفنون الجميلة، بالإضافة إلى برنامج الماجستير.

وقبلت جامعة الشارقة في عامها الأكاديمي الأول ٢٠٠٣/٢٠٠٢ الدفعة الأولى من الطلبة المواطنين المقبولين في مختلف الكليات بالجامعة والتي تضم ١٠٦٥ طالباً وطالبة. وشهد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع في ١١ يونيو ٢٠٠٢ حفل تخريج الدفعة الخامسة من الجامعة الأمريكية في دبي والتي تضم ١٠٠ طالب وطالبة من حملة البكالوريوس والماجستير. وانتظم في مقاعد الدراسة بالجامعة التي تأسست في العام ١٩٩٥ أكثر من ١٤٠٠ طالب وطالبة في عامها الأكاديمي ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وتدرس الجامعة الأمريكية في دبي مساقات الهندسة والرياضيات والرياضيات التطبيقية وعلوم الأبحاث والعلاقات العامة والتسويق والأخلاق المهنية والإتصالات التجارية وعلوم القيادة والإدارة والتجارة العالمية وإدارة الأعمال الخارجية والمحاسبة والشؤون المالية والقانون التجاري، بالإضافة إلى توفيرها فرص الدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق والعلوم المالية.

واستقبلت جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا في مقراتها الأربعة في كل من عجمان وأبوظبي والعين والفجيرة في عامها الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ أكثر من ١٥ ألف طالب وطالبة في كلياتها السبع التي تدرس ٣٠ تخصصاً في حقول التكنولوجيا والعلوم الإنسانية والطب والهندسة والشريعة واللغة العربية وإدارة المستشفيات والبيئة الطبيعية وعلوم الحاسوب وهندسة الإتصالات وهندسة الإلكترونيات وإدارة الأعمال والترجمة.

البعثات الدراسية

وتُشرف إدارة البعثات والعلاقات الثقافية الخارجية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إيفاد الطلبة الذين يدرسون بالخارج والذين بلغ عددهم أكثر من ١٣٢٢ طالباً وطالبةً بنهاية العام ٢٠٠١ يدرس من بينهم ١٢ طالباً وطالبةً (تربية خاصة) و ٨٤٦ المرحلة الجامعية و ٢٨٤ للماجستير و ١١٦ يعدون للدكتوراه و ٦٤ في الدراسات العليا.

وابتعثت وزارة التعليم العالي خلال العام ٢٠٠٢ نحو ٣٨٨ طالباً وطالبة للدراسة في الخارج في كافة التخصصات منهم ٢٠١ في المرحلة الجامعية و١٨٧ في الدراسات العليا . واعتمد معالي الشيخ نهيان بن مبارك وزير التعليم العالي والبحث العلمي في منتصف شهر أغسطس ٢٠٠٢ دفعة جديدة من طلبة البعثات الدراسية تتكون من ٢٥٠ طالباً وطالبة منهم ١٢٨ للمرحلة الجامعية و١٢٢ للحصول على الماجستير والدكتوراه وشهادتي (الزمالة) و(البورد) الطبيتين.

وقبلت الجامعات المصرية في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ جميع المتقدمين من دولة الإمارات وعددهم ١٠٧١ طالباً وطالبة من بينهم ٨١١ في الكليات العلمية و٢٥٩ في الكليات النظرية . ويبلغ عدد الدول التي يتم إيفاد المبعوثين إليها نحو ٤٠ دولة من مختلف القارات تشمل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وجمهورية مصر العربية وإيرلندا والبحرين وكندا والأردن وأسكتلندا والسويد وفرنسا وسلطنة عُمان والمانيا والسعودية وأستراليا بالإضافة إلى عدد من دول أوروبا الشرقية وآسيا .

الخدمات الصحية

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة توفير الخدمات الصحية وتطويرها أهمية قصوى، وعملت على إستجلاب أحدث الأجهزة والمعدات الطبية في التشخيص والعلاج والوقاية لتواكب التطورات العالمية في هذه المجالات.

وبدأت وزارة الصحة منذ العام ١٩٩٩ في تنفيذ الإستراتيجيات الصحية التي أعدتها بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تتضمن ١٢ برنامجاً وخطة عمل تمتد حتى العام ٢٠١٠.

وتهدف الإستراتيجية إلى توفير أفضل مستوى من الرعاية الصحية المستدامة وخفض معدلات الوفاة بوجه عام ومعدلات وفاة الأمهات والأطفال تحت الخامسة على وجه الخصوص ومعدلات الإصابة بالأمراض والحوادث المختلفة ومكافحة واستئصال الأمراض السارية والطفيفة خاصة بين الأطفال وطلّاب المدارس والاكتشاف المبكر والعلاج للأمراض المزمنة مثل أمراض الأوعية الدموية والقلب والسكري والسرطان وتسوّس الأسنان، والإهتمام بالرعاية الصحية المهنية وبيئة العمل والبيئة المحلية، وتوفير الرعاية اللازمة للمسنين والمعوقين، وتوفير وسائل التريبة والتوعية الصحية لكافة المشكلات الصحية ذات الأولوية، وتنمية الموارد البشرية.

وقد طبّقت وزارة الصحة من بين خطط وبرامج هذه الإستراتيجية خطة اللامركزية في المناطق الطبية وإنشاء المراكز الصحية وزيادة أعداد الكادر الطبي واستئصال العديد من الأمراض والتوسع في البرامج الوقائية، وتطبيق برنامج البعثات الدراسية لخريجات معاهد التمريض والتوسع في إنشاء هذه المعاهد.

وأنجزت وزارة الصحة في شهر يونيو ٢٠٠٢ المرحلة الأولى من أنظمة الربط الإلكتروني بين ديواني الوزارة في أبوظبي ودبي وجميع المستشفيات والمراكز الصحية في الدولة بتكلفة تصل إلى ١٥٠ مليون درهم.

منجزات عالمية

أعلنت منظمة الصحة العالمية خلوّ دولة الإمارات من مرض شلل الاطفال بنهاية العام ٢٠٠٢ بعد أن لم تُسجل أية حالة إصابة بالمرض منذ العام ١٩٩٢. واحتفل في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢ في أبوظبي، بحضور المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم الشرق الأوسط، بإعلان خلوّ دولة الإمارات من مرض الملاريا.

واعتمدت منظمة الأمم المتحدة للأمم المتحدة والطفولة (اليونيسيف) مستشفى توام في العين والقاسمي في الشارقة ضمن مشروع المستشفيات الصديقة للطفل التي تشرف عليها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف في كافة دول العالم، ولا تتسبب إليه إلا المستشفيات الرائدة

عالمياً التي تطبق الخطوات العشر للرضاعة الطبيعية التي حددها كبار الأطباء في العالم. وأشادت منظمة الصحة العالمية ببرنامح الكشف المبكر لأورام الثدي الذي تطبقه دولة الإمارات منذ العام ١٩٩٩. وانضمت دولة الإمارات إلى عضوية كلية الجراحين الملكية البريطانية بجلاسكو التي اعتمدت الإمارات كمركز لإجراء امتحانات الزمالة الجراحية، كما اعتمدت الكلية الملكية لأطباء الباطنة والأطفال الإمارات مركزاً لإجراء إمتحاناتها، ووافق المجلس الوطني الطبي الكندي على عقد امتحانات التقييم الطبي الكندي بدولة الإمارات. وافتتح سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢ بدبي المؤتمر العالمي لمجموعة ال ٧٧ للتكنولوجيا والطب والعلوم الذي عقد لأول مرة بالدولة بمشاركة نحو ١٢٠ مختصاً من ذوي الكفاءات العلمية المتميزة من ٧٠ دولة بالإضافة إلى ٣٠ وزيراً وممثلي ١١ منظمة إقليمية ودولية.

توسيع الخدمات الصحية

ولم تكن البنية الأساسية للخدمات الصحية عند قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة تتعدى ٧ مستشفيات تضم ٧٠٠ سرير علاجي و١٢ مركزاً صحياً، إلا أن وزارة الصحة عملت على توسيع قاعدة الخدمات الصحية لتصل إلى كل مناطق الدولة مرتكزة على مفهوم الرعاية الصحية الأولية والرعاية الطبية والتأهيلية، وامتدت انجازات الوزارة في المجالات الصحية لتشمل الطب العلاجي والوقائي والتعليم الطبي المستمر والتنمية البشرية والقطاع الطبي الخاص ومجالات أخرى.

ففي مجال الطب العلاجي شهدت الخدمات الصحية تطوراً ملحوظاً سواء من حيث التوسع الكمي أو النوعي حيث تقدم وزارة الصحة خدماتها من خلال ٢٩ مستشفى في تخصصات مختلفة و١٠٧ مراكز للرعاية الصحية الأولية بما فيها ٩ مراكز للطب الوقائي. وحققّت الوزارة زيادة في عدد الأسرة حيث وصل في نهاية ٢٠٠١ إلى ٤١٠٧ أسرة بواقع سرير لكل ٨٠١ من السكان، أي بمعدل ١,٣ سرير لكل ألف من السكان. كما وصل دوران أشغال السرير إلى ٣٨ مريضاً و ١٠٠ في المائة في بعض المستشفيات.

ووصل إجمالي المعالجين سنوياً إلى ١٥٤ ألفاً و ٦٣٤ مريضاً داخلياً بمتوسط ١٢ ألفاً و ٨٨٦ حالة دخول شهرياً. وقامت العيادات التخصصية بفحص وعلاج ٣ ملايين و ٩٧٣ ألفاً و ٢٤٧ مراجعاً بمتوسط شهري يبلغ ٢٤٧ ألفاً و ٧٧٣ مريضاً. وتم إجراء ٦٠ ألفاً و ٣٣٢ عملية جراحية بالمستشفيات بمتوسط شهري بلغ خمسة آلاف و ٢٨ عملية.

ووقّرت الدولة منذ العام ٢٠٠١ مركزاً علاجياً لكل ٣١٠ ألف و ٣٨ فرداً من السكان، وقد بلغ عدد المترددين للعلاج بمراكز الرعاية الصحية الأولية أكثر من ٤,٢ مليون مراجع بمتوسط شهري بلغ ٣٥٠ ألفاً و ٦٢٦ مراجعاً. وبلغت حالات علاج الأسنان بعيادات ومراكز الأسنان ٤١١ ألفاً و ٧٦٧ حالة بمتوسط شهري بلغ ٣٤ ألفاً و ٣١٤ مريضاً، كما تم إجراء ١٠ ملايين فحص مخبري و ٦٩٧ ألفاً و ٣١٦ فحص أشعة. وتم إدخال أحدث التقنيات التشخيصية والعلاجية من تجهيزات مخبرية وإشعاعية وتوفير أحدث أجهزة الرنين المغناطيسي وعددها تسعة أجهزة موزعة على مستشفيات الدولة بأبوظبي والإمارات الشمالية.

وبلغ عدد الأطباء في الوزارة حتى نهاية العام ٢٠٠١ ألفين و ٢٣٨ طبيباً وطبيبة بمعدل طبيب

لكل ألف و ٤٧٠ شخصاً بالإضافة الى ٢١٩ طبيب أسنان وخمسة آلاف و ٧٦٥ ممرضاً وممرضة، و ١١ ألفاً و ٢٢٦ موظفاً يشكلون الجهاز الفني بالوزارة من أطباء وهيئة تريض وفنيين.. وتشرف وزارة الصحة على القطاع الطبي الخاص الذي يضم ٥٥٥ عيادة خاصة و ٢٢ مستشفى خاصاً و ٣٧٣ مجمعاً طبياً و ٢٢٠ عيادة تخصصية و ٢١٣ عيادة أسنان و ٧٦١ صيدلية خاصة بنهاية العام ٢٠٠١. وحرصت الوزارة على اعداد مشروع قانون المسؤولية الطبية والتأمين الطبي الذي يهدف إلى سد الفراغ التشريعي في مجال تحديد المسؤولية عن الأخطاء الطبية، كما يتضمن مشروع القانون نظام التأمين الطبي الذي يهدف إلى التأمين ضد الأخطار الطبية لخلق روح المبادرة والإطمئنان لدى العاملين بالمهن الطبية، بما ينعكس إيجاباً على مستوى الخدمة الصحية. كما تم إعداد دليل ميثاق شرف مهنة الطب الذي يتضمن المبادئ الأخلاقية للعاملين بالمهن الطبية وأساليب التعامل فيما بينهم من جانب، ومع المرضى من جانب آخر.

كما شهدت الخدمات التخصصية تطوراً كبيراً انعكس على مستوى الأداء في أقسام العناية المركزة وغرف العمليات الجراحية وأقسام الطوارئ والحوادث وأصبحت المستشفيات تقدم معظم الخدمات التخصصية بما في ذلك التخصصات الدقيقة، فتطورت جراحات المخ والأعصاب والعيون والأطفال والعظام والمسالك البولية والأنف والأذن والحنجرة وجراحة القلب المفتوح والسرطان.

وحرصت وزارة الصحة على تقديم خدمات عالية المستوى، فحققت دولة الإمارات تقدماً كبيراً في التخصصات النادرة حيث انتشرت المراكز التخصصية والوحدات التشخيصية والعلاجية مثل وحدة جراحات القلب المفتوح ووحدات جراحات زراعة الأعضاء ووحدات تقنيات حصى الكلى باستخدام تقنية الموجات الصادمة ووحدات فحص الشرايين بالقسطرة ووحدات الاستسقاء الدموي لمرضى الفشل الكلوي ومراكز العلاج المتكامل للأورام جراحياً ودوائياً باستخدام الأشعة والطب النووي ووحدات المناظير بالإضافة إلى الأقسام التخصصية الأخرى عالية المستوى مثل أقسام جراحة المخ والأعصاب والجراحات الميكروسكوبية وجراحات الصدر والشرايين ومناظير الجهاز الهضمي وعمليات المسالك البولية وأشعة الليزر وجراحات الأطفال والعيون والطب الرياضي وغيرها .

وسعت وزارة الصحة الى تطوير وتحديث المنشآت الصحية القائمة وأنجاز مشروعات جديدة حيث تم إنشاء مستشفى الشيخ خليفة بن زايد للجراحة والطوارئ بأبوظبي وهو يتبع حالياً هيئة دعم وتطوير الرعاية الصحية بإمارة أبوظبي وكذلك مستشفى الشيخ خليفة بن زايد بإمارة الشارقة ومستشفى مدينة زايد بالمنطقة الغربية ومستشفى الذيد بالشارقة ومستشفى الأمراض النفسية والعصبية بأبوظبي ومركز التأهيل الطبي بأبوظبي، بالإضافة إلى تجهيز مختبرات ذات طبيعة خاصة كمختبر التلقيح الصناعي بمستشفى توام في العين ومركز مرجعي لتسجيل حالات السرطان في الدولة وقسم القلب المفتوح بمستشفى المفرق فضلاً عن مجمع زايد لبحوث الأعشاب والطب البديل .

وشهدت خدمات الرعاية الصحية الأولية تطوراً ملحوظاً في جميع أنحاء الدولة، وتقوم جميع المراكز الصحية بتقديم العلاج الأساسي وخدمات الأسنان والتوعية الصحية، وتم إدخال الخدمات التشخيصية الأساسية خاصة المختبرات ووحدات الأشعة، كما تضمنت

خدمات الرعاية الصحية الأولية برنامج رعاية الأمومة والطفولة ليشمل التحصين ومتابعة النمو والتطور والتغذية وعلاج أمراض الطفولة وخدمات الحوامل والوقاية من الأمراض المعدية والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة وغيرها كما تم ادخال نظام طبيب الأسرة داخل المراكز الصحية.

وأدخلت وزارة الصحة أحدث الأجهزة المتطورة لإجراء جميع أنواع الفحوصات المختبرية كتحليل أمراض الكبد الفيروسي وأمراض الكلى وكيمياء الدم والهرمونات وغيرها مثل الأجهزة الآلية ذات الأداء التلقائي بالنسبة الى التحاليل الكيميائية الحيوية وأبحاث الدم وزراعة الجراثيم والتعرف على أنواعها والمضادات الحيوية المناسبة لعلاجها، وأنشأت مختبرات ذات طبيعة خاصة مثل مختبر أطفال الأنابيب الذي ساعد المئات من الأزواج الذين يعانون من مشاكل العقم في الإنجاب، كما أدخلت نظام الجودة الدولي بالتعاون مع ألمانيا ومنظمة الصحة العالمية في مجال علم الفيروسات لخدمات نقل الدم في الإمارات عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ ونظام ضمان الجودة الدولي مع المملكة العربية السعودية في مجال الكيمياء الحيوية في عام ١٩٩٨. وفورث التشخيص الإشعاعي منذ عام ١٩٩٧ في جميع المناطق الطبية، وقد انتشرت أجهزة التشخيص والطب النووي جنباً إلى جنب مع أجهزة التشخيص الإشعاعي الطبقي والمحموري في مستشفيات الدولة حيث تم افتتاح أحدث وحدات التشخيص والطب النووي باستخدام أجهزة الرنين المغناطيسي فائقة الدقة.

وفي مجال التمريض، حرصت وزارة الصحة على تطوير الخدمات التمريضية حيث تم إنشاء ادارة مركزية لشئون التمريض وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير مهنة التمريض ودراسة الأنشطة التمريضية ومستوى الأداء والإحتياجات التدريبية والتعليمية لفئات العاملين في حقل التمريض ووضع نظم المعلومات في هذا المجال. وتوسعت الوزارة في افتتاح مدارس التمريض في العديد من الإمارات لتسهيل عملية التحاق الفتيات المواطنات بالمهنة حيث تم افتتاح أربع مدارس جديدة للتمريض، كما تم افتتاح فرع جديد لمعهد التمريض بالمنطقة الغربية، بالإضافة الى مدرستين أخريين تتبع احدهما الخدمات الصحية في دبي والأخرى تتبع الخدمات الصحية للقوات المسلحة، الأمر الذي أدى الى زيادة نسبة الكوادر المواطنية في مجال التمريض لتصل الى ٢٥,٢ في المئة.

وأدخلت الوزارة تقنية أنظمة المعلومات في المستشفيات وتطبيق برنامج اللامركزية على مستوى المناطق الطبية وتزويد كافة المستشفيات بأحدث الأجهزة التشخيصية والعلاجية وتدعيم وحدات الحوادث والطوارئ للإرتقاء بمستوى الخدمات الصحية الأمر الذي أدى الى إعتراف الكلية الملكية البريطانية للأمراض الباطنية وكلية الجراحين الملكية في جلاسكو بالعديد من مستشفيات الدولة كمستشفيات تعليمية تؤهل العاملين بها والدارسين بها لأعلى الدرجات العلمية الجراحية والباطنية، ومن هذه المستشفيات مستشفى الجزيرة ومستشفى أبوظبي المركزي ومستشفى المفرق ومستشفى توام في العين ومستشفى القاسمي في الشارقة.

وفي مجال طب الأسنان تم تطوير برنامج لتخفيض نسبة أمراض الفم والأسنان من ٩٠ في المئة الى ٥٠ في المئة، وبرنامج تخفيض نسبة التسوس عند الأطفال حتى سن ١٢ سنة من ٩٠ في المئة الى ٤٠ في المئة حتى عام ٢٠١٠.

وأولت وزارة الصحة اهتماماً بالغاً بالبرامج الوقائية والتعزيزية حيث طورت الإستراتيجيات والبرامج الموجهة للأطفال والأمهات لمكافحة الأمراض السارية، وخدمات الصحة المدرسية والأمراض الوافدة والصحة المهنية وقيد المواليد والوفيات وبرنامج التدقيق الصحي. وقد شهدت جميع المؤشرات الصحية تغيرات ايجابية، فعلى سبيل المثال انخفض معدل الوفيات الأطفال الرضع الى أقل من ٦ لكل ألف مولود في العام ٢٠٠١ ومعدل وفيات الأطفال الرضع تحت سن خمس سنوات الى حوالي ٢,١٧ لكل ألف طفل، ومعدل وفيات الأمهات الى أقل من حالة واحدة لكل مائة ألف مولود، إضافة الى العديد من المؤشرات الأخرى التي تعكس الانخفاض الملحوظ في معدلات الأمراض المعدية. وأنشأت وزارة الصحة تسعة مراكز على مستوى الدولة لفحص العمالة الوافدة للتأكد من خلوها من الأمراض التي تشكل خطراً على الصحة العامة كالدرن الرئوي (والايدز) والسالمونيلا والتهاب الكبد والجذام وغيرها.

ونجح برنامج مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في حماية المجتمع من هذا المرض من خلال وقف نقل العدوى من العمالة الوافدة عن طريق الدم والإكتشاف المبكر للحالات الحاملة للفيروس، حيث تجري الفحوص الخاصة باكتشاف هذا المرض في ١٦ مختبراً موزعة على مناطق الدولة بينها ٩ مختبرات مرجعية، وتم منذ شهر سبتمبر ١٩٨٥ حتى نهاية العام ٢٠٠٠ اجراء أكثر من ستة ملايين فحص لإكتشاف الفيروس.

وتنفذ الوزارة جميع الأنشطة الوقائية في الدولة من خلال تسعة مراكز للطب الوقائي في المناطق الطبية المختلفة، ونجحت الوزارة في إستئصال شلل الأطفال، وتقوم حالياً بدعم برنامج التخلص من الحصبة تمهيداً لإستئصالها في العام ٢٠٠٥.

كما أفردت الوزارة برنامجاً خاصاً للصحة المهنية بهدف توفير بيئة العمل المناسبة وضمان السلامة المهنية للعاملين والإكتشاف المبكر للأمراض والتعرف على أنماط الأمراض حسب النشاط المهني.

وأولت وزارة الصحة الأمراض الوراثية اهتماماً كبيراً، وتم إنشاء عيادة خاصة بالأمراض الوراثية ووضع إستراتيجية متكاملة لإنشاء قاعدة بيانات لجمع المعلومات حول هذه الأمراض وإدخال نظام الكشف المبكر والإرشاد والتثقيف الصحي حيث يجري الآن اختبار حديثي الولادة، كما تقوم مراكز الطب الوقائي بفحص المتقدمين للزواج للتأكد من خلوهم من أية أمراض تؤدي إلى أمراض وراثية.

وشهدت خدمات الصحة المدرسية تطوراً ملحوظاً وتوسعاً هائلاً وأصبحت تخدم حوالي ٢٩٥ ألف طالب وطالبة موزعين على ٦١٥ مدرسة حكومية، تقدم لهم الخدمات العلاجية والتشخيصية والوقائية والتثقيفية، بالإضافة الى خدمات الإشراف على السلامة الصحية للبيئة المدرسية. كما أولت الوزارة اهتماماً خاصاً بالتثقيف الصحي حيث أنشأت ادارة مركزية للتثقيف الصحي تتبناها أقسام مركزية فرعية في المناطق الطبية يتم من خلالها تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية، وإجراء الدراسات والأبحاث في مجال السكري والتدخين وغيرها بالإضافة إلى الإشتراك في برامج التوعية لدول الخليج (برنامج سلامتك) والذي يعد من البرامج التثقيفية الرائدة في المنطقة.

مشروعات جديدة

وتخطط وزارة الصحة لتنفيذ أكثر من ٢٨ مشروعاً صحياً في مختلف مناطق الدولة بتكلفة ٤٤٠ مليوناً و٣٠٠ ألف درهم. وتم خلال العام ٢٠٠١ إنجاز عدد من المشروعات الجديدة بتكلفة ٨٠ مليوناً و٣٠٠ ألف درهم، فيما يجري العمل لإنجاز ١٩ مشروعاً في الإمارات الشمالية من الدولة خلال عامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بتكلفة ٣١٧ مليون درهم من بينها إنشاء مركز لطب الأسنان في منطقة هور العنز بدبي بكلفة ٧ ملايين درهم، ومستشفى الأمراض النفسية بسعة ٢٠٠ سرير بمنطقة الجميرا بدبي بكلفة ٤٠ مليون درهم، ومركز للرعاية الصحية الأولية أيضاً بمنطقة الجميرا بكلفة ٤,٥ مليون درهم، ومستشفى النساء والولادة والأطفال في منطقة مولج بإمارة الشارقة بكلفة ٥٠ مليون درهم، ومبنى لجراحة القلب بمستشفى القاسمي بكلفة ٥ ملايين درهم، ومركز للرعاية الصحية الأولية بمنطقة دبا الحصن بكلفة ٤,٥ مليون درهم، ومركز آخر في منطقة الحميرة بالشارقة بكلفة ٤,٥ مليون درهم، وعيادة متطورة بمنطقة مزيرع في إمارة عجمان بكلفة ٧ ملايين درهم، ومبنى للطب الوقائي بكلفة ٧ ملايين درهم، ومركز لطب الأسنان في عجمان أيضاً بكلفة ٦ ملايين درهم.

أما المشاريع التي سيتم إنجازها في إمارة أم القيوين فتشمل مجعاً للطب الوقائي والصحة المدرسة بكلفة ٧ ملايين درهم، ومستشفى عاماً بسعة ٢٠٠ سرير بكلفة ٥٠ مليون درهم، ومركز الرعاية الصحية الأولية بمنطقة كدرة بكلفة ٤,٥ مليون درهم.

وتشمل المشاريع التي سيتم إنجازها في إمارة رأس الخيمة إضافة مبنى للحوادث في مركز الرعاية الصحية الأولية بمنطقة الجزيرة الحمراء بكلفة ٥ ملايين درهم، ومستشفى للنساء والولادة بكلفة ٥٠ مليون درهم، ومركزاً للرعاية الصحية الأولية بكلفة ٤,٥ مليون درهم.

وسيتم إنجاز مشروعين في إمارة الفجيرة يقضي الأول بإنشاء قسم النساء والولادة بمستشفى الفجيرة بكلفة ٥٠ مليون درهم، ومركز للرعاية الصحية الأولية بمنطقة القربة بكلفة ٤,٥ مليون درهم.

مدينة دبي الطبية

وأعلن الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع في ٥ نوفمبر ٢٠٠٢ عن تأسيس وإنشاء مدينة دبي الطبية التي تبلغ تكلفتها ١,٨ مليار دولار أمريكي، وتتفد في مرحلتها الأولى التي تكتمل بحلول العام ٢٠١٠، على مساحة خمسة ملايين قدم مربع. ويشتمل المشروع على مجمع طبي جامعي وكلية طب وتمريض ومراكز لبحوث علوم الحياة ومستشفيات وعيادات ومختبرات تخصصية.

هيئة الخدمات الصحية بأبوظبي

أقرت الهيئة العامة للخدمات الصحية في أبوظبي في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٢ استراتيجية جديدة لتوجهاتها بإقامة علاقات تعاون متميزة مع العديد من المؤسسات الطبية العالمية، فيما اعتمد المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في الأول من شهر يونيو ٢٠٠٢ مبلغ

مليون و٧٠٠ ألف درهم لدعم برنامج الأطباء الزائرين الذي تنفذه وزارة الصحة بالتعاون والتسيق مع الهيئة العامة للرعاية الصحية بأبوظبي.

ويعد برنامج الأطباء العالميين الذين يزورون الدولة من البرامج الرائدة في علاج المئات من الحالات المستعصية في مستشفيات الدولة. وقد زار الدولة في إطار هذا البرنامج خلال السنوات الثماني الماضية نحو ٥٦٠ طبيباً وطبيبة في مختلف التخصصات من العديد من دول العالم أجروا نحو ٤٨٠٠ عملية جراحية كبرى. كما أسهم هذا البرنامج في تخفيض ميزانية العلاج في الخارج بحدود ١١ مليون درهم سنوياً، والتخفيف على آلاف المرضى من معاناة السفر للعلاج في الخارج.

وكان مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات الصحية بإمارة أبوظبي قد عقد إجتماعه الأول يوم ٢٠ نوفمبر ٢٠٠١ برئاسة سمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان رئيس دائرة الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة وذلك بعد إعادة تشكيله بمرسوم أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٠١، وتم خلال الاجتماع استعراض خطة واستراتيجية الهيئة العامة للخدمات الصحية الحالية والمستقبلية لإمارة أبوظبي في مجال تنمية وتطوير الخدمات الصحية.

كما أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مرسوماً آخر يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٠١ بإنشاء الهيئة العامة للرعاية الصحية بالمنطقة الشرقية ويكون مقرها مدينة العين. وتعمل الهيئتان في أبوظبي والعين على وضع السياسات والمشاريع اللازمة لتطوير العمل الصحي بالتسيق مع وزارة الصحة في المشاريع المشتركة لتحقيق أكبر قدر من التطوير والكفاءة في الخدمات الصحية.

وتقرر في شهر يونيو ٢٠٠٢ تحويل قسم علاج الأورام بالأشعة في مستشفى توام بالعين الى مركز خليجي متخصص يخدم أيضاً مواطني دول مجلس التعاون ويقدم الخدمات التشخيصية والعلاجية لهم باعتباره أكبر مرجع طبي في هذا المجال بالمنطقة.

تقدير دولي

ومنحت منظمة الصحة العالمية صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الميدالية الذهبية بمناسبة الإحتفال بمرور خمسين عاماً على تأسيس المنظمة، وذلك تقديراً منها لما وصلت اليه الخدمات العلاجية والوقائية في دولة الامارات العربية المتحدة من مستوى متقدم يضاهي أرقى المستويات العالمية. كما منحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة هرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام جائزة الشخصية الراحية للطفولة للعام ٢٠٠١ عرفاناً بالدور الكبير لسموها في رعاية الطفولة والإهتمام بها وتعزيز صحة وسلامة الأطفال في الدولة.

وفاز بجائزة مؤسسة الإمارات للصحة للعام ٢٠٠١ مناصفة كل من الدكتور علي جعفر محمد سليمان مدير الخدمات الصحية الوقائية في سلطنة عمان، واتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية. وتُمنح جائزة مؤسسة الإمارات للصحة التي أنشئت في العام ١٩٩٣

بتوجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ومبادرة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، للذين يقدمون مساهمات مهمة في مجال الصحة والتنمية الصحية من أفراد أو مؤسسات أو معاهد علمية.

وتنم يوم ٢١ أكتوبر ٢٠٠٢ تكريم الفائزين بجائزة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم للعلوم الطبية في دورتها الثانية والتي تبلغ قيمتها ثمانية ملايين درهم. وانعقد ضمن فعالياتها مؤتمر دبي العالمي الثاني للعلوم الطبية.

وفاز البروفيسور (روبرت جي ادوارد) رئيس الجمعية الأوروبية للإخصاب وعلم الأجنة البشرية بالجائزة العالمية لإسهاماته القيمة في مجال أمراض النساء والولادة وخاصة العقم، وفاز البروفيسور (دبليو فرنش اندرسون) مدير مختبرات علاج الجينات بجامعة كارولينا الجنوبية الأمريكية بجائزة البحوث الطبية المتميزة في مجال العلاج الجيني للأمراض الوراثية. كما فاز البروفيسور (فو. يو. ليو) مدير مركز جلاسكو البريطاني للبحوث الطبية، والبروفيسور (الك لين مارك) من جامعة واشنطن الأمريكية بجائزة البحوث الطبية المتميزة في مجال المسببات المرضية وعلاج أمراض المناعة الذاتية مناصفة بينهما، بجانب تكريم البروفيسور (مارتن راف) من مختبر (ارسي) للبيولوجيا الجزيئية للخلايا بكلية لندن الجامعية بجائزة البحوث الطبية المتميزة في مجال موت الخلايا المبرمج.

وفاز كل من هيئة آل مكتوم للأعمال الخيرية والدكتور غسان محمد شحرور "فلسطيني" والدكتور (وليام ماجي) "أمريكي" والدكتور (شاراد كومار ديكشيت) "هندي" بجائزة المتطوعين في الخدمات الطبية الإنسانية. وفاز بـ "جائزة العالم العربي لأفضل معهد أو كلية أو مركز طبي"، كلية الطب بجامعة الجزيرة بالسودان وكلية الطب بالجامعة الأمريكية ببيروت تقديراً لدورهما التعليمي الطبي. وفاز بجوائز دولة الإمارات العربية المتحدة الدكتور (فرانك كريستوفر هوارث) أستاذ مساعد بقسم وظائف الأعضاء بكلية الطب بجامعة الإمارات، والدكتور جعفر علي محمد مدير مختبر التلقيح الخارجي بمؤسسة حمد الطبية بقطر بجائزة أفضل بحث نشر في مجلة الإمارات الطبية. وفاز الشيخ الدكتور سعود بن كايد القاسمي وكيل وزارة الصحة والسيد سليمان بن أحمد الحوقاني والدكتورة زينب عبدالله كاظم - أول طبيبة مواطنة - والدكتور السيد جعفر، بالشخصية المتميزة في مجال الخدمات الطبية بالدولة.

وقد أمر سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة رئيس دائرة الصحة والخدمات الطبية بدبي برفع قيمة جائزة العلوم الطبية من ثمانية ملايين إلى عشرة ملايين درهم اعتباراً من دورتها الثالثة المقبلة في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

الرعاية الاجتماعية

عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على تطبيق عدة استراتيجيات للعمل الاجتماعي، تم وضعها بالتعاون مع خبراء مختصين من الأمم المتحدة، وتهدف في مجملها الى تحقيق العدالة والأمن الاجتماعي وتنمية المجتمع وتطويره ورعاية الأسرة وحماية الطفولة وتوجيه الشباب وتأهيل المعاقين وإدماجهم في المجتمع، ومعاونة العجزة والأرامل وأسر المسجونين والعاجزين مادياً، وذلك بمنحهم إعانات شهرية منتظمة تكفي للوفاء بمتطلبات الحياة الكريمة لهم.

وقد اعتمدت الدولة في ميزانية العام ٢٠٠١، وعلى سبيل المثال، أكثر من ٣ مليارات و٨٢ مليون درهم لقطاع الرعاية والتأمينات الاجتماعية الذي يشمل الإعانات والعلاوات الاجتماعية للمواطنين، ومساعدات الإغاثة في حالات النكبات، ودعم مؤسسة صندوق الزواج وحصة الدولة ومساهمتها في معاشات التقاعد للمواطنين، واستكمال وإنشاء دور جديدة لرعاية المعاقين والأحداث.

وبلغت ميزانية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للعام ٢٠٠١ أكثر من ٨٦٢ مليوناً و٥٠٠ ألف درهم، خصص منها ٦٥٠ مليون درهم للمساعدات الاجتماعية. وبلغ عدد المستفيدين من الإعانات الاجتماعية في العام ٢٠٠١ نحو ٣٢ ألفاً و١٤٨ مواطناً.

قانون الضمان الاجتماعي

وأصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ٢ يناير ٢٠٠١ قانون الضمان الاجتماعي الجديد الذي يؤمن مظلة واسعة للأمن الاجتماعي لجميع المواطنين المستحقين للمساعدات الاجتماعية، ويحدد الفئات التي تستحق هذه المساعدات. وأصدر مجلس الوزراء في ١٥ ابريل ٢٠٠١ قراراً تنظيمياً يحدد قيمة المساعدة الاجتماعية بواقع ١٢٥٠ درهماً لرب الأسرة شهرياً و٧٥٠ درهماً للفرد الثاني و٣٧٥ درهماً لكل فرد في الأسرة دون حد أقصى لعدد أفراد الأسرة. كما يحدد القرار قيمة المساعدة الاجتماعية المستحقة لكل فئة من فئات المجتمع.

ووافق مجلس الوزراء في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٢ على إنشاء هيئة وطنية تسمى (هيئة التنمية والرعاية الاجتماعية) بهدف تفعيل وتطوير التنمية الاجتماعية بالدولة ومشاركة القطاع الحكومي والأهلي في تنفيذ برامجها.

وأصدر المجلس في ٢٣ يونيو ٢٠٠٢ قراراً تنظيمياً يحدد فيه مساعدات الإغاثة التي تقدم الى المواطنين في حالات النكبات والكوارث العامة والخاصة.

وقد بلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها في مجال الإغاثة من النكبات أكثر من مليونين و١١٥ ألف درهم خلال العام ٢٠٠١.

رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

وأولت الدولة اهتماماً كبيراً لدعم برامج رعاية وتأهيل المعاقين، وعملت على توفير أحدث الأجهزة والمعدات بمراكز تأهيل المعاقين التي ارتفع عددها الى سبعة مراكز في أبوظبي ودبي ورأس الخيمة والفجيرة والعين ودبا.

وقد تسلمت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية خلال العام ٢٠٠٢ مركز رعاية وتأهيل المعاقين بمنطقة المفرق بأبوظبي والذي تم إنشاؤه وتجهيزه بتوجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، بتكلفة ٨٠ مليون درهم، وتضمنت خطة تشغيله تخصيص جزء منه لرعاية الأطفال من فئة التوحد وذلك بالتنسيق مع هيئة الهلال الأحمر إضافة إلى الأقسام المختصة لفئات التخلف العقلي والإعاقات السمعية. ويحتوي المركز على وحدة لتصنيع الأطراف الصناعية وورش للتدريب المهني وأقسام للعلاج الطبيعي. كما تم تشغيل مركز رعاية وتأهيل المعاقين بمدينة دبا بإمارة الفجيرة الذي التحق به نحو ٣٠ معاقاً من فئة التخلف العقلي.

وقبلت وزارة التربية والتعليم مجموعة من المكفوفين في التعليم العام ووفرت فرص استكمالهم مختلف مراحل التعليم الأكاديمي.

وعملت مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية منذ تأسيسها في العام ١٩٧٩، على تحديث خدماتها وتطويرها لتوفير المزيد من الرعاية والاهتمام لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة علمياً واجتماعياً وثقافياً. وتضم المدينة معاهد متخصصة بعلاج إعاقات الصمم والبكم والتخلف العقلي والإعاقات الجسمية، ومركز التدخل المبكر للوقاية من الإعاقة الذي يعدّ أحد المراكز العلمية المتميزة على مستوى الوطن العربي، لتدارك آثار الإعاقة وتأهيل المعاقين.

واستحدثت مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية خلال العام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ورشة لعمل وصناعة النسيج بقسم التأهيل المهني، وطورت المناهج التعليمية بمعاهدها بطرح مجموعة من الألعاب التعليمية والتدريبية الجديدة، وافتتحت تخصصاً بفرع المدينة بالمنطقة الوسطى لفئات الشلل الدماغي، ووحدة للعلاج الطبيعي بالإضافة إلى إستحداث فصل جديد متعدد الخدمات في فرع المدينة بخورفكان. وأضافت المدينة خلال العام ٢٠٠١ خدمات وحدة السمعيات المتخصصة والمتكاملة والتي تضم أحدث الأجهزة الطبية اللازمة لعمل القياس السمعي وتحديد أسباب الضعف السمعي وطرق العلاج والتأهيل وقياس ضغط طبلة الأذن وأجراء الاختبارات الخاصة لمعرفة أسباب طنين الأذن، ولمرضى الدوار واضطرابات التوازن، والأجهزة الطبية للفحص الكهربائي لجذع الدماغ، والاختبارات السمعية اللازمة لمرضى ضعف السمع والراغبين في زراعة القوقعة وبرنامج ضبط جهاز القوقعة الإلكترونية. وتقوم هذه الوحدة بالكشف الشامل على طلاب وطالبات معهد الأمل للصم بالمدينة وروضة الأمل لصغار الصم بخورفكان وفرع الذيد، وحالات مركز التدخل المبكر ورياض الأطفال التابعة لمنطقة الشارقة التعليمية.

وتتوفر بمركز أبوظبي للتأهيل الطبي أحدث الأجهزة والمعدات بأقسامه المتعددة التي تشمل قسم المكفوفين وقسم التنمية الفكرية وقسم العلاج الطبيعي وقسم التخاطب. ويضم

المركز ١٠٣ أسرة ويشرف عليه عدد من كبار الأطباء المتخصصين في رعاية وتأهيل المعاقين وكبار السن. كما يوفر مركز رعاية وتأهيل المعاقين بأبوظبي خدمات متطورة لرعاية المعاقين والمعاقات من خلال أقسام الصم وضعاف السمع والمكفوفين، والتنمية الفكرية والإعاقة الجسدية والورش الخاصة بالتأهيل المهني.

ويعتبر مركز راشد لرعاية المعاقين من المراكز الرائدة في توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية والعلاجية للمعاقين. ووفر المركز، الذي تأسس في العام ١٩٩٤، خدمة جديدة في شهر مايو ٢٠٠١ لعلاج الإعاقة السمعية باستخدام طريقة (فريوتونال) التي تُعدّ أهم الطرق المستحدثة على المستوى العالمي في علاج مشاكل الإعاقة السمعية. وأصدر المركز العديد من الدراسات المتخصصة في قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن جائزة (راشد للدراسات الإنسانية).

ودشنت وزارة الداخلية في ٩ سبتمبر ٢٠٠٢، بمبادرة ودعم اللواء سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وكيل الوزارة، أول مركز من نوعه في مدينة العين، متخصص في تأهيل وتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من بين أربعة مراكز تخطط وزارة الداخلية لإقامتها وإدارتها على مستوى الدولة.

وتضافرت جهود المجتمع مع جهود الدولة في رعاية المعاقين، وتم في شهر أغسطس ١٩٩٩ إشهار إنشاء جمعية الإمارات لأولياء أمور المعاقين التي تقوم بدور نشط في تهيئة المناخ الأسري الاجتماعي للتعامل مع المعاقين وتوفير الدعم النفسي لهم والمحافظة على حقوقهم الأساسية وتوفير الحماية لهم، ونشر الوعي في المجتمع بهدف الحد من الإعاقة، وتوفير الخدمات الأساسية لهم وتحقيق اندماجهم في النسيج الاجتماعي.

كما تم إنشاء أندية اجتماعية ورياضية وثقافية لدمج المعاقين في أنشطة المجتمع من بينها نادي الثقة للمعاقين ونادي دبي للمعاقين، ونادي العين للمعاقين، وإشهار منتخب الإمارات الرياضي للمعاقين.

مراكز للتوحد

واهتمت الدولة بإنشاء مراكز للتوحد تجسداً لقيم ومعاني التكافل والتآزر والترابط الاجتماعي والمساهمة في توفير الظروف والخدمات الملائمة للمصابين بالتوحد. وأصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء بصفته حاكماً لإمارة دبي مرسوماً يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠١ بإنشاء مركز دبي للتوحد بهدف توفير الخدمات التربوية والنفسية والتأهيلية والرعاية السليمة والدعم للأشخاص الذين يعانون من التوحد وأسرتهم ومن يعتني بهم، وإجراء البحوث والدراسات التي تهدف إلى رصد ومعرفة واقع التوحد في الدولة، والعمل على المشاركة وتطوير الشبكات العالمية المعلوماتية التي تتعامل مع التوحد. وقد وقع المركز عقداً مع الجمعية الوطنية للتوحد في بريطانيا ستقوم بموجبه الجمعية بتقديم خدمات التدريب والاستشارات الفنية في هذا المجال.

وتم بمبادرة وتوجيهات سمو الشيخة شمس بنت حمدان آل نهيان رئيسة الهيئة النسائية العليا بهيئة الهلال الأحمر افتتاح مركز أبوظبي للتوحد في شهر سبتمبر ٢٠٠٠ لتقديم

خدمات العلاج والرعاية للأطفال المصابين بمرض التوحد الذي يدفعهم نحو الإنطوائية. وتشرف على المركز هيئة الهلال الأحمر وتعمل على تسويق جهودها مع منطقة أبوظبي التعليمية والجهات الأخرى المعنية. كما افتتحت مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية مركزاً للتوحد في نهاية العام ٢٠٠٠.

واهتمت الدولة برعاية المسنين تقديرًا لدورهم في المجتمع، وانتهت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من إعداد مشروع إنشاء اللجنة الوطنية لكبار السن والتي تهدف إلى دعم البرامج والأنشطة الموجهة إلى كبار السن.

مركز زايد الزراعي لتأهيل المعاقين

تأسس مركز زايد الزراعي لتأهيل المعاقين في العام ١٩٩٥ بمبادرة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، حيث تولى تنفيذ المشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبلدية أبوظبي بإقامة مزرعة على مساحة ١١ هكتاراً من الأرض يعمل فيها أكثر من ٢٠ من المعاقين بزراعة الخضروات والفواكه، والتي يتم تسويق إنتاجها عن طريق مراكز التسويق الزراعي بالدولة، ويعود ريعها إلى العاملين المعاقين فيها.

وأمر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، بعد النتائج الجيدة التي حققها المشروع، بإضافة مساحة ١٠ هكتارات زراعية إلى المركز، ويجري الآن استغلال ١٨ من البيوت المكيفة مساحة كل واحد منها ٦٠٠ متر مربع، وتخصيص هكتار لإقامة مشتل لمدّ البيوت المكيفة بالشتلات، وهكتار لزراعة الفواكه وهكتار آخر لزراعة النخيل ومثله لبناء حظيرة لتربية الحيوانات الأليفة إضافة إلى تخصيص منطقة لتربية النحل.

وقد تحول مركز زايد الزراعي للمعاقين إلى نموذج عالمي في توظيف طاقات المعاقين في عمل منتج ودمجهم في المجتمع على نحو يحقق استقلاليتهم الاجتماعية والإقتصادية، وقرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظراً لكثرة الإستفسارات من الدول حول هذا المشروع الرائد، إنشاء موقع على شبكة الإنترنت تحت الإسم (زاك دوت اورج) يحتوي على جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمركز لمن يرغب من الدول في الإطلاع عليها أو تطبيقها. وأكد السيد جلمان روبيلو مدير المشاريع الدولية في الأمم المتحدة أن كثيراً من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون المعاقين تتصل بإدارة المشاريع في الأمم المتحدة للإستفسار عن طبيعة هذا المشروع، ويتعامل مركز زايد الزراعي لتأهيل المعاقين مع أكثر من ٦٠ مركزاً ومؤسسة إقليمية ودولية لتبادل الخبرات في مجال رعاية وتأهيل المعاقين.

رعاية الشباب

واهتمت الدولة برعاية الشباب ثقافياً وعلمياً واجتماعياً ورياضياً، وأصدرت في نوفمبر عام ١٩٩٩ قانون الهيئة العامة للشباب والرياضة لتنفيذ سياسة الدولة في رعاية الشباب، كما أنشأت منذ شهر ديسمبر ١٩٩١ صندوق الزواج بمبادرة وتوجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، والذي تقوم فكرته على منح كل شاب يعتزم الزواج من

مواطنة منحة مالية مجانية قدرها ٧٠ ألف درهم بهدف محاربة ظاهرة الزواج من أجنبيات، وتنفيذ إستراتيجيات الدولة المتعلقة بتصحيح أوضاع التركيبة السكانية بزيادة أعداد نسبة المواطنين.

واحتفلت مؤسسة صندوق الزواج في ٩ ديسمبر ٢٠٠٢ بمرور عشر سنوات على إنشاء الصندوق ويزواج ٦٩ ألفاً و٦٢٢ شاباً استفادوا من منح الصندوق التي بلغت حتى شهر سبتمبر عام ٢٠٠٢ نحو مليارين و٢٨ مليون درهم. ووافق مجلس الوزراء في ٥ نوفمبر على انضمام مؤسسة صندوق الزواج الى منظمة الأسرة العربية.

واهتمت الدولة بتوفير فرص العمل الملائمة للشباب، وأنشأت في العام ١٩٩٨ مراكز لتأهيل وتدريب وتشغيل المواطنين تهدف إلى تدريبهم في مختلف مجالات العمل المهني والقضاء على ظاهرة البطالة في صفوفهم.

مؤسسة محمد بن راشد

لدعم مشاريع الشباب

وأطلق الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع رئيس هيئة دبي للإستثمار والتطوير مبادرة واعدة في ١٢ يونيو ٢٠٠٢ بتأسيس (مؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب) تتمثل في إنشاء صندوق إسلامي خاص برأسمال ٧٠٠ مليون درهم بالتعاون مع بنك دبي الإسلامي لتمويل المشاريع الإقتصادية والتجارية للشباب. وأمر سموه كافة الدوائر والهيئات الحكومية وشبه الحكومية في دبي بتخصيص نسبة لا تقل عن ٥ في المئة من مشترياتهما ولوازم مشاريعهما وخدماتها لصالح تمويل مشاريع الشباب. ويهدف مشروع المؤسسة إلى إعداد نحو ٢٠٠ رجل أعمال من شباب وبنات الإمارات خلال السنة الأولى. وأعلنت هيئة دبي للإستثمار والتطوير التي تتولى تنفيذ المشروع أن دورها لن يتوقف عند حد تقديم التمويل وطرح أفكار المشاريع والمراقبة، بل سيextend إلى التعرف على المعوقات التي تواجه مشاريع الشباب والنتائج المالية التي تتحقق وإقامة مركز أعمال متخصصاً لتقديم مجموعة شاملة من الخدمات الإستشارية.

وتمكنت هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية (تنمية) التي شكلها مجلس الوزراء في العام ١٩٩٩ برئاسة معالي وزير العمل والشئون الإجتماعية من تشغيل نحو ٦٧٠ مواطناً حتى نهاية العام ٢٠٠٢، فيما تمكنت من الحصول على ٢٢١٢ وظيفة شاغرة سيتم استيعاب المواطنين المتقدمين للعمل فيها.

مراكز التنمية الإجتماعية

تنتشر في جميع مناطق الدولة عشرة مراكز للتنمية الإجتماعية تعمل على رفع المستوى العام للأسرة صحياً وثقافياً وإجتماعياً ودينياً، والتوعية بأهمية العمل التطوعي وخدمة المجتمع ونشر وترسيخ العادات والتقاليد الإيجابية، وتنشئة الأطفال على التمسك بالتراث ورعاية الأمومة والطفولة.

وبلغ عدد المستفيدات من الخدمات الإجتماعية والثقافية والتعليمية التي تقدمها هذه المراكز أكثر من ٢٠ ألف مستفيدة. كما تشرف شعبة الحضانات بالمراكز على عشر حضانات تستوعب ٥١ طفلاً.

ونظمت هذه المراكز بنهاية العام ٢٠٠٠ نحو ٢٥٠ محاضرة حضرتها ٧ آلاف و٢٣٤ سيدة، و٢٨ عرضاً سينمائياً و٨٨ دورة تدريبية. وشاركت في ١٧٠ معرضاً. وبلغ عدد الدراسات في فصول محو الأمية ٢١٤ دارسة، وفصول تحفيظ القرآن الكريم ٧٩٥ دارسة، فيما بلغ عدد المتدربات على الحرف التراثية ٦٦ متدربة، وعدد العضوات في قسم التراث ١٤١ سيدة. وبلغت كمية إنتاج القطع الأثرية ١٠ آلاف و٤١٢ قطعة.

وأنشأت وزارة العمل والشئون الإجتماعية مركزين لرعاية الأحداث في أبوظبي ودبي، وانتهت من وضع التصاميم لمركز رعاية الأحداث بالفجيرة، وبدأت في إنجاز أول بيت للقاشرات بإمارة الشارقة.

جمعيات النفع العام

توجد بدولة الإمارات أكثر من ١٠٦ جمعيات منها ٢٨ جمعية للفنون الشعبية و١٧ جمعية للجاليات، و١٧ جمعية مهنية و١١ ثقافية وخدمات عامة و١٠ مسارح و٩ جمعيات نسائية، إلى جانب جمعيات العمل الخيري والإنساني والجمعيات الدينية.

وتوسّعت أنشطة الجمعيات التعاونية بشكل ملحوظ بنهاية العام ٢٠٠٠ وبلغ عددها ٣٢ جمعية لها ٧٢ فرعاً وعدد اعضائها ٢١ ألفاً و٤١٧ عضواً، وإجمالي رأسمالها ٣٧٢ مليوناً و٥٥٦ ألف درهم وقيمة احتياطيها ٤٥٤ مليوناً و١٦٩ ألف درهم. وبلغت قيمة مبيعات الجمعيات التعاونية نحو ملياري درهم. وأسهمت هذه الجمعيات بنحو ٢٨ مليون درهم في الأعمال الخيرية والإنسانية خلال الفترة من العام ١٩٨٤ وحتى نهاية العام ٢٠٠٠.

الإسكان

تهدف السياسة الإسكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تمليك المواطنين وحدات سكنية مجانية تتلاءم وخصائصهم السكانية وبيئتهم المحلية من حيث التصاميم العمرانية، بما يوفّر لهم الحياة الكريمة والاستقرار الاجتماعي. وقد تضاهرت جهود جهات عدة، اتحادية ومحلية ومنها وزارة الأشغال العامة والإسكان، ودائرة الأشغال بأبوظبي، ودائرة الخدمات الاجتماعية والمباني التجارية بأبوظبي، ومجلس الإعمار، وبرنامج الإسكان الحكومي بدبي، وبلديات الدولة وغيرها من الدوائر الحكومية، في إقامة عشرات الآلاف من المساكن الشعبية وإنشاء المئات من المدن العصرية الحديثة التي انتشرت في جميع المناطق الصحراوية والجبلية، والتي أحيطت بشبكة متكاملة من الخدمات الأساسية للسكان. وتُعد تجربة توطين البدو وإقامة مدن ومجمعات سكنية حديثة، من الوسائل المهمة التي اتبعتها الدولة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي للمواطنين في المناطق النائية، حيث قامت الدولة بتنفيذ مستوطنات بشرية ضخمة للإرتقاء بالظروف الاجتماعية والإقتصادية والصحية والتعليمية لهذه الفئات وضمان استقرارهم في مجتمعات عصرية حديثة. ونفذت وزارة الأشغال العامة والإسكان أكثر من ١٧ ألفاً و ٤٠ وحدة سكنية بلغت تكلفتها نحو ملياري درهم. وتضمنت هذه المساكن ٢٠٠٠ وحدة سكنية أمر صاحب السموّ رئيس الدولة بتنفيذها للمواطنين في الإمارات الشمالية وفق تصاميم عمرانية حديثة تأخذ بعين الاعتبار الأنماط الاجتماعية الجديدة لمجتمع الإمارات. كما تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان بتنفيذ العديد من الإضافات على المساكن القائمة وإحلال مساكن جديدة محل المساكن القديمة التي ينتهي عمرها الافتراضي. وقدّرت دراسة لمصرف الإمارات الصناعي أن يصل حجم الإستثمارات في القطاع العقاري في مختلف إمارات الدولة، الى نحو ٦٠ مليار درهم خلال السنوات الخمس القادمة.

برنامج زايد للإسكان

واستحدثت الدولة في العام ١٩٩٩ برنامج الشيخ زايد للإسكان الذي شكّل إضافة رائدة لجهودها في مجال الإسكان والتخطيط العمراني. وتقوم فكرة البرنامج على تخصيص ٦٤٠ مليون درهم سنوياً لتوفير السكن المناسب للمواطنين في أرجاء الدولة كافة، حيث يهدف البرنامج إلى الإسهام في تلبية الإحتياجات السكنية الحالية والمستقبلية للمواطنين الذين يقل متوسط دخلهم الشهري عن ١٠ آلاف درهم، ويقوم كذلك بتقديم قروض الإسكان لهم في حدود ٥٠٠ ألف درهم تُسدّد خلال ٢٥ سنة بدون فوائد.

ويتمتع برنامج الشيخ زايد للإسكان، وفقاً لقانون إنشائه الذي أصدره صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في ١٨ يوليو ١٩٩٩، بالشخصية الاعتبارية المستقلة

وبالأهلية الكاملة لمباشرة كافة التصرفات القانونية التي تمكنه من تنفيذ أهدافه. ويدير البرنامج مجلس إدارة برئاسة معالي وزير الأشغال العامة والإسكان. واستفاد من برنامج الشيخ زايد للإسكان، منذ انطلاقه في بداية العام ٢٠٠٠ وحتى شهر يوليو ٢٠٠١ أكثر من ثلاثة آلاف و١٠٩ أسر مواطنة، بقيمة مليار و٣٢٠ مليون درهم، تتوزع بين منح مالية وبناء وحدات سكنية وقروض لبناء وحدات سكنية. وبلغت ميزانية البرنامج في العام ٢٠٠٢ (٦٤٠ مليون درهم) واعتمد في شهر يوليو ٢٠٠٢ طلبات جديدة للإسكان بقيمة ٦٠٠ مليون درهم، استفاد منها ألف و٢٢٢ مواطناً. ويسعى البرنامج في خطله المستقبلية إلى تنفيذ تجمعات سكنية متكاملة وتمليكها للمواطنين بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في مختلف إمارات الدولة.

الإسكان في أبوظبي

حققت إمارة أبوظبي بعد تولّي صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في السادس من أغسطس ١٩٦٦ نهضة عمرانية وإسكانية ضخمة، تمثلت في استحداث مجمعات سكنية في المدن والمناطق النائية، وتشديد عشرات الآلاف من الوحدات السكنية الحديثة والفلل في معظم مدن ومناطق الإمارة.

وأصدر صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة مرسوماً في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠١ يقضي بمنح ١٠٦٩ مواطناً مساكن شعبية وأراضٍ سكنية في مدينتي أبوظبي والعين، وذلك في إطار رعايته الكريمة لأبنائه المواطنين. وتشمل هذه المنحة ٤٩٨ مسكناً و٥٧١ قطعة أرض سكنية للمواطنين بمدينتي أبوظبي والعين.

وبدأت دائرة بلدية أبوظبي وتخطيط المدن بتوجيهات من صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بإنشاء منطقة سكنية جديدة في منطقة الحيلية تضم ٢٢٢٨ وحدة سكنية بتكلفة ٨٠٠ مليون درهم و٧٠٢ وحدة سكنية جديدة في منطقة الباهية بتكلفة ٣٥٠ مليون درهم ينتهي إنجازها في العام ٢٠٠٤. وتقوم دائرة البلدية وتخطيط المدن بالعين بإنجاز ٣ آلاف وحدة سكنية نموذجية في المنطقة الشرقية ومدينة العين سيتم توزيعها على المواطنين في نهاية العام ٢٠٠٣. كما أمر صاحب السموّ رئيس الدولة في شهري يوليو وأكتوبر ٢٠٠٢ بتوزيع ١١٠٢ قطعة أرض و٥٨٤ وحدة سكنية على المواطنين في مدينة أبوظبي و٣٣١ قطعة سكنية و٢٠٥ وحدات سكنية للمواطنين بمدينة العين.

وتتضلع دائرة الأشغال العامة في أبوظبي بالدور الرئيسي في تنفيذ مشاريع الإسكان للمواطنين حيث نفذت عشرات الآلاف من مشاريع الإسكان في المنطقتين الغربية والشرقية ومدينة العين شملت إقامة العديد من المدن العصرية الحديثة.

دائرة الخدمات الاجتماعية

ولعبت دائرة الخدمات الاجتماعية والمباني التجارية دوراً كبيراً في مسيرة النهضة العمرانية والإسكانية. وقد بلغ إجمالي تكلفة المشاريع التي نفذتها الدائرة منذ إنشائها سنة

١٩٨١ وحتى شهر يوليو ٢٠٠٢ أكثر من ٣٥ مليار درهم، وبلغ إجمالي البنايات المنجزة أكثر من ستة آلاف بناية تجارية، تضم ما يقرب من ١٠٠ ألف وحدة سكنية. وتقوم الدائرة خلال العام ٢٠٠٢ بإنجاز ٣٧ مشروعاً بقيمة ٤١٠ ملايين درهم تتوزع ما بين أوظيفي ١١ مشروعاً، وليوا ١٠ مشاريع، ومزيرة ٩ مشاريع، وبينونة ٥ مشاريع، ومشروع في كل من المصفح والعين، إضافة الى نحو ٥٠٢ مشروع قيد الدراسة سيتم البدء في تنفيذها بعد استكمال الدراسات والإجراءات الفنية والإدارية الخاصة بها.

وأسهمت دائرة الخدمات الاجتماعية والمباني التجارية في اكتمال البنية الأساسية لمدينة الدولة مثل الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والاتصالات، مما أدى الى خلق تجمعات عمرانية جديدة مكتملة الخدمات والمرافق في إطار تخطيط عمراني متكامل. كما أسهمت الدائرة في ازدهار قطاع البناء والتشييد والصناعات المرتبطة به مثل حديد التسليح والإسمنت والطابوق والمكيفات والمصاعد، ووفرت المساكن الإقتصادية لكافة مستويات الدخل، وحقق نمواً متوازناً في القطاعات المرتبطة بقطاع البناء والتشييد، وأسهمت في جذب كبرى المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات، إلى جانب تأسيس العديد من الشركات الوطنية ذات المستوى المتميز والعالي، بالإضافة الى اسهاماتها في نقل أحدث أساليب تكنولوجيا البناء وانتقاء ما يلائم البيئة والظروف المحلية.

واعتمد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي مبلغ مليار و٤٦١ مليوناً و٦١٩ ألف درهم لتمويل الدفعة التاسعة من الطلبات التي تلقتها هيئة قروض المساكن الخاصة من المواطنين في إمارة أبوظبي، والتي بلغ عدد المستفيدين منها ١٢٣٠ مواطناً.

وبلغت قيمة القروض التي اعتمدتها هيئة قروض الإسكان منذ إنشائها في العام ١٩٩١ (٤ مليارات و٤٠١ مليون و٣٣٦ ألف درهم) استفاد منها ٥٢٠١ مواطن في مدينتي أبوظبي والعين والمنطقة الغربية. وكان المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي قد قرر في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٠ بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس مجلس، رفع قيمة القرض الذي يمنح للمواطنين بدون فوائد لبناء مساكن خاصة بهم وبأسرهم من ٩٠٠ ألف درهم الى مليون و٢٠٠ ألف درهم.

الإسكان في دبي والإمارات الشمالية

شهدت إمارة دبي تطوراً عمرانياً سريعاً خلال السنوات الأخيرة، حيث تتولى جهات عدة في دبي تنفيذ استراتيجيات توفير السكن للملازم المواطنين، من بينها برنامج تمويل الإسكان الخاص ومجلس الإعمار وبلدية دبي. وسجلت السوق العقارية في إمارة دبي خلال العام ٢٠٠٢ في معدلات تداول الأراضي من بيع وشراء نحو ١٠ مليارات درهم.

وقد تأسس مجلس الإعمار في دبي في العام ١٩٧٥ برأسمال قدره ٢٠٠ مليون درهم بهدف مساعدة المواطنين ذوي الدخل المحدود على إعمار أراضيهم وإقامة المباني عليها بغرض الاستثمار التجاري. ويتولى مجلس الإعمار تمويل هذه المباني بفائدة إسمية لا تتجاوز واحداً في المئة سنوياً لتغطية المصاريف الإدارية ومن ثم استرداد تكاليف البناء على أقساط سنوية

قيمة كل قسط ٧٠ في المئة من الإيجار السنوي ودفع ٣٠ في المئة للمالك الى أن يتم التسديد بأجل طويل لا يؤثر على المواطن أو يشعر بعبئه.

وقد نفذ مجلس الإعمار منذ إنشائه ٥٥٠ مشروعاً سكنياً، ويقوم حالياً بإدارة ٢٥٤ مشروعاً تحتوي على ٦٢٠٠ وحدة سكنية، بعد أن تم تسليم ١٩٦ مشروعاً لأصحابها اكتمل تسديد نفقات تمويلها.

وأصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في يناير ١٩٩٣ قانون إنشاء برنامج تمويل الإسكان الخاص الذي يعمل تحت إشراف بنك الإمارات برأس مال مليار درهم، بهدف توفير السكن اللائق للمواطنين عن طريق تقديم قروض عقارية ميسرة. وتلقى برنامج تمويل الإسكان الخاص منذ إنشائه وحتى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ أكثر من ١٢ ألف طلب تمت الموافقة على ٣ آلاف و٢٣١ طلباً بتكلفة مليار و٥٦٢ مليون درهم. كما بلغ عدد المشاريع التي مولها البرنامج ألفين و٦٦٨ مشروعاً، صرف البرنامج من خلالها قروضاً بلغت ٨٢١ مليوناً و٥١ ألفاً و٤٠٥ دراهم. وأنجز البرنامج ألفين و٢٢٩ مسكناً.

ونفذ برنامج تمويل الإسكان الخاص مشروعين كبيرين يتضمنان إنشاء ٤٩٤ فيلا من الطراز الحديث بمنطقتي البرشاء والورقاء بتكلفة ٢٥٠ مليون درهم، ضمن سياسة المباني الجاهزة التي يتم تنفيذها لتسليمها للمواطنين. وقد بدأ البرنامج بالفعل في شهر يوليو ٢٠٠١ تسليم قفل مشروع البرشاء البالغ عددها ٢٢٣ فيلا. واعتمد البرنامج في شهر نوفمبر ٢٠٠٢ قائمة جديدة من المستحقين استفاد منها ١١٥ مواطناً. وأنجزت بلدية دبي ثلاث مراحل من مشروع المساكن الشعبية في منطقة حتا والتي تتكون من ٨٨ وحدة سكنية بقيمة ٦١,٥ مليون درهم، وبدأت تنفيذ المرحلة الرابعة التي تتضمن ١٢٩ وحدة. كما أنجزت بلدية دبي خلال العام ٢٠٠١ مشروع ٢٥٠ وحدة سكنية في مناطق مختلفة بقيمة ٨٥ مليوناً و٢٤٤ ألف درهم. وكانت بلدية دبي، بتوجيهات من سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة رئيس البلدية، قد انتهت في شهر يونيو ٢٠٠٠ من إنجاز المجمع السكني الجديد بمنطقة القصيص الذي تكلف ٥٧ مليون درهم، ويضم ٢٣ بناية يتكون كل منها من أرضي وطابقين، بمجموع ٤٨١ شقة سكنية. كما انتهت بلدية دبي من تحديد خطة بعيدة المدى لتنفيذ البرامج العمرانية في الإمارة تمتد حتى العام ٢٠٥٠ وتستهدف توفير السكن لنحو ٥,٢ مليون نسمة على مساحة نحو ١٩٣ هكتاراً من الأراضي.

وحقق قطاع البناء والإسكان في إمارة الشارقة طفرة كبيرة، حيث زادت تكلفة المشروعات في هذا القطاع من ٥٠٠ مليون درهم في العام ١٩٩٠ الى أكثر من مليار درهم في العام ٢٠٠٠. وقدمت حكومة الشارقة دعماً سخياً للمنتفعين من برامج الخطط الإسكانية، وخصصت خلال السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٩٧-١٩٩٩) ١٣ ألف قطعة سكنية للمواطنين مع دعم كل منتفع بأرض سكنية بمنحة مالية تبلغ ٢٠٠ ألف درهم، إضافة الى بناء الحكومة للعديد من المساكن الخاصة على قطع الأراضي السكنية التي يملكها المواطنون حسب احتياجاتهم، وتشديد المساكن الشعبية التي تقدمها الحكومة للمواطنين والتي زاد عددها عن ستة آلاف مسكن.

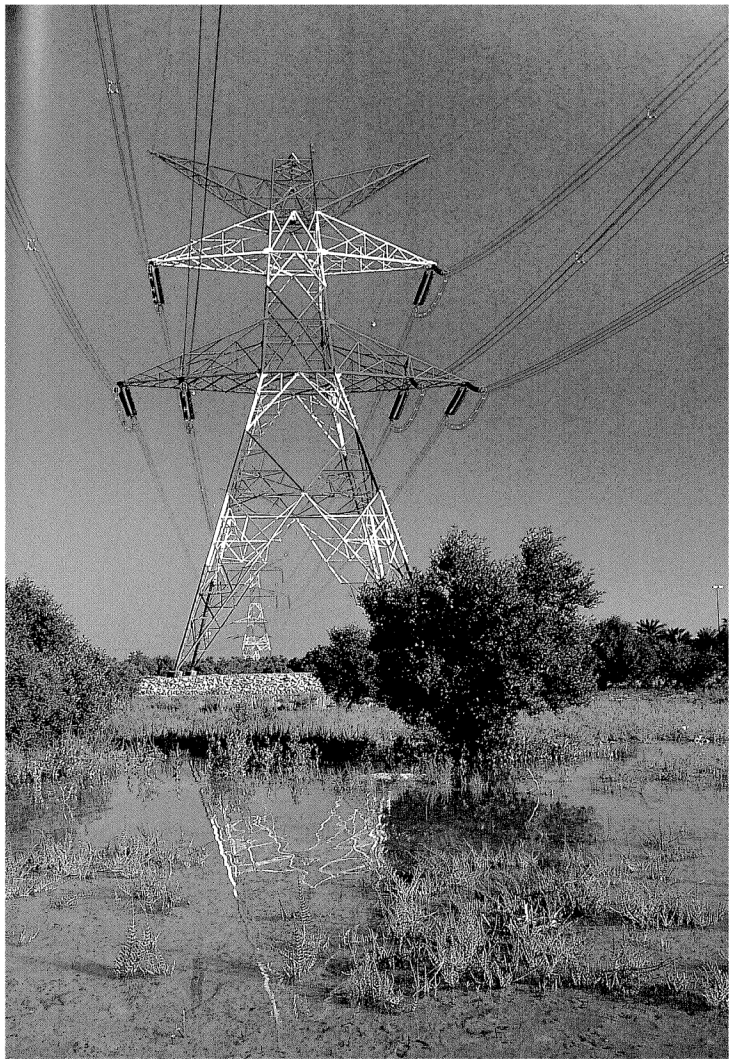
ووصل إجمالي حجم الإنفاق على مشروعات الإسكان وتجهيز المدن بالإمارة خلال الفترة من العام ١٩٧٤ إلى العام ١٩٨٨ الى ٤٤٦٤ مليون درهم منها ٧٧٢ مليون درهم على مشروعات

الإسكان الشعبي، و ٢٠٤٠ مليون درهم لمشروعات الماء والكهرباء و ١٧١ مليون درهم لإنشاء الأسواق والمتنزهات و ٥٢٢ مليون درهم تعويضات للمتأثرين بالتخطيط. وتتوزع أنماط الإسكان في الشارقة على المساكن الشعبية والتي بلغ عددها ١٧١٩٥ مسكناً، والفيلات السكنية وعددها ١٦٩١٧ فيلا، والبنائيات ذات الاستخدام المزدوج السكني والتجاري وعددها ٤٥٤٦ بناية، يُقدَّر عدد الشقق السكنية التي تضمها بنحو ٤٠ ألف شقة، في حين وصل عدد المساكن الشعبية إلى تسعة آلاف مسكن منها ٦٨٥٠ مسكناً نفذتها حكومة الشارقة و ٢٠٢١ مسكناً نفذتها وزارة الأشغال العامة والإسكان و ١١٩ مسكناً نفذتها دائرة الأشغال العامة في أبوظبي. وأعلنت بلدية الشارقة في ٢٢ يناير ٢٠٠١ أنها انتهت من إنجاز ١٤٩٣ مسكناً شعبياً جديداً.

وفي إمارة عجمان أصدر صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم عجمان، مرسوماً أميرياً في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ يقضي بتشكيل لجنة لتوزيع الأراضي السكنية، تقوم بوضع الشروط والضوابط التي تحدد أولوية استحقاق الأراضي للمواطنين. كما أصدر سموه مرسوماً آخر في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠١ بتوزيع ١٠٠ قطعة أرض سكنية بمنطقة الجرف بإمارة عجمان للمواطنين المستفيدين من برنامج الشيخ زايد للإسكان.

وتواصلت جهود البلديات في إمارات رأس الخيمة وأم القيوين والفجيرة في مسح وتسوية مساحات جديدة من الأراضي التي تم تخصيصها للمواطنين المنتفعين من برنامج الشيخ زايد للإسكان.





الكهرباء والماء

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات مهمة في مجال توليد الطاقة وإنتاج المياه لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان ومتطلبات التطور الاقتصادي والإجتماعي والصناعي. وبلغت القدرة الكهربائية المركبة بالدولة بنهاية العام ٢٠٠١ أكثر من ٩٢٠٠ ميجاواط تنتهجها الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء وهيئة كهرباء ومياه أبوظبي وهيئة كهرباء ومياه دبي وهيئة كهرباء ومياه الشارقة، فيما بلغ إجمالي إنتاج المياه نحو ٧,٣٢٠ مليار جالون من المياه. وأنشأت الدولة في العام ١٩٩٩ الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء والتي بلغت ميزانيتها في عامها الأول ملياراً و٢٣٩ مليون درهم عدا مليار و٥٦٣ مليون درهم لتنفيذ المشاريع التطويرية المقترحة خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقد أصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في بداية العام ٢٠٠١ قانون إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء التي يرأس مجلس إدارتها معالي وزير الكهرباء والماء، وتتولى مسئولية الإشراف وإدارة مشروعات مرافق الكهرباء والماء الاتحادية كهيئة عامة مستقلة.

واعتمدت الهيئة خطة خمسية بدأت تنفيذها في العام ٢٠٠١ بتكلفة مليار و٥٨٠ مليون درهم تشتمل على عدة مشاريع لإنتاج المياه وأقامة شبكات كهربائية جديدة ومحطات لتحلية المياه وتوليد الطاقة وشبكات وخطوط لنقل الكهرباء وتوزيع المياه. وقد نفذت الهيئة ٩٧ مشروعاً لتطوير وتحسين الشبكات الكهربائية في الإمارات الشمالية خلال العام ٢٠٠١ بتكلفة ٤٠ مليون درهم، شملت ٢١ مشروعاً لتحسين الشبكات و٢٩ مشروعاً في مواقع سكنية و٥ مشروعات في مناطق تجارية و٧ مشاريع في مواقع صناعية و٣٥ مشروعاً في مناطق زراعية. وارتفعت ميزانية الهيئة في العام ٢٠٠٢ الى نحو ملياري درهم.

شركة الاتحاد للماء والكهرباء

بدأت شركة الاتحاد للماء والكهرباء تنفيذ مشروع محطة تحلية المياه وتوليد الطاقة بالفجيرة، وحصلت في نهاية شهر يوليو ٢٠٠٢ على قروض مصرفية من ١٣ مصرفاً محلياً وإقليمياً ودولياً بقيمة نحو ٣,٥ مليار درهم. وفازت إحدى الشركات الهندية العالمية في منتصف شهر أكتوبر ٢٠٠٢ بعقد بقيمة ١١٤,٥ مليون درهم لتوريد وتركيب خط نقل هوائي كهربائي مزدوج الدائرة بطول ٦٩ كيلومتراً وقدرة ٤٠٠ كيلو فولت، وسيزود الخط ما مجموعه ٥٠٠ ميجا واط من الكهرباء من اجمالي ٦٥٦ ميجا واط ستنتجها محطة توليد الطاقة التابعة للشركة إلى شبكة الربط الكهربائي التابعة للهيئة ومن ثم إلى الشبكة الوطنية للربط الكهربائي، والتي ستقوم ببنائها كل من شركة الاتحاد للماء والكهرباء والهيئة الاتحادية للكهرباء والماء وهيئة مياه وكهرباء أبوظبي وهيئة كهرباء ومياه دبي وهيئة كهرباء ومياه

الشارقة. أما الـ ١٥٦ ميغا واط المتبقية فستخصص ١٢٠ ميغاواط منها لتشغيل وحدة التحلية و٢٦ ميغا واط لتشغيل نظام نقل المياه.

وكانت حكومة أبوظبي، بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، قد أسست في يونيو ٢٠٠١ شركة الاتحاد للماء والكهرباء برأسمال قدره ١٠٥ مليار درهم، وهي تقوم حالياً بتنفيذ مشروع بتكلفة ١,٢ مليار درهم لإنشاء وحدة توليد للطاقة قدرة ٦٥٦ ميغا واط ومحطة لتحلية المياه بقدرة إنتاجية تبلغ ١٠٠ مليون جالون في اليوم في مدينة قدق وذلك للإيفاء بالطلب المتنامي على الماء في مدينة العين والإحتياجات المتزايدة للكهرباء في الإمارات الشمالية. وستنتج محطة تحلية المياه ما مجموعه ٦٢,٥ مليون جالون من الماء العذب يومياً باستخدام تقنية التدفق متعدد المراحل و٣٧,٥ مليون جالون في اليوم باستخدام تقنية التناضح العكسي، وبذلك تكون المحطة التابعة للمشروع أول محطة في الشرق الأوسط تزوج بين التقنيتين وواحدة من أكبر المحطات التي تستخدم هذا النظام في العالم.

ويقوم مكتب برنامج المبادلة بتنفيذ المشروع وبفويض من حكومة أبوظبي، وينتظر اكتمال المشروع في منتصف العام ٢٠٠٣. وتقوم شركة (دوسان) للصناعات الثقيلة والتشييد الكورية الجنوبية بتشيد وحدة الطاقة ومحطة التحلية، بموجب عقد بقيمة ٢,٩ مليار درهم، بينما يقوم ائتلاف يضم شركة الجابر للخدمات الهندسية وشركة (تكنيب) الفرنسية بإنشاء خط الأنابيب المزدوج لنقل المياه لسويحان والبالغ طوله ١٨٠ كيلومتراً، وخط لمدينة الذيد في الشارقة بطول ١٨ كيلومتراً، وكذلك بناء محطات ضخ المياه والمنشآت التابعة لها، وذلك بموجب عقد بقيمة ١,٦ مليار درهم.

الربط الكهربائي الموحد

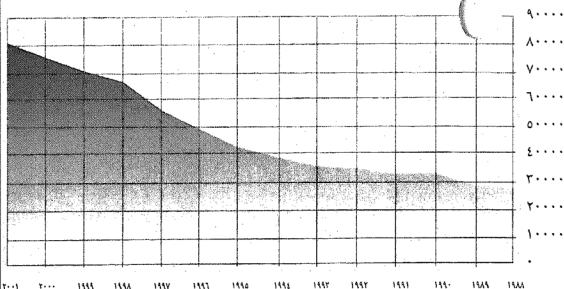
تنتهي وزارة الكهرباء والماء في نهاية العام ٢٠٠٣ من مشروع الربط الكهربائي الموحد على مستوى الدولة الذي يتكلف ٦٠٠ مليون درهم. ويوفر هذا المشروع نحو ١٠٠ الى ١٢٠ مليون درهم سنوياً بالإضافة الى تحسين أداء خدمات الكهرباء والتقليل من مشكلات انقطاع الكهرباء خلال فترات الصيف. كما ستصبح دولة الإمارات مع إنجاز هذا المشروع جاهزة فنيا للربط مع مشروع الربط الكهربائي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي بدأ تنفيذ المرحلة الأولى منه، وتشمل السعودية والكويت وقطر والبحرين، بينما ستشمل المرحلة الثانية الإمارات وسلطنة عمان، حيث تم تحديد حصة الإمارات في مشروع الربط الكهربائي الخليجي الموحد بنسبة ١٥ في المئة وبقيمة ١٥٩ مليون دولار أمريكي، من تكلفته الإجمالية التي تبلغ ١,١ مليار دولار أمريكي.

إنتاج الكهرباء من الرياح

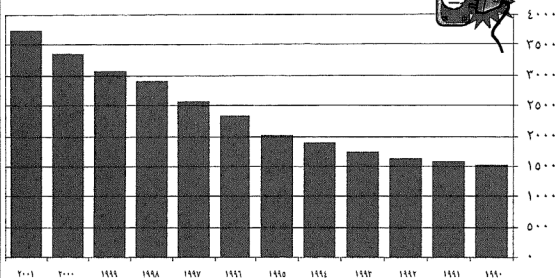
وبدأت دولة الإمارات في مطلع شهر مايو ٢٠٠٢ الخطوات التجريبية لتنفيذ أول مشروع من نوعه في منطقة الخليج لإنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح باستخدام تكنولوجيا الطبيعة وتوظيفها لإنتاج طاقة كهربائية متجددة ونظيفة بتكاليف زهيدة.

الجدول ١٤: توليد الطاقة ومحطات تحلية المياه في أبوظبي

إنتاج المياه السنوي ١٩٨٨ - ٢٠٠١ (مليون غالون في اليوم)



مطلوبات الكهرباء في ساعات الذروة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ (مقدرة بالميجاواط)



إسم الشركة			
الطاقة المرخصة	الطاقة المتوفرة	الطاقة المرخصة	الطاقة المتوفرة
٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٧٧
٨٤.٨	٣٠.٤	١.٤٣١	٣٦٦
١٠٠.٠	٠.٠	١.٥٠٠	٠
٣٨.٧	١٦.٢	٣٨٠	٣٠٠
١٠٣.٠	٩٥.١	١.٢٢٠	١.٠٦٩
٩٧.٠	١٠٢.٠	١.٣٣٥	١.١٤٨
١٦.٠	١٥.٠	١.٠٠١	٩٤٠
٥٠٥.٥	٣٠٨.٧	٧.٦٣٠	٤.٥٠٠
المجموع			

مصادر البيانات: بيانات الطاقة المرخصة من مكتب التنظيم والإشراف.
بيانات الطاقة المتوفرة من شركة أبوظبي للماء والكهرباء

ويجري تنفيذ هذا المشروع الحيوي في الساحل الشرقي من الدولة بإمارة الفجيرة التي وقعت حكومتها في شهر يناير من العام ٢٠٠٢ اتفاقية مع إحدى الشركات الإسبانية العالمية المتخصصة في توليد الطاقة الهيدروكهربائية والمؤسسة الإسبانية للتعاون الخارجي لتنفيذ هذا المشروع الذي تشارك في الإشراف العلمي عليه جامعة الإمارات.

ويتوقع أن يبدأ الإنتاج الفعلي للطاقة الكهربائية من الرياح خلال العام ٢٠٠٤ حيث يتميز هذا المشروع بتوليد طاقة نظيفة لا تستخدم في إنتاجها أي مواد كيميائية ولا تفرز أي ملوثات ضارة بالبيئة.

هيئة مياه وكهرباء أبوظبي

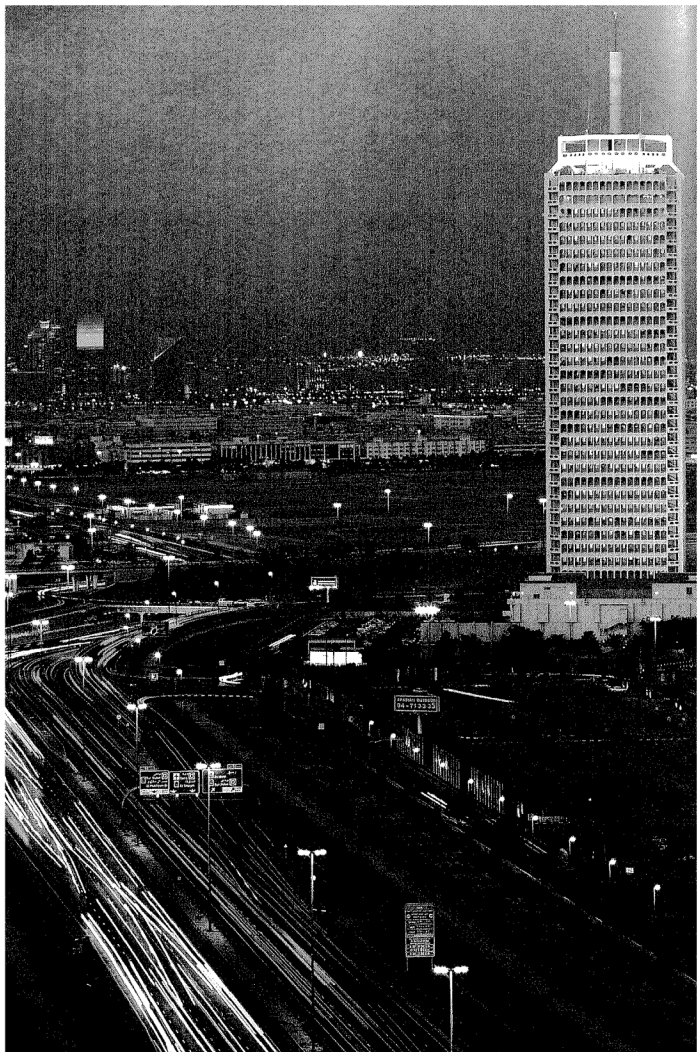
نجحت هيئة مياه وكهرباء أبوظبي منذ إنشائها في العام ١٩٩٨ برئاسة سمو الشيخ ذياب بن زايد آل نهيان مدير ديوان الرئاسة رئيس الهيئة، في جذب استثمارات عالية تقدر بنحو ١٨ مليار درهم، حيث بلغت قيمة الإستثمارات في مشروع الطويلة (A1) خمسة مليارات درهم، وفي مشروع الطويلة (A2) ثلاثة مليارات درهم، وفي مشروع الشويبات ستة مليارات درهم، ومشروع أم النار الذي يقترب حجم الإستثمار فيه إلى نحو أربعة مليارات درهم. وتكون الهيئة بتنفيذها برامج الخصخصة هذه قد رفعت عن كاهل الحكومة هذه المبالغ الضخمة ليجري استثمارها في قطاعات انتاجية وخدمية أخرى، بالإضافة إلى فوائد الخصخصة الأخرى كتوفير فرص عمل واسعة للمواطنين.

ووصل حجم إنتاج إمارة أبوظبي من الكهرباء في ظل استراتيجيتها بخصخصة هذا القطاع إلى ٥ آلاف و٣٠٠ ميجا واط في العام ٢٠٠٢ ونحو ٤٠٠ مليون جالون من المياه يومياً.

ونفذت الهيئة، لمواجهة الارتفاع الكبير في الطلب على الكهرباء والماء نتيجة للنمو السكاني والتوسع في ميادين الصناعة والزراعة، مشاريع ضخمة كمشروع الطويلة (A1) الذي ينتج ١٣٥٠ ميجاواط من الكهرباء و٤٨ مليون جالون من المياه وبتكلفة ٥ مليارات درهم، ومشروع الطويلة (A2) وينتج ٧١٠ ميجا واط كهرباء و٥٠٠ مليون جالون من المياه يومياً وبتكلفة ٢,٧ مليار درهم، ومشروع الشويبات (S1) وينتج ١٥٠٠ ميجا واط من الكهرباء و١٠٠ مليون جالون من المياه وبتكلفة ٦ مليارات درهم، ومشروع أم النار الذي ينتج بعد إنجازه ١٥٠٠ ميجا واط من الكهرباء و٢٥ مليون جالون من المياه يومياً ويبلغ حجم الإستثمار فيه نحو ٤ مليارات درهم.

كما تنفذ الهيئة مشروع توسعة في محطة الطويلة بإضافة وحدات لتوليد الطاقة وتحلية مياه البحر باستخدام تقنية الدورة المشتركة بطاقة اجمالية قدرها ٣٠٨ ميجا واط من الكهرباء و٢٣,١ مليون جالون من المياه، ومشروع تحلية المياه في مناطق جبل الظنة والسلع ودلما بالمنطقة الغربية بإمارة أبوظبي، بإضافة خمس وحدات تحلية تنتج جميعها ١٠ ملايين جالون من المياه يومياً.

وأنجزت الهيئة عدداً من مشاريع الربط الكهربائي والمائي ومشاريع جديدة للكهرباء والماء من أهمها ربط محطة أبوظبي مع محطة الطويلة بخطوط هوائية مزدوجة بقوة ٤٠٠ ك.ف.، لزيادة كمية الطاقة المنقولة من محطات التوليد إلى جزيرة أبوظبي بتكلفة ١٥٠ مليون درهم،



وربط خطوط هوائية مزدوجة من محطة الشهامة إلى المصفح، وأيضاً خط آخر هوائي مزدوج الدائرة من محطة الطويلة إلى الشهامة لنقل الطاقة الكهربائية من الطويلة إلى المصفح بتكلفة ٧٢ مليون درهم.

وعززت الهيئة خطوط النقل في منطقة العين بإقامة خطوط هوائية جهد ٤٠٠ ك.ف. من منطقة الغابة إلى محطة جنوب غرب العين لربط مدينة العين بمحطة الشهامة من محطة المصفح حيث تكلف هذا المشروع نحو ١٠٠ مليون درهم.

ونفذت الهيئة مشروع نقل المياه من محطة الطويلة (ب) إلى مدينة العين بتكلفة مليار درهم عن طريق خط أنابيب مزدوج بطول ١٣٥ كيلومتراً ينقل ٧٦ مليون جالون من المياه يومياً. كما أنشأت الهيئة ١٢ محطة نقل جديدة لتوزيع المياه من بينها مشروع تمديد شبكة توزيع في المناطق النائية بالمنطقة الشرقية بتكلفة ١٣٠ مليون درهم، ومشروع تركيب شبكة توزيع المياه في مدينة العين التي تخدم ٨ مناطق سكنية بتكلفة ١٢٤ مليون درهم، ومشروع خط نقل مياه بقطر ٨٠٠ ملليمتر من مدينة زايد إلى مدينة مزيرعة ومن مزيرعة إلى ليوا بالمنطقة الغربية لنقل ٥ ملايين جالون من المياه يومياً وبتكلفة ٢١٠ ملايين درهم. وانتهت الهيئة من مشروع تركيب محولات ووحدات مدمجة جهد ١١/٣٣ كيلوفولت في مركز العين بتكلفة ١٥٨ مليون درهم لتوليد ٢٠٠ ميغا واط من الكهرباء.

هيئة كهرباء ومياه دبي

وحققت هيئة كهرباء ومياه دبي طفرات كبيرة بعد أن أنجزت مشاريع جديدة لزيادة انتاجيتها من الكهرباء والمياه تكلفت المليارات من الدراهم، من أهمها مشروع محطة تحلية جديدة لتوليد الكهرباء بمنطقة جبل علي تكلف نحو ٢,٥ مليار درهم، سيتم تدشينها في العام ٢٠٠٥ وتنتج ما بين ٦٥٠ و ٧٥٠ ميغاواط من الكهرباء و ٧٠ مليون جالون من المياه المحلاة يومياً.

ووصلت القدرة الانتاجية للهيئة من الكهرباء بنهاية منتصف العام ٢٠٠١ إلى ألفين و ٥٧٩ ميغا واط من الكهرباء و ١٤٨ مليون جالون مياه محلاة يومياً وذلك من خلال خمس محطات حيث تنتج محطة جبل علي لتوليد الكهرباء وتحلية المياه المحطة (دي) حوالي ٦٥٠ ميغا واط من الكهرباء و ٣٥ مليون جالون مياه محلاة يومياً، بينما تصل القدرة الإنتاجية للمحطة (اي) إلى ٦٠٢ ميغاواط من الكهرباء و ٢٥ مليون جالون مياه محلاة يومياً بينما وصلت القدرة الإنتاجية للمحطة (جي) إلى ٧٢٠ ميغا واط كهرباء و ٨٦ مليون جالون مياه محلاة يومياً.

وبلغت القدرة لمحطة العوير لتوليد الكهرباء المحطة (اتش) ٦٠٧ ميغا واط. أما المرحلة الأولى من المحطة (كي) فهي مخصصة لإنتاج المياه حيث دشنت حديثاً وتصل قدرتها الإنتاجية إلى ٢٠ مليون جالون مياه يومياً.

وتنتج محطتا السطوة وحتاً ٣٣٤ ميغاواط وتستخدمان في الحالات الطارئة.

ونفذت الهيئة في قطاع الكهرباء مشاريع ضخمة تصل تكلفتها إلى ثلاثة آلاف و ٨٥ مليون درهم وتشمل مشروع رفع قدرة محطة جبل علي لتوليد الكهرباء وتحلية المياه المحطة (دي) بتكلفة تصل إلى ٩٣٠ مليون درهم وذلك لإضافة قدرة انتاجية تصل إلى ٤٠٠ ميغا واط كهرباء مع غلايات لاستعادة الحرارة.

وتنفذ الهيئة حالياً مشروع المرحلة الثانية من محطة توليد الكهرباء وتحلية المياه بجبل علي المحطة (كن) بتكلفة مليارين و١٥٥ مليون درهم لإنتاج ٨٨٠ ميغاواط من الكهرباء و٤٠ مليون جالون من المياه. كما تنفذ الهيئة ثلاثة مشاريع جديدة للمياه بتكلفة نحو ١٢٣ ميون درهم.

هيئة كهرباء ومياه الشارقة

وبلغت ميزانية هيئة كهرباء ومياه الشارقة للعام ٢٠٠٢ أكثر من مليار و١٦٦ مليون درهم لإستكمال مشاريعها الجديدة في إنتاج الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي. وقد زادت الطاقة المولدة للهيئة من ١٦,٥٤ مليون كيلو واط/ساعة في العام ١٩٧٠ الى ٥٢١,٥٤ مليون كيلو وات/ساعة في العام ٢٠٠١.

وأولت الهيئة اهتماماً كبيراً بإنشاء محطات جديدة لتحلية المياه ودعم عمليات استكشاف وحفر آبار المياه الجوفية مما زاد من كميات المياه المنتجة في العام ٢٠٠١ الى ٢٢٦,٢٨ مليون جالون أي بواقع ٦١,٩٣ مليون جالون يومياً.

وانتهت الهيئة خلال العام ٢٠٠١ من تنفيذ عدد من مشاريع محطات توليد الطاقة وتحلية المياه ونقل وتوزيع الطاقة بمدينة الشارقة والمنطقة الشرقية من أهمها تشغيل وحدتين جديدتين لإنتاج وتحلية المياه في محطة (الليّة) بتكلفة ١٧٠ مليون درهم وتشغيل المرحلة الثالثة من محطة (واسط) لتوليد الكهرباء بتكلفة ٢٢٥ مليون درهم بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع لنقل وتوزيع الكهرباء والمياه في مدينة الشارقة والمنطقة الشرقية وجزيرة أبوموسى.

وانتهت الهيئة في العام ٢٠٠١ من تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تزويد مدينة الشارقة بالغاز الطبيعي الذي يتكلف ٥٠٠ مليون درهم، حيث تم توصيل الغاز الى ٤٠ منطقة في مدينة الشارقة مقابل ١٢ منطقة حتى نهاية العام ٢٠٠٠ وتعمل الهيئة حالياً على توصيل الغاز الطبيعي الى باقي مناطق الشارقة تباعاً حتى انتهاء المرحلة الثالثة. وتخدم المرحلة الأولى ٢٤ ألف وحدة سكنية في المناطق التجارية والصناعية، وتضمنت انشاء شبكة خطوط رئيسية بطول ١٧٥ كيلومتراً وإقامة ثلاث محطات للتحكم في رفع أو خفض الضغط إضافة الى تمديد الأنابيب وتركيب التوصيلات الداخلية وعدادات استهلاك الغاز.

وشملت المرحلة الثانية تزويد المناطق السكنية والصناعية والتجارية بالغاز الطبيعي وتمديد شبكة خطوط أنابيب طولها حوالي ٥٠٠ كيلومتر اضافة للتوصيلات والتحويلات اللازمة وتغطي هذه المرحلة ٣٤ ألف مستهلك. وقد بدأت الهيئة أعمال المرحلة الثالثة التي تبلغ تكلفتها ٥٠ مليون درهم وتنتهي في ابريل ٢٠٠٣ حيث يتوقع أن يتم تزويد الغاز الطبيعي الى ٥٥ ألف مستهلك من الأحياء السكنية و٢٠٠ منشأة تجارية في المناطق الصناعية بمدينة الشارقة.



الشباب والرياضة

يحظى قطاع الشباب والرياضة باهتمام ودعم لا محدود من قبل صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وأخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد حكام الإمارات باعتبار أن الشباب هم الركيزة والقاعدة الأساسية في بناء نهضة الأمم. وحظي قطاع الشباب والرياضة باهتمام كبير للنهوض به وتطويره، حتى أصبح بعد مرور ٣١ عاماً على قيام إتحاد الإمارات العربية، أحد الرموز المضيئة والمشرقة في رفع لواء الدولة عالياً في المحافل الخليجية والعربية والدولية.

وقد امتدت اهتمامات صاحب السمو رئيس الدولة وأخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد حكام الإمارات لتشمل بالرعاية والدعم الرياضات التراثية من أجل الحفاظ عليها وتطويرها، وحتى يتواصل الماضي بأصالته مع الحاضر الزاهر، ويتمسك الشباب بترائه وعاداته وتقاليده العربية الأصلية التي توارثها من الآباء والأجداد. وأقامت الدولة، انطلاقاً من اهتمامها بقطاعات الشباب والرياضة، الملاعب الرياضية الحديثة وفق أحدث المواصفات العالمية المتقدمة، وأنشأت الصالات الرياضية المغطاة والمساح والمضامير وشيدت مدينة زايد الرياضية في العام ١٩٧٩ لتكتمل مشروعات البنية التحتية للحركة الرياضية والشبابية. كما شيدت الدولة المسارح في كل أنحاء الإمارات وأسست المراكز والمجمعات الثقافية لتكون منتديات ينمي من خلالها الشباب معارفه ويوسع مداركه العلمية والثقافية.

وأنشأت الدولة عند قيام الإتحاد وزارة الشباب والرياضة في العام ١٩٧٢ لتنفيذ سياستها في قطاع الشباب والرياضة، كما أنشأت المجلس الأعلى للشباب والرياضة، حيث أعقب ذلك إشهار الأندية الرياضية والثقافية والإتحادات الرياضية التي تنامت بسرعة في جذب الشباب، وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات فارتفع عددها من ٨ أندية في العام ١٩٧٠ الى ٣١ نادياً رياضياً وثقافياً في العام ٢٠٠١، ومن ثلاثة إتحادات رياضية في العام ١٩٧٣ الى ٢٣ إتحاداً وجمعية في العام ٢٠٠١، بالإضافة إلى ٨ أندية للفتيات والأندية المتخصصة وعددها ٢٥ نادياً، منها نادي أبوظبي الرياضي وأندية الرياضات البحرية وأندية المعاقين وأندية الفروسية وأندية الشطرنج، بالإضافة إلى جمعية الإمارات للمصارعة التي تم إشهارها خلال العام ٢٠٠١. وتم قبولها عضواً في الإتحاد الدولي للمصارعة في نفس العام.

الحركة الكشفية

كما أولت الدولة اهتماماً بالحركة الكشفية بقسميها الرجالي والنسائي من خلال توفير الدعم والتوجيه لها، ووفرت المقار لمفوضيات الكشافة والمرشدات في كل إمارات الدولة حتى أصبحت واحدة من أكثر الحركات الكشفية تطوراً في الوطن العربي وقارة آسيا، بعد أن

تم تشييد مخيم زايد الكشفي الدائم في منطقة السمحة بأبوظبي . واستضافت دولة الإمارات اللقاء الكشفي العربي الأول للثقافة والتراث الذي عقد بمدينة الشارقة خلال الفترة من ١٧ الى ٢٤ يناير ٢٠٠٢ ، بمشاركة أكثر من ٦٥٠ قائداً وكشافاً من ١٦ دولة عربية . وكانت الإمارات قد استضافت الاجتماع الثالث عشر لرؤساء الجمعيات الكشفية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد بأبوظبي في الأول من أكتوبر ٢٠٠١ ولمدة ثلاثة أيام . وشاركت دولة الإمارات في المخيم الكشفي العالمي في دورته العشرين الذي أقيم في مطلع شهر يناير ٢٠٠٣ بمملكة تايلاند .

وتنامت إلى جانب الحركة الكشفية، حركة المرشدات التي تأسست في العام ١٩٧٣ وتم إشهارها في العام ١٩٨١ لتستثمر الجهد النسائي في خدمة المجتمع، كما أسهمت بدور بارز في المنظمات الإقليمية والعربية والدولية .

مراكز الشباب

وأولت الدولة اهتماماً لتوظيف قدرات الشباب في مجالات الابتكار والإختراع العلمي المرتبط بالبيئة المحلية من جانب، والمُلبّي لمتطلبات الحياة العصرية من جانب آخر، حيث انتشرت الأندية العلمية في معظم إمارات الدولة، وأنشأت عدداً من بيوت الشباب في كل من دبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة لتخدم قاعدة الشباب وتوفر لهم المقر الملائم لممارسة أنشطتهم سواء كانت معسكرات عمل أو رحلات تعريفية أو لتبادل الخبرات فيما بينهم .

كما أنشأت عدداً من مراكز الشباب الدائمة في أبوظبي ودبي والشارقة والفجيرة ورأس الخيمة، لتوفر للشباب وبخاصة الطلاب، فرص استثمار وقت فراغهم فيما ينفعهم ويجنبهم المخاطر التي ربما قد تواجههم خلال العطلات وخاصة الصيفية . وحرصت الدولة على أن تقيم علاقات وطيدة بالإنفتاح على دول العالم وخصوصاً في مجال الشباب والرياضة، حيث هيأت كل الفرص أمام الشباب لتبادل الخبرات مع شباب العالم في مختلف ميادين المنافسات الشبابة والرياضية .

وحرصت الدولة على الإهتمام بالمعاقين وتوفير كل الإمكانيات التي تمكنهم من الإسهام في فعاليات المجتمع والاندماج في أنشطته، وتوج ذلك بإشهار اتحاد الإمارات لرياضة المعاقين برئاسة سمو الشيخ ذياب بن زايد آل نهيان مدير ديوان صاحب السمو رئيس الدولة رئيس الاتحاد في العام ١٩٩٦ . وقد أثمر الإهتمام بهذا القطاع رصيذاً لا بأس به من الميداليات في دورة الألعاب شبه الأولمبية في العام ٢٠٠١ في سيدني . كما أحرز فريق بعثة نادي الثقة للمعاقين بالشارقة خلال مشاركته في بطولة فرنسا الدولية، تسع ميداليات ذهبية و٤ فضية و٤ برونزية .

وبلغ عدد مراكز الشباب الصيفية التي تشرف عليها الهيئة العامة للشباب والرياضة ٥٤ مركزاً منها ٣٠ للبنين و٢٤ للبنات في جميع مناطق الدولة، وشملت أنشطتها ألعاب الكرة بأنواعها والسباحة والرماية والفروسية والكاراته والألعاب الشعبية والشطرنج والرحلات، كما تقيم المعسكرات الثقافية والفنية والترفيهية والتي تشمل التربية الإسلامية والمطالعة



والمحاضرات والمسابقات والمسرح والرسم والفنون التشكيلية والمعارض والتربية الأسرية للفتيات والتي تشمل التدريب المنزلي والخياطة والتطريز وتنسيق الزهور. وقد بلغت نسبة تردد الشباب من الجنسين على المراكز الصيفية والشاطئية نحو ٩٣٩٨ متردداً، وتوفير نحو ٣٦٩٠ فرصة عمل للطلبة من الجنسين.

وتبرّع سموّ الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢ بمبلغ ثلاثة ملايين درهم لتجهيز مركز الطب الرياضي التابع للهيئة العامة للشباب والرياضة بأحدث المعدات اللازمة لعلاج وتأهيل الرياضيين، كما منح سموه الهيئة قطعة لإقامة مبناها الرئيسي بدبي.

كما اهتمت الدولة بالمرأة ويدورها في المجتمع الرياضي حيث كان لتوجيهات قرينة صاحب السموّ رئيس الدولة، سموّ الشّيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام ودعمها اللامحدود، الفضل في إتاحة الفرصة للمرأة للإنخراط في كافة الأنشطة الرياضية مثل اتحادات الرماية والشطرنج وتنس الطاولة، ومشاركاتها في اللجان الرئيسية للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة وفق توجهاتها التي تهتم بتفعيل دور المرأة في المجتمع.

كأس العالم للشباب

وتستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر مارس ٢٠٠٣ نهائيات بطولة كأس العالم للشباب.

وقد اعتمدت اللجنة العليا المنظمة لهذه البطولة في ٢٢ أبريل ٢٠٠٢ برئاسة سموّ الشيخ سعيد بن زايد آل نهيان رئيس دائرة الموانئ البحرية رئيس اتحاد كرة القدم، ميزانية البطولة التي بلغت نحو ٤٠ مليون درهم.

وتجري يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٣ في العاصمة أبوظبي القرعة بين الفرق المشاركة في البطولة بحضور ممثلين عن منتخباتها والوفود المشاركة ووفد الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، الذي اطلع على التجهيزات التي تمت لإقامة مباريات البطولة في كل من ملاعب أبوظبي ودبي والشارقة والعين.

وشارك اتحاد كرة القدم في شهر ديسمبر ٢٠٠٢ في مراسم قرعة الدورين التمهيدي والأول لتصفيات كأس أمم آسيا التي تستضيفها الصين خلال الفترة من ١٤ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٠٤، حيث أوقعت القرعة منتخب الإمارات الوطني على رأس المجموعة السابعة التي تضم الى جانبه كلاً من سوريا وتركمانستان، إضافة إلى منتخب رابع يتأهل في الدور التمهيدي من المجموعة الثانية التي تضمّ تايوان وتيمور الشرقية وسريلانكا.

وشاركت دولة الإمارات بأكبر بعثة رياضية في دورة الألعاب الآسيوية الرابعة عشرة التي أقيمت بمدينة بوسان الكورية الجنوبية خلال الفترة من ٢٩ سبتمبر إلى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٢، تضم ١٢٧ لاعباً شاركوا في ١٠ لعبات أولمبية، وأحرزوا ثلاث ميداليات برونزية وفضية في البولنج. واستضافت دولة الإمارات دورة حكام غرب آسيا التي نظّمها الاتحاد الآسيوي بالتعاون مع اتحاد الكرة يوم ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ بدبي بمشاركة ٣٦ حكماً.



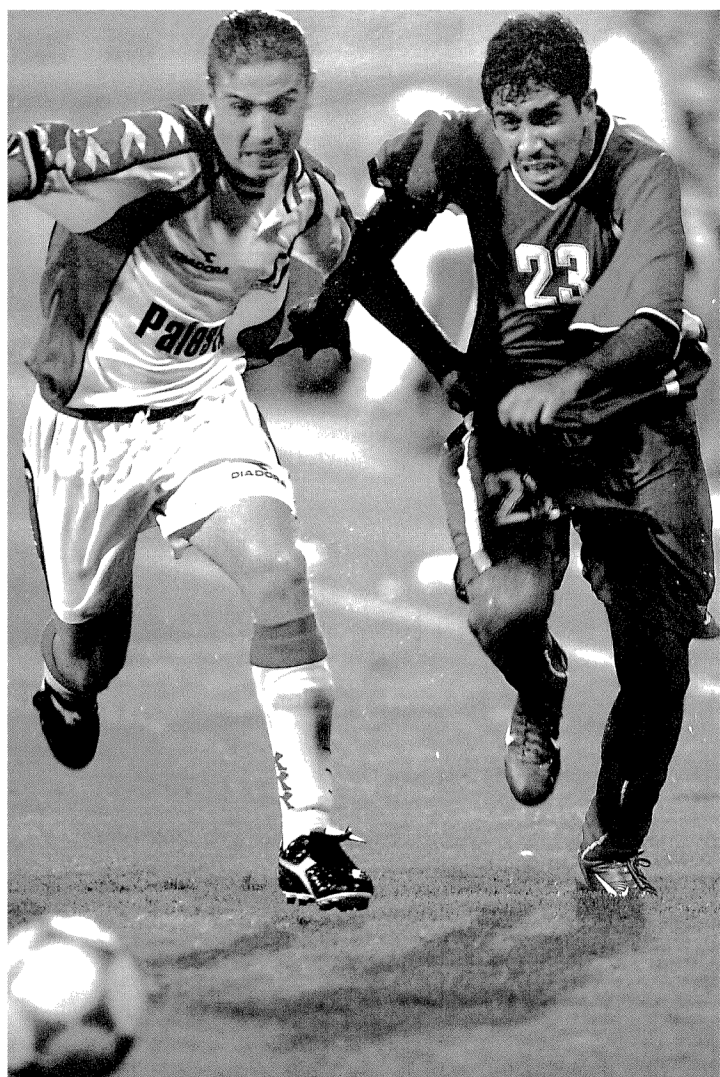
الفروسية

وحققت دولة الإمارات حضوراً متميزاً في السباقات الدولية للفروسية التي أُقيمت خلال العام ٢٠٠٢ في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أبرزت هذه السباقات، التي يتم تنظيمها بتوجيهات ودعم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، الجواد العربي على الصعيد العالمي.

ونظم اتحاد الإمارات للفروسية والسباق في ٤ أكتوبر ٢٠٠١ سباق جائزة صاحب السمو رئيس الدولة للخيول العربية الأصيلة الذي أُقيم بمضمار (نيوماركت) الشهير في بريطانيا للعام الرابع على التوالي. وفاز الجواد (صقلاوي جادرين) لسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان رئيس مكتب صاحب السمو رئيس الدولة، بالمركز الأول في سباق كأس الأصائل للخيول العربية الأصيلة والذي أُقيم في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٢ بمدينة كروان بفرنسا، وفاز الجواد (ونسبور الماري) لسمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة، والجواد (ديمكو) لسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان في شوطي سباق جائزة صاحب السمو رئيس الدولة للخيول العربية الأصيلة (داري للتحدي) و(بطولة أبوظبي الدولية) واللذين أُقيما خلال شهر أغسطس ٢٠٠٢ في مدينة بادن بألمانيا. كما نظم اتحاد الإمارات للفروسية والسباق، خلال شهور يونيو ويوليو وسبتمبر ٢٠٠٢ سباقات على جائزة رئيس الدولة للخيول العربية الأصيلة في بلجيكا والدانمارك وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد شهد سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة سباق الإمارات الدولي للخيول العربية الأصيلة الذي أُقيم في ١٤ يوليو ٢٠٠٢ بمضمار (نيدراد) بمدينة فرانكفورت.

بطولات سباقات القُدرة

وحقق فرسان الإمارات انتصارات باهرة في بطولات سباقات القُدرة والتحمل على الصعيدين العربي والدولي. وفاز الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع ببطولة إيطاليا الدولية لسباقات التحمل التي أُجريت في الأول من يونيو ٢٠٠٢ لمسافة ١٢٠ كيلومتراً في أكثر مناطق إيطاليا وعورة. وقاد سموه فرسان الإمارات في بطولة العالم للقُدرة والتحمل التي جرت في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢ باسبانيا بمشاركة ٣٠ دولة، والتي حقق فيها الفارس الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم إنجازاً رائعاً على المستوى الفردي. كما فاز الفارس الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم في ٢٧ إبريل ٢٠٠٢ بالبطولة الدولية للخيول والقُدرة (كأس الملك) التي أُقيمت باسبانيا بمشاركة ١٣٠ فارساً من ١١ دولة. وتقدم سمو الشيخ هزاع بن سلطان آل نهيان فرسان الإمارات في سباق القُدرة الدولي (كأس اسبانيا) الذي أُقيم يوم ٢٩ يونيو ٢٠٠٢، وأحرز بطولته الفارس الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم. وفاز الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم بالمركز الأول في سباق (وادي رم) الأردني للقُدرة التي جرى يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢، فيما جاء الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع في المركز الثاني، واحتل الفارس الإماراتي سيف بن علي الكتبي المركز الثالث.



وحققت خيول الشيخ زايد بن حمدان بن زايد آل نهيان المركز الثاني في سباقات الخيول الرابعة عشرة التي جرت في عمان في ٢ أكتوبر ٢٠٠٢ تحت شعار (الجواد العربي في موطنه) وبرعاية العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والملكة رانيا العبدالله .

وشهد سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة سباقات كأس مكتوم للقدرة والتحمل التي أقيمت في ١٣ و ١٥ اغسطس ٢٠٠٢ بايرلندا، وفاز فيها الشيخ راشد بن محمد بن راشد آل مكتوم والشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم بالمراكز الأولى على التوالي. وتوج الشيخ احمد بن محمد بن راشد آل مكتوم بطلاً لكأس العالم للقدرة والتحمل التي أقيمت في ١٦ سبتمبر في جنوب اسبانيا لمسافة ١٦٠ كيلومتراً بمشاركة ١٥٠ فارساً وفارسة من ٣٤ دولة في العالم. وقد قلّدت الأميرة بيلاري دي بوربوت رئيسة الاتحاد الدولي للفروسية بطل الإمارات الميدالية الذهبية للبطولة في احتفال تاريخي أقيم في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢ لأبطال مونديال ٢٠٠٢.

وحقق فريق نادي غنتوت لسباق الخيل والبولو إنجازاً رياضياً بعد فوزه ببطولة (دايموند ستيك) البلجيكية الدولية التي أقيمت مؤخراً في بروكسل وحصد أبطال البولو أغلب ألقاب البطولة وحصل اللاعب علي المنصوري على جائزة أفضل لاعب. وحصل اتحاد الإمارات للبولينج على ثلاث ميداليات برونزية وفضية في دورة الألعاب الآسيوية الرابعة عشرة التي أقيمت بمدينة بوسان بكوريا الجنوبية.

وتوج الفارس الشيخ راشد بن محمد بن راشد آل مكتوم بطلاً لسباق الأهرام العربي الدولي الثالث للقدرة الذي أقيم في ٢ نوفمبر ٢٠٠٢ بالقاهرة. وجاء في المركز الثاني الفارس عبدالله خميس علي سعيد، والمركز الثالث الفارس الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، والمركز الرابع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. وفاز فرسان الإمارات بجميع المراكز المتقدمة في هذا السباق من المركز الأول حتى التاسع.

وحقق فرسان الإمارات، أنجال الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أحمد وراشد وحمدان، المراكز الثلاثة الأولى في بطولة كأس اسبانيا للقدرة الدولي الذي أقيم في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢، وأحرز فيه سمو الشيخ هزاع بن سلطان آل نهيان لقب المركز السادس ولقب أفضل حالة صحية للخيول بعد إجادته في قيادة فرسه والوصول به الى خط النهاية، كأفضل فرس مشارك في السباق.

ونظمت فعاليات كأس دبي العالمي للخيول في شهر مارس ٢٠٠٢، الذي يُعدّ أغلى سباق للخيول في العالم تبلغ جوائزه الإجمالية ١٥ مليون دولار أمريكي، وتشتمل على سبعة أشواط منها شوط كأس دبي العالمي.

وتوج سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان بطلاً لسباق عمالة الإمارات للقدرة في دورتها الثانية التي نظّمها اتحاد الإمارات للفروسية والسباق بمنطقة سيح السلم بدبي في ٣ مارس ٢٠٠٢ لمسافة ١٢٢ كيلومتراً. وحلّ بالمركز الثاني الشيخ راشد بن محمد بن راشد آل مكتوم، وجاء سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان رئيس مكتب صاحب السمو رئيس الدولة في المركز الثالث، وسلطان أحمد سليم بالمركز الرابع، وفيصل صديق المطوع بالمركز الخامس، وعبدالله الحمادي بالمركز السادس، ومطر محمد الظاهري بالمركز السابع.

ونظّم اتحاد الإمارات للفروسية في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢ بدبي سباق النصر للتحدي للقدرة،



وبطولة كأس صاحب السموّ رئيس الدولة للقدرة للناشئين والكبار في ٧ فبراير ٢٠٠٢ بميدان السباق بالوثبة، وجولة التحدي لسباقات صاحب السموّ رئيس الدولة في مطلع يناير ٢٠٠٣ بمنطقة سيح السلم بدبي وفعاليات كأس العيد الوطني للقدرة التي أُقيمت في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ بأبوظبي.

سباقات الهجن

وحظيت سباقات الهجن العربية الأصيلة بدعم واهتمام صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وصاحب السموّ الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وأصحاب السموّ أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد حكام الإمارات وصاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وذلك إدراكاً لأهمية التراث الشعبي وصونه وتعزيزه وأهمية التواصل مع موروثاتنا العربية الأصيلة.

وتتظم سباقات الهجن بصورة دورية في جميع إمارات الدولة والتي تختتم بمهرجان سنوي كبير ينظمه إتحاد الإمارات لسباق الهجن برئاسة سموّ الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشئون الخارجية.

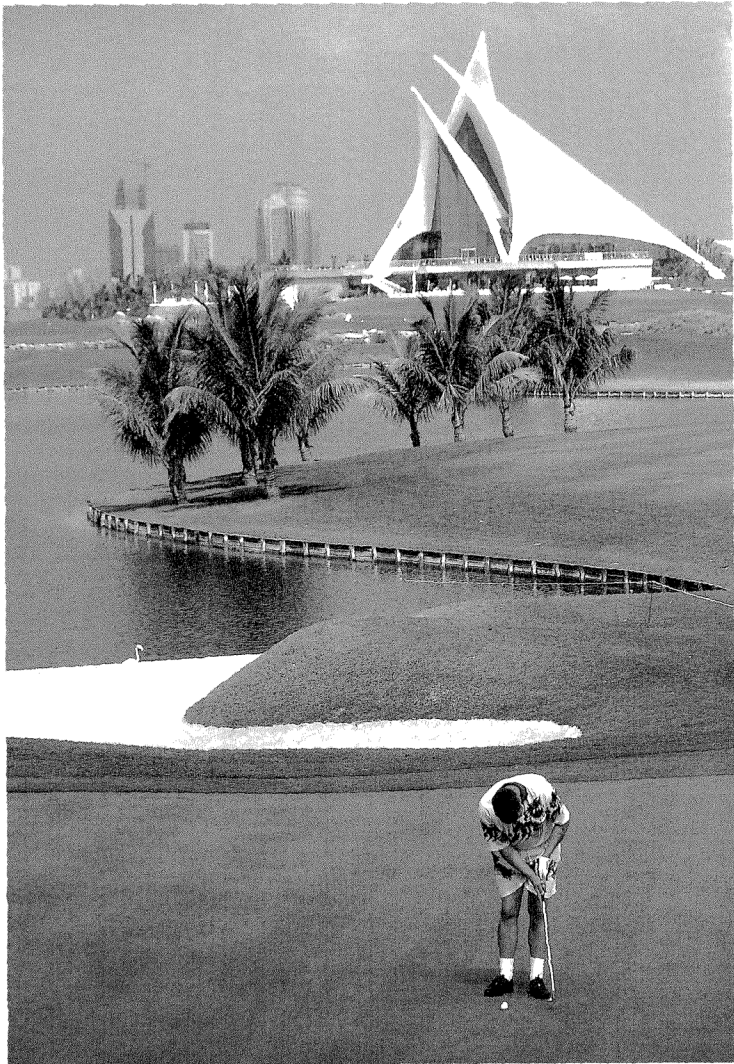
وقد شهد صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة السباق الختامي لفعاليات المهرجان السنوي لسباقات الهجن العربية الأصيلة الذي أقيم في ٢٠ مارس ٢٠٠٢ بميدان الوثبة، بحضور صاحب السموّ الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وعدد من أصحاب السموّ الشيوخ وممثلين لأصحاب الجلالة والسموّ قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وشهد صاحب السموّ الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وإخوانه أصحاب السموّ أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد حكام الإمارات وعدد من أصحاب السموّ الشيوخ، ختام مهرجان سباقات الهجن العربية الأصيلة الذي أقيم في ٦ مارس ٢٠٠٢ بميدان ند الشبا بدبي.

الرياضات البحرية

وأولى صاحب السموّ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة اهتماماً كبيراً للرياضات التراثية البحرية، وخاصة سباقات القوارب الشراعية بمختلف فئاتها. وأسهم نادي تراث الإمارات الذي يرأسه سموّ الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء ونادي أبوظبي الدولي للرياضات البحرية برئاسة سموّ الشيخ الدكتور سلطان بن خليفة آل نهيان عضو المجلس التنفيذي رئيس ديوان صاحب السموّ ولي عهد أبوظبي رئيس النادي، في تطوير السباقات المحلية بمختلف أنواعها، مما زاد من اتساع قاعدة المشاركين فيها، وحقق التواصل بين الأجيال المتعاقبة في الحفاظ على التراث.

وقد نظم نادي تراث الإمارات في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢ بشاطئ الراحة بأبوظبي سباق العيد



الوطني لقوارب التجديف فئة ٤٠ قدماً، وشارك فيه ٦٥ قارباً وأكثر من ١٠٥٤ بحاراً ونوخذة من مختلف إمارات الدولة، لمسافة ٤.٥ ميل بحري.

ونظّم نادي أبو ظبي الدولي للرياضات البحرية في ٢٣ مايو ٢٠٠٢ بطولة الإمارات للقوارب الخشبية السريعة (الشواحييف) والتي شارك فيها أكثر من ٣٠ قارباً و ٥٠ بحاراً.

واستضافت دولة الإمارات، التي أصبحت مقراً جذاباً لتنظيم بطولات الزوارق السريعة، خلال شهري مايو وديسمبر ٢٠٠٢ ويناير ٢٠٠٣ فعاليات بطولة العالم لـ (لفورميلا/١) في دورتها الثانية والعشرين التي أقيمت في أبو ظبي ودبي والشارقة والفجيرة.

وشهد صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم عجمان في ٧ مارس ٢٠٠٢ المرحلة الأولى من سباق زوارق (الفورميلا/٢) التي أقيمت على كأس صاحب السمو رئيس الدولة والتي فاز فيها بالمراكز الثلاثة الأولى أبطال الإمارات ثاني القمزي وعوض القبيسي وخلفان المهيري.

منجزات رياضية

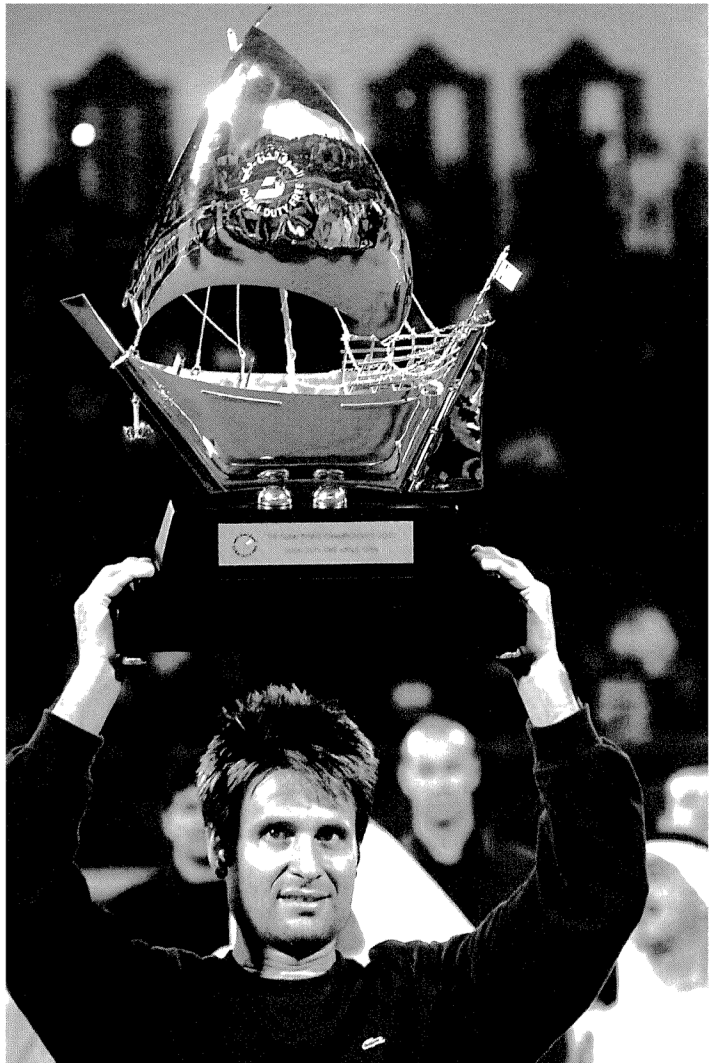
وحققت رياضة الإمارات، منذ المشاركة الأولى في اولمبياد لوس أنجلوس في العام ١٩٨٢، مكاسب كبيرة، تمثلت في حضور الإمارات وإعلاء اسمها في المحافل الدولية، واحتكاك اللاعبين بالفرق المشاركة واكتساب الخبرات العالمية في هذه المشاركات.

وحقق رماة الإمارات في البندقية والمسدس نتائج ايجابية مشرقة في بطولة العالم للرماية الثامنة والأربعين التي أقيمت في العاصمة الفنلندية هلسنكي خلال الفترة من ٢ إلى ١٧ يوليو ٢٠٠٢.

وتوج فريق نادي العين لكرة القدم في ٨ مايو ٢٠٠٢ بطلاً لدوري الدرجة الأولى للمرة السابعة في تاريخه، بعد تعادله في المباراة الختامية مع نادي الجزيرة بهدفين لكل منهما، وفريق نادي الأهلي لكرة القدم في ١٢ يونيو ٢٠٠٢ بطلاً لكأس صاحب السمو رئيس الدولة، بعد فوزه في المباراة النهائية على فريق نادي الجزيرة بثلاثة أهداف مقابل هدف واحد، وفريق نادي الوحدة لكرة القدم في ٢٤ مايو ٢٠٠٢ بطلاً لكأس السوبر بعد فوزه في المباراة النهائية على فريق العين بهدف دون مقابل. وحقق فريق نادي العين لكرة القدم فوزاً تاريخياً بتغلبه على فريق يوفنتوس الإيطالي بهدف دون مقابل في المباراة الودية التي أقيمت يوم ٥ يناير ٢٠٠٣ باستاد القطارة بمدينة العين.

وكرم سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٢ منتخب الإمارات للناشئين لكرة اليد الفائز بالبطولة التاسعة لمنتخبات الناشئين لكرة اليد بمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي نظّمها اتحاد الإمارات لكرة اليد بالتعاون مع نادي الجزيرة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٢.

وأمر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بمنح المنتخب الوطني لكرة السلة ٥٠٠ ألف درهم تكريماً من سموه للإنجاز الذي حققه بإحرازه البطولة الثامنة لمنتخبات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي اختتمت في دبي في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢. وترجع أبطال الإمارات على عرش بطولة الشرق



الأوسط في سباقات رالي دبي التي أقيمت في ١١ ديسمبر ٢٠٠٢ بدبي، وأحرز نجم الإمارات محمد بن سليم المركز الأول للمرة الحادية عشرة على التوالي، فيما فاز نجوم الإمارات بالمراكز الأربعة الأخرى للبطولة. وأحرز بطل الإمارات محمد خميس خلف الميدالية البرونزية في بطولة العالم الثالثة لرفع الأثقال، وتأهل للمشاركة في أولمبياد أثينا في العام ٢٠٠٤.

وحقق مارثون دبي الدولي الخامس الذي اختتم في ١٠ يناير ٢٠٠٣ نقلة نوعية بفوز العداء الكيني جوزيف كاهوجو بالبطولة في ٢،٠٩،٣٣ ساعة مُحطماً الزمن المقرر وهو ساعتين وعشر دقائق، مما أهله للدخول إلى الاتحاد الدولي للمارثونات.

وفازت الإمارات خلال العام ٢٠٠٢ ببطولة التعاون السادسة للألعاب الفردية للبولينج مناصفة مع دولة قطر. وأحرز العداء سيد عباس الميدالية الفضية في البطولة العربية لألعاب القوى التي جرت في القاهرة.

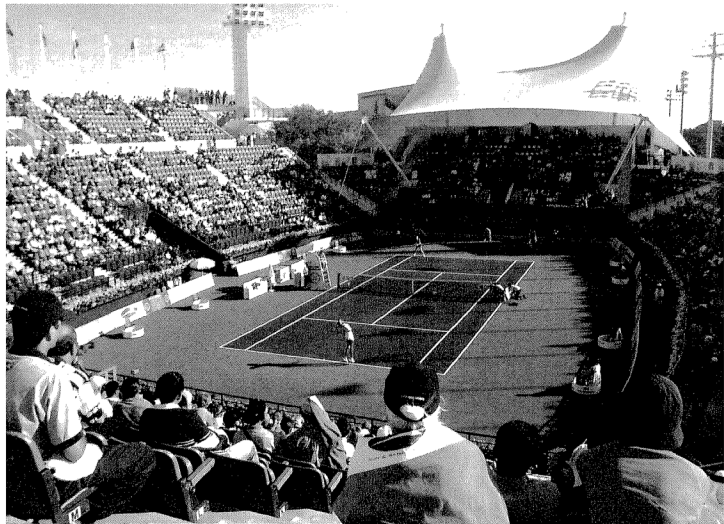
وفاز منتخب الناشئين لكرة القدم بكأس دورة الصداقة التي أقيمت في طهران. وتستضيف دولة الإمارات بطولة العالم للسباحة الطويلة التي سينظمها اتحاد الإمارات للسباحة في العام ٢٠٠٤.

ونظم اتحاد الإمارات للكرة الطائرة في ١٨ مارس ٢٠٠٢ بطولة راشد الدولية للكرة الطائرة. كما نظم اتحاد الإمارات لكرة اليد في شهر مارس ٢٠٠٢ البطولة الأولى لكأس اللجنة التنظيمية لكرة الطاولة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الرياضة العسكرية

تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة اجتماعات المؤتمر السنوي والجمعية العمومية للمجلس الدولي للرياضة العسكرية (السيزم) في دورته الثامنة والخمسين والتي ستعقد في مدينة دبي خلال الفترة من ١٠ إلى ١٨ مايو ٢٠٠٣. وكانت دولة الإمارات قد استضافت في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١ بطولة العالم العسكرية التاسعة والعشرين التي أقيمت باستاد المجمع الرياضي العسكري للقوات المسلحة بمدينة ابوظبي بمشاركة نحو ٤٠ دولة. وتعتبر هذه البطولة الثالثة التي تستضيفها دولة الإمارات تحت إشراف المجلس الدولي للرياضة العسكرية (السيزم) بعد بطولتي العام ١٩٨١ بدبي والعام ١٩٨٥ في أبوظبي، إضافة إلى البطولة العربية للقفز بالمظلات في العام ١٩٩٩ في أبوظبي.

وشارك منتخب القوات المسلحة للتوجه بالبوصلة في البطولة العربية الثالثة التي أقيمت في لبنان خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٢ يونيو ٢٠٠٢. وأحرز منتخب شرطة الإمارات المركز الثاني في البطولة العربية الأولى للرماية (إسقاط الصحن المعدنية) التي أقيمت في مسقط من ٥ إلى ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢. وتوج فريق الإدارة العامة للدفاع المدني بطلاً لكأس اتحاد الشرطة الرياضي لخمس مباريات كرة القدم في دورتها الخامسة التي أقيمت في ٢٥ يونيو ٢٠٠٢ بمدينة الشارقة. وأقيمت في ٢١ فبراير ٢٠٠٢ بدبي مسابقة الرماية للسيدات التي يتم تنظيمها ضمن برنامج اللواء سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وكيل وزارة الداخلية للنهوض بالرياضة الرماية للسيدات.



رياضة المرأة

وحققت فتاة الإمارات، بدعم من اللجنة الأولمبية الوطنية، إنجازات رياضية مهمة في المحافل العربية والإقليمية والدولية خلال العام ٢٠٠٢. وشهدت قرينة صاحب السمو حاكم الشارقة الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي رئيسة المجلس الأعلى للأسرة رئيسة أندية الفتيات بالشارقة في ٢ فبراير ٢٠٠٢ افتتاح فعاليات الدورة الخليجية الرياضية الخامسة للفتيات والسيدات.

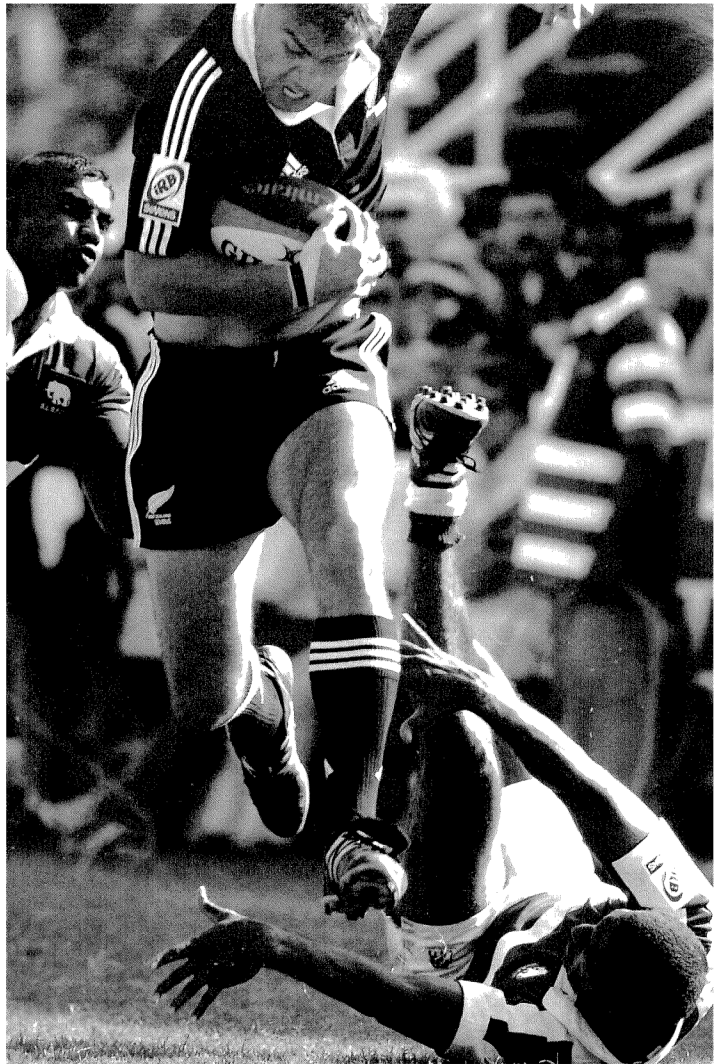
وحققت الشيخة ميثاء بنت محمد بن راشد آل مكتوم نتائج متقدمة في البطولات العالمية للكراتيه.

وفازت الفارسة عذابة الطاير بالجائزة الكبرى لبطولة قطر الدولية الثالثة للموانع، وأحرز فريق الإمارات للسيدات بطولة غرب آسيا للكراتيه، وبطولة الهوكي على الجليد في آسيا. كما حققت فتاة الإمارات نتائج باهرة في البطولات العربية والقارية في ميادين الشطرنج، والرماية، والفروسية، والجودو. ومنحت اللجنة الأولمبية الدولية الدكتورة فاطمة هادي عضو مجلس إدارة اتحاد الشطرنج جائزة المرأة والرياضة للعام ٢٠٠٢ تقديراً لدورها المتميز ومساهماتها في نشر رياضة الشطرنج بين فتيات الإمارات منذ العام ١٩٨٠. وشاركت المرأة في الإمارات في عدد من المؤتمرات العربية والدولية، من أهمها المؤتمر العالمي للمرأة والرياضة في لوزان بسويسرا في أكتوبر عام ١٩٩٦، والندوة الإقليمية للمرأة والرياضة في المنامة في يونيو ٢٠٠١، وندوة قيادة المرأة في الرياضة التي عقدت بقطر في يوليو ٢٠٠٢، وندوة إكتشاف المواهب الرياضية، التي عقدت بقطر أيضاً في أبريل ٢٠٠٢.

مهرجان تكريم عدنان الطلياني

وأقيم بمبادرة ورعاية من سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة، مهرجان حافل باستاد مدينة زايد الرياضية في الثالث من يناير ٢٠٠٣ تكريماً لنجم وكابتن المنتخب الوطني عدنان الطلياني بمناسبة اعتزاله. وتضمنت فعاليات المهرجان مباراة رائعة جمعت بين نجوم العالم لكرة القدم وفريق يوفنتوس الإيطالي، انتهت بفوز الفريق الإيطالي بأربعة أهداف لهدفين في المباراة التي حضرها أكثر من ٦٠ ألف متفرج داخل الملعب، وتابعها الملايين عبر شاشات التلفزيون بعد أن نقلتها عدة محطات فضائية عربية وأجنبية. وحضر المهرجان سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان وسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة ومعالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان، كما حضره محمد بن همام رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم وجيوفاني أنيللي الرئيس الفخري لنادي يوفنتوس وروبرتو بتيغا نائب رئيس نادي يوفنتوس وعدد من المسؤولين الرياضيين وحضور واسع لرجال الإعلام والصحافة من مختلف وسائل الإعلام العالمية والعربية والمحلية.

ورعى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان حفل التكريم التاريخي الذي أقيم لنجم الكرة الإماراتية عدنان الطلياني يوم ٢ يناير ٢٠٠٣ بحدائق نادي ضباط القوات المسلحة، تم فيه تكريم الشركات والمؤسسات الوطنية الراعية للمهرجان، وتكريم اللاعب النجم عدنان الطلياني.



وشارك في الحفل الشيخ عبدالله بن سالم القاسمي رئيس نادي الشعب الذي ينتمي اليه المحتفى به، وسلطان صقر السويدي الأمين العام للهيئة العامة للشباب والرياضة، والشيخ سلمان بن ابراهيم آل خليفة رئيس اتحاد كرة القدم البحريني، ومحمد بن همام عبدالله رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، وعضو اللجنة التنفيذية للفيفا، وعبدالعزیز العطية رئيس اللجنة التنظيمية لكرة القدم بدول مجلس التعاون الخليجي، وفاروق بوظو رئيس اتحاد كرة القدم السوري، كما حضر الحفل أيضاً عدد من أبرز نجوم الكرة في الوطن العربي، وعدد كبير من المسؤولين وضيوف الدولة.

وقد أشاد سمو الشيخ سعيد بن زايد آل نهيان رئيس دائرة الموانئ البحرية رئيس اتحاد الإمارات لكرة القدم في بيان أصدره يوم ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ بالمبادرة الكريمة لسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة لتنظيم مهرجان الإعتزال الكبير للاعب عدنان الطلياني، معتبراً أن هذه الإلتفاتة الكريمة تدل على وفاء سموه لكل أبناء الإمارات الذين ساهموا في رفعة الوطن وتقدمه وأعلاء شأنه في جميع المحافل الدولية.

كما ودعت ملاعب الإمارات، في احتفال جماهيري كبير أقيم برعاية سمو الشيخ سعيد بن زايد آل نهيان رئيس دائرة الموانئ البحرية رئيس اتحاد كرة القدم، يوم ١٦ ديسمبر ٢٠٠٢ بدبي، نجم منتخب الإمارات ونادي الوصل زهير يخي، وشهد الاحتفال سمو الشيخ راشد بن محمد بن راشد آل مكتوم والشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم وعدد من أصحاب السمو الشيوخ والشخصيات الرياضية العربية والمحلية، وأكثر من ثلاثين ألف متفرج.

وتضمنت فقرات الإحتفال لقاءين كرويين، الأول بين نجوم كرة القدم في الإمارات خلال فترة التسعينات وأبرز اللاعبين العرب، وانتهى بالتعادل بهدفين، والثاني بين المنتخب الوطني ونظيره المصري الذي فاز بهدفين مقابل هدف واحد.



دولة الإمارات العربية المتحدة

حقائق وأرقام

- دولة الامارات العربية المتحدة دولة اتحادية تتكون من سبع امارات هي: أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة
- العاصمة الاتحادية: أبوظبي.
- المساحة: ٨٣٦٠٠ ألف كيلومتر مربع (تشمل الجزر).
- الموقع: تقع بين خطي العرض ٢٢ - ٢٦.٥ شمالاً والطول ٥١ - ٥٦.٥١ شرقاً، يحدها الخليج العربي شمالاً وخليج عمان وسلطنة عمان شرقاً، وتحدها جنوباً سلطنة عُمان أيضاً والمملكة العربية السعودية، وغرباً دولة قطر والمملكة العربية السعودية.
- المناخ: تتم دولة الامارات بأيام دافئة مشمسة خلال الفترة من نوفمبر إلى مارس حيث يبلغ معدل درجة الحرارة نهاراً ٢٦ مئوية وليلاً ١٥ مئوية. وترتفع درجات الحرارة إلى ٤٩ مئوية وتزداد نسبة الرطوبة خلال الفترة من يونيو إلى أغسطس.
- العلاقات الدولية: الامارات العربية المتحدة عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة. كما ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع ١٤٥ دولة في العالم.
- العيد الوطني: ٢ ديسمبر ١٩٧١.
- عيد جلوس الشيخ زايد: ٦ أغسطس ١٩٦٦.
- الديانة: الاسلام.
- اللغة الرسمية: العربية.
- التوقيت: أربع ساعات زيادة عن توقيت جرينتش.
- وحدة النقد: درهم الامارات (دولار امريكي واحد = ٣.٦٧٢ درهم).
- السكان: ٢,٤٨٨ مليون نسمة .
- القوى العاملة: ١,٨٥٣ مليون نسمة.
- الناتج القومي: ٢٤٨,٣ مليار درهم.
- الدخل القومي الإجمالي: ٢٥٤,٦٢٠ مليار درهم.
- مساهمة القطاع النفطي في الناتج القومي: ٦٦,١٣ مليار درهم.
- مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج القومي: ١٧٨,٦ مليار درهم.
- إجمالي الصادرات: ١٧١,٣ مليار درهم.
- إجمالي الواردات: ١٣٣,١ مليار درهم.

- فائض الميزان التجاري: ٢٨,٢ مليار درهم.
- معدل دخل الفرد: ٦٢,٣ ألف درهم.
- المنشآت الصناعية التحويلية: ٢٣٢٤ منشأة.
- الفنادق: ٣٥١ فندقاً.
- المصارف الوطنية: ٢٠ مقراً رئيسياً و٢٧٥ فرعاً.
- المصارف الأجنبية: ٢٦ مقراً رئيسياً و٨٣ فرعاً ومكتب صرف واحداً.
- المدارس الحكومية: ٧٥٣ مدرسة.
- المدارس الخاصة: ٤٢٠ مدرسة.
- الدارسون في المدارس الحكومية والخاصة: ٦٨٠ ألف طالب وطالبة.
- المستشفيات الحكومية: ٢٩ مستشفى.
- العيادات الخاصة: ١٠١٩ عيادة.
- الحدائق العام: ١٠٠ حديقة.
- المراكز الصحية الحكومية: ١٠٧ مراكز.
- إنتاج الكهرباء: ٩٢٠٠ ميجاوات.
- إنتاج المياه: ٤٥٧,٩ مليون جالون يومياً.
- خطوط الهواتف الثابتة: ١,١ مليون خط.
- خطوط الهواتف المتحركة: ٢,٣ مليون خط.
- المشتركون في الإنترنت: ٢٨٢ ألف مشترك.
- المحطات التلفزيونية الفضائية: ٤.
- محطات الإذاعة: ٥.
- الصحف: ٩ صحف يومية من بينها ٣ باللغة الانجليزية.
- طول الطرق السريعة المعبدة: ٣٨٠٠ كيلومتر.
- المطارات: ٦ مطارات دولية.
- الموانئ: ١٥ ميناء رئيسياً.
- ملحوظة: الإحصاءات جميعها للعام (٢٠٠١)

الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة

يعتبر الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة للعام ٢٠٠٣ مختصراً رئيسياً في البرنامج الإعلامي لوزارة الإعلام والثقافة، لتوفير معلومات حديثة حول سلسلة واسعة من التطورات التي حدثت في دولة الإمارات خلال الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٠١ وديسمبر ٢٠٠٢، وهي فترة عامرة بالنمو والإزدهار في العديد من المجالات. كما يوفر الكتاب معلومات قيمة عن الأنشطة والفعاليات المقررة لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

يتضمن الكتاب فصولاً عن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، والدولة، والتاريخ والتقاليد، والحكومة والشؤون الخارجية، والاقتصاد والتنمية، والبنية التحتية، والتنمية الاجتماعية، والإعلام والثقافة، والمرأة والبيئة و الحياة الفطرية، والرياضة والسياحة، والمعارض والفعاليات، وهو يقدم بذلك أحدث المعلومات المتوفرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، للمهتمين بما في ذلك المقيمون، والزائرون، والدبلوماسيون، والصحفيون، ورجال الأعمال والطلاب الذين يتفاعلون مع الإمارات وشعبها.

لقد اكتسبت دولة الإمارات العربية المتحدة شهرة عالمية واسعة بتسهيلاتنا المتميزة في العديد من المجالات والأصعدة الهامة، بما في ذلك الأعمال التجارية، والرياضة، التعليم، الرعاية الصحية، السفر والسياحة، والحفائق التي تقف وراء هذا النجاح المذهل، يمكن العثور عليها في صفحات هذا الكتاب الثمين.

ويتوفر الكتاب السنوي في شكل كتاب مطبوع، وقرص صلب، وأيضاً على شبكة الإنترنت في ملفات (PDF) يمكن تحميلها من موقع وزارة الإعلام والثقافة:

www.uaeinteract.com

النشر والتوزيع

وزارة الإعلام والثقافة

ص.ب. ١٧

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٠٠٩٧١-٢-٤٤٥٢٩٢٢

فاكس: ٠٠٩٧١-٢-٤٤٥٠٤٥٨

البريد الإلكتروني: mininfex@emirates.net.ae

موقع الإنترنت: www.uaeinteract.com

EMIRATES

قيد، مطاء لا يتوقف

الأرض والسكان

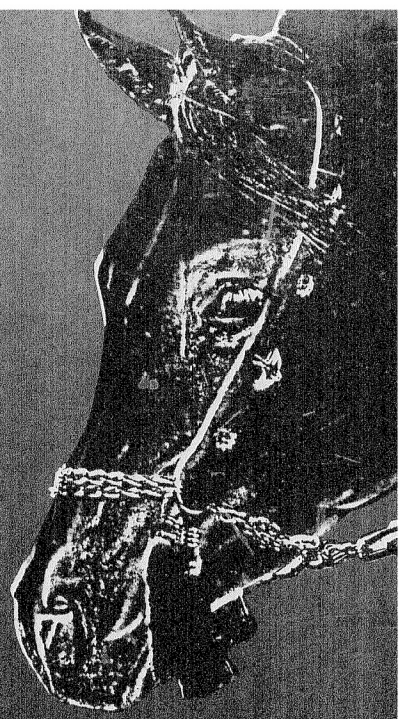
لمحات من تاريخ القديس

الديانة

للثقافة والتنمية

في الحياة الحديثة

الطوائف المسيحية في مصر



Bibliotheca Alexandrina



0435441

ISBN 1-900724-96-0



9 781900 724968